

التعليقات الجلية

على شرح

المقدمة لاجرومية

ترجمه فضيلة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

تدقيقه وعلق عليه

الدكتور الشرف بن يوسف بن حسن

النسخة الوحيدة من غير تحريف ولا تصحيف

سازمان

دار الحقيقة



# مَثْنُ الْأَجْرُومِيَّةِ

لأبي عبد الله محمد بن محمد

ابن داود الصنهاجي



## بسم الله الرحمن الرحيم

### متن الأجرومية

الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ ، وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ : اسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى .

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ ، وَهِيَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفِي ، وَرُبَّ ، وَالْبَاءُ ، وَالْكَافُ ، وَاللَّامُ ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْبَاءُ ، وَالتَّاءُ .

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ ، وَالسَّيْنِ ، وَسَوْفَ ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ .  
وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ .

### ( بَابُ الْإِعْرَابِ )

الْإِعْرَابُ : هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ ، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا ، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ ، فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْخَفْضُ ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا .

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا .

### ( بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ )

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالتَّوْنُ .

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، وَالفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَخْرِهِ شَيْءٌ .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ : فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ : أَبُوكَ ، وَأَخُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَفُوكَ ، وَذُو مَالٍ .

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً .

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ .

( وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ ) : الْفَتْحَةُ وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ .

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِأَجْرِهِ شَيْءٌ .

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ .

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعُهَا بِشَبَابِ النُّونِ .

( وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ ) : الْكَسْرَةُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْفَتْحَةُ ، فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُتَصَرِّفِ ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُتَصَرِّفِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ .

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ .



وللجزم علامتان : الشكون والحذف .

فأما الشكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر .

وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وفي

الأفعال الخمسة التي رفعتها بثبات النون .

( فصل ) : المغيرات قسمان : قسم يُعرب بالحركات ، وقسم يُعرب

بالحروف ، فالذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع

التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ،

وكلها تُرفع بالضمة ، وتُنصب بالفتحة ، وتُخفَض بالكسرة ، وتُجزم بالشكون ،

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم يُنصب بالكسرة ، والاسم الذي

لا يتصرف يُخفَض بالفتحة ، والفعل المضارع المعتل الآخر يُجزم بحذف آخره .

( والذي يُعرب بالحروف أربعة أنواع ) : التثنية وجمع المذكر السالم ،

والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وهي : يفعلان ، وتفعلا ، ويفعلون ،

وتفعلون ، وتفعلين .

فأما التثنية فتُرفع بالالف ، وتُنصب وتُخفَض بالياء .

وأما جمع المذكر السالم فيُرفع بالواو ، وتُنصب وتُخفَض بالياء .

وأما الأسماء الخمسة فتُرفع بالواو ، وتُنصب بالالف ، وتُخفَض بالياء .

وأما الأفعال الخمسة فتُرفع بالنون ، وتُنصب وتُجزم بحذفها .

### ( باب الأفعال )

الأفعال ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر ، نحو : ضرب ويضرب ، واضرب ،

فالماضي مفتوح الآخر أبداً ، والأمر مجزوم أبداً .



والمُضَارِعُ ما كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : أَتَيْتُ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَائِزٌ .

( فَالْتَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ ) : وَهِيَ : أَنْ ، وَلَنْ ، وَإِذَنْ ، وَكَيْ ، وَلَأَمْ كَيْ ، وَلَأَمْ الْجُحُودِ ، وَحَتَّى ، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ ، وَأَوْ .

( وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ ) وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَالْأَمْ ، وَاللَّمَّا ، وَلَأَمْ الْأَمْرِ ، وَاللَّدْعَاءِ ، وَلَا فِي النَّهْيِ ، وَاللَّدْعَاءِ ، وَإِنْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَمَهْمَا ، وَإِذَا مَا ، وَأَيُّ ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُمَا ، وَكَيْفَمَا ، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةٌ .

### ( بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ )

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ ، وَهِيَ : الْفَاعِلُ ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ ، وَخَبَرُهُ ، وَالاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَخَبَرُ إِنْ وَأَخَوَاتُهَا ، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ : النَّعْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالْبَدَلُ .

### ( بَابُ الْفَاعِلِ )

الْفَاعِلُ : هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ .

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَ الرِّجَالُ ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ ، وَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ هِنْدٌ ، وَقَامَتْ الْهِنْدَانِ ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ ، وَقَامَتْ الْهِنْدَاتُ ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ ، وَقَامَتْ الْهُنُودُ ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ ، وَقَامَ أَخُوكَ ، وَيَقُومُ أَخُوكَ ، وَقَامَ غَلَامِي ، وَيَقُومُ غَلَامِي ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنَّ ، وَضَرَبَ ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبَا ، وَضَرَبْنِ .



## ( بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ )

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله ، فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله ، وكسر ما قبل آخره ، وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله ، وفتح ما قبل آخره ، وهو على قسمين ؛ ظاهر ومضمر ، فالظاهر نحو قولك : ضرب زيد ، ويضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ويكرم عمرو .

والمضمر اثنا عشر نحو قولك : ضربت ، وضربتنا ، وضربت ، وضربت ، وضربتُما ، وضربتُن ، وضرب ، وضربت ، وضربا ، وضربوا ، وضربن .

## ( بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ )

المبتدأ : هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية ، والخبر : هو الاسم المرفوع المسند إليه ، نحو قولك : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، والمبتدأ قسمان : ظاهر ومضمر ، فالظاهر ما تقدم ذكره .

والمضمر اثنا عشر ، وهي : أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنت ، وأنتم ، وأنتم ، وهن ، وهما ، وهم ، وهن ، نحن قولك : أنا قائم ، ونحن قائمون ، وما أشبه ذلك .

والخبر قسمان : مفرد ، وغير مفرد ، فالمفرد نحو : زيد قائم ، وغير المفرد أربعة أشياء : الجار والمجرور والظرف ، والفعل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره ، نحو قولك : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قام أبوه ، وزيد جاريته ذاهبة .



## ( باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر )

وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها .  
 فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي : كان ، وأمسى ،  
 وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما  
 فتى ، وما برح ، وما دام ، وما تصرف منها نحو : كان ، ويكون ، وكن ، وأصبح ،  
 ويصبح ، وأصبح تقول : كان زيد قائما ، وليس عمرو شايخصا ، وما أشبه ذلك .  
 وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي : إن ، وأن ، ولكن ،  
 وكأن ، وليت ، ولعل ، تقول : إن زيدا قائم ، وليت عمرا شايخص ، وما أشبه  
 ذلك .

ومعنى إن وأن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه ، وليت للتمنى ،  
 ولعل للترجى والتوقع .

وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ،  
 وهي : ظننت وحسبت ، وخلصت ، وزعمت ، ورأيت ، وعلمت ، ووجدت ،  
 واتخذت ، وجعلت ، وسمعت ، تقول : ظننت زيدا منطلقا ، وخلصت عمرا  
 شايخصا ، وما أشبه ذلك .

## ( باب النعت )

النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وحذفه وتعريفه وتشكيكه ، تقول : قام  
 زيد العاقل ، ورأيت زيدا العاقل ، ومررت بزيد العاقل .

والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمّر ، نحو : أنا ، وأنت ، والاسم العلم  
 نحو : زيد ومكة ، والاسم المبهّم ، نحو هذا وهذه وهؤلاء ، والاسم الذي فيه



الألف واللام ، نحو : الرجل والغلام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة .  
والتكثرة : كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر .  
وتقريبه كل ما صلح دخول الألف واللام عليه ، نحو : الرجل والفرس .

### ( باب العطف )

وحروف العطف عشرة ، وهي : الواو والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما ، وبأل ،  
ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع ، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت ، أو  
على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت ، أو على مجزوم جزمت ،  
تقول : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمرو ، وزيد لم يقم ،  
ولم يقعد .

### ( باب التوكيد )

التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتثنيه وتذكيره ، ويكون  
بالفاظ معلومة ، وهي : النفس والعين وكل وأجمع ، وتوابع أجمع وهي : أكتع  
وأبتع وأبصع ، تقول : قام زيد نفسه ، ورأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم  
أجمعين .

### ( باب البدل )

إذا أبدل اسم من اسم ، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه ، وهو أربعة  
أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل  
الغلط ، نحو قولك : قام زيد أخوك ، وأكلت الرغيف ثلثه ، ونفعني زيد علمه ،  
ورأيت زيدا الفرس ، أردت أن تقول : الفرس فغلطت ، فأبدلت زيدا منه .

## ( بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ )

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ ، وَهِيَ : الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَشَى ، وَاسْمُ لَا ، وَالْمُنَادَى ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخْوَاتِيهَا ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخْوَاتِيهَا ، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النَّعْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالتَّحْدِيدُ .

## ( بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ )

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ ؛ أَيْ : يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ ، وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ .

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ .

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْنَا وَضَرَبَكَ وَضَرَبْنَا وَضَرَبَكُمَا وَضَرَبَكُمْ وَضَرَبَكُنَّ وَضَرَبْتَهُ وَضَرَبْتَهَا وَضَرَبْتَهُمَا وَضَرَبْتَهُنَّ ، وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : إِيَّايَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكِ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكنَّ وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا وَإِيَّاهُمَا وَإِيَّاهُنَّ .

## ( بَابُ الْمَصْدَرِ )

الْمَصْدَرُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَهُوَ قِسْمَانِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ : قَتَلْتُهُ قَتْلًا ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ قُعُودًا ، وَقَمْتُ وَقُوفًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .





## ( بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ )

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ « فَي » ، نَحْوُ : الْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، وَغُدُوَّةً ، وَبُكْرَةً ، وَسَحَرًا ، وَغَدًا ، وَعَتَمَةً ، وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَأَبَدًا ، وَأَمَدًا ، وَحِينًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَضَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ « فَي » ، نَحْوُ : أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ ، وَمَعَ ، وَإِزَاءَ ، وَجِدَاءَ ، وَتِلْقَاءَ ، وَهُنَا ، وَثَمَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

\*\*\*

## ( بَابُ الْحَالِ )

الْحَالُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ بِمَا أَتَتْهُمِنْ مِنَ الْهَيْئَاتِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا ، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً .

## ( بَابُ التَّمْيِيزِ )

التَّمْيِيزُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ بِمَا أَتَتْهُمِنْ مِنَ الدَّوَاتِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا ، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا ، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَحْهًا ، وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

## ( بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ )

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَّةٌ ، وَهِيَ : إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى وَسَوَاءٌ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا .

فَالْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجِبًا نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا .

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدٌ .

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ .

وَالْمُسْتَشْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ ، لَا غَيْرُ .

وَالْمُسْتَشْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَخَرُّهُ ، نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٌ ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمِيرًا وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٌ .

## ( بَابُ لَا )

اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ بغيرِ تَتْوِينٍ إِذَا بَاسَرَتِ النِّكَرَةَ ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » نَحْوُ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ . فَإِنْ لَمْ تُبَاسِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ ، وَوَجِبَ تَكَرُّارُ « لَا » نَحْوُ : لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ « لَا » جَازَ إِعْمَالُهَا وَالْغَاوُهَا ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا امْرَأَةٌ .

## ( بَابُ الْمُنَادَى )

الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ : الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ ، وَالنِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ ، وَالنِّكَرَةُ غَيْرُ



الْمَقْصُودَةُ ، وَالْمُضَافُ ، وَالْمُشَبَّهَ بِالْمُضَافِ ، فَأَمَّا الْمَفْرُودُ الْعَلَمُ وَالْكَرَّةُ  
الْمَقْصُودَةُ فَيَبْتَنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ نَحْوُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ  
مَنْصُوبَةٌ ، لَا غَيْرَ .

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ )

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : قَامَ  
زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمِيرٍ ، وَقَصْدُكَ ائْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ .

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ )

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِيَتَيَّنَ مِنْ فِعْلٍ مَعَهُ الْفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ  
الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ .

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي  
الْمَرْفُوعَاتِ ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَاكَ .

### ( بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ )

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَتَابِعٌ  
لِلْمَخْفُوضِ .

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ ، فَهُوَ مَا يُخَفَّضُ بَيْنَ وَآلِي وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَرَثَ وَالْبَاءِ  
وَالْكَافِ وَاللَّامِ ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ ، وَهِيَ الْوَأُو وَالْبَاءُ وَالْتَّاءُ وَبَوَاوِ رَبِّ وَبِمُدٍّ وَمُنْدُ .

وَأَمَّا مَا يُخَفَّضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ، مَا يُقَدَّرُ  
بِاللَّامِ وَمَا يُقَدَّرُ بِبَيْنَ ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِبَيْنَ نَحْوُ  
ثَوْبُ خَزٍّ وَبَابُ سَاجٍ وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَثْنُ الدُّرَّةِ الْبَهِيَّةِ

« نَظْمُ الْأَحْرَارِ وَمِيَّة »

لشرف الدين يحيى العمريطي

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى





## ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ )

( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) الَّذِي قَدْ وَفَّقَا  
 حَتَّى نَحْتَ قُلُوبُهُمْ ( لِنَحْوِهِ )  
 فَأَشْرَبَتْ مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّانِ  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ لَائِقِ  
 ( مُحَمَّدٍ ) وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ  
 ( وَبَعْدُ ) فَاغْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرَ  
 وَكَانَ مَطْلُوبًا أَشَدُّ الطَّلَبِ  
 كَيْ يَفْهَمُوا مَعَانِيَ الْقُرْآنِ  
 وَالنُّحُو أَوْلَى أَوْلَا أَنْ يُغْلَمَا  
 وَكَانَ خَيْرُ كُتُبِهِ الصَّغِيرَةِ  
 فِي غَرْبِهَا وَعُجْمِهَا وَالرُّومِ  
 وَانْتَفَعَتْ أَجَلَّةٌ بِعِلْمِهَا  
 نَظَّمْتُهَا نَظْمًا بَدِيعًا مُقْتَدِي  
 وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا عَنْهُ غِنَى  
 مُتَمِّمًا لِغَالِبِ الْأَبْوَابِ  
 سَأَلْتُ فِيهِ مِنْ صَدِيقٍ صَادِقٍ  
 إِذِ الْفَتَى حَسِبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعَ  
 فَتَسْأَلُ الْمَنَانُ أَنَّ يُجِيرَنَا  
 وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ  
 لِلْعَلَمِ خَيْرَ خَلْقِهِ وَلِلتَّقَى  
 فَمِنْ عَظِيمِ شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ  
 فَأَعْرَبَتْ فِي الْحَانَ بِالْأَلْحَانِ  
 عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْخَلَائِقِ  
 مَنْ اتَّقَشُوا الْقُرْآنَ بِالْإِعْرَابِ  
 جُلُّ الْوَرَى عَلَى الْكَلَامِ الْمُخْتَصَرِ  
 مِنَ الْوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 وَالسُّنَّةِ الدَّقِيقَةِ الْمَعَانِي  
 إِذِ الْكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا  
 كُرَاسَةً لَطِيفَةً شَهِيرَةً  
 أَلْفَهَا الْحَبْرُ ( ابْنُ أَجْرُومِ )  
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لَطِيفِ حُجْمِهَا  
 بِالْأَصْلِ فِي تَقْرِيبِهِ لِلْمُبْتَدِئِ  
 وَزِدْتُهُ قَوَائِدًا بِهَا الْغِنَى  
 فَجَاءَ مِثْلُ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ  
 يَفْهَمُ قَوْلِي لَاغْتِقَادِ وَائِقِ  
 وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ  
 مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أَجُورَنَا  
 مَنْ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

## ( باب الكلام )

كَلَامُهُمْ لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدٌ وَالْكَلِمَةُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمَفْرَدُ  
لَا سِمَ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ تَنْقِيسٌ وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ هِيَ الْكَلِمُ  
وَالْقَوْلُ لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقًا كَقُمْ وَقَدْ وَإِنْ زَيْدًا ارْتَقَى  
فَالْأَسْمُ بِالتَّنْوِينِ وَالْخَفْضِ عُرْفٌ وَحَرْفٌ خَفْضٍ وَبِلَامٍ وَالْفُ  
وَالْفِعْلُ مَعْرُوفٌ بِقَدْ وَالسَّيْنِ وَتَاءٍ تَأْنِيثٌ مَعَ التَّشْكِينِ  
وَتَا فَعَلَتْ مُطْلَقًا كَجِئْتُ لِي وَالتَّنْوِينُ وَالْيَا فِي أَفْعَلْنَ وَأَفْعَلِي  
وَالْحَرْفُ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلَامَةٌ إِلَّا اثْنِيفَا قَبُولِهِ الْعَلَامَةُ

## ( باب الإعراب )

إِعْرَابُهُمْ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا لِعَامِلٍ عَلَيْهِ  
أَفْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَلْتَفْتَبَرُ رَفَعٌ وَنَضْبٌ وَكَذَا جَزْمٌ وَجَرُ  
وَالْكُلُّ غَيْرُ الْجَزْمِ فِي الْأَسْمَاءِ يَقَعُ وَكُلُّهَا فِي الْفِعْلِ وَالْخَفْضُ امْتِنَاعُ  
وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ لَا شَبَهَ قَرَّبَهَا مِنَ الْحُرُوفِ مُعَرَّبَةً  
وَعَبَرُ ذِي الْأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ خَلَا مُضَارِعٌ مِنْ كُلِّ نُونٍ قَدْ خَلَا

## ( باب علامات الإعراب )

لِلرَّفْعِ مِنْهَا ضَمَّةٌ وَآوُ أَلِفٌ كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لَا مُنْخَذِفُ  
فَالضَّمُّ فِي اسْمٍ مَفْرَدٍ كَأَحْمَدٍ وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ كَحَاءِ الْأَعْبَادِ  
وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ كَمُسْلِمَاتٍ وَكُلُّ فِعْلٍ مُعَرَّبٍ كِيَاتِي  
وَالْوَاوُ فِي جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ كَالصَّالِحُونَ هُمْ أَوْلُوا الْمَكَارِمِ



كَمَا أَتَتْ فِي الْخَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الْوَلَاءِ  
 أَبْ أَخْ حَمَّ وَفُوكَ ذُو جَرَى كُلُّ مُضَافًا مُفْرَدًا مُكَبَّرًا  
 وَفِي الْمُشْتَقِّ نَحْوُ زَيْدَانَ الْأَلِفِ وَالنُّونُ فِي الْمُضَارِعِ الَّذِي عُرِفَ  
 بِمِفْعَلَانٍ تَفْعَلَانِ أَنْشَمَا وَيَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ مَعَهُمَا  
 وَتَفْعَلِينَ تَرْحَمِينَ حَالِي وَاشْتَهَرَتْ بِالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

### ( بَابُ عَلَامَاتِ النَّصْبِ )

لِلنَّصْبِ خَمْسٌ وَهِيَ فَتْحَةُ أَلِفٍ كَشَرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفُ  
 فَأَنْصِبُ بِفَتْحٍ مَا يَضُمُّ قَدْ رُفِعَ إِلَّا كِهِنْدَاتٍ فَفَتْحُهُ مُبِغٍ  
 وَاجْعَلْ لِلنَّصْبِ الْخَمْسَةَ الْأَسْمَاءَ أَلِفٍ وَأَنْصِبْ بِكَشَرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِفَ  
 وَالنَّصْبُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي قَدْ تُنْيَا وَجَمْعُ تَذَكِيرٍ مُصَحَّحٍ بِيَا  
 وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ حَيْثُ تَنْتَصِبُ فَحَذَفُ نُونِ الرَّفْعِ مُطْلَقًا يَجِبُ

### ( بَابُ عَلَامَاتِ الْخَفْضِ )

عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَطَ كَشَرٌ وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةُ فَقَطُ  
 فَاخْفِضْ بِكَشَرٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ عُرِفَ فِي رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ يَنْصَرِفُ  
 وَاخْفِضْ بِيَاءٍ كُلُّ مَا بِهَا نَصِبٌ وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ بِشَرْطِهَا تُصِبُ  
 وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ يَمَّا يَوْصِفُ الْفِعْلُ صَارَ يَتَّصِفُ  
 بِأَنْ يَحُوزَ الْأِسْمُ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَّةً تُغْنِي عَنْ اثْنَتَيْنِ  
 فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ أَغْنَتْ وَخَذَهَا وَصِيغَةُ الْجَمْعِ الَّذِي قَدْ انْتَهَى  
 وَالْعِلَّتَانِ الْوَصْفُ مَعَ عَدَلٍ عُرِفَ أَوْ وَزْنٍ فِعْلٍ أَوْ بِنُونٍ وَأَلِفُ

وَهَذِهِ الثَّلَاثُ تَمْنَعُ الْعَلَمَ وَزَادَ تَرْكِيبًا وَأَسْمَاءَ الْعَجَمِ  
كَذَلِكَ تَأْنِيثٌ بِمَا عَدَا الْأَلِفَ فَإِنْ يُضَفُّ أَوْ يَأْتِي بَعْدَ أَلٍ صُرِفَ  
(بَابُ عَلَامَاتِ الْجَزْمِ)

وَالْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ بِالشُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفٍ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ  
فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ قَطْعًا يَلْزَمُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ  
وَبِالشُّكُونِ اجْزَمَ مُضَارِعًا سَلِمَ مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفٍ عِلَّةٍ خَتِمَ  
إِمَّا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ أَوْ أَلِفٍ وَجَزَمَ مُعْتَلٌّ بِهَا أَنْ تَنْحَذِفَ  
وَنَضَبٌ ذِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ فَتَحُوْ يَغْزُو يَهْتَدِي يَخْشَى خَتِمَ  
وَعِلَّةُ الْأَسْمَاءِ يَاءٌ وَأَلِفٌ فَتَحُوْ قَاضٍ وَالْفَتَى بِهَا عُرِفَ  
إِغْرَابٌ كُلُّ مِنْهُمَا مُقَدَّرٌ فِيهَا وَلَكِنْ نَضَبٌ قَاضٍ يَظْهَرُ  
وَقَدَّرُوا ثَلَاثَةَ الْأَقْسَامِ فِي الْمِيمِ قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ غُلَامِي  
وَالْوَاوِ فِي كَمْشَلِيمِي أَضْمِرَتْ وَالثُّونُ فِي لَثْبَلُونُ قُدِّرَتْ

### (فَصْلٌ)

الْمُغْرَبَاتُ كُلُّهَا قَدْ تُغْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَوْ حُرُوفٍ تَقْرُبُ  
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا أَزْبَعُ وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ بِضَمٍّ تَرْفَعُ  
وَكُلُّ مَا بِضَمٍّ قَدْ ارْتَفَعَ فَتَضَبُّهُ بِالْفَتْحِ مُطْلَقًا يَقَعُ  
وَحَفْضُ الْأَسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ التَّزْمُ وَالْفِعْلُ مِنْهُ بِالشُّكُونِ مُتَجَزِمٌ  
لَكِنْ كَهَنْدَاتٍ لِنَضَبِهِ انْكَسَرَ وَغَيْرُ مَضْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ يُجْزَمُ  
وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مُعْتَلًّا جُزِمَ بِحَذْفِ حَرْفٍ عِلَّةٍ كَمَا عَلِمَ

وَالْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعُ وَهِيَ الْمُثَنَّى وَذُكُورُ تَجْمَعُ  
 جَمْعًا صَحِيحًا كَالْمِثَالِ الْخَالِصِ وَخَمْسَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ  
 أَمَّا الْمُثَنَّى فَلِإِزْفَعِهِ الْأَلِفُ وَكَالْمُثَنَّى الْجَمْعُ فِي نَضْبٍ وَجَرٍّ  
 وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَاءُ كَهَذَا الْجَمْعِ فِي رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَانْصِبٍ بِالْأَلِفِ  
 وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ رَفْعُهَا عُرفَ يَنْوِيهَا وَفِي سِوَاهُ تَنْحَذِفُ

### ( بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ )

وَأِنْ تُرِدَ تَعْرِيفَ الْإِسْمِ النَّكِرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ أَلْ مُؤَنَّرَةً  
 وَغَيْرُهُ مَعَارِفٌ وَتُخْصَرُ فِي سِتَّةٍ فَالْأَوَّلُ اسْمٌ مُضْمَرٌ  
 يُكْنَى بِهِ عَنْ ظَاهِرٍ فَيُسَمَّى لِلْغَيْبِ وَالْخُضُورِ وَالتَّكْلُمِ  
 وَقَسْمُوهُ ثَانِيًا لِمُتَّصِلٍ مُسْتَتِرٍ أَوْ بَارِزٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ  
 ثَانِي الْمَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالْعَلَمِ كَجَعْفَرٍ وَمَكَّةَ وَكَالْحَرَمِ  
 وَأُمُّ عَمْرٍو وَأَبَى سَعِيدٍ وَنَحْوِ كَهْفِ الظُّلَمِ وَالرُّشِيدِ  
 فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأَمٍّ أَوْ بِأَبٍ فَمَا أَتَى مِنْهُ بِأَمٍّ أَوْ بِأَبٍ  
 ثَالِثُهَا إِشَارَةٌ كَذَا وَذِي كُنْيَةٍ وَغَيْرُهُ اسْمٌ أَوْ لَقَبٌ  
 خَامِسُهَا مُعَرَّفٌ بِحَرْفٍ أَلْ كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلِّ الْمَحَلِّ  
 سَادِسُهَا مَا كَانَ مِنْ مُضَافٍ فَلَقَبٌ وَالْأَسْمَاءُ مَا لَا يُشْعِرُ  
 كَقَوْلِكَ ابْنِي وَابْنُ زَيْدٍ وَابْنُ ذِي رَابِعُهَا مَوْضُولُ الْإِسْمِ كَالَّذِي  
 لِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ وَابْنُ الَّذِي ضَرْبُهُ وَابْنُ الْبَدَى



( بَابُ الْأَفْعَالِ )

أَفْعَالُهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الْوَاقِعِ مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعِ  
فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ إِنْ قُطِعَ عَنْ مُضَمِّرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعَ  
فَإِنْ أَتَى مَعَ ذَا الضَّمِيرِ سَكَنًا وَضَمُّهُ مَعَ وَاوٍ جَمَعَ عَيْنًا  
وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ أَوْ حَذَفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ  
وَأَفْتَتَحُوا مُضَارِعًا بِوَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ  
هَمْزٌ وَنُونٌ وَكَذَا يَاءٌ وَتَا يَجْمَعُهَا قَوْلِي أَنْيْتُ يَا فَتَى  
وَحَيْثُ كَانَتْ فِي رُبَاعِي تَضَمُّ وَفَتْحُهَا فِيمَا سِوَاهُ مُلْتَزِمٌ

( بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ )

رَفَعَ الْمُضَارِعَ الَّذِي تَجَرَّدَا عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ تَأْبَدَا  
فَانْصَبَ بِعَشْرِ وَهِيَ أَنْ وَلَنْ وَكُنْ كَذَا إِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ وَلَامٌ كُنْ  
وَلَامٌ جَحْدٌ وَكَذَا حَتَّى وَأَوْ بِهِ جَوَابًا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ  
وَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا قَدْ وَجَبَ وَلَا وَلَامٌ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبِ  
كَذَاكَ إِنْ وَمَا وَمَنْ وَإِذْ مَا أَيْ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَهْمَا  
وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا وَأَنْتَى كَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمَرُو قُمْنَا  
وَأَحْزَمَ بِإِنْ وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا فِعْلَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا مُطْلَقًا  
وَلَيَقْتَرِنَ بِالْفَا جَوَابٌ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ الْأَدَاةِ مَوْضِعَ الشَّرْطِ امْتَنَعَ

( بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ )

مَرْفُوعُ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ نَأْيٌ بِهَا مَعْلُومَةٌ الْأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيهِهَا

فَالْفَاعِلُ اسْمٌ مُطْلَقًا قَدْ اَرْتَفَعَ بِفِعْلِهِ وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَقَعَ  
وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُجَرَّدَا إِذَا لَجِمَ أَوْ مُشَى أُسْنِدَا  
فَقُلْ أَتَى الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَا كَجَاءَ زَيْدٌ وَيَجِي أَخُونَا  
وَقَسْمُهُ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا فَالظَّاهِرُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا  
وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا قُسِمَا كَقُمْتُ قُمْنَا قُمْتَ قُمْتِ قُمْتُمَا  
قُمْتُنَّ قُمْتُمْ قَامَ قَامَتْ قَامَا قَامَتِ قَامْتُمْ قَامَتِ قَامَا  
وَهَذِهِ ضَمَائِرُ مُتَّصِلَةٌ وَمِثْلُهَا الضَّمَائِرُ الْمُتَفَصِّلَةُ  
كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَنَا أَوْ أَنْتُمْ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْقِيَاسِ يُعْلَمُ

### ( بَابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ )

أَقِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ مَفْعُولُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرْفٌ  
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ الْمَذْكُورًا  
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمُّ وَكَسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مُلْتَزِمٌ  
فِي كُلِّ مَاضٍ وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ مُنْفَتِحٌ كَيُدْعَى وَكَادُّعَى  
وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَا مُنْكَسِرٌ وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا  
وَذَلِكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ ثَانِيهِمَا كَيُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ  
أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا دُعِيتُ أَدْعَى مَا دُعِيَ إِلَّا أَنَا

### ( بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ )

الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ رَفَعُهُ مُؤَبَّدٌ عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدٌ  
وَالْخَبَرُ اسْمٌ ذُو اِرْتِفَاعٍ أُسْنِدَا مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَأِ

كَقَوْلِنَا زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ      وَقَوْلِنَا الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ  
 وَمِثْلُهُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ      وَمِنْهُ أَيْضًا قَائِمَةٌ أَخُونِ  
 وَالْمُبْتَدَأُ اسْمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَضَى      أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنَّتَ أَهْلٌ لِبَقْصَا  
 وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا اتَّصَلَ      مِنْ الضَّمِيرِ بَلْ بِكُلِّ مَا انْفَصَلَ  
 أَنَا وَنَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا      أَنْتَ أَنْتُمْ وَهُوَ وَهِيَ هُمَ هُمَا  
 وَهِنَّ أَيْضًا فَالْجَمِيعُ اثْنَا عَشَرَ      وَقَدْ مَضَى مِنْهَا مِثَالُ مُعْتَبَرِ  
 وَمُفْرَدًا وَغَيْرُهُ يَأْتِي الْخَبَرُ      فَالْأَوَّلُ اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ مَرَّةً  
 وَغَيْرُهُ فِي أَرْبَعٍ مَخْصُورُ      لَا غَيْرَ وَهِيَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ  
 وَفَاعِلٌ مَعَ فِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ      وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْخَبَرِ  
 كَأَنَّتَ عِنْدِي وَالْفَتْى يَدَارِي      وَابْنِي قَرَأَ وَذَا أَبُوهُ قَارِي

( كَانَ وَأَخَوَاتُهَا )

أَرْفَعَ بِكَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ      بِهَا انْصَبَّ كَكَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرٍ  
 كَذَلِكَ أَضْحَى ظِلٌّ بَاتَ أَمْسَى      وَهَكَذَا أَضْبَحَ صَارَ لَيْسَا  
 فَتَيٌّ وَانْفَكَ وَزَالَ مَعَ بَرَحٍ      أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفِي تَضْبَحُ  
 كَذَلِكَ دَامَ بَعْدَ مَا الظَّرْفِيَّةُ      وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مُصْدَرِيَّةً  
 وَكُلُّ مَا صَرَفْنَاهُ بِمَا سَبَقَ      مِنْ مُصْدَرٍ وَغَيْرِهِ بِهِ النَحْوُ  
 تَكُنْ صَدِيقًا لَا تَكُنْ مُجَافِيَا      وَانْظُرْ لِكَوْنِي مُصْبَحًا مُوَافِيَا

( ان وَأَخَوَاتُهَا )

نَصَبْتُ إِنْ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ      تَرْفَعُهُ كَإِنْ زَيْدًا ذُو نَصْرِ



وَمِثْلُ إِنَّ أَنْ لَيْتَ فِي الْعَمَلِ وَهَكَذَا كَانَ لَكِنْ لَعَلُّ  
وَأَكْثَرُوَا الْمَعْنَى بِإِنْ أَنَا وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظٍ مَنْ تَمْنَى  
كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي الْمُحَاكِي وَاسْتَعْمَلُوا لَكِنْ فِي اسْتِذْرَاكِي  
وَلَتَرْجُحُ وَتَوَقُّعٍ لَعَلُّ كَقَوْلِهِمْ لَعَلُّ مَحْبُوبِي وَصَلُّ

### ( ظَنُّ وَأَخْوَانُهَا )

إِنْصَبَ بِظَنِّ الْمُبْتَدَأِ مَعَ الْخَبَرِ وَكُلُّ فِعْلٍ بَعْدَهَا عَلَى الْأَثَرِ  
كَخَلُّهُ حَسِبْتُهُ زَعَمْتُهُ رَأَيْتُهُ وَجَدْتُهُ عَلِمْتُهُ  
جَعَلْتُهُ اتَّخَذْتُهُ وَكُلُّ مَا مِنْ هَذِهِ صَرَفْتُهُ فَلْيُفْعَلَمَا  
كَقَوْلِهِمْ ظَنْتُ زَيْدًا مُشْجِدًا وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا

### ( بَابُ النُّعْتِ )

النُّعْتُ إِذَا رَافَعَ لِمُضْمَرٍ يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ أَوْ لِمُظْهَرٍ  
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَتْبَعَ مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةِ الْأَرْبَعِ  
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوَّجِهِ الْإِعْرَابِ مِنْ رَفَعَ أَوْ خَفَضَ أَوْ انْتَصَابَ  
كَذَا مِنْ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالضُّدُّ وَالتَّعْزِيفُ وَالتَّكْثِيرُ  
كَقَوْلِنَا جَاءَ الْغُلَامُ الْفَاضِلُ وَجَاءَ مَعَهُ نِسْوَةٌ حَوَامِلُ  
وَتَانِي الْقِسْمَيْنِ مِنْهُ أَفْرِدَ وَإِنْ جَرَى الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ  
اجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ مُطَابِقًا لِلْمُظْهَرِ الْمَذْكُورِ  
مِثَالُهُ قَدْ جَاءَ حُرَّتَانِ مُنْطَلِقَ زَوْجَاهُمَا الْعَبْدَانِ  
مِثْلُهُ أَتَى غُلَامٌ سَائِلُهُ زَوْجَتُهُ عَنْ دَيْنِهَا الْمُحْتَاجِ لَهُ

## ( بَابُ الْعُطْفِ )

وَأَتَّبِعُوا الْمَعْطُوفَ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ الْمَعْرُوفِ  
وَتَسْتَوِي الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي إِتْبَاعِ كُلِّ مِثْلَهُ إِنْ يُعْطَفُ  
السَّوَارِ وَالْفَا أَوْ وَأَمَّ وَثُمَّ حَتَّى وَبَلَّ وَلَا وَلَكِنْ أَمَّا  
كَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو وَآكِرِمِ زَيْدًا وَعَمَرَا بِاللِّقَاءِ وَالْمَطْعَمِ  
وَفِيئَةُ لَمْ يَأْكُلُوا أَوْ يَخْضُرُوا حَتَّى يَفُوتَ أَوْ يَزُولَ الْمُشْكِرُ

## ( بَابُ التَّوَكُّيدِ )

وَجَائِزٌ فِي الْأَسْمِ أَنْ يُتَوَكَّدَ فَيَتَّبِعُ الْمُتَوَكَّدُ الْمُتَوَكَّدَا  
فِي أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ لَا مُتَكَّرٍ فَمَنْ مُتَوَكَّدٌ خَلَا  
لَفْظُهُ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَزْبَعُ نَفْسٍ وَعَيْنٌ ثُمَّ كُلُّ أَجْمَعٍ  
وَعَبْرَتُهَا تَوَابِعٌ لِأَجْمَعَا مِنْ أَكْتَمَعَ وَأَبْتَمَعَ وَأَبْصَعَا  
كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَقُلْ أَرَى جَيْشَ الْأَمِيرِ كُلُّهُ تَأَخَّرَا  
وَطُفْتُ حَوْلَ الْقَوْمِ أَجْمَعِينَا مَثْبُوعَةً بَنَحُو أَكْثَعِينَا  
وَإِنْ تُتَوَكَّدُ كَلِمَةً أَعْدَتْهَا يَلْفِظُهَا كَقَوْلِكَ انْتَهَى انْتَهَى

## ( بَابُ النَّدْلِ )

إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِمِثْلِهِ تَلَا وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَعَنْ عَطْفٍ خَلَا  
فَجَعَلَهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالأَوَّلِ مُلَقَّبًا لَهُ بِلَفْظِ النَّدْلِ  
كُرٌّ وَبَعْضٌ وَاشْتِمَالٌ وَغَلَطٌ كَذَلِكَ إِضْرَابٌ فَبِالْحَمْسِ انْضَبَطَ

كَجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ وَأَكَلَ عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ وَقَدْ وَصَلَ  
إِلَى زَيْدٍ عِلْمُهُ الَّذِي دَرَسَ وَقَدْ رَكِبْتُ الْيَوْمَ بِكُرًا الْفَرَسَ  
إِنْ قُلْتَ بِكُرًا دُونَ قَصْدٍ فَعَلَطَ أَوْ قُلْتَ قَصْدًا فَاضْرَابٌ فَقَطُ  
وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَنْ يُؤْمِنُ يُشَبَّ يَدْخُلُ جَنَانًا لَمْ يَنْلُ فِيهَا تَعَبٌ

### ( بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ )

ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ خَلَّتْ مَنْصُوبَةٌ وَهَذِهِ عَشْرٌ ثَلَاثُ  
وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ أَوَّلُهَا فِي الذَّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ  
وَذَلِكَ اسْمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاخَذَرُوا أَهْلَ الطَّمْعِ  
فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدْ انْخَصَرَ وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرَ  
وَعَبْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا مُتَّصِلٌ كَجَاءَنِي وَجَاءَنَا وَمُنْفَصِلٌ  
مِثَالُهُ إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا حَيِّثُ أَكْرِمَ بِالَّذِي حَيَّانَا  
وَقِسْمٌ بِذَيْنِ كُلِّ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٌ وَبِاللَّذَيْنِ قَبْلَ كُلِّ مُتَّصِلٍ  
فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدْ انْخَصَرَ مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ

### ( بَابُ الْمَصْدَرِ )

وَإِنْ ثَرَدَ تَضَرِيفَ نَحْوِ قَامَا فَقُلْ يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامًا  
فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا فَالْمَصْدَرُ وَنَضْبُهُ بِفِعْلِهِ مُقَدَّرُ  
فَإِنْ يُوَافِقُ فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلَفْظِيًّا يُرَى  
أَوْ وَافَقَ الْمَعْنَى فَقَطُ وَقَدْ رُويَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ فَهُوَ مَعْنَوِي  
فَقَمَ قِيَامًا مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ وَقَمَ وَقُوفًا مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي



( باب الحُرُوف )

هُوَ اسْمٌ وَقْتُ أَوْ مَكَانٍ انْتَصَبَ كُلٌّ عَلَى تَقْدِيرٍ فِي عِنْدِ انْعَرَتْ  
 إِذَا أَتَى ظَرْفُ الْمَكَانِ مَبْهَمًا وَمُطْلَقًا فِي غَيْرِهِ فَلْيُعْنَمَا  
 وَالنَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى كَسِرَتْ مِيلًا وَاعْتَكَفَتْ أَشْهُرًا  
 أَوْ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا أَوْ سَنِينَ أَوْ مَدَّةً أَوْ جُمُعَةً أَوْ حِينًا  
 أَوْ قُمْ صَبَاحًا أَوْ مَسَاءً أَوْ سَحَرًا أَوْ غَدَوَةً أَوْ بُكْرَةً إِلَى الشَّفَرِ  
 أَوْ لَيْلَةً الْإِثْنَيْنِ أَوْ يَوْمَ الْأَحَدِ أَوْ حُصَمَ غَدًا أَوْ سَرَمَدًا أَوْ الْأَبَدَ  
 وَاسْمُ الْمَكَانِ نَحْوُ سِرٍّ أَمَامَهُ أَوْ حَلَفَهُ وَرَأَيْتُهُ قُدَّامَهُ  
 يَمِينَهُ شِمَالَهُ تَلَقَّاهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ إِزَاءَهُ  
 أَوْ مَعَهُ أَوْ حِذَاءَهُ أَوْ عِنْدَهُ أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ  
 هُنَاكَ ثُمَّ فَرَسَحَا بَرِيدًا وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا

( باب الحال )

الْحَالُ وَصِفٌ دُو انْتِصَابٍ أَتَى مُفَسَّرًا يُبْهِمُ الْهَيْئَاتِ  
 وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنْكَرًا وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا  
 كَحَاءَ زَبَدٌ رَاكِبًا مَلْفُوفًا وَقَدْ ضَرَبْتُ عِنْدَهُ مَكْنُوفًا  
 وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ أَوَّلًا وَقَدْ يَجِيءُ جَامِدًا مُؤَوَّلًا  
 وَصَحْتُ الْحَالَ الَّذِي تَقَرَّرَا مُعَرَّفٌ وَقَدْ يَجِيءُ مُسَكَّرًا

( باب التَّمْيِيزِ )

تَعْرِيفُهُ سَمٌّ دُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا لِنِسْبَةٍ أَوْ ذَاتِ جِنْسٍ قَدَّرَا

كَانَصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَقَدْ عَلَا قَدْرًا وَلَكِنْ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا  
وَكَاشْتَرَيْتُ أَزْبَعًا نِعَاجًا أَوْ اشْتَرَيْتُ أَلْفَ رَطْلِ سَاجَا  
أَوْ بَغْتُهُ مَكِيلَةَ أُرْزَا أَوْ قَدَرِ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعِ خَزَا  
وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنْكَرَا وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا مُؤَخَّرَا  
(بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ)

أَخْرِجْ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَا خَرَجَ مِنْ حُكْمِهِ وَكَانَ فِي اللَّفْظِ انْدَرَجَ  
وَلَفْظُ الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي قَدْ حَوَى إِلَّا وَغَيْرَا وَيَسْوَى سُوَى سَوَا  
خَلَا عَدَا حَاشَا فَمَعَ إِلَّا انْصَبَ مَا أَخْرَجْتَ مِنْ ذِي تَمَامٍ مُوَجِبٍ  
كَقَامِ كُلِّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدَا وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدَا  
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى فَأَبْدِلْنِ وَالنَّصْبُ فِيهِ ضَعْفَا  
هَذَا إِذَا اسْتِثْنَيْتَهُ مِنْ جَنْسِهِ وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ  
كَلَنْ يَقُومَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرُ وَالنَّصْبُ فِي إِلَّا بَعِيرَا أَكْثَرُ  
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلَّا قَدْ أُلْغِيَتْ وَالْعَامِلُ اسْتَقْلَالَا  
كَلِمَ يَقُومُ إِلَّا أَبُوكَ أَوَّلَا وَلَا أَرَى إِلَّا أَحَاكَ مُقْبِلَا  
وَحَفْضُ مُسْتَثْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي  
وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَا بِمَا خَلَا وَمَا عَدَا وَمَا حَشَا

### (بَابُ لَا الْعَامِلَةِ عَمَلِ إِنْ)

وَحُكْمُ لَا كَحُكْمِ إِنْ فِي الْعَمَلِ فَانْصَبْ بِهَا مُنْكَرًا بِهَا انْصَبْ  
مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ كَلَا غُلَامٌ حَاضِرٌ مُكَافِي  
لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرِيَّتُهَا كَذَاكَ فِي الْأَعْمَالِ أَوْ لُغِيَّتُهَا

وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الزَّمِ الْبِنَا مُرَكَّبًا أَوْ رَفَعَهُ مُنَوَّنًا  
 كَلَا أَخٌ وَلَا أَبٌ وَانْصَبَ أَبَا أَيْضًا وَإِنْ تَرَفَّعَ أَخًا لَا تَنْصِبَا  
 وَحَيْثُ عَرَفْتَ اسْمَهَا أَوْ فُصِّلَا فَارْفَعِ وَتَوَّنْ وَالتَّزِمِ تَكَرَّرَ لَا  
 كَلَا عَلَيَّ حَاضِرٌ وَلَا غَمَزٌ وَلَا لَنَا عَبْدٌ وَلَا مَا يُدْخِرُ

### ( بَابُ النِّدَاءِ )

خَمْسٌ تُنَادَى وَهِيَ مُفْرَدٌ عَلِمَ وَمُفْرَدٌ مُنْكَرٌ قَصْدًا يُؤْمَرُ  
 وَمُفْرَدٌ مُنْكَرٌ سِوَاهُ كَذَا الْمُضَافُ وَالَّذِي ضَاهَاهُ  
 فَالْأَوَّلَانِ فِيهِمَا الْبِنَا لَزِمَ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلِّ قَدْ عَلِمَ  
 مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالتَّضْبُتُ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِي  
 كَيَا عَلَيَّ يَا غُلَامِي بِي انْطَلِقْ يَا غَافِلًا عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ  
 يَا كَاشِفَ الْبَلَوَى وَيَا أَهْلَ الثَّنَا وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الطُّفْ بِنَا

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ )

وَالْمَضْدَرُ انْصَبَ إِنْ أَتَى بَيَانًا لِعِلَّةِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا  
 وَشَرْطُهُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهِ  
 كَقَمِ لِرَزِيدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ وَاقْصِدْ عَلَيَّا ابْتِغَاءَ بَرِّهِ

### ( بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ )

تَعْرِيفُهُ اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ فَسَّرَا مَنْ كَانَ مَعَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ جَرَى  
 فَانْصَبَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اضْطَحَبَتْ أَوْ شَبَّهِ فِعْلٌ كَاسْتَوَى الْمَا وَالْخَشَبُ



وَكَاالْأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرُ وَنَحْوُ سِرْتُ وَالْأَمِيرُ لِلْقُرَى

### ( بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ )

خَافِضُهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ الْحُرُوفُ وَالْمُضَافُ وَالْإِثْبَاعُ  
أَمَّا الْحُرُوفُ هَامُنَا فَمِنْ إِلَى بَاءٌ وَكَافٌ فِي وَلَاَمٌ عَزْ عَلَى  
كَذَلِكَ وَآوٌ بَا وَتَاءٌ فِي الْخَلِيفِ مَذٌ مُنْذُ رَبٌّ وَآوٌ رَبُّ الْمُتَحَدِفِ  
كَسِرُوتٌ مِنْ مِضَرَ إِلَى الْعِرَاقِ وَجِثْتُ لِلْمُخْبُوبِ بِاشْتِيَاقٍ

### ( بَابُ الْإِضَافَةِ )

مِنْ الْمُضَافِ أَنْقِطِ الثَّوِينَا أَوْ ثَوْنُهُ كَأَهْلُكُمْ أَهْلُونَا  
وَإِخْفِضْ بِهِ الْأِسْمَ الَّذِي لَهُ ثَلَا كَقَاتِلَا غُلَامَ زَيْدٍ قَاتِلَا  
وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ فِي أَوْ لَاَمٍ أَوْ مِنْ كَمَكْرِ اللَّيْلِ أَوْ غُلَامِي  
أَوْ عَبْدٍ زَيْدٍ أَوْ إِنَّا زُجَاجٍ أَوْ ثَوْبٍ خَزٍّ أَوْ كِتَابٍ سَاجٍ  
وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعٍ مَبْسُوطَةٌ فِي الْأَرْبَعِ الشَّوَابِعِ  
فَيَا إِلَهِي الطُّفُّ بِنَا فَتَتَّبِعْ سُبُلَ الرُّشَادِ وَالْهُدَى فَتَرْتَفِعَ  
وَفِي جُمَادَى سَادِسِ السَّبْعِينَ بَعْدَ انْتِهَائِهَا تِسْعٍ مِنَ الْمِئِينَ  
قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ ( الْمُقَدِّمَةُ ) فِي رُبْعِ أَلْفٍ كَافِيَا مِنْ أَحْكَامِهِ  
نَظْمُ الْفَقِيرِ الشَّرِيفِ الْعِمْرِي طَيَّ ذِي الْعَجَزِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّفْرِيطِ  
( وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ) مَدَى الدَّوَامِ عَلَى جَزِيلِ الْفَضْلِ وَالْإِنْعَامِ  
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ  
( مُحَمَّدٍ ) وَصَحْبِهِ وَالْآلِ أَهْلِ الثَّقَى وَالْعِلْمِ وَالْكَمَالِ

# شرح المقدمة الآجرومية

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، إِيَّاهُ مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ هِيَ اللُّغَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا اللَّهُ لِهَذَا الدِّينِ ، وَلَا يَمْتَرِي أَحَدٌ فِي أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَعِلْمُهَا تُنَزَّلُ مِنْ عِلْمِ الْإِسْلَامِ وَمَعَارِفِهِ مَنْزِلَةً لِللسانِ مِنْ جَوَارِحِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا يَبْعُدُ كَثِيرًا إِذَا قُلْنَا : بَلْ مَنْزِلَةُ الْقَلْبِ مِنَ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهَا لِسَانُ الْإِسْلَامِ الْأَسْمَى ، بِهَا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ ، فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : لَأَنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ ، وَأَيُّهَا ، وَأَوْسَعُهَا ، وَأَكْثَرُهَا تَأْدِيَةً لِلْمَعْنَى الَّتِي تَقُومُ بِالنَّفُوسِ ، فَلِهَذَا أُنْزِلَ أَشْرَفُ الْكُتُبِ بِأَشْرَفِ اللُّغَاتِ ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَفِي سَبِيحِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اقْتِضَاءِ الصَّرَاحِ ص ١٦٢ :  
إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أُنْزِلَ كِتَابُهُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، وَجَعَلَ رَسُولَهُ مُبَلِّغًا عَنْهُ الْكِتَابَ وَحِكْمَةَ سِرِّهِ

العربي ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به ، ولم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفة إلا بصبط هذا اللسان ، صارت معرفته من الدين ، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين . اهـ  
وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه : ﴿ قُرْآنًا غَرِيبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ ، فوصفه بالاستقامة ، كما وصفه بالبيان في قوله : ﴿ بِلِسَانٍ غَرِيبٍ مُبِينٍ ﴾ . وكما وصفه بالعدل في قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا غَرِيبًا ﴾ .

وقال أبو إسحاق الزجاجي : سمعت أبا العباس المبرّد يقول : كان بعض السلف يقول : عليكم بالعربية ؛ فإنها المرءوة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته ... إلى آخر كلامه رحمه الله .

وللسحر أهمية ؛ إذ إن جميع العلوم لا تستغنى عنه ، وحرى بطالب العلم أن يتعلم قواعد الكلام العربي ، وأن يفهم من أن يلحن في كلامه .

وكان العرب يفرون من الوقوع في اللحن ، ويحثون على تعلم العربية ، وقد عقد ابن عبد البر رحمه الله في أول كتابه : « بهجة المجالس وأنس المجالس » بابا في اجتناب اللحن ، وتعلم العربية ، وذكّم الغريب من الخطاب ، أورد فيه أخبارا وأشعارا حول هذا الأمر ، وصدّره بقول عمر رضي الله عنه ، حينما كتب إلى أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنهما : أما بعد ، فتفقهوا في السنة ، وتعلموا العربية ، وأعربوا القرآن ؛ فإنه عربي .

وقال أيضا ، رضي الله عنه : تعلموا العربية ؛ فإنها من دينكم . وتعلموها خير من غيرها .

وقال عبد الله بن المبارك : اللحن في الكلام أقبح من آثار الحدرى في الوجه .  
وهنا شعبة : مثل الذي يتعلم الحديث ، ولا يتعلم النحو ، كمثل الرأس ، لا رأس له .

وقال الأصمعي رحمه الله : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا سمع يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمدا فليشنؤ مقعده »



من البار»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا السُّلَيْمِيُّ عَنْ الرَّحْبِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : إِذَا كَتَبَ لِحَاً ، فَكَتَبَ عَنِ اللَّحَانِ لِحَاً آخَرَ ، صَارَ الْحَدِيثُ بِالْفَارْسِيَّةِ .

وَقَالَ ابْنُ جُنَيْ<sup>(٢)</sup> : إِنَّ أَكْثَرَ مَنْ ضَلَّ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ عَنْ الْقَصْدِ فِيهَا ، وَحَادَ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْمُثَلَّى إِلَيْهَا فَإِنَّمَا اسْتَهْوَاهُ ، وَاسْتَخَفَّ جَلْمَهُ ، ضَعُفَهُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ الْكَرِيمَةِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي تُحَوِّطُ بِهَا كَافَّةً . اهـ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : مَنْ تَخَرَّجَ فِي السُّوَرِ أَهْدَى إِلَى كُلِّ مَعْنٍ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا أَسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْفَقْهِ إِلَّا أُجِبْتُ عَنْهَا مِنْ قَوَاعِدِ النُّحُو<sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : مَا أَرَدْتُ بِهَا - يَعْنِي : الْعَرَبِيَّةَ - إِلَّا الْإِسْتِعَانَةَ عَلَى الْفَقْهِ<sup>(٥)</sup> .  
وَلِإِسْحَاقَ بْنِ خُلَافٍ قَصِيدَةٌ يَذْكُرُ فِيهَا فِصْلَ النُّحُو . يَقُولُ فِيهَا :

النُّحُو يَبْشِطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ<sup>(٦)</sup>      وَالْمَرْءُ تُعْظِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ  
فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجْلَهَا      فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسَنِ  
لَحْنُ الشَّرِيفِ يُزِيلُهُ عَنْ قَدْرِهِ      وَتَرَاهُ يَسْقُطُ مِنْ لِحَاطِ الْأَعْيَنِ  
وَتَرَى الْوَضِيعَ إِذَا تَكَلَّمَ مُغْرِبًا      نَالَ الْمَهَابَةَ بِاللِّسَانِ الْأَلْسَنِ  
مَا وَرَثَ الْأَبَاءُ عِنْدَ وَفَاتِهِمْ      لَبِّيهِمْ مِثْلَ الْعُلُومِ فَأَتَقِنِ  
فَاطْلُبْ هُدًى وَلَا تَكُنْ مُتَأَبِّيًا      فَالنُّحُو زَيْنُ الْعَالِمِ الْمُتَقِنِ  
وَالنُّحُو مِثْلُ الْمِلْحِ إِنْ أَلْقَيْتَهُ      فِي كُلِّ صَنْفٍ مِنْ طَعَامٍ يَتَحَسَّنِ

(١) البحارى (١٠٨) ، ومسلم ١٠/١ (٣) .

(٢) الخصائص ٢٤٥/٣ .

(٣) شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى ٢٣١ .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٧٥/١ .

(٥) لکن ک ، فوج ، لکننا - فحركة - وَلُكْنَةُ وَلُكُونَةٌ وَلُكُونَةٌ ، بضمهم . فهو الْكُنُ لَا يُقِيمُ الْعَرَبِيَّةَ لِعُكْمِهِ

سماه . لقاموس المحيط ( ل ك ن ) .

وقال آخر :

يا حَبِذَا النحوُّ من مَطْلَبِ      تَعَالَى بِهِ قَدْرُ طُلَّابِهِ  
كَأَنَّ الْعِلْمَ لَهُ عَشْكُرٌ      وَقُوفٌ خُضُوعٌ عَلَى بَابِهِ

ولقد جمع العلماء اللغة ، وصنّفوها ، وقعدوا القواعد النحوية . واستقروا فيها كلام العرب الفصحاء ، وألفوا الكتب المطوّلة والمختصرة ، كل ذلك من أجل تقريب علم النحو .

ولما فتّرت الهمم في هذه الأزمان ، وكثرت الأسباب المُشَبِّطة عن نيل المراد<sup>(١)</sup> حرص العلماء على تبسيط العلم واختصاره ، واختار المتون المختصرة لتدريسها وشرحها .

وفي علم العربية - وبالذات علم النحو - وقع اختيار العلماء على مُقدِّمة موجزة اشتهرت بين طلبة العلم ، وهي المُقدِّمة الأجرومية في مبادئ علم العربية .

ألفها أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، المعروف بابن آجر وم . ولعظم قدرها ، وظهور نفعها طفق العلماء يشرحونها ، ويدرسونها ، ويبيّنونها ،

(١) المُشَبِّطة ، بمعنى المُهَيَّأة للهمم ، ولكن بالاستعانة بالله عز وجل ، وبالعلم أنه كلما قوى الصارف ، فإن الطالب في جهاد ، وأنه كلما قوى الصارف ، ودافعه الإنسان فإنه يتأل بذلك أجري : أجز العمل ، وأجز دفع المقاوم ، ولكن إذا أغرقت هذه المصيبة .  
والذنوب من أكبر العوائق ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلِمَ أَنَّ مَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِتَعْذِيرٍ دُونِهِمْ ﴾ .

وهذا دليل على أن تَوَلَّى الإنسان عن الذكّر سيئه الذنوب ، ولكن مع الاستغفار وصدق الية يُيسّر الله الأمر .

و يستط بعض العلماء من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ۖ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ . أنه يشغى للإنسان إذا برلت به حادثة ، سواء إفتاء ، أو حكم قضائي ، أن يكثر من الاستغفار ؛ لأن الله قال : ﴿ لِيَتَحَكَّمْ ﴾ ثم قال : ﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ ﴾ ، وهذا ليس ببعيد ؛ لأن الذنوب تمنع من رؤية الحق ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا نَسْأَلُ عَنْ غُيُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ .

ويؤوضُحونها ، وكان من أنفس شروحيها شرح شيخنا المفضل : محمد بن صالح العثيمين<sup>(١)</sup> رحمه الله ، فلقد كان شرحاً كافياً وافياً في بابه ، ومورداً صافياً لصلاً به ، واضح العارة ، ظاهر الإشارة ، يانع الثمرة ، داني القطاف ، كثير الأسئدة والتمريبات . وهو غير مختصر اختصاراً يؤدي إلى الإخلال ، ولا مُطنباً إطناباً يُفضي إلى الإملال ، مُشتملاً على الدُرر القرائد ، والغرر من الفوائد الشوارد ، يحل مبانيها ، ويوضح معانيها ، ويُقرر قواعدَها ، ويُحرز مقاصدَها ، ويُؤيد ذلك بالأدلة ، ويُسهله بالشواهد والأمثلة ، يتفح به المبتدئ ، ولا يستغنى عنه المنتهى ، وهو مرحلة في السحر تعقبه مرحلة علمية أخرى<sup>(٢)</sup> .

ولقد اهتم كثير من أهل العلم بالمقدمة الأجرومية ، فقاموا بشرحها والتعليق عليها ، ما بين متوسط ومختصر ، فمن ذلك<sup>(٣)</sup> :

١ - المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الأجرومية لأبي عبد الله محمد بن محمد المالكي ، المعروف بالراعي الأندلسي النحوي المغربي ، المتوفى سنة ٨٥٣ هـ .

٢ - الدرّة النحويّة في شرح الأجرومية ، لمحمد بن أحمد بن يعقوب الحسيني النحوي .

٣ - النُخبَةُ العربيّة في حلّ ألفاظ الأجرومية لأحمد بن محمد بن عبد السلام ، وُلد سنة ٨٤٧ هـ .

٤ - الجواهرُ المضيئة في حلّ ألفاظ الأجرومية لأحمد بن محمد بن عبد السلام .

(١) كلمة « عثيمين » الأشبه أن تكون من الملحقات بجمع المذكر السالم ، باعتبار أنها مما سُمي به من هـ جمع كـ « عثمين » ، فهي بأصل وضعها جمع للاسم « عُثيم » اسم راجع من الرّواة ثم نُقمت منه بي اسم شيخ رحمه الله ، وإذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم فإن نونها تفتح دائماً في رفع و نصب و جر . والله أعلم

(٢) وهي شرح لأبيّة للشيخ ابن عثيمين أيضاً رحمه الله ، يشر الله لنا أن ننم تفريع أشرعتها وضعها .

(٣) للاستزادة انظر : كشف الظنون ١٧٩٦/٢ .

٥- الدرر المضيئة لأبي الحسن محمد بن علي المالكي الشاذلي ، المتوفى سنة ٥٩٣٠ هـ .

٦- الكواكب الضوئية في حل ألفاظ الأجرومية للشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد الخلاوي المقدسي ، المتوفى سنة ٨٨٣ هـ .

٧- الجواهر السنية في شرح المقدمة الأجرومية ، للشيخ الفقيه النحوي أبي محمد عبد الله المدعو بعبيد بن الشيخ أبي الفضل بن محمد بن عبيد الله الفاسي .

٨- شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية ، المتوفى سنة ٩٠٥ هـ .

٩- شرح الشيخ يزيد عبد الرحمن بن علي المكودي النحوي ، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ .

١٠- شرح الشيخ محمد مخي الدين عبد الحميد ، المسمى بـ « الثخفة السنية » .

١١- شرح الشيخ حسن الكفراوي الشافعي الأزهرى .

١٢- حاشية عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، المسماة بـ « حاشية الأجرومية » .

١٣- إيضاح المقدمة الأجرومية للشيخ صالح بن محمد بن حسن الأشمري .

والشرح الذي بين أيدينا الآن - شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - أصله دروس ألقاها فضيلة الشيخ رحمه الله ، وبدأها بتاريخ ٢٨ صفر عام ١٤١٠ هـ ، وانتهى منها بتاريخ ربيع الآخر عام ١٤١١ هـ ، وقد وقع هذا الشرح في ستة عشر شريطاً ، ولقد كان عملي في هذا الشرح وفق ما يلي :

أولاً : قمتُ بكتابة هذا الشرح ونسخه مراعيًا قواعد الإملاء والترقيم في ذلك .

ثانياً : قمتُ بضبط هذا الكتاب ضبطاً إعرابياً ، مع ضبط ما يُشكل من نية الكلمة .

ثالثاً : قمتُ ببيان معاني بعض الكلمات الغريبة ، مع عزو ذلك إلى المصدر الذي

أتيتُ بهذا المعنى منه .

رابعاً : قمتُ بتحرير الأحاديث الواردة في هذا الشرح ، مع بيان من صححها من

أهل العلم أو ضعفها .



وضعت مقدمة للشرح تشتمل على أهمية علم العربية ، وحاضنة علم النحو والإعراب ، وعناية أهل العلم بالمقدمة الآجرومية حفظاً وتدريباً ، ومزايا هذا الشرح ، وفوائد مهمة ، وغير ذلك .

سادساً : قمى بوضع بعض التعليقات على شرح فضيلة الشيخ رحمه الله ، وهى بمثابة التوضيح لهذا الشرح المبارك ، وقد تعمدت أن أجعلها شاملة بعض الشيء لما ترك الشيخ رحمه الله ذكره ، مع الحرص على عدم الإطالة فيها ؛ لأن الكتاب إنما هو موضوع للمبتدئين .

سابعاً : قمى بوضع ملخص فى نهاية كل باب من أبواب الكتاب ، بهدف خصر المعلومات الواردة فيه ، وسهولة حفظها .

ثامناً : أغربت كثيراً من الأمثلة ، سواء الواردة فى الشرح ، أو الحواشى ؛ تدريباً لطالب المبتدى على الإعراب .

وليس غلماً أن الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - كثيراً ما يكرر الشرح بهدف إفهام الطلبة ، وقد قمى بحذف كل ما فى شرحه رحمه الله من تكرار ، وكذلك أهدلت الألفاظ العامة التى يقولها الشيخ بالفاظ عربية ، وهى قليلة جداً .

وبعد . فإن كان عملنا صواباً ، فمن الله وله الحمد والشكر ، وإن كان غير ذلك فمنا ، ولا نذكره ، غير أننا لم نتعمده ، ونسأله سبحانه العفو والمغفرة ، والمُتصِفُ من اغتفر قليل خطأ المرء فى كثير صوابه .

ونشكر كل من رأى تقصيراً فى إخراج هذا الشرح ، فساغدا على استدراكه ، والله نسأل أن ينفع به كما نفع بأصله ؛ إنه ولي ذلك ، والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد .

أبو أنس أشرف بن يوسف

## ترجمة ابن أجروم رحمه الله :

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي<sup>(١)</sup> ، المعروف بابن أجروم .

قال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب :

ابن أجروم - بفتح الهمزة الممدودة ، وضَمَّ الجيم والراء المشددة<sup>(٢)</sup> ومعه بدعة  
البربر<sup>(٣)</sup> : الفقير الصوفي<sup>(٤)</sup> .

وقد ولد ابن أجروم بـ « فاس »<sup>(٥)</sup> عام ٦٧٢ من الهجرة النبوية - أى : فى السنة  
التي تُؤفَى فيها ابن مالك رحمه الله - وتُؤفَى بها يوم الاثنين ، بعد الزوال ، لعشرة بقيت  
من صفر ، عام ٧٢٣ من الهجرة النبوية ، ودرس بفاس ، ثم قصد مكة حاجاً ، ولما مرَّ

(١) يشبه إلى قبيلة صنهاجة بالمغرب . قال الحامدي رحمه الله فى حاشية له على شرح الكفراوى للأجرومية .  
وانظر القاموس المحيط ( ص ن ه ج ) .

(٢) ولقد نقل فضيلة الشيخ صالح الأشمري رحمه الله فى إيضاح المقدمة الأجرومية عدة لغات بكمة  
أجروم ، فقال رحمه الله ص ١٩ :  
وأما الضبط فعلى أوجه .

الأول . بفتح الهمزة مع مدّ ، وجيم مصمومة مخففة ، وراء مهملة مضمومة ، مع تشديد وتثقيب ،  
هكذا : « أجروم » قاله ابن عنقاء ، وبه قطع السيوطى فى « بُعْية الوعاة »

الثانى . كالأول ، غير أن الجيم تكون مفتوحة ، هكذا : « آخروم » ، وهذا هو المقول عن الجمال المطيب .

الثالث . بفتح الهمزة دون مدّ ، وجيم ساكنة ، وراء مهملة مصمومة ، دون تشديد ، هكذا : « أخروم » ،  
وهو مقول عن ابن أجروم نفسه ، قاله ابن الحجاج فى : « العقد الجوهري » .

الرابع . ما حكاه السيوطى فى « البُعية » بقوله : رأيت بخط ابن مكتوم فى « تذكرته » ، قال : محمد بن  
الصنهاجي أبو عبد الله ، من أهل فاس ، يُعرف بـ « أكروم » .

خامس . ما حكاه ابن عنقاء بقوله : وقد كُثر حذف همزته . يعنى : أحروم فلا أدري أهى بعة ، أم هى  
من ثلث الناس . اهـ

(٣) سربر . شعب ، أكثره قائل تسكن الجبال فى شمال إفريقيا . المعجم الوسط ( ب ر ب ) .

(٤) قال الشيخ صالح الأشمري فى إيضاح المقدمة الأجرومية ص ١٨ : قال ابن عنقاء : هى كلمة أعجمية ،

بدعة بربر ، معها الفقير الصوفى ، على ما قيل ، لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك . هـ

غير أن السيوطى وابن الحاج جزما بالمعنى السابق . اهـ

(٥) س س عظيم بالمغرب ، ترك همزها لكثرة الاستعمال . القاموس المحيط ( ف س )

بالقاهرة درس على النحوي الأندلسي الشهير أبي حيان صاحب البحر المحيط ، وقد أحازه .

وأما مكانه العلمية ، فقد قال السيوطي رحمه الله عنه : وصفه شراح مقدمته ، كالمكودي والراعي وغيرهما ، بالإمامة في النحو والبركة والصلاح ، ويشهد بصلاجه عموم نفع المبتدئين بمقدمته . اهـ

وكان ابن أجروم فقيها أدبيا رياضيا ، وكان متبحرا في علم الرسم ، وفي التجويد ، ألف رحمه الله عدة مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها ، والمعروف من كتبه كتابان : الأول : فرائد المعاني في شرح حزر الأمانى ، والثاني : مقدمته النحوية ، وهو الكتاب الذى بقى لنا من كتبه ، وكان سبب شهرته .

وقد اهتم بها كثير من العلماء من بين شارح ، وناظم ومُغريب لألفاظها ومُتَمِّم لها .

وقد ذكر الشيخ صالح حفظه الله فى بداية كتابه إيضاح المقدمة الأجرومية تعريفا موجزا للمقدمة ، قال فيه :

الثانى : فى تعريف موجز بـ « المقدمة » ، وذلك حسب المقاصد التالية :  
الأول : فى اسمها :

لم يُسمَّ المصنَّف رحمه الله كتابه هذا باسم ، إنما سُمى به ، فقيل : « الأجرومية » ، أو « الجرومية » ، وهذا من باب النسبة ؛ لأن المركب الإضافي ، كالمبدوء بـ « ابن » - وهو هنا كذلك - عند النسبة يُحذف صدره « ابن » ، ويُنسب عجزه « أجروم » ، وفيه يقول ابن مالك :

وانسب لصدر جملة وصدر ما      رُكِبَ مَرْجَا وَلِشَانِ تَمَّا  
إضافة مبدوءة بابن أو أب      أو ماله التعريف بالثاني وَجِبَ<sup>(١)</sup>

(١) ألفية ابن مالك ، باب النسب ، البيت رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

وربما قيل في التسمية : مُقَدِّمَةُ ابنِ أَجْرُوم . أو : المُقَدِّمَةُ الأَجْرُومِيَّةُ .

ودال « المقدمة » فيهما تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ، والكسرُ أَوْلَى ؛ لما فيه من إشعارٍ بتقدمها استحقاقاً أو حقيقةً ، ولأنَّ الفتحَ لغةٌ قليلةٌ .

قال بعضُ الشُّراح . إنما سُمِّيت الأَجْرُومِيَّةُ بـ « المقدمة » ؛ لأنها تُوصِلُ المُسْتَعِلَّ بها إلى المُطَوَّلَاتِ من كتبِ النحوِ والإعرابِ ، كمقدمةِ الجيشِ التي تَتَقَدَّمُ أمامه ؛ لتُهَيِّئَ له في المحلِّ الذي يَنْزِلُهُ ما يحتاجُ إليه .

وهو معنى لطيفٌ مُتَّجِعٌ .

الثاني : في وقت تصنيفها :

لم يَذْكُرِ ابنُ أَجْرُوم ، ولا غيره من المترجمين والشُّراح زمنَ تصنيفِ الأَجْرُومِيَّةِ ، غيرَ أنَّ ابنَ مَكْتُومَ في « تذكيرته » - وهو عَصْرِي ابنِ أَجْرُوم - قال : وهو إلى الآن حيٌّ ، وذلك في سنةٍ تسعَ عشرةَ وسبعِمائةَ . وذلك بعدَ أن أشار إلى مُصنِّفاته ، وكونه نَحْوِيًّا مُفَرِّقًا .

الثالث : في مكان كتابتها :

ذكر الراعي وابنُ الحاج في شرحِ الأَجْرُومِيَّةِ أنَّ ابنَ أَجْرُوم أَلَّفَ هذا المتنَ ثُجَاءَ الكعبةِ الشريفةِ ، وقال الحامدِيُّ في حاشيته على شرحِ الكفراوى للأَجْرُومِيَّةِ : حُكِيَ أَنَّهُ أَلَّفَ هذا المتنَ ثُجَاءَ البيتِ الشريفِ .

الرابع : في منهج صاحبها فيها :

كان له في ذلك طريقةٌ ، حيث :

« اقتصَرَ فيها على كُبْرَى أبوابِ النحوِ وأصوله ، وقد أشار إلى ذلك غيرُ واحدٍ ، ومهمهم الأزهريُّ في أولِ شرحه على الأَجْرُومِيَّةِ .

« واتبَعَ الكوفيَّينَ في عباراتهم ، يقولُ السيوطيُّ في « بُغْيَةِ الوُعاة » : وهذا شيءٌ آخرٌ ، وهو أَنَّا اسْتَفْذَنَّا من مقدمته أَنَّهُ كان على مذهبِ الكوفيين في النحوِ ؛ لأنَّه عبَّرَ



بالخُمُصِ ، وهو عبارتهم ، وقال : الأمر مجزوم .

وهو ظاهر في أنه مُعَرَّبٌ ، وهو رأيهم . وذكر في الجوازم « كيفما » ، واحرم بها رأيهم ، وأكثره البصريون ، فتَقَطَّن . اهـ<sup>(١)</sup>

وأورد فيها الأبواب بإيجاز وترتيب بدیع ، حيث قَدَّمَ الكلامَ وحقيقته على أقسامه ، والأقسام على علامات كل قسم ، وهَلُمَّ جَزًّا ، مما يأتي في الشرح التنويه إليه إن شاء الله

الخامس : في عناية الناس بها :

لقد اشتهرت الآجرومية بين الطلاب قديمًا وحديثًا ، وانتفع بها الدارسون ، يقول السيوطي : يشهدُ بصلاحيه . أي : ابن آجروم - عمومُ نفع المُبتَدِئِينَ بمقدمته .

ويقول ابن الحاج : ويدلُّك على صلاحه أنَّ الله جعل الإقبالَ على كتابه ، فصار غالبُ الناس أولَ ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة ، فيحصلُ له النفعُ في أقرب مدَّة . اهـ

وقد تنوعت العناية بالآجرومية ، فمنهم من نظمها كعبد السلام النبراوي ، وإبراهيم أرياحي ، وعلاء الدين الألوسي ، والعنبري<sup>(٢)</sup> ، وغيرهم ، ومنهم من تممها كالخطاب ، ومنهم من شرحها . وهم كثير ، غَدَّ صاحبُ « كشف الظنون » منهم أكثر من عشرة - كالملكودي والراعي والأزهري والرملي .

لطيفة .

قال الحامدي في حاشية له : حكي أيضًا أنه لما ألفه - يعني : ابن آجروم ومقدمته ألقاه في البحر ، وقال : إن كان خالصًا لوجه الله تعالى ، فلا يُبَلُّ ، فكان الأمر كذلك . اهـ

(١) ومما يدلُّ أيضًا على أنه كان كوفي المذهب في النحو غير ما ذكر أنه ذكر أن من علامات الاسم لألف واللام ، والبصريون يعبرون به « أل » .

وكذلك عبر بالأسماء الخمسة ، والبصريون يجعلونها ستة ، فيسبون إليها « الهه » .

(٢) قد ألحقنا هذا النظم بأول الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الشارح رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد . فإن علم النحو علم شريف ، علم وسيلة ، يُتَوَسَّلُ بها إلى شيئين هامين<sup>(١)</sup> :

الشيء الأول : فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؛ فإن فهم الكثير منهما يتوقف على معرفة النحو<sup>(٢)</sup> .

(١) لعل الصواب « فهمين » ؛ لأن « هام » اسم فاعل من هَمَّ بالأمر ، بمعنى : عزم على القيام به ، ولم يفعله . أما « مهم » فهي اسم فاعل من « أهتم » . يقال : أهتم الأمر فلاناً : هتته وأثار اهتمامه . وهذا المعنى هو المناسب لما نحن بصددّه .

وإذا كان الأمر هكذا فلعله شق لساي من الشيخ رحمه الله ، فليس مثل الشيخ رحمه الله - مع سعة علمه - يقع في مثل هذا الخطأ البسيط .

(٢) ففهم علم النحو يتوصل إلى فهم كلام الله سبحانه ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام السلف رحمهم الله ، ورضى عنهم ، فكم من آية ظهر معناها ، وكم من حديث ظهر معناه بواسطة معرفة النحو ، والسبب في ذلك أنه بالنحو يعرف الفاعل من المفعول به ، ويعان على المعنى .  
يقول العلامة بن حلدون في مقدمته ص ٥٤٥ : إن الأهم المُقْتَم من علوم اللغة هو النحو ؛ إذ به تبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الإفادة . اهـ  
فكم من آية أحذف إعرابها ، وأحلف المعنى بإعرابها ، قال تعالى ﴿ قَاعَسَلُوا أُخُوهُمْكُمْ وَأُنِيدُكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بُرُؤِيكُمْ وَأَزْجِلْكُمْ ﴾ .

رحمكم أم وأرحلكم ، اختلف المعنى باختلاف الإعراب .

وفى تسمى ﴿ وَتَقْرَأُ اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ أو : الأرحام ، يختلف المعنى .

وفى تسمى ﴿ رُوِيَ كُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ ﴾ . يقولون : لو أن قارئاً قرأها برفع « كفرو » ، وصبت « أحد »

لكان قد أثبت كفروا لله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فثبت إذا فهت النحو أعانك على فهم المعنى . حتى تُنَزَّلَ الآيات والأحاديث على مَرْدِهِ .

- والإعراب تأثير نس كدلك فى الأحكام الفقهية وتوجيهها ، والمعانى نحسب باحتمال وجوه الإعراب ، ويختلف الحكم تبعاً لذلك ، وعلى سبيل المثال :

لو قل منحص له عندى مائة غير درهم . برفع « غير » لكان مقراً بالمائة كاملة ؛ لأن « غير » هـ صفة للمائة ، وصفتها لا تنقص شيئاً منها . وانظر شرح المفصل لابن يعيش .

ولو قل له عندى مائة غير درهم . بنصب « غير » لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً ؛ لأنه استثناء ، والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله ما قبله .

ولو قال بوجه أنت طالق إن دخلت الدار . بكسر همزة « إن » ، لم تطلق حتى تدخل الدار ؛ لأن « إن » للشرط .

ولو قال : أنت طالق أن دخلت الدار . بفتح همزة « أن » ، وقع الطلاق فى الحال ؛ لأن معنى الكلام : أنت طالق لأن دخلت الدار ؛ أى : من أجل أنك دخلت الدار ، فصار دخول الدار علة طلاقها ، لا شرطاً

فى وقوع طلاقها . وانظر معانى الحروف للرماني ص ١٧٤ ، والتنبيه للبطلان ص ١٨٨ .

من أن الحكم يختلف باختلاف تصارييف الكلمة ، فلو أن رجلاً حلف ألا يلبس مما غزله فلانة ، فلا يحث إلا بما غزله قبل اليمين .

ولو قال : مما تغزله . فلا يحث إلا بالذى تغزله بعد اليمين .

ولو قل . من غزله . دخل فيه الماضى والمستقل . وانظر الكوكب الدرى ص ٣٠٨ .

قال أبو بكر الشَّمرى فى مقدمة كتابه : « تنبيه الألباب » :

فإن الواجب على كل من عرف أنه مخاطب بالتنزيل ، ومأمور بفهم كلام الرسول ﷺ ، وغير معذور

بالجهل بمعناها ، ولا مسامح فى ترك العمل بمقتضاها أن يتقدم ، فيتعلم اللسان الذى أنزل الله به

القرآن حتى يفهم كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ ؛ إذ لا سبيل لفهمها دون معرفة الإعراب ،

وتمييز الخطأ من الصواب . اهـ

وقد نوَّسحو لِرُحاحى فى كتابه . « الإيضاح فى علل السحو » ص ٩٥ فإن قال قائل : فما الفائدة

فى تعلم السحو ، وأكثر الناس يتكلمون على سجيئتهم من غير إعراب ، ولا معرفة مهم به ، فيفهمون ،

ويُفهمون غيرهم مثل ذلك ؟

الحجـب فى ذلك أن يقال له الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوتاً غير

ممدد ، ولا مُعير ، وتقويم كتاب الله عز وجل الذى هو أصل الدين والدنيا ، والمُفْتَمَدُ ، ومعرفة أخبار

النبي ﷺ ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من

الإعراب ، وهذا لا يدفعه أحد ممن نظر فى أحاديثه ﷺ وكلامه .

وهـ من قسم النجدي رحمه الله فى حاشية مقدمة التفسير ص ٩٣ .

ويرجع فى تفسير القرآن فيما احتمل معانى ، ووقع فى عبارات السلف فيه تباين : إلى لغة السنة فى -

وَلَتَأْتِيَ إِقَامَةُ اللِّسَانِ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ كَلَامُ اللَّهِ عَرَبًا وَحَلًّا<sup>(١)</sup>.

ذلك ، أو يرجع إلى لغة العرب ؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي مبين ، ونص عليه أحمد وغيره  
قد مر محمد لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا سم يكر عالماً بلغت  
العرب .

وكان ما سبقت لا أوتى برحل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا ، فيجور الرجوع إلى  
الذمة ؛ لأن بها يعرف شرح الألفاظ ، ومدلولاتها ، واستعمالها بحسب الوضع . اهـ  
وقال أبو حيان في البحر المحیط ٣/١ ، في مقرر تناه على سبويه رحمه الله ، قال فحدير من تافت  
نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحرير والتجوير أن يعتكف على كتاب سبويه ، فهو في هذا الفن  
المعول والمشتند عليه في حل المشكلات إليه . اهـ

ولذلك نجد التماسير مشحونة بالروايات عن سبويه والأحفش والكسائي والقراء وغيرهم ، فهذا  
تفسير الطبري رحمه الله - شيخ المفسرين - قد أودع فيه معظم آراء النحويين ؛ كسبويه والكسائي  
والأحفش والقراء وشواهدهم ، حتى بلغت شواهد الشعرية ما يقرب من ثمانمائة وألف شاهد شعري ،  
غير ما اشتمل عليه من أقوال العرب وأمثالهم .

ولهذه الأهمية لشيء عليها العلماء السابقون . جعلت اللغة العربية شرطاً من شروط المفسر ، وشرطاً  
من شروط المجتهد في الفقه .

(١) فالنحو يتم تقويم اللسان وتقويم السان . تقويم اللسان عند النطق ، وتقويم اللسان عند الكتابة ، والنطق وإب  
كان الناس يتخاطبون فيما بينهم باللغة العامية فيعدرون ؛ لأنيك لو أردت أن تتخاطب العامي باللغة  
الفصحى لقال : هذا رجل أعجمي ؛ لأنهم لا يفهمون اللغة العربية الفصحى إلا من بدر .

لكن الكتابة التي يكون بالنحو تقوينها هي المهمة بالنسبة لطالب العلم ، لأن بعض الطلبة يكتب ما  
يكتب من الجواب على الأمثلة أو غير ذلك أو البحوث ، فتجد عنده من اللحن ما تكاد تقول : إنه في أول  
الدراسة ، مع أنه قد يأخذ الشهادة العالية بعد شهر أو شهرين ، وهذه محنة لما يعيشه اليوم  
بعض الطلبة إذا تكلم في الحديث ، أو تكلم في الفقه ، أو تكلم في التفسير ، وحدث كلامه  
حيثما ، يكر عندما يتكلم أو يكتب تجد مكسرات ، ربما يقول : باضت الدحاجة البيضاء .

فجعل الدحاجة بيضة للبيضة . ونجد أشياء عربية . لذلك يرى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنه  
يتعين على طلبة لآ أن يتعلموا النحو ، وأن يُفهمُوا أَلْسِنَتَهُمْ ، وأن يَمَرُّوا أَقْلَامَهُمْ حتى لا تسوء سمعتهم  
بين الناس ، فكم من رجل ترك من أجل لحنه في اللغة العربية ، وكان هذا عيباً فيه .

وهو هو ثمة علم النحو أيضاً . إحياء اللغة العربية الفصحى ، ولا شك أن إحياء اللغة العربية الفصحى .  
و ينشدها بين الناس يؤدي إلى أن يسهل فهم الكتاب والسنة على كثير من الناس .

في سبيل «سلامة ابن نيمية هي آخر المجلد الأول من «اقتضاء الصراط المستقيم» ، كلاماً حول سبيل  
سأعرضه . قال في آخره : إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية حتى يتلقاها الصغار في المكاتب ،

وفي الدور ، فيظهر شعار الإسلام وأهله ، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني لكتاب والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب . اهـ

وقال أيضا رحمه الله : واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيرا قويا يمتد ، ويؤثر أيضا في مشابهة صدر الأمة من الصحابة والتابعين ، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق .

وأيتضا فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ

وبهذا نعلم أن من قام بسنن اللغة عبر العربية بين العامة فقد حصى على نفسه ، وعلى ليعته ، وعلى من مكنه ، أو من علمه تلك اللغة ، نسمع أن من سفهائنا من يعلم صبياناه بدلا من أن يقول : إذا دخلت على بيت ، أو على جماعة فقل : السلام عليك . وإذا أردت أن تنصرف فقل : السلام عليك . يقول : إذا دخلت فقل : باي باي ، أو إذا انصرفت فقل : باي باي .

سبحان الله . عندك لغة عربية ، ودعاء السلام ، تجعل بدلا منه هذا الشيء .

فلهذا أقول : إن تعلم اللغة العربية يؤدي إلى سهولة التخاطب بها ، والتخاطب بها يقوى الإنسان على معرفة الكتاب والسنة .

ومن فوائد تعلم هذا العلم أيضا . أنه به يُذكر إعجاز القرآن الكريم ، وبه أيضا يحفظ قارئ القرآن الكريم والسنة المطهرة من الوقوع في اللحن والتحريف .

وهناك بعض التسيهات التي ترك المزالف رحمه الله ذكرها ، حشية الإطالة ، ونحن ندكرها إن شاء الله تعالى ؛ إتماما للفائدة ، وهذه التسيهات هي :

أولا : حكم تعلم علم السحر :

تعلم علم السحر ، كأغلب العلوم الصحيحة النافعة ؛ الشرعية وغير الشرعية ، واجب على الكفاية ، فإذا قام به من يكفي فإن سائر الناس يمكنهم الاستغناء عن دراسته .

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٣٢ / ٢٥٢ : ومعلوم أن تعلم العربية وتعليم العربية فرض على الكفاية ، وكان السلف يؤذّبون أولادهم على اللحن ، فحس مأمورون أمر إيجاب ، أو أمر استحباب أن يحفظ القانون العربي ، وأن نصلح الألسن المائلة عنه . فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة ، والاقتداء بالعرب في خطابها ، فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصا وعيبا . اهـ

و قد كان تعلم السحر واجبا ، لأنه لا يتأتى فهم نصوص الشرع لأجل العمل بها واستنباط الأحكام بوقائع ، إذ لو ترك تعلّمه لتخبط الناس في فهم الكتاب والسنة ، وكان عملهم بهما على غير هدى ، وربما عملوا بهما على خلاف الوجه الصحيح المطلوب .

هل من نهي رحمه الله تعالى وأيضا فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب ، فإن فهم الكتاب والسنة فرض ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . اهـ





و قد سأل عن رتبة العلم في كتابه «المحصل» ٢٧٥/١ لما كان المرجع في معرفة شرعنا في الشرع  
والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه  
الأمر، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدوراً للمكلف فهو واجب  
وإنما لم يكن واجباً عينياً، لأنه ليس كل فرد من المسلمين بحاجة إليه، بل يحتاج إليه أولو العلم والفقهاء،  
والذين نعتسوا أنفسهم للفتوى، أو نُقِيبوا للقضاء والحكم بين الناس حسب شريعة الله تعالى  
ولكن هل يتعين على هؤلاء أن يتعلموا علم النحو؟

الجواب نعم؛ فإن علم النحو يصير في حق هؤلاء واجباً عينياً.

قال الشيخ محمد محب الدين في شرح الأجرومية ص ٤: وتعلمه - أي: علم النحو - فرض من  
فروض الكفاية، وربما تعين تعلُّمه على واحد، فصار فرض عين عليه. اهـ  
وقال العلامة حاله الأزهري رحمه الله: إن معرفة الإعراب من الواجبات التي لا بد لكل طالب علم  
منها، ومن المَهَمَّات التي لا يستغنى الفقيه عنها. اهـ

وقد جعل علماء أصول الفقه من شروط الحمد أن يكون عالماً بأسرار العربية، وبخاصة «علم  
النحو». قال الأبي بكر محمد بن أبي بكر في فرائغ البحوث ٣٦٣/٢ من شروط المجتهد أنه لا بد له من معرفة  
التصريف والنحو واللغة. اهـ.

لأن الشريعة عربية، ولا سبيل إلى فهمها إلا بفهم كلام العرب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب،  
كما ذكر ذلك صاحب «المحصل في أصول الفقه».

وقال عباس بن حسن في كتابه البحر الرائق ١/١: وهذه العلوم القليلة - على عظيم شأنها - لا سبيل  
إلى استخلاص حقائقها، والوفاد إلى أسرارها، بغير هذا العلم، فهل ندرك كلام الله تعالى، ويفهم دقائق  
التفسير، وأحاديث الرسول عليه السلام، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل  
فقهية، وبحوث شرعية مختلفة قد تزقي بصاحبها إلى مراتب الأئمة، وتسمونه إلى منازل المجتهدين إلا  
بإلهام النحو وإرشاده؟

والأمر ما قد نرى من الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد  
لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفة غيرها،  
فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به. اهـ.

وقد سعى كلاً من شعبة الخطيب والأصمعي - رحمهم الله - فيمن تعلم الحديث - وجوب تعلم النحو  
فكلما هم يدل على أنهم كانوا يذهبون إلى وجوب تعلم علم النحو وجوباً عينياً عليه، ولا مانع من إعداده  
هذا الكلام هنا مرة أخرى.

في نسخة رحمه الله مثل الذي يتعلم الحديث، ولا يتعلم النحو، كمثل الترتيب لا رأس به.  
في نسخة الأصمعي رحمه الله: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم - إذا لم يعرف النحو - أن يذهب في  
حمية قوله ﷺ: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وخطيب عن الرحبي قال سمعت بعض أصحابنا يقول إذا كتب لحن ، فكتب عن اللحن لحن آخر ، صار الحديث بالفارسية .

وأيضا مضى كلام مجاهد ومالك رحمهما الله ، فيمن يتكلم في التفسير ، بدون أن يكون فمما بلغه العرب ، وكلامهما واضح في أنه يجب عينا على كل من يتكلم في التفسير أن يتعلم علم النحو . قال مجاهد رحمه الله . لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله ، إذا لم يكن عالما بلغات العرب .

وقد صدق رحمه الله لا أوتى برجل غير عالم بلغه العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا . وكذلك ذكر ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام ١١٩/٥ ، ١٢٠ أنه يجب عينا على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ، فقال رحمه الله . ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل ، وعن النبي ﷺ ، ويكون عالما بالنحو ، الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن ، وبه يفهم معاني الكلام التي يُعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ ، فمن جهل اللغة - وهي الألفاظ الواقعة على المشتقات - ويجهل النحو - الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني - فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا ﷺ ، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه ؛ لأنه يُفتي بما لا يدري ، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ . اهـ وإنما قل هؤلاء العلماء بالوجوب العسي ، لتعين فهم الكتاب والسنة على كل من تصدر لتعلم العلوم الشرعية من الحديث والتفسير وغيرهما ، وقد سبق أن فهمهما فرض واجب ، ولا يتم ذلك إلا بتعلم النحو ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

\*\*\*

ثانيا : السبب في تسمية هذا العلم بعلم النحو :

سبب تسمية هذا العلم بعلم النحو يرجع إلى ما روي من أن عائشا رضي الله عنه أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يصع علما ، يفتصم اللسان عن الخطأ في النطق ، وعلمه طرفا من مباحث هذا العلم ، ثم قال له : اتع هذا النحو ، يا أبا الأسود . فسمي هذا العلم نحوا ، وعليه فإن أول من وضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي .

وتم اسم آخر لهذا العلم ، وهو الإعراب ، ومن معانيه التغير ، يقال : أغربت الإبل . إذا تغيرت طوبى ممرض ، وكذلك الحال مع أواخر الكلمات العربية المفعوية ؛ فإنها تتغير بحسب مواقعها .

\*\*\*

ثالث : أسباب وضع هذا العلم

علم النحو إنما احتاج الناس إليه حينما بدأ اللسان يختلف ، وتختلف الروايات في الدفع الذي حصر -

= أبا الأسود لوضع هذا العلم ، ومن ذلك :

١- ما زوى أن منافشات دارت بين أبي الأسود وابنته ، حين قالت له يوماً ما أحسن السماء برفع « أحسن » ، وحر « السماء » ، فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجاب : أئى بُيئة ، نجوئها . ولكن ابنته اعترضت عليه ، فقد كانت تتعجب ، ولم تكن تسأل .

ومن ثم أدرك أبو الأسود أنها قد وقعت في الخطأ في ضبط الكلمات في الجملة ، إذ كان ينبغي أن تنصب ، لا أن ترفع وتجر ، فأرشدتها إلى ذلك قائلاً : إذا قولى : ما أحسن السماء .

وهكذا اضطرت هذه التحربة أما الأسود إلى وضع ضوابط لتعليم الناس لغتهم ، فكان علم النحو .

٢- ورواية أخرى تدور حول خطأ أحد الأعراب في قراءة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ . إذ قرأ بكسر لام كلمة « رسول » بدلاً من ضمها ، فسمعه أعرابى ، فقال : أوقد برئ الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه .

فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فقال : يا أعرابى ، أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ، ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئنى ؟ فأقرأنى هذه سورة « براءة » : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ فقلت : أوقد برئ الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه . فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى . وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك ألا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع علم النحو .

وبأثر عمر رضى الله عنه يتضح حلماً : أن قواعد اللغة العربية لم تُدَوَّنْ إلا صوتاً للقرآن الكريم من أن يذلف إليه اللحن .

فبالنحو يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف ، ويتشبهان لكل عاقل حصيف ، فكان تدوينه عملاً مبروراً ، وسعيًا فى سبيل الله مشكوراً .

رابعاً : أنَّ الدارسَ لعلم النحو يَدْرُسُ شَيْئَيْنِ اثْنَيْنِ :

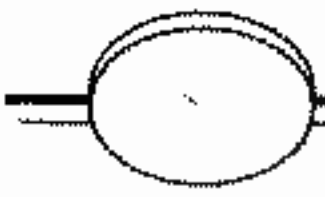
الأول : الإعراب :

وهو تعبير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا ، وهذا هو الأصل ، ولأجله صُنِعَ السَّحْرُ ضَنْطًا له حتى لا يُلْحَنَ فيه .

والثانى : الإياء :

وهو بروم أواخر الكلمة حركة ، لا تتغير باختلاف العوامل الداخلة عليها .

ومن هنا أن علم السحر أصالة يبحث فى حركة الحرف الأخير من الكلم ، سواء أظْهَرَتْ أم قُدِّرَتْ . وكثير اللحن وقع فى ذلك ، ولذا كانت العناية به أكد . -



لكني يتفهّم دارس النحو مسائله ، ويعرف مفرداته ، فلا بد أن يراعى أموراً

١ - حفظ التعاريف واستحضارها عند محاولة الإعراب لكلمة أو جملة ؛ لما لها من أثر .

٢ - الاشتغال بمعاني الكلام وتفهمه ، والنظر في مدى انطباقه على القواعد النحوية المعروفة ، وبهذا أثر في الإعراب .

نوصيحه هو أن المفعول به يُعرف بأنه : اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل ، فلو قال قاتل : صرب الأب ابنه تأديباً به . لتحكم على كلمة « ابن » بأنها مفعول به ؛ لأنه أي : الابن - هو الذي وقع عليه فعل الفاعل .

٣ - استحضار التقاسيم والشروط المتعلقة بكل مسألة وباب .

مثابه : ما قيل في الأسماء الخمسة أو الستة ؛ فإنها لا تأخذ إعرابها المشهور من الرفع بالواو ، والنصب بالالف ، وانخفض بالياء إلا بشروط ، ككونها مكثرة ، وعدم إصافتها لياء المتكلم ، وما إلى ذلك . فإذا قال قاتل : إن أبي ذو نسب شريف . لعلم أن كلمة « أبي » لا تعرب إعراب الأسماء الستة أو الخمسة ؛ لأنها مضافة إلى ياء المتكلم .

سابقاً - أن الدارس للنحو لن يستطيع أن يعرب الجمل كلها ، إلا إذا انتهى من دراسة كتب النحو كلها في مرحلة التأصيل ، والمعتاد أن آخرها دراسة « ألفية ابن مالك » ، فمن درس « الأجرومية » لا يتخصّص علي جميع أبواب النحو ، فضلاً عن جميع مسائله ، فلا بد من استكمال ذلك ، وإنما ينبغي به « الأجرومية » ، فعبّرنا إلى دراسة « ألفية ابن مالك » ؛ مراعاة للتدرّج في التعلم والتدّء بالأولويات ، والبعد عن وقوع قوّة سلف : من أراد العلم جملةً ضيّعه جملة .

فيدرس طائفة النحو أول ما يدرس كبرى أبوابه ومسائله ، وذلك من خلال « الأجرومية » ، ثم يدرس مختصراً أبواب النحو ومسائله ، دون تعرّض للخلاف في الجملة ، وذلك من خلال كتاب « شرح قطر السدي » لأبن هشام ، ثم يدرس جميع مسائل النحو وتفصيلاته ، مع الاطلاع على المخالف ، وبعض الأعراب ، وما إلى ذلك ، وذلك من خلال شرح الألفية ، وشرح ابن عقيل عليها وليس بوف - أو شرح ابن هشام المسمّى بـ « أوضح المسالك » .

ثامناً : التعريف بعلم النحو

كلمة « نحو » تطبق في اللغة العربية على عدة معان ، منها : الجهة ، تقول : ذهبت نحو فلان . أي جهته

ومنها الشبهة والمثّل ، تقول : محمد نحو علي . أي : شبهه ومثله .

وتصلق كلمة نحو في اصطلاح العلماء على العلم بالقواعد التي يعرف بها ضبط أواخر الكلمات العربية ، عني حسب العوامل الداخلة عليها ، ومعرفة أحوالها من حيث الإعراب ، والساء .

وموصوع علم النحو الكلمات العربية من ناحية ما يعرض لها من الإعراب والساء .

سبب كان شهيم النحو أمراً مهماً جداً ، ولكنَّ النحوَ في أوله صعبٌ ، وفي آخره سهلٌ ، وقد مُثِّلَ بيتٌ من قصَبٍ ، وبأبه من حديدٍ ، يعنى : أنه صعبُ الدحول ، لكنَّ إذا دخلت سهلَ عليك كلُّ شيءٍ ، ولهذا ينبغي للإنسان أن يَخْرِصَ على تعلُّم مبادئه حتى يسهلَ عليه الباقي .

ولأ عشرة نقول من فأن إنَّ النحوَ صعبٌ . حتى يتخيَّل الطالبُ أنه لن يَتِمَّكَ مِنْهُ ، فإن هذا ليس بصحيح ، ولكن ركِّزْ على أوله يسهلُ عليك آخره . بعضُ الناس يقول : النحوُ صعبٌ وطويلٌ سلَّمة .

إذا ارتقى فيه الذى لا يفهمه أراد أن يُعْرِبه فيُعْجِمه وهذا ليس بصحيح ، نحن لا نوافق على هذا ، بل نقول : النحوُ سهلٌ ، وسلَّمة قصيرٌ ، ودَرْجُه سهلةٌ ، لكن تفهمه من أوله .

✽ ✽ ✽

وما استمداده : فقد استُجِدَّت قواعد النحو مما يلي :

- ١- من كتاب الله تعالى ، ومن سنة رسوله ﷺ . وقد ترك قوم من النحاة الاستدلال بالحديث ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المزوئ هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ لى ﷺ ، وهذا رأى خاطئ ، لا ترى لك أن تأخذ به ؛ فإن النحاة قد احتجوا بشعر شعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله ﷺ كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحريراً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يُختص بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لى بلفظ من عنده مع تحريره إصابة المعنى بدقة لم يكن من المنكرات أن يحتج بلفظه هو .
- ٢- من كلام العرب الفصحاء ، ومُشافهتهم فى بواديهم .



# تعريف الكلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>

## \* تعريف الكلام \*

بدأ المؤلف رحمه الله بالكلام : لأنَّ النحو لإقامة الكلام ، فلا بدَّ أن نفهم ما هو الكلام .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع .

قوله رحمه الله : الكلام يريد به هنا الكلام في اصطلاح النحويين<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : اللفظ . معناه : هو النطق باللسان<sup>(٣)</sup> .

(١) بدأ المؤلف رحمه الله هذا المتن النحوي بالبسملة ؛ اقتداءً بكتاب الله عز وجل ، حيث افتتح الصحابة المصحف العثماني بها ، وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار . قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ٨/١ .

وكذلك اتباعاً لهدى النبي ﷺ في مكاتباته ومراسلاته ، ككتابه إلى هرقل عظيم الروم ، كما جاء ذلك في حديث أبي سفيان أول صحيح البخاري ، الحديث رقم (٧) .

ولما استقر عليه عمل الأئمة المصنمين ، فقد قال الحافظ في الفتح ٩/١ : وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة ، وكذا معظم كتب الرسائل . اهـ

ولعل المصنف رحمه الله حيد ونشهد نطقاً عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسملة ؛ لأنَّ القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله ، وقد حصل بها .

(٢) فلفظ الكلام معيان : أحدهما لغوي ، والثاني نحوي :

أما الكلام اللغوي فهو عبارة عما تحصل بسببه فائدة ، سواء أكان لفظاً ، أم لم يكن ، كالخط والكتابة والإشارة .

ومثال الإشارة : إذا قال لك قائل هل أحضرت لي الكتاب الذي طلبته منك ؟ فأشرت إليه برأسك من فوق إلى أسفل ، فهو يفهم أنك تقول له : نعم .

أما الكلام النحوي ، فلا بد من أن يجتمع فيه أربعة أمور ؛ الأول : أن يكون لفظاً ، والثاني : أن يكون مركباً ، والثالث : أن يكون مفيداً ، والرابع : أن يكون بالوضع . كما ذكر المؤلف رحمه الله في تعريف الكلام في اصطلاح النحويين .

(٣) معنى اللفظ لغة - الطرح والرمي ، يقال : لفظ كذا . بمعنى : رميته .

وفي اصطلاح النحويين ذكر الشارح أنه النطق باللسان . وقال الشيخ محمد بن محيي الدين في

وخرج بقوله رحمه الله : اللفظ . الكتابة ، فالكتابة عند النحويين ليست كلاماً .  
هو رأيك تتحصا واقفا . فكتبت في ورقة : اجلس . فإنه لا يُسمى كلاماً عند  
النحويين ؛ لأنه ليس بلفظ .

لكنه يُسمى كلاماً في الشرع ، ويُسمى كلاماً عند الفقهاء ؛ فإن الرسول ﷺ  
جعل الوصية المكتوبة كالوصية المنطوقة ، قال ﷺ : « ما حق امرئ مسلم ، له شيء يريد  
أن يوصي فيه ، يبيت ليلتين ، إلا ووصيته مكتوبة عنده »<sup>(١)</sup> .  
وخرج به أيضا الإشارة ، فالإشارة ليست كلاماً ، ولو فهمت ، ولهذا لو أشرت  
لإنسان واقف بالجلوس ، فهذا لا يُسمى كلاماً<sup>(٢)</sup> ، ولو قلت له : اجلس . صار كلاماً .

= التحفة ص ٥ ومعنى كونه لفظاً : أن يكون صوتاً مُشتملاً على بعض الحروف الهجائية التي تبتدىء  
بالألف ، وتنتهى بالياء ، ومثاله « أحمد » ، « يكتب » ، « سعيد » ؛ فإن كل واحدة من هذه الكلمات  
الثلاث عند النطق بها تكون صوتاً مُشتملاً على أربعة أحرف هجائية .  
(١) وعلى ذلك فاجريدة والمعللة والحطاب لا تعد كلاماً عند النحاة ، لأنها ليست لفظاً .  
(٢) مسلم ١٢٤٩/٣ (١٦٢٧) .  
(٣) وهذا عند النحويين ، لعدم كونها صوتاً مُشتملاً على بعض الحروف . وإن كانت تُسمى عند اللغويين  
كلاماً ؛ لحصول الفائدة بها .

وهل تُسمى الإشارة كلاماً في الشرع ؟

الجواب لا ، فالإشارة في الشرع ، كالإشارة عند النحاة ، لا تكون كلاماً ؛ وذلك لما رواه مسلم في  
صحيحه ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : اشتكى رسول الله ﷺ ، فدخل عليه ناس من أصحابه  
يعودونه ، فصلى رسول الله ﷺ جالساً ، فصلوا بصلاته قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا . فجلسوا ، فلما  
انصرف قال : « إمام جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى حالساً ،  
فصلوا جلوساً » .

لشاهد أنه ﷺ أشار عليهم بالجلوس ، وهو في الصلاة ، فلو كانت الإشارة كلاماً لطلت لصلاة ؛ لأن  
الكلام مطلق للصلاة بالإجماع ، إذا كان لغیر مصلحتها - كما نقل ذلك ابن تيمية وابن المنذر رحمهما  
الله - وعلى الصحيح إذا كان لمصلحتها .

وهناك أحاديث أخرى تدل على ذلك . لم نذكرها ؛ خشية الإطالة .

❦ وسادة

وخرج عنه بقوله رحمه الله اللفظ . العقد بالأصابع ، كما في الحديث الوارد في صفة الصلاة =

« رحمه الله المركب » . يعنى : الذى يتركب من كلمتين فأكثر ، تحقيقاً أو

تفسيراً

هذا ثبت . فهذا لفظ ، لكنه ليس مركباً ، فلا يُسمّى كلاماً عند المحويين .

« أنه يَنْقُطُ عقد ثلاثاً وخمسين . يعنى : أن العرب تَعْقِدُ بأصابعها عقوداً تدل على عدد معين ، هذا أيضاً مفيد لا شئ . ويقوم مقام الكلام ، لكنه ليس لفظاً ، فلا يكون كلاماً عند المحويين

وشرح يسمّى أيضاً «علامات» ومثالها علامات الطريق ، فقد يوضع مثلاً علامات في الطريق ؛ «حجار» ، أو «حشوب منصوبة» ، أو غيرها بدون أن يُكْتَبَ عليها شيء ، وهذه كأنها تقول لك : الطريق من هنا . فهي قائمة مقام النطق ، ولكنها ليست لفظاً ، فلا تكون كلاماً .

« حرج بكسمة لفظ أربعة أشياء : الكتابة والإشارة والعقد بالأصابع والعلامات وانظر شرحاً للألفية ١/٤٦ ، ٤٧ .

(١) هذا هو الشرط الثانى لا اعتبار الكلام كلاماً عند النحاة

وهذا من لشرح رحمه الله المركب يعنى : تركيباً إسمادياً تحصل به الفائدة ، بخلاف المركب تركيباً إضافياً . اهـ .

وهذا إنما يتعلق بالشرط الثالث . لا الثانى لأن الشرط الثالث - وهو أن يكون الكلام مفيداً - هو الذى يشترط فيه حصول الفائدة ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله .

« بالشرط الثانى ، وهو أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فأكثر . فلا علاقة له بحصول الفائدة

شأنه

« مركباً إسمادياً هو ما تكون من جملة كاملة ، سُمى بها شخص أو شيء ، وقد تكون هذه الجملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، مثل : الحق يفلو - أو سُمى بهذه الجملة شخص أو شيء - فالحق مبتدأ ، ويعبر عنه .

« وقد يكون فعلاً مكتوباً من فعل وفاعل ، مثل : جاد الحق اسم شخص فـ « جاد » فعل ماضى ، و« الحق » فاعل .

« هذه الخمسة كسب أو فعلية - كما رأيت أفادت السامع ، بحيث لم يتشوف بعده أى غيرها

« التركيب الإضافى ، مثل : عبد الله ، أم سليم ، أبو بكر .

« هذه الكلمات الثلاث أُصِفَ صدرها إلى عجزها ، ولم تعد السامع شيئاً ، فلا تكون كلاماً ؛ لفقد شرط الإفادة ، كما سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله .

وسند كذا الشرح رحمه الله أنواع التراكيب بشيء من التفصيل فى درس المنوع من الصرف بـ شيء . اهـ .

بغلى ، ص ٢٠٨ - ٢١٢ .

(٢) « كسب » حرج بنونه رحمه الله المركب المفرد كـ « هل » ، « زيد » ، فلا يقال له كلام عند سحده

لا بد أن يتركب من كلمتين فأكثر ، تحقيقاً أو تقديرًا .

ومثال « تحقيقاً » : إذا قلت : قام زيد . هذا مركب من « قام » و « زيد » تحقيقاً .

ومثال « تقديرًا » : إذا قلت : قم . فهذا لم يتركب من كلمتين تحقيقاً ، ولكن تقديرًا ؛ لأن « قم » فيها ضمير مُستتر في قوة البارز ، فهي مركبة من كلمتين<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : المفيد<sup>(٢)</sup> . المراد بالمفيد : ما أفاد السامع فائدة ، لا يتشوف معها إلى غيرها .

فإذا قلت : نجح الطالب . فهذا أفاد ، فالآن السامع لا يتشوف إلى غيرها . لكن إذا قلت : إن نجح الطالب . هذا مركب<sup>(٣)</sup> لا شك ، فيه ثلاث كلمات : « إن » ، « نجح » ، « الطالب » ، لكنه لم يُفد ، فالسامع إذا قلت له : إن نجح الطالب . فهو يتشوف : إن نجح الطالب ، ماذا يكون ؟

إذن لا نسمي هذا كلامًا . لأنه لم يُفد فائدة ، لا يتشوف السامع بعدها إلى غيرها .

ولو قلت : إن نجح علام عبد الله الطيب الطاهر . كلمات كثيرة ، لا يكون كلامًا ؛ لأنه لم يُفد ، نفس السامع ، يقول : هات ، أعطى الفائدة . إذن لا بد من فائدة ، لا يتشوف السامع بعدها إلى شيء .

(١) ضمير مستتر لدى أسرار البديع رحمه الله هو : أنت . فتقدير الكلام : قم أنت . وعليه فلا يحتاج أن يكون الكلام مركباً من كلمتين فأكثر تركيباً محسوساً ، بل إذا رُكِب تركيباً تقديرياً ، فهو يعتبر كلاماً .

ومررت بمركب تقديرى أيضاً إذا قال لك قائل : من أحوك ؟ فتقول : محمد . فهذه كلمة تعتبر كلاماً ؛ لأن التقدير : محمد أخى ، فهي فى التقدير عبارة مؤلفة من ثلاث كلمات .

(٢) هذا هو الشرط الثالث . من شروط اعتبار الكلام كلاماً عند الحاجة .

(٣) وهذا هو الشرط الرابع . ويكون بذلك قد تحقق فيه الشرطان الأولان ، ومع ذلك لا يكون كلاماً لعدم إفادة



لا شيء من أن تكون الفائدة جديدة ، أو معلومة للسامع من قبل . فلو قلت :  
لسماء فوقنا . كان كلامًا ، مع أنه معلوم .

ولو قلت : الأرض تحتنا . كان كلامًا ؛ لأنه مفيد .

قال الشاعر :

كأننا والماء من حولنا قومٌ جلوسٌ حولهم ماء  
فهذا كلام مفيد ، مع أنه تحصيل حاصل ؛ لأنه إذا كان الماء من حولكم ، فأنتم  
جلوسٌ حولكم الماء .

وقوله رحمه الله : بالوضع<sup>(١)</sup> . مراده بالوضع أحد أمرين ، أو إن شئت فقل :  
أمران :

الأول : أن يكون الواضع له قاصدًا وضعه<sup>(٢)</sup> ، فخرج بذلك كلام السكران  
والمجنون والنائم والهاذي . فهذا لا يُسمى كلامًا ؛ لأن واضعه غير قاصد له .  
والثاني : بالوضع . أى . بالوضع العربي ، بمعنى أنه مطابق للغة العربية<sup>(٣)</sup> ، فلو  
جاءنا كلامٌ يُفيدُ فائدة لا يتشوّف السامع بعدها إلى شيء ، لكنّ العربي لا يفهمه فإنه لا  
يُسمى كلامًا عند النحويين .

(١) وهو سرّ برّاع

(٢) قال يونس بن جبير في قواعد الاساسية ص ٩ بالوضع ، أى : بالقصد ، وهو أن يقصد المتكلم بما يفيده  
به ، مما وضعه العرب ، إفادة السامع . اهـ

(٣) و سيج محمد محي الدين في التحفة السنية ص ٦ ومعنى كونه موضوعًا بالوضع العربي أن تكون  
ألفاظه مستعملة في الكلام من الألفاظ التي وضعتها العرب للدلالة على معنى من المعاني  
محددة . اهـ

وهو وضعها العرب لمعنى ، وهو حصول الحضور في الرمان الماضي .  
وهو وضعها العرب لمعنى ، وهو ذات الشخص المُسمى بهذا الاسم ، إفادة فـ  
محدد تكون قد استعملت كلمتين ، كل منهما بما وضعه العرب ، بخلاف ما إذا تكلمت بكلام  
وضعه محدد ، كالفرس ، والتركي ، والبيزنج ، والإفرنج ، فإنه لا يُسمى في عُرف علمه عربيًا كلامًا ، وإن  
سماه أهل اللغة الأخرى كلامًا . اهـ

إذن : كم القيود ؟

الجواب : أربعة ؛ اللفظ ، المركب ، المقيد ، بالوضع ، لا يكون الكلام كلاماً إلا بهذه القيود الأربعة<sup>(١)</sup> .

اللفظ : خرج به الكتابة والإشارة ، ولو فهمت .

المركب : خرج به ما لم يكن متركباً ، والمركب يشمل ما تركب من كلمتين ، حقيقة أو تقديرًا .

المقيد : خرج به ما لم يُفد ، وإن تركب من ألف كلمة ، فما دام لم يُفد فليس بكلام .

بالوضع : قلت : يَحْتَمِلُ معنيين :

١ - بالوضع : من المتكلم به ، بأن يكون قاصداً له .

٢ - بالوضع : من حيث اللغة العربية ، بأن يكون مطابقاً للغة العربية ؛ لأن كلامنا بالنحو الذي نريد أن نطبق كلامنا به على اللغة العربية .

\*\*\*

مثال على ما اجتمع فيه القيود الأربعة المذكورة

إذا قال قائل : بسم الله الرحمن الرحيم . هل هذا كلام . أم غير كلام ؟

الجواب : كلام .

هل هو مركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو تقديرًا ؟

الجواب : تقديرًا ؛ لأن التقدير « بسم الله أقرأ » ، لو لم تُقدّر « أقرأ » لم يكن كلاماً<sup>(٢)</sup> .

(١) يسمى واحد الكلام النحوى . وحيث انتفت كلها ، أو انتفى واحد منها انتهى كلام النحوى

(٢) من آخر على ما اجتمع فيه القيود الأربعة المذكورة : قام زيد ، وزيد قائم . ف « قام زيد » ، « زيد »

وسهلاً لو نقول : الرجلُ القديرُ البارِعُ الفاهِمُ . وتأتى بأوصافٍ عديدةٍ لم يصِرْ  
كلاماً حتى تأتى بالشىء المفيد ؛ لأنَّ السامعَ لا يزالُ يتَطَلَّعُ ، أو يتشَوَّفُ إلى شىء .

\*\*\*

.. قائم « كل مهما كلام عند النحاة ؛ فإنه لفظ ؛ أى : صوت مشتمل على بعض الحروف بهجته  
مركب . لتركبه من كلمتين ؛ الأولى : قام أو ريد ، والثانية : زيد أو قائم .  
مفيد : لأنه أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها ، وهى الإخبار بقيام ريد .  
موصوع : لأنه لفظ عربى ، يجعل دالاً على المعنى .

# أقسام الكلام

## \* أقسام الكلام \*

تم قال : وأقسامه ثلاثة : اسم<sup>(١)</sup> ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . أى : أقسام الكلام ثلاثة ، والحصر يحتاج إلى توقيف .

فإذا قال قائل ما الدليل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ هل فى القرآن ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو فى السنة ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو فى الإجماع ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟ أو فى القياس ما يدل على أن أقسام الكلام ثلاثة ؟

نقول : ليس فى الكتاب ، ولا السنة ، ولا الإجماع ، ولا القياس ؛ لأن هذه الأدلة إنما تحتاج إليها فى إثبات الأحكام الشرعية ، أما النحو فلا يحتاج إلى هذا .

لكس للعلماء دليل على انحصار أقسامه فى ثلاثة . وهو التتبع والاستقراء ، يعنى : أن العلماء رجمهم الله تتبعوا واستقرتوا كلام العرب ، فوجدوا أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف<sup>(٢)</sup> .

أما أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup> ، مثل : « ضة » فهى لا تخرج عن كونها اسماً ، يعنى :

(١) بدأ ابن آجروم رحمه الله بالاسم ؛ لشرفه على الفعل والحرف .

(٢) فى « بيان شمس رحمه الله فى قطر البدى ص ٣٠ » والدليل على انحصار أنواعها « أى . الكلمة - فى هذه الثلاثة : الاستقراء ؛ فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يحدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان ثم نوع رابع لفتروا على شىء منه . اهـ

فالألفاظ التى كان العرب يستعملونها فى كلامهم . ونقلت إليها عنهم ، فنحن نتكلم بها فى محاوراتنا ودروسنا ، ونقرؤها فى كتبنا ، ونكتب بها إلى أهلينا وأصدقائنا ، لا يحلو واحد منها أن يكون وحداً من ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف .

(٣) فى « عقول رحمه الله فى شرح الألفية ٢ / ٣١٤ » أسماء الأفعال الفاظ تقوم مقام الأفعال فى دلالة على معانيها ، وفى عملها .

« تكون بمعنى الأمر وهو الكثير فيها ك « مة » بمعنى اكفف ، وامين بمعنى استحب .

« يكون بمعنى الماضى . ك « شئان » بمعنى افترق ، تقول : شئان زيد ، وعمرو ، و « هيئات » بمعنى تعد .



فَالِاسْمُ يَشْمَلُ الْاسْمَ الْخَالِصَ ، وَاسْمَ الْفِعْلِ .

وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ نَظِيرًا لِيَكُونَ كِتَابُهُ مَحْتَصِرًا وَلِلْمُبْتَدئين لَمْ يَخُذْ الْاسْمَ بِسَمِيحِهِ حَاضِرٍ . يَعْنِي : لَمْ يَخُذْهُ بِالرَّسْمِ<sup>(١)</sup> ، لَكِنْ حَذَّهَ بِالْحَكْمِ وَالْعَلَامَةِ .  
فَالِاسْمُ مَثَلًا ، بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُ : هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ . وَحَالًا  
بِهَيْئَتِهِ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ<sup>(٢)</sup> .

وَالْفِعْلُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ، وَدَلَّ بِهَيْئَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ<sup>(٣)</sup> .

= تقول : هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ<sup>(٤)</sup> . وَمَعْنَاهَا : بُعْدٌ .

وَيَمَعْنِي الْمَضَارِعُ ، كـ « أَوَّه » بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ ، وَهـ وَئى<sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى أُعْجِبْتُ . اهـ  
وَالْفَرْقُ بَيْنَ اسْمِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلِ : أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ ، وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَقْبَلُ عِلَامَتَهُ .  
وَعِلَامَاتُ الْفِعْلِ سَيَأْتِي ذِكْرُهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ .  
(١) أَيْ : بِالْحَقِيقَةِ .

(٢) الْاسْمُ فِي اللُّغَةِ : مَا دَلَّ عَلَى مُتَعَيَّنٍ .

وَهِيَ اصْطِلَاحُ النَّحْوِيِّينَ كَلِمَةً دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِزَمَانٍ .  
مَثَلُ ذَلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ . فَإِنَّ كَلَامَ « زَيْدٌ » ، « قَائِمٌ » كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، فَ« زَيْدٌ » دَلَّ  
عَلَى ذَاتٍ مَسْمُومَةٍ بِهِ ، وَ« قَائِمٌ » دَلَّ عَلَى دَاتٍ مَوْصُوفَةٍ بِحَدَثٍ ، يُسَمَّى قِيَامًا ، وَكُلُّ مَسْمُومٍ لَمْ يَقْتَرِنْ  
بِزَمَانٍ ، فَيَكُونُ اسْمًا .

فَمَحْرَجُ يَقُولَانَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا الْحَرْفُ ؛ فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا .

وَمَحْرَجُ يَقُولُ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِزَمَانٍ الْفِعْلُ ؛ فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَاقْتَرَنْتَ بِزَمَانٍ .

وَالِاسْمُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ : مُظْهَرٌ كـ « زَيْدٌ » ، وَمُضْطَرَرٌّ كـ « هُوَ » ، وَمُتَنَهَمٌ كـ « هَذَا » ، وَهُوَ الَّذِي .

(٣) الْفِعْلُ فِي اللُّغَةِ : الْحَدَثُ .

وَهِيَ اصْطِلَاحُ النَّحْوِيِّينَ كَلِمَةً دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَاقْتَرَنْتَ بِأَحَدِ الْأَرْصَةِ الثَّلَاثَةِ ، الَّتِي هِيَ  
الْمَضَى وَالْحَالُ وَالْمُسْتَقْبَلُ .

مَحْوٍ « كَتَبَ » فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الْكِتَابَةُ - وَهَذَا الْمَعْنَى مَقْتَرَنٌ بِالزَّمَانِ الْمَضَى .

وَمَحْوٍ يَكْتُبُ : فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الْكِتَابَةُ أَيْضًا وَهَذَا الْمَعْنَى مَقْتَرَنٌ بِالزَّمَانِ الْحَاضِرِ .

« مَحْوٍ » كَتَبَ : فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الْكِتَابَةُ أَيْضًا وَهَذَا الْمَعْنَى مَقْتَرَنٌ بِالزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ .

(\*) عَقِيقٌ : حَجَرٌ كَرِيمٌ أَحْمَرٌ ، يَعْمَلُ مِنْهُ الْفُصُوصُ . الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ( ع ق ق ) .

(\*\*) وَئى : كَسَمَةِ تَعَجَّبُ ، تَقُولُ : وَئَيْكَ وَوَيْ لَزَيْدٍ . الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ( وى ) .

و حروف : ما ليس له معنى فى نفسه ، وإنما يظهر معناه فى غيره<sup>(١)</sup>.

= انذى بعد زمان التكلم .

ومثل هذه الألفاظ : نَصَرَ ، وَنَصُرُ ، وَنُصِرَ ، وَفَهِمَ ، وَفُهِمَ ، وَفَهِمْتُ ، وَفُهِمْتُ ، وَغَلَمَ ، وَغُلِمَ ، وَحَلَسَ ، وَتَحَلَّسَ ، وَاجْلَسَ ، وَضَرَبَ ، وَتَضَرَّبَ ، وَاضْرَبَ .  
والفعل على ثلاثة أنواع : ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمرٌ :

فالماضى ما دل على حدثٍ ، وقع فى الزمان الذى قبل زمان التكلم ، نحو : كَتَبَ ، وَفَهِمَ ، وَخَرَجَ ، وَسَمِعَ ، وَأَبْصَرَ ، وَتَكَلَّمَ ، وَاسْتَعْفَرَ ، وَاشْتَرَكَ .

والمضارع : ما دل على حدثٍ ، يقع فى زمان التكلم أو بعده ، نحو : يَكْتُبُ ، وَيَفْهَمُ ، وَيَخْرُجُ ، وَيَسْمَعُ ، وَيَبْصُرُ ، وَيَتَكَلَّمُ ، وَيَسْتَغْفِرُ ، وَيَشْتَرِكُ .

والأمر : ما دل على حدثٍ ، يُطَلَّبُ حصوله بعد زمان التكلم ، نحو : اكْتُبْ ، وافْهَمْ ، واخْرُجْ ، واسْمَعْ ، وابْصُرْ ، وتكلمْ ، واستغفرْ ، واشتركْ .

« وقد يدل الماضى على الحال إذا استعمل فى انعقود . نحو : بعثك هذا الكتاب ، ووهبتك هذا الفرس .

« وقد يدل على الاستقبال ، وذلك فى أحوال ثلاثة :

١- إذا وقع بعد أداة شرط غير « لو » ، نحو : إن استقام التلميذ عفوت عنه .

٢- إذا وقع بعد « لا » النافية ، مسروقة بقسم ، نحو : تالله لا كلمتك حتى تستقيم .

٣- إذا كان للبعاء ، نحو : رحمه الله .

« وينقسم الفعل المضارع إلى معنى الفعل الماضى بالأدوات الآتية :

١- يندم الجرمية ، نحو : لم يَفْقَمْ بالواجب ، زُرْتُكَ ، ولم تكن فى الدار .

٢- وقد أحرمة ، نحو : لما يَشِيرُ الستانُ ، وقَطَفْتُ الثمرة ، ولما تَضْجُج .

٣- ورُبما ، نحو : ربما تكره ما فيه الخير لك .

(١) الحرف فى اللغة : الطَّرْفُ ، بفتح الراء .

وفى اصطلاح النحويين : كلمة دلت على معنى فى غيرها .

مثل ذلك : « من قولك : لم يضرب . فإن « لم » معناها النفى ، ولم يظهر إلا فى الفعل بعده .

ونحو : « من قَبْلِ هذا اللفظ كلمة دلت على معنى - وهو الابتداء - وهذا المعنى لا يتم حتى تصمُّ لى .

هذه الكلمة غيرها ، فنقول : ذهبت من البيت . مثلاً .

وهو نصاً ثلاثة أقسام

١- حرف منسبك بين الأسماء والأفعال ، نحو : « هل » ، تقول : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟

« هل » فى المثال الأول داخلة على الفعل ، وهو « قام » ، وفى الثانى داخلة على « لاسم » وهو « زيد » .

٢- حرف محسوس بالأسماء . نحو : الباء فى قولك : مررت بزيد .

لكن هذا في الحقيقة ، مع صعوبة على المُبتدئ ، فائدته قليلة<sup>(١)</sup> .

إذن نقول : أعطينا علامة الاسم ؛ من أجل أننا إذا وجدنا هذه العلامة عرفنا أنه اسم .

\* \* \*

٣- حرف مختص بالأفعال . نحو « لم » ، من قولك : لم يضرب زيد .

وتقيد المؤلف رحمه الله الحرف بقوله « وحرف جاء لمعنى » . لأنه لما كان الاسم والفعل لا يخلو أب عن المعنى ، والحرف قد يكون له معنى ، وقد لا يكون ، قيد الحرف بقوله : جاء لمعنى . يعنى : أن الحرف قد لا يكون له دخل فى تركيب الكلام ، إلا إذا كان له معنى ، كـ « هل » و « لم » ، فإن « هل » معناها الاستفهام ، و « لم » معناها النفى .

فإن لم يكن له معنى لا يدخل فى تركيب الكلام . كـ « زى » و « ريد » ، و « داله » ، لأنها لا معنى لها . مثال تركيب الكلام من الثلاثة : لم يضرب زيد .

وليس المراد أنه بشرط تركيب الكلام من الثلاثة ، فقد يكون مركباً من اسمين فقط ، كـ « زيد قائم » . من فعل واسم . نحو : قام زيد .

المراد أنه لا يخرج عن الثلاثة ، بل يكون دائراً بينها .

(١) يشير إليه تعريف كل من الاسم ، والفعل ، والحرف بالترسم . وهو المذكور آنفاً .

# علاماتُ الاسم





ف « رجل » ، « كريم » اسمان ، وعلامة اسميتهما الحذف .

٢ العلامة الثانية : التنوين<sup>(١)</sup> . فيعرف الاسم كذلك بالتنوين ، فالتنوين لا

- ولتسمى نحو هذا حَجْرٌ صَدَّ حَرْبٍ . بجر « حرب » لمجاورته لـ « صب » المجرور قبله ، وهو يعت  
لـ « بحجر » المرفوع قبله .

(١) التنوين في اللمعة : التصويت . يقال : نَوَّن الطائر . إذا صَوَّت .

وفي اصطلاح السادة : نَوَّن ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً ، وتنفارقه خطاً ووقفاً ؛ للاستعناء عنها بتكرار  
الشكيلة عند الضبط بالقلم ، نحو : محمد ، كتاب ، إيه ، صب ، مسلمات ، فاطمات ، حينئذ ،  
ساعتئذ .

فهذه الكلمات كلها أسماء . بدليل وجود التنوين في آخر كل كلمة منها .

« وحرج بقولنا في التعريف : ساكنة النون المتحركة ، كنون « رَعِشَن » للمُرْتَعِش ، وه « ضَيْفَن »  
للطُفَيْلِي الذي يَتَّبِع الضيف ؛ فإن نونهما متحركة . »

« وحرج بقولنا تلحق الآخر ما تلحق الأول ، نحو : انكسر<sup>(\*)</sup> ، وما تلحق الوسط ، نحو : مُنْكَسِر .  
« وحرج بقولنا لفظاً ، لا خطاً نون التوكيد الحفيفة ، نحو : لنسفن ، وليكونن .

« والتنوين على أربعة أقسام :

القسم الأول . تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المقربة :

ما نُؤَن منها : كان مُتَمَكِّنًا في الاسمية أمكن من غيره ، نحو : زيد ، ورجل ، في : جاء زيد ورجل ،  
ف « زيد » و « رجل » اسمان لوجود التنوين فيهما .

وما لم يُؤَن : كان متمكنًا غير أمكن ، نحو : أحمد وإبراهيم .

القسم الثاني . تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : جاءت مسلمات . فإنه في  
مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، نحو : جاء مسلمون .

قسم ثالث . تنوين العوض . وهو اللاحق لكلمة « إذا » ، عوضًا عن الجملة التي تضاف إليها ، نحو  
قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بنصر الله ﴿ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُقُوفُ ﴾  
وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ .

« لتسوين في قوله « يومئذ » . عوض عن جملة ، وكذلك في قوله . « حينئذ » في الآية الثانية ،  
و تقدير « يومئذ » يغلب الروم أعداءهم يفرح المؤمنون ، وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنصرون  
وحذف يغلب الروم أعداءهم ، بلغت الروح الحلقوم ، وأتى بالتنوين عوضًا عنهما .

قسم رابع . تنوين التكثير . وهو اللاحق للأسماء المنسبة . عرقاً بين معرفتها وتكرارها

(\*) إلى عشرة سور هذا أول حرف من الفعل « انكسر » ؛ لأن همزة الوصل إنما تأتي بها ليتمكن اسطق . س كس ، ولا فهي

يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا وَجَدْتَ كَلِمَةً مُنَوَّنَةً فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ .

فَإِذَا قِيلَ : هَذَا رَجُلٌ . فـ « رَجُلٌ » اسْمٌ ؛ لِأَنَّهُ مُنَوَّنٌ .

وَإِذَا قِيلَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . فـ « رَجُلٍ » اسْمٌ ؛ فِيهِ عَلَامَتَانِ : الْحِفْظُ وَالتَّنْوِينُ .

٣- العلامة الثالثة : دخول الألف واللام<sup>(١)</sup> ، والبصريون يقولون : دخول « أَل » ، والخلف في هذا بسيطٌ .

وخِجَّةُ البصريين : أَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ مَكُونَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ ، وَالكَلِمَةُ المَكُونَةُ مِنْ حَرْفَيْنِ يُنْطَلَقُ بِلَفْظِهَا .

وَلِهَذَا تَقُولُ : « مِنْ » : حَرْفٌ جَرٌّ ، وَلَا تَقُولُ : المِيمُ وَالنُونُ حَرْفٌ جَرٌّ .

وَتَقُولُ : اللامُ حَرْفٌ جَرٌّ ، وَلَا تَقُولُ : « لِ » حَرْفٌ جَرٌّ<sup>(٢)</sup> .

وخِجَّةُ الكوفيين : أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ مَكُونَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ ، لَكِنِهُمَا حَرْفَانِ هِجَائِيَانِ ؛ أَحَدُهُمَا لَيْسَ أَصْلِيًّا ، وَهُوَ الهمزةُ ، فَهَمْزَةُ « أَل » يُؤْتَى بِهَا لِلْوَصْلِ ، وَلِهَذَا تَسْقُطُ عِنْدَ الدَّرَجِ ، وَالاتِّصَالِ<sup>(٣)</sup> .

فَتَقُولُ مِثْلًا : أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ . هَلْ جَاءَتِ الهمزةُ ؟ الجوابُ : لَمْ تَجِئْ ، سَقَطَتْ .

مَا يُؤْنِ مِثْلُهَا كَانَ نَكْرَةً ، نَحْوُ : جَاءَ سَيُوبِيهِ ، بِالتَّنْوِينِ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ نَكْرَةٌ صَادِقَةٌ عَلَى أَيْ سَيُوبِيهِ كَانَ . وَنَحْوُ : جَاءَ سَيُوبِيهِ ، بِتَرْكِ التَّنْوِينِ ، نَحْوُ : جَاءَ سَيُوبِيهِ . وَهُوَ حِينَئِذٍ مَعْرُوفَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَادُ بِهِ إِلَّا سَيُوبِيهِ المَشْهُورُ بِهَذَا العَلَمِ .

فَ« رَجُلٌ » ، وَ« مَسْلُومٌ » وَ« إِذَا » مِنْ حِينَئِذٍ وَ« سَيُوبِيهِ » أَسْمَاءٌ لَوْ حُودِ التَّنْوِينِ فِي أَحْرَافِهَا ، وَمَا عَادَ هَذِهِ لِأَقْسَامِ الأَرْبَعَةِ مِنْ أَقْسَامِ التَّنْوِينِ لَا دَخَلَ لَهُ فِي عِلَامَاتِ الأَسْمِ .

(١) فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ .

(٢) فَهَذَا عَمْدٌ . أَلَمْ يَكُنْ إِنْ كَانَ وَصَعَهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، كَالنَّاءِ ، يَعْبَرُ عَنْهَا بِاسْمِهَا ، فَفِي « لَيْسَ »

و« كَرِهَ » وَصَعَهَا عَلَى حَرْفَيْنِ . يَعْبَرُ عَنْهَا بِلَفْظِهَا كـ « أَل » ، « هَل » ، « بَل » ، « قَدْ » فَلَا يَقَالُ فِي « أَل »

« أَلْفٌ وَاللامُ » ، كَمَا لَا يَقَالُ فِي « هَل » ، « بَل » وَنَحْوَهُمَا الهَاءُ وَاللامُ ، وَالنَّاءُ وَاللامُ

(٣) وَفِي هَذِهِ مَسْئَلَةٌ فِي « قَوَاعِدِ الأَسَاسِيَةِ » ص ٢٣ هَمْزَةُ الوَصْلِ هِيَ هَمْزَةُ يُؤْتَى بِهَا . يُمْكِنُ سَقْطُ

بِالسَّكَنِ ، وَتَثَبَّتْ فِي ابْتِدَاءِ الكَلَامِ ، وَتَسْقُطُ فِي دَرْجِ الكَلَامِ . اهـ

وَنَقُولُ مِثْلًا : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا ﴾ القمر ، هل جاءت الهمزة ؟ الجواب : لم  
تَجِئْ ، إِذَا فَلَيْسَتْ أَصْلِيَّةً حَتَّى نَقُولَ : إِنَّا نَنْطِقُ بِلَفْظِهَا ، إِذَنْ تِمَازَا نَنْطِقُ ؟  
الجواب : نَنْطِقُ بِاسْمِهَا ، وَنَقُولُ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

فَصَارَ النُّحْوِيُّونَ : الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ يَخْتَلِفُونَ فِي « أَل » ؛ هَلْ نَقُولُ الْأَلْفُ  
وَاللَّامُ . أَوْ نَقُولُ « أَل » ؟

إِنْ كُنْتَ بَصْرِيًّا فَقُلْ . « أَل » ، وَإِنْ كُنْتَ كُوفِيًّا فَقُلْ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَالْخِلَافُ هَذَا هَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؟

الجواب : أَبَدًا ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، فَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ .

إِذَنْ : إِذَا وَجَدْتَ كَلِمَةً فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ ، تَقُولُ : اللَّيْلُ فِي هَذِهِ  
الْأَيَّامِ قَصِيرٌ . « اللَّيْلُ ، وَالْأَيَّامُ » اسْمَانِ لِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> ، وَ« قَصِيرٌ » اسْمٌ  
لِلتَّنْوِينِ .

٤ - الْعَلَامَةُ الرَّابِعَةُ : دُخُولُ حُرُوفِ الْخَفْضِ <sup>(٢)</sup> . يَعْنِي : حُرُوفُ الْجَرِّ ، أَيْ :  
الْحُرُوفُ الَّتِي إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ حَفَظَتْهُ ، يَعْنِي : جَرَّتْهُ .

وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ حَرَكَةٌ ؟

الجواب : مِنَ التَّبَعِ وَاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُنَاكَ قَرَأَنٌ ، وَلَا سَنَةَ تَدُلُّ  
عَلَى هَذَا ، لَكِنْ كَلَامُ الْعَرَبِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ عَلَى كَلِمَةٍ  
خَفَظَهَا <sup>(٣)</sup> .

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَمَلَةَ مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَقَالَ : رَحِمَهُ

(١) « سَلَى » كَلِمَةٌ بَدَلُهَا فِي لُغَةِ حَضِرٍ ، وَهِيَ « أَم » نَحْوُ : أَمْرَجَل ، وَمِنْهُ حَدِيثٌ - إِنْ صَحَّ بِهَذَا الْفِظْ - :

« لَيْسَ مِنْ أَمْرِ امْصِيَامٍ فِي امْسِفَرٍ » . فـ « أَمْرٍ » ، « امْصِيَامٍ » ، « امْسِفَرٍ » أَسْمَاءٌ لِدُخُولِ بَدَلِ « أَل » عَلَيْهَا .

(٢) الْخَفْضُ هُوَ عَارِضُ الْكُوفِيِّينَ . وَالْبَصْرِيُّونَ يَعْبُرُونَ بِالْجَرِّ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

(٣) « كَرَمٌ » عَلَى اسْمِيَّتِهَا . نَحْوُ : ذَهَبْتُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ . فَكُلٌّ مِنْ « بَيْتٍ » ، وَ« مَسْجِدٍ »

اسْمٌ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ : « مِنْ » ، « إِلَى » ، وَلِوُجُودِ « أَل » فِي أَوَّلِهِمَا .



له وهى : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، وزب ، والباء ، والكاف ، و للام .  
عَدُّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تِسْعَةَ حُرُوفٍ . وهى :

الحرف الأول . من تقول مثلاً : خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ .  
« من » حرف خَفِضٍ ، ولا يجوزُ فى اللغة العربية أن تقول : خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ ،  
ولا يجوزُ أيضًا أن تقول : خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ . بل « مِنْ » حرفُ خَفِضٍ ، تقول : من  
الْبَصْرَةِ . ولا بد .

مثال آخر : اسْتَرَيْتُ هَذَا الْكِتَابَ <sup>(١)</sup> مِنْ زَيْدٍ <sup>(٢)</sup> .

الحرف الثانى : إلى . فـ « إلى » أيضًا إذا دَخَلَتْ على كلمة فهى اسمٌ وتَخْفِضُهُ .  
قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾ « الله » هنا اسمٌ ، وعلامةُ الاسميةِ  
فيها الخفضُ ، ودخولُ حرفِ الخفضِ « إلى » ، والألفُ واللامُ .

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ ﴾ « السماء » اسمٌ لدخولِ حرفِ  
الخفضِ عليها ، والألفُ واللامُ ، والخفضُ .

« معنى « من » ، و « إلى » :

يقول العلماء : مِنْ لِلْإِبْتِدَاءِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِلَى لِلْإِنْتِهَاءِ <sup>(٤)</sup> ، فإذا قلت : خَرَجْتُ مِنْ مَكَّةَ

---

(١) كان حق هذه حروف أن تذكر فى مخصوصات الأسماء . كما درج على ذلك علماء النحو رحمهم  
الله ، كابن مالك فى الألفية .

(٢) قال الشارح رحمه الله : الكتاب اسم ؛ لدخول الألف واللام عليه .

(٣) قال الشارح رحمه الله : زيد اسم ؛ لأن به من علامات الاسم الخفض والتويز ودخول حرف الخفض  
هذه مع هذا الكتاب - أى . الاحرومية - تقول : حرف خفض ، ولا تقول : حرف حر ؛ إذ كيف  
يسرس هذا كتاب ، ثم نحالفه ، ليس هذا بصحيح ، فينبغى أن نُعوذُ أَلَسْتُمْ عَلَى هَذَا ، مادام فى كلام  
مؤلف .

(٤) ولدا بدأ بها .

(٥) وهو مدخل الإبتداء . فلذلك ذكرها عقبها .

إلى المدينة . فابتداءً سفرك من مكة ، وانتهاءً بالمدينة<sup>(١)</sup> .

الحرف الثالث : عن . ف « عن » أيضًا من حروف الخفض ، إذا دخلت على كلمة فهي اسم ، ويجب أن تُخَفَضَ هذه الكلمة ، تقول : كَلَّمْتُكَ عن جدِّ . « حد » اسم ، فيه من علامات الأسماء التنوين ، والخفض ، ودخول حرف الخفض .

وقال تعالى : ﴿ عَنْ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ . « اليمين » اسم ، فيه من علامات الأسماء دخول الألف واللام ، والخفض ، ودخول حرف الخفض .  
و « قعيد » اسم ، فيه من علامات الاسم التنوين فقط .

وما معنى « عن » ؟

قالوا : من معانيها المجاوزة ، تقول : رميتُ السهمَ عن القوسِ ، يعنى : أن السهمَ جاوزَ القوسَ ، يعنى : خرج منه .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَحَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ﴾ . فمعناها المجاوزة .  
وقال تعالى : ﴿ خَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ . يعنى : الجزية تُتَجَاوَرُ أيديهم ؛ أى : تَتَقَلُّ من أيديهم إلى أيدي المسلمين .

قال ابنُ مالك رحمه الله : بعنُ تجاوزًا عنى مَنْ قَدْ قَطِنُ<sup>(٢)</sup> .

الحرف الرابع : على . ف « على » إذا دخلت على كلمة فالكلمة اسم ، ويجب خفضُها . قال تعالى : ﴿ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ . نقول : « الله » اسم . وعلامة الاسم فيه أنه دخلت عليه « على » ، وأن فيه الألف واللام ، وأنه خُفِضَ .

وما معنى « على » ؟

الحرف معناها العُلُوُّ ، من الاستعلاء ، تقول : رقيتُ على السطح . معناه : لعلُّو .

(١) وكل من مكة والمدينة اسم . لدخول « من » على الأول ، و « إلى » على الثانى .

(٢) لاشية « فصل فى معانى حروف الجر » ، البيت رقم (٣٧٥) .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله : عَلَى للاشتغال<sup>(١)</sup> .

فـ في تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ . العرش اسم ، فيه من علامات الأسماء دخول حرف الخفض ، والألف واللام ، والخفض .

ولو قال قائل : على العرش - بالرفع أو على العرش - بالنصب فهو خطأ ؛ لأن حرف الخفض لا بد أن يخفض . إذن نقول : على العرش .

الحرف الخامس : في . فإذا وجدت كلمة دخلت عليها « في » فهي اسم .

قال تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . « المساجد » اسم ، فيها من علامات الاسم ثلاث علامات ؛ دخول حرف الخفض ، والألف واللام ، والخفض .

وقال ﷺ : « وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله<sup>(٢)</sup> . » بيت اسم ، فيها ثلاث علامات من علامات الاسم : التنوين ، والخفض ، ودخول حرف الخفض . و « بيوت » اسم ، فيها علامتان حرف الخفض ، والخفض .

وما معنى « في » ؟

الجواب : لها معان كثيرة ، منها : الظرفية . قال الله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ . إذن : المسجد ظرف .

وتقول : الرجل في القهوة . وتسمى عند الناس الآن : « المجلس » إذن : المجلس ظرف له .

وتقول : الماء في الكأس . الكأس ظرف .

الحرف السادس : زب . فإذا وجدت كلمة دخل عليها « زب » فهي اسم .

تقول : زب رجل لقيته . فـ « رجل » اسم ، فيه من علامات الأسماء ثلاث علامات : دخول حرف الخفض ، والتنوين ، والخفض .

(١) من الموضع السابق .

(٢) مسلم ٢٠٧٤/٤ ، (٢٦٩٩) .



« وَرُبُّ » ، هل هي للتقليل ، أم للتكثير ؟

الجواب : للتقليل والتكثير ، حسب السياق <sup>(١)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والباء ، والكاف ، واللام .

والكلمات التي في الأول يقول - رحمه الله - : وهي : « من ، وإلى ، وعن .

وعلى ، وفي ، ورُبُّ » . الست هذه قالها بلفظها ، والباء قالها باسمها ، ولم يقل

« ب » ، و « ك » ، ولم يقل : « و » ، واللام ، ولم يقل : « ل » .

وذلك لأن المعروف عند السحويين أن الكلمة إذا كانت على حرف واحد تُذكر

باسمها ، وإذا كانت على حرفين فأكثر تُذكر بلفظها ، فتقول : من : حرف جر ، ولا

تقول : الميم والنون حرف جر .

« ليزيد » ، تقول : اللام حرف جر ، ولا تقول « ل » حرف جر .

« الحرف السابع : الباء . فالباء من علامات الاسم ، فإذا وجدت كلمة دخلت

عليها الباء فهي اسم . تقول : باسم الله . « اسم » اسم ، فيه من علامات الأسماء :

دخول حرف الخفض ، والخفض .

وقال تعالى . ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ . « عزيز » اسم ؛ لأنه دخل عليه

حرف الخفض « الباء » ، وخفض ، وتوّن ؛ ثلاث علامات .

والباء لها معاني كثيرة ، منها السببية <sup>(٢)</sup> .

الحرف الثامن : الكاف . فالكاف أيضا من حروف الخفض ، تقول : فلان <sup>(٣)</sup>

(١) مثال كونها للتكثير : رُبُّ مجتهد نجح في الامتحان .

ومثال كونها للتقليل : رُبُّ مجتهد رسب في الامتحان .

(٢) ومن دلت فوره تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْحِفَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا

بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . ومن معاني الباء أيضا التعدية . نحو : مررت بزيد .

(٣) مثل السارح رحمه الله . « فلان » اسم ؛ لأنه مؤن .

كالبحرِ كرمًا<sup>(١)</sup>. « البحر » اسمٌ ، فيه من علاماتِ الأسماءِ ثلاثُ علاماتٍ : الكافُ ، والألفُ واللامُ ، والحفْضُ .

ولو قال قائلٌ . فلانٌ كالبحرِ . بالرفعِ ، أو : كالبحرِ . بالنصبِ فهو خطأٌ . لأنَّ الكافَ حرفٌ خفيضٌ ، لا بدُّ أن يَخْفِضَ ما بعده .

وما معنى الكافِ ؟

الجوابُ : التشبيهُ<sup>(٢)</sup> .

الحرفُ التاسعُ : اللامُ . فاللامُ أيضًا من حروفِ الحفْضِ ، إذا دخلت على اسمٍ خَفَضَتْهُ ، ولا تَدْخُلُ إِلَّا على الأسماءِ ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ . « حُبٌّ » اسمٌ ، فيها من علاماتِ الاسمِ : الحفْضُ ، ودخولُ حروفِ الحفْضِ .

« الخير » اسمٌ ، فيها من علاماتِ الاسمِ علامتان : الحفْضُ ، ودخولُ الألفِ واللامِ .

« لَشَدِيدٌ » اسمٌ . فيها من علاماتِ الاسمِ التنوينُ ، واللامُ ليست حرفَ جرٍّ ، ولكنها هنا للتوكيدِ<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الشارح رحمه الله : « كرمًا » اسمٌ ، فيه من العلاماتِ التنوينُ .

(٢) نحو : زيد كالهدر .

(٣) اعْلَمْ - رحمك الله - أن الفرقَ بين لامِ التوكيدِ ولامِ الجرِ يكونُ في اللفظِ . وفي العملِ ، وفي المعنى ، وفيما تدخلُ عليه .

ففي اللفظِ : لامُ الجرِ مكسورةٌ ، ولامُ التوكيدِ مفتوحةٌ .

وفي العملِ : لامُ التوكيدِ لا تعملُ ، ولامُ الجرِ تعملُ الجرَ .

وفي المعنى : لامُ التوكيدِ على اسمها تفيدُ التوكيدَ ، ولامُ الجرِ ، من معانيها : المُنكَرُ نحو : سالَ محمدٌ ، والاختصاصُ ، نحو : البابُ للدارِ ، والحصيرُ للمسجدِ ، والاستحقاقُ ، نحو : الحمدُ لله .

فإنَّ محمدَ بنَ محبى الدين في الصفحة ص ٩ : ضابطُ لامِ الملكِ : أن تقعَ بينَ ذاتينِ ، وتدخلُ على من يُتصوَّرُ منه الملكُ ، وضابطُ لامِ الاختصاصِ أن تقعَ بينَ ذاتينِ ، وتدخلُ على من لا يتصوَّرُ منه الملكُ ، كالنَّسجدِ والدارِ ، ولامُ الاستحقاقِ هي التي تقعُ بينَ اسمِ ذاتٍ ، كلفظِ الجلالةِ ، واسمِ معبى كالحمدِ اهـ =

قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَحُرُوفُ الْقَسَمِ ، وَهِيَ : الْوَاوُ . وَالْبَاءُ . وَالْتَاءُ ، إِذَا وَجَدَتْ كَلِمَةً دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْقَسَمِ ، فَهِيَ اسْمٌ ، وَحُرُوفُ الْقَسَمِ تَجْرُ أَيْضًا ، فَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ<sup>(١)</sup> ، وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْبَاءُ ، وَالْتَاءُ .

الْحَرْفُ الْأَوَّلُ . الْوَاوُ<sup>(٢)</sup> . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ الْفَجْرِ اسْمٌ ، لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْقَسَمِ « الْوَاوُ » ، وَفِيهِ عَلَامَةٌ ثَانِيَّةٌ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَفِيهِ ثَالِثَةٌ : الْخَفْضُ .

الْحَرْفُ الثَّانِي : الْبَاءُ<sup>(٣)</sup> .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ۝ . الْبَاءُ هُنَا حَرْفُ قَسَمٍ ، وَ« اللَّهُ » اسْمٌ ، فِيهِ مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ دُخُولُ حَرْفِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ ، وَالْخَفْضُ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ<sup>(٤)</sup> .

الْحَرْفُ الثَّالِثُ : التَّاءُ<sup>(٥)</sup> . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ۝ . « اللَّهُ »

وَهِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ : لَامُ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، فَهِيَ مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمِ .

أَمَّا لَامُ التَّوَكِيدِ فَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ ، كَمَا فِي آيَةِ النَّبِيِّ دَكَرَهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِغِينَ ۝ ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَعَنَوكَ إِنَّمَا لَيْفِي سَكْرَتِهِمْ يَغْمَهُونَ ۝ .

(١) وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا لِيَعْلَمَ أَنَّ الْقَسَمَ - أَيْ : الْيَمِينَ - لَا يَتَأْتِي إِلَّا بِهَا .

(٢) وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْوَاوِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ الْبَاءُ ، لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا . وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَذْكَرَ مَعَهَا فِعْلُ الْقَسَمِ ، نَحْوُ : وَاللَّهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالطُّورِ ۝ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ ۝ . وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالنَّارِ وَالرَّيْثَانِ ۝ وَطُورٍ مَبِينٍ ۝ .

وَأَعْرَابُ لَفْظِ « وَاللَّهِ » الْوَاوُ حَرْفُ قَسَمٍ وَجَرَّ ، اللَّهُ مُقْسَمٌ بِهِ مَجْرُورٌ ، وَعَلَامَةُ حَرَكَةِ الْكُسْرَةِ الظَّاهِرَةِ ، فَ« اللَّهُ » اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْقَسَمِ « الْوَاوُ » عَلَيْهِ .

(٣) لَا تَحْتَصِرُ لِمَاءُ مَلْعَطٍ دُونَ لَفْظِ ، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : أَقْسَمُ بِاللَّهِ لَأُخْتَهَدَنَّ . وَعَنِ الْضَمِيرِ ، نَحْوُ : اللَّهُ أَقْسَمُ بِهِ ، وَيَذْكَرُ مَعَهَا فِعْلُ الْقَسَمِ ، كَمَا تَقْدَمُ .

(٤) وَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۝ . فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ « أَبِاللَّهِ » لَيْسَتْ حَرْفُ

قَسَمٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفُ جَرٍّ ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقُ ، وَعَدَمُ ذِكْرِ فِعْلِ الْقَسَمِ مَعَهَا

(٥) لَا يَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ الْخَلَالَةِ فَفَط . وَقَدْ سَمِعَ جَرُّهَا لـ « زَبَّ » مُضَافًا إِلَى لِكَمَةٍ ، قَالُوا تَزَبُّ =

اسم ؛ لأن فيه علامات الاسم ، فقد دخلت عليه التاء التي هي حرف قسم ، وفيه الألف واللام ، وهي من علامات الأسماء ، وفيه الحذف ، وهو من علامات الأسماء .

وإذا أصفنا حروف القسم الثلاثة إلى حروف الحذف التسعة . صار الجميع اثني عشر حرفاً ، كلها تخفّض .

فائدة - الباء ذكرها المؤلف - رحمه الله - في حروف الحذف ، وفي حروف القسم ، فهي إذن تكون مشتركة بين حروف الحذف وحروف القسم .

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الاسم . فصار الاسم يُعرف بأربع علامات : الحذف ، والتنوين ، ودخول الألف واللام ، وحروف الحذف ، يعني : أن كل كلمة تجيء فيها واحداً من هذه العلامات فهي اسم ، وربما يجتمع فيها علامتان ، وربما يجتمع فيها ثلاث علامات .

ولكن لا يجتمع فيها أربعة ؛ لأن التنوين والألف واللام لا يجتمعان . فإذاً ثلاث من أربع .

فمثلاً « بعيد » اسم ؛ لأنها تقبل « أل » ، تقول : « البعيد » ، و« دار » اسم ؛ لأنها تقبل التنوين ، تقول : هذه دار واسعة ، و« مسجد » اسم ، و« كتاب » اسم ، و« نور » اسم ، و« شمس » اسم ، و« قمر » ، اسم ، و« سماء » اسم ، و« أرض » اسم<sup>(١)</sup> .

المهم : أن كل كلمة تقبل واحدة من هذه العلامات ، أو فيها واحدة من هذه العلامات فهي اسم . والله أعلم .

\*\*\*

الكلمة وسمع أيضاً : « تالرحمن » ، ولا يجوز أن يذكر معها فعل القسم . وانظر شرح بن عقيل ١٣/٢ .

(١) كل هذه عشرها الشيخ رحمه الله أسماء ، لأنها تقبل علامات الاسم ، كالتنوين ودخول الألف واللام ، وغيرهما .

# علاماتُ الفعلِ

## ❖ علامات الفعل ❖

ما تنهى الكلام على علامات الاسم شرع يتكلم على علامات الفعل . فقال  
رحمه الله . والفعل يُعرف بـ « قد » ، والسين ، وسوف ، وناء التانيث الساكنة  
أربع علامات<sup>(١)</sup> ، كل كلمة مسبقة بـ « قد » فهي فعل ، وكل كلمة مسبقة  
بالسين ، وسوف ، فهي فعل ، وكل كلمة مختومة بتاء التانيث الساكنة فهي فعل .  
مثال العلامة الأولى « قد »<sup>(٢)</sup> : قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ « أفلح » :  
فعل ، والدليل : دخول « قد » . « والمؤمنون » اسم ، والدليل دخول الألف واللام .  
ومثال العلامة الثانية « السين » : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ . « يعلمون »

(١) بها يتميز الفعل عن أخويه : الاسم والحرف ، متى وجدت فيه واحدة منها ، أو رأيت أنه يقبلها عرفت أنه فعل .

(٢) قال الشيخ محمد بن محيي الدين في النحفة ص ١٠ : قد تدخل على نوعين من الفعل ، وهما :  
الماضي والمضارع .

فإذا دخلت على الفعل الماضي دلت على أحد معنيين . وهما التحقيق والتقريب .  
فمثال دلالتها على التحقيق قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . وقوله جل شأنه : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وقولنا : قد حصر محمد . وقولنا : قد سافر خالد .  
ومثال دلالتها على التقريب . قول مُقيم الصلاة : قد قامت الصلاة . وقولك : قد غربت الشمس . إذا  
كنت قد قمت ذلك قبل الغروب ، أما إذا قلت ذلك بعد دخول الليل فهو من النوع السابق الذي تدل فيه  
على التحقيق .

وإذا دخلت على الفعل المضارع دلت على أحد معنيين أيضاً . وهما التقليل و التكثير .  
فأما دلالتها على التقليل فبحر قولك : قد يصدق الكذوب . وقولك : قد يجود البحيل . وقولك : قد  
يسجع البليد .

وأما دلالتها على التكثير فبحر قولك : قد ينال المجتهد بُغْيَتَهُ . وقولك : قد يفعل الثقي الخير .  
وقول الشاعر :

قد يُذْرِكُ الحُتَاتِيَّ بعضَ حاجته وقد يكونُ مع المُسْتَعْجِلِ الرُّلُلُ . اهـ

وهذه معنيان لدخول « قد » على الفعل المضارع ، لم يذكره الشيخ محمد بن محيي الدين  
رحمه الله . وهو التحقيق ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ . فعلم الله محقق



فعلٌ ؛ لدخول السين عليه .

ومثال العلامة الثالثة « سوف » : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .  
« تعلمون » فعلٌ ، والدليل دخول « سوف » عليه .  
إذن : كلُّ كلمةٍ دخلت عليها السين فهي فعلٌ ، وكلُّ كلمةٍ دخلت عليها  
« سوف » فهي فعلٌ<sup>(١)</sup> .

وانتبه لقولنا : كلُّ كلمةٍ دخلت عليها السين . فالسين ليست من بنية الكلمة ، أمّا  
إذا كانت السين من بنية الكلمة فقد تكون فعلاً ، وقد لا تكون .  
مثلاً : سحر هذه لا نقول : إنها فعلٌ ؛ لأنَّ السين التي فيها من أصل الكلمة .  
ومثال العلامة الرابعة « تاء التانيث الساكنة »<sup>(٢)</sup> : قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ  
الْأَعْرَابُ ﴾ . « قال » : فعلٌ ؛ لأنها خُتِمَتْ بتاء التانيث الساكنة .  
وقال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ . « قال » فعلٌ ؛ لأنها خُتِمَتْ بتاء التانيث  
الساكنة .

ولاحظ قول المؤلف رحمه الله : تاء التانيث الساكنة . فقد اشترط شرطين ؛

(١) السين وسوف يدخلان على الفعل المضارع وحده ، وهما يدلان على التفتيس ، ومعناه الاستقبال ، إلا  
أن « السين » للاستقبال القريب ، و« سوف » للاستقبال البعيد .  
وقد يقال : إن السين حرف تمهيس ، و« سوف » حرف تسوييف ، والتفتيس معناه الزمن القريب ،  
والتسوييف معناه الزمن البعيد .

وعما ليس في حقه قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ، ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُحَلِّفُونَ ﴾ .  
وأما « سوف » في حقه قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، ﴿ سَوْفَ نُضَيِّقُهُمْ ذَارًا ﴾ ،  
﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ ﴾ .

(٢) قال الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله في التحفة ص ١١ : تاء التانيث الساكنة تدخل على  
معين الماضي دون غيره ، والغرض منها الدلالة على أن الاسم الذي أُشيد هذا الفعل إليه مؤنث . سواء  
أكان فاعلاً ، بحر : قالت عائشة أم المؤمنين . أم كان نائب فاعل ، نحو : قرئت دارنا بالشط .  
وهو ديه ساكنة في أصل وضعها ، فلا يضر تحريكها لعرض التخلص من التقاء الساكنين في حقه  
تعالى : ﴿ قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ ، ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ ، ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ . اهـ

الأول : تاء تأنيث ، والثاني : ساكنة . فلم يُقْلُ بالتاء ، بل قال : تاء التأنيث الساكنة .  
فكل كلمة ختمت بتاء التأنيث الساكنة ، فهي فعلٌ .

فإن ختمت الكلمة بتاء لغير التأنيث ، مثل : بيت ، آخرها تاء . لكنها ليست  
للتأنيث ، فهل نقول : « بيت » فعلٌ ؟

الجواب : لا ، وإن كان في آخرها التاء ، لكن التاء هنا ليست للتأنيث ، بل هي من  
بنية الكلمة<sup>(١)</sup> .

وقول المؤلف : تاء التأنيث الساكنة . احترازاً من غير الساكنة ؛ فإن تاء التأنيث غير  
الساكنة ليست من علامات الفعل ، تقول : هذه شجرة ، هذه بقرة .  
فهذه تاء تأنيث ، ولكن غير ساكنة ، إذن « شجرة » لا نقول : إنها فعلٌ ؛ لأن تاء  
التأنيث غير ساكنة<sup>(٢)</sup> .

(١) قد كانت التاء لغير التأنيث ، وهي من سبب الكلمة وإنما لا نستطيع الحزم بأن هذه الكلمة اسم . أو فعل  
أو حرف .

فقد تكون اسماً ، كما في المثال الذي أتى به الشارح رحمه الله ، وهو « بيت » .  
وقد تكون فعلاً ، مثل : « بَكَتْ ، وَبَلَّتْ ، وَبَهَتْ »<sup>(٣)</sup> .

وقد تكون حرفاً ، مثل : ليت .

فالتاء في هذه الأحوال الثلاثة ليست للتأنيث ، وهي من سبب الكلمة . فكانت الكلمة مرة اسماً ، ومرة  
فعلاً ، ومرة حرفاً .

فمراد الشارح رحمه الله ها : نفى الحزم بأن تكون الكلمة فعلاً ، إذا لحقتها تاء لغير التأنيث ، لا نفى أن  
تكون فعلاً ، بدليل الأمثلة السابقة .

(٢) فناء التأنيث ، إما أن تكون ساكنة . وفي هذه الحالة تكون من علامات الفعل  
وإما أن تكون متحركة ، فتكون نافية لكون هذه الكلمة فعلاً ، وتكون الكلمة في هذه الحالة ، إما اسماً ،  
وإما حرفاً .

فكأن سبباً إذا كانت تاء التأنيث متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسممة . رأيت مسممة .  
مررت بمسممة . =

في الله تعالى . ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ . « رحمة » ليست فعلاً ؛ لأنَّ تاء التأنيث غير ساكنة .

إذن . للفعل أربع علامات : « قد » ، وتكون في أوله ، و« السين » ، و« سوف » ويكونان في أوله ، و« تاء التأنيث الساكنة » ، وتكون في آخره<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= وتكون حرف إد كانت ملازمة بحركة معينة . كما تقول : لاث ، رُئِث ، ثُمْتُ .

وأما تسكيها مع « رَبِّ » ، و« ثَم » ، فقليل ، نحو : رُئِث ، ثُمْتُ .

(١) مما تقدم يتبين لك أن علامات الفعل التي ذكرها المؤلف على ثلاثة أقسام : قسم يختص بالدخول على

الماضي ، وهو « تاء التأنيث الساكنة » ، وقسم يختص بالدخول على المضارع ، وهو « السين » ،

و« سوف » ، وقسم يشترك بينهما ، وهو « قد » .

ومستحسن رحمه الله على علامة فعل الأمر ، وعلامته أن يدل على الطلب ، مع قبوله بياء المحاطة ، أو بون

التوكيد ، نحو : قُمْ ، اقْعُدْ ، اكْتُبْ ، انْظُرْ ، فإن هذه الكلمات الأربع دالة على طلب حصول القيام

والقعود والكتابة والنظر ، مع قبولها بياء المخاطبة ، في نحو : قومي ، اقْعدي . أو مع قبولها بون التوكيد في

نحو : اكْتُبَنَّ ، وانْظُرَنَّ إلى ما يفعله .

# علامه الحرف

## ❖ علامة الحرف ❖

لما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع يتكلم على علامات الحرف . فقد  
والحرف ما لا يضلح معه دليل الاسم . ولا دليل الفعل .  
يعني رحمه الله : أنَّ كل كلمة تعرض عليها دليل الاسم ، ولا تقبل ، وتعرض  
عليها دليل الفعل . ولا تقبل ، فهي حرف ، فالحرف ما لا يضلح معه دليل الاسم ، ولا  
دليل الفعل .

يقول السخري في ملحة الإعراب :

والحرف ما ليست له علامة فقيس على قولي تكن علامة<sup>(١)</sup>

فإذا وجدت كلمة ، إن عرضت عليها علامات الاسم لم تقبل ، وإن عرضت  
عليها علامات الفعل لم تقبل ، فهي الحرف<sup>(٢)</sup> .

فإذا قال قائل : كيف تجعلون علامة الحرف عدمية ، والعلامة علم . لا بد أن  
يكون أمراً وجودياً ؟

فالجواب : أنه إذا كان الشيء محصوراً صبح أن تكون العلامة عدمية ، فهنا علامة  
الاسم كذا ، وعلامة الفعل كذا ، والذي لا يدخل فيه علامات هذا ، ولا هذا ، صار  
معلوماً .

قالوا وبطير ذلك الجيم والحاء والحاء ، ثلاثة حروف ، كتابتها واحدة . تسمير

(١) أى : الحرف ما ليست له علامة موحدة ، بل علامته عدمية ، كما علمت .

(٢) ومنه « من » ، « هل » ، « ولم » ، هذه الكلمات الثلاث حروف . لأنها لا تقبل شيئاً من علامات  
الاسم ، فلا تقبل « أل » ، ولا التنوين ، ولا يجوز دخول حروف الحذف عليها ، فلا يصح أن تقول :  
« الجمن » ، ولا أن تقول : من ، ولا أن تقول : إلى من ، وكذلك بقية الحروف .

ويصعب لا تقبل شيئاً من علامات الفعل ، فلا يصح أن تدخل عليها السين ، ولا سوف . ولا « شئت  
لساكنة ، ولا قد ، ولا غيرها مما هو علامة على أن الكلمة فعل .

فلا يقال : هلث ، ولا قد هل ، ولا سوف هل ... إلخ .

فمن كان يكون حرفاً ، فعدم قبول الكلمة للعلامات السابقة علامة على حرفيتها .

الجيمُ بالنقطة من أسفل ، والحاءُ بالنقطة من فوق ، والحاءُ ليس لها نقطة .

١٠ - إذا وُحِدْنَا صورةً صالحةً للجيم ، والحاءِ ، والحاءِ ، لكن ليس فيها علامةٌ هذا ، ولا هذا ، عَرَفْنَا أَنَّهَا حَرْفُ الْحَاءِ<sup>(١)</sup> .

إذا - كلُّ كلمةٍ لا تُقْبَلُ علاماتُ الاسمِ ، ولا علاماتُ الفعلِ ، فهي حَرْفٌ<sup>(٢)</sup> .

والمؤلفُ رحمه الله لم يُثَبِّلْ للحرفِ الذي جاء لمعنى . وإن كان مضملاً من المعلم أن يُثَبِّلَ . ونحن نُثَبِّلُ له بما مضى في كلامِ المؤلفِ ، من حروفِ الخفضِ التسعة ، وحروفِ القسمِ الثلاثة ، والحروفِ الأربعة التي هي من علاماتِ الفعلِ ، فالأمثلةُ موجودةٌ متوفرةٌ عندنا .

ولكن بقي أن يقال . هل « أَل » التي هي من علاماتِ الاسمِ تدخلُ في كلامِ المؤلفِ هنا<sup>(٣)</sup> ؟

الحوادثُ : المؤلفُ قال في الأولِ : حَرْفٌ جاء لمعنى ، و« أَل » ليس لها معنى .

وقال بعضُ النحويين : بل « أَل » لها معنى ؛ فقد تفيّدُ العمومَ ، وقد تفيّدُ بيانَ الحقيقةِ ، تُفيّدُ العهدَ ، فلها معنى<sup>(٤)</sup> .

(١) قال الهاشمي في القواعد الأساسية ص ٢٤ . علامة الحرف عدمية ، فهو نظير الحاء مع الخاء والجيم ؛ فإن علامة الحاء نقطة من فوق ، وعلامة الجيم نقطة من تحت ، وعلامة الخاء عدم إسقاط رأس . اهـ

(٢) اعلم أنه لا يرد على هذا الحروف التي قصد لفظها . نحو قوله

أَلَمْ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَلَمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تُفْتَنِي أَوَائِلُهُ

حيث أدخل حرف الجر على « لَوْ » في الأول ، وأضافها في الثاني ، فإن ذلك لقصد لفظها ، وكل كلمة يقصد لفظها تصير اسماً ، فتقبل علامات الاسم . وانظر القواعد الأساسية ص ٢٤

(٣) معنى هي « أَل » حرف جاء لمعنى . أم حرف ليس له معنى ؟

(٤) اعلم رحمك الله أن « أَل » المعروفة تنقسم إلى قسمين :

١ - حمسية .

٢ - عهدية .

١ - حمسية تدل الكلمات المنكرة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على أمرين

الأول المعنى الذهني المتصور عند النطق بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأنوثة . هي الأمثلة السابقة

شخصي الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات ، ممن يطلق عليهم لفظ : طفل - رجل - امرأة .



ويعرف الجنس بمقصده . أن يدل اللفظ ، عن طريق « أل » على أحد الأمرين السابقين ، ويدلث ترد « أل » هذه :

أ- لتعريف حقيقة الجنس أى الحقيقة الذهنية فى العقل لمداول اللفظ ، بصرف النظر عن الأفراد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ .

فكلمة « الماء » معروفة بـ « أل » الجنسية ، لتعريف حقيقة الماء الحاضرة فى الدهن ، فكأن التفسير . وجعلنا من حقيقة الماء كل شىء حى .

وكقولك أيضاً الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أى : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم ولحم وعصب .

وكقولك أيضاً : الرجل خير من المرأة . إذا لم تُرد به رجلاً بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة جنس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ؛ لأن الواقع بخلافه .

ب- لاستغراق جميع أفراد الجنس

أى . شمول كل أفراد الشىء ، أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مدخول « أل » ، بقطع النظر عن حقيقته الذهنية ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ \* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . أى : كل إنسان . وقوله تعالى : ﴿ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَطْمَهِرُوا عَلَىٰ غُورَاتِ النِّسَاءِ ﴾ . أى : كل طفل ، والذى يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول يفيد الجمع .

ج- لاستغراق خصائص الجنس مبالغة وهى التى تدل على استغراق كل خصائص الجنس مبالغة ، وعلامتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضاً ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل علماً . أى : أنت كل رجل علماً .

والمعنى أنك تريد أن توضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما افرق فى غيره من الرجال ، من جهة كماله فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال . =

(\*) وادلت بقول بـ « أل » التى لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضى الشمول .

(\*\*) وهم كنه على سبيل المبالغة ، وإلا فليس هناك من يصل علمه إلى رتبة الكمال وبهايته إلا الله سبحانه وتعالى .

ولا شئ بـ لا يوصى ألا تطلق مثل هذه الألفاظ على أحد من الناس إلا إذا قيدت . ففى مثل هذا مثلاً تقيد بعلم معين ، كعلم الفقه ، أو النحو ، أو الأصول ، أو ما أشبه ذلك . -

وعلى هذا فـ «أل» تُعتبر من الحروف ؛ لأنها حرف جاء لمعنى .

الراء في «رُبَّ» ، هل هي من الحروف ، أم لا ؟

اجواب : ليست من الحروف اصطلاحاً ؛ لأنَّ المؤلف قال : حرف جاء لمعنى .  
و«رُبَّ» معناها التقليل أو التكثير ، ولكن مكوَّنة من ثلاثة حروف ، ولو جزأتها ، وقُلَّتْ :

= ثانياً . أل العهدية وهي التي يدل ما تدخل عليه على شيء معين معهود بين المتكلم والمخاطب ، وللعهد أنواع :

أ- عهد ذكرى . وهو أن يكون ما فيه «أل» سبق ذكره بغير «أل» في الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُلًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ۚ ﴾ . أي : الرسول المذكور . وسحور . رارني رجل فأكرمت الرجل . أي : الرجل المذكور .

ب- العهد الذهني «العلمي» : وهو أن يكون ما دخلت عليه «أل» شيئاً ، أو فرداً محدداً معروفاً معرفة ذهنية ، لكل من المتكلم والسامع ، قبل دخول «أل» عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُتِمَا فِي الْغَارِ ۖ ﴾ ، فالمقصود بالغار هنا غار حراء ، وهو معلوم . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالنُّوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى ﴾ . وكقولك لرميل بعث إليك برسالة : شكراً ، فقد وصلتني الرسالة .

وكقولك قال النبي ﷺ ، فالسبي هو محمد ﷺ ؛ لأن هذا هو المعهود بين الناس بأذهانهم .  
ج- العهد الحضورى وهذا أضاعه بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه «أل» حاضراً ، أو مُشاهداً وقت الكلام .

ويكثر ذلك في كل مُحَلَّى بـ «أل» يأتي بعد اسم الإشارة . تقول : ذاك الرجل ، وذلك الكتاب . وإنما قلنا إنه عهد حضورى ؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . ونحو : أخذت الكتاب .

والمقصود بـ «اليوم» في الآية اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، والمقصود بـ «الكتاب» في المثال الكتاب الحاضر .

وكثيراً من السحابة أدرجوا هذا النوع من المعرف بـ «أل» تحت المعروف بـ «أل» لئنى العهد لذهنى .

وليريد من التفصيل انظر شرحنا للألفية ٢ ، ٤٥ .

كما أنه يحب مع الجواز مراعاة جانب الموصوف ألا يغتر ، ويعجب بنفسه ، ويهدى قار السبي .  
لنمادح : « قطعت عنق صاحبك » . متفق عليه . وانظر القول المفيد ٥/٣ ٧ للشيخ الشارح رحمه الله .

الراء . لم يَصِرْ لها معنى .

وه من « ، هل الميم منها حرف ، أم لا ؟

الجواب : ليست حرفاً ؛ لأنها ليس لها معنى ، والنون في « من » كذلك ليست حرفاً .

إذن الحرف ما لا يَدْخُلُ عليه علامات الاسم ، ولا الفعل ، ولكن الحرف المُصْطَلَحُ عليه عند النحويين هو الذي له معنى .

فخلاصة الباب الآن :

أولاً : أن الكلام عند النحويين هو اللفظ المركب المفيد بالوضع .

ثانياً : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ، دليل هذا التقسيم التَّبَعُ والاستقراء ؛ لأن علماء النحو تَبَّعُوا كلام العرب ، فلم يَجِدُوهُ يَخْرُجُ عن هذه الثلاثة .

ولا حظوا أنكم لو ذهبتم لقراءة تراجم علماء اللغة ، وما لا قُوَّةَ من العناية والتعب في تَبَعِ الْبَدْوِ الرُّحْلِ ، لعلهم يَجِدُونَ كلمة واحدة من الكلمات العربية قبل أن تَتَغَيَّرَ ألسنُ أهل المدن ؛ لأن أهل المدن اِخْتَلَطُوا بالقوم الذين فُتِحَتْ بلادهم ، فَتَغَيَّرَ اللسانُ ، فَصَارَتِ اللغةُ العربيةُ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِي بَطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ<sup>(١)</sup> ، فَصَارَ عُلَمَاءُ اللغةِ

(١) فلقد كان لصدور الأول من الأمة المحمدية أهل سُلَيْفَةِ عَرَبِيَّةٍ ، وَأَصْحَابُ مَلَكَةِ لِسَانِيَّةٍ ، فَكَانَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ عِنْدَهُمْ صَحِيحًا مَحْرُوسًا ، لَا يَتَدَاخَلُهُ الْخَلْلُ ، وَلَا يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ الرُّزْلُ ، إِلَى أَنْ فُتِحَتْ الْأَمْصَارُ ، وَحَالَطَ الْعَرَبَ غَيْرُ جَنَسِهِمْ مِنَ الرُّومِ وَالْفَرَسِ وَالْحَبَشِ وَالْبُيُوطِ ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ الْأُمَمِ الَّذِينَ فَتَحَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِلَادَهُمْ ، وَأَفَاءَ عَلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَرِقَابَهُمْ ، فَاخْتَلَطَتِ الْفِرْقُ ، وَامْتَرَحَتِ الْأَلْسُنُ ، وَتَدَخَّلَتِ الْمَلْعَاتُ ، وَشَاءَ بَيْنَهُمُ الْأَوْلَادُ ، فَتَعَلَّمُوا مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ مَا لَا بَدَ لَهُمْ فِي الْخُطَابِ مِنْهُ ، وَحَمَصُوا مِنْ لُغَةِ مَنْ لَا يَجْنَى لَهُمْ فِي الْمَحَاوَرَةِ عَنْهُ ، وَتَرَكُوا مَا عَدَاهُ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَأَهْمَلُوهُ لِقَدَمِ الرَّعْبَةِ فِي إِسَاعَةِ عَيْنِهِ ، فَصَارَ بَعْدَ كَوْنِهِ مِنْ أَهَمِّ الْمَعَارِفِ مُطَرَّحًا مَهْجُورًا ، وَبَعْدَ فَرَضِيَّتِهِ الْإِلَازِمَةُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَدْكُورًا ، وَعَادَتِ الْأَيَّامُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ التَّمَاكُكِ وَالثَّبَاتِ ، وَاسْتَعْرَتْ عَلَى سَرَرٍ مِنَ الْإِسْتِقْدَامَةِ وَالصَّلَاحِ ، إِلَى أَنْ انْقَرَضَ عَصَرُ الصَّحَابَةِ ، وَالشَّأْنُ قَرِيبٌ ، وَالْقَائِمُ بِوَجِبِ هَذَا الْأَمْرِ لِقَتَهُ عَرِيبٌ ، وَجَاءَ

يَذْهَبُونَ كُلُّ مَذْهَبٍ فِي الْبَرَارِيِّ<sup>(١)</sup> ، يَطْلُبُونَ أَعْرَابِيًّا يُخْبِرُهُمْ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يُثَبِّتُوهَا ، يَقَالُ : إِنْ الْحَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ الثَّقَفِيُّ - مِنْ ثَقِيفٍ ، مِنَ الطَّائِفِ ، وَكَانَ رَجُلًا حَرِيصًا عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهُوَ الَّذِي أَغْرَبَ الْقُرْآنَ يَعْنِي : هُوَ الَّذِي كَتَبَ الشُّكْلَةَ تَكَلَّمَ عِنْدَهُ أَعْرَابِيٌّ بِكَلِمَةٍ « فُعْلَةٌ » ، فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ : هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ . فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : بَلْ مَوْجُودَةٌ . فَقَالَ الْحَجَّاجُ : أَذْهَبْتَ فَائْتِ بِشَاهِدٍ مِنَ الْعَرَبِ الْأَفْحَاحِ<sup>(٢)</sup> ، وَإِلَّا فَسَأُضْرِبُ عُنْقَكَ .

فَذْهَبَ الرَّجُلُ يَطْلُبُ فِي الْبَوَادِي ، يَقُولُ : فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ ، وَإِذَا بِشَاعِرٍ يُنْشِدُ :  
رَبِّمَا تَكَرَّرَ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ      لَهُ فُرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ  
وَإِذَا بِشَيْخٍ آخَرَ يَأْتِي يَقُولُ      إِنْ الْحَجَّاجُ مَاتَ . قَالَ : وَاللَّهِ مَا فَرَحِي بِمَوْتِهِ أَشَدَّ مِنْ فَرَحِي بِهَذَا الْبَيْتِ<sup>(٣)</sup> . كَفَاهُ اللَّهُ الْأَمْرَ بِمَوْتِ الْحَجَّاجِ وَوُجُودِ الشَّاهِدِ .

الْمُقْصِدُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْتَبْعُونَ الْعَرَبَ ، وَيَطْلُبُونَ مِنْ كُلِّ حَانِبٍ لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ كَلِمَةً عَرَبِيَّةً لَمْ تُغَيِّرْهَا الْأَلْسُنُ ، أَمَا الْمَدَنُ فَتَغَيَّرَتْ بِوَاسِطَةِ الْفَتْوحَاتِ .



= اتَّابَعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ فَسَلَكُوا سَبِيلَهُمْ ، لَكِنَّهُمْ قَلُّوا فِي الْإِتْقَانِ عَدَدًا ، وَافْتَقَرُوا هَدْيَهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا مَتَدُوا فِي الْبَيَانِ يَدًا ، فَمَا انْقَضَى زَمَانُهُمْ عَلَى إِحْسَانِهِمْ إِلَّا وَاللِّسَانُ الْعَرَبِيَّ قَدْ اسْتَحَالَ أَعْجَمِيًّا ، أَوْ كَادَ ، فَلَا تَرَى الْمُشْتَقِيلَ بِهِ الْمُحَافِظَ عَلَيْهِ إِلَّا الْآحَادَ .

هَذَا وَالْعَصْرُ دَلَّتْ الْعَصْرِ الْقَدِيمَ ، وَالْعَهْدُ ذَلِكَ الْعَهْدُ الْكَرِيمَ ، فَجَهِلَ النَّاسُ مِنْ هَذَا الْمَهْمِ مَا كَانَ يَرْمِيهِمْ مَعْرِفَتُهُ ، وَأَخْرَوْا مِنْهُ مَا كَانَ يَحِبُّ عَلَيْهِمْ تَقَدُّمَتُهُ ، وَاتَّحَدَوْهُ وَرَاءَهُمْ جُلْهُرِيًّا ، فَصَارَ شَيْئًا مُنْسِيًّا ، وَشُشْتِيلَ بِهِ عِنْدَهُمْ بَعِيدًا قَصِيًّا ، فَلَمَّا أَغْضَلِ الدَّاءُ ، وَغَزَّ الدَّوَاءُ ، أَلْهَمَ اللَّهُ عَرَّ وَحَلَّ حِمَاةً مِنْ رُوسِ الْمَعْرِفِ وَالْهَيْ ، وَدَوَّى الْبَصَائِرَ وَالْحُجُبَا ، أَنْ صَرَفُوا إِلَى هَذَا الشَّأْنِ طَرَفًا مِنْ عَمَائِهِمْ ، وَجَانِبًا مِنْ رَعَايَتِهِمْ ، فَشَرَّعُوا فِيهِ لِلنَّاسِ مَوَارِدَ ، وَمَهَّدُوا فِيهِ لَهُمْ مَعَاهِدَ ؛ حِرَاسَةً لِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ مِنْ نَصْبِ عَ ، وَحِفْظًا لِهَذَا الْمَهْمِ الْعَزِيزِ مِنَ الْإِخْتِلَالِ .

(١) اسرارى جمع برية ، وهى الصخرات . المعجم الوسيط ( ب ر ر ) .

(٢) جاء فى معجم الوسيط ( ق ح ح ) : يقال : أعرابى قحاح : لم يدخل الأمصار ، ولم يحتضن أهله .

(٣) بقصة بحو هذا مذكورة فى « وفيات الأعيان » ٤٦٧/٣ ، و« بغية الطلب فى تاريخ حلب » ٢٠٩٧٥ .

# باب الإعراب

## \* باب<sup>(١)</sup> الإعراب \*

قال المؤلف رحمه الله تعالى : الإعراب هو تغيير أواخر الكلم . لاختلاف  
العوامل الداخلة عليها . لفظاً ، أو تقديرًا .

قوله رحمه الله : الإعراب .

الإعراب في اللغة . يقال : أعرب عن الشيء ، بمعنى : أفصح عنه ، وتقول :  
أعربتُ عمًا في نفسي ، يعني : أفصحتُ .

والإعراب في اللغة الإفصاح عن الشيء<sup>(٢)</sup> .

وفي الاصطلاح ، قال المؤلف رحمه الله . هو تغيير أواخر الكلم . فلا بد من  
التغيير ؛ من ضم ، إلى فتح ، إلى كسر ، إلى سكون .

(١) قوله رحمه الله : باب .

« يصح قراءته بالرفع ، وفيه وجهان .

الأول كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : هذا باب .

والوحد الثاني كونه مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره . باب الإعراب هذا محبة .

« ويصح قراءته بالنصب . على كونه معمولاً لفعل محذوف ، تقديره : اقرأ باب الإعراب .

« ويصح قراءته بالجر ، على كونه مجروراً بحرف جر محذوف ، تقديره : اقرأ في باب الإعراب .

واقرأه . اقرأ فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت .

في باب : جار ومجرور متعلق بـ « اقرأ » .

وهذا الوجه لا يسمى إلا على مذهب الكوفيين الذين يجر الحرف ، وهو محذوف ، ومع  
البصريين .

وعني كلاً « باب » مضاف ، و « الإعراب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الطاهرة .

باب معناه لغة فزجة في سائر ، يتوصل بها من داخل إلى خارج ، وعكسه .

« مضاف إلى اسم الجملة من العلم ، مشتملة على مسائل ، اشتملت على فصول ، أم لا

« الإعراب » بمعنى بهجويين في كل باب فلا يحتاج إلى إعادتهما من كل باب .

٢ وقد سطر شيخنا محمد بن يحيى يدين في المحقق ص ٤١ بحواشي هذا . فقال رحمه الله الإعراب

معين : أحدهما لغوي ، والآخر اصطلاحى .

« معناه في اللغة فهو الإظهار والإبانة ، تقول : أعربتُ عمًا في نفسي ، إذا أبنته وأظهرته .

« ومعناه في الاصطلاح فهو ما ذكره المؤلف . اهـ



وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : تَعْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ . خَرَجَ بِهِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ ، لَا لَعَلَّةٌ ، لَكِنْ سَاءَ . وَلَا أَحَبُّ أَنْ أَتَكَلَّمَ عَلَى الْبِنَاءِ حَتَّى لَا يُشَوِّشَ عَلَيْنَا<sup>(١)</sup> .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : نَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ « أَوَاخِرُ » جَمْعُ « آخِر » ، فَالْإِعْرَاضُ بِدُونِ يَتَعَلَّقُ بِأَوَاخِرِ الْكَلِمِ ، لَا بِأَوَّلِهَا ، وَلَا بِأَوْسَطِهَا<sup>(٢)</sup> .

(١) حَزَى عَلَيْهِ « شَيْخٌ رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرًا » ، فَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرِيدُ أَلَّا يُشَوِّشَ دَهْنُ الطَّلَةِ ، وَنَحْنُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - نَذْكُرُهُ إِتِمَامًا لِلْفَائِدَةِ ، لِمَنْ شَاءَ أَنْ يَعْرِفَ مَعَاهُ ، فَتَقُولُ :

بِسْمِ اللَّهِ : أَحَدُهُمَا لَغَوِيٌّ . وَالْآخِرُ اصْطِلَاحِيٌّ

وَمَعْنَاهُ فِي اللَّعَّةِ . فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ وَضْعِ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ ، عَلَى جِهَةِ يَرَادُ بِهَا الثَّبُوتُ وَاللُّزُومُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ تَرْكِيْبٌ .

وَمَعْنَاهُ فِي الْاصْطِلَاحِ : فَهُوَ لَزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً ، لَعِيْرَ عَامِلٍ ، وَلَا اعْتِلَالٍ . وَثَلَّثَ كَلِمَتَهُ « كَمْ » وَ « مِنْ » السَّكُونُ وَ « كَلَرُومٍ » هُوْلَاءُ ، وَ « خَذَامٍ » ، وَ « أَمْسٍ » الْكُسْرُ ، وَ « كَلَزُومٍ » مُنْذُ ، وَ « حَيْثُ » الضَّمُّ ، وَ « كَلَزُومٍ » أَيْنَ ، وَ « كَيْفَ » الْفَتْحُ<sup>(٣)</sup> .

وَقَوْلُهُ لَعِيْرَ عَامِلٍ أَيْ : أَنَّهُ ، وَإِنْ ااخْتَلَفَ الْعَامِلُ<sup>(٤)</sup> الْدَاخِلُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ آخَرُهُ يَلْزَمُ حَالَةً وَاحِدَةً . وَتَقُولُ : سَيَبُورِيهِ ، تَقُولُ : جَاءَ سَيَبُورِيهِ . وَإِعْرَابُهُ : جَاءَ فَعَلَ مَاضٍ ، وَسَيَبُورِيهِ : فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ .

وَتَقُولُ : رَأَيْتُ سَيَبُورِيهِ . وَإِعْرَابُهُ : رَأَيْتُ : فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، وَسَيَبُورِيهِ ، مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ ، فِي مَحَلِّ نَصَبٍ .

وَتَقُولُ : مَرَّتُ بِسَيَبُورِيٍّ . فَمَرَّ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ فَاعِلٌ ، وَ « بِسَيَبُورِيٍّ » : الْبَاءُ حُرُوفُ جَرٍّ ، وَسَيَبُورِيٍّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ مَبْنِيٌّ ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ . وَقَوْلُهُ وَلَا اعْتِلَالٌ أَيْ : أَنَّهُ لَيْسَ السَّبَبُ فِي كَوْنِ آخَرِهِ يَلْزَمُ حَالَةً وَاحِدَةً أَنَّهُ حُرُوفُ عَنَاءٍ ، لَنْ يَلْزَمَ حَرَكَةً وَاحِدَةً . وَبَرَّ كَانَ آخَرُهُ حَرْفًا صَحِيحًا ، كَمَا مَضَى فِي الْأَمْثَلَةِ .

٢ فَمَرَّ كَرَّ مَعْرِشِي عَمَرَ الْآخِرَ لَهُ يَكُنْ إِعْرَابًا . كَقَوْلِكَ فِي « قُلْسٍ » إِذَا صَعَّرْتَهُ : « قُلْسٍ » ، وَ « كَسَمَّرْتَهُ »<sup>(٥)</sup> « قُلْسٍ » ، وَقُلْسٍ »

شَدِيدٌ حَرْفٌ مَعْرِشِيٌّ . تَعْيِيرُ أَوَائِلِهَا وَأَوْسَطِهَا ، فَلَا مَحْثٌ فِيهِ فِي عِلَّةِ السَّحَرِ ، وَلَا فِي<sup>(٦)</sup>

(١) سَاءَ : أَرْبَعَةُ السَّكُونِ ، وَالْكَسْرِ ، وَالضَّمِّ ، وَالْفَتْحِ .

(٢) سَيَبُورِيٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ قَلِيلٍ نَعْرِفُ أَتْعَامُ . ص ٩٤ .

(٣) أَيْ : جَمْعُهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ .

الكلمات الآن حركاتها تكون في الأول والأوسط والآخِر ، والذى يختص به الإعراب آخر الكلمة .

أما أولها وأوسطها فهو لأهل الصَّرف ، لا لأهل النحو .

فمثلاً : « نصّر » : فتح النون نَعْرِفُهُ من الصرف ، وسكون الصاد من الصرف .

أما تحريك الراء فهو من النحو ، وهو الذى يَتَغَيَّرُ .

أما أول الكلمة ووسط الكلمة فهو على ما هو عليه ، لا يَتَغَيَّرُ<sup>(١)</sup> ، ولهذا نقول : نصراً ، ونصراً ، ونصراً ، لم يَتَغَيَّرْ إلا الآخِرُ ، ولهذا يُرَكِّزُ علماء النحو على أواخر الكلم ؛ لأنها هى التى تَتَغَيَّرُ .

وقوله رحمه الله : تغيير أواخر الكلم . من أين إلى أين ؟ من ضمة ، إلى فتحة ، إلى كسرة ، إلى سكون .

وقوله رحمه الله : لاختلاف العوامل الداخلة عليها . « لاختلاف » : جار ومجرور متعلق بقوله : « تغيير » . واللام هنا تعليلية ؛ يعنى : تتغير أواخر الكلم من أجل اختلاف العوامل ؛ هذا هو الإعراب .

وخرج بقوله : لاختلاف العوامل . ما إذا تَغَيَّرَ آخر الكلمة باختلاف لغات العرب .

= الإعراب ، وإنما يُنَحَثُ فيه فى علم الصَّرف .

« ولا فرق فى الآخر بين أن يكون أجراً حقيقةً ، كآخر « زيد » ، أو حكماً كآخر « يد » ؛ فإن الدال آخره حكماً ، لا حقيقةً ؛ إذ أصله « يَدَيَّ » ، حذفت الياء لعله تصريفية ، لا اعتباطاً من غير سبب ، فصار « يد » .

نقول : طالمت يدٌ ، ورأيت يداً ، ونظرت إلى يد .

فإنه المقصود من قول المؤلف رحمه الله : تغيير أواخر الكلم . تغيير أحوال أو حر الكلم ، ولا يعقل . يرد تعبير نص الأواخر ؛ فإن آخر الكلمة نفسه لا يتغير ، وإنما يتغير حاله ، وهو الحركة ، فتعبر أحوال أو حر بكسرة عبارة عن تحولها من الرفع ، إلى النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، حقيقةً ، أو حكماً .

(١) وسكته حياً بتعير ، كما مضى فى حاشية ٢ من الصفحة السابقة ، وكما لو بيئت كلمة « قد » بمحذوف حيث نقول فيها : قيل . فتغير أول الكلمة حرف « القاف » ، فبدلاً من كونه كان مصوحاً أصبح مكسوراً ، وتعير أيضاً وسط الكلمة ، فبدلاً من كونها ألفاً أصبح ياءً .

متى دلت : حيث ، بعض العرب يثنيها على الضم ، يقول : حيث . وبعض العرب يثنيها على الكسر . يقول : حيث وبعض العرب يثنيها على الفتح ، يقول : حيث . وبعض العرب يقول : حوث<sup>(١)</sup> .

فلاختلاف هنا ليس لاختلاف العوامل ، ولكن لاختلاف اللغات ، فلا يُعَدُّ إعراباً ، فالعبرة باختلاف أواخر الكلم من أجل اختلاف العوامل<sup>(٢)</sup> .

وما هي العوامل ؟

العوامل : كلمات تتغير بسبب تغيرها أواخر الكلم<sup>(٣)</sup> ، تقول : جاء زيد . آخرها الدال مضمومة ، وتقول : رأيت زيداً . الآن صارت مفتوحة ؛ لأن العامل الأول غير العامل الثاني ، وتقول : مررت بزيد . خفضناها لاختلاف العوامل .

إذن : الأواخر تختلف باختلاف العوامل الداخلة على الكلمة ، إن دخل عليها عامل رفع رفعناها ، عامل نصب نصبناها ، عامل خفض خفضناها<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر شرح قطر الندى ص ٤ ، ومغنى اللبيب ١/ ١٥٠ .

(٢) تقول : جلست حيث جلس زيد . بالضم ، ويجوز لك أن تقول : حيث . بالفتح ، وحيث ، بالكسر ، وحث ، إلا أن هذه الأوجه الأربعة ليست بسبب العوامل ، ألا ترى أن العامل واحد ، وهو « جلس » ، وقد وجد معه التغير المذكور .

وخرج أيضاً بقوله : لاختلاف العوامل ما إذا تغير آخر الكلمة لاختلاف المخاطب . مثلاً دلت شوق ضربت . للمتكلم ، وتقول : ضربت للمخاطب ، وتقول : ضربت للمخاطبة المؤنثة .

فهي تغير آخر الكلمة « التاء » لاختلاف المخاطب . لا لاختلاف العوامل ، فلا يُعَدُّ إعراباً .

وهو أن نعلم ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة ؛ رفعا ، أو نصبا ، أو جزا ، أو جزما .

وهو أنوعان :

أول نوع من النقص ، وهي ما يتلفظ بها ، كالنواصب ، والجوارم ، وحروف الجر ، والأفعال ، وغيرها .

ثاني نوع من النقص ، وهي ما لا يتلفظ بها ، كالاتداء في المبتدأ ، والتحرر عن نصب و الحرام في

المصارع ، ولا ثالث لهما . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي رحمه الله ص ٤١ ، حاشية ١ .

٢ العوامل تختلف من عدل تختصي الترفع على القاعلية . أو نحوها ، إلى آخر يقتضي نصب

وقول المؤلف رحمه الله : لفظاً أو تقديرًا . متعلق بقوله : « تغيير » أيضًا<sup>(١)</sup> ، يعنى :  
أن التغيير يكون أحياناً لفظاً<sup>(٢)</sup> ، وأحياناً يكون تقديرًا غير ظاهر<sup>(٣)</sup> .

= على المفعولية أو نحوها ، وهلم جرا .

مثلاً إذا قلت : حضر محمد . فـ « محمد » مرفوع ؛ لأنه معمول لعامل يقتضى الرفع على الماعية ، وهذا العامل هو « حضر » .

فإن قلت : رأيت محمدًا . تغير حال آخر « محمد » إلى النصب ؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضى النصب ، وهو « رأيت » .

فإذا قلت : خطبت بمحمد . تغير حال آخره إلى الجر ؛ لتغير العامل بعامل آخر ، يقتضى الجر ، وهو البناء . وإذا تأملت فى هذه الأمثلة ظهر لك أن آخر الكلمة - وهو الدال من محمد - لم يتغير ، وأن الذى تغير هو أحوال آخرها ، فإنك تراه مرفوعاً فى المثال الأول ، ومصبوباً فى المثال الثانى ، ومجروباً فى المثال الثالث .

وهذا التعبير من حالة الرفع ، إلى حالة النصب ، إلى حالة الجر ، هو الإعراب عند المؤلف . ومن ذهب مذهبه . وهذه الحركات الثلاث - التى هى الرفع ، والنصب ، والجر - هى علامة وأمانة على الإعراب . ومثل الاسم فى ذلك . الفعل المضارع . فلو قلت : يسافر إبراهيم . فـ « يسافر » : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من عامل يقتضى نصبه ، أو عامل يقتضى جزمه .

فإذا قلت : لن يسافر إبراهيم . تغير حال « يسافر » من الرفع إلى النصب ؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضى نصبه ، وهو « لن » .

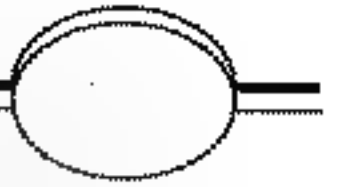
فإذا قلت : لم يسافر إبراهيم . تغير حال « يسافر » من الرفع ، أو النصب ؛ إلى الجر ، لتغير العامل بعامل آخر يقتضى جزمه ، وهو « لم » . وانظر التحفة السنية ص ١٤ .

(١) ويحتمل رجوع قوله : لفظاً أو تقديرًا ، للعوامل فى قوله : لاختلاف العوامل يعنى : أن العوامل إما منصوطة كما تقدم ، أو مقدرة ، كأن يقال : من ضربت ؟ فتقول : زيدًا . التقدير : صربتُ زيدًا . فالعامل فى « زيدًا » النصب - وهو ضربت - محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه .

(٢) أى منصوطة به . فلا تنبع من المنطق به مانع . كما مضى فى حركات الدال من « زيد » فى كلمة السارح ، وفى حركات الدال من « محمد » ، والراء من « يسافر » فى الخواشي . ولا مانع من ذكر أمثلة أخرى على ذلك . لأن فى التكرار إفادة . تقول : بصرتُ زيدًا ، ولم أصرب زيدًا ، ولم أصرب زيدًا ، ومررت بزيد .

فإن التعبير فى هذه الأمثلة ظاهر فى الاسم والفعل .

(٣) أى لا غير من شىء . هو ما يجمع من التلطف به مانع . من تعذر . أو استقال . أو مذهب . وسياقته : إن شاء الله تعالى . فى كلام الشارح رحمه الله توضيح ذلك .



هـ كن الحرف الأخير صحيحاً فالتغير لفظي ، وإن كان معتلاً فالتعريف تقديرى .  
وحروف العلة ثلاثة ، هي : الألف<sup>(١)</sup> ، والواو<sup>(٢)</sup> ، والياء<sup>(٣)</sup> ، وما عداها حروف  
صحة .

والحروف التي تكون منها كلام العرب ثمانية وعشرون ، أخذ منها حروف العلة  
الثلاثة يتو عندك خمسة وعشرون حرفاً ، كلها حرف صحيح .

« فالراء » حرف صحيح ، و « الباء » صحيح ، و « الحيم » صحيح ، و « الكاف »  
صحيح ، و « اللام » صحيح .

إذن : خمسة وعشرون حرفاً تستغّر تغيراً لفظياً باختلاف العوامل ؛ لأنها حروف  
صحيحة ، وثلاثة حروف لا تستغّر تغيراً لفظياً ؛ لأنها حروف علة .

مثال ذلك : تقول : جاء على وعيسى .

« على » مضموم ؛ لأن آخره حرف صحيح<sup>(٤)</sup> ، و « عيسى » غير مضموم ، فهو  
ساكن ؛ لأن آخره ألف ، والألف حرف علة<sup>(٥)</sup> .

وتقول : رأيت علياً وعيسى .

« علياً » آخره حرف صحيح ، ولذلك تغير ، كان بالأول مرفوعاً ، والآن منصوباً .

(١) ولا حاجة أن نقول . المنوح ما قبلها ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً . وعلى ذلك تكون الألف دائماً  
حرف علة .

(٢) المضموم ما قبلها ، فإن كان ما قبلها ساكناً فإنها لا تكون حرف علة .

وعلى هذه حكمه ، دلو « الواو » فيها ليست حرف علة . لأن ما قبلها ساكن .

ولهذا تظهر عليها الحركات . تقول : عندي دلو ، واشتريت دلو ، وبطرت إلى دلو .

(٣) مكسور ما قبلها ، فإن كان ما قبلها ساكناً فإنها كذلك لا تكون حرف علة .

وعلى هذا فكلمة « ظني » الياء فيها ليست حرف علة ؛ لأن ما قبلها ساكن .

ولهذا تظهر عليها الحركات . فتقول : هذا ظني ، وصدت ظني ، ونظرت إلى ظني .

(٤) هي على ليست حرف علة ، لأنها ياء مشددة ، والياء المشددة عبارة عن ياء ساكنة ، ثم ياء

محركة ، وعليه فإن الياء ما قبلها ساكن ، فلا تكون حرف علة ، وتظهر عليها الحركات ، كما سبق

(٥) دسا : إذن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً . فلا تكون إلا حرف علة ، ولا تظهر عليها الحركات .

و « عيسى » لم يتغير<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ آخره حرفُ علةٍ .

وتقول: مردث بعلي وعيسى.

« على » : تغيّر إلى الخفض .

و « عیسیٰ : لم یغیر » .

إذن : « على » مُعْرَبٌ ؛ لأنه يَتَغَيَّرُ آخرُهُ لفظًا باختلافِ العواملِ ، و « عيسى »  
معْرَبٌ ؛ لأنه يَتَغَيَّرُ آخرُهُ تقديرًا ، لا تَظْهَرُ عليه الحِركَةُ ؛ الضَمَّةُ ، والْفَتْحَةُ ، والكسْرَةُ ،  
ولهذا قال المؤلفُ : لفظًا أو تقديرًا .

مثال على كيفية الإعراب اللفظي . والإعراب التقديرى :

أولاً : الإعراب اللفظي : قام محمد . قام : فعلٌ ماضٍ ، محمدٌ : فاعلٌ مرفوعٌ ،  
وعلامته رفيعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنَّ آخره حرفٌ صحيحٌ .

ثانيًا : الإعراب التقديرى : قام عيسى . قام : فعلٌ ماضٍ ، عيسى : فاعلٌ مرفوعٌ ،  
وعلامةُ رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ ، منع من ظهورها التعذرُ .

الآن تغيّر آخره ، لكن نقديرا . ولهذا نقول : ضمة مقدّرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه يتعذر أن تضُمَّ ، أو تفتَحَ ، أو تكسِرَ ، فلا يمكن أن تأتي الألف مفتوحة ، ولا مضمومة ، ولا مكسورة<sup>(١)</sup> .

سَبَقَ أَنْ قُلْنَا : إِنَّ حُرُوفَ الْعِلَّةِ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ :

(١) مردد لتعبر هـ التبر اللطفي ؛ حيث إن « عيسى » تتغير أيضًا ، ولكن تقديرًا ، فتقدر على آخره الصمة في حال الرفع ، وانفتحة في حال النصب ، والكسرة في حال الجر ، ولا يتغير آخره لفظًا

٦ وسمي بالآلف مقصوراً. مثل: التقوى، الهدى، الفتى، موسى، مصطفى.

و لا سم المنصور هو كل اسم معرب ، آخره ألف لازمة ، قبلها فتحة .

و خُتِرَ بِالاسْمِ مِنَ التَّعَلُّقِ . حَوَّ . يَرْضَى ، يَشْعَى ، فَلَيْسَ مِنَ الْمَقْصُورِ .

و کہ کہ منہ بہت رلف ، عشق ما قلیا بتدر علیہا طہور اخر کہ ، أغرب اعر بنا تقدیر بنا ، کہ لاسہ  
مقصود تہما

١. الألف . وهي أعلاها ؛ لأنها لا يَظْهَرُ عليها ضمةٌ ، ولا فتحةٌ ، ولا كسرةٌ ،  
يَتَعَذَّرُ الظهورُ عليها<sup>(١)</sup> .

٢. ٣ - الواوُ ، والياءُ : الواوُ ، والياءُ أهونُ من الألفِ ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ تَظْهَرُ  
عليهما الفتحةُ ، قال الله تعالى : ﴿ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ﴾ .  
وتقولُ : رأيتُ القاضي .

ولا تَظْهَرُ عليهما ضمةٌ ، ولا كسرةٌ ، ولا نقولُ : منع من ظهورهما التعذرُ ، ولكن  
نقولُ : منع من ظهورهما الثقلُ ، يعنى : أنَّ ظهورَ الضمةِ على الياءِ والواوِ ثقيلٌ ، وظهورُ  
الكسرةِ عليهما ثقيلٌ<sup>(٢)</sup> .

فصارت حروفُ العلةِ الثلاثةُ تَتَّفَقُ في أنَّها يُقَدَّرُ عليها الضمُّ والكسرُ ، أمَّا  
الفتحةُ فتَقَدَّرُ على الألفِ ، وتَظْهَرُ على الواوِ والياءِ .

وتُخْتَلِفُ أيضًا في أنه يقالُ في الألفِ . منع من ظهورها التعذرُ ، وفي الياءِ والواوِ  
الثقلُ ؛ لأنه يمكنُ أن تقولَ : جاء القاضي . ولكنها ثقيلةٌ ، ويمكنُ أن تقولَ : مررتُ  
بالقاضي . ولكنها ثقيلةٌ أيضًا<sup>(٣)</sup> .

ولهذا عبَّرَ العلماءُ بتعبيرٍ دقيقٍ : قالوا في الألفِ : منع من ظهورها التعذرُ ، وقالوا  
في الواوِ والياءِ : منع من ظهورها الثقلُ .

\*\*\*

(١) فلا يُسْتَطَاعُ إظهارُ الحركةِ عليها ؛ لأنها لا تقبلُ الحركةَ أصلاً .

(٢) ويسمى الاسمُ المعربُ المنتهى بـياءٍ لازمةٍ . غير مشددةٍ قلها كسرةٍ الاسمُ المنقوصُ ، نحو  
القاضي ، الداعي ، الهادي ، فهذا لا تَظْهَرُ عليه الضمةُ والكسرةُ (لثقلِ).

وبأحدٍ نفسِ هذا الحكمِ الإعرابيُّ : الاسمُ المنتهى بـواوٍ لازمةٍ ، مصمومٌ ما قلها ، والفعلُ المنتهى بـياءٍ  
و و ، فتَظْهَرُ عليهما الحركاتُ ، إلا الفتحةُ ؛ فإنها تَظْهَرُ عليهما لحفتها ، ولكن لا يسمى شيءٌ من هـ  
منقوصاً .

(٣) وصرق يَرُ تعذرُ والثقلُ : أنَّ التعذرَ يعنى استحالةَ النطقِ بالحركاتِ ، فهو أمرٌ غيرُ ممكنٍ ، أمَّا لثقلُ فيعنى  
أنَّ النطقَ بالحركاتِ ممكنٌ ، ولكنه صعبٌ .

ومما سَلَفَ ظُهورُ الحركاتِ بتقديرها : طلباً لحفةِ النطقِ التى تحرصُ عليها اللغةُ العربيةُ



إذن : خُذُوا أَحْكَامَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ .

١ - الألف : تُقَدَّرُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ ، وَيُقَالُ : مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ .

٢ ، ٣ - الواوُ والياءُ . تُقَدَّرُ عَلَيْهِمَا الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فَقَطْ ، وَتُظْهَرُ عَلَيْهِمَا الْفَتْحَةُ لَخَفِّيَّتِهَا .

ويُقَالُ فِيمَا إِذَا قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، يُقَالُ : مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقَلُ دُونَ التَّعَدُّرِ ؛ لِإِمْكَانِ النُّطْقِ ، لَكِنْ مَعَ الثَّقَلِ .

وعَلَيْهِ فَلَوْ قَالَ قَاتِلٌ مِنَ النَّاسِ : جَاءَ الْقَاضِي . قُلْنَا : هَذَا خَطَأً ، لَا تُنْطِقُ الْعَرَبُ بِهِذَا ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ تُقَدَّرُ عَلَى الْيَاءِ .

ولو قَالَ : رَأَيْتُ الْقَاضِي . قُلْنَا : هَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ تَظْهَرُ عَلَى الْيَاءِ .

ولو قَالَ : مَرَرْتُ بِالْقَاضِي . قُلْنَا : هَذَا خَطَأٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُنْطِقُ هَكَذَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَامَتْ هَكَذَا صَارَ ثَقِيلًا ، فَلَا تُنْطِقُ بِهِ .

أَمَّا الْأَلْفُ . فَلَا تُنْطِقُ الْعَرَبُ عَلَيْهِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ .

(١) وَهَاسِكُمْ مَحْمُودَةً مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى الْإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ ، كَمَا يَتَدَرَّبُ الطَّالِبُ عَلَى الْإِعْرَابِ بِإِيْخَاشِي الْفَتْحِيِّ وَالْقَاضِي :

يَيْخَاشِي فَعَلَ مَضَارِعَ مَرْفُوعَ بَضْمَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ .

الْفَتْحِيُّ . فَاعِلٌ مَرْفُوعَ بَضْمَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ .

وَالْقَاضِي الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ ، وَالْقَاضِي مَعْطُوفٌ عَلَى الْفَتْحِيِّ ، وَهُوَ مَرْفُوعَ بَضْمَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْيَاءِ ، مَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقَلُ .

« لَنْ يَيْخَاشِي الْفَتْحِيُّ :

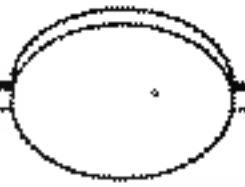
لَنْ : حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ .

يَيْخَاشِي فَعَلَ مَضَارِعَ مَبْصُوبٍ بِ « لَنْ » ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، مَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ ، وَالْمَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوبًا ، تَقْدِيرُهُ « أَنَا » .

يَيْخَاشِي مَفْعُولٌ بِهِ مَبْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ .

« لَنْ يَيْخَاشِي :

« لَنْ يَيْخَاشِي :



١٠ شحشي : حار ومحروور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء ، مع من ظهورها الثقل .  
يشتق منه

١١ فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو ، مع من ظهورها الثقل .  
يشتق منه فاعل مرفوع بحسبه ظاهرة  
يرمي

١٢ فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، مع من ظهورها الثقل .  
ربد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .  
فهذه كلها ، لتفسر فيها مقدر : للتعذر على الألف ؛ لأنها لا تقل الحركة ، والثقل على الياء والواو ؛  
لأنهما يقبلان الحركة ، لكنها ثقيلة عليهما .  
وَأَمَّا رَجَوُ : لِي أَحْسَنِي الْقَاضِي . فتظهر الفتحة على الياء .  
وإعرابه

١٣ شحشي ناصب ومنصوب ، والفاعل مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » .  
لقد صي . مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .  
وكذلك لِي أَدْعُو زَيْدًا ، وَلِي أَرْمِي شَيْئًا تظهر فيه ، وإعراب الأول :  
لِي دَعَوُ نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوباً ، تقديره « أنا » .  
رَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .  
ومثله : لِي أَرْمِي .

١٤ « أَرْمِي » منصوب بـ « لِي » ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » ، والهاء مفعول به مهي على  
انضم في محل نصب .  
وَأَمَّا صَحَبَتِ شَحِيحًا عَلَى الْيَاءِ ، وَالْوَاوِ ، فِي الْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ خَتْمًا ، بخلاف الضمة وكسرة ؛ فإنهما  
يُقَدَّرَانِ شَفْلَهُمَا .

١٥ لا فرق في « لَسَبَ » بين أن يكونا مؤخرين . كما مثلي . أو محذوفين ، فلا يفتح لهما ، في

١٦ شحشي

١٧ شحشي

١٨ فعل ماضٍ ،

١٩ فعل مرفوع بصحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

٢٠ خبر : زائت هي

٢١ خبر : زائت فعل وفاعل

٢٢ مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، مع من ظهورها الثقل



.....

و هو

مررت . فعل و فاعل .

شئ جار ومجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ إذ أصله « فتى » مفتوح لئاء وتحريك الياء منوثة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكنان ؛ الألف والتنوين ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

والألف محذوفة لالتقاء الساكنين ، لاحظاً ، في الأحوال الثلاثة ؛ الرفع ، والنصب ، والجر .

والياء ، نحو : جاء قاضي بالتسوية

وإعرابه

جاء . فعل ماضٍ .

وقاضي فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل .

ونحو : مررت بقاضي .

وإعرابه .

مررت : فعل و فاعل .

بقاضي جار ومجرور ، وعلامة حركه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل .

وأصله قاضي أو قاضي . بتحريك الياء منوثة ، فاشتثفت الضمة أو الكسرة على الياء ، فحذفت فالتقى ساكنان ؛ الياء والتنوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

وأما نحو رأيت قاصياً فتظهر فيه الفتحة لحقتها ، كما تقدم .

فهذان قسمان من أقسام الإعراب التقديرى ، هما :

١ - الاسم المقصور ، وهو المحتوم بألف لازمة ، مفتوح ما قبلها .

ويلحق به فى الإعراب التقديرى الفعل الذى آخره ألف ، فكلاهما تقدر عليه الحركات كلها ، ويكون المانع من ظهورها التعذر .

٢ - الاسم المقوص ، وهو المحتوم ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، ويلحق به الاسم المنتهى بـ و

لازمة ، مصموم ما قبلها ، والفعل المنتهى ياء أو واو ، فتقدر عليها الحركات إلا الفتحة ، ويكون مانع من ظهور الضمة والكسرة عليها الثقل .

.....

.....

.....



= للمناسبة ، أى : مناسبة باء المتكلم ؛ إذ الياء المضاف إليها الاسم ياسبها قبلها الكسرة دائماً ، ولذا يتعذر الإتيان بحركة الإعراب حيثذ ، فتقدر .

لاحظ إعراب الأسماء المضافة لياء المتكلم فيما تحته خط فيما يلى :

قُلْ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ رَفِئٌ وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ .

وَمَنْ يَدْعُ : ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَفِئٌ وَرَبُّكُمْ﴾ .

وَقُلْ تَعَالَى : ﴿إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَفِئٌ وَرَبُّكُمْ﴾ .

السبب فى أن كلمة « رَفِئٌ » فى الآية الأولى مرفوعة بصحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة مسبوقة بـ « ياء منكسمة » ، وهى الكسرة ، وكلمة « رَفِئٌ » فى الآية الثانية منصوبة بفتحة مقدرة للسبب السابق ، وكلمة « رَفِئٌ » فى الآية الثالثة مجرورة بكسرة مقدرة للسبب السابق أيضاً .

وهذه الـ « ياء » مطلق كغير تسعى إليه اللغة العربية بالثاقظها وتراكيبها . والتوضيح بالعلامة الإعرابية الطاهرة من أجله هنا بدل أكبر دلالة على ذلك .

# أنواع الإعراب

## \* أنواع الإعراب \*

شرح رحمه الله من الكلام على تعريف الإعراب شرح في سائر لغات . فشرح  
عنه لأقسامه . فقال رحمه الله : وأقسامه أربعة : رفع ، ونصب ، وحذف ، وحركة  
أى : وأقسام الإعراب أربعة .

ومن أين عرفنا أن الأقسام أربعة ؟

الجواب : ذكرت لكم أن دليل النحو ليس من الكتاب ، ولا الشئ ، ولكن من  
التبعية والاستقراء ، يعنى : أن العلماء - رحمهم الله - تتبعوا واشتقروا كلام العرب ،  
ووجدوا أن الإعراب لا يخرج عن هذه الأقسام الأربعة : رفع ، ونصب ، وحذف ،  
وجزم<sup>(١)</sup> .

يعنى : ما من كلمة من كلمات الإعراب إلا وهى إما مرفوعة ، أو منصوبة ، أو  
محذوفة ، أو مجزومة .

مثال الرفع : تقول : قام الرجل .

ومثال النصب : أكرمك الرجل .

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في النحلة ص ١٧ ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة  
معنى في اللغة ، ومعنى في اصطلاح النحاة .

أما الرفع فهو في اللغة : الغلو والارتفاع .

وهو في الاصطلاح : تغير مخصوص ، علامته الضمة ، وما ناب عنها ، واستعرف قريش ما يوب عن  
الضمة في الفصل الآتى إن شاء الله .

وما النصب فهو في اللغة : الاستواء والاستقامة .

وهو في الاصطلاح : تغير مخصوص ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها .

وما الحذف فهو في اللغة : ضد الرفع ، وهو التثفل .

وهو في الاصطلاح : تغير مخصوص ، علامته الكسرة ، وما ناب عنها .

وما الجزم فهو في اللغة : القطع .

وهو في الاصطلاح : تغير مخصوص ، علامته السكون ، وما ناب عنه . اهـ

وهي شخص مررت بالرجل .

وعن آخره : لم يَقم زيد .

وهي هذه الأقسام الأربعة تشمل الاسم والفعل والحرف .

الجواب : لا تشملها :

أما الحرف فهو داخل إطلاقاً ، لا يقع مرفوعاً ، ولا منصوباً ، ولا محفوضاً ، ولا مجزوماً ؛ لأنه مبني ، قال ابن مالك :

« وكلُّ حرفٍ مُستَجِقٌّ لِلْبِنَاءِ »<sup>(١)</sup>

والمبني ليس مغرباً ، فالمبني مثل الميت لا يتحرك<sup>(٢)</sup> .

مثال الحروف : هل . فهي حرف استفهام ، لا تتغير أبداً ، في كل كلام العرب تأتي « هل » كما هي ، تأتي بها في أول الكلام ، أو في وسط الكلام ، أو في آخر الكلام ، لا يمكن تغييرها<sup>(٣)</sup> .

ولهذا نقول : إن الحروف كلها لا تدخل عليها الإعراب .

وبذلك يخرج ثلث اللغة العربية : لأن أقسام الكلام - كما سبق - ثلاثة : الاسم والفعل والحرف<sup>(٤)</sup> ، ويبقى عندنا الاسم والفعل .

(١) الألفية ، باب المغرب والمبنى ، البيت رقم (٢١)

ومرادد رحمه الله بهذا البيت أن كل الحروف مية ، سواء كانت محتصة بالاسم ، أم بالفعل ، أو مشتركة ، وسواء كانت عاملة ، أم غير عاملة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر .  
وهذا سبق تعريفه أني لما بدت على نفس هذا المعنى ص ٩٢ ، فقد قلنا في تعريفه هو ما لم يجره حركته واحدة ، لغير عامل ، ولا اعتلال .

ولما قلنا في البيت : « رحمه الله » إنه مثل الميت لا يتحرك .

(٣) مراد بذلك أن يكون آخرها لا بتعريف ، فلا تجدها مرة مرفوعة ، ومرة منصوبة ، ومرة مجزورة ، دالة حركتها ساكن ، ولو اختلفت عليها العوامل .

(٤) كتب قسم الكلام ثلاثة . والحرف أحد هذه الأقسام الثلاثة ، وهو كله مبني ، فإنه يكون في جرحه ملك عن الإعراب ثلث اللغة العربية .



وذكر المصنف رحمه الله الأقسام على سبيل الإجمال شرع في ذكره على سبيل التفصيل . فقال : فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والحذف . ولا حرة فيها . والأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم . ولا خفض فيها .

اشتركت الأسماء والأفعال في شيئين من الأقسام الأربعة . وهما الرفع والنصب . واختصت الأسماء بالخفض ، والأفعال بالجزم .

مثال الرفع والنصب في الفعل والاسم . تقول الرجل يقوم . الرجل : اسم مرفوع ، ويقوم : فعل مرفوع .

إذن : اشتركا في الرفع .

وتقول : لن نكرم المهمل .

نكرم : فعل منصوب ، والمهمل : اسم منصوب .

ومثال الجزم في الفعل . والجزم في الاسم . تقول : لا تنظر إلى المهمل .

تنظر : فعل مجزوم . المهمل : اسم مخفوض ؛ لأنه دخل عليه حرف الجر « إلى » .

إذن : الحذف يدخل على الاسم فقط ، فهو خاص به ، فلا يدخل على الفعل ؛ لأنه مر علينا أن من علامات الاسم الحذف .

فإذا كان من علامات الاسم الحذف فمعناه : أننا لا نجد فعلاً مخفوضاً ، فالحذف خاص بالاسم<sup>(١)</sup> .

ثانياً : الجزم . الجزم خاص بالفعل<sup>(٢)</sup> ، فلا نجد اسماً مجزوماً أبداً .

(١) ويختص الاسم بالخفض . لخصته وتقل الجر ، فتعدلاً ، وأيضاً لكون الاسم هو الأصل في الإعراب . اختص بحركة زائدة عن الفعل .

(٢) ويختص الفعل بالجزم . لأنه ثقل ، والجزم خفة . فقابل خفة الجزم ثقل الفعل ، فتعدلاً .

(\*) يقار : اختص به ؛ أي : انفرد . وانظر المعجم الوسيط ( خ ص ص ) .

عندى اسم مجزوم قرأناه فى كتاب الله ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ ﴾ . و « مَنْ » اسم ، ومجزوم ؛ لأن آخره السكون ؟  
نقول . هذا ليس بجزم ، ولكن هذا بناء ، والمبنى ليس له دخل فى الإعراب إطلاقاً ،  
كما قلت لكم : المبنى ميت لا يتحرك .

ولهذا « مَنْ » : تقول مثلاً : جاء مَنْ تُجِبُّه . « مَنْ » هنا فاعل .

وتقول : أكرم مَنْ تُجِبُّه . « مَنْ » مفعول .

وتقول : انظر إلى مَنْ تُجِبُّه . « مَنْ » اسم مجرور .

وهل تغيّرت « مَنْ » ؟

الجواب : لم تتغيّر ، جاءت فى محل رفع ، ولم تتغيّر ، وجاءت فى محل نصب ،  
ولم تتغيّر ، وفى محل جر ، ولم تتغيّر ؛ وذلك لأنها مبنية .

إذن : فى باب الإعراب سقطت الحروف ، وكلّ المبنيات من الأسماء<sup>(١)</sup>

(١) اعلم - رحمك الله - أن الأصل فى الأسماء هو الإعراب ، أى : الغالب والراجع فيها هو الإعراب ؛  
لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به ، ولذا فهو صالح لأن تتعاقب عليه المعانى المختلفة من الفاعلية  
والمفعولية وغير ذلك ، وكل معنى من المعانى السابقة يتطلب علامة تحصنه فى آخر الكلمة لىتميز عن بقية  
المعانى الأخرى ، مما يؤدى إلى أس اللبس ، وعدم الخلط بين المعانى المختلفة ، فلا بد إذن من تعبر العلامة  
الإعرابية آخر الأسماء ؛ نتيجة تغير المعانى المتعاقبة عليها ، فاستحقت الأسماء بذلك الإعراب .  
والبدء فى الأسماء خروج عن الأصل فيها . والمبنيات من الأسماء محصورة فى ثمانية أنواع ، هى

١ - الصمائر .

٢ - أسماء الشرط .

٣ - أسماء الاستفهام .

٤ - أسماء الإشارة .

٥ - أسماء الأفعال .

٦ - الأسماء الموصولة .

٧ - الأعلام المختومة بـ « وَهُ » ، كـ « سيوفه » .

٨ - بعض الظروف ، نحو « الآن » . =

## والأفعال<sup>(١)</sup>.

### والخلاصة الآن :

أولاً : أن أقسام الإعراب أربعة ؛ رفع ، نصب ، وخفض ، وجزم .

ثانياً : أن الأسماء والأفعال<sup>(٢)</sup> تشترك في الرفع ، والنصب ، وتنفرد الأسماء

= ولكن نقول في كل ما مضى : هذه مبنيات لعارض ، وليس بلازم

ولئلا نعلم أن هناك أشياء أخرى تُبنى لعارض ، مثل

١- التكررة المقصودة ، والسمادى العلم المفرد ، في باب الداء ، فالمنادى العلم المفرد ، مثل : يا نوح .  
فـ « نوح » منادى مبني على الضم ، في محل نصب ، والتكررة المقصودة ، نحو : يا مسلم - تقصد مسلماً بعينه - اجتهد .

فـ « مسلم » : منادى مبني على الضم ، في محل نصب .

٢- بعض الظروف ، نحو « أمس » ، فـ « أمس » تُبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز إذا أردت به معيئاً ، وهو اليوم الذي قبل يومك .

وإذا أريد به « أمس » يوم من الأيام الماضية ، أو كثر ، أو دخلته « أل » ، أو أضيف ، أغرب بإجماع ، تقول : فعلت ذلك أمساً ؛ أي : في يوم من الأيام الماضية .

٣- الأسماء المركبة ، كالأعداد المركبة ، مثل : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما ، فهي مبنية على فتح الجزأين ، ما عدا اثني عشر ، واثنى عشرة ؛ فإن صدرهما معرب إعراب المثني ، ولفظ « عشر ، عشرة مبنيان على الفتح .

٤- اسم لا النافية للجنس في بعض أحواله .

مثال ذلك : لا رجل في البيت . فـ « رجل » : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب .

(١) الأفعال - كما سبق - على ثلاثة أقسام :

٣- مضارع .

٢- أمر

١- ماضى .

أما الفعل الماضي : فقد اتفق النحاة على بنائه .

وأما الفعل الأمر : فقد اختلف في بنائه ، والراجح أنه مبني .

وما فعل المضارع فالأصل فيه الإعراب كالأسماء ، ولا يبنى إلا في حالتين ، سيأتي ذكرهما إن شاء الله - في كلام المؤلف رحمه الله .

وإذا علمنا ذلك تبين لنا أنه لا بدخل معاً من الأفعال في الإعراب إلا الفعل المضارع فقط ، أما المعنى الماضي والأمر فلا يدخلان ؛ لأنهما دائماً مبنيان .

(٢) المراد الفعل المضارع فقط ؛ لما سبق من أن الفعلين الماضي والأمر مبنيان دائماً .

بالخفض ، وليس فيها جزم ، وتنفرد الأفعال بالجزم ، وليس فيها خفض<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : هل يَدْخُلُ في هذه الأقسام الحرف ؟

الجواب : لا يَدْخُلُ ؛ لأنه لا يَتَغَيَّرُ .

وهل تَدْخُلُ الأسماء المبنية ؟

الجواب : لا تَدْخُلُ ؛ لأنَّ المبنى لا يَتَغَيَّرُ .

وهل تَدْخُلُ الأفعال المبنية ؟

الجواب : لا تَدْخُلُ ؛ لأنَّ الأفعال المبنية لا تَتَغَيَّرُ .

إذن : لا يَدْخُلُ إلا الأسماء والأفعال المَعْرُوبَةُ فقط ، ولهذا نقول : إنَّ الإعراب تَغْيِيرُ أواخرِ الكلم ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها ، لفظاً أو تقديرًا .

مثالٌ على بناءِ الفعلِ الماضي : قام الرجلُ

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، ولا نقول : النصب ؛ لأنَّ النصبَ خاصٌّ بالمعربات ، وكلُّ الأفعالِ الماضيةِ مبنيةٌ .

الرجلُ : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ الظاهرةِ على آخره ، ففيه من الإعرابِ الرفعُ .

مثالٌ آخرُ : مرَّثُ برجلٍ .

مرَّثُ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون .

مثالٌ على إعرابِ الفعلِ المضارعِ :

قال تعالى عن نفسه : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ . في الفعلين « يَلِدُ - يُولَدُ » من أقسامِ الإعرابِ الجزم ، والجزمُ كما سبق - لا يَدْخُلُ في الأسماءِ .

(١) وبهذا يتبين أن أنواع الإعراب على ثلاثة أقسام :

١ - قسم مشترك بين الأسماء والأفعال ، وهو الرفع والنصب .

٢ - قسم مختص بالأسماء ، وهو الخفض .

٣ - قسم مختص بالأفعال ، وهو الجزم .

# باب معرفة علامات

الإعراب

## ❖ باب معرفة علامات الإعراب<sup>(١)</sup> ❖

ذكر المؤلف رحمه الله الإعراب ذكر علامات الإعراب ، فقال لرفع أربع علامات : الضمة ، الواو ، الألف ، والنون<sup>(٢)</sup> .

يعنى رحمه الله : أن علامات الرفع أربعة ؛ أصلية ونائية ، الضمة هي الأصل ، والباقي نيابة عن الضمة<sup>(٣)</sup> .

فالأصل إذن أن الرفع يكون بالضمة ، تقول : « محمد » ، « زيد » ، « بكر » ، « خالد » ، وهكذا .

أما الواو فإنها أيضا تكون علامة للرفع . لكن نيابة عن الضمة ، تقول مثلاً : جاء المسلمون .

المسلمون : فاعل مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة .

وكذلك الألف تكون أيضا نيابة عن الضمة ، فتقول : قام الرجلان .

الرجلان : فاعل مرفوع بالألف ، نيابة عن الضمة .

وكذلك النون تكون أيضا نيابة عن الضمة . تقول الرجال يقومون .

(١) يعنى أن علامات الإعراب الدالة عليه ، منها ما يكون علامة للرفع ، ومنها ما يكون علامة للنصب ، ومنها ما يكون علامة للحز ، ومنها ما يكون علامة للجزم ، وقد ذكرها المؤلف على هذا الترتيب ، مقدماً علامات الرفع ، لقوته وشرفه ، ولكونه إعراب العُمد<sup>(٤)</sup> .

(٢) فتستطيع أن تعرف أن الكلمة مرفوعة . بوجود واحد من هذه العلامات الأربع في آخرها .

(٣) ونسقى العلامات الفرعية . ولذلك نقول إن علامات الإعراب عموماً على قسمين :

علامات أصلية وهي : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجز ، والسكون في الجزم .

وعلامات فرعية مثل الواو ، والنون ، والألف ، والياء ، وغير ذلك مما سيأتى ذكره بالتفصيل إن شاء الله تعالى

(٤) أى : الأركان ؛ كالفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ .

يقسمون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، نيابة عن الضمة .  
 إن : الرفع له أربع علامات : ضمة ، وواو ، وألف ، ونون ، الأصل منها الضمة ،  
 والباقي نيابة عنها .

\* \* \*



# مواضع الضمة

## \* مواضع الضمة <sup>(١)</sup> \*

قد أنزل رحمہ اللہ تعالیٰ : فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع  
في الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي  
يشتغل بآخره شيء

يعني رحمہ اللہ : أن الذي يُرفع بالضمة أربعة أشياء :

أولاً : الاسم المفرد ويُقصد بالمفرد هنا ما دلّ على واحد ، أو واحدة <sup>(٢)</sup> .  
فقولك : رجل . اسم مفرد ؛ لأنه دلّ على واحد ، وقولك : « زيد » اسم مفرد ؛  
لأنه دلّ على واحد ، وقولك : « هند » اسم مفرد ؛ لأنه دلّ على واحدة ، وقولك :  
شجرة « اسم مفرد ؛ لأنه دلّ على واحدة .

إذن : كل اسم مفرد فإنه يُرفع بضمة ولا بد . فلو قلت : قام محمد .

ف « محمد » : فاعل مرفوع بالضمة ؛ لأنه اسم مفرد .

ولو قلت : قام محمدًا فهذا غير صحيح ؛ لأنك لم ترفعه بالضمة ، وهو لا بد أن  
يُرفع بالضمة .

(١) بدأ المؤلف رحمه الله الآن بذكر ما يكون لكل واحدة من هذه العلامات (رفع ، على سبيل اللف  
والنشر المرتب .

(٢) والمراد بالاسم المفرد في كلام المؤلف رحمه الله ههنا : ما ليس مثني ، ولا مجموعاً ، ولا مُلحقاً بهما ،  
ولا من الأسماء الخمسة ، سواء أكان المراد به مذكراً ، مثل : محمد ، وعلى ، وحمزة ، أم كان المراد به  
مؤنثاً ، مثل : فاطمة ، وعائشة ، وزيب .

وسواء أكانت الضمة ظاهرة ، كما في نحو : حضر محمد ، وسافرت فاطمة .

« كسب مقدرة » نحو : حضر القاضي والفتي وغلّامي ، ونحو : تزوّجت ليلى ونفسي .

في « محمد » ، و « فاطمة » مرفوعان ، وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة ، و « انتي » ، ومثله « ليلى » ،

و « عمي » مرفوعات ، وعلامة رفعهن ضمة مقدرة على الألف ، مع من ظهورها لتعبر ، و « قصي »

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، مع من ظهورها الثقل ، و « غلامي » مرفوع ، وعلامة رفعه

ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها حركة المناسبة .

ومثل الاسم المفرد أيضًا : دار ، باب ، درجة ، مِرْوَحَةٌ ، كتاب .

فكل هذه الأسماء تُزْفَع بالضمّة ؛ لأنها اسمٌ مفردٌ

ثانيًا مما يُزْفَع بالضمّة : جمع التفسير<sup>(١)</sup> .

جمع التفسير هو : ما دلّ على ثلاثة<sup>(٢)</sup> فأكثر ، مع تغيير بناءٍ مفردة<sup>(٣)</sup> .

(١) معناه لغة : مطلق التغيير .

وأما معناه في الاصطلاح فقد ذكره الشارح رحمه الله .

(٢) يؤيِّم كلام الشارح رحمه الله هنا أن المفرد من جمع التفسير لا يكون إلا مؤنثًا ؛ لأنه قال : ثلاثة . ولكن هذا غير مراد بلا شك ، بدليل أن الشيخ الشارح نفسه رحمه الله ضرب على جمع التفسير أمثلة مذكرة ، مثل : رجال ، وأعراب .

فالمفرد من جمع التفسير قد يكون مذكراً ، وقد يكون مؤنثًا ، كما سيأتي في الأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

وعليه فالذي ينبغي أن يكون عليه تعريف جمع التفسير هو ما عرّفه به الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة ص ١٩ ، قال رحمه الله : وأما جمع التفسير فالمراد به : ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنين ، مع تعير في صيغة مفردة . اهـ . والله أعلم .

(٣) وقد ذكر الشيخ محمد بن محيي الدين رحمه الله أنواع التعير الموجودة في مجموع التفسير . فقال رحمه الله في الشحفة ص ١٩ ، ٢٠ وأنواع التعير الموجودة في مجموع التفسير ستة :

١ - تعير بالشكل ليس عيْر - نحو : أَسَدٌ ، وَأَسَدٌ ، وَتَمْرٌ ، وَتَمْرٌ ؛ فَإِنَّ حُرُوفَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ مُتَّحِدَةٌ ، وَالْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ إِنَّمَا هُوَ فِي شَكْلِهِمَا .

٢ - تعير بالنقص ليس عيْرٌ ، نحو : تَهْمَةٌ وَتَهْمٌ ، وَتُخْمَةٌ ، وَتُخْمٌ ، فَأَنْتَ تَجِدُ الْجَمْعَ قَدْ نَقَصَ حَرْفًا فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ - وَهُوَ التَّاءُ - وَبَاقِي الْحُرُوفِ عَلَى حَالِهَا فِي الْمَفْرَدِ .

٣ - تعير بالزيادة ليس عيْرٌ ، نحو : صَبْرٌ ، وَصَبْرَانٌ ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ صَبْرًا وَغَيْرَ صَبْرًا ﴾ .

٤ - تعير في الشكل مع النقص ، نحو : تَبْرِيرٌ ، وَتَبْرُرٌ ، وَكِتَابٌ ، وَكُتُبٌ ، وَأَخْفَرٌ ، وَخُفَرٌ ، وَأَبْيَضٌ ، وَبَيْضٌ .

٥ - تعير في الشكل مع الزيادة ، نحو : سَبَبٌ ، وَأَسْبَابٌ ، وَبَطْلٌ ، وَأَبْطَالٌ ، وَهَدٌ ، وَهُودٌ ، وَشَيْعٌ ، وَسَاعٌ ، وَذَيْبٌ ، وَذَيْبٌ ، وَشَجَاعٌ ، وَشَجْعَانٌ .

٦ - تعير في الشكل ، مع الزيادة والنقص جميعًا ، نحو : كَرِيمٌ ، وَكَرَمَاءٌ ، وَرَعِيفٌ ، وَرُعُفَاءٌ ، وَكَاتِبٌ ، وَكُتَّابٌ ، وَأَمِيرٌ ، وَأَمْرَاءٌ .

وهذه الأنواع كلها تكون مرفوعة بالضمّة . سواء أكان المراد من لفظ الجمع مذكراً ، نحو : رجال ،

مثال ذلك - الرجال . دل على ثلاثة فأكثر ، مع تغير بناء المفرد .

المفرد من « الرجال » « رجل » ، إذا قلت « رجال » تغير بناء المفرد ، فالمفرد : راء مفتوحة ، وجيم مضمومة ، والجمع : راء مكسورة ، وجيم مفتوحة ، بينها وبين اللام ألف ، وفي « رجل » ليس بينها ، وبين اللام ألف<sup>(١)</sup> .

إذن : تغير بناء المفرد ، ولهذا نسميه جمع تكسير ؛ لأننا كسرنا المفرد ، وحططنا ، وأتينا بصورة جديدة .

ومثال ذلك أيضا : « أعراب » جمع « أعرابي » ، ف « أعراب » جمع تكسير ؛ لأنه تغير بناء المفرد ، فقد نقص الجمع عن المفرد<sup>(٢)</sup> .

وأحيانا يزيد الجمع ، مثل : « رجال » .

مثال آخر : « بيت » مفرد « بيوت » ، و « أبيات » ، فكلاهما جمع تكسير ؛ لأن المفرد تغير بناؤه فيهما<sup>(٣)</sup> .

مثال آخر : « أباعر » جمع تكسير ؛ لأن مفرد « يعير » ، فتغير المفرد<sup>(٤)</sup> .

فإذن : جمع التكسير : ما دل على ثلاثة فأكثر ، مع تغير بناء المفرد .

= وكتاب ، أم كان المراد منه مؤثقا ، نحو : هنود ، وزيانب .

وسواء أكانت الصفة ظاهرة كما في هذه الأمثلة . أم كانت مقدرة<sup>(٥)</sup> ، كما في نحو : شكارى ، وخزعى ، ونحو : غدارى ، وخبالى ، تقول : قام الرجال والزبانى ، فتحددهما مرفوعين بالصفة الطاهرة ، وتقول : حضر الخزعى والغدارى . فيكون كل من « الخزعى » ، و « الغدارى » مرفوعا بصفة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر . اهـ

(١) فهو يعير فى الشكل ، مع الريادة ، وهذا هو النوع الخامس من أنواع التعبير التى سبق الإشارة إليها

(٢) فهو تغير بالنقص ليس غير ، وهو النوع الثانى من أنواع التعبير .

(٣) فهو تغير فى الشكل مع الريادة ، وهو النوع الخامس من أنواع التعبير .

(٤) فهو نهر فى الشكل ، مع الريادة والنقص جميعا ، وهو النوع السادس من أنواع التعبير .

(٥) ولا فرق فى المقدرة بين أن تكون مقدرة للتعذر ، أو للثقل ، أو للمناسبة ، نحو : عنمى

## ذلك جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup> .

جميع المؤنث السالم هو ما دلّ على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد<sup>(٢)</sup> .  
يقال ما جمع بألف وتاء مريدتين على مفردة<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الأستاذ عبد بن حسن في النحو الوافي ص ١٣٧ ، حاشية ١٠ المراد بالسالم من اسم فيه صيغة مفرد .  
وذكر بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو حرركاتها ،  
إلا عند الإعلال ، في نحو : المصطفون - القاضون .

هذا وكلمة السالم تعرب صفة للجمع ، أو للمذكر ، فتصبط على حسب حالة الموصوف . ومثل هذا  
يقال في معنى وصف كلمة . الـ « سالم » في : « الجمع المؤنث السالم »<sup>(٤)</sup> .

ولهذا يُستعملان خلفي التصحيح ، لصحة مفردهما في الغالب عند جمعهما ، بخلاف جمع  
التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التعبير .

(٢) في هذا الموضع ينبغي أن نذكر أن هذا التعريف ليس مائفاً ؛ فإنه لو ترك على إطلاقه  
هكذا لدخل فيه جمع المذكر السالم ؛ لأن جمع المذكر السالم يدل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد .  
ولذلك يقول ابن هذا سبق لسان من الشيخ رحمه الله ، وما يدل على ذلك أن الشيخ رحمه الله عرّف  
جمع المؤنث السالم عند الكلام على نيابة الكسرة عن الفتحة بقوله : ما دل على اثنتين فأكثر ، بزيادة  
الألف والتاء ، مع سلامة بناء المفرد

فهو رحمه الله جميع المؤنث السالم بقيد . كلاهما يخرج جمع المذكر السالم .  
القييد الأول قوله : ما دل على اثنتين فأكثر . وجمع المذكر السالم يشترط في مفردة أن يكون مذكراً ،  
فإن كان مفردة مؤنثاً لم يجمع جمع مذكر سالماً .

المصدر الثاني - قوله : بزيادة الألف والتاء . وجمع المذكر السالم يجمع بزيادة التاء واسو في حالة الرفع ،  
وباء النون في حالتي النصب والجر ، على مفردة .

والدليل على أن هذا التعريف الجامع للمانع لجمع المؤنث السالم هو أن يقال في تعريفه ما دل على أكثر من  
اثنتين ، أو اثنتين ، بزيادة ألف وتاء في آخره ، نحو : « زينات ، قطارات ، خطابات » .

فهو ما دل على أكثر من اثنتين أو اثنتين يخرج به جمع المذكر السالم فإنه لا يكون مفردة إلا مذكراً  
وقول بزيادة ألف وتاء في آخره يخرج به جمع التكسير ؛ لأنه كما سبق تنكسر فيه بزيادة مفردة ،  
وهذا الجمع سم فقط بزيادة الألف والتاء ، دون تغير لبنية مفردة في الغالب .

وبذلك يكون هذا التعريف جامعاً مائفاً ؛ حيث إنه لم يبق إلا جمع المؤنث السالم . والله أعلم

(٣) منه جمع ما جمع ما جمع بألف وتاء مريدتين ، نجيته أحياناً من المذكر ، نحو : =

(\*) يعني رحمه الله : في قولك جمع المذكر السالم .

(\*\*) كاس هشيم ، قال رحمه الله في شرح القطر ص ٤٥ : ولذلك عدلت عن قول أكثرهم . جمع المؤنث

مثاله « عند جمعها جمع مؤنث سالماً تقول : « هِنْدَات » ويُلاحظُ أن المفرد لم يَتَغَيَّرْ ، ولهذا سَمَّيْنَاهُ جمعاً سالماً .

ومثاله أيضاً : عائشة : عائشات ، خديجة : خديجات ، فاطمة : فاطمات<sup>(١)</sup> ، وهَلَمْ جَرًّا .

فإذا قيل : « أبيات »<sup>(٢)</sup> لماذا لا نقول : إنها جمع مؤنث سالم ؟  
الجواب : لأنه تَغَيَّرَ المفرد<sup>(٣)</sup> ، وأيضاً التاء في « أبيات » أصلية<sup>(٤)</sup> ، وجمع المؤنث السالم لا بد أن تكون التاء زائدة<sup>(٥)</sup> .

= شَرَادِقَات ، حُثَامَات ، جمع شَرَادِق وحِثَام .

كما أن بعض هذا الجمع لا تسلم فيه صورة المفرد . بل تحدث بها تغييرات عند الجمع ، نحو : سَجَدَات ، وَذِكْرِيَّات ، جمع سَجْدَةٌ ، وَذِكْرَى ، إِذَا قُتِحَتِ الْعَيْنُ فِي كَلِمَةِ « سَجَدَات » عند الجمع ، وَقُلِّبَتِ الْأَلْفُ يَاءً فِي كَلِمَةِ « ذِكْرِيَّات » .

ولكن لا مانع من تسمية هذا الجمع بجمع المؤنث السالم ، إذ إن المفرد تسلم صورته عند هذا الجمع في أغلب أحواله ، ومن ثَمَّ درج كثير من النحاة على هذه التسمية .

(١) فالجمع في هذه الأمثلة زاد على المفرد بالآلف والتاء .

(٢) ونحو أبيات أيضاً أصوات جمع صوت ، وأموات جمع ميت .

(٣) وهو تغير في الشكل ، مع الزيادة .

« قولنا نَعَرَ فِي السَّكْلِ ، لأن « نَيْت » مفتوحة الباء ، ساكنة الياء ، و« أبيات » ساكنة الباء ، مفتوحة الياء .

وقوله مع لزيادة المراد بالزيادة هنا زيادة الهمزة في أول كلمة « أبيات » . وليس المراد الآلف والتاء في آخر الكلمة ؛ لأن جمع المؤنث السالم يكون بزيادة الآلف والتاء على مفرده

(٤) ولذلك نقول : إنها جمع تكسير .

(٥) فإن قيل إذا كان الأمر هكذا ، فكيف تُحَرِّجُ هذه الأمثلة التي أتى بها الشارح رحمه الله في قوله .

« عَدُشَات ، وَخَدِيجَات » جمع مؤنث سالم ، وهي جمع « عائشة » و« خديجة » ، والتاء لهما مرد شي ، جمع ، كما هو ظاهر ، فهي موجودة في المفرد والجمع ؟

الاجابة : نعم قلت ان يقال . ان التاء التي في الجمع غير التاء التي في المفرد ، والدليل على ذلك ان

= السالم . أي أن قلت : الجمع بالآلف والتاء ، لأعمم جمع المؤنث وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .

و كسب قضاء<sup>(١)</sup> هي جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالم ؛ لأنه تغير فيها بناء المفرد ، ولأن الألف فيها أصلية ؛ لأن أصل « قضاء » : « قضية » هذا أصلها ، فقيمت الياء ألفا ، لعل تصريفية<sup>(٢)</sup> ، ليس هذا موضع ذكرها .

إذن جمع المؤنث السالم : ما دل على ثلاثة فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد ، وإن شئت فقل : ما جُمع بألف وتاء مزيدين على مفرد . هذا يُرفع بالضممة ، تقول : جاءت المسلمات .

المسلمات : فاعل مرفوع بالضممة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم .  
« المؤمنات » كذلك : جمع مؤنث سالم ، « الصادقات » جمع مؤنث سالم ، « الغافلات » جمع مؤنث سالم ، « الراكعات الساجدات » مثلها .  
إذن : جمع المؤنث السالم يُرفع بالضممة<sup>(٣)</sup> .



رابعاً : قال المؤلف رحمه الله والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء . وهناك أفعال غير مضارعة ، فهناك الفعل الماضي والفعل الأمر ، والذي معنا هو

= كتابة التاء في « حديجة ، وعائشة » غير كتابة التاء في « عائشات ، وحديجات » ، ففي « عائشة ، وحديجة » مبروطة ، وفي « عائشات ، وحديجات » مطلقة .

فإن قيل : فأين ذهبت التاء التي كانت في المفرد ؟

والجواب عن ذلك أن يقال . إن هذه التاء حذفت عند الجمع ؛ لأنها في الأصل رائدة ، واشتغى بناء الجمع عن وجودها ؛ لأنها إنما جئ بها للمفرد للدلالة على تأنيث الكلمة ، فلما أتينا ببناء الجمع ، ودبت على نفس المعنى - وهو التأنيث - اشتغى عنها بناء الجمع ، وحذفت .

(١) وبحر و قضاء : دعاة ، ورعاة .

(٢) لأنها محركة ، و جمع ما قبلها . فقيمت ألفا ، فصار « قضاء » ، فالفه مقابلة عن ياء

(٣) مشهور ولا تكون الضمة مقدرة في جمع المؤنث السالم . إلا عند إضافته لياء المتكلم ، نحو هذه

شجراتي وبقراتي . والمانع هنا من ظهور الحركة هو اشتغال المحل بحركة المناسبة ، كما تقدم .



لفعل المضارع<sup>(١)</sup>.

لكن قال المؤلف : الذى لم يتصل بآخره شيء . مثل : يضرب ، يأكل ، يشرث . يقوم ، يقعد ، يذهب ، يجيء ، والأمثلة كثيرة ، هذا فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء<sup>(٢)</sup>.

وكذلك « يختسى » يُرفع بالضمة ، لكن ضمة مقدرة على الألف .

وكذلك « يرمى » فعل مضارع مرفوع بالضمة ، لكن مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

فصار الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء يُرفع بالضمة ، إما لفظاً ، وإما تقديرًا .

وقول المؤلف : لم يتصل بآخره شيء . خرج به الفعل المضارع الذى اتصل بآخره شيء ، فهذا لا يُرفع بالضمة<sup>(٣)</sup> .

- (١) فقله رحمه الله : والفعل المضارع قد خرج به الفعل الماضى والفعل الأمر ، فهما مبنيان دائماً ، كما سبق ، ونحن نتكلم عن الإعراب ، فلا موضع لهما معنا هنا .
- (٢) وآخره حرف صحيح ، فيرفع بضمة ظاهرة .
- (٣) والفعل المضارع قد يتصل بآخره ما يوجب بناءه . أو ينقل إعرابه من الرفع بالضمة . إلى الرفع بثبوت النون :

والذى يوجب بناءه شينان

أولاً . نون اسو كند الخفيفة أو الثقيلة<sup>(٤)</sup> : فإذا اتصل الفعل المضارع بأحدهما خرج عن الإعراب إلى البناء ، فيبنى على الفتح ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيَسْجَنَ وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ .

ثالث . نون مسوأة فإذا اتصل بها الفعل المضارع بنى على السكون ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ . فالفعل « يرضعن » هنا مبنى على السكون .

وسمى ينقل إعرابه من الرفع بالضمة إلى الرفع بثبوت النون اتصاله بواحد من ثلاثه صوامير

١ - ألف الاثنين ، نحو : يكتبان ، ينصران .

٢ - واو الجماعة . نحو : يكتبون ، ينصرون .

(\*) عرق بينهما أن الثقيلة مفتوحة مشددة ، والخفيفة تكون ساكنة .

مثل : « يقولون » . هذا فعل مضارع ، لكن قد اتصل بآخره شيء ، فقد اتصل بآخره الواو والنون .

إذن . لا يمكن أن يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل بآخره شيء .

مثال آخر : قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنًّا وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ . الفعلان : « لَيْسَ جَنًّا » ، « لَيَكُونَنَّ » لا يُرفعان بالضممة ؛ لأنهما اتصل بآخرهما نون التوكيد الثقيلة والخفيفة .

مثال آخر : الساء يفس . الفعل « يَفْسُن » لا يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل به نون النسوة ، والمؤلف رحمه الله يقول : لم يتصل بآخره شيء .

مثال آخر : « يقومان » . لا يُرفع بالضممة ؛ لأنه اتصل بآخره شيء ، وهو الألف والنون .

إذن : الذي يُرفع بالضممة أربعة أشياء :

١- الاسم المفرد ، كـ « زيد » . ٢- جمع التكسير ، كـ « الرجال » .

٣- جمع المؤنث السالم ، كـ « المسلمات » .

٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء . مثل « يقوم » ، « يضرب » ، « يأكل » ، « يؤمى » ، « يخشى » ، « يغزو » ، كل هذا مرفوع بالضممة ، لكن قد تكون ظاهرة ، وقد تكون مقدرة .

فإذا قلت : الرجال يقومون . فمماذا نرفع « الرجال » ؟

الجواب : بالضممة ؛ لأنه جمع تكسير .

ومماذا نرفع « يقومون » ؟

١٠- شمس ، نكتين ، نصيرين .

١١- فصل المضارع الواحد من هذه الأسماء الثلاثة فإنه لا يرفع بالضممة حينئذ . بل يرفع شوت سور ، والألف ، أو الواو ، أو الياء فاعل ، ومباني إيضاح ذلك إن شاء الله .

حرف لا يُزْفَع بالضمّة ؛ لأنه اتّصل بآخره شيء ، والمؤلف يقول : افعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء .

وإذا قلت : أسلمات يفهم . فماذا نرفع « المسلمات » ؟

الجواب : بالضمّة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

وبماذا نرفع : « يفهم » ؟

الجواب : لا تُرْفَع بالضمّة ؛ لأنه اتّصل بها نون النسوة<sup>(١)</sup> .

ولو قلت : تقوم المسلمات . فإنّ الفعل « تقوم » يُرْفَع بالضمّة ؛ لأنه فعل مضارع لم يتّصل بآخره شيء .

و « المسلمات » كذلك تُرْفَع بالضمّة ، لأنها جمع مؤنث سالم ، واللّه أعلم .

.....

(١) هي نون النسوة إذا اتصلت بآخره شيء .

# نِيايَةُ الْوَاوِ عَنْ الضَّمَةِ

## \* نيابة الواو عن الضمة \*

في المؤلف : رحمه الله تعالى . وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم . وفي الأسماء الخمسة <sup>(١)</sup> . وهي : أبوك ، وأخوك ، وحملك . وفسوك ، وذو مالي .

وقوله رحمه الله . وأما الواو . أتى بالواو بعد الضمة ، ولم يأت بالألف ، ولا النون بعدها ؛ لأن الضمة إذا أشبعت تولد منها الواو ، فالواو أقرب شيء للضمة ، فلهذا جعلها المؤلف ثواليها .

وقوله رحمه الله . وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين . جزى الله المؤلف خيراً على تقسيمه هذا وحضره .

وما الدليل على هذا الحصر ؟

الدليل هو التتبع والاستقراء ؛ فإن علماء اللغة - رحمهم الله - تتبعوا كلام العرب ، فوجدوا أن الذي يُرفع بالواو لا يقدو شيئين .

وقوله رحمه الله . في جمع المذكر السالم . هذا هو الموضع الأول من المواضع التي تكون فيها الواو علامة للرفع ، نيابة عن الضمة .

وجميع المذكر السالم هو : ما دل على ثلاث فأكثر ، مع سلامة بناء المفرد <sup>(٢)</sup> .

(١) لما انتهى المؤلف رحمه الله من ذكر علامة الرفع الأصلية « الضمة » . وذكر مواضعها ، شرع في ذكر ما ينوب عنها ، من الواو والألف والنون .

(٢) هذا التعريف من السبج رحمه الله ليس دقيقاً إذ قد يدخل فيه جمع المؤنث السالم ، فقد مضى أن جمع مؤنث اسام قد يدل على ثلاث فأكثر مع سلامة بناء مفردة ، كما تقول . خطابات جمع حساب . حوارات جمع جواب ، قطارات جمع قطار ، إصطبلات جمع إصطبل <sup>(٣)</sup>

بمعنى سجون . به لو قيد هذا التعريف بقولنا بزيادة واو ونون ، أو باء ونون . على مقدمة . كان أولى .

(\*) بهمة قطع : خظيرة الخيل . وانظر المعجم الوسيط « إصطبل » .

ون شئت ثلث : ما جُمع بواو ونون ، أو ياء ونون مزيدتين .

نحو : تَزِيدُ واوًا ونونًا ، أو ياءً ونونًا على المفرد ، والباقي على ما هو عليه .

وان شئت ثلث ما صليح فيه بناء مفرد<sup>(١)</sup> .

= ولا يلتفت إلى كون الشارح رحمه الله هنا قال : بثلاث . أي : لا بد أن يكون مفرد مذكراً . لأن جمع المؤنث السالم قد يكون مفرد مذكراً ، كما سبق في الأمثلة السابقة . والله أعلم .

ولعن سبب وقوع مثل ذلك من الشيخ رحمه الله ما ذكره في مقدمته لشرح الو مستص ١٧١ . حيث قال رحمه الله : ومن المعلوم أن الشرح المتلقى من التقرير ليس كالشرح المكتوب بالتحرير ؛ لأن الأول يعتريه من النقص والزيادة ما لا يعترى الثاني . اهـ

والأفضل هذا لا يقع فيه مثل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ، فإن سعة علمه بالعربية شيء معلوم لكل من سمع الشيخ رحمه الله ، أو قرأ له .

(١) وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في السجدة ص ٢٢ تعريفاً جامعاً . بجمع هذه التعريفات الثلاثة ، فقال رحمه الله : وأما جمع المذكر السالم فهو : اسم دل على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره<sup>(\*)</sup> ، صالح للتجريد عن هذه الزيادة ، وعطف مثله عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَسِرْخَ الْمُخَلَّفُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُحْرِمُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ .

فكل من « المخلفون » ، الراسخون ، المؤمنون ، الصابرون ، المحرمون ، « جمع مذكر سالم » . دل على أكثر من اثنين ، بسبب الزيادة التي في آخره - وهي الواو والون - وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة ، ألا ترى أنك تقول : مُخَلَّفٌ ، وراسخٌ ، ومؤمنٌ ، ومحرمٌ ، وصابرٌ ، وآخرٌ .

وكأن لفظ من الفاظ الجملوع الواقعة في هذه الآيات مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وهذه اسون التي بعد الواو عوض عن التوين في قولك : « مُخَلَّفٌ » وأحواته ، وهو الاسم المفرد . اهـ

ود كما هو ، عرب لاية الاولى من الآيات السابقة ، بذكره حتى يبدو الطالب على الاعراب .

عائى : و - شمس

ج : فعل ماضٍ ، مبني على الفتح .

حذف فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم . والون عوض عن نسوين في الاسم المفرد

(\*) هذه الزيادة في حالة الرفع وياء ونوناً في حالتي النصب ، والجر .

وب دل على أكثر من اثنين بلا زيادة ، نحو لفظ : « ثلاثة » . فلا يقال له : جمع مذكر سالم .

مثل دلت « مسلم » . زد واؤا ونوناً ، تقول : « مسلمون » . هذا جمع المذكور السالم<sup>(١)</sup> . لأنك زدت واؤا ونوناً على المفرد ، وبقي المفرد على ما هو عليه ، وإن شئت فقل : لأنك جمعته مع سلامة بناء المفرد<sup>(٢)</sup> .

وهل « بنون » جمع « ابن » جمع مذكر سالم ؟

الجواب : لا ؛ لأن بناء المفرد قد تغير ، نعم لو قلنا : « ابنون » - إن كان هذا يجوز في اللغة - صار جمع مذكر سالماً ، لكنه لا يقال في اللغة « ابنون » ، ولكن يقال : « بنون » . ولكن السحويين - رحمهم الله - عندهم فطنة<sup>(٣)</sup> ، قالوا : إذا لم يكن جمع مذكر سالماً ، فليكن ملحقاً به<sup>(٤)</sup> ، وجعلوا مثل هذا ملحقاً بجمع المذكور السالم<sup>(٥)</sup> .

(١) وبذلك يتفق كل من جمع المذكور السالم وجمع المؤنث السالم في أن كلاً منهما يسلم فيه بناء المفرد . لكن في جمع المؤنث السالم تزيد ألفاً وتاء ، وفي جمع المذكور السالم تزيد واؤاً ونوناً في حالة الرفع ، وياء ونوناً في حالتي النصب والجر .

(٢) والمفرد لم يتغير . ولذلك سُمي هذا الجمع سالماً . ولهذا أيضاً يُسمى الجمع الصحيح ؛ لصحة مفرده عند الجمع .

والهدف من جمع الكلمات جمع مذكر سالماً قصد الإيجاز والاحتصار ؛ إذ قولك : العالمون العاملون يحبهم الله . أحصر من قولك : العالم العامل ، والعالم العامل يحبهم الله . (٣) وهذا هو شأن الحياة ، كالرئيس والبقاء التبرع<sup>(\*)</sup> ، لا تستطيع أن تمسكه ، حالهم ؛ إذا ضاقت عليكم هنا فاحرجوا من هنا .

(٤) المقصود من هنا ما ورد من الأسماء على صورة جمع المذكور السالم ، لكنه ليس منه على وجه التحقيق ، إما لأنه لا ينطبق عليه تعريفه ، أو لأنه لم يستوف شروطه .

وسطر الآن هذا الكتاب للمؤنثين فقد أعرض الشارح عن ذكر شروط هذا الجمع وإذا أردت معرفة هذه الشروط بالتفصيل فانظر شرحنا للألفية ١/١٦٩ .

(٥) ومن منحرف بجمع المذكور السالم ، والتي أتى ذكرها في الكتاب والسنة ١ - عشرون وياه ، وثانيه هو . ثلاثون - أربعون - خمسون - ستون - سبعون - ثمانون - تسعون . وتسمى هذه الفاظ العقود .

من تدرج هذه الأسماء في القرآن .

(\*) اسقاء : إخذى جيرة التبرع ، يكتُمها ويُظهر غيرها ، إذا طلب من واحد هرب إلى الآخر ، وخرج منه . واضطر السهانه لأبن الأثير ، والقاموس المحيط ( ن ف ق )



١- قوله تعالى ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ .

وقوله تعالى ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ .

وقوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ .

٢- أهلون

ومن عاود ذلك في القرآن الكريم

قوله تعالى : ﴿شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ .

وقوله تعالى ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرُّسُلُ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ .

وهي الآية الأولى «أهلونا» مرفوعة بالواو ، لأنها معطوفة على الفاعل «أموالنا» ، وفي الآية الثانية «أهليهم» مجرورة بالياء .

٣- أولو

ومن السواهد عليها في القرآن الكريم

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْثِرُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا يَذْكُرْ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولَى الْأَلْبَابِ﴾ .

و «أولو» ملازمة للإضافة ، ولهذا لا تأتي معها النون ، تقول : جاء أولو الفضل ، ورأيت أولى الفضل ، ومررت بأولى الفضل .

٤- عالمون ، بفتح اللام :

والشاهد عليها في القرآن قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

٥- عليون : وهو اسم لأعلى الجنة .

والشاهد عليها في القرآن قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾

٦- أرضون ، بفتح الراء .

ومن السواهد عليها قوله تعالى ﴿مَنْ أَقْطَعَ شَرًّا مِنَ الْأَرْضِ طَلْعًا طَوَّقَهُ يَوْمَ إِيَّاهُ يَوْمَ نُقِيَامَةِ مَنْ سَبَّحَ أَرْضِينَ﴾ .

٧- سبون

ومن عاود هذا المصالحق في القرآن

قوله تعالى ﴿كَمْ يَبْشَرُ فِي الْأَرْضِ عَذَابُ سِيبٍ﴾ .

قوله تعالى ﴿فَبِثِّ فِي السَّحَابِ بِضْعَ سِيبٍ﴾ .

٨- عصبون : جمع عصبه ، بمعنى كذب واغتراب

قوله تعالى ﴿لَسِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ .



مثال على رفع جمع المذكر السالم بالواو :

نقول : قام المسلمون<sup>(١)</sup> بسقي مشكور في مساعدة الفقراء .

فإذا قال قائل : قام المسلمون . بضم النون ، يعنى : برفعها بالصمة ، فهذا خطأ<sup>٢</sup>

وإذا قال قائل : قام المسلمين . بالياء ، فهذا أيضاً خطأ ؛ لأنها تُرفع بالواو .

إذن عرفنا أن جمع المذكر السالم لا بد أن يُرفع بالواو ، ولا يمكن أن يُرفع بغير

الواو .



ونقول المؤلف رحمه الله : وفي الأسماء الخمسة .

هذا هو الموضع الثانى الذى تكون الواو فيه علامة للرفع نيابة عن الضمة .

والأسماء الخمسة عبارة عن أسماء حصرها السحويون ، ولا يمكن أن تزيد عليها

إلا واحداً الخليل فيه ، لكن المؤلف كوفى يرى أن الأسماء خمسة ، وابن مالك بصرى

يرى أنها ستة ، وزاد فيها «هن»<sup>(٣)</sup> ، ونحن نتبع مؤلفنا<sup>(٤)</sup> .

٩- عرو . جمع عره . تعنى . البرقة والغضبة من الناس .

قال تعالى ﴿مَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَكَ مُهْلِكِينَ﴾ عَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبَالِ عِزِّ ﴿٢٧﴾ .

(١) اسمهم هاعن مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(٢) لأن حتى نون جمع المذكر السالم وما ألحق به الفتح . سواء كان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، فيقال : المسلمون ، المسلمين .

قال ابن مالك رحمه الله فى الألفية

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره تطق

سكن كناية عما يشتق ذكره ، أو هو كناية عن عورة الرجل والمرأة .

٢- هاعن مرفوع ، والى الخليل السارح رحمه الله من أنه سيبير على منهج المؤلف رحمه الله ، فيقول : خمس بدلاً من الجر ، والألف واللام بدلاً من «أل» ، وكذلك الأسماء الخمسة بدلاً من

لأسماء الخمسة ، أى غير ذلك مما سيأتى من الخلاف بين الكوفيين والبصريين . وانظر ص ٧١ من هـ

والأسماء الخمسة ذكرها المؤلف رحمه الله بقوله : وهي أبوت ، وحرك  
وحصولها ، وشوت ، وذو مال .

وهي ترفع بالواو ، قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ . فقال  
أبوهم . ولم يقل : أباهم . لأنه مرفوع بالواو <sup>(١)</sup> .

ذكر الأسماء الخمسة ترفع بالواو ، ولكن لنتأمل أنه لا بد فيها من شروط <sup>(٢)</sup> :  
هذه الشروط جعلناها أن تكون على اللفظ الذي قاله المؤلف ، والمؤلف قالها على  
أنها مفردة ، فخذ هذا شرطاً : أن تكون مفردة .

فإن كانت جمعاً مثل « آباء » فإنها لا ترفع بالواو ، فـ « آباء » جمع « أب » ، فهي  
جمع تكسير ، وجمع التكسير سبق أنه يرفع بالضممة <sup>(٣)</sup> .

(١) شلقها اشترح رحمه الله ها بكسر الكاف ، ونص على كسرها : خلافاً لما سبقها ، وما بعدها . فقد  
نطقهم بفتح الكاف ، والسبب في ذلك أن « الحنم » اسم لأقارب الزوج ، فيكون المخاطب هي المرأة ،  
فلذلك كثرت كاف المخاطبة .

وقيل : الحنم اسم لأقارب الزوجة ، فتكون الكاف مبنية على الفتح ، كالباقى .

(٢) ومن الأمثلة على رفع الأسماء الخمسة بالواو أيضاً قول الله تعالى : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ . وقوله  
تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرْتُمْ أَوْهُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَفِي عِلْمٍ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَتُحَوَّلُ ﴾ .

فكسر اسمها في هذه الأمثلة مرفوع . وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وما بعدها من الضمير ، أو  
لفظ « مال » ، أو لفظ « علم » مضاف إليه .

(٣) حتى تقرب هذا الإعراب

١٤ ومن جملة الأسماء الخمسة جمع تكسير . تقول : الآباء يُؤثرون آباءهم ، وتقول : إخوانك يدرك السي  
تقطش بها ، وقال الله تعالى : ﴿ عَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ . وقال  
تعالى : ﴿ فَأَصْنَحْتُمْ بَيْنَهُمْ إِخْوَانًا ﴾ .

فـ « إخوانكم » ، و « إخوانه » مرفوعة بالضممة الظاهرة ؛ لأنها جموع تكسير .

فـ « إخوانكم » ، و « إخوانه » مرفوعة بالفتحة الظاهرة .

« إخوانكم » ، و « إخوانه » مرفوعة بالفتحة الظاهرة ، أو مجموعة جمع مذكر سالماً .

« إخوانكم » ، و « إخوانه » مرفوعة بالفتحة الظاهرة ، أو مجموعة جمع مذكر سالماً .

بمسرة النسي أن تكون مكبرة<sup>(١)</sup>، فإن كانت غير مكبرة فإنها لا ترفع بالواو .  
مثلاً : إسان جاء بطفل صغير ، فقلت له : جاء أخيك صغرته ، فهل أرفعه  
بالواو ، وأقول : أخيوك ؟

الجواب : لا ، إذا كانت مصغرة ، فإنها ترفع بالضممة<sup>(٢)</sup> .

إش : فشرطها أن تكون مكبرة .

الشرط الثالث : أن يكون مصافه<sup>(٣)</sup> . فإن كانت غير مضافة فإنها لا ترفع بالواو ،  
ولكن ترفع بالضممة .

فتقول مثلاً : جاء أبوك هذا صحيح ، لكن لو حذفنا الإضافة ، فإنك تقول :  
جاء أب . ولا يجوز أن تقول : جاء أبو . بالواو ، حرام نحواً .  
إذا نقول : جاء أب . ونرفع « أب » بالضممة<sup>(٤)</sup> . لأنها اسم مفرد .

= تقول : أبواك ربناك . وتقول : تأذبت من خضرة أبوتك . وقال الله تعالى : ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى  
الْعَرْشِ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَعْيُنِكُمْ ﴾

ولو كانت مجموعة جمع مذكر سالماً زعمت بالواو على ما تقدم . ونصبت وحرت بياء ، تقول  
هؤلاء أبون ، وأخون . وتقول : رأيت أبين وأجيين . ولم يجمع بالواو والثون غير مصد لأب والأخ ، وكان  
القياس يقتضي ألا يجمع شيء منها هذا الجمع .

(١) لأب المؤلف رحمه الله ذكرها مكبرة .

(٢) ونصبت وأنتج . وتعر بالكسرة فأعرابها إذا كانت مصغرة يكون بالحر كات الظاهرة ، تقول : هـ  
أبوت وأخوت وتقول رأيت أبناً<sup>(٣)</sup> وأختاً . وتقول : مررت بأبني<sup>(٤)</sup> وأختي .

(٣) وهذه المسألة من حرره أيضاً من لفظ المؤلف رحمه الله فقد ذكرها مصافة إلى حرف تحصب ، إلا « دو »  
فقد ذكرها مصافة إلى اسم طاهر ، لأنها لا تضاف إلى مضمير .

(٤) ونصبت وأنتج . وتعر بالكسرة . فأعرابها يكون بالحر كات الظاهرة أيضاً ، تقول : هذا أب . وتقول  
أبوت وتقول : مررت بسأب . وكذلك الباقي . =

(١) حر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

(٢) معقول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) وأبوت . حر . وأبوت . اسم مجرور بالياء ، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة .

وإذا أُضيفت شيء لا يكون مضافاً لمضمر؟ أو تُرفع هذا الإعراب سواء أُضيفت إلى صميم أو اسم صميم؟  
 استجاب الثاني، يعنى: أنها تُرفع بالواو، سواء أُضيفت إلى صميم، مثل «أبوك»، أو إلى اسم ظاهر، مثل «أبو زيد»، فتقول: جاء أبو زيد.

لنسرط رابع: أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم<sup>(١)</sup>، فإن أُضيفت إلى ياء المتكلم، فإنها لا تُرفع بالواو.

ومثال إضافتها إلى ياء المتكلم: تقول: قام أبى. الآن هي مضافة إلى ياء المتكلم، فلا يجوز أن تُرفعها بالواو، لا يجوز أن تقول: جاء أبوى.  
 إذن: فلفظا العامية خطأ؛ فنحن نقول: جاء أبوى. فالصواب أن تقول في اللغة العربية: قام أبى. ولا تأتى بالواو.

ولو أُضيفت إلى ياء المتكلم فبأى شيء تُرفعها؟

الجواب: تُرفعها بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن ياء المتكلم يُناسِبها الكسرة<sup>(٢)</sup>.

وقال الله تعالى ﴿وَأُحْضِرُوا آلَ لَكُمْ مِنْ أَيْكُم﴾ وقال تعالى ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾  
 وقال تعالى ﴿قُلْ أَتُؤَيِّسُ بِأَحْ لَكُمْ مِنْ أَيْكُم﴾ وقال تعالى ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ كَيْفٌ﴾.

ومن حيث قول رزبة يمدح عدي بن حاتم الطائي

رَبِّهِ عَدِيٌّ عَدِيٌّ فِي الْكُرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ فَمَا ظَنَّمْ

وإنه شاع في هذا البيت قوله: «بأيه يشابهه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، حسب تشبيهاً بالفتحة الظاهرة.

١. فاس مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه استوفى شرط الإفراد، لكنه ليس بفاعل.

٢. مضاف إليه محذوف بالتصاف، وعلامة حركه الكسرة الظاهرة.

٣. من حيث قول رزبة يمدح عدي بن حاتم الطائي حيث إنه رحمه الله ذكرها كلها مضافة إلى غير ياء، حسب

٤. من حيث قول رزبة يمدح عدي بن حاتم الطائي حيث إنه رحمه الله ذكرها كلها مضافة إلى غير ياء، حسب

٥. من حيث قول رزبة يمدح عدي بن حاتم الطائي حيث إنه رحمه الله ذكرها كلها مضافة إلى غير ياء، حسب

الشرط الخامس : أن تكون « فو » خالية من الميم <sup>(١)</sup> .

وهذا الشرط خاصٌّ بـ « فو » ، ولماذا اشترطنا هذا الشرط ؟

قالوا : لأنه يوجد لغةٌ يجعلون بدلَ الحروفِ هذه ميمًا <sup>(٢)</sup> ، فيقال : انْفَتَحَ فَمُك .

وتكونُ اسمًا مفردًا ، والاسمُ المفردُ يرفعُ بالضمّة <sup>(٣)</sup> .

الشرط السادس « خاصٌّ أيضًا » : أن تكون « ذو » بمعنى صاحب <sup>(٤)</sup> ؛ احترازًا

من « ذو » التي بمعنى « الذي » ؛ لأنَّ هناك لغةٌ - لغةٌ طَبْيِيَّةٌ - يَسْتَعْمِلُونَ « ذو » بمعنى :  
الذي .

قال شاعرُهُم :

= ومثل إضافة الأسماء الخمسة لباء المتكلم . نقول : حضر أبى وأخى . ونقول : احترمت أبى وأخى  
الأكبر . ونقول : أنا لا أتكلم فى حضرة أبى وأخى الأكبر .

فهـ « أبى » فى المثال الأول . فاعل : « حضر » مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل باء المتكلم ،  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه فى محل جر .  
و « أبى » فى المثال الثانى . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء ، منع من ظهورها  
اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه فى محل جر .

و « أسى » فى المثال الثالث مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل باء المتكلم  
« الباء » ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « أب » مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه ، فى  
محل جر .

ومثال ذلك فى القرآن . قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ .  
وقوله تعالى : ﴿ فَالْقُوْهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي ﴾ .

(١) وهذا شرط مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف . حيث ذكر « فو » خالية من الميم .

(٢) يشير إليه حرف الواو فى حالة الرفع ، وحرف الألف فى حالة النصب ، وحرف الياء فى حالة  
فالأسماء الخمسة كما سيأتى ، إن شاء الله . ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، فإذا أتيت بـ « ميم »  
فإنها تأتى بدلاً من الواو والألف والياء .

(٣) وينصب « مفتوح » ، ويجر بالكسرة . أى : إنه يعرب بالحركات الظاهرة ، نقول : هد فم حسنٌ ونقول  
رأيتُ فمًا حسنًا . ونقول : نظرتُ إلى فم حسنٍ .

(٤) وهذا مأخوذ أيضًا من لفظ المؤلف رحمه الله . فقد قال رحمه الله : ودو مال أى . صاحب  
مال .

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(١)</sup>

شاهد قوله ذُو حَفَرْتُ . بمعنى : الذى حَفَرْتُ . وقوله : « ذُو طَوَيْتُ » .  
بمعنى : الذى طَوَيْتُ<sup>(٢)</sup> .

إذن فالشروط ستة : أربعة مشتركة ، واثنان خاصان .

الشروط المشتركة<sup>(٣)</sup> : أن تكون مفردة ، مكبرة ، مضافة ، إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

والشروط الخاصة : أن تكون « فو » خالية من الميم ، وأن تكون « ذو » بمعنى صاحب .

تقول مثلاً : جاءنى ذو مال . فإن قلت : جاءنى ذا مال . فخطأ . ولو قلت : جاءنى

(١) هذا البيت من كلمة لسان بن الفحل الطائى . نوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ١ - ٢٣٩ . وكان بنو جزم ، وبنو هرم بن العُشراء من فزارة قد لجج بهم الخصام فى شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والى المدينة ، وكان صهراً للفزاريين ، فخشى الطائيون أن يميل فى حكومته إلى أصهاره ، فبرك يسان بن الفحل أمامه ، وأنشد بين يديه الكلمة التى منها بيت الشاهد .

اللفظة « ذو حَفَرْتُ » : أراد : التى حَفَرْتُها ، و « ذُو طَوَيْتُ » أراد : التى طَوَيْتُها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة .

ومن الشواهد أيضاً على « ذو » الطائية :

- قول الشاعر

فَإِذَا كَرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَخْشِيٌّ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

أى : فخشى من الذى عندهم ما كفانيا .

ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس .

أى : الذى أتى عليهم .

و « ذو » صائبة نكرة فى الرفع والنصب و حر على لفظ واحد . وتكون مسية على السكون .

(٢) وهو شرط آخر يخص « ذو » ، وهو أن يكون الذى تضاف إليه اسم جنس ظاهراً ، غير صيغة ، نحو : جاءنى ذو مال . ولا يجوز : جاءنى ذو قائم .

(٣) وضمت عليها أيضاً الشروط العامة ؛ لأنها تعمم الأسماء الخمسة كلها .



دُ مَالٍ . بحذفِ الواوِ ، ورفعِ « ذ » بالضمِّ ، فخطأً أيضاً .

٥٨ . تكون الواوُ علامةً للرفعِ في موضعين ؛ الأولُ : في جمعِ المذكرِ السالمِ .  
والثاني : في الأسماءِ الخمسةِ ، وهي التي عَدَّها المؤلفُ رَجْمَهُ اللَّهُ .

\* \* \*

# نِيايَة الألف عن الضمة

## ﴿ نيابة الألف عن الضمة ﴾<sup>(١)</sup>

عن المؤلف رحمه الله تعالى : وأما الألف فتكون علامة للرفع في تنبيه الأسماء خاصة<sup>(٢)</sup>.

يعني رحمه الله : أنَّ الألف تكون علامة للرفع ، نيابة عن الضمة ، في موضع واحد فقط ؛ في تنبيه الأسماء ، يعني : في المثني من الأسماء<sup>(٣)</sup> ، فهي سهلة<sup>(٤)</sup>.

وإنما قال المؤلف : الأسماء . لبيان الواقع ؛ لأنَّ الأفعال لا تُثنى ، وأما قول القائل : الرجلان يقومان . فالفعل « يقومان » لم يُثنَ ، لكن اتَّصل به ضمير التنبيه . على كلِّ حال . الألف تكون علامة للرفع في تنبيه الأسماء خاصة .

والمثني اصطلاحاً هو كلُّ اسم<sup>(٥)</sup> دلَّ على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره<sup>(٦)</sup> ، أغنت عن متعاطفين متماثلين<sup>(٧)</sup> ، صالح للتحريد .

(١) قدَّم رحمه الله الألف على النون ؛ لأنها أحت الواو في المد والعلة واللين .

(٢) خاصة : مفعول مطلق ، وهو منصوب بعمل محذوف ، تقديره : أخصَّ خاصةً . ذ « أخص » : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مستتر وجوباً ، تقديره : أنا ، وخاصة : مفعول مطلق .

(٣) نحو : حصر الصديقان فالصديقان : مثني ، وهو مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، والنون عوض عن التنوين في قولك : صديق ، وهو الاسم المفرد .

(٤) وذلك لأنَّ اسميها من الضمة والنون . كل واحدة منهما علامة للرفع في أكثر من موضع ، فالضمة علامة للرفع في أربعة مواضع ، والنون علامة للرفع في موضعين .

(٥) فخرج بذلك الفعل والحرف ؛ إذ المثني لا يكون إلا اسماً ، كما تقدم .

(٦) هذه زيادة تكون ألفاً ونوناً في حالة الرفع . وياء ونوناً في حالتَي النصب والخفض .

(٧) أو تقول : أغنت عن العاطف والمعطوف .

العاطف هو : حرف العطف ، والمعطوف : الاسم الذي بعد حرف العطف .

مثال ذلك : تقول : أقبل المحمَّدان والهندان .

فـ محمدان : لفظ دلَّ على اثنين ، اسم كل واحد منهما « محمد » ، بسبب وجود زيادة في حره ، وهذه زيادة هي لألف والنون ، وهي تُغني عن الإتيان بواو العطف وتكرير الاسم ، بحيث تقول : حصر محمد ومحمد .

وكذلك بهندان . فهو لفظ دال على اثنتين ، كل واحدة منهما ، اسمها هند ، ومبني دلالة على ذلك .

شرح تعريف :

شَوَّبَ . ما دَلَّ على اثْنَيْنِ أو اثْنَتَيْنِ . خَرَجَ به ما دَلَّ على أَكْثَرَ من اثْنين ، وما دَلَّ على أَقَلِّ من اثْنين ، فما دَلَّ على أَقَلِّ فهو مَفْرَدٌ ، وما دَلَّ على أَكْثَرَ فهو جَمْعٌ .  
إِذَنْ يَخْرُجُ بقولنا : ما دَلَّ على اثْنين أو اثْنَتَيْنِ . المَفْرَدُ والجَمْعُ<sup>(١)</sup> .

وقولنا : بزيادةٍ . يعنى : لا بدُّ أن يكونَ هناك زيادةٌ على المَفْرَدِ لتحقيقِ التثنيةِ .

فمثلاً إذا قلتُ . « زَيْدٌ » . زِدْهُ أَلْفًا وَنَوْنًا ، تقولُ : زِيدَانِ .

وقولنا : بزيادةٍ . اخْتِرازًا مما دَلَّ على اثْنَيْنِ بدونِ زيادةٍ ، مثلُ : « شَفْعٌ ، وَزَوْجٌ » .  
فليسَ فيهما زيادةٌ<sup>(٢)</sup> .

فإن دَلَّ على اثْنَيْنِ بالزيادةِ . وَلَكِنْ كَانَ لَا يَصْلُحُ للتَجْرِيدِ . نحوُ : « اثْنَانِ . وَشَتْنَانِ »<sup>(٣)</sup> فَإِنِهما لَا يَصْلُحَانِ لإسقاطِ الزيادةِ مِنْهُما ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تقولَ : عِنْدِي رَجُلٌ اثْنٌ . بَدَلًا مِنْ أَنْ تقولَ : عِنْدِي رَجُلٌ وَاحِدٌ . فـ « اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ » ليسَ لهما مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِمَا<sup>(٤)</sup> .

ولهذا نقولُ : إن « اثْنين » و « اثْنَتين » مُلْحَقَانِ بِالمُثَنَّى<sup>(٥)</sup> ، وليسَا مُثَنِّيَيْنِ .

= زيادة الألف والنون في المثال ، ووجود الألف والنون يُنبئك عن الإتيان بواو العطف وتكرير الاسم ، بحيث تقول : حضرت هند وهند .

(١) وَيَبْقَى ما دَلَّ على اثْنين أو اثْنَتين كـ « شَفْعٌ ، وَزَوْجٌ ، وَاثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ » .

(٢) وَلِدَلَّتْ لَا يَقَالُ لِيَمَا : مَثَى . وَإِنْ كَانَا يَدْلَانِ عَلَى اثْنين .

(٣) هـ لَأَنفِ والنون في « اثْنَانِ » ، و « اثْنَتَانِ » زائدتان ، وليستا من أصل الكلمة ، بدليل أنك إذا أردت أن تبحثَ عِهما أَى : « اثْنين » و « اثْنَتين » - في المعجم ، بحثتَ في مادة ( ث ن ي ) . وانظر القاموس المحيط ٣٠٣/٤ ، والمعجم الوسيط ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

(٤) « ث » نَسَبٌ ، و « ثَنَانِ » نَسَبٌ نِهما مفرد من لفظيهما : إِذْ لَا يَقَالُ : اثْنٌ ، وَاثْنٌ . وَلَا يَقَالُ اثْنَةٌ ، وَاثْنَةٌ مِنْ رُكْنَتِ هَكَذَا .

(٥) سَدْنِي . إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . عِنْدَ ذِكْرِ الْمُلْحَقَاتِ بِالمَثَى ، ذَكَرُ تعريف المُلْحَقِ ص ١٤٠ .

(\*) وَنَ كَانَ لِيَمَا مَفْرَدٌ مِنْ مَعْنَاهُمَا ، هُوَ : وَاحِدٌ ، وَوَاحِدَةٌ .

وَمِنْ لُغَرِيبٍ أَنْ «أَنْتَ» وَ «أَنْتِ» هُمَا أَصْلُ الْمُثْنَى وَلَسَمَا مِنْ مَعْنَى حَقِيقَةٍ  
وَبِمَعْنَى تَمَكُّنٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا حُجَّةً عَلَيْهِمَا إِنْ كَيْفَ يَكُونُ أَصْلُ الْفِعْلِ ثُمَّ يَسْتَعْمَلُ فِيهِ  
مِنْ حُرُوفِهِ مِثْلَ «أَنْتَ» وَ «أَنْتِ» - وَمَعَ ذَلِكَ نَقُولُ : إِنَّهُمَا مُلْحَقَانِ بِالْمُثْنَى ؟

وَإِخْبَارٌ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ النَّحَاةَ قَعَّدُوا قَاعِدَةً ، وَهِيَ أَنَّ الْكَلِمَةَ حَتَّى تَكُونَ  
مُثْنًى حَقِيقَةً لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِلتَّجْرِيدِ مِنَ الزِّيَادَةِ ، فَمَا خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَلَيْسَ  
مِنَ الْمُثْنَى .

وَقَوْلُنَا فِي التَّعْرِيفِ : أَغْنَتْ عَنْ مَتَاعُطِفٍ مُتَمَاثِلِينَ ، وَذَلِكَ مِثْلُ «الزَّيْدَانِ»  
أَغْنَتْ عَنْ «زَيْدٍ» ، وَ «رَيْدٍ» ، فَتَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ . بَدَلًا مِنْ أَنْ تَقُولَ : جَاءَ رَيْدٌ وَزَيْدٌ .  
وَتَقُولُ : جَاءَ الْمُحَمَّدَانِ . بَدَلًا مِنْ أَنْ تَقُولَ : جَاءَ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ .

وَتَقُولُ : جَاءَ الْعَلِيَّانِ . بَدَلًا مِنْ أَنْ تَقُولَ : جَاءَ عَلِيٌّ وَعَلِيٌّ .

وَأَمَّا قَوْلُنَا : جَاءَ الْغُضْرَانِ . فَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ .

- إِنْ قُصِدَ بِهِمَا : جَاءَ عَمْرٌ وَعَمْرٌ . فَهِيَ مُثْنًى <sup>(١)</sup> .

- وَإِنْ قُصِدَ بِهِمَا : أَبُو الْبَكْرِ وَعَمْرٌ . فَهِيَ عِزٌّ مُثْنًى <sup>(٢)</sup> ، لَكِنَّهَا تُغَرَّبُ بِعَرَابِ الْمُثْنَى ؛  
لَأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِهِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «الْعِمْرَانُ» . وَأَنْتَ تَرِيدُ «أَبَا بَكْرٍ ، وَعَمْرٌ» صَارَتْ  
«الْعِمْرَانُ» نَائِبَةً عَنْ اثْنَيْنِ غَيْرِ مُتَمَاثِلَيْنِ ، نَابَتْ عَنْ «أَبِي بَكْرٍ ، وَعَمْرٌ» .

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِكَ : قَالَ الْأَبْوَانُ . لَا نَقُولُ : إِنَّهُ مُلْحَقٌ . وَلَا نَقُولُ : إِنَّهُ

(١) هَذَا هُوَ الْمَعْنَى بِإِشْرَافِ الْمُتَعَاظِفِينَ الْإِتْفَاقُ فِي اللَّفْظِ وَالْحُرُوفِ ، وَالْحَرْكَاتُ «أَنْتَ» فِي مَعْنَى

وَحَرْجٍ بِدَلِيلٍ ، «أَنْتَ» أَعْبَ الرِّيَادَةُ عَنْ مَتَاعُطِفٍ مُتَمَاثِلِينَ ، فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي مَعْنَى

مِنْ لُغَرِيبٍ فِي الْمَلْفُوفِ الْبَحْرَانِ إِنْ أُريدَ بِهِمَا : الْبَحْرُ وَالْبَهْرُ هُمَا عَمْرٌ مُتَمَاثِلَانِ

«أَنْتَ» فِي الْمَعْنَى أَكْرَمَتِ الْوَاقِفِينَ . تُرِيدُ أَحَدَهُمَا : الْوَاقِفَ قَائِمًا ، وَتُرِيدُ الْآخَرَ لَدَى وَفَقِ

بَيْتِهِ هُمَا مُتَمَاثِلَانِ لَفْظًا ، لَكِنْ مُخْتَلِفَانِ مَعْنَى ، فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِالْمُثْنَى ، وَلَيْسَ مُثْنًى ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ شَيْءٍ

لَهُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٢) الْإِتْفَاقُ وَالْمُتَمَاثِلَةُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى .

(٣) الْإِخْتِلَافُ فِي اللَّفْظِ .

مُشَى . فَإِنْ قُلْتَ : مُلْحَقًا . قُلْنَا : أَخْطَأْتَ . وَإِنْ قُلْتَ : مُشَى . قُلْنَا : أَخْطَأْتَ .  
وهو دمثٌ عند الإطلاقِ أكونُ مُخْطِئًا بهذا ، أو بهذا ، فلا بد من تخصيصٍ . وهذا  
التفصيلُ هو

— إن أردت بـ « الأبوان » : أبٌ ، وأبٌ . فهو مُشَى .

— وإن أردت بـ « الأبوان » : « الأمُّ والأب » ، فهو مُلْحَقٌ بالمشى ؛ لأنَّ « الأبوان »  
إذا أُريدَ بهما « الأبُّ ، والأمُّ » لم تكنِ الزيادةُ أُغْنَتْ عن متعاطفين مُتَمَاثِلَيْنِ ، بل عن  
متعاطفين مختلفين ؛ لأنها تكونُ أُغْنَتْ عن « أبٍ ، وأمٍّ » .

— ومثلُ « الأبوان » ، والعمران : « القمران » ، إن قلتَ : مُلْحَقًا . أَخْطَأْتَ . وإن  
قلتَ : مُشَى . أَخْطَأْتَ . ولكن فيها تفصيلٌ :

— إن أردت بـ « القمرين » : قمرًا وقمرًا ، فهذا مُشَى ، وهذا يمكنُ أن يكونَ  
رجلان جميلان ، يعنى : أنهما كجمالِ البدر .

— فإن أردت بالقمرين الشمس والقمر فإنه غيرُ مُشَى ، لأنه أُغْنَى عن متعاطفين  
غيرِ متماثلين<sup>(١)</sup> .

(١) قول الشيخ لتدريج رحمة الله « العمران » لأبى بكر وعمر ، وه « الأبوان » للأب والأم ، وه « القمران »  
للشمس والقمر ، إنما هو على سبيل التعليل .

والتعليلُ هنا يعنى تشية اسمين مختلفين فى اللفظ ، أو فى المعنى<sup>(٢)</sup> ، مع ترجيح أحدهما ؛ لتتم التشية  
على نفعه ، والشائع عند العرب تعليل الأقوى والأقدر ، مثل : الأبوين . للأب والأم  
وقد يُعلَنُ الأحمق بطلاً ، مثل : العَمْرَيْنِ . لأبى بكر وعمر .

وقد يعسُرُ الأعظم فى اتساعه أو ضيقه ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ ﴾ . وهى الآية تعيب  
للبحر على التَّهَرُّ .

ويكثرُ تعليلُ المذكر على المؤنث ، مثل : القمرين للشمس والقمر .

(\*) شئ معشى مثل قول العرب : القلم أحد اللسانين . فالقلم معناه يختلف عن اللسان ، ومع ذلك تمت  
التشية ، ولكن على سبيل التعليل .

## « المُلْحَقُ بِالْمُشْنَى <sup>(١)</sup> »

الملحقات بالمشنى أربع كلمات ، هي :

١ - اثنان . ٢ - اثنان .

٣ - كلا . ٤ - كلتا <sup>(٢)</sup> .

و « كلا ، وكلتا » يكونان مُلْحَقَيْنِ بِالْمُشْنَى ، بشرط أن يُضَافَا إلى الضمير <sup>(٣)</sup> ، بخلاف « اثنان ، واثنان » فإنهما يُلْحَقَانِ بِالْمُشْنَى بلا شرط <sup>(٤)</sup> .

و « كلا ، وكلتا » أحياناً تُضَافَانِ إلى الضمير ، وأحياناً تُضَافَانِ إلى الاسم الظاهر .

(١) الملحق بالمشنى هو : عبارة عن مجموعة من الكلمات وردت في اللغة على صورة المشنى ، لكنها فقدت

بعض الشروط الواجب توافرها في الكلمة ، ليصح تشنيها ، أو لم ينطبق عليها معنى المشنى .

(٢) إنما كانت هذه الكلمات الأربعة ملحقة بالمشنى في إعرابه بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرًا ؛ لأنها وإن كانت وردت على صورة المشنى ، لكنها فقدت شرطًا من شروط التشنية ، وهو أن يكون لها مفرد من لفظها ، ولذلك ألحقها النحاة بالمشنى .

(٣) والضمير في هذه الحالة يجب أن يكون ضمير المتنى . فلا يجوز أن يكون للمفرد ، أو للجمع ، فلا يجوز : كلاه ، أو كلاهم ، ونحو ذلك .

(٤) ومن شواهد إعرابهما إعراب المتنى

وقوله تعالى ﴿ فَأَنفَجَرْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَجْمًا ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ شَهَادَةُ يَتْلُوكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ وَتَعْلَمُ مِنْهُمْ اثْنِي عَشَرَ نَفْسًا ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ بِنَاءَ فَرْقٍ اثْنَتَيْنِ ﴾ .

وهي الآية الأولى جاءت « اثنا » مرفوعة بالألف ، نيابة عن الضمة ، فهي فاعل ، وقد حذفت منها النون

لتركيب ، وفي الآية الثانية وقعت خبرًا ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نيابة عن الضمة .

وفي الآية الثالثة وقعت خبرًا لـ « إن » ، وهي أيضًا مرفوعة بالألف نيابة عن الضمة ، وقد حذفت منها

النون للتركيب .



فإذا أُضيفت « كلا ، وكلتا » إلى الضمير صارتا مُلْحَقَتَيْنِ بالمشى ، وإن أُضيفتا إلى الاسم الظاهر صارتا مُعْتَلَّتَيْنِ ، يعنى : تُعْرَبَانِ إعرابَ الاسمِ المقصورِ ، بحركاتٍ مقدَّرة على الألف<sup>(١)</sup> .

إذن : ١ - « كلا ، وكلتا » لا تُشْتَعَمَلَانِ إلا مُضَافَتَيْنِ .

٢ - « كلا ، وكلتا » تُضَافَانِ إلى الضمير .

٣ - « كلا ، وكلتا » تُضَافَانِ إلى الاسمِ الظاهرِ .

فإذا أُضيفتا إلى الضمير فهما مُلْحَقَتَانِ بالمشى ، وإذا أُضيفتا إلى الاسمِ الظاهرِ أُعْرِبَتَا إعرابَ الاسمِ المقصورِ ، بحركاتٍ مقدَّرة على الألف .  
مثالٌ على « كلا ، وكلتا » المُلْحَقَتَيْنِ بالمشى :

تقولُ : جاءنى الرجلانِ كلاهما .

فـ « كلا » هنا مُلْحَقَةٌ بالمشى ؛ لأنها أُضيفت إلى الضمير .

وتقولُ : جاءت المرأتانِ كلاهما .

= وفي الآية الرابعة وقعت مفعولاً به ، وهى منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، وقد حذفت منها النون للتركيب .

وفي الآية الخامسة وقعت مفعولاً به أيضاً ، وهى منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة .

وفي الآية السادسة والسابعة وقعت مضافاً إليه ، وهى مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة .

(١) رفعا ونصبًا وجرًا ، مثل : حضر كلا الطالبين ، قابلتُ كلا الطالبين ، بحثتُ عن كلا الطالبين .

« كلا » تلزم الألف فى الأمثلة الثلاثة ، ويُقَدَّرُ إعرابها رفعا ونصبًا وجرًا على الألف ؛ وذلك لأنها مضافة إلى اسم ظاهر .

ففى « كلا » إعرابها فى المثال الأول : كلا : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

وفى « كلا » إعرابها فى المثال الثانى : كلا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

وفى « كلا » إعرابها فى المثال الثالث : كلا : اسم مجرور بـ « عن » ، وعلامة جره لكسرة المقدرة على الألف .

« كَلْتَا » مُلْحَقَةٌ بِالمِثْنَى ؛ لأنها مُضَافَةٌ إِلَى الضَمِيرِ .

ومثال إضافة « كَلْتَا » إِلَى الاسم الظاهر : قال تعالى : ﴿ كَلْتَا الْحَثِيثَيْنِ آتَتْهُ أَكُلَهُمَا ﴾ .

فـ « كَلْتَا » ههنا غَيْرُ مُلْحَقَةٍ بِالمِثْنَى ؛ لأنها أُضِيفَتْ إِلَى اسمٍ ظاهرٍ ، ولهذا عندما أُعْرِبَتْ : « كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » أَقُولُ :

كَلْتَا : مبتدأ مرفوعٌ بضمية مقدّرة على الألف ، منع من ظهورها التعذرُ ، « وَكَلْتَا » مضافٌ ، و« الْجَنَّتَيْنِ » : مضافٌ إليه .

وهل « الْجَنَّتَيْنِ » مِثْنَى ، أم لا ؟

الجواب : مِثْنَى ؛ لأنه دَلٌّ عَلَى اثْنَتَيْنِ ، بزيادة الياء والنون ، أُغْنَتْ هذه الزيادة عن متعاطفين متماثلين ، هما « جَنَّةٌ ، وَجَنَّةٌ » .

إذن : « كَلْتَا » غَيْرُ مِثْنَى ، ولا مُلْحَقٌ بِهِ ، و« الْجَنَّتَيْنِ » مِثْنَى حَقِيقَةٌ ؛ لأنها يَصْدُقُ عليها تعريفُ المِثْنَى <sup>(١)</sup> .

(١) فائدة : الكلمتان « كَلَا ، وَكَلْتَا » معاهما مِثْنَى ، ولفظهما مفرد ، ولذلك يجوز النظر إليهما في التركيب على أَى من الوجهين ، فنقول :

- كَلَا الطَّالِبَيْنِ بَاجِعٍ أَوْ بَاجِعَاتٍ .

- كَلْتَا الطَّالِبَتَيْنِ بَاجِعَةٌ أَوْ بَاجِعَتَانِ .

- كَلَا الطَّالِبَيْنِ بَجَحٍ أَوْ بَجَحَتَا .

فمصحح الخبر مفردًا لاعتبار اللفظ ، ومجيئه مِثْنَى لاعتبار المعنى .

وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر :

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْئِي بَيْنَهُمَا      قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أُنْفِيَهُمَا رَأْيِي

فقد جاءت خبر « كَلَا » الأولى « قَدْ أَقْلَعَا » به ألف الاثنين ، على اعتبار معنى « كَلَا » ، وجاء خبر « كَلَا »

الثانية « رَأْيِي » مفردًا على اعتبار لفظها .

وليُعلم أن مراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ؛ لأن هذه هي لغة القرآن ، فقد جاءت الآية الكريمة السابقة

على اعتبار اللفظ ، فقال تعالى : ﴿ آتَتْهُ ﴾ ، ولم يقل : « آتَا » .

ومثل الآية في مراعاة اللفظ : قول الشاعر :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَجْبِهِ حَيَاتُهُ      وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيَا .

## ★ نِيَابَةُ النُّونِ عَنِ الضَّمَةِ ★

ما انتهى المؤلف رحمه الله الكلام على الألف شرع يتكلمه على النون  
وما النون تكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع  
تسميه جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

هذه هي العلامة الرابعة من علامات الرفع ، وهي ثبوت النون<sup>(١)</sup> .

فوله رحمه الله هي الفعل المضارع . خرج به الفعل الماضي والأمر ؛ لأنهما غير  
مُعَرَّبَيْنِ ، بل هما مَتْنِيَانِ .

فالذي يُعَرَّبُ من أنواع الفعل الثلاثة هو الفعل المضارع .

والفعل المضارع يُرْفَعُ بثبوت النون بالشروط التي ذكرها المؤلف . وهي : إذا  
اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة .

وقوله رحمه الله : ضمير تثنية المراد به الألف ، سواء كانت لمذكر<sup>(٢)</sup> أو  
لمؤنث<sup>(٣)</sup> ، تقول في المذكر : يَفْعَلَانِ . وفي المؤنث : تَفْعَلَانِ<sup>(٤)</sup> .

(١) وهي العلامة الرابعة والأخيرة من علامات الرفع . وهي العلامة الثالثة من علامات الرفع الصرعية .

(٢) تكون النون علامة على أن الكلمة نسي هي في آخرها مرفوعة ، وذلك في موضع واحد ، هو ما ذكره المؤلف رحمه الله .

(٣) وتُسَمَّى ألف الاثنين .

(٤) وتُسَمَّى ألف الاثنتين .

(٥) ومن الفعل مضارع المسند إلى ألف الاثنين : الصديقان يسافران غداً ، ونحو : أنتما تسافران غداً .  
فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والحارم ، وعلامة  
رفعه ثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

وقد رأيت أن الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين قد يكون مبدوءاً بالياء للدلالة على أنه  
في مثال لأور ، وقد يكون مبدوءاً بالتاء للدلالة على الخطاب ، كما في المثال الثاني

وهو المسند إلى ألف الاثنين ونحو : الهندان يسافران غداً . ونحو : أنتما تهاهون تسافران غداً  
وهو المسند إلى ألف الاثنين فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل ، مبني على السكون . في  
محل رفع .

وقوله رحمه الله : أو ضمير جمع . المراد به واو الجماعة ، فإذا اتصل بالفعل المضارع واو الجماعة فإنه يُرْفَع بثبوت النون ، سواء كانت لغائب ، نحو : « يفعلون » ، أو لمخاطب ، نحو : « تفعلون » <sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله . ضمير المؤنثة المخاطبة . المراد به الياء ، مثل : « تفعلين » <sup>(٢)</sup> .  
 وخلاصة ما مضى : أنَّ الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشبیه ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة فإنه يُرْفَع بثبوت النون .

= ومنه تعلم أن الفعل المضارع المُسند إلى ألف الاثنين لا يكون مبدوءاً إلا بالتاء للدلالة على تأنيث الفعل . سواء أكان غائباً كالمثال الأول ، أم كان حاضراً مخاطباً ، كالمثال الثاني .

(١) مثال الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة في جملة ، تقول : الرجال المخلصون هم الذين يقومون بواجبهم . وتقول : أنتم يا قوم تقومون بواجبكم .

فـ « يقومون » - ومثله « تقومون » - . فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

ويلاحظ أن الفعل المضارع المسند إلى هذه الواو أتى مبدوءاً بالياء للدلالة على الغيبة ، كما في المثال الأول ، وأتى مبدوءاً بالتاء على الخطاب ، كما في المثال الثاني .

(٢) مثال الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة المؤنثة : أنت يا هند تعرفين واجبك .

فـ « تعرفين » . فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وياء المخاطبة المؤنثة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

ولا يكون فعل المسند إلى هذه الياء إلا مبدوءاً بالتاء . وهي دالة على تأنيث الفعل فلنخص لك أن المسند إلى الألف يكون مبدوءاً بالتاء أو الياء ، والمسند إلى الواو كذلك يكون مبدوءاً بالتاء أو الياء ، والمسند إلى الياء لا يكون مبدوءاً إلا بالتاء .

وتعليل ذلك من وجهين يُفهمان مما سبق ، وهما :

١ - أن ضمير التثنية وضمير الجمع يأتيان للغية والخطاب ، ويدان بالياء في حال الغيبة ، وبالتاء في حال الخطاب ، سيما ضمير المخاطبة المؤنثة لا يكون إلا للخطاب ، ومن هنا لم يصلح أن يبدأ بغير التاء ، لأنها هي التي تحمل معنى الخطاب ، دون الياء التي تحمل معنى الغيبة .

٢ - ضمير التثنية قد يكون للمذكر والمؤنث ، وإذا كان للمؤنث فإنه يبدأ بالتاء مطلقاً ، ولما كان ضمير المؤنثة المخاطبة لا يكون إلا للمؤنثة كان لا بد ألا يبدأ إلا بالتاء . والله أعلم .

ومن الملاحظ أن هذين التعليلين مأخوذان من تسمية هذا الضمير بضمير المخاطبة مؤنثة . فالتعليل الأول مأخوذ من تسميته بالمخاطبة ، والتعليل الثاني مأخوذ من تسميته بالمؤنثة .

— ضمير تشية ، مثل . يَفْعَلَانِ ، تَفْعَلَانِ .

— ضمير جمع ، مثل : تَفْعَلُونَ ، يَفْعَلُونَ .

— وضمير مؤنثة مخاطبة ، مثل : تَفْعَلِينَ .

فهذه خمس صور للفعل المضارع يُسمِّيها النحاة الأفعال الخمسة ، وبعض النحاة يُسمونها الأمثلة الخمسة ، والأول هو الأشهر<sup>(١)</sup> .

مثال على إعراب الأفعال الخمسة :

— الرَّجُلَانِ يَفْعَلَانِ :

الرجلان : مبتدأ مرفوع بالالف ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه مُثَنَّى .

يفعلان : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والالف فاعل .

— المَرَاتَانِ تَفْعَلَانِ :

المرأتان : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه مُثَنَّى .

وتفعلان : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والالف فاعل .

— الرَّجَالُ يَفْعَلُونَ :

الرجال : مبتدأ مرفوع بالضمة ؛ لأنه جمع تكسير .

يفعلون : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل .

— أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ .  
أنتم : مبتدأ .

(١) ولأفصح خمسة ، أو الأمثلة الخمسة هي : تَفْعَلَانِ ، يَفْعَلَانِ ، تَفْعَلُونَ ، يَفْعَلُونَ ، تَفْعَلِينَ .

وهكذا كل فعل مضارع إذا أُريد جعله من الأفعال الخمسة ، يمكن أن نأسي به على وزن فاعل .  
للسابقة ، نحو :

— أَنْتُمَا تُحَيِّيانِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . — هُمَا يُحَيِّيانِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

— أَنْتُمْ تُحَيِّوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . — هُمْ يُحَيِّوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

أَنْتَ تُحْيِيَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

يُصْعَدُونَ . فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل .

- أَنْتِ تَفْعَلِينَ .

أنت : مبتدأ .

تفعلن . فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء فاعل<sup>(١)</sup> .

ولا تكون النون علامة للرفع إلا في هذه الأفعال الخمسة فقط . كما ذكر المؤلف رحمه الله ، وما هو الدليل على ذلك ؟

الجواب : الدليل على ذلك هو التبع والاستقراء ؛ فإننا لم نجد في كلام العرب شيئاً مرفوعاً بثبوت النون إلا هذه الأفعال التي يُعَبَّرُ عنها بالأفعال الخمسة<sup>(٢)</sup> .

(١) ومن الأمثلة على رفع الأفعال الخمسة بالنون في القرآن

قال تعالى : ﴿ قَدْ بَخَحُوا وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ فِيهِمَا عِتَانِ تُجْرِيَانِ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ قَالُوا قَاتِلُوا بِهِ عَلَى أَغْنِي النَّاسَ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ .

فالأفعال : يفعلون - تستفتيان - تجريان - يريدان - يشهدان ؛ كلها في موضع رفع ، وعلامة رفعها ثبوت النون ؛ لأنها من الأفعال الخمسة ، ووار الجماعة وألف الاثنين ضميران مبنيان على السكون ، في محل رفع فاعل .

(٢) وهذا ينهي كلامي على علامات الرفع . ويمكن أن تلخص ما مضى فيما يلي

ولاً : تنقسم علامات الرفع إلى قسمين .

١ - علامات أصلية ، وهي الضمة فقط

٢ - علامات فرعية تنوب عن الضمة ، وهي ثلاثة ؛ هي : الواو ، والألف ، والنون .

ثانياً : موضع كون الضمة علامة للرفع أربعة ، هي : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والاسم المثنى .

و هو د لا اسم مفرد ما ليس مثنى ، ولا مجموعاً ، ولا ملحقاً بهما ، ولا اسماً من الأسماء الخمسة . سواء أكان المراد به مذكراً ، مثل : محمد ، وعلي ، وحمة ، أم كان المراد به مؤثراً ، مثل : عظمة ، وعائشة ، وزينب .

١- « مر د » جمع لكسبر : ما دل على أكثر من اثنين ، أو اثنتين ، مع تغير في صيغة مفردة ، نحو : سرير : سرير ، مُرَقَّة ، مَرق .

والمراد بجمع المؤنث السالم ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين ، بزيادة ألف وتاء في آخره ، نحو : زينبات ، فاطمات ، خنمات ، خطابات ، قطارات .

و« المراد » أربع من مواضع النجمة الذي هو الفعل المضارع الذي لم يتصل به حرف شيء ، فالمراد به الفعل المضارع الذي لم يتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة المؤنثة ، أو نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة .

ثلاثاً : الواو كعلامة رفع موضع جمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة .

وامر د بجمع المذكر السالم كل اسم دل على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره ، واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه ، بحوقوله تعالى : ﴿ فَارْحَ الْمُخَلَّفُونَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

والأسماء الخمسة هي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال . ويشترط في هذه الأسماء الخمسة حتى يرفع بالواو سبعة شروط ، منها أربعة مشتركة بين الأسماء كلها ، وثلاثة خاصة بـ « ذو » ، وفو » .

أولاً : الشروط المشتركة ، وهي :

١- أن تكون مفردة . ٢- أن تكون مكبرة .

٣- أن تكون مضافة . ٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

ومثال اجتماع هذه الشروط الأربعة قوله تعالى : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ .

فلفظة « أبو » مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم ، ولذا فإنها مرفوعة بالواو .

ثانياً : الشروط الخاصة ، وهي على قسمين :

أ- شروط خاصة بـ « ذو » ، وهي :

١- أن تكون بمعنى « صاحب » .

٢- أن يكون الذي تضاف إليه اسم جنس ظاهراً غير صفة .

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة ، والشروط الخاصة بـ « ذو » : قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ ﴾ .

فكلمة « ذو » هي هذه الآية أنت مفردة مكبرة مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، وهي بمعنى « صاحب » ، ولذا فهي مرفوعة بالواو .

ب- شروط خاصة بـ « فو » ، وهي شرط واحد ، هو : أن تكون خالية من الميم .

ومثال اجتماع الشروط الأربعة المشتركة ، والشروط الخاصة بـ « فو » : قولك : هـ فوك .





= فـ « فو » في هذا مثال مفردة ، مكبرة ، مضافة ، إلى غير ياء المتكلم ، حالة من الميم ، ولهذا فإنها ترفع هنا بالواو نيابة عن الضمة .  
 رانفا : للألف موضع واحد ، وهو المنى .  
 و هـ ر د م س ي كل اسم دل على اثنين أو اثنتين ، بزيادة في آخره ؛ ألف ونون في حالة الرفع ، و ياء ونون في حالتي النصب والجر ، أغنت هذه الزيادة عن العاطف والمعطوف ، نحو : أقل العُمران ، والهدان .  
 ح م س ن ا . للسوى موضع واحد ، وهو الأفعال الخمسة :  
 و ل ه ح م س ن هـ . كل فعل مضارع اتصل بآخره ألف الاثنتين أو الاثنتين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، نحو : تضربان ، يضربان ، يضربون ، تضربون ، تضربين .

# علاماتُ النصب

## علامات النصب

١- أنبأ المؤلف رحمه الله الكلام على الرفع ويتبين أن للرفع أربع علامات هي الضمة ، والواو ، والألف ، والنون . تنوع بتكلمهم على علامات النصب . فقال وللنصب خمس علامات ، الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون

قوله رحمه الله . وللنصب النصب هو أحد أنواع الإعراب ، فأبواب الإعراب - كما سبق - رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم .

والكلام عن النصب سيكون سهلاً ، لأنه سيعود على ما سبق<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

هذه خمس علامات ، والذي دل عليها التبع والاستقراء ؛ لأن علماء العربية رجمهم الله تتبّعوا كلام العرب ، فوجدوا أن علامات النصب لا تخرج عن هذه الأشياء الخمسة ؛ الفتحة ، وهي الأصل ، والباقي نيابة عنها<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : وحذف النون . لم يقل رحمه الله : ثبوت النون ؛ لأن ثبوت النون - كما سبق - علامة الرفع ، أما علامة النصب فهي حذف النون .

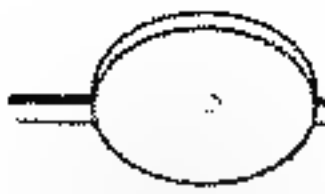
وفي ترتيب علامات النصب الأربعة الفرعية بحث . وهو وإن كانت فائدته قليلة ، ولكن لا مانع من ذكره .

وهذا البحث هو :

(١) وحده سهوله . أما سبق لنا أن تكلمنا عن الاسم المفرد ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وكل هذه هي مواضع النصب ، فسيكون المطالب متفخراً لهذه الأشياء عند الكلام على علامات النصب ، وهذا مما يسهل عليه هذه لعلامات .

(٢) أنبأ المؤلف رحمه الله بالفتحة ، لكونها الأصل .

(٣) يمكن أن تحكم على الكلمة بأنها منصوبة إذا وجدت في آخرها علامة من خمس علامات ، وإحدى منها أصية . وهي الفتحة ، وأربع فروع عنها ، وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .



في هذا سمي المؤلف بالألف بعد الفتحة على الرغم من كونه العلامة الأربعة .  
تصنيف : علوم القرآن

جواب : قدّم رحمه الله الألف على غيرها من العلامات الفرعية ؛ لأنّ الفتحة إذا أُشِيعت تولّد منها الألف<sup>(١)</sup> ؛ فإذا قلت : زيداً ومددّت صارت الفتحة ألفاً .  
ثانياً : لماذا أتى بعد الألف بالكسرة ؟

الجواب : لأنّ الكسرة حركة ، فكانت أولى بالتقديم من الحرف ؛ لأنّ نيابة الكسرة عن الفتحة نيابة حركة عن حركة ، ونيابة الياء عن الفتحة نيابة حرف عن حركة ، ونيابة الحركة عن الحركة أنسب من نيابة الحرف عن الحركة<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : لماذا أتى بالياء بعد الكسرة ؟

الجواب : لأنّ الكسرة إذا أُشِيعت صارت ياء<sup>(٣)</sup> .

رابعاً : لماذا أتى بحذف النون آخر العلامات ؟

الجواب : لأنّ علامته عدمية ؛ إذ هي حذف ، والأخريات العلامة فيها وجودية ثبوتية<sup>(٤)</sup> .

فيها : هو توحيد ترتيب المؤلف لهذه العلامات الأربعة . لكنّه - كما سبق - ليس كبير الفائدة .

\* \* \*

(١) - نسخ حسن كثر أوى في تعليقه على الأحرومية ص ٢٩ وذكر الألف بعد الفتحة ؛ لكونها ينشأ عنها إذا أُشِيعت . اهـ

(٢) - نسخ حسن كثر أوى في تعليقه على الأحرومية ص ٢٩ : وذكر الكسرة بعد الألف ؛ لكونها تحت الصمة في التحريك . اهـ

(٣) - نسخ حسن كثر أوى في تعليقه على الأحرومية ص ٢٩ : وذكر الياء بعد الكسرة ؛ لكونها ينشأ عنها إذا أُشِيعت . اهـ

(٤) - ذكر الشيخ حسن علة أخرى للمختم بحذف النون . وهي أنه لما وقع كل من المذكورات في محلّه تعين اختتم بهذا الأخير .

الفتحة ومواضعها

## \* الفتحه ومواضعها \*

سواء كان قدّم الكلام على علامات النصب إجمالاً أو تفصيلاً، عليها نفس الصيغ التي هي  
مما سبق في النصب في النصب، فقال: فأما الفتحه فتكون علامة للنصب في  
مواضع شئ الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب،  
ولم يتصل بآخره شيء.

قوله رحمه الله: شئ الاسم المفرد، الاسم المفرد هو ما دل على واحد أو واحدة<sup>(٢)</sup>،  
والمراد أن الاسم المفرد يُنصب بالفتح، وقد سبق أنه يُرفع بالضمه،  
إذن، الاسم المفرد يُرفع بالضمه، ويُنصب بالفتح<sup>(٣)</sup>.

(١) يعني رحمه الله أن الفتحه تكون علامة على أن الكلمة منصوبة في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: الاسم المفرد.

والموضع الثاني: جمع التكسير.

والموضع الثالث: الفعل المضارع الذي سبقه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء.

وسبق ص ١٢٠ أن قلنا إن المراد بقوله شئ خمسة أشياء، هي: ألف الاثنين، وياء المحاطبة المؤنثة،  
، وواو الجماعة، ونون التوكيد الخفيفة والثقيلة، ونون النسوة.

(٢) وهذا التعريف سبق أن ذكره الشارح رحمه الله ص ١١٤. وذكرنا هناك في الحاشية له تعريفاً آخر؛  
يحمل نفس المعنى، وإن تغيرت ألفاظه، وهو: ما ليس مُثنًى، ولا مجموعاً، ولا مُنخفاً بهما، ولا من  
الأسماء الخمسة، سواء أكان المراد به مذكراً، مثل: محمد، وعلي، وحمزة، أم كان المراد به مؤنثاً، مثل:  
فاطمة، وعائشة، وزينب.

(٣) والاسم قد يكون ظاهرة على اسم المفرد، كما في نحو: لقيت علياً. ونحو: قابت هذا.  
«عينا»، و«هذا»: اسمان مفردان، وهما منصوبان؛ لأنهما مفعولان، وعلامة نصبهما الفتحه  
الظاهرة، والأول مذكر، والثاني مؤنث.

وشد يكون الفتحه مقدره، كما في نحو: لقيت الفتى. ونحو: حدثت زوجتي. «الفتى»،  
و«زوجتي»: اسمان مفردان منصوبان؛ لكون كل منهما وقع مفعولاً به، وعلامة نصبهما فتحه مقدره.  
في «فتى» منع من ظهورها التعذر، وفي «زوجتي» منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اسميه،  
ولأول مذكر، والثاني مؤنث.

«الفتى» منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اسميه، وقد سبق ص ٩٨ أن الاسم المنقوص  
مفعولاً به، فلا يكون هذا من باب التقدير.

رحمه الله وجمع التكسير<sup>(١)</sup>

فجمع التكسير يُنصب بالفتحة ، وسبق أنه يُرفع بالضمه<sup>(٢)</sup> .

وما جمع التكسير<sup>(٣)</sup>

جمع التكسير هو ما دل على ثلاثة فأكثر ، مع تغيير بناء مُفْرَدَه<sup>(٤)</sup> ، مثل : الرجال ، والأعراب ، والمساجد ، والدُّور ، وأشياء كثيرة<sup>(٥)</sup> .

وقوله رحمه الله : والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء<sup>(٥)</sup> .

وما الذي فقدنا من الذي يُرفع بالضمه ؟

الاستوائ جمع المؤنث السالم<sup>(٦)</sup> ؛ لأن جمع المؤنث السالم سيأتينا أنه يُنصب

بالكسرة .

وقوله رحمه الله : والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره

شيء .

(١) هذا هو الموضع الثاني من مواضع النصب بالفتحة .

(٢) تقدم ص ١١٥ .

(٣) تقدم هذا التعريف ص ١١٥ .

(٤) والفتحة قد تكون صيغة على نحو جمع التكسير نحو صاحب الرجال ، ونحو رعيث اليهود .

فـ رعيث اليهود جمعاً تكسير مستوفياً ؛ لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة ، والأول مذكر ، والثاني مؤنث .

وفـ تكوير الفتحة مقدره نحو قوله تعالى ﴿ وَتَرَى النَّاسَ مُكَرَّيْنَ ﴾

ونحو قوله تعالى ﴿ وَأَبْكُوا الْآيَمَنَ ﴾ .

فـ مكري الأيامي جمعاً تكسير مستوفياً ؛ لكونهما مفعولين ، وعلامة نصبهما فتحة مقدره على الأنف ، منع من ظهورها التعذر .

(٥) هذا هو الموضع الثالث والأخير من مواضع النصب بالفتحة .

وـ جمع به الفعل الماضي والفعل الأمر ، فاسبق من كونهما مشبهاً .

(٦) ذلك لأن جمع الرفع بالضمه كما سبق هي هذه المواضع الثلاثة مع جمع مؤنث سالم .



الشرط الأول : أن يكون الفعل مضارعاً .

الشرط الثاني : إذا دخل عليه ناصب . وهذا الشرط لا بد منه ؛ لأنه لا يمكن أن

يُنْصَبَ الفعل المضارع إلا إذا دخل عليه ناصب .

الشرط الثالث : ألا يتصل بآخره شيء . ويُريدُ بالشئ : نون التوكيد والنسوة ،  
يعنى : ألا يتصل بآخره نون توكيد<sup>(٢)</sup> ، ولا نون نسوة<sup>(٣)</sup> .

(١) حتى يُنْصَبَ الفعل المضارع بالفتحة .

(٢) نوعيها ؛ الخفيفة والثقيلة .

(٣) الفرق بين نون التوكيد ونون النسوة :

أولاً . من جهة الإعراب

- نون التوكيد نوعيها ؛ الخفيفة والثقيلة . تعرب حرفاً ، لا محل له من الإعراب دائماً .

- نون النسوة تعرب ضميراً فى محل رفع دائماً . إما على الفاعلية ، أو على أنها نائب فاعل ، أو على أنها اسم للنواسخ الفعلية ه كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

- مثال كونهما فى محل رفع ، فاعلاً قال تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِثَ الرِّضَاعَةَ ﴾ .

فنون النسوة فى الآية ضمير مسمى على الفتح فى محل رفع ، فاعل .

- ومثال كونهما فى محل رفع ، نائب فاعل : إِنْ أَخَوَاتِنَا الْمُسْلِمَاتُ يُغْتَضَبْنَ فِي الْيَوْمِ ، وَلَا تُنْقِذُ لَهُنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

فالفاعل يُغْتَضَبُ مسمى للمجهول . ونون النسوة فيه ضمير مسمى على الفتح ، فى محل رفع ، نائب فاعل .

- ومثال كونهما فى محل رفع . اسماً للنواسخ الفعلية . قوله تعالى : ﴿ وَلَا نِسَاءً مِنْ سَائِرِ عَمَلٍ أَنْ يَكُنَّ حَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ .

والفعل يَكُنَّ فعل ناسخ ، ونون النسوة ضمير مبنى على السكون ، فى محل رفع ، اسم « يَكُونُ »<sup>(٤)</sup> .

(٥) صيغة التثنية ، يَكُنَّ . ودخلت عليه نون النسوة ، فبني على السكون ، فأصبح « يَكُونَنَّ » ، وتبقى

ساكنة ، ووزن الأول ، والقاعدة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يحدف

قوله صم إن ساكنان التقيا فأكسرت ما سبق وإن حرف علة فحدفته شحذ

فأصبح معن « يَكُنَّ » ، ثم أذعنمت النون ، وأصبحت نونا مشددة « يَكُنُّ »



١١) لم يُنْصَبْ بِالْفَتْحَةِ .

ذلك يقوم . وليكن حرفنا حرف النصب « لن » ، فتقول مثلاً : يقوم الرجل .

يقوم فعل مضارع مرفوع بالضمية ؛ لأنه لم يدخل عليه ناصت ، ولا جازم .

الرجل : فاعل مرفوع بالضمية ؛ لأنه مفرد .

وإذا أردت أن تنصب هذا الفعل تقول : لن يقوم الرجل .

ولا يجوز أن تقول : لن يقوم الرجل . برفع « يقوم » ، بل يجب أن تقول : لن يقوم الرجل . فتُصَبُّ بِالْفَتْحَةِ ؛ لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء ، ودخل عليه ناصب .

١٢) من جهة اللفظ .

نون النسوة مفتوحة غير مشددة . كما في الأمثلة السابقة .

ونون التوكيد على قسمين

ثقيلة . وتكون مُشَدَّدة مفتوحة ، وسيأتي مثال عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى .

خفيفة . وتكون سايكة ، وسيأتي كذلك مثال عليها ، إن شاء الله تعالى .

(١) فإن اتصل بآخر الفعل المضارع نون توكيد ثقيلة ، نحو : والله لن تذهب . أو خفيفة ، نحو : والله لن تذهب . فهو مبنى على الفتح في محل نصب .

وإن اتصل بآخره نون النسوة ، نحو : لن تذهبن إلا بالغفاف . فهو مبنى على السكون في محل نصب .

وربما اتصل بآخر الفعل المضارع ألف انبي . نحو : لن يضربا ، أو واو جماعة ، نحو : لن تضربوا ، أو ياء محاصة مؤنثة ، نحو : لن تصربي . لم يكن نصبه بالفتحة .

فكل من : يضربا ، تضربوا ، تصربي ، منصوب بـ « لن » . وعلامة نصبه حذف النون . ولأن أو واو أو الياء فاعل مبنى على السكون ، في محل رفع ، وستعلم توضيح ذلك فيما يأتي . شاء الله .

(٢) وإن كان هذا هو كنهه هذا طرفاً من أدوات نصب وحرم الفعل المضارع . عند كلامي بحكام الفعل .

(٣) ومن ما نذكر فيه الشروط الثلاثة أيضاً قوله تعالى : ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِمِينَ﴾ .

فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« أمثلة على الفعل المضارع الذى اتصل بآخره شيء : »

المثال الأول : الرجلان لن يقوما . لا يُنْصَبُ الفعلُ « يقوما » بالفتحة ؛ لأنه فعل مضارعٌ دخل عليه ألفُ الاثنين ، والمؤلفُ يقولُ : لم يَتَّصِلْ بآخره شيءٌ <sup>(١)</sup> .

المثال الثانى : النساءُ لن يقمن . لا يُنْصَبُ الفعلُ « يقمن » بالفتحة ؛ لأنه دخلت عليه نونُ النسوة .

المثال الثالث : والله لن يذهبن . لا يُنْصَبُ الفعلُ « يذهبن » بالفتحة ؛ لأنه اتصل بآخره شيءٌ <sup>(٢)</sup> .

فالخلاصة أن المؤلف - رحمه الله - اشترط نصب الفعل بالفتحة : أن يكون مضارعاً ، وأن يَدْخُلَ عليه ناصبٌ ، وألا يَتَّصِلَ بآخره شيءٌ .

\* \* \*

« والله سكران الشجرة مقدرة » نحو . يَشْرُونِي أَنْ تَشْغِي إِلَى الْمَجْدِ . فـ « تسعى » فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

(١) سيأتى إن شاء الله تعالى قريباً أن الفعل المضارع إذا اتصل بألف الاثنين يُصْبَغُ بحذف السوف .

(٢) وهم نون التوكيد الثقيلة ، والفتحة التى على الباء هنا فتحة بناء ، لا فتحة إعراب .

## نِيايَةُ الألفِ عن الفتحَةِ

## \* نِيَابَةُ الألف عن الفتحة \*

يقول المؤلف رحمه الله : وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة .  
وأثبت أباك ، وأخاك . وما أشبه ذلك .

ويقوله رحمه الله : وإنما الألف . ثنى المؤلف بالألف ؛ لأن الفتحة إذا أُشغيت صارت ألفاً ، فمثلاً إذا قلت : رأيت زيدا . هذه فتحة ، أشبعها « زيدا » بالألف ، فلهذا ثنى بالألف .

ويقوله رحمه الله : فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة . نحو : رأيت أباك وأخاك . وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup> .

جزاه الله خيراً ، ما أسهل هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> .

وبعني رحمه الله بذلك أن الألف تكون علامة نصب الأسماء الخمسة<sup>(٣)</sup> ، وهي : « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال<sup>(٤)</sup> » .

لكن متى تكون هذه الأسماء الخمسة منصوبة بالألف ؟

الجواب : إذا تُمَّت فيها شروطُ الرفع بالواو ، وشروطُ الرفع بالواو ستة ، هي :

- ١- أن تكون مفردة .
- ٢- أن تكون مكبرة .
- ٣- أن تكون مضافة .
- ٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم .

(١) لفظة « بحر » بحور في إعرابها وحياتها

أ : الرفع والعرب حراً مبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحو .

ب : انصب وعرب مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أعنى نحو .

ويعرب هذا من الإعراب في كل لفظة « بحر » ، فلا تطيل به مع كل لفظة .

(٢) ي : وما أشبه أباك ، وأخاك ، وهو : خماك بالكسر - ، وفاك ، وذو مال .

(٣) وذلك لأنه يختص المعلومات ، حتى تكون سهلة الحفظ والتحصيل .

(٤) وهو غير محذوف فالعلامة الدالة على أن أحد الأسماء الخمسة منصوب هي وجود ألف في حره

(٥) فلا تكون الألف علامة للنصب إلا في هذا الموضع فقط .

٥ - أن تكون « فو » خالية من الميم .

٦ - أن تكون « ذو » بمعنى صاحب<sup>(١)</sup> .

اذن إذا تمت شروط رفع الأسماء الخمسة بالواو وحسب أن تُنصب بالالف ، فتقول  
مثلاً : أكرمتُ أباك .

أكرمتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

أباك : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الف نياية عن الفتحة ؛ لأنه من  
الأسماء الخمسة ، و« أبا » مضافٌ ، والكافُ مضافٌ إليه .

مثالٌ آخرٌ : سألتُ ذا مالٍ .

سألتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

ذا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الف نياية عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء  
الخمسية ، و« ذا » مضافٌ ، و« مالٍ » : مضافٌ إليه<sup>(٢)</sup> .

ولو قال قائلٌ : رأيتُ ذو مالٍ . لقُلنا : أخطأتُ ؛ لأنَّ « ذو » تُنصب بالالف .

إذن : عرفنا الآن أن الأسماء الخمسة تُرفع بالواو ، وتُنصب بالالف .

\* \* \*

(١) وقد تقدم بها ص ١٣٣ أن زدنا شرطاً ساعداً . يتعلق بالاسم « ذو » ، وهذا الشرط هو : أن يكون الاسم

الذي تضاف إليه « ذو » اسمَ جنس ، ظاهراً ، غيرَ صفة .

(٢) ومن نصبة نصب الأسماء الخمسة بالالف نياية عن الفتحة هي النيران

« وَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَنِيعٍ » .

« قَالُوا سَتَرُوهُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ » .

« وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ » .

« وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » .

نصبُ « ذَا » ، « نِيعٍ » ، « أَبَاهُ » ، « عِشَاءً » ، « أَخَاهُمْ » في هذه الآيات منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الف نياية عن

الفتحة ، وكلُّ منها مضافٌ ، وما بعده من « مالٍ » ، « الهاء » ، « هم » مضافٌ إليه .

# نِيَابَةُ الْكُسْرَةِ عَنِ الْفَتْحَةِ



## \* نيابة الكسرة عن الفتحة \*

قال المؤلف رحمه الله : وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup> .  
 قوله رحمه الله : جمع المؤنث السالم . جمع المؤنث السالم سبق أن قلنا : إنه ما  
 دل على أكثر من اثنتين<sup>(٢)</sup> ، بزيادة الألف والتاء ، مع سلامة بناء المفرد .  
 مثال : ما لجميع بألف وتاء مزيديتين على مفرديه ، مع سلامة بناء المفرد<sup>(٣)</sup> .  
 . نقول مثلاً : أكرمت المسلمات .  
 أكرمت : فعل وفاعل .

المسلمات . مفعول به منصوب بالكسرة ، نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم .  
 وقال الله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَفَكَ أَنَّ بُدِلَهُ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ  
 مُّؤْمِنَاتٍ قُنَّيَاتٍ تَتَّبِعُ عِبَادَاتٍ سَخِيحَاتٍ تَبَيَّنَاتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥٥ ﴾ .  
 فهـ ، مسلمات ، و « مؤمنات » ، و « تانيات » ، و « عابدات » ، و « سائحات » ،  
 و « ثيبات » ، كلها منصوبة بالكسرة<sup>(٤)</sup> .

(١) يعني رحمه الله : أن الكسرة تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ، فيمكنك أن  
 تستدل على نصب هذا الجمع بوجود الكسرة في آخره .  
 وذلك بحرف ثبات . إن التيات المتهذبات يدركن المجز .  
 فكمن من . سبب . ومبهمات . جمع عرب سأل . وهما منصوبان ؛ لكون الأول اسماً . « إن » ،  
 ولكون الثاني نعتاً للمنصوب ، وعلامة نصهما الكسرة نيابة عن الفتحة .  
 وليس للكسرة موضع تنوب فيه عن الفتحة سوى هذا الموضع .

وبهذا يكون اعراب جمع المؤنث السالم أنه يرفع بالضم ، وينصب بالكسرة ، وسيأتي إن شاء الله  
 تعالى ص ١٨٣ عند الكلام على علامات الخفض أنه يجر بالكسرة  
 (٢) قد مضى ص ٦٤ أن جمع المؤنث السالم قد يكون مفردة مذكراً نحو : « قطار ، حصان ، حوت » ،  
 بضطر . فإنها تجمع جمع مؤنث سالماً ، فنقول : « قطارات ، قطانات ، حوانات ، إحصيات » .  
 وقد كان لا يتصل أن نقول في تعريفه إنه ما دل على أكثر من اثنتين ، أو اثنتين مفردة كلمة « اثنتين »  
 حتى يكون التعريف جامعاً .

(٣) عدم ص ١١٧ .

(٤) ودلت لأنها جمع مؤنث سالم .

وَصَحِيحٌ بِجَمْعِ أَمْوَاتِ السَّالِمِ فِي نَصْبِهِ بِالْكَسْرِ<sup>(١)</sup> : مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا جَمْعٍ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : عَرَفَاتٌ « اسْمٌ مَوْقِفٌ فِي الْحَجِّ »<sup>(٣)</sup> . فَهِيَ اسْمٌ مَفْرُودٌ ، فَلَيْسَ هُنَاكَ عَرَفَاتٌ كَثِيرَةٌ .

إِذَنْ : « عَرَفَاتٌ » لَيْسَتْ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا ، بَلْ هِيَ مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ<sup>(٤)</sup> . وَعَلَى شِدَا شَقَوَاتِ : مَا أُعْرِبَ إِعْرَابَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، وَلَمْ تَنْطَبِقْ عَلَيْهِ الشَّرُوطُ فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ

وَمِثْلُ « عَرَفَاتٌ » ، « أَذْرَعَاتٌ » ، « أَرْضٌ بِالشَّامِ »<sup>(٥)</sup> . مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ<sup>(٦)</sup> .

(١) وَكَذَلِكَ فِي رَفْعِهِ بِالضَّمَّةِ ، كَمَا مَضَى ص ١١٧ . وَفِي جَرِّهِ بِالْكَسْرِ ، كَمَا سَيَأْتِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ص ١٨٢ . وَالمَقْصُودُ بِالمُلْحَقِ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ : كَلِمَاتٌ وَرَدَتْ عَلَى صُورَةِ هَذَا الْجَمْعِ ، مُقَرَّبَةٌ بِإِعْرَابِهِ ، لَكِنَّهَا تَخَالَفُ هَذَا الْجَمْعَ فِي بَعْضِ شُرُوطِهِ ، أَوْ فِي مَعْنَاهُ ، وَلِذَا جُعِلَتْ مِنْ قَبِيلِ المُلْحَقِ بِهَذَا الْجَمْعِ ، وَلَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ .

(٢) مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَنَصُّبَاتٍ جُمِعَتْ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا . وَأَصْلِيَّتُ أَعلامًا عَلَى مُسَمِّيَّاتٍ مَصْرُودَةٍ ، نَحْوُ : عَصِيَّاتٌ « اسْمُ امْرَأَةٍ » - وَبَرَكَاتٌ « اسْمُ رَجُلٍ » - وَعَرَفَاتٌ « اسْمُ مَكَانٍ قَرِيبٍ مَكَّةَ » - وَأَذْرَعَاتٌ « اسْمُ قَرْيَةٍ بِالشَّامِ » .

فَمِثْلُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مِنْ قَبِيلِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ . مِنْ حَيْثُ اللفظ ، لَكِنْ مَعْنَاهَا مَفْرُودٌ . فَهِيَ « بَرَكَاتٌ » ، « وَبَرَكَاتٌ » مِثْلًا يُرْثَرَانِ إِلَى لُغَتَيْهِمَا قُلْنَا - إِنْ « عَرَفَاتٌ » جَمْعٌ « عَرَفَةٌ » ، وَ« بَرَكَاتٌ » جَمْعٌ « بَرَكَةٌ » ، فَهُمَا جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَعْنَاهُمَا قُلْنَا : لَيْسَا بِجَمْعٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَدُلُّانِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ ، وَإِنَّمَا هُمَا : اسْمٌ لِمَوْضِعٍ ، وَاسْمٌ لِرَجُلٍ .

(٣) وَيَقَالُ لِهَذَا الْمَكَانِ أَيْضًا : عَرَفَةٌ . وَبِهِ وَرَدَ الْحَدِيثُ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٩) ، وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٤٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٨٩) ، (١٨٨٧) ، وَأَحْمَدُ ٤ ٣٠٩ . ٣٣٥ ، ٣١٠ - ٣٠٩ .

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الإِرْوَاءِ ٢٥٦/٤ (١٠٦٤) .

(٤) وَبِهِ يَصِحُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى : إِذْ إِنَّهَا إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَفْرُودٍ . وَبِهِ يَصِحُّ أَيْضًا : « عَرَفَاتٌ » جَمْعٌ « عَرَفَةٌ » ، فِيهِ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ .

(٥) « أَذْرَعَاتٌ » هِيَ اسْمٌ لِمَوْضِعٍ فِي الشَّامِ ، وَتُفْتَحُ - دَوْلَةٌ بِالشَّامِ ، وَتُسَمَّى « دُرْعَتِي » ، بِالْفَتْحِ . اهـ .

(٦) « دُرْعَتٌ » أَصْلُهَا جَمْعُ أَذْرَعَةٍ ، ثُمَّ تُبْقِلَتْ ، فَصَارَتْ اسْمُ بَلَدٍ ، فَهِيَ فِي اللفظِ جَمْعٌ . وَهِيَ مَعْنَى « دُرْعَتٌ » .

## إشكال وجوابه .

إن « صامتات » جمع مؤنث سالم ؛ لأنها جمع « صامته » . إذا قال قائل : كيف تقول : جمع صامته ، وهو يقول : صامتات ؟

يقول : نعم ، نحن ما عملنا بالمفرد شيئاً ، وإنما أضفنا إليه الألف والتاء .

لكن قد يقول : إنك لم تزد ألفاً وتاءً ، ولكنك حذفْتَ تاءَ « صامته » فقلت : « صامتات » ، فما الجواب ؟

يقول : إنما لم نحذفْ ؛ لأن التاء التي في المفرد وضَعْنَاهَا فِي الْجَمْعِ<sup>(١)</sup> ، لكن جعلناها بعد الألف ، وتاء الجمع تكون مفتوحة ، وتاء المفرد تكون مربوطة .

\* \* \* \* \*

(١) وجهه فيه بصر ، فإن الأمر لو كان كذلك لم تكن « صامتات » جمع مؤنث سالمًا ، بل كانت جمع تكسير ، حيث به - كما مضى - يشترط في هذا الجمع زيادة الألف والتاء ، فإن كان أحدهما أصبَحَ كـ « جمع جمع تكسير » ، مثل أبيات ، وأصوات ، وأموات ، وقضاة ، ودعاة ، وما أشبه ذلك .  
والله أعلم - أن تاء المفرد قد حذفت عند الجمع - لأنها في الأصل زائدة ، واستعينا بها بجمع عن وجودها ؛ لأن التاء في المفرد جئ بها للتأنيث ، وهي في نية الاتصال ، فإذا جمعهما حذبت ، فحاشات ، فاستغينا بتاء الجمع عن تأنيثها .

ووجه من غيره - هذه التاء قد حذفت - وأنها ليست التاء التي في الجمع أن صورتها مختلفة ، فتاء مفرد مربوطة ، وتاء الجمع مفتوحة . وانظر ص ١١٨ من هذا الشرح ، حاشية ه .

# نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْفَتْحَةِ

## \* نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْفَتْحَةِ \*

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع .  
معنى : حمد الله أن الياء تكون علامة النصب في التثنية والجمع<sup>(١)</sup> .  
وقوله : رحمه الله في التثنية . مرّ علينا أن معناها : ما دلّ على اثنين أو اثنتين ،  
بزيادة ، أغت عن متعاطفين ، مُتَّفِقِينَ لفظاً ومعنى<sup>(٢)</sup> .

إذن : المثنى يُرْفَع بِالْأَلِفِ ، وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ .

وقوله رحمه الله : والجمع . أى : جمع المذكر السالم<sup>(٣)</sup> ، وجمع المذكر السالم قد  
مرّ علينا أنه ما دلّ على أكثر من اثنين ، مع سلامة بناء المفرد .

وإن ست شل . ما جمع بواو ونون ، أو ياء ونون مريدتين<sup>(٤)</sup> .

إذن : جمع المذكر السالم يُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ .

ومن الأمثلة على نصب المثنى بالياء أن تقول : رأيت الرجلين<sup>(٥)</sup> . ولا يصح أن  
تقول : رأيت الرجلان .

(١) فالياء تكون علامة للنصب في التثنية والجمع .

الموضع لأرب التثنية ، بمعنى المثنى

والمرجع السالم جمع المذكر السالم .

فيمكن أن يعرف نصب التثنية بكونها تليها في آخره ، والفرق بينهما أن الياء في المثنى يكون ما  
قبله مفتوحاً ، وما بعدها مكسوراً ، والياء في جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسوراً ، وما بعدها  
مفتوحاً ، وسيوضح ذلك بالأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

(٢) تقدم ص ١٢٦ .

(٣) جمع المذكر السالم ، ولم يقلده بجمع المذكر السالم ، لكونه على حد المثنى ، فمثنى

ذكر بجانبه فالمراد جمع المذكر السالم .

(٤) تقدم ص ١٢٥ .

(٥) وهو من العربات هذا المثال

مفعول وفاعل .

مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، لأنه مثنى .

تقول : رأيت الرحلان .

ومن الأمثلة على نصب جمع المذكر السالم بالياء : أن تقول : رأيت المسلمين<sup>(١)</sup> .  
ولا يصح أن تقول : رأيت المسلمون . لأنها إذا نصبت يجب أن تكون بالياء . والله أعلم .



والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومن أمثلة نصب المشى بالياء في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْعُلَامَ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ سَنُعَذِّبُهُمْ مُرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ .

فكل من : آيتين - إلهين - مؤمنين - مرتين - امرأتين ، مشى منصوب ، وعلامة نصبه ياء ، المفتوح ما

قبلها ، المكسور ما بعدها ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

(١) وإعراب هذا المثال هكذا

رَأَيْتُ فعل وفاعل .

المسلمين مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه ياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع

مذكر سمي ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومن أمثلة نصب جمع المذكر السالم بالياء في القرآن :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي النَّارِ الْأَشْعَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ لَكَ بِأَنْتَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِشَيْءٍ يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

شكل من : المنافقين - العادين - معجزين - عابدين - مؤمنين ، جمع مذكر سالم منصوب ، وعلامة

نصبه ياء ، مكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد



# نيابة حذف النون عن الفتحة

## \* نيابة حذف النون عن الفتحة \*

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما حذف النون ، فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون<sup>(١)</sup> .

فون ، رحمه الله الأفعال الخمسة . الأفعال الخمسة هي : يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلِينَ .

وقد سبق لنا أنها ترفع بثبوت النون ، وهنا ذكر المؤلف رحمه الله أنها تُنصب بحذف النون<sup>(٢)</sup> .

ومثال نصبها بحذف النون : تقول : لن يَفْعَلَا ، ولن تَفْعَلَا<sup>(٣)</sup> ، ولن يَفْعَلُوا ، ولن تَفْعَلُوا<sup>(٤)</sup> ، ولن تَفْعَلِي<sup>(٥)</sup> ، فتُحذف النون<sup>(٦)</sup> .

ومثال ذلك أيضًا : تقول : يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْهَمُوا . ولا يَصِحُّ أَنْ تقول : يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْهَمُونَ ؛ لأن الأفعال الخمسة تُنصب بحذف النون<sup>(٧)</sup> .

(١) يعني رحمه الله : أن حذف النون يكون علامة للنصب ؛ نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة ، والأمثلة ستأتي إن شاء الله في كلام الشارح رحمه الله .

(٢) فيمكنك أن تعرف نصب كل واحد من الأفعال الخمسة إذا وجدت النون التي تكون علامة الرفع محذوفة .

(٣) بالتحنية ، والفوقية .

(٤) بالتحنية ، ولنفوقية .

(٥) ولا يكون إلا بالفرقية .

(٦) وإعراب هذه الأمثلة كالتالي :

من : حرف نفي ، ونصب ، واستقبال .

و « يَفْعَلَا ، وَتَفْعَلُوا ، وَتَفْعَلِي » : أفعال مضارعة منصوبة بـ « لن » ، وعلامة نصبها حذف نون ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة المؤنثة : فاعل مسمى على السكون ، في محل رفع .

(٧) قال من همام رحمه الله في شرح الشذور ص ٩٢ . فإن قلت : فما تصنع في قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَنْ يَفْعُوكَ ﴾ . فإن « أَنْ » ناصبة ، والنون ثابتة معه ؟





و قد است لا يصح أن نقول ، وأنت تُخاطب امرأة : يُعْجِبُنِي أَنْ تَتَأَدَّبِينَ ، ولكن نقول : يُعْجِبُنِي أَنْ تَتَأَدَّبِي . بحذف النون ؛ لأن الأفعال الخمسة تُنْصَبُ بحذف النون .

ومن أمثلة ذلك في القرآن :

ثُمَّ تَعَالَى : ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ . حُذِفَتِ النونُ ، وأصلها : « تفعلون » .

وقال تعالى : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ . حُذِفَتِ النونُ ، وأصلها : « يَتَمَنَّوْهُ » ، ولهذا لما جاء التَّمنَّى منفياً بـ « لا » قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ؛ لأنَّ « لا » لا تُنْصَبُ ، و « لن » تُنْصَبُ .

إعراب قوله تعالى : ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ .

لن : حرفٌ نفي ، ونصب ، واستقبال .

فهو حرفٌ نهي ، لأنك إذا قلت : «لن تفعلوا» . نفيت الفعل .

ونصب ؛ لأنها تُنْصَبُ الفعل .

واستقبال ؛ لأنها تُحوَّلُ المضارع إلى مُستقبلٍ ، فالفعل المضارع يَصْلُحُ للحال

قلت : ليست الواو هنا واو الجماعة ، وإنما هي لام الكلمة ، التي في قولك : ريد . يعفو ، وليست النون برفع ، وإنما هي اسم مضمرة عائد على المطلقات ، مثلها في : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ . والفعل مبني لاتصاله بـ « لا » ، ووزن « يَقْعُونَ » على هذا « يَقْعُلْنَ » ، كما أنك إذا قلت : السُّوءُ يَخْرُجُنْ ، أو يَكْثُرُنْ ، كان ذلك وره .

وإذا قلت : مرحبا يعقون . فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل « يَقْعُون » بواو ، ولأنهما لام لكلمة ، والثانية واو الجماعة ، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة ، وبعدها واو ساكنة وهي الواو الأولى . فحذفت الضمة ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحذفت الأولى .

والتي حُذِفَتْ من النون الثانية لثلاثة أمور :

أولها : أن الأولى جزء كلمة ، والثانية كلمة ، وحذف جزء أسهل من حذف كل .

والثاني : أن الأولى آخر الفعل ، والحذف بالأواخر أولى .

والثالث : أن الأولى لا تدل على معنى ، والثانية دالة على معنى ، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل .

(«) التي هي لام الفعل ، وكانت الثانية هي واو الجماعة ، ولذا فقد كان وزن هذا الفعل « يَقْعُونَ » . وانظر

القواعد الأساسية للهاشمي ص ٦٦ حاشية ١ .

ولاستقبل . لكن قد تَقْتَرَنُ به حروفُ تَحْوُلِهِ للماضي <sup>(١)</sup> .

وقد تَقْتَرَنُ به حروفُ تَحْوُلِهِ للمستقبل <sup>(٢)</sup> ، وقد تَقْتَرَنُ به حروفُ تَحْوُلِهِ

(١) انظر ص ٦٤ ، حاشية .

(٢) يتعين من العمل المضارع للاستقبال في الحالات التالية .

١- إذا اشرب ظظرف من ظظرف مستقبل . مثل « إذا » ، سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع ، أم كان مضارع معمولاً للظرف ، بأن يكون الظرف مضافاً ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر ، مثل : أزورك إذا تزورني .

فالمعلان المضارعان هما للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذي عمل النصب في الظرف « إذا » <sup>(٣)</sup> مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها في محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثاني مع فاعله معمولاً للظرف .

٢- إذا كان مُشْتَبِهاً إلى شيء مُتَوَقَّع حصوله في المستقبل ، مثل : يدخل الشهود اللجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون رمن المضارع المحال ، ومعمد - وهو دخول اللجنة - في المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل في الوجود والوقوع ، وهو محال .

٣- إذا شبه « هل » ، نحو : هل تقاطع مجالس الشؤء ؟

٤- إذا انقضى ظظرف ، سواء أكان الطلب يُفهم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى :  
فالأول كشؤله تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ . فالله يطلب من الوالدة رضاع أولادهن ، وهذا لا يكون إلا في المستقبل .

ومثال ذلك أيضاً قولك : يرحمك الله . فأنت تطلب من الله أن يرحم أحاك ، فالنداء نوع من الطلب .

ومثال الثاني قوله تعالى ﴿ لِيُسَبِّحَ دُو سَعَةٍ مِّن سَعَتَيْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ فإن صنت الإيقاع في « سبى » ، وطلب عدم المؤاخدة « فى » : « لا تؤاخذنا » ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة اللام و « لا » الصبيغتين ، ورمز المعنى فى الفعلين هو المستقبل ؛ إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرت وإعدده إلا فى المستقبل .

٥- سفت: أداة شرط وحراء . سواء كانت جارمة ، كالتي فى قوله تعالى : ﴿ إِن نُّصْرُواْ لَهُ بِصُرْكُمُ ﴾ .

(٥) « إذا » لها طرفة محصدة ، ولا تدل على الشرط ؛ لأن « إذا » الظرفية الشرطية لها الصدارة فى حملتها حتمًا ؛ فلا تقع حشواً

٦ - سر حاء منه ، ومنها « لو الشرطية »<sup>(٥)</sup> غير الامتناعية ، و « كيف » الشرطية<sup>(٦)</sup> ، مثل : لو يؤاخذ به  
ممن فعلهم لأسرع في إهلاكهم ، ومثل : كيف تصنع أضنع .

ويشبهه من حيث « لما » أن الجوازم جميعها - ما عدا « لم » ، ولما<sup>(٧)</sup> - تُحَصِّصُ للاستفهام .

٧ - لا تستعمل « عدا » و « عدا » كقوله تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ؛ لأن تحقيقهم لا  
يكون إلا في المستقبل .

وكالشطر الثاني من قول الشاعر يُهَدَّد :

مَنْ يُشْعِلُ الْحَرْبَ لَا يَأْمَنُ عَوَاقِبَهَا      قَدْ تُحْرِقُ النَّارُ يَوْمًا مُوقِدَ النَّارِ

٧ - إذا صحب أداة توكيد ، مثل : نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ،  
ويناسب ما لم يقع ، نحو : أَتَكْرِمُ صَدِيقَكَ ؟ وهل تُسَاعِدُنُ الْهَالِسَ ؟

وقد تعرب ﴿لَيَسْجَنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ .

٨ - إذا صحب لام حركات القسم عدد فرس من لحن ؛ لأنها في معنى أداة التوكيد السالفة ؛ مثل :  
وَاللَّهِ لَعَنَى عَمَلِكَ تُحَاسِبُ .

ومثلها : لا « الناقبة » غير العاملة عمل « س » عند ذلك الفريق . مثل : لا أترك الصديق في مواقف  
الشدة .

٩ - إذا سقته أداة رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .

١٠ - إذا سبقه حرف نصب ، سواء أكان ظاهراً ، أم مقدراً ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ  
حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٨)</sup> .

١١ - إذا سبقه حرف نفي ، وهو « السين » ، و « سوف » ، نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾<sup>(٩)</sup>

(٥) مني بمعنى « الشرطية » وتشتهر باسم « لو » الشرطية غير الامتناعية ، ومنها « لو » المصدرية التي  
معنى « أن » مصدرية ، وتشتك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها في نصب  
المضارع ؛ مثل : أورد لو يسود الإسلام .

(٦) و « إذا » الشرطية أيضاً .

(٧) كما سبق - « لم » ، ولما « تحوّلان زمن الفعل المضارع إلى الماضي . وانظر ص ٦٤ ، وأما باقي

الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً ، وهي « لا الناهية » ، ولام الأمر ، وأدوات الشرط الحارمة فيها جميعها  
تُحَلِّصُ الفعل المضارع للاستقبال .

(٨) فاعمل « تالوا » منصوب بحرف ظاهر ، وهو « لن » ، والفعل « تنفقوا » منصوب بحرف مقدر ، وهو

« أن » ، « حرف « أن » يضمّر وحبوباً بعد « حتى » إذا كانت حرف جر بمعنى « إلى » . فتقدير الآية :  
تسوا البر إلى أن تنفقوا مما تحبون .

للحرف 'ف' «لن» تحوُّله للمستقبل، ونريدُ بالمستقبل ما بعدَ زمنِ التكلم، ولو بسحْطٍ،  
بمعنى: لا نريدُ بالمستقبلِ المُستقبلَ البعيدَ، ولكن نريدُ بالمستقبلِ ما بعدَ زمنِ التكلمِ  
مطلقاً، ولو بلحظة.

ونعودُ الآنَ إلى إعراب باقي الآية:

تَفْعَلُوا - فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ «لن»، وعلامةُ نصبه حذفُ النونِ، والواوُ  
فاعلٌ.

وإذا قال الرجلُ: لن تَسْتَعِجلُوني. فهذه ليست نونُ إعرابٍ، بل هي نونُ

تُرْ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥٨﴾ ، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا مَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٩﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ . وانظر  
النحو الوافي، لعباس حسن ٥٨/١ - ٦٠.

(١) يتعين زمن الفعل المضارع للحال في الحالات التالية:

١- إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك. مثل: كلمة «الآن»، أو: «الساعة»، أو «حالياً»، أو «آنفاً»<sup>(\*)</sup>.  
٢- إذا وقع ضميراً للفعل من أفعال الشرع. مثل «طبق»، و«شرع»، وأخواتهما<sup>(\*\*)</sup>؛ ليساير زمنه  
معناها.

٣- إذا نفي بالنفس، ليس، أو بما يُشبهها في المعنى والعمل؛ مثل: الحرف «إن»، أو «ما»، أو  
«لا».... فكل واحد من هذه العوامل التي تعمل عملها، يشبهها أيضاً في نفس الزمان الحالي عند  
الإطلاق<sup>(\*\*\*)</sup>... مثل: ليس يقوم محمد، إن يخرج حليماً، ما يقوم على.

٤- إذا دخل على الفعل المضارع لام الابتداء. مثل: إن هذا الرجل الحق ليُخسِرَ عمله.  
٥- أن يقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال، فيكون زمنه في الغالب حالاً بالنسبة لزمن عامته،  
مثل: أقبل أخوك يضحك.

٦- إذا دخلت... المصدرية الظرفية على المضارع، مثل: يَسُرُّني ما تتكلم. أي: كلامك، فيكون زمن  
المصدر المؤوَّل للحال في الغالب، حين لا توجد قرينة تعارضه. وانظر النحو الوافي لعباس حسن ١  
٥٧، ٥٨.

(\*) «آنفاً» كلمة عدها النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع للحال، باعتبار أنها تدل كما هي لقاموس  
على أقرب زمن سابق يتصل بالحال، فكأنها للحال نفسه.

(\*\*) حروفُ النفي الفعلية هي: أنشأ، وعلق، وأخذ، وهبَّ، وبدأ، وابتدأ، وجعل، وقدم، والنزى.

(\*\*\*) أي: عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماضٍ أو مستقبل.

وقاية<sup>(١)</sup> : إذ لو كانت نون إعراب لصار الكلام : لن تشتعجلوني .

(١) نون وقاية هي نون تلحق آخر الكلمة ، اسمًا كانت ، أم فعلًا ، أم حرفًا ، إذا اتصلت بياء متكلم . وإنما سميت هذه النون بذلك ، لأنها تقي آخر الفعل من الكسر الذي هو أخو الجر ، والجر يمتنع وجوده مع الفعل ، فإذا ما باشرت الياء الأفعال فإن النون يُؤْتَى بها لِتَحْمِلَ الكسر ، أو لوقاية الفعل من الكسر . كما أنها تقي غير الفعل من تعير آخره ؛ إذ إن هذه النون تتحمل الكسرة التي تتطلبها ياء المتكلم ، بدلًا من العوامل التي تأتي معها .

ومن أمثلة دخولها على الفعل . تقول : ضربتني ، كلمتني ، يشتمني ، يُعلمني ، أفهمني ، اقتنى . ومثال دخولها على الحرف . تدخل نون الوقاية على ثمانية حروف فقط ، هي : « إن » وأخواتها<sup>(٢)</sup> ، « عن » ، و « من » .

ومثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .  
وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ .

ومثال دخولها على الاسم . تأتي نون الوقاية مع الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ، هي ثلاث كلمات ، هي : لَدُنْ ، وَقَدْ ، وَقَطْ<sup>(٣)</sup> .

ومثال ذلك . قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ .  
وقول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نُصْرِ الْخُتَيْبِيِّ قَدِي      لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيحِ الْمُنْجِدِ  
وقول النبي ﷺ : « يقال لجهنم : هل امتلأت ؟ وتقول : هل من مزيد ؟ فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها ، فتقول : قَطْنِي ، قَطْنِي<sup>(٤)</sup> . وإذا أردت مزيد بحث فانظر شرحنا للألفية ٢/٢٩٣ - ٣١٣ .

(\*) أخوات « إن » هي : أن ، لكن ، كأن ، ليت ، لعل .

(\*\*) قد ، وقط ، لهما ثلاث أحوال :

حالة الأولى أن يكونا اسمًا ؛ بمعنى : حشِب . ويمكن أن يضافا إلى ياء المتكلم ، فتكثر فيهما نون لوقاية كالحالة التي معنا ، وفي تلك الحالة هما مبنيان على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والياء مضاف إليه ، وما بعدهما خبر .

حالة ثانية أن يكون « قد » و « قط » اسم فعل ، بمعنى يكفي ، وعندئذ تلمهما نون الوقاية إذا مضى ياء المتكلم ، فتقول : قدني وقطني هذا المال ؛ أي : يكفيني .

حالة ثالثة قد تكون « قد » حرفًا يختص بالأفعال ، مثل : قد نَجَحْتُ . وهذا هو الأكثر في استعمالها . وتكون « قط » ظرف زمان لاستغراق الزمان الماضي ، وهذه بفتح القاف ، وتشديد الصاد مصمومة ، وتختص بالسمي ، يقال : ما غافلته قط ؛ أي : أبدًا فيما مضى وانقطع ، ولا تضاهى إلى الياء .

(\*\*\*) نظر الفتح لابن حجر ٨/٥٩٥ .

٢- نشهينا من علامات النصب ، فصارت علامات النصب خمسة : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون<sup>(١)</sup> .

(١) ومُنَحَص الكلام عن علامات النصب أن نقول

أولاً للنصب خمس علامات ، هي : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

ثانياً هذه العلامات الخمسة تنقسم إلى قسمين

١- لنقسم الأول : علامات أصلية ، وهي الفتحة فقط .

٢- لنقسم الثاني علامات فرعية ، وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون .

ثالثاً تكون الفتحة علامة للنصب في ثلاثة مواضع : الاسم المفرد ، جمع التكسير ، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ، ولم يتصل بآخره شيء .

رابعاً - من حروف النصب : لن ، وأن ( مفتوحة الهمزة ) ، وسيأتي ذكر باقي حروف النصب إن شاء الله عند الكلام على نواصب الفعل المضارع .

خامساً . يشترط لنصب الفعل المضارع بالفتحة ألا يتصل بآخره شيء ، والمراد بالشيء هنا : نون التوكيد الحذيفة والثقية ، ونون النسوة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة المؤنثة .

سادساً : تنوب الألف عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، في موضع واحد فقط ، وهو الأسماء الخمسة ، وهي - كما مضى - : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال .

سابعاً . ولا تكون الألف علامة لنصب الأسماء الخمسة إلا إذا تمت فيها شروط سبعة ، هي :

١- أن تكون مفردة .

٢- أن تكون مكبرة .

٣- أن تكون مضافة .

٤- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم .

وهذه هي الشروط العامة ، وأما الشروط الخاصة فهي :

٥- أن تكون « فو » خالية من الميم . وهذا شرط خاص بـ « فو » .

٦- أن تكون « ذو » بمعنى « صاحب » .

٧- أن يكون الذي نضاف إليه « ذو » اسم جنس ظاهراً غير صفة . وهذا الشرطان خاصان بالأسماء « ذو » .

ثم تنوب لكسرة عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضع واحد فقط ، وهو جمع المؤنث السالم .

ثم تنوب الياء عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضعين ، هما : « نون » ، و « نون » .

ثم تنوب الياء عن الفتحة ، فتكون علامة للنصب ، وذلك في موضعين ، هما : « نون » ، و « نون » .



المذكر السالم .

حادى عشر<sup>(١٥)</sup> : نون المشى تكون مكسورة مطلقاً ، سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فتقول : الرجلان ، الرجلين .

وبن جمع المذكر السالم تكون مفتوحة مطلقاً . سواء فى ذلك حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر ، فتقول : المسلمون ، المسلمين .

ثانى عشر . ياء المشى يكون ما قبلها مفتوحاً ، فتقول الرجلين ، وياء جمع المذكر السالم يكون ما قبلها مكسوراً ، فتقول : المسلمين .

ثالث عشر : ينوب حذف النون عن الفتحة ، فيكون علامة للنصب ، وذلك فى الأفعال الخمسة ، وهى كل فعل مضارع اتصل بأحده ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وهى : يفعلون ، تفعلون ، يفعلان ، تفعلان ، تفعلين .

ويتلخص لدينا الآن بعد الكلام على علامات الرفع وعلامات النصب أن :

١- الاسم المفرد . وجمع التكسير . والفعل المضارع الذى لم يتصل بأحده شئ ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة .

٢- الأسماء الخمسة : ترفع بالواو ، وتنصب بالألف .

٣- جمع المؤنث السالم : يرفع بالضمة ، وينصب بالكسرة .

٤- المشى : يرفع بالألف ، وينصب بالياء .

٥- جمع المذكر السالم : يرفع بالواو ، وينصب بالياء .

٦- الأفعال الخمسة : ترفع بثبوت النون ، وتنصب بحذفها .

وهو وسيله كرم المؤلف رحمه الله بعد الانتهاء من علامات الخفض ، وعلامات الجر ، أبواب الإعراب الأصلية ، وأبواب الإعراب الفرعية . والله أعلم .

« صممت لأعده من واحد إلى تسعة على وزن فاعل ، ورُكبت مع العشرة ، فإنها تبقى مسية على فتح الحرائير . عدا الجزء الأول من الحادى عشر ، والثانى عشر ، فهو مبنى على السكون . »





## ❖ علامات الخفض ❖

وبما أنهى المؤلف رحمه الله الكلام عن علامات النصب شرع ينگلنه على علامات الخفض . فقال . وللخفض ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله : وللخفض ثلاث علامات . قد تقدم أن للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، فيكون مجموع الكل اثنتي عشرة علامة .

وقوله رحمه الله : الكسرة . هي الأصل<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : والياء . وهي التي تأتي إذا أُشِيعَت الكسرة<sup>(٣)</sup> .

❖ ❖ ❖

(١) سمكت أن نعرف أن الكلمة مخفوضة إذا وجدت فيها واحداً من ثلاثة أشياء : الأول الكسرة ، وهي الأصل في الخفض ، والثاني الياء ، والثالث الفتحة ، وهما قرعان عن الكسرة ، ولكل واحد من هذه الأشياء الثلاثة مواضع يكون فيها ، وهذه المواضع سيذكرها المؤلف والشارح رحمهما الله بالتفصيل .

(٢) ولذلك بدأ بها .

(٣) فهي ست لكسرة ، ولذلك تثنى بها . ثم ختم بالفتحة ، واختم بها متعين ؛ لما سبق

# الكسرة ومواضعها

## ★ الكسرة ومواضعها ★

ولما غمد بحمد الله العلامات إجمالاً أخذ يتكلم عليها تفصيلاً . فقال : فأم  
الكسرة تكون علامة للجمع في ثلاثة مواضع ، في الاسم المفرد المنصرف .  
وجمع الكسر المنصرف ، وجمع المؤنث السالم .

فوله رحمه الله . في الاسم المفرد<sup>(١)</sup> المنصرف . تقدم أن الضمة تكون علامة  
لرفع في الاسم المفرد<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل المؤلف رحمه الله : المنصرف .  
وتقدم أيضاً أن الفتحة تكون علامة للنصب في الاسم المفرد<sup>(٣)</sup> ، ولم يقل المؤلف :  
المنصرف .

وهنا ذكر المؤلف رحمه الله أن الكسرة تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع .  
منها الاسم المفرد المنصرف ، فحصل عندنا قيد جديد ، وهو المنصرف ؛ وذلك لأن  
الأسماء المفردة منها ما ينصرف ، ومنها ما لا ينصرف<sup>(٤)</sup> .

والاسم المنصرف هو الخالي من موانع الصرف<sup>(٥)</sup> ، وهو الذي يُنَوَّن ، مثل : زيد ،  
عمرو ، رجل ، خالد ، مسجد ، دار ، وما أشبه ذلك .

إذن قوله المنصرف . معناه الخالي من موانع الصرف ؛ أي : مُنَوَّن<sup>(٦)</sup> .

(١) قد سبق بيان معنى كلمة « المفرد » بما أغنى عن إعادته هنا ، وانظر ص ١١٤ من هذا الشرح

(٢) تقدم ص ١١٤ أيضاً .

(٣) تقدم ص ١٥٢ .

(٤) والاسم المفرد غير المنصرف إما يُجَرُّ بالفتحة نياية عن الكسرة ، نحو : مررت بأحمد ، كما سيأتي إن شاء  
الله تعالى ص ١٩٣ .

(٥) سيأتي بعد قليل - إن شاء الله - ذكر هذه الموانع ص ١٩٣ ، وما بعدها .

(٦) أي : منصرف بصرف الحرف . والصرف هو التحويل ، نحو : سَعَيْتُ إِلَى مُحَمَّدٍ ، ونحو رَضِيتُ عَنْ  
عَبْدٍ ، ونحو : استفدت من معاينة خالد ، ونحو : أعجبتني خُلُقُ بكرٍ .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله :

الْمَصْرُفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا      معْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا<sup>(١)</sup>

وشرح بقوله : المصروف . الاسم المفرد الذي لا يتصرف ، وسيأتي إن شاء الله الكلام عليه ، لكن نأخذ له مثالاً ، تقول : عُمَرُ ، أحمدُ<sup>(٢)</sup> .

ولا يسمي ن تاني . مرزوث بأحمد . أو : مرزوث بعمر<sup>(٣)</sup> . لأنهما لا يتصرفان<sup>(٤)</sup> ، ولأن الكسرة لا تكون علامة للخفض إلا في الاسم المفرد المنصرف .

فكسر « محسن » ، و « علي » مخصوص ، لدخول حرف الحذف عليه . وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .

وكسر « خالد » ، و « بكر » مخصوص . لإضافة ما قبله إليه . وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضاً . و « محسن » ، و « علي » ، و « خالد » ، و « بكر » أسماء مشرقة ، وهي منصرفة ؛ للتحقيق التنوين لها . والاسم المنصرف هو الاسم المنون تنوين النكرة دون غيره من أنواع التنوين السابق ذكرها ، سواء كان مفرداً ، أو مجموعاً جمع تكسير .

ودخل في مراد الاسم المنصرف ما يكون مصرفاً بشديراً . نحو : مررت بزيد والفتى والقاضي وغلامى .

واشترابه

مررت : فعل وفاعل .

بزيد : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .

والفتى معطوف على « زيد » ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

والشخصى معطوف على « زيد » ، مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل .

وغلامى معطوف أيضاً على « زيد » ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التنوين ، و « علام » مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه في محل جر .

(١) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٢) من غير تنوين .

(٣) تنوين « أحمد » ، و « عمر » .

(٤) معنى : لا يمتنان

وَيُشْرَفُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ : وجمع التكسير المنصرف<sup>(١)</sup> . هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي تكون فيها الكسرة علامة للخفض .

وَأَسَى رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْقَبْدِ ، وَهُوَ الْمَنْصَرَفُ ؛ لِأَنَّ حَمْعَ التَّكْسِيرِ مِنْهُ مَا هُوَ مَنْصَرَفٌ ، وَمِنْهُ مَا هُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ<sup>(٢)</sup> .

وَالْمَنْصَرَفُ مِثْلُ رَجَالٍ ، حِبَالٍ ، أَشْجَارٍ ، أَنْهَارٍ ، رِمَالٍ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجَالٍ<sup>(٣)</sup> . وَغَيْرُ الْمَنْصَرَفِ مِثْلُ : مَسَاجِدُ ، مَنَافِدُ ، مَصَابِيحُ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ﴾<sup>(٤)</sup> .

وَلَمْ يُقَالْ : بِمَصَابِيحٍ<sup>(٥)</sup> ، فَلَمْ يُجَرَّهَا بِالْكَسْرِ ، مَعَ أَنَّ بِهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ﴾ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : عَنْ أَشْيَاءٍ<sup>(٦)</sup> . وَلَكِنْ يُقَالُ : أَشْيَاءٌ . لِأَنَّهَا اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ .

(١) قد عرفت لما سبق ص ١١٥ معنى جمع التكسير . وعرفت في الموضع الأول هنا معنى كونه منصرفاً ، وذلك نحو : مررت برجالٍ كرامٍ ، ونحو : رَضِيتُ عَنْ أَصْحَابٍ لَنَا شُجْعَانٍ . فكس من « رجال » ، و « أصحاب » مخصوص ؛ لدخول حرف الحذف عليه . وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .

وكل من « كرام » ، و « شجعان » مخصوص . لأنه نعت للمخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة أيضاً .

و « رجال » ، و « أصحاب » ، و « كرام » ، و « شجعان » جموع تكسير ، وهي منصرفة لحقوق السويين لها .

(٢) وقيل أيضاً : بمنصرف ؛ لأن غيره يجزى بالفتحة ؛ نحو : مررت بمساجد ، كما سيأتي إن شاء الله .

(٣) فتوّن ، وتجر بالكسرة ؛ لأنها اسم منصرف .

(٤) بالجر بالفتحة ، وبدون تنوين ؛ لأنها غير منصرفة .

(٥) بالتوين ، مع الجر بالكسرة .

(٦) بدون تنوين ، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنها اسم لا يصرف .

(٧) بدون تنوين ، والجر بالكسرة ؛ لما سبق من كونها اسماً لا ينصرف .



« عَمَرْتُ مَسَاجِدَ . وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ . لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ .  
وَمَوْلَانِي مَمْرُوتٌ . جَمْعُ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرَفِ . إِذَنْ : جَمْعُ التَّكْسِيرِ قَدْ يَكُونُ  
مُنْصَرَفًا ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَالْمُنْصَرَفُ مِنْهُ يُجَرُّ بِالْكَسْرِ ، وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ لَا<sup>(١)</sup> .  
وَيُحْمَلُ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ<sup>(٢)</sup> .

هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الْكُسْرَةُ عَلَامَةً لِلْحَفْظِ .  
وَلَمْ يُقَيِّدْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِ « الْمُنْصَرَفِ » ؛ لِأَنَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ كُلُّهُ  
مُنْصَرَفٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) وَكَذَلِكَ يَهْضُمُ الْمُنْصَرَفُ يَمُوتُ . وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ لَا يُتَوَّنُ .

(٢) قَدْ عَرَفْتُمْ أَنَّ سَبْقَ مَعْنَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، وَذَلِكَ بِحُزْ . نَظَرْتُ إِلَى فِتْيَاتٍ مُؤَدَّاتٍ . وَنَحْوُ : رَضِيْتُ  
عَنْ مَسْمُومَاتٍ قَاتِلَاتٍ .

فَكُلُّ مَنْ « فِتْيَاتٍ » ، وَ« مَسْمُومَاتٍ » مَحْتَرَمٌ ، لِدُخُولِ حَرْفِ الْحَفْظِ عَلَيْهِ ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ الْكُسْرَةُ  
الظَّاهِرَةُ .

وَكُلُّ مَنْ « مُؤَدَّاتٍ » ، وَ« قَاتِلَاتٍ » مَحْتَرَمٌ . لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَحْفُوظِ ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ الْكُسْرَةُ الظَّاهِرَةُ  
أَيْضًا .

وَكُلُّ مَنْ « فِتْيَاتٍ » ، وَ« مَسْمُومَاتٍ » ، وَ« مُؤَدَّاتٍ » ، وَ« قَاتِلَاتٍ » جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ .

(٣) وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْيِيدُهُ بِالْمُنْصَرَفِ ؛ لِمَا قَدْ عَلِمْتُ فِي مَبْحَثِ التَّنْوِينِ أَنَّ تَنْوِينَهُ لِمُقَابَلَةِ ، لَا  
لِلتَّمَكِينِ ، وَالْمُنْصَرَفُ هُوَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ .

وَاسْتَعْنِ نَسِجَانُ حَالِدَ الْأَرْهَرِيِّ وَحَسَنَ الْكُفْرَاوِيِّ مَا نَسَمَى بِهَذَا الْحِجْعِ ، فَتَالُوا إِنَّهُ يَحُوزُ هَيْمًا =

« وَقَدْ تَكُونُ الْكُسْرَةُ مَقْدَرَةً ، كَمَا لَوْ قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزُوجَاتِي .

وَأَعْرَافُهَا :

الْبَاءُ - حَرْفُ جَرٍّ .

وَمِنْ حَرْفِ اسْمٍ مَحْرُورٍ بِالْبَاءِ ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كُسْرَةُ مَقْدَرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، مَعَ مَنْ صَهْوَرَهُ

شَتَعَنْ حَرْفَ حَرَكَةِ الْمُنَاسَةِ ، وَ« زُوجَاتٍ » مُضَافٌ ، وَبَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ

مُسَمًّى ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ .

« وَهِيَ تَكُونُ كَمَا مَضَى « أَذْرَعَاتٍ » عَلَمٌ عَلَى بُلْدَةٍ بِالشَّامِ ، وَ« عَرَفَاتٍ » عَنَمٌ عَنِ حَبْلِ تَمَكُّهِ .

وَ« بَرَكَاتٍ » عَلَمٌ عَلَى رَحْلِ .

تقول مثلاً : مررت بمسلمات<sup>(١)</sup> .

ولا يصح أن تقول : مررت بمؤمنات<sup>(٢)</sup> . لأن جمع المؤنث السالم لا بد أن يُجرَّ بالكسرة .

وهل تعالى ﴿عَنِ رَبِّهِ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مِمَّا كُنْتُ مُؤْمِنَةً قَبْلَ أَنْ تَقْبَلِ عِدَّتَ سَيَحْتِ ثَبَّتِ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾﴾<sup>(٣)</sup> .

كيف حال ﴿سَيَحْتِ ثَبَّتِ وَأَبْكَارًا﴾ ؟

لا شك أن القرآن كله صحيح . والجواب عن هذا أن يقال : إن « ثبات » جمع مؤنث سالم ، فيُصَبُّ بالكسرة ، و« أبكاراً » جمعُ تكسير ، فيُصَبُّ بالفتحة .

\*\*\*

سُمِّيَ به جمع المؤنث السالم الصرف ، وهو تنوين التمكين وعدمه ، وذلك لأن التنوين فيه حال الجمع للمقابلة ، فلما رالت الجمعية ، وجعل علماً ، زال ذلك التنوين ، ونُزِلَ تنوين الأعلام المنصرفة ، وهو تنوين التمكين . ولكن نُعْقِبَ هذا بأن التنوين الذي يكون به ما سُمِّيَ به من هذا الجمع ، إنما هو تنوين المقابلة ، ولم يتغير إلى تنوين التمكين ، وذلك للآتي

١ - أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع يكون علماً على موت . وسيأتي إن شاء الله ص ٢٠٢ ، وما بعدها أن الهمم المؤنث يمنع من الصرف « تنوين التمكين » ، فلو كان التنوين الموجود في هذه الكلمات هو تنوين التمكين ، وليس تنوين المقابلة ، لحذف للعلمية والتأنيث .

وعليه فلا يصح عسار أن التنوين الموجود في هذه الكلمات هو تنوين التمكين ؛ لأن الممنوع من الصرف لا يكون هذا التنوين .

٢ - ولأن النحاة الذين « حارروا » تنوين ما سُمِّيَ به من هذا الجمع بضواً على أن حوار السريين إنما هو باسطر إلى تنوين هذه الكلمات فإن تصحح أعلاماً ، فراعوا هذا الأصل ، ولم يلتفتوا لحالة العلمية والتأنيث ، فمدت لم يحذف التنوين ، مع وجود العلمية والتأنيث ؛ لما أنه تنوين مقابلة في حالة الأصل ، وشُصِّحَ في حالة العلمية أيضاً ، والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث إنما هو تنوين التمكين ، هذه هي السعة الفصحى .

(١) مُؤْمِنَاتٌ والجَرُّ بالكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفاً

(٢) بدون تنوين ، وبالجر بالفتحة .

(٣) كـ من « مسلمات ، مؤمنات ، قانتات ، نائبات ، عائدات ، سالحات ، ثبات » جمع مؤنث سالم . وهي منصوبة على أنها حال من قوله تعالى : ﴿أَزْوَاجًا﴾ ، والذي سُوِّعَ أن يكون حالاً على الرغم من كون صاحب الحال نكرة ، أن هذه النكرة وُصِفَتْ فَخُصِّصَتْ ، فاقتربت من التعريف .







## \* نياية الباء عن الكسرة \*

سم ، حمد المألّف ، حمد الله يتكلّم على العلامة الثانية ، وهي الباء ، فقال و م لاء  
شكون علامة محمّص في ثلاثة مواضع . في الأسماء الخمسة . وفي التسمية . والجميع

كلّها نعرفها من قبل ، ولا تحتاج إلى شرح .

فقوله وحمد الله . الأسماء الخمسة<sup>(١)</sup> . يُشترط في خفضها بالياء ما سبق أن  
ذكرنا أنه يُشترط في رفعها بالواو ونصبها بالألف<sup>(٢)</sup> .

وقد تقدّم أنها ستة شروط ، هي :

١- أن تكون مفردة . ٢- أن تكون مكبرة .

٣- أن تكون مضافة . ٤- أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

٥- أن تكون « فو » خالية من الميم .

٦- أن تكون « ذو » بمعنى « صاحب »<sup>(٣)</sup> .

فالشروط التي سبقّت عند رفعها بالواو لابد أن تأتي هنا . فمتى رُفِعَت الأسماء

= وهذا توحيد حر لنصبها . وهو أن تكون منصوبة على أنها صفة لقوله تعالى : ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ . ونعت  
المنصوب منصوب .

والعلامات نصب هذه الكلمات هي الكسرة . لأنها جمع مؤنث سالم ، وقد مضى أنه ينصب بالكسرة .  
وعلى ذلك فبعد الألف لا يسمّى فيها على الخفض والله أعلم .

و بعد ح رحمه الله أتى بها . ليبين كيف كانت « أبكاراً » منصوبة بالفتحة ، وما قبلها كنه مكسور

(١) أسماء ثلاثة مواضع تكون هي كل واحد منها دالة على أن الاسم محمّص

(٢) هذا هو الموضع الأول من مواضع الخفض بالياء نياية عن الكسرة .

(٣) تقدم ص ١٢٩ - ١٣٤ ، وص ١٥٩ ، ١٦٠ .

وهذا يجمع لدينا أن الأسماء الخمسة « ابوك . اخوك . حموك . مؤك . ذو هك » ترفع بالواو ،  
ونصب بالألف ، ونجر بالياء ، وذلك عند توفر الشروط السبعة المعروفة .

(٤) وقد تقدّم بنا ص ١٣٣ أن ذكرنا شرطاً سابقاً ، يعلّق بالاسم « ذو » ، وهذا الشرط هو أن يكون الاسم

ي يضاف إليه « ذو » اسم جسي ظاهراً غير صفة .

حمسة بالياء .

ثم قال تعالى ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ . « آبائكم » مجرورة بالياء . وقال تعالى : ﴿ هَذِهِ سُلُوكُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَرْتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ ﴾ . « أخيه » مجرورة بالياء .

وقال تعالى : ﴿ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ . « أخيه » مجرورة بالياء<sup>(١)</sup> .

مثال جامع لإعراب الأسماء الخمسة ، رفعاً ونصباً وحمسة

تقول . قال لهم أبوهم : إن آبائكم يحب أن تبتزوا بأبيكم .

وهنا اختلفت لفظ « أب » فأثرت بالواو والألف والياء ؛ وذلك لاختلاف العوامل ، فـ « أبوهم » جاءت بالواو ؛ لأنها فاعل مرفوع ، والأسماء الخمسة - كما تقدم - ترفع بالواو نيابة عن الضمة .

و « آبائكم » جاءت بالألف ؛ لأنها منصوبة بـ « إن »<sup>(٢)</sup> ؛ لأن « إن » تنصب الاسم ، وترفع الخبر<sup>(٣)</sup> .

و « آبائكم » جاءت بالياء ؛ لأنها مجرورة بحرف الجر « إلى » .

ولو قال قائل : قال لهم أباهم : إن أبواكم يحب أن تبتزوا بأبائكم . فخطأ<sup>(٤)</sup> .

(١) فك من « آيه » ، و « أخيه » في الآية الثانية والثالثة ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة .

ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ .

وقال : لسعد بن أبي وقاص : « حتى ما تجعله في في امرأتك »<sup>(٥)</sup> .

فك من « آية » ، و « امرأتك » ، و « العرش » ، و « امرأتك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

(٢) على أنها اسمها .

(٣) سيأتي إن شاء الله تعالى - الكلام بالتفصيل على « إن » وأخواتها في هذا الكتاب .

(٤) وذلك لما سبق من أن المثال الصحيح : قال لهم أبوهم : إن آبائكم يحب أن تبتزوا بأبيكم .

وكس في هذا المثال أتى بـ « أباهم » ، وهي منصوبة بالألف ، في موضع رفع ، وأتى بـ « أبواكم » وهي مرفوعة بالواو ، في موضع نصب ، وأتى بـ « آبائكم » المنصوبة بالألف في موضع جر .

لكي اعلموا أعطيتكم معلومة من أجل إذا غلبتكم تدعونها ، وهي أن بعض العرب  
يلزم الأسماء الخمسة الألف دائماً ، وبذلك يشتريح المتكلم ، فيقول : قال أباهم : إن  
أباكم يجب أن تبتروا بأباكم . وبهذا لا تغلط .

وعلى هذا قول الشاعر :

إن أباهما وأبا أباهما      قد بلغا في المجد غايتها<sup>(١)</sup>

(١) نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي الشخم العجلي ، ونسبه الجوهري  
لرؤبة بن العجاج .

والذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله « أباهما » الثالثة ، لأن الأولى والثانية  
يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة ، فيكون نصيهما بالألف ، أما الثالثة فهي في موضع الجر  
بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه يعد جداً أن  
يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

وهذه اللغة - وهي لغة إلزام الأسماء الخمسة الألف في الأحوال الثلاثة ، الرفع والنصب والخفض -  
تسمى لغة القصر ، وهي لا تكون إلا في ثلاثة أسماء فقط من الخمسة ، وهي : أب ، أخ ، حم .

تقول : هذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها .  
وإعراب هذه الأسماء الثلاثة على هذه اللغة يكون بالحركات المقدرة على الألف ، فعلمة الرفع

والنصب والجر حركة مقدرة على الألف ، كما تقدر في الاسم المقصور .  
وهناك لغة ثالثة في هذه الأسماء الثلاثة ، وهي لغة القص ، وهي عبارة عن حذف الواو والألف والياء ،  
والإعراب بالحركات الطاهرة ، على الباء والخاء والميم ، نحو : هذا أبه وأخه وحماها ، ومررت بأبه ،  
وأخيه ، وحماها .

وعليه قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي :

بأبه أفتدي عدي في الكرم      ومن يشابهه أنه مما صلتم

فقد وردت كلمة « أب » في البيت على لغة القص على حرفين فحش ، فأعربت بالكسرة الطاهرة في  
صدر البيت ، وبافتحة الظاهرة في عجز البيت ، وهذه اللغة نادرة ، وهي أقل اللغات الثلاث شهرة .  
ولهذا قال ابن مالك رحمه الله في الألفية :

أب أح حم كذاك ومن  
وفي أب وتاليته يشدر  
والقص في هذا الأخير أحسن  
وقصرها من نصيبتها أشهر

« أبه » : كناية عما يستقبح ذكره ، أو هو كناية عن عورة الرجل والمرأة .

« أب » : يندر القص .

فلم يُقَلِّ التَّسَاعُرُ : وَأَبَا أَيْيَهَا .

\*\*\*

وَشَرُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَشَى الْمَثْنِيَّةُ<sup>(١)</sup> . نَقُولُ فِيهَا مَا قُلْنَا فِي رَفْعِهَا بِالْأَلْفِ ، فَيَنْشَأُ  
الْمَثْنِي وَمَا أُخْتُقَ بِهِ .

فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ اثْنَيْنِ . وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup> .

و بناءً على ذلك تكون الأسماء « أب : أخ ، حم » فيها ثلاث لغات :  
١ - اللغة التي ذكرها ابن جروم رحمه الله . وهي أنها ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء ،  
وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وفي الأسماء الباقين : « ذو ، فو »<sup>(٣)</sup> .  
وهذه اللغة تُسَمَّى لغة التَّام ، والمقصود بذلك ورود الأسماء الستة على ثلاثة أحرف ، فالأصل في اللغة  
العربية في كلماتها المغربة أن ترد على ثلاثة أحرف .  
٢ - لغة النقص ، وهي التي تلي لغة التمام في الشهرة .  
٣ - لغة النقص ، وهي نادرة .

(١) اراد بالثنية هنا المثني .

(٢) « كل من » « رجلين » ، « اثنين » ، « الرجلين » . وكليهما ، مخفوض ؛ لدخول حرف الخفض « الباء » على  
« رجلين » ، « الرجلين » .

وفي كلمة « اثنين » ؛ لأنها نعت للمخفوض « رجلين » ، ونعت المخفوض مخفوض .

وفي كلمة « كليهما » ؛ لأنها توكيد للمخفوض « الرجلين » .

وعلامة حذف هذه الكلمات الأربعة الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها .

وكل من « رجلين » . و « الرجلين » مثني ؛ لأنه دال على اثنين .

وكل من « رجلين » . و « كليهما » ملحق بالثنى ؛ لعدم توفر شروط الثنى فيه .

ثمودح : عراسي

مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ اثْنَيْنِ .

مَرَرْتُ : فعل وفعل .

برحمتي : حذر ومحذور ، وعلامة جره الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، لأنه مثني ، و سور

عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجار والمجرور متعلق بـ « مررت » .

(٣) ولا يوجد في هذه الأسماء : « ذو ، فو » سوى هذه اللغة ، على أن الاسم « فو » فيه لغة ابتدئت به .

وفيهما يعرب بالحركات الظاهرة ؛ الضمة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة حزا .

ولا يصح أن تقول : مررت بالرجلين كلاهما<sup>(١)</sup> .

لأن « كلاهما » ملحقة بالمشى ، فتجرب بالياء .

وقوله رحمه الله . والجمع . المراد بالجمع هنا جمع المذكر السالم .

والدليل على أن المراد جمع المذكر السالم : أنه قال في الأول : فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع المؤنث السالم .

فكل من جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يُخَفَّضُ بالكسرة .

إذن : يتعين أن المراد بقوله : والجمع . هنا ، جمع المذكر السالم ، وما ألحق به أيضًا<sup>(٢)</sup> .

فتقول : مررت بالمسلمين .

وتقول : مررت برجلين ، هما من المسلمين .

كل « المسلمين » الأولى والثانية مخفوض بالياء<sup>(٣)</sup> .

وقال الله تعالى : ﴿ إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ .

« أولى » ملحقة بجمع المذكر السالم ، وهي مخفوضة بالياء .

= اثنين : صفة لـ « رجلين » مجرورة بالياء ؛ لأنها ملحقة بالمشى .

(١) لا على لغة إرماء المشى الألف ، والتي تسمى بلغة القصر ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

لشاهد في قوله « غايتاهما » . حيث إنه جاء بالألف على الرغم من كونه منصوبًا ، والمشى يصب

بالياء كما سبق . فالأصل أن يقال : غَايَتَيْهَا ، ولكنه أتى بها بالألف على لغة من يارم المشى الألف ،

ويعرب إعراب الاسم المقصور ، بحركات مقدرة على الألف ، رفعا ونصبًا وجرًا

(٢) لا يسميها ثلاثة أنواع للجمع ؛ جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير .

(٣) مكسور . فتح ما بعدها ؛ لأنها جمع مذكر سالم ، والون عوض عن تنوين في الاسم

٥٨ - جمعُ المذكِرِ السَّالِمِ ، وما أُلْحِقَ به يُخَفِّضُ بالياءِ .

و مراد به جمعُ جمعِ المذكِرِ السَّالِمِ : كُلُّ ما لم تتوافر فيه شروطُ جمعِ مذكرِ السَّالِمِ ، وأُغْرِبَ إعرابه<sup>(١)</sup> .

فمثلاً : أوله - ملحقةٌ بجمعِ المذكِرِ السَّالِمِ ؛ لأنها ليس لها مفردٌ من لفظها ، وإنما لها مفردٌ من معناها ، و « أولو » بمعنى « أصحاب » ، ومفردُها من معناها : « صاحب » . وكذلك عشرون ، ملحقةٌ بجمعِ المذكِرِ السَّالِمِ ؛ لأنها ليس لها مفردٌ من معناها ، ولا من لفظها ؛ لأن « عشر » لا تدلُّ على « واحد »<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) تقدم ص ١٢٦ .

(٢) اعلم - رحمك الله - أن لفظة « عشرون » وبانيها<sup>(\*)</sup> أسماءُ جموع ، واسمُ الجمعِ هو ما لا مفرد له من لفظه ، وإن كان له مفرد من المعنى ، وأحياناً يكون اسمُ الجمعِ لا مفرد له من اللفظ والمعنى معاً ، وأحياناً يكون لا مفرد له من معناه ، وإن كان له مفرد من لفظه . فالأقسامُ إذن ثلاثة .

١ - ما ليس له مفرد من لفظه ، وله مفرد من معناه . ومثاله : « أولو » فهو اسمُ جمع ، لا واحد له من لفظه ، وإن كان له مفرد من معناه هو « ذو » ، بمعنى « صاحب » .  
٢ - ما ليس له مفرد من معناه ، وله مفرد من لفظه ، ومثاله « عالمون » - بفتح اللام - فهو اسمُ جمع ، لا واحد له من معناه ، وإن كان له مفرد من لفظه ، هو « عالم » ، و « عالم » ليس مفرد « عالمون » من جهة المعنى ؛ لأن « عالم » اسمٌ لكل ما سوى الله من أصنافِ الخلق ، عقلاء وغيرهم ، و « العالمون » خاصٌ بالعقلاء ، فلم يتوافقا في المعنى ، وإن توافقا في اللفظ .

٣ - ما ليس له مفرد من لفظه ، ولا من معناه . ومثاله ألفاظُ العقود ، وهي تسعة عشر ، وهي لا مفرد لها من لفظها ، وإن لا يقال : عشر . وكذلك لا مفرد لها من معناها ؛ لأن « عشر » ليست مفرد « عشرون » في المعنى ، وعلى ذلك ففسر .

واعلم - رحمك الله - أن بين الجمعِ واسمِ الجمعِ اتفاقاً واختلافاً ، فيتفقان في كون كلٍّ منهما يدل على ثلاثة فصاعداً ، ويختلفان في أن الجمع لا بد أن يكون له مفرد من لفظه ، كـ « رجل » ، « رجلان » ، و « محمد » ، « محمدان » ، ولا بد أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع . والله أعلم .

(\*) وبانيها هو : ثلاثون - أربعون - خمسون - ستون - سبعون - ثمانون - تسعون ، وتسمى هذه ألفاظُ العقود .

# نِيَابَةُ الْفَتْحَةِ عَنْ الْكَسْرِ

## ★ نيابة الفتحة عن الكسرة ★

بسم الله الرحمن الرحيم يتكلم على العلامة الثالثة . وهي الفتحة ، فقال : وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف

يعنى رحمه الله . أن الفتحة تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في موضع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

فأفاد المؤلف رحمه الله هنا ، وفيما سبق في قوله . الاسم المفرد المنصرف . وجميع التكسير المنصرف . أن الأسماء قسمان : منصرف ، وغير منصرف .

والاسم المنصرف : هو الذي يقبل التنوين .

والاسم غير المنصرف : هو الذي لا يقبل التنوين .

هذا هو الضابط<sup>(١)</sup> ، ودليل هذا ، أو شاهد هذا : قول ابن مالك رحمه الله في الألفية :

الصَّوْرُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا      معنًى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا<sup>(٢)</sup>

فالصَّوْرُ هو التنوين ، ولماذا سُمي التنوين صرْفًا ؟

قالوا : لأنَّ له رَنَّةً<sup>(٣)</sup> كَرَنِينَ الدَّرَاهِمَ عِنْدَ الصَّيَارِفَةِ ، فَالدَّرَاهِمُ - كما هو معلوم - مصنوعة من الفضة ، فإذا حُرِّكَتْ صار لها رَنِينٌ ، فكذلك التنوين .

والاسم الذي لا ينصرف ، هل هو معدود أم محدود ؟

الجواب . نقول : علَّله معدودة ، وأفرادُه لا تُحْصَرُ ، لكن إذا عَرَفَ الْإِنْسَانُ الْعِلْلَ مِنْهُلٍ عَلَيْهِ التَّطْبِيقُ .

والعلل المابعة من الصرف تسعة . وهي مجموعة في قول الشاعر :

(١) وإجماع كل لصابط قول التنوين من عدمه ؛ لأن كلمة « الصَّوْرُ » معناها التنوين ، كما سيأتى في البيت

الذى ذكره الشيخ رحمه الله من قول ابن مالك رحمه الله . وقد تقدم ذكر هذا البيت ص ١٨١

(٢) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٤٩) .

(٣) نقول : زيدًا ، محمدًا ، حسنٌ ، فيُحْدِثُ هذا التنوين رَنَّةً عند التَّلَفُّظِ بِهِ



اِخْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزِدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا <sup>(١)</sup>  
فهذه تسع علل <sup>(٢)</sup>:

أولاً : اِخْمَعْ . وهذا إشارة إلى جمع ، يُسَمَّى صِيغَةً مُنْتَهَى الْجُمُوعِ <sup>(٣)</sup> ، وهو ما كان

(١) قال ابن هشام رحمه الله في القطر ص ٣٩٩ : وهذا البيت - يشير إلى البيت المذكور - أحسن من

البيت الذي أثبتته في المقدمة ، وهو لابن النحاس . اهـ

(٢) اعلم - رحمك الله - أن الاسم غير المنصرف ينقسم إلى قسمين بالنسبة لهذه العلة التسع :

القسم الأول : ما لا بد فيه من وجود علتين فرعيتين .

من هذه العلة التسع حتى يمنع من الصرف .

وإحدى هاتين العلتين الفرعيتين ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى .

والعلة التي توحد في الاسم ، وتدُل على الفرعية ، وهي راجعة إلى المعنى اثنان ، ليس غير :

الأولى : العلمية .

والثانية : الوصفية .

ولا بد من وجود علة واحدة من هاتين العلتين في الاسم المنوع من الصرف ، بسبب وجود علتين فيه .

والعلة التي توحد في الاسم ، وتدُل على الفرعية ، وتكون راجعة إلى اللفظ ست علة .

وهي : التأنيث بغير ألف <sup>١</sup> ، والعُجْمَة ، والتركيب ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والقُدْل ، ولا بد

من وجود واحدة من هذه العلة ، مع وجود العلمية فيه .

وأما مع الوصفية فلا يوجد منها إلا واحدة من ثلاث ، وهي : زيادة الألف والنون ، أو وزن الفعل ، أو

العدل .

القسم الثاني : ما يكفى فيه وجود علة واحدة من العلة التسع لمنع من الصرف ، ولذلك يقولون : إن

هذه العلة الواحدة تقوم مقام علتين .

وهذه العلة التي تقوم مقام علتين هي : صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث الممدودة أو المقصورة .

وسأثنى ، شاء الله تعالى بيان ذلك كله بياناً شافياً ، مع ذكر الأمثلة عليه . يشر الله ذلك

(٣) سُمِّيَ هذا الجمع بـ ، صيغة منتهى الجموع ؛ لأن صيغته وقعت الجموع عندها ، وانتهت إليها ، فلا

تمحاورها ، فلا تجمع مرة أخرى ، بخلاف غيرها من الجموع ؛ فإنه قد يجمع ، تقول : كُتِبَ وَأُكْتُتْ . -

« إن سُمِّيت هاتان العلتان فرعيتين ؛ لأنهما متفرعان عن أصل ، فمثلاً : فاطمة . مجموعة من الصرف للعلمية

والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير .

« وذلك لأن تأنيث بالألف - ألف التأنيث الممدودة والمقصورة - من القسم الثاني الآتي . وهو لدى تقوم

فيه علة واحدة مقام علتين .

على وزن «مفاعيل»، أو «مفاعيل»، بقطع النظر عن الحروف؛ يعنى: قد يكون بدل «مفاعيل» «مفاعيل»، وقد يكون بدل «مفاعيل» «فواعيل»<sup>(١)</sup>. فهذا نقول: إنه صيغة

= ك. «فأس، وأفس»<sup>(٢)</sup> ثم نقول: أكلت وأكالب، ولا يجوز فى «أكالب» أن يجمع بعده . وكذا: أغربت وأغارب<sup>(٣)</sup>، فلا يجوز فى «أغارب» أن يجمع، كما يجمع «أكلت» على «أكالب»، «وأصل»<sup>(٤)</sup> على «أضائل»، فكأن الجمع قد تكرر فى هذه الصيغة، فتركت لذلك مرة جمعين . وانظر شرح قطر الندى ص ٤٦.

(١) يريد رحمه الله: أن كل جمع تكسير كان بعد ألف الجمع فيه حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو سبعة ساكن . فهو صيغة تنتهى الجموع، ويجمع من الصرف، سواء كان علماً، أو صفة، أو اسماً جامداً . وهذه الأوزان التى ذكرها الشيخ رحمه الله هى مجرد أسئلة، ليس المراد بها أنه لا يمنع من الصرف من الجموع إلا ما كان على وزنها . ولذلك جاء فى القرآن ما ليس على وزنها . وهو جمع . وهو ممنوع من الصرف، قال تعالى: ﴿فَأَنشَأْنَا لَهُ جَدَّائِقَ ذَاتَ يَمْحَكَةٍ﴾ .

ف «جدائق» على وزن «فعائل»، ومع ذلك معت من الصرف، ولم تنون . وكذلك يمنع من الصرف ما جاء على وزن «فعائل» . ومنه قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ .

فكلمة «دراهم» على وزن «فعائل»، وهى بدل من «ثمن»، محرومة بالفتحة، نياية عن الكسرة، وكذلك لم تنون؛ لأنها ممنوعة من الصرف، لأنها صيغة تنتهى الجموع .

وكذلك يمنع من الصرف ما كان على وزن «فعائل»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَرَّيْتُ سُودً﴾ . ف «عرريت» على وزن «فعائل»، وهى لم تنون؛ لأنها ممنوعة من الصرف، لأنها صيغة تنتهى الجموع . فالضابط ليس وزناً معيناً، وإنما الضابط هو: كل جمع تكسير، وقع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو سبعة ساكن .

وقيل أن يكون الوسط ساكناً حراً به الجموع، نحو تلامذة، أشاعرة، فلاسفة، صيافة، جهابذة؛ لأن ثلاثة الأحرف بعد ألف الجمع، أو سبعة ساكن، نقول: هم تلامذة متفوقون - قالت تلامذة متفوقين - حدثت مع تلامذة متفوقين .

تتبع «تلامذة» فى جميع الأمثلة، ونحذفها بالكسرة فى المثال الأخير .

«أفس جمع «فأس»، و «فأس» غملة يُتغافل بها، مضروبة من غير الذهب والفضة . وانظر القاموس المحيط، والمعجم الوسيط (ف ل س) .

«أغربت جمع غربت، وهم أمة من الناس، سامية الأصل، كان منشؤها شبه جزيرة العرب . انظر المعجم الوسيط (ع ر ب) .

«أصل» جمع «أصبّل»، وهو الوقت حين تَصْفَرُ الشمس لمغربها . وانظر المعجم الوسيط (ص ب) .

مُنْتَهَى الْجُمُوعِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ﴾ .

الشَّاهِدُ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بِمَصَابِيحَ ﴾ . فإِلَاءَ حَرْفٍ جَرٍّ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ : بِمَصَابِيحٍ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَعٍ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ .

فَقَالَ سَبْحَانَهُ : « صَوَامِعٌ » <sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يَقُلْ : « صَوَامِعٌ » <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : « مَسَاجِدُ » <sup>(٤)</sup> ، وَلَمْ يَقُلْ : « مَسَاجِدُ » <sup>(٥)</sup> .

وَقَالَ سَبْحَانَهُ : « يَتَعَّ » بِالتَّنْوِينِ ، وَ« صَلَوَاتٌ » بِالتَّنْوِينِ .

وَلِمَاذَا كَانَتْ « صَوَامِعٌ » ، وَ« مَسَاجِدُ » غَيْرَ مُنَوَّنَةٍ ، وَكَانَتْ « يَتَعَّ » وَ« صَلَوَاتٌ » مُنَوَّنَةً ؟

الْجَوَابُ : لِأَنَّ « مَسَاجِدَ » ، وَ« صَوَامِعَ » لَا تَنْصَرِفَانِ ؛ وَ« يَتَعَّ » ، وَ« صَلَوَاتٌ » تَنْصَرِفَانِ .

فَ« صَوَامِعٌ » عَلَى وَزْنِ « فَوَاعِلٌ » ، وَ« مَسَاجِدُ » عَلَى وَزْنِ « مَفَاعِلٌ » <sup>(٦)</sup> .

وَمِثَالُ الْمَنْعُوقِ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضًا : طَوَاحِينُ ، عَلَى وَزْنِ « فَوَاعِلٌ » .

الْمُهَيْمَةُ : أَرَأَيْتَ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ مِنَ الْجُمُوعِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ ، وَنَقُولُ فِي

(١) بِالتَّنْوِينِ ، مَعَ الْحَفْظِ بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ ، فَلَا يَنْوِنُ ، وَيَحْفَظُ بِالْمُتَحَدِّثَةِ بِإِبَاءٍ عَنِ الْكَسْرِ

(٢) مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ .

(٣) بِالتَّنْوِينِ

(٤) وَكَذَلِكَ صِغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ ؛ لِأَنَّ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ فِيهِمَا حَرْفَانِ ، فَيَمْنَعَانِ مِنَ الصَّرْفِ .

المانع له من الصرف : صيغة مُنتَهَى الجموع<sup>(١)</sup> . فتكفي فيه علة واحدة ، وليس شرطاً أن يكون علماً أو صفة .

\* \* \*

ثانياً . شارح الساطع : زَنْ . قالوا : المراد بقوله : زَنْ . وزن الفعل .

فإذا جاء الاسم على وزن الفعل فإنه يكون ممنوعاً من الصرف ، سواء كان هذا الاسم علماً ، أو صفة<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان اسماً جامداً فإنه ينصرف ، وسواء كان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً ، أم أمراً .

مثال العلمية ووزن الفعل : سَمَّيْنَا رجلاً « يزيد » . فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ لأن « يزيد » الاسم يُساوي « الفعل » ، فتقول مثلاً : هذا يزيدُ وَيُنْقُصُ .

وكذلك أيضاً « يشكر » اسمُ رجلٍ ، يكون ممنوعاً من الصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .

ومثال ذلك أيضاً : أحمد<sup>(٣)</sup> ، فهو ممنوع من الصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل<sup>(٤)</sup> .

(١) وليعلم أن علة « صيغة منتهى الجموع » علة فرعية ؛ وذلك لأن الجمع فرع عن المفرد . وعلة صيغة منتهى الجموع هي القسم الأول من الذي تقوم فيه علة واحدة مقدّم علين ، لمنع الكلمة من الصرف .

(٢) يمنع النكس من الصرف للعلمية ووزن الفعل . أو للوصفية ووزن الفعل ، والعلمية والوصفية علة راجعة إلى المعنى ، ووزن الفعل علة راجعة إلى اللفظ .

فلا بد من وجود العلمية أو الوصفية مع وزن الفعل ، ولا يكفي وزن الفعل وحده لمنع الكلمة من الصرف . ومثل ذلك يقول : إن هذا هو القسم الأول من الذي لا بد أن تتوفر فيه علان للمنع من الصرف .

(٣) عَلِمَ على رجل

(٤) كـ « عَلِمَ على رجل » ، « أَعْلَمَ » ، و « أَعْلَمَ » هذه وزن الفعل ، بل إن « أحمد » نفسها يصح أن تكون فعلاً ، و « عَلِمَ » عَلِمَ الله . صارت فعلاً ، فما كان علماً على وزن الفعل فهو لا يصرف . بمعنى لا يُنَوَّن ، ويجوز بالفتحة .

ولو سَمَّيتَ ابنك «يَفْضُل»<sup>(١)</sup>، فإنه يُمنَع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .  
ولو سَمَّيته «اسْكُت»<sup>(٢)</sup>، فهو ممنوع من الصرف كذلك ؛ للعلمية ووزن الفعل  
الأمر .

ومثال الوصفية ووزن الفعل : «أفضل» ، تقول : مررتُ برجلٍ أفضل من فلان .  
فكلمة «أفضل» ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية ووزن الفعل .  
«الوصفية» ؛ لأنه اسم تفضيل .

«ووزن الفعل» لأن «أفضل» على وزن «أكرم» ، و «أكرم» فعل ماضٍ<sup>(٣)</sup> .

= تقول : يزيد وأحمد مجتهدان ، إن يزيد وأحمد مجتهدان ، التقيتُ يزيد وأحمد .  
فهم يسون كل من «أحمد» ، و «يزيد» في الأمانة الثلاثة ، ويجزأ بالفتحة نيابة عن الكسرة في المثال  
الآخر ؛ لأنهما ممنوعان من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل .

(١) على وزن الفعل المضارع .

(٢) على وزن الفعل الأمر .

(٣) ومثال منع لكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل في القرآن

«قال تعالى : ﴿أَخَذْنَا مِنْكُمْ لَهْفًا فَلَمْ يُبَدِّلْ لَهْفًا شَيْئًا﴾» .

«أبكم» حبر مرفوع بالضم ، وهو غير ممنون ؛ لأنه وصف على وزن الفعل .

«وقال تعالى : ﴿مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾»

«أعمى» لأوسي حبر «كان» منصوب بفتحة مقدرة من غير تنوين ، و «أعمى» الثانية خبر المبتدأ

مرفوع بضم مقدرة ، من غير تنوين كذلك .

«وقال تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾» .

«أحسن» اسم محرور بالياء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، للوصفية

ووزن الفعل .

وهو سرط الحاء في الصفات التي على وزن الفعل ألا يكون مؤنثا بالياء ؛ ودلت لأهم رُو حبر

تصرف ما جاء مؤنثه بالياء ، مثل : أزل ، وأربع . فمؤنثهما بالياء ، يقولون : هم رجال أربع وأربعة ، وهو

رجل أزل ، وهي امرأة أزلة .

«أحمر» حبر ، وأحضر ، فإنهما لا يصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة : حمراء ، وحصر ، لا يقف

خضرة ، وأخضرة ، فثبنا للصفة ووزن الفعل .

«حمد» نمکسُ انْ نُحوِّلُها إلى صفةٍ ، فتقولُ : مررتُ برجلٍ أحمدٍ من فلانٍ عندَ النِّعمِ .

فـ «أحمد» هنا اسمٌ تفضيليٌّ ، يعنى : أكثرَ حمدًا<sup>(١)</sup> .

بدون القاعدة : كلُّ اسمٍ جاء على وزنِ الفعلِ فهو ممنوعٌ من الصرفِ ، سواءً كان هذا الاسمُ علمًا ، مثلَ «أحمد» ، أو صفةً ، مثلَ «أفضل» .

إن كانَ علمًا قلنا : المانعُ له من الصرفِ العلميةُ ووزنُ الفعلِ .

وإن كانَ وصفًا قلنا : المانعُ له من الصرفِ الوصفيةُ ووزنُ الفعلِ .

\* \* \*

ثالثًا : قال الناظم : عادلاً .

قال أهلُ النحو : يعنى : ما كان المانعُ فيه العدلَ ، والعدلُ معناه أنه عدلٌ من شىءٍ إلى آخرٍ ؛ يعنى : من وزنٍ إلى وزنٍ .

والعدلُ يكونُ فى الأعلامِ ، فيكونُ المانعُ من الصرفِ العلميةُ والعدلُ .

ويكونُ فى الأوصافِ ، فيكونُ المانعُ من الصرفِ الوصفيةُ والعدلُ .

فلا بدُّ مع العدلِ من إضافةٍ علَّةٍ أخرى ، وهى العلميةُ أو الوصفيةُ<sup>(٢)</sup> .

«ومثاله فى الأعلامِ : عُمر . دائماً نقرأ : وعن عُمرَ بن الخطابِ .

لماذا قلنا : «عُمر» ؟<sup>(٣)</sup> .

الجواب : لأنه اسمٌ لا يَتَصَرَّفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العلميةُ والعدلُ ؛ لأنَّ أصلَ

(١) وسمى بحدسه كبريها علمنا أو صفة هو سياق الكلام . وسواء كانت علمًا أو صفة فهي ممنوعة من

لصرف ، إما للعلمية ووزن الفعل ، وإما للوصفية ووزن الفعل .

(٢) فلا بد من توفر عتبتين معاً ، العلمية والعدل ، والوصفية والعدل ، حتى تمنع الكلمة من الصرف ، ولا يكفى

سبع من الصرف العدل وحده ، أو العلمية وحدها ، أو الوصفية وحدها .

(٣) بحر مفتحة ، وبدون تنوين .

«عمر» «عامر»، فعُدِلَ من «عامر» إلى «عمر»<sup>(١)</sup>.

ومثال ذلك أيضا زُحِلَ «نَجْمٌ»، هو أَعْلَى السَّيَّارَاتِ السَّبْعِ، فتَقُولُ: نَظَرْتُ إلى زُحِلٍ<sup>(٢)</sup>. ولا يَصِحُّ أن تقول: نَظَرْتُ إلى زُحِلٍ<sup>(٣)</sup>. لَأَنَّهُ عَلَّمَ معدولٌ عن «زاحل»، فصار مجموعًا من الصرفِ للعلمية والعَدْلِ.

ويقال حسب كلام أهل الهيئة الأقدمين:

زُحِلُ شَرًّا مِرْيَخُهُ<sup>(٤)</sup> من شَمْسِيهِ فَنَزَاهَرَتْ بُعْطَارِدُ الْأَقْمَارِ.

وهذا ترتيب تنازليّ: زُحِلُ: أعلاها، شَرًّا: المُشْتَرَى، مِرْيَخُهُ: المِرْيَخُ، من شَمْسِيهِ: الشمس، فَنَزَاهَرَتْ: الزُّهْرَةُ<sup>(٥)</sup>، بُعْطَارِدُ: عُطَارِدُ<sup>(٦)</sup>، الْأَقْمَارُ: الْقَمَرُ، وهو أسفلُ السَّيَّارَاتِ السَّبْعَةِ.

ومثاله في الأوصاف: أُخِرَ.

قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ﴾<sup>(٧)</sup>. ولم يَقُلْ: «أُخِرِي»، مع أن «أُخِرَ» مجرورة، لأنها صفة لـ «أَيَّامٍ»، و «أَيَّامٍ» مجرورة بـ «مِنْ». والمانع لـ «أُخِرَ» من الصرف: الوصفية والعَدْلُ.

(١) وكذلك نقول في كل عَلَّمَ معدول من وزن «فاعل»، إلى وزن «فعل».

ومثال ذلك: زُفِرَ - ثَقُلَ - زُحِلَ - جَحَا - قَزَحَ - هُبِلَ - قَمَ - جُمِعَ.

(٢) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومن غير تنوين.

(٣) بالجر بالكسرة، وبالتنوين.

(٤) صنفه سجع رحمه الله في الأشرطة تصم الميم «مُربحة»، وذكره الرازي في مختار الصحاح، والفيروز آبادي في القاموس المحيط بكسرها،

وذكر في مختار الصحاح ص ٦٢٠ المِرْيَخُ بكسر الميم نَجْمٌ من الحُسُ، في سماء الخامسة. اهـ

وهو مشهور في القاموس المحيط ٢٦٧ مِرْيَخٌ كميكن: نَجْمٌ من الحُسُ. اهـ

(٥) بفتح هاء، وانظر مختار الصحاح (ز ه ر).

(٦) قُلْ في المعجم الوسيط ٤. ٦٣٠: يُتَوَّنُ ولا ينون. اهـ

(٧) بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وبدون تنوين.

وهي معدولة عن « الآخر » ، أصلها « أل » .

وفي بعض النسخ : هي معدولة عن « آخر »<sup>(١)</sup> . فالله أعلم هي هي معدولة عن « الآخر » ، أو معدولة عن « الآخر » .

وعلى كل حال هي ممنوعة من الصرف ، والمانع لها من الصرف الوصفية ووزن الفعل .

ومن الوصفية : العدل ايضاً : مثني وثلاث ورباع<sup>(٢)</sup> . قال الله تعالى : ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مَّثْنًى وَثَلَاثَ وَرُبْعٌ﴾ .

قوله تعالى : ﴿أَجْنَحَةٌ﴾ . مجرورة بالإضافة ، وعلامة الجر الكسرة .

(١) قال الدكتور محمد عبد الصالح العمراوي في كتابه « المقدمات النحوية » ص ١١١ : كلمة « آخر » جمع « أخرى » ، و « أخرى » مؤنث « آخر » ، و « آخر » اسم تفضيل مجرد من « أل » والإضافة ، فكان يجب أن يلزم الأفراد والتذكير<sup>(٣)</sup> ، لذلك فكلمة « آخر » هي استعمالاتها معدولة عن « آخر » ، هذا هو تفسير النحاة للعدل في هذه اللفظة . اهـ

وقال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألف ٢ ٣٣٧ وما يجمع من الصرف للعدل والصفة « آخر » التي في قولك : مررت بنسوة آخر . وهو معدول عن « الآخر » . اهـ

(٢) يشير الشارح رحمه الله إلى أن الأعداد التي على وزن « مفعّل » ، و « فُعَال » تكون ممنوعة من الصرف . وهل هذا محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد فقط ؟

الجواب : إن ذلك غير محصور فيما ذكره المؤلف رحمه الله من أعداد ، بل هو شامل للأعداد من واحد إلى عشرة ، فتكون أحاد وموَّحد ، وثناء ، ومثنى ، وثلاث ومثَلث ، ورباع ومربّع ، وخماس ومخمس ... إلى عَشَار ومُعَشَّر ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل .

(٣) قال الدكتور محمد عبد الصالح العمراوي في كتابه المقدمات النحوية ص ١١١ ، حاشية ٢ : اسم

لتفصيل المجرد من « أل » والإضافة يلزم الأفراد والتذكير دائماً ، مثل :

- أنت أفضل من زملائك .

- أنت أفضل من زملائك .

- أنتم أفضل من زملائكم .

- أنتم أفضل من زملائكم .

- أنتن أفضل من زملائكن .





«ثَلَاثٌ» ، و «رَبَاعٌ» معطوفٌ على «مثنى»<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك مفتوحة ؛ لأنها لا تنصرف ، والمانع لها من الصرف الوصفية والعدل .  
- الوصفية ؛ لأنها وصفٌ .

- و «مثنى» لأن «مثنى» معدولة عن «اثنين اثنين» ، و «ثَلَاثٌ» عن «ثلاثة ثلاثة» ، و «رَبَاعٌ» عن «أربعة أربعة» .



الترابع : قال الناظم : أَنْتَ .

المراء بقوله : أَنْتَ . التانيث .

والتانيث تارة يكون بالألف ، وتارة يكون بالتاء ، وتارة يكون بالمعنى .

فالْمَوْثُتُ بالألف ممنوعٌ من الصرف ، ولا يُشترطُ فيه إضافة علمية ، ولا وصفية<sup>(٢)</sup> .

إذن : أَلِفُ التانيث ، وصيغة منتهى الجموع ، لا يُشترطُ فيهما العلمية ، أو الوصفية .  
والألف إمَّا مقصورة ، وإمَّا ممدودة<sup>(٣)</sup> .

(١) و ليس من سماع فيتبع المبتدل منه رفعًا ونصبًا وجرًا ، وهنا المبتدل منه «أحقاف» محرور ، فيكون «مثنى» محرورًا أيضًا .

(٢) و معطوف كندس من الترابع أيضًا ، فيتبع المعطوف عليه رفعًا ونصبًا وجرًا ، وهذا المعطوف عليه «مثنى» محرور ، فيكون «ثلاث» ، و «رباع» مجرورين أيضًا .

(٣) ويكون هذا من قسم الذي يمنع من الصرف لوجود علة واحدة فقط فيه ، يقوم مقدم عسى . ويكون بذلك قد حتمت لدينا أن ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة فقط فيه ، يقوم مقدم عسى هو  
١- صيغة منتهى الجموع .

٢- الأسماء المنتهية بألف التانيث .

(٤) تُسمَّى ممدودة هي التي آخرها همزة . وألف التانيث المقصورة هي التي آخرها ألف

«مثنى» «ثلاث» «رباع» كانت مفصورة أو ممدودة . وسواء كانت الكلمة علميًا ، أو وصفًا ، أو اسمًا

مثال ألف التانيث المقصورة : سَلَمَى ، حُتِلَى .

« مثال ألف التانيث الممدودة : أشياء ، أسماء <sup>(١)</sup> » .

= حامداً فهي ممنوعة من الصرف ، وذلك بشرط أن تكون هذه الألف رائدة ، مثل : دُكِرَى حُتِلَى خَزَحَى سُكَازَى - عَطَاشَى صَخْرَاءَ حَمْرَاءَ - أَصْدَقَاءَ - أَطِبَّاءَ <sup>(٢)</sup> .

ولأسماء السادة لا تُسَوَّن ، وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مثل : كم من أصدقاء ، فرقتهم شو هل الحياة ، فصاروا غُرباءً ، ولم يَتَّقَ من صداقتهم إلا ذُكِرَى .

ف « أصدقاء » اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وغير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

و « غرباء » خبر صار منصوب بالفتحة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

« ودُكِرَى » . فاعل مرفوع بالضمة المقدرة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

(١) كلمة « أسماء » . وإن كانت منتهية بألف التانيث الممدودة ، إلا أنها ليست ممنوعة من الصرف ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُهَا ﴾ . فأنت في الآية منونة .

والسبب في كون كلمة « أسماء » منصرفة هو أن ألف التانيث فيها ليست زائدة ، فهي منقلبة عن أصل ، هو الواو ، فأصل كلمة « أسماء » « سمو » ، وقد تقدم بنا في الحاشية السابقة أن شرط المنع من الصرف لما ختم بألف التانيث الممدودة أو المقصورة أن تكون هذه الألف زائدة .

ومثل كلمة « أسماء » : عَصَا ، وَهْدَى « مصدر الفعل هَدَى » ، وَمُسْتَشْفَى ، وَأَعْدَاءُ ، وَأَهْنَاءُ ، وَأَنْبَاءُ ، وآرَاءُ .

فالألف فيها ليست زائدة كذلك ، ولذلك فهي منصرفة .

ومن الأمثلة الواردة في القرآن على ألف التانيث الممدودة والمقصورة

ف قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى حَتَّى يَشِخْنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

فقوله تعالى ﴿ أَشْرَى ﴾ . اسم « كان » مرفوع بضمة مقدرة ، وهو غير منون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ .

فقوله تعالى ﴿ لَشَتَّى ﴾ ، خبر « إن » مرفوع بضمة مقدرة ، واللام هي لام الابتداء ، وتُسَمَّى اللام

الْمُزَحَّضَةُ ، وهي تفيد التوكيد .

(\*) وبعم أن الألف رائدة أو أصلية عن طريق الرجوع إلى أصل الكلمة « الفعل الثلاثي الذي صيغت منه

كلمة » فإن كانت الألف منقلبة عن أصل « الياء أو الواو » من الكلمة لم تكن الألف رائدة ، وإن لم تكن

من أصل الكلمة فهي زائدة .

فعلى سبيل المثال لو أتينا بالأصل من الكلمات السابقة ، لوجدنا أن الألف ليست أصلية ، وإن هي

رائدة ؛ وذلك لأن الأصل من الكلمات المذكورة على الترتيب هو : ذَكَرَ حَمَلَ خَرَجَ سَكَرَ

عَطَشَ صَخَرَ - حَمَزَ - صَدَقَ طَيَّبَ .

والقسم الثاني من التانيث : التانيثُ المعنوي .

يعنى : الاسم الموضوع علمًا على أنثى<sup>(١)</sup> .

والتانيثُ المعنوي لا بد فيه من العلمية<sup>(٢)</sup> .

والقسم الثالث من التانيث : التانيثُ اللفظي بالتاء<sup>(٣)</sup> .

والتانيثُ اللفظي بالتاء لا بد فيه أيضًا من العلمية<sup>(٤)</sup> ، ولا تأتى الوصفية

= وقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ .

فقوله تعالى : « أشياء » . اسم مجرور بـ « عن » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة .

وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ .

فقوله تعالى : « شفعاء » . اسم مجرور بـ « من » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وهو غير ممنون ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

(١) ويكون غير محتوم بألف التانيث الممدودة و المقصورة أو تاء التانيث ، نحو : سعاد ، زينب ، ابتسام .

(٢) أى : لا يكفى التانيث المعنوي وحده لمنع الكلمة من الصرف ، بل لابد معه من العلمية ، فيكون هذا من القسم الذى لا بد فيه من وجود علتين للمنع من الصرف .

وهذا - كما سبق - بخلاف المؤنث بالألف ، إذ إن التانيث بالألف لا يشترط فيه العلمية أو الوصفية ، بل إنه تكفى فيه علة واحدة ، وهى أن تختم الكلمة بألف التانيث الممدودة أو المقصورة الزائدة .

(٣) نحو : طلحة ، أسامة ، حمزة ، معاوية ، شعبة .

فهذه أعلام مؤنثة تانيثًا لفظيًا فقط ؛ لأنها لمذكر ، لكن لفظها مؤنث .

وأما نحو : فاطمة ، عائشة ، خديجة . فهذا من قبيل المؤنث اللفظي المعنوي .

وبذلك يتبين أن التانيث ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - تانيث لفظي وهذا إما أن يكون بالألف ، وإما أن يكون بالتاء .

٢ - تانيث معنوي وهذا يكون خاليًا من الألف والتاء ، وإنما يكون تانيثه فى معنى فقط .

٣ - تانيث لفظي معنوي ، مثل : فاطمة ، خديجة ، عائشة ، ليلي ، سلمى .

(٤) كذلك المعنوي تمامًا ، فلا يكفى التانيث اللفظي بالتاء وحده لمنع الكلمة من الصرف ، بل لابد معه من العلمية .

وبذلك يتبين أن التانيث كعلة مابعة من الصرف ينقسم إلى قسمين -

للقسم الأول ما يكفى التانيث وحده فيه للمنع من الصرف ، فلا يشترط فيه ، لا العلمية ، ولا الوصفية ، بل قد يكون اسمًا جامدًا ، نحو : صخرَاء ، شَتَّى ، وهو المؤنث بألف التانيث الممدودة أو المقصورة الزائدة .

فيه (١).

\* \* \*

ما سبق

١- المؤنث يُشْمَلُ المؤنث بالآلف ، والمؤنث المعنوي ، والمؤنث اللفظي بغير ألف (٢).

٢- ما كان مؤنثًا بآلف التانيث الممدودة أو المقصورة فهو ممنوع من الصرف ، سواء كان علمًا ، أو صفة ، أو اسمًا جامدًا .

قال ابن مالك رحمه الله :

فألف التانيث مُطْلَقًا مَنَعَ صَرْفَ الذی حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ (٣)

فألف التانيث مُطْلَقًا : مطلقًا . يعنى : مقصورة ، أو ممدودة .

وقوله رحمه الله : صَرْفَ الذی حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ . يعنى : سواء وَقَعَ علمًا ، أو وصفًا ، أو اسمًا جامدًا ، أو أى شئ كان .

٣- ما كان مؤنثًا بغير الآلف فهو ثلاثة أنواع : مؤنث لفظًا ، ومؤنث معنى ، ومؤنث لفظًا ومعنى ، وكلُّ يُشْتَرَطُ فيه العلمیة (٤) .

= القسم الثانی ما لا بد معه من العلمیة حتى تمنع الكلمة من الصرف ، وهو المؤنث تأنيثًا معنويًا ، والمؤنث تأنيثًا لفظيًا بالتاء .

فعلى سبيل المثال كلمة « نحلة » اسم جامد ، ليست علمًا ، فلا تمنع من الصرف بالرغم من كونها مؤنثة ، تقول : هذه نحلة كبيرة ، جلست تحت نحلة كبيرة . فتنون ونجّر .

ولكن لو سُمي بهذه الكلمة . كأن تُسمّى ابتك « نحلة » ، بأن كانت طويلة جدًا ، فسميتها « نحلة » ، فإنها تمنع من الصرف للعلمیة والتأنيث .

(١) أى : لا تمنع الكلمة من الصرف للوصفية والتأنيث .

فعلى سبيل المثال « مسلمة » : وهى قائمة « صفتان . وهما مصروفتان ، بالرغم من كونهما مؤنثتين . ودلت لأيهما ليستا علمين ، تقول : مررت بامرأة مسلمة قائمة . فيُؤنَّان ويُجْرَّان .

(٢) يعنى بالتاء .

(٣) الألفية ، باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (٦٥٠) .

(٤) يعنى : حتى تمنع الكلمة من الصرف .

هو كـ عـز علم فإنه يُصَرِّفُ ، سواءً كان صفةً ، أو اسماً جامداً<sup>(١)</sup> .

من التانيث التثني فتادة « اسم رجل » ، وطلحة « اسم رجل » ، وهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي .

يُؤَيَّرُ ما كسراً . عن طلحة<sup>(٢)</sup> بن عُبيد الله . ولا نقول : عن طلحة<sup>(٣)</sup> ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ، وامتنع لها من الصرف العلمية والتانيث اللفظي .

= وعنده هــب نقول إن كل الأعلام المؤنثة ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والتانيث<sup>(٤)</sup> . ويستثنى من ذلك الأعلام المؤنثة ، الثلاثية ، ساكنة الوسط ، العربية ، مثل : هند - مضر - دغد ، فهذه الأعلام شُبع فيها الصُّرْفُ والمنع من الصرف ، والمنع أُولَى . ومن شواهد حواز الصرف والمنع من الصرف في تلك الأعلام : قال تعالى ﴿ أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِينَ ﴾ . وقال تعالى ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ . فقد جاءت كلمة « مصر » في الآية الأولى ممنوعة من الصرف ، وفي الثانية مصروفة ، وهذا جائز في الأعلام المؤنثة الثلاثية ، ساكنة الوسط ، العربية . أما الأعلام : ( حمص<sup>(٥)</sup> - كرك<sup>(٦)</sup> - بلح<sup>(٧)</sup> ) . فهي على منعها من الصرف ؛ لأنها ليست عربية الأصل ، بل هي أعجمية .

والأعلام : ( سحر - ملك - سقر ) على منعها من الصرف أيضاً ؛ لأنها محركة الوسط . (١) قد تقدمت بعض الأمثلة على ذلك ص ٢٠٥ ، وستأتي أيضاً - إن شاء الله - أمثلة على ذلك في كلام الشارح رحمه الله ص ٢٠٧ .

(٢) بالجر بالفتحة .

(٣) بالجر بالكسرة .

(٤) حتى لو كانت علماً على مذكر . ولكنه مؤنث لفظاً بالناء ، فإنه يمنع من الصرف أيضاً ، نحو طلحة ، أسماء ، شعة ، معاوية ، حمزة ، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٢٠٤ .

(٥) حمص بالكسر ، ثم السكون ، والصاد مهملة : بلد مشهور قديم كبير ، مشهور ، وفي طرفة القلي قبة حصيه على تل عدل ، كبيرة ، وهي بين دمشق وحلب . وانظر معجم البلدان ٣٣٤/٢ .

(٦) كرك قرية يلحف جبل لبنان . وانظر القاموس المحيط ( ك ر ك ) .

(٧) بلح : مدينة مشهورة بخراسان . وانظر معجم البلدان ٧١٣/١ .

وَمِنْ مَعْنَى الْمَعْنَى . زَيْنَبُ . اسْمُ أَنْثَى .

مِنْ مَعْنَى الْمَعْنَى

الْمَعْنَى : مَعْنَى <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ .

إِذْ « زَيْنَب » مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ، فَتَقُولُ : عَنْ زَيْنَبِ <sup>(٢)</sup> بِنْتِ حَخَّشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَالْمَانِعُ لَهَا مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ الْمَعْنَوِيُّ .

وَمِثَالُ التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ اللَّفْظِيُّ : حَفْصَةُ ، عَائِشَةُ ، مَيْمُونَةُ .

فَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَعْلَامٌ عَلَى نِسَاءٍ ، وَفِيهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ .

إِذْ : تَأْنِيثُهَا لَفْظِيٌّ مَعْنَوِيٌّ .

وَيَكُونُ الْمَانِعُ لَهَا مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ الْمَعْنَوِيُّ .

« قَالَ قَائِلٌ مِنَ السَّاسِ نَظَرْتُ إِلَى طَلْحَةَ <sup>(٣)</sup> عَظِيمَةً .

وَرَوَيْتُ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَنَظَرْتُ إِلَى طَلْحَةَ الْكَرِيمِ .

نَقُولُ : هَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ « طَلْحَةَ » الْأُولَى لَيْسَتْ عَلَمًا <sup>(٤)</sup> ، وَنَحْنُ نَشْتَرِطُ فِي

الْمَوْثِقِ بَغَيْرِ الْأَلْفِ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا .

وَكَذَلِكَ نَقُولُ مَرُوتٌ بامرأة قائمة . وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : مَرُوتٌ بامرأة قائمة .

مَعَ أَنَّ كَلِمَةَ « امْرَأَةٌ » ، وَكَلِمَةَ « قَائِمَةٌ » مُؤَنَّثَتَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَلَكِنَّ كَلِمَةَ

« امْرَأَةٌ » لَيْسَتْ عَلَمًا <sup>(٥)</sup> ، وَكَلِمَةُ « قَائِمَةٌ » وَصَفٌ .

(١) أَيْ : مَعْنَوِيٌّ .

(٢) بِالْجَرِّ بِالْمَتَحَةِ ، وَبِدُونِ تَنْوِينٍ .

(٣) الطَّلْحَةُ وَاحِدَةُ الطَّلْحِ ، وَهِيَ شَجَرٌ عِظَامٌ مِنْ شَجَرِ الْبُضَاءِ . وَانْظُرِ السَّهَابَةَ لَأَسِ الْأَثِيرِ ( ص ل ح ) .

وَبُضَاءٌ : كُلُّ شَجَرٍ يَغْضُمُ ، وَهُوَ شَوْكٌ . وَانْظُرِ مَخْتَارَ الصَّحَاحِ ( ع ض هـ ) .

(٤) وَلَكِنِهَا اسْمٌ جَامِدٌ .

(٥) وَلَكِنِهَا اسْمٌ جَامِدٌ .

و مرصفت - كما سبق أن ذكرنا - لا يَنْفَعُ مع التأنيث ، بخلاف وزن الفعل ، فقد تقدم أن الكلمة تُمنَعُ من الصرف للوصفية ووزن الفعل<sup>(١)</sup> ، فلا يَنْفَعُ مع التأنيث إلا العسمية فقط .

وقال الله تعالى في سورة البقرة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ (البقرة . ٦٧) .  
فتقوله تعالى : ﴿ بَقَرَةً ﴾ . مصروفة .

ولماذا حُرِّفَت مع أنها مؤنثة لفظاً ومعنى ؟

الجواب : لأنها ليستَ عَلَمًا<sup>(٢)</sup> ، ونحن نَشْتَرِطُ في التأنيث بغير الألف أن يكونَ عَلَمًا .

ولكن لو سُمِّيَتْ انتك « بقرة » ، فهل تُمنَعُ من الصرف ، فتقول مثلاً : نظرتُ إلى بقرة بنت بكرٍ ؟

الجواب : نعم ؛ لأنها عَلَمٌ .

إذن : لو قلتُ : أكرمتُ بقرة بنت بكرٍ ، وحلبتُ بقرة ملك زيد . فنوئتُ « بقرة » الثانية ، ولم تُنَوَّنِ الأولى ، فهو صحيح ؛ لأن الأولى عَلَمٌ ، والثانية ليستَ عَلَمًا .

\* \* \*

ثم قال الناظم رحمه الله : بِمَعْرِفَةٍ . وهذا إشارة منه إلى العلمية .

خامساً : قال الناظم رحمه الله : رَكَّبَ .

المراد بقوله . رَكَّبَ . التركيبُ المَرْجِي .

والبحاف عندهم التراكيبُ أنواعٌ : تركيبٌ إضافيٌّ ، و تركيبٌ إساديٌّ ، و تركيبٌ

مَرْجِيٌّ .

(١) وصربنا على ذلك هناك عدة أمثلة ، منها أبكم ، أعمى ، أحسن . وانظر ص ١٩٨ ، حاشية ٣ .

(٢) بل هي اسم جامد .

ولاً التركيب الإضافي : هو الجارى بين المضاف والمضاف إليه ، كما لو قلت :  
هذا كتاب فلان .

فقولت : كتاب فلان . هذا مركب تركيباً إضافياً<sup>(١)</sup> .

ثانياً : التركيب الإسنادي . وهو ما تركب من مبتدأ وخبر ، أو فاعلي وفاعلي<sup>(٢)</sup> .  
وهذان النوعان - أى : المركب تركيباً إضافياً ، والمركب تركيباً إسنادياً - ليس  
لما فيهما دخل<sup>(٣)</sup> ؛ لأن المركب تركيباً إضافياً يكون إعرابه على حسب العوامل<sup>(٤)</sup> ،

(١) قال الأستاذ عباس حسن فى كتابه النحو الوافى ٣٠٠/١ فى ذكر أنواع التركيب : أولها : المركب  
الإضافى ، ويتركب من مضاف ومضاف إليه ، مثل : عبد العزيز ، وسعد الله ، وعز الأهل . اهـ  
وقال ابن مالك رحمه الله فى الألفية ، البيت رقم (٧٨) :

وشاع فى الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبى قحافة

(٢) فالمركب الإسنادى هو : ما تركب من جملة اسمية أو فعلية ، وشئى به شخص بعينه .

فقد يتركب من جملة فعلية ، أى : من فعل مع فاعله ، أو مع نائب فاعله ، مثل : فتح الله ، جاد الحق ، شر  
من رأى ، نحمده ، شمر<sup>(\*)</sup> ، رام الله<sup>(\*\*)</sup> .

وقد يتركب من جملة اسمية ، أى : من مبتدأ مع خبره ، مثل : الخير نازل ، السيد فاهم ، ما شاء الله ،  
خيدر أباد ، الله أباد<sup>(\*\*\*)</sup> .

وكلها أسماء أشخاص معاصرين ، إلا « شر من رأى » فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وليعلم أن الذى سمع من العرب النقل من الجملة الفعلية . فقد سمعوا : تأبط شراً ، وسموا : شاب  
قرناها .

فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسوها النحاة على الجملة الفعلية .

(٣) أى لا دخل لهما فى منع الكلمة من الصرف ، فلا تمنع الكلمة من الصرف ؛ لأنها مركبة تركيباً إضافياً ،  
أو تركيباً إسنادياً .

وإنما الذى تمنع الكلمة من الصرف لوجوده هو التركيب المزجي ، بشرط أن تكون غلماً ، كما سيأتى  
فى كلام الشارح رحمه الله بعد قليل .

(٤) فى قول قائل وكذلك المنوع من الصرف يعرب حسب العوامل ، فهذه العلة المذكورة لا تمنع كون

(\*) شمر : غلم على رجل وفرس .

(\*\*) رام الله : بلد فى لبنان .

(\*\*\*) حمير أباد ، والله أباد : بلدان فى الهند .



والمركب تركيباً إسنادياً تُقدَّر عليه الحركات<sup>(١)</sup>.

مثال المركب تركيباً إضافياً : إذا قلت : جاء غلامٌ زيد . ف « غلامٌ زيد » مركب تركيباً إضافياً ، وإعرابه :

غلام : فاعل ، وهو مضاف .

وزيد : مضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

ومثال المركب تركيباً إسنادياً : شخصٌ اسمه « زيدٌ قائم » ، فهذا يُعَرَّب بحركات مقدرة على آخره ، فتقول : جاء زيدٌ قائم . يعنى : جاء المُسمَّى بهذا الاسم .

وإعرابُ هذا المثال هكذا :

جاء : فعلٌ ماضٍ .

وزيدٌ قائمٌ : فاعلٌ مرفوعٌ بضمية مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الحكاية<sup>(٣)</sup>.

= المركب تركيباً إضافياً ممنوعاً من الصرف ؟

فالحجرات عن ذلك أن يقال : إن المنوع من الصرف إذا أُضيف فإنه يجز بالكسرة ، لا بالفتحة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، والمركب الإضافى الجزء الأول منه مضاف إلى الجزء الثانى ، ولذلك فإنه يجز بالكسرة دائماً ، فلا يدخل معنا فى المنع من الصرف ؛ لأن المنوع من الصرف يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وأما بالنسبة لتسويى فإن المضاف ابتداءً لا يمكن توينه ، سواء كان معسروفاً ، أو ممنوعاً من الصرف .  
(١) سيأتى إن شاء الله تعالى بيان ذلك بالأمثلة .

(٢) المركب تركيباً إضافياً يتكون من حرتين : الجزء الأول ، وهو الضَّدر ، أو المضاف « غلام » ، يعرب حسب موقعه من الجملة ، والجزء الثانى ، وهو العَجْز ، أو المضاف إليه « زيد » ، محرور بالمضاف دائماً .  
يقول : جاهد عبد الله وأم كلثوم ، وشاهدت عبد الله وأم كلثوم ، ومررت بعبد الله وأم كلثوم .  
ومضاف إليه محرور دائماً ، أما المضاف فيعرب بحسب العوامل .

(٣) معنى الحكاية : أن تبقى حركات الكلمتين على ما هى عليه فى الأصل ، ونعرب العلم بحركات مقسرة ، مع من ظهورها الحكاية .

مثال : المركب تركيباً إسنادياً يعرب على الحكاية ، فيرفع وينصب ويجز بحركات مقسرة على الآخر ، مع من ظهورها حركة الحكاية ؛ أى : حركة آخر العلم التى تحكى بها ؛ لأنها تحكى الجملة كما

مثل : حُرَّ عَلَى الْمَرْكَبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا : يُوجَدُ رَجُلٌ يُسَمَّى « شَابَ قَرْنَاهَا » .

تَقُولُ : رَأَيْتُ شَابَ قَرْنَاهَا ، مَرَرْتُ بِشَابَ قَرْنَاهَا<sup>(١)</sup> .

الْمُهْمُ أَنْ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا ، وَالْمَرْكَبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا لَيْسَ لَنَا فِيهِمَا تَدْخُلٌ ؛  
لَأَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا يُغَرَّبُ حَسَبَ الْعَوَامِلِ ، وَالْمَرْكَبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا يُغَرَّبُ  
بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةُ .

ثَالِثًا : التَّرْكِيْبُ الْمَزْجِيُّ . وَهَذَا الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ النَّاطِقُ فِي قَوْلِهِ : رَكَّبَ .

وَالتَّرْكِيْبُ الْمَزْجِيُّ هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِكَلِمَتَيْنِ ، فَتَجْعَلُهُمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup> ، مِثْلَ :  
خَضِرَ مَوْتٌ<sup>(٣)</sup> . فَهَذِهِ كَلِمَةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ؛ مِنْ « خَضَرَ » ، وَ« مَوْتٌ » .

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا : تَغْلَبَكَ . فَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ : « تَغَلَّ » ، وَ« بَكَ » .

وَالْعَلَمُ الْمَرْكَبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ ، وَيُجَرُّ كَذَلِكَ  
بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّرْكِيْبُ  
الْمَزْجِيُّ<sup>(٤)</sup> .

(١) إعراب « شَابَ قَرْنَاهَا » هُنَا يَكُونُ عَلَى الْحِكَايَةِ ، كَمَا سَقَى ؛ لِأَنَّهَا عَلَمٌ مَرْكَبٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا .

فَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ الْأَوَّلَى شَابَ قَرْنَاهَا : مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا  
الْحِكَايَةُ .

وَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ الثَّانِيَةِ شَابَ قَرْنَاهَا : اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كُسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعَ  
مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةُ .

(٢) فَالْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ هُوَ مَا تَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ امْتَزَجَتَا ؛ أَيْ : اخْتَلَطَتَا بِأَنْ اتَّصَلَتِ الثَّانِيَةُ بِنَهَايَةِ الْأَوَّلَى ،  
حَتَّى صَارَتَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَصَارَتِ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ مِمَّا قَبْلُهَا ؛ أَيْ : مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ  
لِلْإِعْرَابِ عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، كَوُقُوعِهِ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَيَبْقَى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ ، مِثْلَ  
سَيِّئَوِيٍّ ، وَتَغْلَبَكَ ، وَخَضِرَ مَوْتٌ ، وَبُرْسَعِيدٌ .

(٣) خَضِرَ مَوْتٌ ، وَتُصَمِّمُ الْمَيِّمَ دَوْلَةً وَقَبِيلَةً . وَانْظُرِ الْقَامُوسَ الْمَحِيطَ ( ح ض ر ) .

(٤) وَكَفَى يَسْتَشِي مِنْ ذَلِكَ الْأَعْلَامُ الْمُخْتَوِّمَةُ - « وَيَه » ، مِثْلَ « سَيَّوِيٍّ » ، نَفْطَوِيٍّ<sup>(\*)</sup> ، عَمْرَوِيٍّ ، فَهَذِهِ لِأَعْلَامِ

(\*) اسْمٌ عَلَمٌ كَبِيرٌ فِي السَّحَرِ ، مَرْكَبٌ مِنْ « نَفَطٌ » ، وَهُوَ مَا يَسْمَى زَيْتَ الْبِتْرُولِ ، وَ« وَيَه » تَمَعًى . رَائِحَةٌ

وَيُقَالُ : إِنْ رَجُلًا قَرَأَ عِلْمَ النَّحْوِ ، وَعَجَزَ عَنْهُ ، فَدَعَا عَلَى نَفْطَوِيٍّ ، فَقَالَ :

تقول : سافرت إلى حضر موت .

سافرت : فعل وفاعل .

إلى : حرف جر .

حضر موت . اسم مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي .

وهل الوصفية تؤثر في باب التركيب<sup>(١)</sup> ؟

الجواب : لا ، التركيب علمية فقط .

\*\*\*

سادسا : قال الناظم رحمه الله : وزد .

أى : زيد الألف والنون ، فكل اسم مختوم بألف ونون زائدتين ، وهو مفرد<sup>(٢)</sup> ، فهو ممنوع من الصرف ، إن كان علما أو صفة .

مثال العلم : سليمان ، سلمان ، وهكذا .

== تبنى على الكسر في جميع الحالات ؛ لأن أصل « به » اسم فعل ، وأسماء الأفعال كلها مبنية .  
تقول : سيويه عالم كبير ، وعرفت سيويه ، وأعجبت بسيويه ، بالبناء على الكسر ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهذا هو الأشهر .

وأحر بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ، تقول : جاء سيويه ، وعرفت سيويه ، وأعجبت بسيويه .

(١) أى هل تمنع الكلمة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؟

(٢) حضر رأس شى غيرة مختوم في حالة الرفع بألف ونون زائدتين ، وأنتهى كما سبق - حق نونه الكسر مطلقا ، ولا تتأثر بعوامل الإعراب .

لا تبارك الله في النحو وأهله إذا كان منسوبا إلى نبطويه

أخرقة الله بنصف اسمه وجعل الباقي صراحا عليه

أو غويا عليه ؛ لأن نصف اسمه « نبط » ، والنصف الباقي « به » .

قال الله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غَاصِفَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . « لسليمان » بالفتح ، مع أنَّ اللام حرفُ حرٍّ ؛ لأنَّ « سليمان » اسمٌ لا يتَّصِفُ ، والمانعُ له من الصرفِ العلميةِّ وزيادة الألف والنون .

وتقولُ . عن سلمان الفارسيِّ . « سلمان » بالفتح ؛ لأنه اسمٌ ممنوعٌ من الصرفِ ، والمانعُ له من الصرفِ العلميةِّ وزيادة الألف والنون .

وإذا قال قائلُ : ما الدليلُ على أنَّ الألف والنون زائدتان ؟

فالجوابُ :

أما بالنسبة لـ « سَلْمَان » فهي من « سَلِم » ، و« سَلِم » ثلاثة حروف ، و« سَلْمَان » خمسة حروف .

إذن : يوجدُ حرفانِ زائدانِ ، هما الألف والنون .

وبالنسبة لـ « سليمان » نفس الشيء . فهي من « سَلِم » أيضًا ، و« سَلِم » ثلاثة حروف ، و« سليمان » مكوَّنة من ستة حروف ، آخرها ألف ونون زائدتان .

المهمُّ : أنَّ كلَّ اسمٍ عَلِمَ ، فيه زيادةُ ألفٍ ونونٍ ، فهو ممنوعٌ من الصرفِ للعلمية وزيادة الألف والنون .

ومثالُ زيادة الألف والنون في الصفاتِ : سَكْرَان .

فهي وصفٌ ، وفيها زيادةُ ألفٍ ونونٍ ؛ لأنَّ « سَكْرَان » مأخوذة من « سَكِرَ » ، و« سَكِرَ » ثلاثة حروف ، و« سَكْرَان » خمسة حروف .

(١) ومن أمثلة ذلك من القرآن أيضًا :

قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ ﴾ .

وهو تعالى ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ .

وهو تعالى ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ .

« لاعلام » غمان ، عمران ، رمضان « ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون . فلا تنون .

وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

إذن : فيها زيادة الألف والنون .

إذن نقول : إن « سَكَرَان » اسم لا يَنْصَرِفُ ، والمانع له من الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون .

ومثال ذلك أيضًا : عَطَشَان . فهي اسم لا ينصرف ؛ لأنه وصف فيه زيادة ألف ونون .

ومثال ذلك أيضًا : غَضَبَان . فهي مأخوذة من « غَضِبَ » ، و« غَضِبَ » ثلاثة حروف ، و« غضبان » خمسة حروف .

إذن : فيها زيادة ألف ونون ، وهي وصف ، فتكون ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية وزيادة الألف والنون .

ومثال ذلك أيضًا : « مَرَضَان » . فإن أصلها من « مَرِضَ » ، و« مَرِضَ » ثلاثة حروف ، و« مَرَضَان » خمسة حروف .

إذن : فيها زيادة ألف ونون ، وهي وصف ، فتكون ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية وزيادة الألف والنون<sup>(١)</sup> . والأمثلة كثيرة .

(١) وقد اصحاب السحابة إلى شرط زيادة الألف والنون مع الوصفية شرطاً آخر ، وهو أن يكون مؤنث الصفة على وزن « فَعْلَى » ، وليس بالثناء ، فالأمثلة التي ذكرها الشارح رحمه الله ، مؤنثها : سَكَرَى ، عَطَشَى ، غَضِبَى ، مَرَضَى .

وقد اشترط السحابة ذلك ، لأنهم رأوا العرب يصرفون من هذه الصفات ما جاء مؤنثه بالثناء . مثل نَدَامَ ، سَتِيعَ ( بمعنى طويل ) ، فالمؤنث منهما : نَدَامَةٌ ، سَتِيعَةٌ ، ولأن إحدى القبائل العربية كانت تصرف كل ما جاء على وزن « فَعْلَان » وصفاً ، ورأى السحابة أن هذه القبيلة تؤنث هذه الصفات بالثناء دائماً .

ومن أمثلة محي هذه الصفات غير مصروفة في القرآن .

« وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا » .

« شَرِبَ سَعًى » « كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا » .

« حَيْرَانٌ » مصبوتان . لأن كلا منهما حال ، وهما غير مؤنثين ؛ لأنهما ممنوعتان من الصرف بسبب الوصفية وزيادة الألف والنون .

عسى كـ حال . كلُّ عَلمٍ أو وصفٍ ، فيه زيادةُ ألفٍ ونبٍ ، فإنه ممنوعٌ من  
لـ صرف . ويقالُ : المانعُ له من الصرفِ العَلَمِيَّةُ - إن كان عَلمًا ، وزيادةُ الألفِ والنونِ ،  
أو الوصفِيَّةُ - إن كان وَصفًا - وزيادةُ الألفِ والنونِ .

\*\*\*

سابعاً قولُ المأظهِ عَجْمَةٌ .

يعنى رحمه الله : الاسمُ الأعجميُّ<sup>(١)</sup> . فهو يُجَرُّ بالفتحة ، لكن بشرط أن يكونَ  
عَلمًا ، زائداً على ثلاثة أحرف .

فإن كان على ثلاثة أحرف ، ساكن الوسط فإنه ينصرف<sup>(٢)</sup> .

مثال ذلك : « إبراهيم » اسمٌ أعجميٌّ ، ولهذا يُجَرُّ بالفتحة ؛ لأنه عَلمٌ زائدٌ على  
ثلاثة أحرف .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ . ولم يُقُلْ : إلى إبراهيم ؛ لأنه اسمٌ لا  
ينصرف ، والمانعُ له من الصرفِ العَلَمِيَّةُ والعجمَةُ .

(١) أى . غير العربى فى الأصل ، ولذا لا تحصص الكلمات الأعجمية لاشتقاقات اللغة العربية وقواعدها .  
(٢) وذلك نحو : « نوح » ، « لوط » ، « هود » .

وقد علَّل المحاة كون العلم الأعجمي ، الثلاثي . ساكن الوسط ، مصروفًا بأن التنوين هو دليل تمكن  
الاسم من باب الاسمية وخفته ، أما عدم التنوين فهو دليل على ثقل الاسم ، وهذه الأعلام ( نوح -  
هود - لوط ) ، ثلاثية ، ساكنة الوسط ، ولذلك فهي خفيفة النطق ، وهذه الحفة عارضة ثقل علة المع  
من الصرف ، فأدى ذلك إلى صرف هذه الأعلام .

« ونسند السج النسخ رحمه الله العلم الأعجمي الثلاثي ، بكونه ساكن الوسط ، هل يعنى ان  
متحرك الوسط يجمع من الصرف ؟

نعم لا ، فالعلم الأعجمي الثلاثي يُصَرَّف ، سواء كان متحرك الوسط ، كـ « شتر »\* ، أو ساكنه ،  
كـ « نوح » ، « لوط » ، « هود » .

واضُر شرح ابن عقيل ٣٤٤/٢ ، وأوضح المسالك لابن هشام ١١٦/٤ .

\* سر - منفتح سمي والباء جميعاً - اسم لقلعة من أعمال أران ، وأرآن - بفتح الهمزة وتشديد الراء - إقليم  
بولاية أذربيجان .

مثل : « إسماعيل » . يُجَرُّ بالفتحة ؛ لأنه عَلَّمُ أَعْجَمِيٌّ .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

ولم يقل : وإسماعيل ؛ لأنَّ « إسماعيل » عَلَّمٌ ، أَعْجَمِيٌّ ، زائدٌ على ثلاثة أحرف <sup>(٢)</sup> .

فائدة : سبق أن ذكرنا أنه يُشْتَقُّ من الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف ما كان على ثلاثة أحرف ، ساكنٌ الوسط ، فإنه يُصْرَفُ ، ويُجَرُّ بالكسرة ، مثل : نوح ، لوط ، هود .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .

وقال تعالى في « لوط » : ﴿ وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ .

فكلٌّ من « نوح » ، « لوط » ، « هود » ، لأنه مُنَوَّنٌ ، ولو كان غير منصرف لم يُنَوَّنْ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَا بَعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ .

ولم يقل : ألا بعدًا لعدا قوم هود ، بل قال : ﴿ قَوْمِ هُودٍ ﴾ . مُنَوَّنَةٌ ، مجرورة بالكسرة ؛ لأنَّ « هود » ثلاثيٌّ ، ساكنٌ الوسط .

إذن : يُشْتَقُّ من الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف كلُّ ثلاثيٍّ ، ساكنٍ الوسط ، فإنه يُنْصَرَفُ ، ولو كان أعجميًا .

ولْيَعْلَمْ أَنَّ أسماءَ الأنبياء منها ما هو مصروفٌ ، كـ « صالح » ، « شعيب » ،

(١) العيمان « إبراهيم وإسماعيل » كلاهما محرووران بالفتحة ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنهما ممنوعان من الصرف ، لتعلمية والعجمة .

(٢) ويرد على هذا إسكان ، وهو أن « غرير » عَلَّمٌ ، أَعْجَمِيٌّ ، زائدٌ على ثلاثة أحرف ومع ذلك فهو منصرف مصروفًا ، قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ غَرِيرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ ؟

وحيث على هذا الإشكال يكون بما ذكره الرازي رحمه الله في مختار الصحاح .

غرير اسم ينصرف لحفته ، وإن كان أعجميًا ، كـ « نوح » ، « لوط » ؛ لأنه تصغير « غرر » .

وانظر مختار الصحاح ( ع ز ر ) ، وانظر أيضًا القاموس المحيط ( ع ز ر ) .

ومُحَمَّدٌ : لأنها أسماء عربية . قال تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدِينَتِكَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۖ ﴾<sup>(١)</sup> .

ومعناها ما هي غير مشروبة . وذلك إذا كانت أعجمية ، وقد تجاوزت ثلاثة حروف<sup>(٢)</sup> .

فإن كانت الكلمة الأعجمية غير علم فإنها تُصَرَّف ؛ لفوات الشرط ، لأننا اشترطنا أن تكون علماً .

ويقال : إن علي بن أبي طالب سأل شريحاً عن مسألة في العدة ؛ وهي أن امرأة ادَّعَتْ أن عدتها تمت خلال شهر ، وعدة المرأة ثلاث حيض .

قال علي لشريح : اقض فيها .

قال شريح : إن جاءت بيئة من بطانة<sup>(٣)</sup> أهلها ، بمن يُعرف دينه ، فإنها تُقبل .

فقال له علي : قالون<sup>(٤)</sup> .

« قالون » كلمة زومبة . معناها في اللغة العربية « جيد » ، وهي مصروفة ؛ لأنها ليست علماً ، ونحن نشترط في الأعجمي أن يكون علماً .

(١) وقال تعالى في « محمد » : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۖ ﴾ . وقال تعالى في « صالح » : ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ۖ ﴾ .

(٢) اعلم - رحمك الله - أن أسماء الأشياء كلها مجموعة من الصروف إلا ستة أسماء . هي : « نوح ، ولوط ، وهود ، وصالح ، ومحمد ، وشعيب » .

فالثلاثة الأولى « روح ، ولوط ، وهود » مصروفة . وإن كانت أعجمية ؛ لأنها مكونة من ثلاثة أحرف . والثلاثة الأخرى « محمد ، وصالح ، وشعيب » مصروفة لأن أصلها عربي .

« وسبع » أصلها من أسماء الملائكة كلها مجموعة من الصروف . للعلمية والعجمة ، عدا « مالكا » اسم حار لئلا

(٣) طه بن جابر صاحب سره وداخلة أمره ، والذي يشاوره في أحواله . وانظر النهاية لابن الأثير ( ر ط ن ) .

(٤) ذكره لأثر بحاري رحمه الله في صحيحه مُعَلَّقًا ، بصيغة التمريض ، الفتح ٤٢٤/١ . ورواه سعيد

بن منصور في سنة ٣٥١/١ ( ١٣١٠ ) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٠٠/٤ ، والدارمي في سنة ١

٢٣٣ ( ٨٥٥ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤١٨/٧ ، وانظر تغليق التعليق ١٧٩/٢ .



مُسْتَقْلَمَةٌ الآن أن العَجْمَةَ لا تكونُ إلا عِلْمًا ، يعنى : لا تُمنَعُ من الصرفِ إلا إذا كانت عِلْمًا .

فما الوصفية والعجمة فلا تُمنَعُ الكلمة من الصرفِ لأجلِها .

ومما سبق يتضح أن كلاً من العلمية والوصفية علةٌ تابعةٌ لغيرها ، ليست علةٌ مُسْتَقْلَمَةٌ .

ويمكن تلخيص هذه العلل التسع السابقة هكذا :

أ- ثلاثة يُكتفى فيها بعلة واحدة ، وهى :

١- صيغة مُنتهى الجموع .

٢- ألف التأنيث المقصورة .

٣- ألف التأنيث الممدودة .

ب- ثلاثة لا بد فيها من العلمية مع علة أخرى ، والوصفية لا تُعدُّ ، وهى :

١- التأنيث اللفظي أو المعنوي .

٢- العجمة .

٣- التركيب المزجي .

ج- ثلاثة لا بد فيها من العلمية والوصفية مع علة أخرى ، وهى :

١- وزن الفعل .

٢- العَدْلُ .

٣- زيادة الألف والنون .

فهذه تسع عِلَلٍ ، ولهذا يقولون فى تعريف الاسم الذى لا يتصرف : ما كان فيه

علة واحدة من عِلَلِ تسع<sup>(١)</sup> ، أو علتان من عِلَلِ تسع .

عُودُهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى إِعْرَابِهِ الْأَصْلِيِّ :

عُودُهُ أَلِ الْأِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُضِيفَ أَوْ اقْتَرَنْتَ بِهِ « أَل » صَدْرُ مُنْصَرَفٍ (١) .

شَوْبُ الْمَلِكِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَحَرَّ سَمْنَةٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ مَعَهُ أَلٌ زَيْدٌ

شَقَوْنِي دَخَلْتُ إِلَى مَسَاجِدِكُمْ . وَلَا تَقُولُ : مَسَاجِدَكُمْ . لِأَنَّهُ أُضِيفَ ، وَإِذَا أُضِيفَ وَجِبَ أَنْ يُحَرَّ بِالْكَسْرِ .

وَتَقُولُ . اسْتَضَاءَتْ بِمَصَابِيحِكُمْ . فَتَحَرَّ بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ (٢) .

(١) يعنى رحمه الله " الممنوع من الصرف يعود إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه « أَل » ، أو أُضِيفَ ، فعلى هذه الخلة يحرك بالكسرة على الأصل .

أو بالسنن للتسوية فإنه يبقى على حاله لا يبور ؛ وذلك لأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة ، أو مع « أَل » .

قال الشاعر :

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحْمِلُ جَوَارِي

وهيل : مكاني . بدل جوارى .

وسدا في اللغة نعرته إذا أضفت الاسم الذي لا ينصرف أو حلتته بـ « أَل » انصرف " تنوين لا تُكْتَبُ إِذَا أُضِفَتْهُ أَوْ حُلَّتْ بِهِ « أَل » ابتعد عن مشابهة الفعل ، التي هي الأساس في مع الكلمة من

صرف ؛ فإنهم يقولون في تعريف الاسم الذي لا يصرف : هو الذي أشبه الفعل في وجود عشرين فرعتين : إحداهما ترجع إلى اللفظ ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، أو وجد فيه علة واحدة تقوم مقام لعينين (٥)

ويبتعد الاسم عن مشابهة الفعل إذا أضف . أو حلى بـ « أَل » . لأن « أَل » لا تدخل إلا على الأسماء ، والإضافة من خصائص الأسماء .

(٢) ، الألفية ، باب المفعول والمبنى ، البيت رقم ( ٤٣ ) .

(٣) ومن شواهد عردة الممنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي في القرآن

فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْإِنْسَانِ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿١﴾ .

﴿وَلَا تَنْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ .

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ .

« كَلِمَةُ أَحْسَنُ » فِي آيَةِ الْأُولَى مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ ، لِلْوَصْفِ وَوَرَدَ الْمَعْلُومُ ، فَكَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَحْرَ

الاسم الذى لا يَنْصَرِفُ يُجَرُّ بالفتحة ، إلا إذا أُضِيفَ ، أو دَخَلَتْ عليه «أل»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

= بالفتحة ، لكنها جُرَتْ بالكسرة ؛ لأنها أُضِيفَتْ .  
وكلمة «مساجد» . و «المساجين» مجموعتان من الصرف ؛ لأنهما صيغة منتهى الجموع ، وكان أصلهما أن يُجَرَّا بالفتحة ، لكنهما جُرَّتَا بالكسرة ؛ لدخول «أل» عليهما .  
فائدة . ما مثل به الشارح رحمه الله على عودة المتنوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا أُضِيفَ أولى من تمثيل بعضهم بقوله : «مررت بعثمان» فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنْكَرَ ، فإذا صار نحو «عثمان» نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلمية ، فدخل في باب ما يصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف كلمة «مساجد» ؛ فإن مانعها من الصرف أنها صيغة منتهى الجموع ، وهى موجودة فيها أضفتها ، أم لم تُضَفَّها .

وكذلك بقول : إن التمثيل بـ «الأفضل» أولى من تمثيل بعضهم بقوله :  
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ  
لأنه يحتمل أن يكون قُدِّرَ فى «يزيد» الشَّيَاع ، فصار نكرة ، ثم أَدْخَلَ عليه «أل» للتعريف ، فعنى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته ، و«أل» زائدة فيه ، كما زعم من مثل به .  
(١) وبهذا يكون قد انتهى الكلام على علامات الحذف . وذاكم هو مُلْحَصُ الكلام عنها أولاً . تنقسم علامات الحذف إلى قسمين

١- علامات أصلية ، وهى الكسرة .  
٢- علامات فرعية ، وهى : الياء ، والفتحة .  
ثانياً . مواضع كون الكسرة علامة للحذف ثلاثة . هى الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع المؤنث السالم .  
ثالثاً . مواضع كون الياء علامة للحذف ثلاثة أيضاً . هى الأسماء الخمسة ، والمنثى ، وجمع المذكر السالم .

رابعاً . نوب الفتحة على الكسرة فى موضع واحد . وهو الاسم الذى لا يصرف .  
والاسم الذى لا يصرف هو ما كان فيه علتان من علل تسع ، أو علة واحدة من علل تسع ، تقوم مقامهما . والعلل تسع هى .

- ١- ألف التانيث الممدودة .
- ٢- ألف التانيث المقصورة .
- ٣- صيغة منتهى الجموع .
- ٤- وزن الفعل .
- ٥- العدل .
- ٦- التركيب المزجى .
- ٧- زيادة الألف والنون .
- ٨- العجمة .
- ٩- تانيث اللفظي والمعنوي .

= وهي محصورة في قول الناظم

الجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة زكت ورد عجمة فالوصف قد كلاً

سادساً : من تعريف الاسم الذي لا يتصرف بشئ لنا انه ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ما يمنع من الصرف لعله واحدة ، وهو يشمل ثلاثة أشياء :

١- الصيغة المنتهية بحرف ، وهي كل جمع تكسير ، بعد ألف الجمع فيه حرفان . أو ثلاثة أحرف ، أو سطرها ساكن .

٢- ألف التانيث مسدودة ، وهي التي آخرها همزة ، نحو : صخراء ، حمراء ، ررقاء ، أطباء ، أصدقاء .

٣- ألف التانيث المشدودة ، وهي التي آخرها ألف ، نحو : ليلى ، سلقى ، حشنى .

القسم الثاني . ما يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، وهاتان علتان لابد أن يكون أحدهما العلمية أو الوصفية ، ثم ينضم إلى هذه العلة علة أخرى .

أولاً : الأعلام التي تقع من الصرف

١- الأعلام المؤنثة تانيثاً لفظياً ، أو معنوياً ، أو لفظياً معنوياً

التانيث اللفظي ، نحو : طلحة ، شعبة ، معاوية .

والتانيث المعنوي ، نحو : سعاد ، ابتسام ، زينب ، خلود ، رباب .

والتانيث المعنوي اللفظي ، نحو : فاطمة ، خديجة ، عائشة .

٢- الأعلام الأعجمية ، نحو : إبراهيم ، إسماعيل ، إسحاق .

٣- الأعلام المركبة تركيباً مزجياً ، نحو : بعلبك ، خضر موت ، بوسعيد .

٤- الأعلام المشتملة على ألف وبنون رائدين ، نحو : شعبان ، رمضان ، عثمان .

٥- الأعلام التي على وزن الفعل ، نحو : أحمد ، يزيد ، بشكر .

٦- الأعلام المشدودة ، نحو : عثر .

ثانياً : الصفات مسدودة من الصرف

١- الصفات المنتهية بألف وبنون رائدين ، نحو : جوعان ، عطشان ، غضبان .

٢- الصفات التي على وزن الفعل ، نحو : أفضل ، أحسن ، أسوأ .

٣- الصفات العددية ، وهي محصورة في شيئين

١- الأعداد التي على وزن فعل ، وفعل . نحو : أحاد ، وموحد ، ثناء ومثنى ثلاث ومثلث - رناع

ومزنج ... إلى عشار ومقشر .

٢- كلمة آخر .

سادساً . يعود المصوع من الصرف إلى إعرابه الأصلي إذا دخلت عليه « أل » ، أو أصيبت ، ففي هذه الحالة

يحرر بالكسرة على الأصل ، أما التووين فهو ممنوع ، لوجود « أل » ، أو الإضافة .

لقول : عزوا في صخراء واسعة .

X 0      0 0 A A A A A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z

= كَمْيَّةٌ « صحراء » مجموعة من الصُرف ، وهي مجرورة بالفتحة ، نيابة عن الكسرة .  
« سَكُونٌ » بيرونا في صحراء سَيْتَاء .

كثيرة : عادت إلى إعرابها الأصلي : لأنها أضيفت .  
 وشبه : موزن في الصحراء الغربية .

عادت إلى إعرابها الأصلي ، لأنها اقترنت بـ «أل» ، وأوله أعجم .

# عَلَامَتَا الْجَزْمِ

## ★ علاقتنا الجزم ★

سبحي مؤلف رحمه الله الكلام على علامات النصب شرع سكتهم على علامات الحذف . فليس وللجزم علامتان : السكون ، والحذف .

فوله رحمه الله . وللجزم<sup>(١)</sup> . الجزم هو العلامة الرابعة للإعراب<sup>(٢)</sup> ، وهو لا يَدْخُلُ في الأسماء<sup>(٣)</sup> . ولا يَدْخُلُ في فعل الأمر ، ولا يَدْخُلُ في الفعل الماضي<sup>(٤)</sup> ، ولا يَدْخُلُ في الفعل المضارع المبني ؛ أي : الذي اتَّصَلَتْ به نون النسوة ، أو نون التوكيد<sup>(٥)</sup> .

إِنَّمَا يَدْخُلُ في الفعل المضارع غير المبني .

وقوله رحمه الله : السكون ، والحذف<sup>(٦)</sup> .

(١) حرم معد لعة : القطع .

واصطلاحاً قطع الحركة أو الحرف من الفعل المضارع لأجل الجازم .  
وان شئت قلت تغيير مخصوص علامته السكون وما تاب عنه .

(٢) كما عثر لشرح رحمه الله . والذي كان ينبغي أن يقال : الجزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب ؛ إذ إن هناك فرقاً بين علامة الإعراب ونوع الإعراب .

فأنواع الإعراب أربعة ، هي : الرفع ، والنصب ، والحذف ، والجزم .  
أما علامات الإعراب فهي على قسمين : علامات أصلية ، وعلامات فرعية .

علامات أصلية . وهي الصمة في حالة الرفع ، والفتحة في حالة النصب ، والكسرة في حالة الحذف ،  
والسكون في حالة الجزم .

علامات فرعية . وهي الألف ، والواو ، وثبوت النون ، وحذف النون ، وحذف حرف العلة ، والياء ،  
والضمة في موضع الجر ، والكسرة في موضع النصب . وقد تقدم هذا كله حثيثاً في كلام المؤلف ولشرح  
رحمهم الله ص ١٠٤ ، ١١١ ، فهو سبق لسان من الشارح رحمه الله بلا شك . والله أعلم

(٣) وقد تقدم ذكر هذا ص ١٠٦ .

(٤) تقدم ص ١٠٨ ، حاشية ١ ، وسيأتي الكلام على ذلك بالتفصيل ، إن شاء الله في باب الأفعال .

(٥) تقدم ذكر ذلك ص ١٢٠ ، حاشية ١ ، وسيأتي ذكر ذلك في كلام الشارح رحمه الله في باب الأفعال .

(٦) سكتهم . صَدَّ الحركة .

« سكتهم » حذف الحركة لِحَقْنِصٍ .

« سكتهم » سكتهم على التثنية .

## لأحسن لسكون<sup>(١)</sup>.



والاصطلاح : ترك الحرف المختص .

ويجوز للعلامي ، السكون ، واخذت : يمكنك أن تحكم على العمل المضارع بأنه مجزوم .

(١) أي : أن العلامة الأصلية للجزم هي السكون .

« حدث شهر لعلامة التوعبة وهو يشمل : حذف حرف العلة « الألف » أو « الواو » أو « الياء » ، وحذف النون .

وسيتكلم كل من المؤلف والشارح رحمهما الله على هاتين علامتين بالتفصيل فيما يلي . « شاء الله » .



# مَوْضِعُ السَّكُونِ

## \* موضع السكون \*

ثم شرع المؤلف رحمه الله يتكلم على علامتى الحزم تشبيهاً ، فنقول :  
اسكون فيكون علامة للحرم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر<sup>(١)</sup>.

وقوله رحمه الله فى الفعل : خرج به الاسم<sup>(٢)</sup>.

وقوله رحمه الله : المضارع : خرج به الفعل الأمر ، والفعل الماضى<sup>(٣)</sup>.

وقوله رحمه الله : الصحيح الآخر : خرج به المقتل الآخر ؛ لأنه سيأتى حكمه<sup>(٤)</sup>.

لكن لابد أن نضيف : فى الفعل المضارع الصحيح الآخر غير المبني<sup>(٥)</sup>.

(١) يجوز فى قوله رحمه الله : « الآخر » ثلاثة اوجه من الإعراب :

أولاً : الجر بالإضافة إلى قوله : « الصحيح » .

ثانياً : الرفع على كونه فاعلاً لقوله : « الصحيح » .

ثالثاً : نصب على كونه منصوباً بقوله : « الصحيح » . على التشبيه بالمفعول به ؛ لكون « الصحيح » صفة مشتبهة .

(٢) ولا سمى لا حزم فيه . وإن كان ساكنة الآخر ، كـ « من » ، « كم » ، « الذى » ؛ فإن سكونها فى هذه الحالة يكون سكون بناء ، لا سكون إعراب .

وقول الشارح رحمه الله : خرج به الاسم .

فست وكللت خرج به الحرف ، لأن الحروف كلها مبنية - سواء كانت محنصة بالاسم ، أو بالفعل ، أو مشتركة ، وسواء كانت عاملة ، أم غير عاملة ، وسواء كانت على حرف واحد ، أم أكثر - والكلام فى الإعراب .

(٣) فكلامه مى ، كما تقدم ذلك مراراً ، وسيأتى ذكر ذلك بالتفصيل فى باب الأفعال ، إن شاء الله تعالى .

(٤) والمراد أن السكون به موضع واحد ، يكون فيه علامة على أن الكلمة محرومة ، وهذا الموضع هو موضع المضارع الصحيح الآخر . ومعنى كونه صحيح الآخر أن آخره ليس حرفاً من حروف العلة الثلاثة .  
هى لألف والواو والياء .

(٥) أى : قد يكون صحيح الآخر ، ولكنه مى ، فلا يدخل فى قولهم : « لا يكون » .

فلو قلت : لا يَقُومَنَّ زيدٌ .

فـ « لا » : ناهية<sup>(١)</sup> .

ويَقُومَنَّ . فعلٌ مضارعٌ ، ولكنه لم يُجْزَمْ ، مع أنَّ « لا » الناهية ، تجزِمُ .

ولم يُجْزَمْ ؛ لأنه مبنيٌّ .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ .

لا : ناهيةٌ .

تَحْسَبَنَّ . فعلٌ مضارعٌ ، لكن لم يُجْزَمْ ؛ لأنه مبنيٌّ لاتصاله بنونِ التوكيدِ .

إذن . لابدٌ من الإضافة ، فتقولُ : في الفعلِ المضارعِ ، الصحيحِ الآخرِ ، غيرِ المبنيِّ .

ومثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ . الصحيحِ الآخرِ ، غيرِ المبنيِّ بالسكونِ : تقولُ : لم

يَقُمْ زيدٌ .

يَقُمْ . فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٍّ ، ولهذا جُزِمَ بالسكونِ .

وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ .

يَعْلَمُ : فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٍّ ، ولهذا جُزِمَ بالسكونِ .

وقال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ﴾ .

تَفْرَحُ . محزومٌ بالسكونِ ؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٍّ .

\* وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . الفعلُ « يَكُنْ » مجزومٌ بالسكونِ ؛

لأنه فعلٌ مضارعٌ ، صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٍّ .

إذن . متى كان الفعلُ المضارعُ مجزومًا ، وهو صحيحُ الآخرِ ، غيرُ مبنيٍّ ، وجب أنْ

يُسَكَّنَ . فتقولُ : لم يَكُنْ ، لم يَقُمْ ، لم يَضْرِبْ ، لم يَحْسَبْ . والأمثلةُ كثيرةٌ جدًا .

\* \* \*

(١) وهي من أدوات حرم الفعل المضارع . كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

## مواضع الحذف

## ★ مواضع الحذف ★

عن أنزلت رحمه الله تعالى : وأما الحذف<sup>(١)</sup> فيكون علامة لضعف شيء من  
الشيء المستفيض الآخر<sup>(٢)</sup> ، وفي الأفعال الخمسة التي رثبها كتاب سون  
قولہ ، رحمه الله ، في الفعل المضارع المعتل الآخر ، الفعل المضارع المعتل الآخر هو  
الذي آخره حرف علة<sup>(٣)</sup> .

(١) حذف هو علامة لما فيه من علامة الضعف ، وهو ينقسم إلى قسمين

١ - حذف حرف العلة ، وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر .

٢ - وحذف النون ، وذلك في الأفعال الخمسة .

وكل من حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وحذف النون في الأفعال الخمسة ، دليل  
وعلمة على جزم الكلمة .

(٢) كما أضافها هناك في الفعل الصحيح الآخر حتى يحزم بالسكون قيد : ألا يكون مبنياً .

وكذلك يُقيد الفعل المضارع المعتل الآخر حتى يحزم بحذف حرف العلة ألا يكون مبنياً ؛ فإن كان مبنياً  
بالتصاله بنون التوكيد ، أو بنون النسوة فإنه في هذه الحالة لا يحذف منه حرف العلة ، ويبقى على الفتح إذا  
اتصل به نون التوكيد ، وعلى السكون إذا اتصل به نون النسوة .

ومثل تنصده بنون النسوة . إن النسوة لم يشغرين في طلب العلم الشرعي .

وهذا اتصاله بنون التوكيد لا ترصين بالإسلام بديلاً .

فالفعلان « يشغرين » و « ترصين » مبيان ، لاتصالهما بنون النسوة وبنون التوكيد ، ولم يحزما بحذف حرف  
العلة ، على الرغم من كونهما مُعتَلَي الآخر .

(٣) هذا هو المعتل الآخر . وهو قسم من أقسام الفعل المعتل ، فالفعل المعتل هو ما كان أحد

أصواته حرفاً من حروف العلة الثلاثة ، التي هي الألف والواو والياء ، وهو خمسة أقسام

أولها مثل : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، نحو : وعد بشر يس

ثانيها نحو : وهو ما كانت عينه حرف علة ، نحو : قام - غور - غيد ، أي : مالت عينه .

ثالثها نحو : وهو ما كانت لامه حرف علة ، نحو : عفا - سرور - رضى .

رابعها نحو : وهو ما كانت فاؤه حرف علة ، لأنه رحمه الله إنما يتكلم عن الإعراب ، فعاء آخر حرف فقط<sup>(٥)</sup>

خامسها نحو : وهو ما كانت فاؤه ولامه حرف علة ، نحو : وهى - ولى

سادسها نحو : وهو ما كانت عينه حرف علة ، نحو : طوى - قوى

(٥) عن أنزلت رحمه الله تعالى ، وعناية : أهله . وفي الحديث : من حسن إسلام امرء ترك ما لا يعنيه

ويش : عنى بأمر فلال ، وعناه أمره . وانظر المعجم الوسيط ( ع ن ي ) .

## حروف العلة ثلاثة .

- ١- الألف ، ولا نقول : المفتوح ما قبلها ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً .
  - ٢- والواو المضموم ما قبلها .
  - ٣- والياء المكسور ما قبلها .<sup>(١)</sup>
- وقيد « المضموم ما قبلها » في الواو ، و « المكسور ما قبلها » في الياء ، لا بد منه<sup>(٢)</sup> .  
والمراد أن كل فعل مضارع آخره ألف ، أو واو ، أو ياء ، فإنه يُجزم بحذف الألف ، أو الواو ، أو الياء ، وتبقى الحركة قبل هذا الحرف دليلاً عليه<sup>(٣)</sup> .

أولاً : مثال جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف :

- « الفعل » يَرْضَى ، أدخل عليه الجازم « لم » ، نقول : لم يَرْضَ<sup>(٤)</sup> .  
« وتقول : لم يشع الرجل . أصلها « يَشْعَى » حذفت الألف لما دخل الجازم .  
واعرابها :

لم : حرف نفي وجزم وقلب<sup>(٥)</sup> .

يَشْعُ : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها .

« الفعل » يَرَى ، لو سمعنا قائلًا يقول : ومن يعمل مثقال ذرة شراً يراه<sup>(٦)</sup> . فما تقول ؟

(١) وقد تقدم ذكر ذلك ص ٩٦-٩٨ ، من هذا الشرح .

(٢) وذلك لأنه إذا كان ما قبلها ساكناً فإنهما لا يكونان حرفي علة ، وانظر ص ٩٦ ، حاشية ٢ ، ٣ .

(٣) إذا حذف حرف العلة ، الألف ، بقي ما قبله مفتوحاً ؛ دليلاً على الألف المحذوفة ، وإذا حذف حرف بعده « واو » بقي ما قبله مضموماً ؛ دليلاً على الواو المحذوفة ، وإذا حذف حرف العلة « ياء » بقي ما قبله مكسوراً ؛ دليلاً على الياء المحذوفة .

(٤) يحذف الألف ، وهي ألف نطقاً ، وأما كتابة - فكما ترى - ياء ، ولذلك سبب تعرفه في رسم الحروف (ملاء) .

(٥) لم : حرف نفي . لأنها حوِّلت الجملة الثبوتية إلى جملة منفية .

« حرف جزم » لأنها جازمت الفعل المضارع .

« حرف قلب » لأنها قلبت رسم الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .

(٦) سُرِّيت لأف

الجواب : نقول : هذا خطأ ؛ لأن « يرى » معتلٌّ ، وهو مجزومٌ <sup>(١)</sup> ، فيُحذفُ بحذف حرف العلة ، فيقال : يَرُهُ <sup>(٢)</sup> .

« وقال الله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ .

لم : حرف نفى وجزم وقلب .

يَخْشَ : فعل مضارع مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليلٌ عليها .

\* \* \*

ثانيًا : مثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ بالياءِ :

« قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُوا ﴾ .

لما : حرف نفى وجزم وقلب <sup>(٣)</sup> .

(١) وسبب حرمه أنه وقع جوابًا لأداة الشرط ، وهي من أدوات الشرط التي تجزم فعلين ؛ أحدهما فعل الشرط ، والآخر جواب الشرط .

وسببُني في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ذكر هذه الأدوات ، إن شاء الله تعالى .

(٢) وهذا هو الذي ورد في القرآن ، قال تعالى : ﴿ فَحَسْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٦) وَمَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) .

(٣) فهي كـ « لم » في هذه الأمور الثلاثة ، وتشاركها في أربعة أمور ذكرها ابن هشام رحمه الله في القصر ص ٨٢ ، فقال رحمه الله .

أحدها أن المنفى بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بـ « لم » ، فإنه قد يكون مستمرًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ لِكَلِّدَ وَلَمْ يُولَدَ ﴾ (٢) . وقد يكون مُقْطَعًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ هَذَا أَنَّى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينِ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ (١) . لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا .

ومن ثم امتنع أن يقول : لما يَقُمْ ، ثم قام . لما فيه من التناقض ، وحار لم يقم ، ثم قام .

والسبب أن « لما » تؤيد كثيرًا بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ . أي : متى الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه ، وه « لم » لا تقتضي ذلك .

ذلك هذا المعنى الرمحي ، والاستعمال والدوق يشهدان به .

« لا يجوز أن الفعل يحذف بعدها ، يقال : هل دخلت البلد ؟ فنقول : قاربتها وما . تريد وقد دخلتها . ولا يجوز : قاربتها ولم .

« لا تفترون بحرف الشرط ، بخلاف « لم » ، تقول : إن لم تُقَمْ فمِتْ . ولا يجوز : لم تُقَمْ فمِتْ .

شخص سم يُل : « يقضى » . فحذف الياء ؛ لأنه مُعْتَلٌّ بالياء ، فتُحذفُ عند الحزم ، ويُنقَلُ في إعرابها :

يُقَضُّ : فعلٌ مضارعٌ محزومٌ بـ « لَمَّا » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها .

« وقال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . فالفعلُ « يَأْنِ » حُذِفَتِ الياءُ من آخره ، وَبَقِيََتِ النونُ مكسورةً ؛ لأنك إذا حذفتُ حرفَ العلةِ يَبْقَى الباقي على ما هو عليه ، فالنونُ تَبْقَى على ما هي عليه مكسورةً .  
« وقال الله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ . أصلُ الفعلِ « يَأْتِيهِمْ » « يَأْتِي » بالياءِ ، كما قال الله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ .  
ولكن لما جُزِمَ حُذِفَ حرفُ العلةِ ، وَبَقِيََتِ الكسرةُ دليلًا على الياءِ المحذوفةِ ، فتقولُ : يَأْتِيهِمْ .

وإعرابُ قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ ﴾ .

لَمَّا : حرفٌ نفي وجزمٍ وقلبٍ .

ويَأْتِ : فعلٌ مضارعٌ محزومٌ بـ « لَمَّا » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها .

« وتقولُ : لم يَنْتَهِ .

لم : حرفٌ نفي وجزمٍ وقلبٍ .

يَنْتَهِ : فعلٌ مضارعٌ محزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ ، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها .

\* \* \*

ثالثًا : مثالُ جزمِ الفعلِ المضارعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ بالواوِ :

« الفعلُ « يدعو » مُعْتَلٌّ الآخِرِ بالواوِ ، فإذا جَزَمْتَهُ فاحذفِ حرفَ الواوِ ، وتبقى



الضمة قبله دليلاً عليه .

قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ .

فالفعْلان « يَدْعُ ، تَدْعُ » حُذِفَت الواوُ منهما ؛ لأنه دَخَلَ عليهما جازمٌ<sup>(١)</sup> .

« إعرابُ قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَدْعُ ﴾ .

لا : ناهيةٌ .

تَدْعُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لا » الناهية ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الواوِ ، والضمةُ قبلها دليلٌ عليها .

« الفعلُ » يَغْزُو ، تقولُ : فلانٌ يَغْزُو ، وإذا جزمته تقولُ : فلانٌ لم يَغْزُ . بدونِ واوٍ ، والضمةُ تبقى دليلاً على الواوِ .

وإعرابه :

لم : حرفٌ نفي وجزمٍ وقلبٍ .

يَغْزُ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الواوِ ، والضمةُ قبلها دليلٌ عليها .

إذن : القاعدةُ هي : كلُّ فعلٍ مضارعٍ معتلٍّ بالآخِرِ بالألفِ ، أو الواوِ ، أو الياءِ ، فإنه إذا جُزِمَ يَحِبُّ حذفُ حرفِ العلةِ ، وَيَبْقَى ما قبله على ما هو عليه ، إن كان المحذوفُ ألفاً يَبْقَى مفتوحاً ، وإذا كان المحذوفُ واواً يَبْقَى مضمومًا ، وإذا كان المحذوفُ ياءً يَبْقَى مكسورًا .

ويلاحظُ أننا عندَ إعرابِ الأفعالِ المجزومةِ بحذفِ حرفِ العلةِ أننا نقولُ : وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الألفِ ، أو حذفُ الواوِ ، أو حذفُ الياءِ ، وهذا أولى من قولنا : وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلةِ ؛ لأنه أخصُّ .

فإنك إذا قلتَ : وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلةِ . فإنا لا نَدْرِي أَيَّ الحروفِ

(١) هذا الجازم هو : « مَنْ » الشرطية ، و « لا » الناهية ، و « لا » الأمر .

ثلاثة يسعي؟

وقد يصيرُ المَعْرَبُ مُخْطِئًا ، ونحن لا ندري<sup>(١)</sup> .

ولذلك أقولُ : إنا إذا قلنا : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ فأنا نُعْتَبِرُهُ خطأً ، وإدِّ له  
أَقُلُّ خطأً فهي ناقصةٌ .

\*\*\*

ثم قال المؤلفُ رحمه الله : وفي الأفعالِ الخمسةِ التي رفعها بثباتِ النونِ<sup>(٢)</sup> .

الأفعالُ الخمسةُ هي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ<sup>(٣)</sup> ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ<sup>(٤)</sup> ، وَتَفْعَلِينَ<sup>(٥)</sup> .  
وعلامةُ جزمِها : حذفُ النونِ .

قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ .

أين ذهبتِ النونُ ؟

الجوابُ : حذفتُ للجازمِ .

وإعرابُ هذه الآية هكذا :

لم : حرفُ نفي وجزمٍ وقلبٍ .

تَفْعَلُوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « لم » ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

« وتقولُ : لم يَقُومَا .

وتقولُ في إعرابِها :

لم : حرفُ نفي وجزمٍ وقلبٍ .

(١) من ذلك الفعل « يسعي » آخره ياء كتابة ، ألفٌ نطقاً ، فإذا أدخلت عليه حارماً فابتك تقول : لم يسع .

فمفعول المَعْرَبِ : يسع : مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ . وهو يريد بحرفِ العلةِ الياء ، لأنه مكتوبٌ أمممه ياء .

« لا ندري » معربٌ مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ . وهو يريد بذلك « الياء » . فإنا لا ندري عن هذا الحصاصِ شَيْءٌ .

ولكن إذا قال : مجزومٌ بحذفِ حرفِ الياء . فإننا يمكننا تقويم هذا الخطأ وتصويبه .

(٢) هذا هو للموضع الثاني من موضعتي الحذفِ ، والمراد هنا حذفُ النونِ .

(٣) « موقية » و « لتحية » .

(٤) « موقية » لا غير ، وقد تقدم ذكر هذه الأفعال الخمسة ص ١٤٣ ، وما بعدها .

يقوم : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف فاعل .  
 « وتقول للمرأة تُخاطبُها : لم تقومي . وأصلها : تقومين ، لكن لما دخل عليها  
 الجازم حذفت النون .

ونقول في إعرابها :

لم : حرف نفي وجزم وقلب .

تقومي : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف النون ، والياء فاعل .  
 « خلاصة الكلام في الحذف . كعلامة للجزم : تُجزم الأفعال الخمسة بحذف  
 النون ، ويُجزم الفعل المعتل الآخر بالألف بحذف الألف ، والمعتل الآخر بالياء بحذف  
 الياء ، والمعتل الآخر بالواو بحذف الواو .

« بعض الأمثلة التي يصلح أن تحمل على حذف النون ، وعلى حذف حرف  
 العلة :

١ - قال قائل يُخاطبك . لم يدعوا . فهل هذا صواب أم خطأ ؟

الجواب : التفصيل :

- إذا كان يقصد بذلك جماعة فهو صواب<sup>(١)</sup> .

- وإذا كان يقصد واحداً فهو خطأ : لأن الصواب فيما إذا كان يقصد واحداً أن  
 يقول : لم يدع<sup>(٢)</sup> .

وإعرابه :

لم : حرف نفي وجزم وقلب .

يدع . فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضممة قبلها

(١) وتكون لو و واو الجماعة ، ويكون الفعل مجزوماً بحذف النون ؛ لأنه يكون من الأفعال الخمسة .

(٢) يحذف الواو ؛ لأنه فعل معتل الآخر بالواو ، وهو مجزوم ، فيجزم بحذف الواو .

دليلٍ عليها .

٢ . في تلك قابل نحاطبك . لم تقضى<sup>(١)</sup> . فهل هذا صواب أم خطأ ؟  
 الخواتم خطأ ، والصواب : لم تقض بحذف الياء .  
 وإذا كان نحاطب انى فانه يقول . لم تقضى<sup>(٢)</sup> ، وأصله : تقضين<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت .

(٢) بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

(٣) وبهذا ينتهى الكلام على علامتى الحزم . وقد كنم هو ملحق بالكلام عليهما  
 أولاً . الحزم هو النوع الرابع من أنواع الإعراب ، وهو خاص بالفعل المضارع العربى ، فلا يدخل الأسماء ،  
 ولا الفعل الأمر ، ولا الفعل الماضى ، ولا الفعل المضارع المبني ، ولا الحروف .  
 ثانياً للمحرم علامتان

١ - علامة أصلية ، وهى السكون ، وتكون فى الفعل المضارع ، صحيح الآخر ، غير المبني .

٢ - علامة فرعية ، وهى الحذف ، وتكون فى موضعين :

الموضع الأول : الفعل المضارع المعتل الآخر ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة

الموضع الثانى : الأفعال الخمسة ، وعلامة جزمها حذف النون .

ثالثاً : الفعل المعتل الآخر هو الذى آخره حرف علة .

رابعاً : حرف العلة ثلاثة ، هى :

١ - الألف .

٢ - الواو المضموم ما قبلها .

٣ - الياء المنكسور ما قبلها .

خامساً : عند حزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة ، فإنه يبقى على الحرف الذى قبل

الحرف المحذوف ما يدل عليه ، فيبقى على الحرف الذى قبل الألف المحذوفة فتحة ، وعلى الحرف الذى

قبل الياء المحذوفة كسرة ، وعلى الحرف الذى قبل الواو المحذوفة ضمة .

سادساً : الأفعال الخمسة هى : يفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتعلن .

والحمد لله الذى بعثه تتم الصالحات .

\* \* \*

# الْمُعْرَبَاتُ

## ★ المَعْرَبَاتُ ★

قال المؤلف رحمه الله : فصل<sup>(١)</sup> : المعربات<sup>(٢)</sup> تقسم<sup>(٣)</sup> شمس<sup>(٤)</sup> بغير  
بالحرركات ، وقسم<sup>(٥)</sup> يُعَرَّبُ بالحروف .

قوله ، رحمه الله ، فصل . هذا الفصل خلاصة ما سبق<sup>(٤)</sup> ، فهو لا يخرج عما سبق ،  
لكنه فقط يجمع ما سبق ، وقد جمعه المؤلف رحمه الله جمعًا جيدًا ؛ لأنه بالأول جعل  
موضع التقسيم علامات الإعراب ، أمّا هذا فجمع كل نوع على جذّة ، يعنى : جمع  
المذكر السالم وحده ، والمثنى وحده ، والأسماء الخمسة وحدها<sup>(٥)</sup> ، وهذا يُقَرَّبُ للطالب

(١) إعرابه كما مرّ في باب الإعراب ص ٩١ . حاشية (١) . فراجع ، لكن الصب هنا بعيد مخالفته لرسم  
المصوب ؛ إذ لو نصب لرسم الألف بعد اللام ، وفيه الأوجه ظاهرة .  
والشمس لغة : الحاجز بين الشيئين .

و اصطلاحاً - اسم الجملة من العلم ، مُشْتَمِلَةٌ على مسائل غالباً .

(٢) قوله رحمه الله : المعربات - أى : مواضع الإعراب ، وهى الأقسام الثمانية المذكورة فى حاشية (٥) من  
هذه الصفحة .

(٣) قد يتسكّر لهذا بأن « المعربات » جمع . وه « قسمان » مثنى . ولا يخرج المثنى عن الجمع  
و حوسب بأن « ب » شئ « المعربات » للحسن ، فَيُبْطَلُ معنى الجمعية ، أو أن « قسمان » على حذف  
مضاف ، واشتدّير : ذوات قسمين ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع ارتفاعه ،  
فيكون الخبر فى الحقيقة المضاف المحذوف .

(٤) شمساً أى المؤلف رحمه الله الكلام على علامات الإعراب تفصيلاً شرح يكمل عليه . وحسباً . وهو  
دأب<sup>(٥)</sup> المتقّصين من المؤلفين رحمه الله تعالى ؛ تمريناً للمبتدئ ؛ لأنه أدخل فى نصيه .

(٥) إلى غير ذلك من المواضع التى سبق ذكر أحكامها فى الإعراب تفصيلاً ، وهى مع ما ذكره المؤلف  
رحمه الله ها ثمانية

٢- جمع التكسير .

١- لاسم المفرد .

٤- الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ .

٣- جمع المؤنث السالم .

٦- جمع المذكر السالم .

٥- مثنى .

(٥) « دأب » : عادة والشأن ، يقال : ما زال هذا دأبه . وفى التنزيل العزيز : ﴿ مِثْلُ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ  
وَإِبراهيمَ ﴾ . وانظر المعجم الوسيط ( د أ ب ) .

أكثر من الباب الذي قبله .

وقوله رحمه الله : قسم يُعَرَّبُ بالحركات .

الحركات التي هي : الفتحة ، والكسرة ، والضمّة ، أمّا السكون فليس بحركة ؛ إذ كيف يكون السكون حركة ، وهو ساكن<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : وقسم يُعَرَّبُ بالحروف .

الحروف مثل : الألف ، والواو ، والياء ، ونحوها<sup>(٢)</sup> .



= ٧- الأسماء الخمسة . ٨- الأفعال الخمسة .

(١) ولكن جعله النحاة لاحقاً لهذه الحركات الثلاثة .

(٢) مراد بقوله : ونحوها . النون .

ويصحق بهذه الحروف الأربعة الخذف .

و قد يؤلف رحمه الله : أن مواضع الإعراب الثمانية تنقسم إلى قسمين :

نفسه لاو . يعرب بالحركات الثلاث ، التي هي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، ويلحق بها سكون

و نفسه لاو . يعرب بالحروف الأربعة ، التي هي : الواو ، والألف ، والياء ، والنون ، ويلحق بها الخذف .

وسياتى إن شاء الله بيان كل نوع منهما تفصيلاً .

# المُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ



## ★ المَعْرَبُ بالحركات <sup>(١)</sup> ★

في المؤلف رحمه الله . فالذي يُعْرَبُ بالحركات أربعة أنواع : الاسم السُّمُّ ، وجمع السُّمِّ ، وجمع السُّمِّ ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ، وكلها تُرْفَعُ بالضمة ، وتُنْصَبُ بالفتحة ، وتُخَفَضُ بالكسرة . وخبرهم بالسكون .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم يُنْصَبُ بالكسرة ، والاسم الذي لا يتصرف يُخَفَضُ بالفتحة ، والفعل المضارع المُعْتَلُّ الآخر يُجْزَمُ بحذف آخره . قوله رحمه الله : والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء .

تزيد : وليس مَبْنِيًّا . وقد يمكن الاستغناء عن هذه الريادة ؛ لأن المبنى لابد أن يتصل بآخره نونٌ توكيد ، أو نونٌ نسوة <sup>(٢)</sup> .

المهم أن الذي يُعْرَبُ بالحركات هذه الأنواع الأربعة <sup>(٣)</sup> ، والدليل الشُّبُح

(١) أحمد رحمه الله ، في بيان المعربات بالحركات والخروف . متدنا بما يعرب بالحركات ؛ لأنه الأصل ، على سبيل اللغ والشر والترتب .

(٢) وهذا هو الأقرب . ن يستعمل في هذه الريادة ؛ لأن قوله : لم يتصل بآخره شيء . « شيء » نكرة في سياق النفي ، فتشمل كل شيء يمكن أن يتصل بالفعل المضارع ، وانظر النحمة السنية ص ١٨ ، وشرح الكفراوى للأجرومية ص ٣٦ ، وتقدم ذكر ذلك ص ١٢٠ .

(٣) وهي :

- الاسم السُّمُّ . وتقدم أنه ما ليس مثنى ، ولا مجموعا ، ولا مُلْحَقًا بهما ، ولا من الأسماء الخمسة . ومثله : « محمد » ، و« الدرس » . من قولك : ذاكر محمد الدرس .  
- « ذاكر » : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .  
و« محمد » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
و« الدرس » : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل من « محمد » ، و« الدرس » اسمٌ مفرد .

- جمع السُّمِّ . وتقدم أنه ما تغير فيه بناء مفردة . ومثله : « التلاميذ » . و« الدروس » . من قولك : حفظ التلاميذ الدروس .  
- « حفظ » : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

ولا استعراء : فيما تشعنا كلام العرب ، ولم نجد من كلامهم شيئاً بُعِثَ بالحركات إلا هذه الأنواع الأربعة .

بسم الله الرحمن الرحيم في بيان ما يُعْرَبُ به كلٌّ من المذكورات . فمثل : وكلية ترفع بالضممة . وتشتب بالفتحة . وتُحْفَضُ بالكسرة . وتُجْزَمُ بالسكون .

وليس المراد أنها كلها على هذا<sup>(١)</sup> ، ولذلك استثنى رحمه الله ، فقال :

« و » لسلامة « فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

« لدروس » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل من « لسلامة » ، و « لدروس » جمع تكسير .

« جمع المؤنث السالم . وتقدم أنه ما مجمع بألف وتاء مزيديتين .

ومثله . « المؤمنات » ، و « الصلوات » . من قولك : حشع المؤمنات هي الصلوات .

« حشع » : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

« المؤمنات » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

« ثي » : حرف جر .

« الصلوات » : اسم مجرور بـ « في » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وكل من « المؤمنات » ،

« صلوات » جمع مؤنث سالم .

« الفعل المضارع الذي لم يتصل بحرف شيء .

أي : نون التوكيد الحفيمة والثقيلة ، ولا نون الإثبات ، ولا ألف الاثنين ، ولا واو الجماعة ، ولا ياء المخاطبة .

ومثاله : « يذهب » ، من قولك : يذهب محمد .

« يذهب » : فعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

« محمد » : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

« يصير بالفتح المضارع نون التوكيد الحفيمة أو الثقيلة بُني على الفتح ، نحو : « ليُشْحَن » .

« يصير » : نون الإثبات بُني على السكون . نحو : « يَتَرَبَّصَنَّ » .

« يتصل به ألف الاثنين ، نحو : « يضربان » ، أو واو الجمع نحو : « يضربون » ، أو ياء المخاطبة نحو :

« يضربين » ، أُعْرِبَ بالحروف ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى في المعربات بالحروف .

(١) رُفِعَ فعل مضارع مبني للمجهول ، وهو مرفوع بالضممة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره

« هي » . يعود على اسماء في « كلها » ؛ لأن الضمير يعود للمضاف إليه ، لا إلى « كل » . بخلاف غيره .

« يصير يصير يعود على المضاف ، لا على المضاف إليه غالباً ، نحو : غلام زيد يُضْرَب . فـ « يصير » يُضْرَب

عائد على « غلام » المضاف ، لا على « زيد » المضاف إليه .

(٢) لا لرفع بالضممة ، فإن هذه الأنواع الأربعة ترفع بالضممة جميعاً .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء :

١ - جمع المؤنث السالم ، يُنصب بالكسرة .

٢ - والاسم الذي لا ينصرف ، يُخفض بالفتحة

٣ - والمعلل المضارع المعلل الآخر ، يُجزم بحذف حرف العلة

فأولاً قوله رحمه الله جمع المؤنث السالم ، يُنصب بالكسرة .

فهذا خرج من قوله : وتُنصب بالفتحة .

إذن : يُستثنى من ذلك : جمع المؤنث السالم ؛ فإنه لا يُنصب بالفتحة ، ولكن

يُنصب بالكسرة<sup>(١)</sup> .

وثانياً : قوله رحمه الله : والاسم الذي لا ينصرف ، يُخفض بالفتحة .

ومثالها : يسافر محمد والأصدقاء والمؤمنات .

ف « يسافر » : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ومحمد فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو اسم مفرد .

والأصدقاء مرفوع ؛ لأنه معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع تكسير .

والمؤمنات مرفوع ؛ لأنه أيضاً معطوف على المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث

سالم .

(١) فالأنواع الأربعة كلها تنصب بالفتحة . ما عدا جمع المؤنث السالم ؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن

الفتحة .

ومثال ذلك : لن أخالف محمداً والأصدقاء والمؤمنات .

ف « لن » : حرف نفي ونصب واستقبال .

أخالف : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

محمداً مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضاً ، وهو اسم مفرد ، كما عرفت .

لأصدقاء منصوب ؛ لأنه معطوف على المنصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أيضاً ، وهو جمع

تكسير ، كما عرفت .

مؤمنات منصوب ؛ لأنه معطوف على المنصوب أيضاً ، وعلامة نصبه الكسرة ، نيابة عن الفتحة ، لأنه

جمع مؤنث سالم .

فهذا مُسْتَشْتَى من قوله : وَتُخَفِّضُ بِالْكَسْرِ . يعنى : إلا الاسم الذى لا ينصرف<sup>(١)</sup> .  
وثالثا : قوله رحمه الله : والفعل المضارع المعتل الآخر يُجْزَمُ بحذف آخره .  
فهذا مُسْتَشْتَى من قوله : تُجْزَمُ بالسكون<sup>(٢)</sup> .

(١) فكيفها تخفّض بكسره ما عدا الاسم الذى لا ينصرف . فإنه يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة .  
رسالتها : مررت بمحمد والرجال والمؤمنات وأحمد .  
فـ « مررت » : فعل وفاعل .  
محمد : الباء حرف خفض ، ومحمد : اسم مخفوض بالياء ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو اسم مفرد منصرف ، كما عرفت .  
والرجال : محفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع تكسير منصرف ، كما عرفت أيضا .  
والمؤمنات : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المخفوض أيضا ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة ، وهو جمع مؤنث سالم ، كما عرفت أيضا .  
وأحمد : مخفوض ؛ لأنه معطوف على المحموص أيضا ، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل .  
ويستثنى كذلك من الخفض بالكسرة الفعل المضارع ؛ فإنه لا يخفض أصلاً .

(٢) واجزَمُ بالسكون - كما تعلم - مختص بالفعل المضارع ، فإن كان صحيح الآخر ، غير مبنى ، فإن جزمه يكون بالسكون ، كما هو الأصل فى الجزم .  
ومثله : لم يسافر خالد .  
فـ « لم » : حرف نفي وجزم وقلب .

ويستثنى : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون .  
وخالد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
ولم يسافر : فعل مضارع معتل الآخر كان جزمه بحذف حرف العلة ( ا ) . ومثله : لم يشع بكر ، ولم يذبح ، ولم يقص عليه .  
فكسر « يشع » ، و « يذبح » ، و « يقص » : فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف من « يشع » ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وحذف الواو من « يذبح » ، والضمة قبلها دليل عليها ، وحذف لاء من « يقص » ، والكسرة قبلها دليل عليها .  
ومثله : هذه الثلاثة ( جمع المؤنث السالم ) ، والاسم الذى لا ينصرف ، والفعل المضارع المعتل

(\*) وكان قيس أن يُجْزَمَ بالسكون ، لكن لما كان آخره ساكناً من الأصل جزموه بحذف الآخر



القاعدة سليمة بالاستثناء ، فالذى يُعَرَّب بالحركات أربعة أشياء : لاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذى لم يتصل بحرف شىء .

وكلها رُفِعَ بالضم ، ونُصِبَ بالفتحة ، وَجَزَّ بالكسرة ، وَجَزَّ بالسكون . نكس حرج عن هذه ثلاثة أشياء .

أولاً : جمع المؤنث السالم ، خرج فى حال النصب ؛ فإنه لا يُنْصَبُ بالفتحة ، وإنما يُنْصَبُ بالكسرة ، وَيُرْفَعُ بالضم على الأصل ، وَيُجَزَّ بالكسرة على الأصل ، ولا جزم فيه ؛ لأنه اسم ، وهذا بناء على أنه قال فيما سبق : فلأسماء من ذلك الرفع والنصب والحذف ، ولا جزم فيها<sup>(١)</sup> .

ثانياً : الاسم الذى لا يُنْصَرَفُ . خرج عن قول المؤلف : وتُخَفَضُ بالكسرة<sup>(٢)</sup> . فالاسم الذى لا ينصرف يُخَفَضُ بالفتحة ، وَيُرْفَعُ بالضم على الأصل ، وَيُنْصَبُ بالفتحة على الأصل<sup>(٣)</sup> .

ويستثنى من الاسم الذى لا ينصرف أنه يُخَفَضُ بالفتحة : إذا أُضِيفَ أو اقترن بـ «أل»<sup>(٤)</sup> .

### ثالثاً : الفعل المضارع المعتل الآخر .

هذا مستثنى من قول المؤلف رحمه الله : تُجَزَّم بالسكون<sup>(٥)</sup> . فإنه يُجَزَّم بحذف

---

لاحقاً : يُعْنَى أن قول المؤلف . وكلها ترفع بالضم ، ونصب بالفتحة ، ونحفض بالكسرة ، ويجزم بالسكون . يسر من باب الحكم على جميع المذكورات ، إلا فى حالة الرفع فقط ، وفى غير الرفع من باب الحكم على البعض . والله أعلم .

(١) تقدم ص ١٠٦ .

(٢) أى أنه خرج عن الأصل فى حال الحذف ؛ فإنه لا يخفض بالكسرة ، وإنما يحفض بالفتحة

(٣) وكذلك لا جزم فيه ؛ لأنه اسم .

(٤) فإنه يجر بالكسرة على الأصل فى هذه الحالة ، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٥) أى أنه خرج عن الأصل فى حال الجزم ؛ فإنه لا يجزم بالسكون ، وإنما يجزم بحذف حرف الرفع .

آخِرِهِ . وَيُزَوِّعُ بِالضَّمَّةِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَلَا خَفْصَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ  
الْخَفْصَ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ .

إِذَنْ لَوْ سَأَلْنِي سَائِلٌ : بِمَاذَا يُزَوِّعُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ ؟ لَكَانَ الْجَوَابُ بِالضَّمَّةِ .  
وَبِمَاذَا يُنْصَبُ ؟ بِالْفَتْحَةِ .

وَبِمَاذَا يُجْزَمُ ؟ بِالسَّكُونِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْتَلًّا الْآخِرَ ، فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ .  
وَبِمَاذَا يُزَوِّعُ الْأِسْمُ الْمَعْرُودُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ ؟ بِالضَّمَّةِ .

وَبِمَاذَا يُنْصَبَانِ ؟ بِالْفَتْحَةِ .

وَبِمَاذَا يُجْرَانِ ؟ بِالْكَسْرِ ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْأِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ ، فَيُجْرَى  
بِالْفَتْحَةِ .

« وَبِمَاذَا يُزَوِّعُ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ؟ بِالضَّمَّةِ .

وَبِمَاذَا يُنْصَبُ ؟ بِالْكَسْرِ .

وَبِمَاذَا يُخَفَّضُ ؟ بِالْكَسْرِ .



# المُعَرِّبَاتُ بِالْحُرُوفِ

## \* المعربات بالحروف <sup>(١)</sup> \*

ش. المؤلف رحمه الله تعالى : والذي يُعَرَّبُ بالحروف أربعة أنواع السببية .  
وخمسة المذكر السالم ، والأسماء الخمسة ، والأفعال الخمسة ، وهي : يفعلان ،  
وتفعلان . ويفعلون . وتفعلون ، وتفعليان <sup>(٢)</sup> .

فوله رحمه الله أربعة أنواع . هذه قسمة عادلة ، فالذي يُعَرَّبُ بالحركات أربعة  
أنواع ، والذي يُعَرَّبُ بالحروف أربعة أنواع أيضا .

وقوله رحمه الله : والأفعال الخمسة . وهي . يفعلان . وتفعلا . ويفعلون ،  
وتفعلون . وتفعليان .

هذه هي الأفعال الخمسة ، لكن إذا قال قائل : كيف تكون هذه الأفعال خمسة ،  
ويضربون ، ويقتلون ، ويشربون ، ويأكلون ، ويدخلون ، ويخرجون ، هذه أفعال ستة ؟  
الجواب : نقول : الأفعال الخمسة المراد بها كل فعل مضارع اتَّصَلَ به ألف الاثنين ،  
أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فإذا قلناها بهذا الضابط لم تَصِرْ « يفعلان ، وتفعلا ،  
ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعليان » فقط ، بل يَدْخُلُ فيها كل فعل مضارع اتَّصَلَ به ألف  
الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة المؤنثة ، سواء كان « يفعلون » ، أو « يأكلون » ،  
أو « يشربون » ، أو « يامون » ، أو « يخرجون » ، أو « يدخلون » ، كلها من الأفعال  
الخمسة <sup>(٣)</sup> .

(١) بعد أن انتهى رحمه الله من ذكر المعربات بالحركات ، شرع يتكلم في بيان ما يعرب بالحروف .  
وأخر رحمه الله ذكر المعربات بالحروف ، لأنها بدل عن المعربات بالحركات ، والبدل يأتي بعد المنس  
مه .

(٢) ولما يذكر رحمه الله الفعل المعتل الآخر ضمن المعربات بالحروف ، على الرغم من كونه يحزم بحذف  
حرف العلة ؛ وذلك لأنه يرفع بالضمة على الأصل ، وينصب بالفتحة على الأصل ، فُعِّلَ فيه جانب  
لإعراب بالحركات . والله أعلم .

(٣) وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الأسس أن يقال عنها الأمثلة الخمسة <sup>(٤)</sup> ، لا الأفعال الخمسة .

(\*) يمكن لو تدرجت لوحدت المضارع المسند إلى لف الاتيين بتوابع إلى نوعين



# إِعْرَابُ الْمُثَنَّى

## ★ إعراب المثني ★

قوله مؤلف رحمه الله تعالى : فأما التثنية فترفع بالألف ، وتثنت وتثنت

٢٠

قوله رحمه الله فترفع بالألف . نيابة عن الضمة .

وقوله رحمه الله وتثنت وتثنت بالياء . نيابة عن الفتحة والكسرة ، فنقول :

مررت بالرجلين ، فأكرمت الرجلين ، فكأفاني الرجلان .

= لأن « يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين » ليست مقصودة في ذاتها ، كالأسماء الخمسة . وكانت أمثلة .

منهم . يعني مؤلف رحمه الله أن القسم الأساسي من المعربات هو الأشياء التي تعرف بحروف ، والحروف التي تكون علامة على الإعراب أربعة . وهي الألف ، والواو ، والياء ، والسين ، والذي يعرف بهذه الحروف أربعة أشياء :

- ١ - التثنية . والمراد بها المثني ، ومثاله : المبشران ، والمُحمَّدان ، والبكران .
  - ٢ - جمع المذكر السالم . ومثاله : المسلمون ، والبكرون ، والمُحمَّدون .
  - ٣ - لأسماء الخمسة . وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال .
  - ٤ - الأفعال الخمسة . ومثالها : يضربان ، وتكتبان ، يفهمون ، وتحفظون ، وتشبهين .
- وسيتأتى بيان إعراب كل واحد من هذه الأشياء الأربعة تفصيلاً .
- (١) تثنية تعني مني من باب إطلاق المصدر ، وإرادة اسم المفعول .

ومثلي بعت ، لعصف ، تقول : شئت العود . إذا عطفته .

واصطلاحاً تقدم ذكره ص ١٢٦ .

والمثني هو النوع الأول من الأشياء التي تعرف بالحروف .

لا يـ أن يكون لاثان مذكرين ، نحو : أنتما تكتبان يا ريدان ، ونحو . الريدان تكتبان .

يـ أن يكون الاثنان مؤنثين ، نحو : أنتما يا هندان تكتبان ، ونحو . الهندان تكتبان .

والأسماء الخمسة هي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال .

والأفعال الخمسة هي : يضربان ، وتكتبان ، يفهمون ، وتحفظون ، وتشبهين .

ويعبر ، وأوضح مسائلك « بالأمثلة الخمسة » نظراً للإجمال ، وانظر أوضح المسالك ١ ٦٨ .

ولا يصح أن نقول : مرزوث بالرجلان ، فكأفاني الرجلين<sup>(١)</sup> .



(١) فتحكم المثنى أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وينصب وينخفض بالياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الفتحة أو الكسرة ، ويُوصَلُ به بعد الألف أو الياء نون تكون عوضاً عن التنوين لدى يكون في الاسم المفرد ، ولا تحذف هذه النون إلا عند الإضافة(\*) .

ومثال المثنى المرفوع : حضر القاضيان ، وقال رجлан .

فكل من « القاضيان » ، و« رجلان » مرفوع ؛ لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومثال المثنى المنصوب : أحب المؤدئين ، وأكره المتكاسلين .

فكل من « المؤدئين » ، و« المتكاسلين » منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

ومثال المثنى المنخفض : نظرت إلى الفارسيين على الفرسين .

فكل من « الفارسيين » ، و« الفرسين » محموص ؛ لدخول حرف الخفض عليه ، وعلامة خفضه الياء ، المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .



وهذه فائدة لا مانع من ذكرها . وهي تتعلق بشروط تنية الأسماء ، فقد ذكر السحابة شروطاً للأسماء حتى يصح تنيته ، وهذه الشروط هي

١ - أن يكون لاسم مفرداً . فالأسماء المبنية لا تثني على الأصل ، أما ما جاء على منهاج التثنية من المسميات فهو في رأى السحابة ملحق بالمثنى ، مثل : هذان ، وهاتان ، من أسماء الإشارة ، واللذان ، واللتان ، من لأسماء الموصولة ، فقد وردت عن العرب على صورة المثنى ، رغم أن المفرد منها مبني ، وذلك يُحْفَظُ ، ولا يُقَاسُ عليه .

٢ - أن يكون الاسم مفرداً لمثنى ، فلا يثنى المثنى ، ولا الجمع .

أما ما جاء منى أو جمعاً من حيث اللفظ . مثل : « حمدان - زبدان - خنيس - غنموان » مرة عند ردة التثنية أو الجمع تُشَبِّقُ هذه الأسماء بكلمة « ذو » مثناة ، أو مجموعة ، تقول : جاء دوا حمدان سئت ذوى حمدان - مرزوث بذوى حمدان .

٣ - ألا يكون مركباً تركيباً إضافياً . مثل : « عبد الله » ، أو تركيباً إسمادياً ، مثل : « جد موسى » .

(\*) كقوله تعالى ﴿ تَكُنْ بِدَا أَيْ لَهَبٍ وَتَكُنْ ﴾ . فأصلها : تبت بدان ، ولكن ما أُصِغَتْ ، ي « تبي » حذف .

« شَرٌّ » ، « سَرَك » ، « مَرَك » ، مثل : « سَيِّئُوْهُ عَمْرُوْهُ » .

فلا يسيئ الله من التراكيب بزيادة الألف والياء والوون ( ونكس ما ورد من نسخها في حديثه هكذا :

ولا سر كيب إلا صائبي يثنى جزؤه الأول فقط ، فتقول : جاء عبدا لله (٥٥) ، ورأيت عتدي الله ، ومررت بعندي الله ، ومنه قول الشاعر :

نقد طاف عبدا لله بي البيت سبعة وخمسة مئة الناس الكرام الأفاضل  
سبى . و . . . . . سر كيب لاسادي والرحى : إن أريد تشبيها فإنه يوتى قبلهما بكلمة « دَوَا » للمذكر ،  
وه « دَوَاتَا » للمؤنث ، مُقَدِّمة عليهما ، فتقول : جاء دَوَا جاد المولى ، قابلت دَوِي جاد الحق ، مررت  
بدوي سبيوْهُ .

٤- أن يخلق الاسمين المراد تشبيهما في اللفظ . أى : إنا نستطيع أن نشي « محمد ، ومحمد » ، فيقال :  
المحمدان ، لكن لا يمكن تشبيهة : « محمد ، وعلى » .

٥- أن يخلق الاسمين المراد تشبيهما في المعنى . عن الأب والآه . وه العُمران عن أبي بكر وعمر ، وه القمران عن  
الشمس والقمر ، فهو على سبيل التغليب (\*\*\*).

٥- أن يخلق الاسمين المراد تشبيهما في المعنى ، فلا يمكن أن تشي العين المُبصرة وعين الماء ، فتقول :  
العينان .

أما قول العرب القلم أحد اللسانين . فهو على سبيل التغليب أيضا (\*\*\*).

٦- ألا يشي شي بـشيء غيره عن سببه . ككلمة « بعض » فإنها لا تشي ، لأنه اشتغلي بتشبيه « جزء » عن  
تشبيتها ، فيقال : شَرٌّ . ولا يقال : بعضان .

وكذلك كلمة « سوء » لا يسي فلم يُسمع « سواءان » ؛ لأن تشبيه « بئى » بمعنى « مثل » أغنت عن  
ذلك ، فيقال : سيئان .

٧- أن يكون له مخرج من لفظه . مثل : اثنان . ليس له مفرد من لفظه ، ولذلك فهو مسحق بالشيء ، وليس  
مثنى .

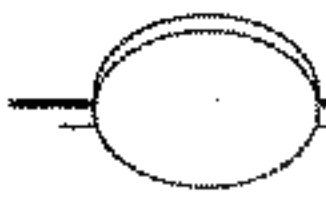
٨- أن يكون مكررا . أما نحو « المحمدان » فقليل : إنه يُنكر أولا ، ثم يثنى بعد ذلك .

٩- أن يكون لاسما مماثل في الوجود . أما قولهم : القمران . للشمس والقمر ، فمن باب التغليب  
كذلك .

(٥) لا سر كيب إلا ص في فيه يثنى جزؤه الأول فقط بزيادة الألف والوون ، أو الياء والوون ، كما سبى بـشيء منه  
(٥٥) حديث ثور و عداان للإضافة .

(٥٥) سبى بـشيء منه تشبيه اسميين مختلفين في اللفظ ، أو في المعنى ، مع ترجيح أحدهم تشبيها  
على لفظه . وانظر ص ١٣٩ من هذا الشرح .

# إعرابُ جمعِ المذكرِ السالمِ



## \* إعراب جمع المذكر السالم <sup>(١)</sup> \*

ش ر مؤثف ، حمه الله وأما جمع المذكر السالم فتوضع الواو بعده  
والتثنية بالياء

وافق التثنية في الحذف والنصب <sup>(٢)</sup> ، وخالفها في الرفع <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

- (١) شرع هذا المؤلف رحمه الله في سائر النسخ الثاني ثمانية عشر حرفا وهو جمع المذكر السالم .
- (٢) لأن كلا من المثني وجمع المذكر السالم ينصب ويحذف بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة .
- (٣) فامثني يرفع بالألف ، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو .

وهو أن المؤلف رحمه الله أن الثاني من الأشياء التي تعرب بالحروف هو جمع المذكر السالم ، وقد عرفت فيما سبق تعريف جمع المذكر السالم .

وحكمه أن يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب ويحذف بالياء ، المكسور ما قبلها ، مفتوح ما بعدها ، نيابة عن الفتحة أو الكسرة .

وبموجب ما بعد الواو والياء يكون عوضا عن التووين في الاسم المفرد ، وتحدد هذه سور عند الإضافة ، تكون المثني <sup>(٤)</sup> .

وهناك جمع مذكر السالم المرفوع حضر المسلمون ، وأفلح الأمرون بالمعروف فكذلك من « اسمعون » و « الأمرين » مرفوع ، لأنه فاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التووين في الاسم المفرد .

ومن جمع المذكر السالم المنصوب رأيت المسلمين ، واحترمت الأمرين بالمعروف فكذلك من « اسمعون » و « الأمرين » منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء ، مكسور ما قبلها ، مفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التووين في الاسم المفرد .

ومن جمع المذكر السالم المحذوف اتصلت بالأمرين بالمعروف ، ورضي الله عن المؤمنين .

وهناك جمع مذكر السالم المحذوف لدخول حرف الحذف عليه ، وعلامة حذفه « هـ » مكسور ما قبلها ، مفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التووين في الاسم المفرد .

(١) « إعراب جمع المذكر السالم » . الشاهد : قوله « أمرين » .

« أمرين » . ولكن حدث النون ، لأنها أضيفت إلى « الناقة » .

# إعرابُ الأسماءِ الخمسةِ

## ★ إعراب الأسماء الخمسة ★

شيء مذكور في إعراب الأسماء الخمسة فترفع بأو و . وتسمى بالألف ، وتُخفض بالياء<sup>(١)</sup>.

فوافق جمع المذكر السالم في حالة الرفع<sup>(٢)</sup> ، ووافق جمع المذكر السالم والمثنى في حالة الخفض<sup>(٣)</sup> ، وانفردت في حالة النصب<sup>(٤)</sup>.

مثال على إعراب الأسماء الخمسة :

تقول : زارني أبوك ، فأكرمك أباك ، تقرئني إليك<sup>(٥)</sup>.



(١) فالأسماء الخمسة هي القسم الثالث من الأشياء التي تعرب بالحروف ، وقد سبق بيانها ، وبيان شروط إعرابها هذا الإعراب .

(٢) فكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة .

(٣) فكل من جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الخمسة يخفض بالياء نيابة عن انكسرة

(٤) إذ لا شيء ينصب بالألف غير الأسماء الخمسة .

(٥) « تقرأ » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير مسمى على الفتح ، في محل خفض ، مضاف إليه .

« تقرأ » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير مسمى على الفتح ، في محل خفض ، مضاف إليه ، كما سبق .

« تقرأ » اسم مفعول ؛ لدخول حرف الخفض « إلى » عليه ، وعلامة خفضه الياء نيابة عن انكسرة ، لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف كما سبق .



# إعرابُ الأفعالِ الخمسةِ

## \* إعراب الأفعال الخمسة \*

في مبحث بحمد الله تعالى : وأما الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون ، وتُجزم بحذفها .

وشرحها في كتابه

هذه لا يُشارِكها شيء<sup>(١)</sup> ؛ لأنها فعلٌ ، لا اسمٌ .

وإعرابها تُرفع بثبوت النون ، وتُجزم وتُنصب بحذفها .

وهذا الفصل - في الحقيقة - فذلك<sup>(٢)</sup> الفصل السابق ، يعني : أنه أتى بهذا

الفصل على وجه آخر غير الفصلي الأول .

وهذا الفصل يُغني عن الفصل الأول ، لكن الفصل الأول أكثر تفصيلاً .

\*\*\*

(١) إذ إن ما سواه يعرب بالألف والواو والياء ، وهي ترفع بثبوت النون وتنصب وتجر بحذفها .

والأفعال الخمسة هي الخمسة الرابع والأخير من الأشياء التي تعرب بالحروف . وقد عرفت فيما سبق حقيقة الأفعال الخمسة<sup>(\*)</sup> .

ومثال الأفعال الخمسة امرؤ عت ، تكتبان ، وتفهمان .

فكل من هذه فعل مضارع عرّف ، لتحركه من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والألف صمير لاثنين ، مبي على السكون ، في محل رفع .

ومثال الأفعال الخمسة امرؤ عت ، لن تحزننا ، ولن تفشلا .

فكل من هذه فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف صمير لاثنين ، مبي على السكون ، في محل رفع .

ومثال الأفعال الخمسة امرؤ عت ، لم نذاكرا ، ولم تفهما .

فكل من هذه فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة حزمه حذف النون ، والألف صمير لاثنين ، مبي على السكون ، في محل رفع .

(٢) مُحَسَّنٌ مَا قُضِلَ وَخُلَاصَتُهُ . وانظر الوسيط ( ف د ل ك ) .

# الأفعال وأنواعها

## ★ الأفعال وأنواعها ★

قال المؤلف رحمه الله : باب الأفعال <sup>(١)</sup> .

سبب لنا أن المؤلف رحمه الله قال في أول الكتاب <sup>(٢)</sup> . وأقسامه ثلاثة : اسم

وفعل ، وحرف . وهنا قال : باب الأفعال ، فلماذا جمع هنا ، وأشرد هناك ؟

الجواب : أفرد هناك ؛ لأن المقصود الجنس ، وجمع هنا ؛ لأن المقصود النوع ، فهنا سيتذكر أنواع الأفعال <sup>(٣)</sup> ، أمّا هناك فإنما أراد ذكر الجنس فقط ، والجنس يشمل كل الأنواع .

والفرق بين الجنس والنوع : أن ما صَحَّ أن يُخْبَرَ به عن الآخر دون العكس فهو الجنس ، وما لا يصح أن يُخْبَرَ به فهو النوع .

نقول مثلاً : البُرُّ حَبٌّ . فقولك : « حَبٌّ » . جنس ؛ لأنه يصلح أن يُخْبَرَ به عن البُرِّ . ولو قلت : الحبُّ بُرٌّ . فهذا خطأ ، لا يصلح أن يُخْبَرَ بالبُرِّ عن الحبِّ ؛ لأنك إذا

(١) هذا هو بداية ذكر المؤلف رحمه الله ما يتعلق بإعراب الأفعال <sup>(١)</sup> ، وإعراب الأسماء <sup>(٢)</sup> ، وقدم رحمه الله الأفعال على الأسماء لعلين :

الأولى أن الكلام على الأفعال أقل من الكلام على الأسماء ، فابتدأ به ؛ ليخلص من القليل إلى الكثير ، وهو مشكك مثبّع عند المصنفين ، قاله الأزهري في « التصريح » .

الثانية أن أصل الأسماء هو الأفعال عند الكوفيين ، والمصنف رحمه الله معدود منهم ، ومن ثم استحققت الأفعال التقديم .

ويشاهد في باب الأفعال ما يذكره بعض الشراح من تعلق كثير من أبواب الأسماء الآيه باب الأفعال ، فتعجب تقديمه .

(٢) تقدم ص ٦٢ .

(٣) وسبب في رحمه الله بعد قوله باب الأفعال قال - الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر

(\*) فسيدكر رحمه الله بعد قليل إن شاء الله رفع الفعل المضارع ، ونصبه ، وأدوات نصب وحرمه ، وأدوات الحرم .

(\*\*) فسيدكر رحمه الله بعد الانتهاء من الكلام على إعراب الفعل المضارع مرفوعات لأسماء ومضمرات ، ومحرمات ، وبها ينتهي الكتاب .

قلت الحَبُّ بُرٌّ . قال لك مَنْ مَعَهُ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْحَبِّ : أَنَا مَعِيَ الْحَبُّ ، وَلَيْسَ بُرٌّ .

مسألة : حوز : تقول : الذهبُ نقدٌ . النقدُ : جنسٌ<sup>(١)</sup> .

ولو قلت . النقدُ ذهبٌ . فهو خطأ ؛ لأنَّ النَّقْدَ فِيهِ ذَهَبٌ ، وَفِيهِ فِضَّةٌ .

مسألة ثالثة : تقول : الإنسانُ حيوانٌ . حيوانٌ : جنسٌ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَقُولَ :

الحيوانُ إنسانٌ<sup>(٣)</sup> .

مسألة رابعة : تقول : المسجدُ بيتٌ . البيتُ جنسٌ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تَقُولَ : البيتُ

مسجدٌ<sup>(٥)</sup> .

إذن : الضابطُ : أَنَّ مَا صَحَّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الْآخِرِ فَهُوَ الْجِنْسُ ، وَمَا لَا يَصِحُّ فَهُوَ النَّوْعُ .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : الأفعالُ ثلاثةٌ<sup>(٦)</sup> : ماضٍ<sup>(٧)</sup> ، ومضارعٌ ، وأمرٌ ،

(١) لأنه صَحَّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الذَّهَبِ .

(٢) لأنه صَحَّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الْإِنْسَانِ .

(٣) لأن الحيوان له أنواع أخرى غير الإنسان .

(٤) لأنه صَحَّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَسْجِدِ .

(٥) لأن البيت قد يكون مسجداً . وقد يكون مكاناً يعيش فيه الإنسان ، وقد يكون مأوى للحيوان .

(٦) قوله رحمه الله . الأفعالُ ثلاثةٌ متعلق به شيان

وهما : طريقة المصنف في حصر المتكلم فيه ، وهي الأفعال ، ثم إتياع ذلك بجماداته وعلاماته وما

إلى ذلك ، وهي طريقة مستحسنة في التعليم . قاله ابن هشام .

نسيهما : هو دليل ذلك الحصر ؛ إذ دل عليه دليلان :

ولا دليل لاستقراء النام ، حيث استقرأ أئمة اللغة أنواع الأفعال ، فوجدوها لا تخرج عن ثلاثة ماضٍ ،

ومضارعٌ ، وأمرٌ . وهذا أمر متخمس عليه . قاله السيوطي في « الأشباه والنظائر في النحو » ، لكن اختلفوا

في « الأمر » ، هل هو مستقل بنفسه أم لا ؟

والجواب : لا ؛ لأن الفعل حدث يتعلق بزمان ، والأزمان ثلاثة حصة واستقراء بجمع أعمال

الزمان من الماضي ، حيث إن الفعل يتعلق به ، كـ « ضرب » .

« تسمى » ومن الحال ، حيث إن الفعل يتعلق به ، كـ « يضرب » .

والسبب : ومن الاستقبال ، حيث إن الفعل يطلب إيقاعه فيه ، كـ « اضرب » .

(٧) ماضٍ : ماضٍ : « ماضٍ » بتحريك الياء منونة ، فاستقبلت الحركة على الياء ، فحذفت ، وبقي

« ماضٍ » مع التنوين ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

تَمْرٌ مِّنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ وَالْجَنَّةُ خَالِدَةٌ فِي أَلْفِ سَنَةٍ مِّنْ دُونِ هَذِهِ .

شاهد بحمد الله ماضى . هو ما دلَّ بهيته على زمن مضى<sup>(٢)</sup> .

وَأَشْرَفُهُ : سَلَّمَ عَلَيْهِ اللَّهُ : مَضَارَعٌ . هُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَاضِرٍ ، أَوْ مُسْتَقْبَلٍ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ أَرَاهُ ، حَسْبُكَ اللَّهُ وَأَمْرٌ . هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُسْتَقْبَلِ<sup>(٥)</sup> .

$$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & 1 \\ 1 & -1 \end{pmatrix} \quad \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & -1 \\ 1 & 1 \end{pmatrix} \quad \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & 1 \\ -1 & 1 \end{pmatrix}$$

(١) قوله: "مستوفى" يصح رفعه على كونه خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو.

2 اشهر و 15 يوم

والواو بلاستئناف ، و« إذا » : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون ، في محل رفع ، واللام لبعده ، والكاف حرف خطاب .

١٤٧٠ هـ      خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

وَيَتَّبِعُ شَمْسَهُ عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَعْنَى نَحْوُ .

و انستیتو آرایه

أشئ فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : أنا .

نحو . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) هذه أمثلة الأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، على اللف والنشر المرتب .

(٣) أَشَدُّ أَنْ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى حَصُولِ شَيْءٍ قَبْلَ رَمْسِ التَّكْلِمِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ ، وَنَضَّرْتُ ، وَفَتَحْتُ ، وَعَنَمْتُ ، وَخَسِبْتُ ، وَكَرَّمْتُ .

(٤) استمارع لغة : قال في اللسان : المشابه .

وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ مُضَارِعٌ لَشَبْهَةٍ بِالْأَسْمِ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَعْرُوفًا، فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ.

و بفعل استعاره من حيث اليرس : هو ما يدل على حصول شيء في زمن التكلم « الحال » ، أو بعده « المستقل » .

« نعم، هو من ذهب جمهور الحفاظ، وبه حزم سييويه؛ أن رمن المصاريع يشتمل رمن الحان، و رمنر لاسبقين.

شكيمة « يأكل » من حملة « يأكل محمد الشحابة » . تتعلق بالزمن الحاضر - وهو عند إيفاء ثبث  
خمسة - وبعدها ، وهو زمن الاستقبال .

د . نعمي : هو ما يطلب به حصول شيء بعد من التكلم . يعنى : فى المستقبل ، نعم : أضرت .

4. تَحْسِبُ ، وَفَتْحُ ، وَاعْلَمُ ، وَاحْتِ ، وَكَزَمُ .

شبهه ٥ . . . جعل التلاوة وقد ذكرناها لك في أول هذا الكتاب ص ٦٣ ، ٦٤ ، حاشية ٣

## ★ أحكام الفعل<sup>(١)</sup> ★

هو المؤلف رحمه الله تعالى : فالماضي مفتوح الآخر ابداً ، والأمر مجزؤه سه  
وامتصاص ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع ، التي يجمعها قولك : أبيت وهو  
مرفوع ابداً ، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم .

قوله رحمه الله : فالماضي مفتوح الآخر أبداً<sup>(٢)</sup> .

يعنى : أنه لا يمكن أن يقع إلا مفتوحاً ، ولهذا تسميه مبنياً ؛ لأنه لا يتغير ، كما لو  
بنيت على الأرض باءً ، ثبت ، فالماضي مبنى على الفتح دائماً .

وظاهر كلام المؤلف . أنه مبنى على الفتح ، وإن اتصل به واو الجماعة ، أو ضمير  
الفاعل<sup>(٣)</sup> ، مطلقاً .

= وذكرنا لك معها علامات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، وانظر ص ٣٦ - ٣٨ .

(١) بعد أن بين المؤلف رحمه الله أنواع الأفعال ، شرع في بيان أحكام كل نوع منها .

(٢) وفي بعض النسخ : فالماضي يُبنى على فتح الآخر . والمعنى واحد ، إلا أن في هذه الجملة تصريحاً بالباء .  
قاله الرملى في شرحه .

(٣) يعنى الشارح رحمه الله بضمير الفاعل الضمير الذى يكون فى محل رفع ، فاعلاً<sup>(\*)</sup> ، وهذا النوع من  
الضمائر إما أن يكون متحركاً ، وإما أن يكون ساكناً .

أولاً - ضمائر الرفع المتحركة : وهى :

١ - تاء الفعل : وأشكالها مع الفعل الماضى هكذا :

فهتت « للمتكلم » - فهتت « للمخاطب المذكر » - فهتت « للمخاطبة المؤنثة » - فهتت « للمشي  
بوعيه » - فهتتم « لجماعة الذكور » - فهتثن « لجماعة الإناث » .

٢ - يون النسوة ، نحو : النسوة فهتنّ الدرس .

وهذان الضميران لا يكونان إلا فى محل رفع ، إما فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً للنواسخ الفعلية ( كاد  
وأخواتها ، وكان وأخواتها ) .

٣ - ائدعين ، نحو : بئنا المثنى . وما الفاعلين قد تكون فى محل رفع أو نصب أو خفض ، ولدى

يحبسنا هنا نال الفاعلين التى تكون فى محل رفع .

(\*) وهم يكونون فى محل رفع ، نائب فاعل ، أو اسماً للنواسخ الفعلية ( كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ) ،  
مهم أن يكون فى محل رفع .

مثال الفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة : ضَرَبُوا .

وهذا الفعل ظاهر كلام المؤلف رحمه الله . أنه مبني على الفتح ، فتقول في إعرابه على كلام المؤلف :

صوبوا . ضرب : فعل ماض مبني على فتح مُقَدَّرٍ على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة .

إذن : على كلام المؤلف رحمه الله يكون الفتح مُقَدَّرًا<sup>(١)</sup> .

مثال الفعل الماضي الذي اتصل به ضمير الفاعل : ضَرَبْتُ .

تقول في إعرابه على كلام المؤلف :

ضَرَبْتُ : ضَرَبَ : فعل ماض مبني على فتح مُقَدَّرٍ ، منع من ظهوره المناسبة<sup>(٢)</sup> .

= ثانيا : ضمائر الرفع الساكنة :

١- ألف الاثنين أو الاثنين ، نحو : فهما ، فهما .

٢- واو الجماعة ، نحو : فهما .

٣- ياء مخاطبة : وهي لا اتصل بالفعل الماضي .

وهذه الضمائر الثلاثة لا تكون إلا في محل رفع .

والذي يغيبه الشارح رحمه الله بقوله ضمير الفاعل هو ضمائر الرفع المتحركة ، أي : تاء الفاعل ، ونون النسوة ، ونا الفاعلين .

(١) يعني . على آخر لفعل الماضي الذي اتصل به واو الجماعة ، والمنع من ظهوره - كما قال الشارح رحمه الله - هو اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(٢) ذكر الشيخ محمد محيي الدين ، والتبجح حسن الكفراوي ، والشيخ صالح الأسمرى أن المنع من ظهور ، منبهة على آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ( تاء الفاعل ، نون النسوة ، نون الفاعلين ) هو دفع كراهة توالي أربعة متحرركات<sup>(\*)</sup> . وانظر التحفة السنية ص ٥١ ، وشرح الشيخ حسن على الأحرومية ص ٢٨ ، وإيضاح المقدمة لأجرومية للشيخ صالح ص ٩٣ . =

(\*) شككتها بـ أصلها ضَرَبْتُ بفتحات ، آخرها ضم ، فهذه أربع حركات : الأولى : فتحة على الصاد ، وثانية : فتحة على الراء ، والثالثة : فتحة على الباء ، والرابعة : ضم التاء .

ثم شككتها بـ هرب الخ مع بين أربع حركات فأكثر ، فيما هو كالكلمة الواحدة فسككت أحد هذه الحروف الأربعة . -



ولكن بعض العلماء قال : الفعل الماضي مبني على الفتح ، ويُستثنى من ذلك مسألتان (١) :

١- يذهب من أن مذهب ابن جروم أن الفعل الماضي مبني على الفتح دائماً ، وهذا الفتح ما ظهر  
وإما مقدر .

ما الفتح الطاهر فتى

١- الفعل الماضي الصحيح الآخر ، الذي لم يتصل به واو جماعة ، ولا ضمير رفع متحرك ، نحو : أكرم ،  
قدم ، سافر ، ونحو : سافرت زينب ، والرجلان قالاً الحق (\*) .

٢- وفي كل فعل ماض ، كان آخره واواً أو ياءً ، نحو : رضي ، شقي ، سرور (\*\* ) ، يذو (\*\*\*) .  
وأما الفتح المقدر فهو على ثلاثة أنواع ؛ لأنه .

١- إما أن يكون مقدراً للتعذر ، وهذا في كل ما كان آخره ألفاً ، نحو : دغا ، وسقى .

فكل مهمل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، مع من ظهوره التعذر .

٢- وإما أن يكون الفتح مقدراً للمناسبة ، وذلك في كل فعل ماض اتصل به واو جماعة ، نحو : كتبوا ،  
وسعدوا .

فكل مهمل فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ،  
وإنما كانت حركة مناسبة ؛ لأن الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها .

وواو الجماعة مع كل منهما فاعل مبني على السكون في محل رفع .

٣- وإما أن يكون الفتح مقدراً لدفع كراهة توالي أربعة متحركات ، وذلك في كل فعل ماض ، اتصل  
به ضمير رفع متحرك ، كـ « تاء الفاعل ، ونون السوة ، وبا الفاعلين » (\*\*\*\*) ، نحو : « كتبت ، وكتبت ،  
وكتبت ، وكتبتا ، وكتبتن » . يسكون الباء الموحدة .

فكل واحد من هذه الأفعال فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، مع من ظهوره اشتغال المحل  
بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربعة متحركات ، فيما هو كالكلمة الواحدة .

« والتاء » ، أو « وا » أو « الون » فاعل ، مبني على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، في محل رفع .

(١) وهذا هو مذهب جمهور النحاة .

٢- وإنما وقع التسكين على آخر الفعل المتصل به ضمير الرفع المتحرك ؛ لأنه الأنسب ، ولو وضع التسكين  
على أول الفعل لما استطيع الطوق به ، ولو وضع على وسطه لاختلف الون الصرفي ، ولما عُرف ورن  
لفعل ، فناسب وضع التسكين على آخره .

(\*) فالعلان « سافرت » ، وقالاً « اتصالاً بتاء التانيث الساكنة ، وألف الاثنين ، وهما ليسا من ضمائر الرفع  
المتحركة ، ولا واو جماعة ، فيبنى الفعل الماضي المتصل بهما على الفتح الطاهر .

(\*\*) سرور يشرور سزاورة ، وسروراً : شرف . فهو سري . وانظر المعجم الوسيط ( س ر و ) .

(\*\*\*) يذو يذو نذوة ، ونذاء ، ونذاعة : ساء خلقه ، فهو يذو . وانظر المعجم الوسيط ( ذ و ) .

(\*\*\*\*) وإنما كت « و » ضمير رفع متحركاً ، على الرغم من كون آخرها ساكناً ؛ لأن الألف دائماً ساكنة ،

١ - إذا اتَّصَلَتْ بِهِ وَاوُ الجماعةُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ <sup>(١)</sup> .

٢ - إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ بُنِيَ عَلَى السَّكُونِ .

وهذا القولُ أصحُّ ؛ لأنَّ هذا لا يحتاجُ إلى تكلفٍ ، ولا يحتاجُ إلى تقديرٍ <sup>(٢)</sup> .

وعلى سبيل المثال الفعلُ « ضَرَبُوا » هكذا نَطَقَهُ الْعَرَبُ ، ليس فيه تقديرٌ ، فلم يَدْرُ في فكرِهِمْ أَنَّ هَناكَ فَتْحَةً فِي هَذَا السِّيَاقِ .

وعليه فإننا نقولُ في إعرابِ الفعلِ « ضَرَبُوا » :

ضَرَبَ : فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لَاتِّصَالِهِ بِوَائِ الجماعةِ .

ونقولُ في إعرابِ « ضَرَبْتُ » : ضَرَبَ : فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ؛ لَاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرِّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ .

والخلاصةُ الآنَ : أَنَّ الفِعْلَ المَاضِيَ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ ، إمَّا ظَاهِرًا ، وإمَّا مَقْدَرًا عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ .

والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِوَائِ الجماعةِ ، فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ، أَوْ بِضَمِيرِ الرِّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ ، فَيُبْنَى عَلَى السَّكُونِ .

(١) فإذا قال قائلٌ فما تقولون في قول الله تعالى . ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ . فهد تصل بالفعل الماضي « تَوَاصَوْا » بواو الجماعة ، ومع ذلك سي على الصَّح « تَوَاصَوْا » بواو الجماعة هه لم تَناشِرَ الفعل ، فينبها وبين الصاد ألف محدوفة <sup>(\*)</sup> ، ولهذا نقول في « صَلَّى » : « صَلَّوْا » ، ويُحْطَى من يقرؤها : « صَلُّوا » . فإنها هكذا فعل أمر ، وليست فعلاً ماضياً ، وعليه فإن القاعدة لم تُخَرِّم .

وعند إعراب هذا الفعل نقول تَوَاصَوْا : فعل ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ الْمَقْدَرِ عَلَى الألفِ المَحْدُوفَةِ .  
(٢) والأصلُ عدمُ التقديرِ .

= لأن هذه الألف ليست من أصل الضمير ، وإنما أتت بها للفصل بينها وبين نون النسوة . والله أعلم .  
« يقول سحرة » إن الفعل « تَوَاصَى » لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَاوُ الجماعةِ التَّقَى ساكنان ؛ الألف وواو الجماعة ، ومن المعلوم عند السحرة أنه إذا التقى ساكنان ، وكان الأول منهما حرف علة فإنه يجب حذفه ، فتُحذف الألف ، ويبقى الحرف الذي قبله عليه فتحة ؛ لتدل على الحرف المحذوف .

محمود عنه فواند تتعلق ببناء الفعل الماضي :

للسند الأولي إذا كان الفعل الماضي معتلاً بالياء . يعنى : آخره حرف العلة « الياء » فإنه يُبنى على الفتح الظاهر<sup>(١)</sup> ؛ لأنه مرّ علينا أن الفتحة تظهر على المعتل بالياء<sup>(٢)</sup> ، قال تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ .

فإذن : نقول : الفعل الماضي إذا كان آخره ياءً تظهر عليه الفتحة ، وإذا كان آخره ألفاً يُبنى على فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها التعذر . ومثال المعتل الآخر بالالف : رضى .

نقول فى إعرابه فعل ماضٍ مبنى على فتح مُقدّر على آخره ، منع من ظهوره التعذر .

الفائدة الثانية : الفعل « ضَرَبَا » نقول فى إعرابه : فعل ماضٍ مبنى على الفتح ؛ لأنه لم يتصل به واو الجماعة ، ولا ضمير الرفع المتحرك ، إنما اتصل به ضمير رفع ساكن ، وهو ألف الاثنين .

ونحن قلنا : ضمير الرفع المتحرك<sup>(٣)</sup> . فخرج بذلك ضمير الرفع الساكن ، مثل ألف الاثنين فى « ضَرَبَا »<sup>(٤)</sup> .

الفائدة الثالثة : الفعل « ضَرَبْنَا » مبنى على الفتح ؛ لأن الذى اتصل به ضمير نصب ، وليس ضمير رفع<sup>(٥)</sup> ؛ لأننا مضروبون الآن<sup>(٦)</sup> ، فالذى اتصل به ضمير نصب .

(١) إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، أو واو جماعة .

(٢) تقدم .

(٣) الذى يستوجب بناء الفعل الماضى على السكون .

(٤) ولا يوجد له مثال آخر . إذ إن ضمائر الرفع الساكنة المتصلة ثلاثه فقط . هي

١ - واو الجماعة ، ولا تدخل معنا ؛ لأن الفعل الماضى يبنى معها على الضم .

٢ - ياء المخاطبة ، ولا تتصل أصلاً بالفعل الماضى . ٣ - ألف الاثنين .

(٥) فاعلمير « نا » هو الذى وقع عليه الفعل ، فكان فى محل نصب معمولاً به .

(٦) « نا » يمكن أن يكون فى محل رفع ، أو فى محل نصب . أو فى محل جر

ولهذا يصح أن تقول : ما أنصفنا أصحابنا . ويصح أن تقول : ما أنصفنا أصحابنا .

فإن كما نحن الظالمين نقول : ما أنصفنا أصحابنا .

وإن كانوا هم الظالمين نقول : ما أنصفنا أصحابنا .

فانظروا - رحمك الله - دقة اللغة العربية ، فقد اختلف الفعل « أنصفنا » عن الفعل « أنصفنا » ، ف « أنصفنا » بُني على الفتح ؛ لأن « نا » مفعول به ، ولهذا نقول : اتصل بالفعل ضمير نصب ، وليس ضمير رفع .

والفعل « أنصفنا » بُني على السكون ؛ لأن « نا » فاعل ، وهي ضمير رفع متحرك .

مثال آخر : تقول : أكرمنا الرجل . بنصب « الرجل » ؛ لأنك لما قلت : أكرمنا . بسكون الميم ، صارت « نا » هي الفاعل<sup>(١)</sup> .

وتقول : أكرمنا الرجل . برفع « الرجل » ؛ لأن « أكرمنا » لما بُنيت على الفتح صارت مضافة إلى ضمير نصب<sup>(٢)</sup> .

ولهذا يُدغم بها ، تقول لرجل مُبتدئ في علم النحو : أكرمنا الرجل<sup>(٣)</sup> ، وأكرمنا الرجل<sup>(٤)</sup> .

= فإذا اتصل بالفعل الماضي فإنه قد يكون في محل نصب ، وقد يكون في محل رفع

١ - يكون في محل رفع إذا بُني الفعل الماضي معه على السكون ، ولا يكون مضافاً على السكون إلا إذا

وقعت « نا » فاعلاً ؛ أي : يكون الضمير « نا » عائداً على من قام بالفعل .

ومثال ذلك : نحن خرجنا في رحلة ، وقضينا يوماً جميلاً ، وعُذنا في المساء .

٢ - ويكون لضمير « نا » في محل نصب إذا بُني الفعل الماضي معه على الفتح ، ويكون ذلك إذا وقع

الضمير « نا » مفعولاً به ؛ أي : يكون الضمير « نا » عائداً على من وقع عليه الفعل .

ومثال ذلك : الطالب فهمنا ، الله رجحنا من ذل الشرك .

(١) « صر » « أكرمنا » هو الذي وقع عليه الفعل « الإكرام » ، فصار مفعولاً به منصوباً بالفتحة الظاهرة .

(٢) « أكرمنا » فاعلاً مرفوعاً ، لأنه هو الذي قام بالفعل .

(٣) سكون الميم ، ونصب الرجل .

(٤) بفتح الميم ، ونصب الرجل أيضاً .

شَقَرْتُ الْمُتَبَدِّئُ : هَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ وَاحِدٌ عِنْدَهُ .

وَكَسَرَ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، كَمَا سَبَقَ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ : أَكْرَمْتُ  
لِرَجُلٍ<sup>(١)</sup> .

وَالسَّابِلُ عَلَى هَذَا : أَنَّ « أَكْرَمَ » هُنَا بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ ، فَصَارَ الصَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ  
ضَمِيرَ نَصَبٍ ، فَالَّذِي بَعْدَهَا يَكُونُ فَاعِلًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : أَكْرَمْنَا الرَّجُلَ . فَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بُنِيَ عَلَى السَّكُونِ ، فَكَانَتْ  
« نَا » الْمُتَّصِلَةُ بِهِ فَاعِلًا ، فَيَكُونُ الرَّجُلُ مَفْعُولًا .

وَمَا هُوَ لَضَابِطٌ لِمَعْرِفَةِ « نَا » الْمَفْعُولِ مِنْ « نَا » الْفَاعِلِ  
الْجَوَابُ : لَيْسَ لَهَا ضَابِطٌ إِلَّا الْفِعْلُ إِذَا كَانَ مُشَكَّلًا<sup>(٢)</sup> ، أَوِ الْمَعْنَى .

فَائِدَةٌ : هَلْ يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ : مَا أَصَفِينَا<sup>(٣)</sup> .

الْجَوَابُ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَا يُكْسَرُ .

\*\*\*

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا :

عَرَفْتُمْ الْجُزْمَ فِيمَا سَقَى . فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ إِذَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفًا صَحِيحًا  
يُجْزَمُ بِالسَّكُونِ ، وَإِذَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ يُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، وَإِذَا كَانَ مِنْ  
الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ<sup>(٤)</sup> .

(١) يرفع « الرجل » .

(٢) ن د ن حرف في الفعل ساكنًا كانت « نا » ضمير رفع . فاعلًا ، وإذا كان آخر حرف مفتوحًا  
كانت « نا » ضمير نصب ، مفعولًا به .

(٣) فسي الفعل الماضي على الكسر .

(٤) تقدم الكلام على علامتي الجزم بالتفصيل .

و قد يدّ كان الفعل المصارع متصلاً به بون التوكيد . فإنه يُثنى على الفتح<sup>(١)</sup> .  
وقول المؤلف رحمه الله : والأمر مجزوم . يرد عليه : كيف يكون الفعل الأمر -  
وهو مني . قال ابن مالك : وفعل أمر ومضى مبني<sup>(٢)</sup> - مجزوماً ، والجزم إنما يكون في  
المغربات ؟

والجواب عن هذا : أن نقول : إن ابن آجروم رحمه الله يخالف في كون الفعل  
الأمر مبنيًا ، فهو يرى أنه معرب ، وليس مبنيًا ، فيرى أن الفعل « قُمْ » على سبيل المثال فعل  
أمر مجزوم ، وليس مبنيًا ، وعلامة جزمه السكون<sup>(٣)</sup> .

وعلة إعرابه : أنه على تقدير لام الأمر ، فالفعل « قُمْ » ، تقديره : لَتَقُمْ<sup>(٤)</sup> .

على كل حال ، الخلاف شبه لفظي . ليس هناك فرق<sup>(٥)</sup> .

ونحن نقول : فعل الأمر مبني ، إما على السكون ، أو على حذف حرف العلة ، أو  
على حذف النون ، أو على الفتح .

(١) حتى وإن دخل عليه أداة حرم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ . فـ « لا » هنا ناهية ، و « لا »  
الناهية من أدوات الجزم ، ومع ذلك لم تجزم الفعل ، وبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد .  
وكذلك أيضًا إذا اتصل الفعل المصارع بون السوء ، فإنه يبنى على السكون ، وإن دخل عليه أداة  
جزم .

ومبني - أي مني - بعد حذف الكلام بالتفصيل على بناء الفعل المصارع .

(٢) الألفية ، باب المعرب والمبني ، البيت رقم (١٩) .

(٣) يريد أن مذهب ابن آجروم هو أن فعل الأمر معرب ، أن القول بإعرابه هو مذهب الكوفيين ، وابن  
أجروم - كما مضى - كوفي المذهب .

وكيف يرد على هذا أنه قد جاء في بعض نسخ الآجرومية : والأمر ساكن أبدًا وهذا ظاهره أنه يقول  
سواء الفعل الأمر على السكون دائمًا ؛ لأنه قال في الفعل الماضي : فالماضي مفتوح الآخر أبدًا ، وكان يرى  
سواءه على الفتح دائمًا . والله أعلم .

(٤) فيكون الفعل الأمر مجزومًا بلام الأمر ، مقلدة .

(٥) نقول : سواء الفعل الأمر هو قول البصريين ، وهو أولى ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى  
تقدير

(٥) من جهة المعنى ، بين مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين .

هذه أربعة أشياء .

مناء بناء الفعل الأمر على السكون : تقول لشخص إلى جانبك : اضرب .

في « اضرب » : فعل أمر ، مبني على السكون .

وقال تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى ﴾ . ذَكَّرَ : فعل أمر ، مبني على السكون .

ومثال بناء الفعل الأمر على حذف حرف العلة : إذا قلت : اتق الله .

فالفعل « اتق » : فعل أمر ، مبني على حذف حرف العلة « الياء » .

ومثال بنائه على الفتح : تقول : اضربن زيدا .

في « اضربن » : فعل أمر مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد .

ومثال بنائه على حذف النون : قوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ﴾ . وقوله تعالى :

﴿ فَقُولَا لَهُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ ﴾ ، وقوله

تعالى : ﴿ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾ .

فالأفعال : « اذهبا - قولاً - قولي - اتقون » مبنية على حذف النون ، والألف ،

والياء ، والواو فاعل .

فإذا قال قائل إن النون من الفعل « اتقون » لم تحذف ؟

فالجواب عن ذلك أن يقال : إن الفعل « اتقون » أصله « اتقونني » ، فحذفت النون

التي هي علامة الإعراب ، والنون الباقية هي نون الوقاية<sup>(١)</sup> .

إذن : يُبنى فعل الأمر على واحد من أربعة أشياء : السكون ، وحذف حرف العلة ،

والفتح ، وحذف النون . وإن شئت فقل في الترتيب : السكون ، والفتح ، وحذف

حرف العلة ، وحذف النون .

(١) تقدم الكلام على نون الوقاية ، ومتى يؤتى بها .

يكون مبنياً على حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة<sup>(١)</sup>، ويكون مبنياً على حذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة، ويكون مبنياً على الفتح إذا اتصل به نون التوكيد، ويكون مبنياً على السكون فيما عدا ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

فائدة: اعلم أن الأمر مضارع مجزوم، تحذف منه حرف المضارعة<sup>(٣)</sup>.  
فمثلاً: الفعل «قام»، المضارع المجزوم منه: «لم يقم»، تحذف منه حرف المضارعة، فقول: قم.

(١) أى: إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وهذه الثلاثة - كما سبق - إذا اتصلت بالفعل المضارع كان من الأفعال الخمسة، ولذا عبّر الشارح رحمه الله هنا بقوله: إذا كان من الأفعال الخمسة.

ودلت - والله أعلم - لتقريب المعلومة للطلبة، حصراً أن هذا الشرح إنما هو للمبتدئين.  
والإثبات كان ينبغي أن يقال: يبنى الفعل الأمر على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين.

لأن الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به أحد هذه الصمائر الثلاثة، والكلام في الفعل الأمر.  
(٢) ودلت إذا كان صحيح الآخر، أو اقترنت به نون النسوة، بحرف ذا كز، اشفع، اشفعن، ذا كزن، والساطر في أحواب بناء الفعل الأمر بحد أنه مبنى على ما يجزم به مضارعه، ولهذا يقولون: إن الفعل لأمر مضارع محروم، تحذف منه حرف المضارعة.  
وعلى هذا قول أبي رقة المشهور:

والأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه أي من يفهم

فالفعل مضارع محرم بالسكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل الأمر مبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر، والفعل المضارع يجزم بحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل الأمر مبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، والفعل المضارع يجزم بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وبمعل الأمر مبنى على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.  
والله أعلم بالصواب ونون التوكيد، فالفعلان: المضارع والأمر مبنيان معهما على السكون، وعلى الفتح.

(٣) أى: أول حرف من الفعل المضارع، ويكون حرفاً من حروف كلمة «أنيت».



- الفعل «خاف» . الفعل المضارع المجزوم منه : لم يَخَفْ .

تُحَذَفُ ياء المضارعة ، تقول : خَفَ .

- الفعل «نام» . الفعل المضارع المجزوم منه : «لم يَنَمْ» .

يُحَذَفُ حرف المضارعة ، تقول : نَمَ .

إذن الفعل الأمر إذا أَرَدْنَا أَنْ نُحَرِّرَ تصريفه نقول : إنه مضارع مجزوم ، حُذِفَ منه حرف المضارعة .

«إذا قال قائل : فعل الأمر من «ضرب» . اضرب» . والمضارع «يضرب» .  
فأين الهمزة<sup>(١)</sup> ؟

فالجواب . أن هذا لا يَنْقُضُ القاعدة ؛ لأن همزة الوصل يُؤْتَى بها للتوصل إلى البدء بالساكن ، ولهذا سُمِّيت همزة وَصْلٍ ، فهي ليست مقصودة .

والبدء بالساكن غير ممكن ، ولذا نأتى بهمزة الوصل لأجل أن نستطيع النطق به .  
فأصل «اضرب» ، أول الفعل هو الضاد ، وأتينا بالهمزة للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهي الضاد .

«أيضا تقول : أعط<sup>(٢)</sup> فلانا كذا ، والمضارع : لم يُعْطِ ، فأين الهمزة ؟

الجواب نقول : حُذِفَتْ من المضارع ؛ لأن ياء المضارعة رائدة ، والهمزة في «أعطى» زائدة ، ليست من أصل الكلمة<sup>(٣)</sup> ، ولا يَجْتَمِعُ زيادتان في أول الكلمة ، فحُذِفَتْ الهمزة ، وأتى بالياء .

وفعل الأمر ليس فيه ياء مضارعة ، ولهذا جيء بالهمزة ، فقول : أعط فلانا .

(١) المراد همزة الوصل التي في الفعل الأمر «اضرب» .

(٢) لهمزة هنا همزة قطع .

(٣) فُصِّلَ الفعل «عطا» .

لكن في الفعل المضارع حُلَّتْ ياء المضارعة محلَّ الهمزة ؛ لأنها تَدُلُّ على معنى ،  
والهمزة لا تَدُلُّ على معنى .

فائدة : كلُّ فعلٍ أمرٍ ففاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً<sup>(١)</sup> ، إلا إذا اتَّصل به ألفٌ اثنين ، أو  
واوٌ جماعية ، أو ياءُ المخاطبة<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان الذي اتَّصل به نون التوكيد ، ففاعله كذلك ضميرٌ مستترٌ وجوباً<sup>(٣)</sup> ،  
وهذه القاعدة تُسهِّلُ على الطالبِ إعرابَ الفعلِ الأمرِ .

ومثالُ استتارِ ضميرِ الفاعلِ وجوباً ، في الفعلِ الأمرِ :

تقولُ : اقضِ ، واذهُبْ ، واضربنَّ .

فكلُّ فعلٍ من هذه الأفعالِ الثلاثةِ فاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً ، تقديره  
« أنت » .

(١) اعلم - رحمك الله - أن الضميرَ ينقسم بحسبِ ظهوره في الكلامِ واستتاره<sup>(٥)</sup> إلى ضميرٍ بارزٍ  
ومستترٍ .

فالضميرُ البارزُ : ما له صورة في اللفظ ، ظاهرة في التركيب نطقاً وكتابةً ، ويكون للرفع والنصب والجر ،  
مثل : هو - أنا - التاء ، في نحو : قُمْتُ .

والضميرُ المستترُ : ما ليس له وجود ظاهر في اللفظ نطقاً وكتابةً ، وهو دائماً يكون للرفع ، نحو : اُحترِم  
استاذك . ففاعلُ الفعلِ « اُحترِم » مستترٌ فيه ، تقديره « أنت » .

وينقسم الضميرُ المستترُ إلى قسمين :

١ - ضميرٌ مستترٌ وجوباً .

٢ - ضميرٌ مستترٌ حوازاً .

ويمكن معرفة نوع الاستتار عن طريق تقدير الضمير المستتر ، فإذا كان تقديره « أنا - نحن - أنت » فإن  
الاستتار يكون واجباً ، وأما إذا كان تقديره « هو » ، « هي » ، فيُغْلِبُ أن يكون الاستتار حوازاً .

(٢) فتكون هذه الضمائر هي الفاعل .

(٣) وذلك لأن نون التوكيد حرف لا محلَّ له من الإعراب ، وليست ضميراً ، بخلاف نون النسوة فهي ضمير  
رفع متحرك ، كما سبق .

(٥) الاستتار المراد به هنا : الاختفاء .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والمضارع<sup>(١)</sup> ما كان في أوله إحدى الروائد الأربع التي حُمِصَتْ فوُلِّت : « أُنِيت » ، وهو مرفوعٌ أبدًا . حتى يَدْخُلَ عليه ناصتٌ ، أو جارٌّ .  
والمضارع له علامةٌ متَّصلةٌ ، وعلامةٌ منفصلةٌ<sup>(٢)</sup> :

أولاً : العلامةُ المنفصلةُ : وهي « لَمْ »<sup>(٣)</sup> .

فكلُّ كلمةٍ تَقْبَلُ « لَمْ » فهي فعلٌ مضارعٌ ، قال ابنُ مالكٍ رحمه الله :

« فعلٌ مُضارعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ<sup>(٤)</sup> » .

مثالٌ ذلك : يقومُ . فإنها تَقْبَلُ « لَمْ » ، فتقولُ : لَمْ يَقُمْ .

أما « قام » فإنها لا تَقْبَلُها<sup>(٥)</sup> .

وأما ما وُزِدَ من قولِ الشاعر :

وجوَّزوا دخولَ لَمْ على المُضِيِّ      كلَّم أُنَى وَلَمْ سَعَى وَلَمْ رَضَى  
فهو بيتٌ موضوعٌ مصنوعٌ ، فـ « لَمْ » لا تَدْخُلُ إلا على الفعلِ المضارعِ .

(١) اعلم - رحمك الله - أن للفعل المضارع حُكْمَيْنِ حُكْمًا باعتبارِ أوله ، وحكْمًا باعتبارِ آخره .  
فأما حكمه باعتبارِ أوله فإنه يصمُّ تارةً ، ويفتح أخرى ، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولًا ، نحو : دَخَرَجٌ يُدْخِرُجُ ، أو كان بعضها أصلًا ، وبعضها رائدًا ، نحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ . فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله « كَرَمٌ » .  
ويصح إن كان الماضي أقل من الأربعة أو أكثر منها ، فالأول نحو : صَرَبَ يَصْرِبُ ، وذَقَتْ يَذُقُ ، ودَخَلَ يَدْخُلُ .

والثاني نحو : انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ .  
وأما حكمه باعتبارِ آخره فإنه تارةً يبنى على السكون ، وتارةً يبنى على الفتح ، وتارةً يعرب ، فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، سيأتي الكلام بالتفصيل عنها ، إن شاء الله .

(٢) أي علامة متصلة بلفظه ، وعلامة منفصلة عنه . وسيوضح ذلك بذكر هاتين علامتين .

(٣) وتقدم أيضًا ذكر علامتين أُخْرَتَيْنِ مُتَفَصِّلَتَيْنِ ، يختصان بالدخول على الفعل المضارع ، هما السين ، وسوف .

(٤) الألفية ، باب الكلام وما يتألف منه ، البيت رقم ( ١٢ ) .

(٥) ولذا كانت « يقوم » فعلًا مضارعًا ، ولم تكن « قام » كذلك .

ثانياً : العلامة المتصلة :

قال المؤلف رحمه الله فيها . والمضارع ما كان في أوّل إحدى الروايات الأربع .  
يُخَصِّمُهَا قَوْلُكَ : « أَتَيْتُ »<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله : يَخَصِّمُهَا قَوْلُكَ : أَتَيْتُ . اختار المؤلف « أَتَيْتُ » ؛ لأنها أحسن من  
« نَأَيْتُ » ؛ لأنَّ « نَأَيْتُ » بمعنى « بَعُذْتُ » ، لكن « أَتَيْتُ » من « الْإِنْي »<sup>(٢)</sup> .

ومرآة المؤلف رحمه الله : أنَّ هذه الحروف الزوائد الأربعة إذا كان أحدُها في أول  
الكلمة فهي فعلٌ مضارعٌ .

(١) تُسَمِّيَت هذه الحروف الأربعة بالأحرف الروائد - لزيادتها على الفاء والعين واللام المُسَمَّيات بالميزان  
الأصلي ؛ فإن « يَقُومُ » على وزن « يَفْعُل » - يسكون الفاء ، وضم العين - إذ أصله « يَقُومُ » على وزن  
« يَنْضُر » ، نُقِلَت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَقُومُ » على وزن « يَدُوم » .  
والقاف تُسَمَّى فاء الكلمة ، لكونها في مقابلة فاء « يَفْعُل » ، والواو تُسَمَّى عين الكلمة ، والميم تسمى لام  
الكلمة ؛ لكونهما في مقابلة العين واللام في « يَفْعُل » . فهذه الحروف الثلاثة هي الأصول ، فتعين زيادة  
الياء ، ومثلها الهمزة والنون والتاء .

وذكر السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه « الأتساء والتطائر » أن الدليل على أن الحروف الزوائد  
أربعة ، هي « الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء » هو الاستقراء التام .

وهذه الحروف الزوائد الأربعة ذكر ابن هشام رحمه الله في القطر ص ٢٦ أنها تُسَمَّى أحرف المضارعة .  
(٢) أَيْ الشَّيْءُ يَأْتِي - كـ « زَمَى يَزِمِي » - أَتَيْتُ وَأَنَاءُ وَإِنِّي - بالكسر - وهو أَنِي كـ « غَنِي » : حان وقُرب ،  
يقال : أَنِي لَكَ أَد تَفْعَلْ ، وَأَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَفْعَلْ .

وَأَيْ يَيْتُا شَعِي أَذْرِكْ

وانظر مُخْتَار الصُّحَا ح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط ( أن ي ) .

والله أعلم بجميع التحريكات هذه الأحرف الأربعة الزائدة في الفعل المضارع هي أكثر من كلمة ، نحو :  
« أَتَيْتُ ، نَأَيْتُ ، أَتَيْتُ ، أَتَيْتُ ، يَأْتِي ، يَأْتِي ، يَأْتِي »<sup>(\*)</sup> .

غير أن المؤلف رحمه الله اقتصر على « أَتَيْتُ » ؛ تفاؤلاً بإدراك الطالب يُعَيِّنُهُ من هذا المتر المدرك . قوله  
بعض الشُّرَاح .

وسمَّع مؤلف رحمه الله هذه الأحرف الأربعة في كلمة واحدة ، هو من عادة المُصَنِّفِينَ ؛ فمن عدتهم  
أن يجمعوا المُتَشَابِهَ في كلمة أو جملة ؛ وذلك لأنه أدعى لحفظه ، وعدم تَفَلُّته .

(\*) أَتَيْتُ بِمَلَكٍ يَأْتِي أَتَيْتُ وَأَتُونَا : أَقَامَ وَثَبَتْ . وانظر القاموس المحيط ( أ ت ن ) .

ومثال ذلك : « أقوم » . فعل مضارع ؛ لأنه في أوله حرف من الحروف الزوائد ، وهو الهمزة ، وإذا بُدئَ الفعل المضارع بالهمزة فإنه يكون للمتكلم ، ويكون فاعله مستترا وجوباً ، تقديره : « أنا » .

ومثاله أيضاً : تقوم . فعل مضارع ؛ لأن في أوله حرفاً من الحروف الزوائد ، وهو النون ، وإذا بُدئَ الفعل المضارع بالنون فإنه إما أن يكون للمتكلمين ، أو للمتكلم المعظم نفسه<sup>(١)</sup> ، ويكون فاعله مستترا وجوباً ، تقديره : « نحن » .

ومثاله أيضاً : يقوم . فعل مضارع ؛ لأن في أوله حرفاً من الحروف الزوائد « الياء » ، وإذا بُدئَ الفعل المضارع بالياء فإنه يكون للغائب<sup>(٢)</sup> ، ويكون فاعله مستترا جوازاً ، تقديره : « هو » .

ومثاله أيضاً : تقوم . فعل مضارع ؛ لأن في أوله حرفاً من الحروف الزوائد ، وهو التاء ، وإذا بُدئَ بالتاء فهو للمخاطب<sup>(٣)</sup> ، وفاعله مستتر وجوباً ، تقديره : « أنت » .

(١) فحرف الهمزة يشترط فيه أن يكون للمتكلم ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

فالهمزة هي « أقوم » للمتكلم . بخلاف همزة « أكرم » فإنها للغائب ، تقول : أكرم زيد عمراً ، فلذا دخلت على الماضي .

(٢) فيشترط في حرف النون أن يكون للمتكلم المعظم نفسه ، أو للمتكلم الذي يكون معه غيره . فالنون هي « تقوم » للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره ، بخلاف نون « تزحس » فإنها للغائب ، فلذا دخلت على الماضي ، تقول : تزحس زيد الدواء . إذا جعل فيه الزحس<sup>(٥)</sup> .

(٣) فيشترط في الياء التحية أن تكون للغائب . وأما في « يقوم » للغائب . بخلاف ياء « يزناً »<sup>(٥٥)</sup> ؛ فإنها تكون للغائب والمتكلم ، فلذا دخلت على الماضي ، تقول : يزناً زيد الشيب ، ويزنأته . إذا خضبتة بالحناء .

(٤) فيشترط في التاء أن تكون للمخاطب ، أو للعائبة .

« ت » هي « تقوم » للعائبة ، أو للمخاطب . بخلاف تاء « تعلم » فإنها للغائب ، فلذا دخلت على «

(٥) سر حسي بفتح الون وكسرها : بيت ذو رائحة طيبة . وانظر القاموس المحيط ( ر ج س ) . والمعجم الوسيط

( ر ح س ) .

(٥٥) يزناً : صنع باليزناء . واليزناء بالضم والمد : الحناء . وانظر القاموس المحيط ( ي ر ن أ )

إحدى كل ما كان تقديره : « أنا » ، أو « أنت » ، أو « نحن » فهو مستترٌ وحوثًا ، وما كان تقديره : « هو » ، أو « هي » فهو مستترٌ جوازًا .

هذا ما لم يتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة<sup>(١)</sup> ، فيكون الضمير بارزًا .

وحجج بقوله رحمه الله : إحدَى الزوائد . الأفعال ، نحو :

« نعت » . فهو وإن كان في أوله التاء ، ولكنها ليست بزائدة ، بل هي من أصل الكلمة ؛ لأنك تقول : وَزَنُ « نَعِب » : « فَعِل » .

« ليس » ، فهو ليس فعلاً مضارعًا ، وإن كان أوله ياء ، لكنها أصلية .

« أيس » لأن الهمزة أصلية .

« نفس » ليست فعلاً مضارعًا ؛ لأن النون أصلية<sup>(٢)</sup> .

ولكن قد يقول قائل : ما تقولون في الفعل « أَكْرَم » ، فعلٌ ماضٍ ، والهمزة زائدة ؛ لأنها من « كَرَم » ، يقال : كَرَّم فلان . أى : صار كريمًا ؟

نقول : إلا إذا كانت الزائدة للتعدية<sup>(٣)</sup> ، مثل : أَكْرَم ، وَأَنْجَدَ - أى : دخل في

= الماضي ، تقول : تَعَلَّم زيدُ المسألة .

والخلاصة . أن هذه الأفعال الأربعة « أقوم ، ويقوم بالنون ، ويقوم بالتحية ، ويقوم بالفوقية » كلها أفعال مضارعة ؛ لوجود حرف الزيادة في أولها .

والاستتار واجب في هذه الأفعال إلا المبدوء بالياء ، وتاء العائبة ؛ فإن الاستتار فيهما جائز ، لا واجب . وقد تقدم أن الصائغ هي وحوث الاستتار وحواره أنه إذا كان تقدير الضمير المستتر : « أنا - نحن - أنت » ، فإن الاستتار يكون واجبًا ، أما إذا كان تقديره : « هو - هي » فيغلب أن يكون الاستتار جائزًا . وبذلك كان الاستتار واجبًا في « أقوم ، تقوم ، تقوم للمحاطب » ، لأن تقدير الضمير المستتر فيها على التوالي : « أنا - نحن - أنت » .

وبذلك أيضًا كان الاستتار جائزًا في « يقوم - تقوم للعائبة » ، لأن تقدير الضمير المستتر فيهما على التوالي : « هو - هي » . والله أعلم .

(١) وكذلك « تا العائلين » ، و « ياء المخاطبة » ، و « نون النسوة » .

(٢) ويستثنى من ذلك إذا لم تكن الحروف الأربعة زائدة ، بل كانت من أصل الفعل ، نحو : « أكر ، ونفس ، وتقل ، ويتع » ، كان الفعل ماضيًا ، لا مضارعًا .

(٣) أى : تجعل الفعل بدلًا من كونه لازمًا ، تجعله متعديًا .

مَجْدٌ<sup>(١)</sup> - وما أَشَبَّهَهَا ، فلا تَدُلُّ على أنه مضارع ؛ لأنَّ هناك علامةً للماضي داخلَةً عليه ، وهي تاءُ التَّأْنِيثِ الساكنةُ ، فنقول : أَكْرَمْتُ هِنْدُ .

أو تاءُ الفاعل « أَكْرَمْتُ »<sup>(٢)</sup> ، فهذا يَمْتَنِعُ أن يكونَ فعلاً مضارعاً<sup>(٣)</sup> ، لكن كما فهِمْتُمْ ، هذا الكتابُ مُخْتَصَرٌ للمبتدئين ، والمبتدئُ يأخذُ العلمَ شيئاً فشيئاً ؛ لأنه لو أَخَذَهُ في مرةٍ واحدةٍ غَضَّ .

ويقولُ العامةُ مثلاً حَقِيقَةً : مَنْ كَبَّرَ اللَّقْمَةَ غَضَّ<sup>(٤)</sup> ، وَمَنْ صَغَّرَ شَبَعَ . على كُلِّ حالٍ : الفعلُ المضارعُ ما كانَ في أوَّلِهِ إحدى الزوائدِ الأربعةِ ، يَجْمَعُهَا قولُكَ : « أَنْثُ » . وهذه هي العلامةُ المتصلةُ ، وعَرَفْتُمْ الأمثلةَ .

= والفعلُ اللازمُ هو : ما استقرَّ حدوثه في نفسِ الفاعلِ ، واكتفى بفاعله ، ولا يَتَعَدَّاهُ ، نحو : أَزْهَرَ النَّبَاتُ ، كَرَّمَ فُلَانٌ .

والفعلُ المتعديُّ هو : ما تجاوزَ حدوثه من الفاعلِ إلى المفعولِ بهِ ، نحو : بَرَيْتُ الْقَلَمَ ، أَكْرَمْتُ رَيْدًا . فاتَّضحَ الآنَ من المثالِ الثاني الذي مثَّلنا بهِ « كَرَّمَ فُلَانٌ - أَكْرَمْتُ فُلَانًا » كيفَ كانتِ الهمزة - وهي زائدةٌ - للتعدية .

(١) جاءَ في المعجم الوسيط ٩٣٨/٢ : أَجَدَ : أَتَى مُجْدًا .

(٢) فَكَّلَ من تاءِ التَّأْنِيثِ الساكنةِ وتاءِ الفاعلِ من علاماتِ الفعلِ الماضي ، قالَ ابنُ مالٍ : رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَلْفِيَّتِهِ

وماضي الأفعالِ بالتَّأْنِيثِ

المُرَادُ بقوله : أَنَا تاءُ الفاعلِ وتاءُ التَّأْنِيثِ الساكنةُ ، يفهمُ من قوله رَحِمَهُ اللَّهُ فيما سبقَ في أَلْفِيَّتِهِ : بِنَا فَعَلْتُ وَأَنْثُ

(٣) ومما يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الفعلُ « أَكْرَمَ » مضارعاً . أنه لم يَأْتِ للدلالةِ على المعنى الذي ذُكِرَ في الفعلِ المضارعِ المبدوءِ بالهمزة .

والفعلُ المضارعُ المبدوءُ بالهمزةِ كانَ يَدُلُّ على التَّكْرارِ أو عَوْنًا ، يسمَّى الفعلُ « أَكْرَمَ » يَدُلُّ على الغائبِ . واللَّهُ أعلمُ .

(٤) سَمِعْتُ فِي الْمُهَاجَةِ (ع ص ص) يُقَالُ : غَضَّضْتُ بِالْمَاءِ أَغْصُ غَضْضًا ، فَأَنَا عَاصٌ وَغَضَّاضٌ إِذَا شَرَقْتُ بِهِ ، أَوْ وَقَفْتُ فِي خَلْقِكَ ، فَلَمْ تَكُنْ تُسَبِّغُهُ . اهـ

وَمِنْ رَأْيِي فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ (ع ص ص) وَالْقَصَصُ بفتحين مصدرُ عَصَّضْتُ بِالصَّعَامِ بِالْكَسْرِ أَغْصُ غَضْضًا ، فَأَنَا غَاصٌّ بِهِ ، وَغَضَّانٌ .

وهي علامة أخرى منفصلة، وهي «لم»، أو «السين»، أو «سوت» . وإذا  
وحدت كلمة مُبْتَدَأَةٌ بأحد هذه الحروف الثلاثة فهي فعلٌ مضارعٌ . وهناك علامات  
أخرى لا داعي لذكرها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو مرفوعٌ أبداً<sup>(٢)</sup> .

فكُلُّ فعلٍ مضارعٍ مرفوعٌ . إما لفظاً<sup>(٣)</sup> ، وإما تقديرًا<sup>(٤)</sup> ، وإما بالحركة<sup>(٥)</sup> ، وإما  
بالحرف<sup>(٦)</sup> .

فالمضارعُ مرفوعٌ أبداً<sup>(٧)</sup> ، وعلاماتُ الرفعِ سبقَتْ ؛ لأنَّ هذا الكتابُ مبنيٌّ بعضُه  
على بعضٍ .

فـ «يَضْرِبُ» آخرُه صحيحٌ ، ولم يَتَّصِلْ بآخره شيءٌ ، فيُرفعُ بالضمَّةِ الظاهرةِ .

(١) وذلك نحو : «قد» ، وقد تقدم ذكر ذلك ص ٧٩ .

(٢) هذا مُبْتَدَأُ الكلامِ على الفعل المضارع باعتبار آخره .

(٣) يعني . بالضمَّة الظاهرة .

(٤) يعني بالضمَّة المقدرة .

(٥) يعني بالضمَّة . وذلك في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ ، كما تقدم ص ١١٩ .

(٦) يعني بثبوت النون ، كما في الأفعال الخمسة ، كما تقدم ص ١٤٣ .

(٧) سرائرُ هذا ليست أبدية الرفع . بل المراد أن الأصل في المضارع أنه مرفوع ، بدليل أن المؤلف والشارح  
رحمهما لله مستثنيا أنه يصب إذا دخل عليه ناصب ، ويجزم إذا دخل عليه حارم .

وما هو العامل الذي رفع الفعل المضارع ؟

جواب فيه ، فقل

١ - لتحرُّد من الناصب والجازم ، وهو الصحيح .

٢ - أحرف المضارعة ، وهي الأحرف الأربعة السابقة .

٣ - مشابهته للاسم في الحركات والشككات ؛ كـ «يَضْرِبُ» فإنه على وزن «ضارب» .

٤ - حلوله محل الاسم .

٥ - رُدُّ هذه الأقوال ، ما عدا الأول يُعْلَمُ من المَطَوَّلَاتِ .



و: «يُخْتَصِي» ، لم يَتَّصِلْ بآخره شيء ، لكنه معتلٌّ الآخر ، فيُزْفَعُ بضمّةٍ مقدّرة .

و: «يفعلان» اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ الاثْنَيْنِ ، فَلَا يُزْفَعُ بِالضَمَّةِ ، وَلَكِنْ يُزْفَعُ بِثَبُوتِ النُّونِ ،  
وَالْأَلِفُ فَاعِلٌ .

وَالْوَاوُ فَاعِلٌ هِيَ «يَفْعَلُونَ» ، وَالْيَاءُ فَاعِلٌ فِي «تَفْعَلِينَ» .

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ حَتَّى الْمَبْنِيُّ مَرْفُوعٌ ، وَلَكِنْ  
هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَيُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا . يُسْتَشْنَى مَسْأَلَتَانِ<sup>(١)</sup> :  
الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ<sup>(٢)</sup> .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ .

فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ شَدِيدَةً أَوْ خَفِيفَةً ، شَدِيدَةً - يَعْنِي : مُشَدَّدَةً - وَخَفِيفَةً -  
يَعْنِي : مُخَفَّفَةً - صَارَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ صَارَ مَبْنِيًّا عَلَى  
السَّكُونِ .

مِثَالُ اتِّصَالِهِ بِنُونِ النِّسْوَةِ :

- قَالَ تَعَالَى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ .

«يَتَرَبَّصْنَ» : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، آخِرُهُ صَادٌّ<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يُزْفَعْ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ النِّسْوَةِ .

- وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ﴾ .

«يَكْتُمْنَ» اتَّصَلَتْ بِهِ أَيْضًا نُونُ النِّسْوَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُضَبَّ بِالْفَتْحَةِ .

(١) لَا اسْتِثْنَاءَ لَهَا مَرَادُهَا مِنْ كَوْنِهِ مُعْغَرَبًا ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ كَوْنِهِ مَرْفُوعًا ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْأَلَتَيْنِ مَبْنِيَّاتٍ  
اسْتِثْنَاهُمَا الشَّارِحُ يَكُونُ فِيهِمَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَبْنِيًّا ، وَلَوْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ كَوْنِهِ مَرْفُوعًا لَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ  
نَصَبَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَجْزَمَهُ .

(٢) ثَقِيلَةٌ كَانَتْ أَوْ خَفِيفَةً .

وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الثَّقِيلَةَ تَكُونُ مُشَدَّدَةً مَفْتُوحَةً ، وَالْخَفِيفَةُ تَكُونُ سَاكِنَةً .

وَيُسْتَنْصَحُ ذَلِكَ بِالْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٣) سَاكِنَةٌ ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ النِّسْوَةِ .

وقال تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ .

« يعفون » اتصل بنون النسوة ، ولهذا يبنى على السكون .

— ومثاله اتصاله بنون التوكيد :

قال الله تعالى : ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ .

هذه الآية اختلعت فيها نون التوكيد الخفيفة والثقيلة .

فـ « ليسجَنَّ » نون التوكيد الثقيلة .

وـ « ليكونن » نون التوكيد الخفيفة .

— وقال تعالى : ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ . « لينبذَنَّ » نون التوكيد الثقيلة .

— وتقول : ليقومَنَّ زيد . نون التوكيد الخفيفة ، والفعل مبني على الفتح .

— وتقول : ليضربَنَّ زيد . نون التوكيد الثقيلة ، والفعل مبني على الفتح .

قال المؤلف رحمه الله : وهو مرفوعٌ أبداً حتى يدخل عليه ناصب ، أو حازم<sup>(\*)</sup> .

ولم يقل رحمه الله أو رافع ؛ لأنه الأصل .

ولم يقل . أو خافض . لأن الخفض لا يدخل على الأفعال .

إذن : كلام المؤلف مُحْكَمٌ .

(١) يعني رحمه الله أن الفعل المضارع إذا كان معرباً<sup>(\*)</sup> فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو حازم ، نحو يفهم محمد .

فـ « يفهم » فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والحازم ، وعلامة رفعه الصمة الظاهرة

« يفهم » : فعل مرفوع بالضمّة الظاهرة .

فـ « يدخل » عليه ناصب بضمه ، نحو لن يجيب مجتهد .

فـ « لن » حرف نفى ونصب واستقبال . —

(\*) أي إذا لم يتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة .



- 
- = «ويحب» فعل مضارع منصوب بـ «لن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
- و«مجتهد»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
- و«دخل عليه جازم حرمه»، نحو: لم يجزع إبراهيم.
- و«لم»: حرف نفى وجزم وقلب.
- و«يجزع»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة حرمه السكون.
- و«إبراهيم»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.
- و«نصر التحفة السنية للشيخ محمد محيي الدين ص ٥٢».

# نَوَاصِبُ الْمَضَارِعِ



شأنه رحمه الله . النواصب عشرة الدليل على انحصارها بعشرة هو التبُّع والاستقراء . فعلماء اللغة تتَّبَعُوا كلامَ العرب ، فوجدوا أن الذي يَنْصِبُ الفعل المصارع عشرة أشياء فقط .

وهي : ١- حمده الله . ٢- أن . ٣- هذا هو الحرف الأول .

(١) « ا » بفتح الهمزة وسكون النون .

قولنا بفتح الهمزة احترازاً من « إن » بكسر الهمزة ؛ فإنها من الجوارم ، وستأتي عند الكلام على جوارم الفعل المضارع ، إن شاء الله تعالى .

وقولنا وسكون النون . احترازاً من « أن » بكسر الهمزة أو فتحها ، مع تشديد النون فيهما ؛ فإنها ناسخة تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

وبدا بها المؤلف رحمه الله ، لأنها أم الباب ، وهي تنصب المضارع لفظاً ، والماضي والأمر مَحَلّاً .

نصب المضارع : يعجبني أن تقوم .

واستمراره

يعجبني : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب .

أ- حرف مصدر ونصب واستقبال<sup>(٢)</sup> .

تقوم فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنت » .

ومثال الناصب : يعجبني أن قام زيد .

واستمراره

يعجبني كما تقدم .

ب- حرف مصدر ونصب واستقبال .

قام . فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل نصب بـ « أن » .

يـ . فعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . =

والفعل « ربيك » فعل مضارع مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وهو في محل حر .

لأنها تسلك مع الفعل الذي تدخل عليه بمصدر ، فالتقدير في الشيء الذي معه .

فصحت

هي . لأنها تُخلص المضارع للاستقبال .

هي . لأنها تنصب الفعل المضارع

ومثاله أن تقول : أجب أن تفهم .

في هذه الجملة فعلا مضافان :

= و « أن » وما بعدها في المثالين في تأويل مصدر ، فاعل « يعجب » ، والتقدير : يعجبني قيامك ، وفيه ريد .

ومثال الأمر أشرت إليه بأن قم .

وإعرابه

أشرت فعل وفاعل .

إليه . إلى حرف جر ، والهاء ضمير مبني على الكسر في محل جر بـ « إلى » ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .

بأن : الباء حرف جر ، وأن حرف مصدر ونصب واستقبال .

قم : فعل أمر مبني على السكون في محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره « أنت » ، و « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والتقدير : أشرت إليه بالقيام .  
وشروط النصب بـ « أن » أمران :

١- أن تكون مصدرية ، لا زائدة ، ولا مفسرة<sup>(\*)</sup> ، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع .

أولاً : « أن » المفسرة إنما تكون « أن » مفسرة بثلاثة شروط

١- أن يتقدم عليها جملة .

٢- أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٣- ألا يدخل عليها حرف جر ، لا لفظاً ، ولا تقديرًا .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوبَ ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾ . أي : أطلقت ألسنتهم بهذا الكلام .

ومثال ذلك أيضاً قولك : كتبت إليه أن يفعل كذا . إذا أردت بـ « أن » معنى « أي » ، فهذه يرتفع الفعل بعدها ، لأنها تفسير لقولك : « كتبت » فلا موضع لها ، ولا لما دخلت عليه ، ولا يحوز لك أن تنصب ، كما لا تنصب لو صرخت بـ « أي » .

فيما قيد شرط من هذه الشروط الثلاثة لا تكون « أن » مفسرة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْجِرْ دَعْوَاهُ أَنْ اْحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . فإن المتقدم عليها غير جملة .

ونحو قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ .

فليست « أن » فيها مفسرة لـ « قلت » ، بل لـ « أمرتني » .

(\*) واما ما يُقَيِّدها المؤلف رحمه الله بالمصدرية ، لأنها هي المتبادرة عند الإطلاق

الأول : أَحِبُّ . والثاني : تَفْهَم .

لكنهما مُخْتَلِفَانِ ، الأول مرفوع ، والثاني منصوب ؛ وذلك لأنَّ الأول لم يَدْخُلْ

ونحو قولك : كُنْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ . لأنَّ « أَنْ » دخل عليها حرف حر لفظاً ونحو قولك : كُنْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ إذا قَدَّرْتُ معها الجار - وهو الباء - فتكون مصدرية ، ويحب عليك أن تنصب بها .

ثانياً : « أَنْ » الزائدة :

تكون « أَنْ » زائدة في ثلاثة أحوال .

١ - أن تأتي بعد « لَمَّا » ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ .

٢ - أن تقع بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر :

كَأَنَّ ظِلِّيَّةً<sup>(\*)</sup> تَهْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(\*\*)</sup>

بجر « ظلية » .

٣ - أن تقع بين القسم ، و « لو » ، نحو قولك : أقسم بالله أن لو يَأْتِينِي زيد لأَكْرَمْتُهُ .  
هـ الشرط الثاني من شروط كونها ناصبة . ألا تكون محمفة من الثقلية ، وهي التي تَقْدُمُ عليها ما يدل على العلم ، وليس المراد بالعلم هنا لفظ « ع ل م » ، بل ما دل على التحقيق .  
فإن تقدم على « أَنْ » ما يدل على العلم فهذه محمفة من الثقلية لا غير ، ويجب فيما بعدها أمران : أحدهما : رفعه .

والثاني : فصله منها بحرف من حروف أربعة ، وهي حروف التنفيس « السين ، وسوف » ، وحرف النفس ، وقد ، ولو .

فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ .

والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرْوُونَ إِلَّا نَرْجِعْ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ .

والثالث نحو : عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زيدٌ .

والرابع نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ .

وذلك لأن قبله : ﴿ أَفَلَمْ يَنْتَسِبِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . ومعناه فيما قاله المفسرون : أعلم بعلم ، وهي لمة لُتَّعَ<sup>(\*\*\*)</sup> ، وهوازن ، قال سُحَيْمٌ : =

(\*) وروى هذا بيت أيضاً برفع « ظلية » ، على أنها خبر « كأن » المَحْخَفَةُ من الثقلية . وروى بعضها على أنها منصوبة .

(\*\*) تَهْطُو : تمد عبقها لتساول

وارق السَّلم : شجر السَّلم المورق ، فإضافة وارق إلى السلم ، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف .

(\*\*\*) لُتَّعَ : مصدر كذا فبينة باليمن . النخاموس المحيط ( ج ع )



عليه ناصبٌ ، ولا جازمٌ ، والثاني دخل عليه ناصبٌ<sup>(١)</sup> ، ولهذا لو قلت : أُجِبُّ<sup>(٢)</sup> أن تُفْهَمُ<sup>(٣)</sup> . لقُلْنَا : هذا خطأ ؛ لأنك نصبت ما لم يدخُلْ عليه الناصبُ ، ورفعت ما دخل

أقول لهم بالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونِي أَلَمْ تَيَأْسُوا<sup>(٤)</sup> أَيْ ابْنُ فَارِسٍ زَهْنَمٌ

أى : أَلَمْ تَعْلَمُوا . ويؤيده قراءة ابن عباس (أفلم يتبين) .

وعن الصَّوَّاء إنكار كون « يأس » بمعنى « يعلم » ، وهو ضعيف .

المهم أن « أن » فى هذه الأمثلة الأربعة مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية ، والتقدير : علم أنه سيكون ، أفلا يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ، عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ ، أفلم ييأس الذين آمنوا أَنَّهُ لو يشاء الله لهدى الناس جميعًا .

« فإن كان الذى تقدّم على « أن » ظنًا ، فيحوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، فيكون حكمها ، كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح فى القياس ، والأكثر فى كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ حَاسِبٌ أَنَّ أَنْفُسَهُمْ فِي يَدَيْهِمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ . فإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ فَخُذْ مِنْهُ ضَرْبًا مِمَّا تَهْتَفُ بِهَذَا الْقُرْآنِ بِهِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الدِّينِ وَالشَّيْءُ يَبْعَثُ فِيهِ الظَّنَّ ذِي السُّوقِ الْمَضْمُونِ . فَإِنْ لَمْ يَنْصِبْهُ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى « أَنْ » ظَنًّا ، فَيَحْزُوزُ أَنْ تَكُونَ مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَيَكُونُ حُكْمُهَا ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح فى القياس ، والأكثر فى كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ حَاسِبٌ أَنَّ أَنْفُسَهُمْ فِي يَدَيْهِمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ . فإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ فَخُذْ مِنْهُ ضَرْبًا مِمَّا تَهْتَفُ بِهَذَا الْقُرْآنِ بِهِ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الدِّينِ وَالشَّيْءُ يَبْعَثُ فِيهِ الظَّنَّ ذِي السُّوقِ الْمَضْمُونِ . فَإِنْ لَمْ يَنْصِبْهُ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى « أَنْ » ظَنًّا ، فَيَحْزُوزُ أَنْ تَكُونَ مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَيَكُونُ حُكْمُهَا ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح فى القياس ، والأكثر فى كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ حَاسِبٌ أَنَّ أَنْفُسَهُمْ فِي يَدَيْهِمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ .

« فإن لم يسبقها علم ، ولا ظن ، فإنه يتعين كونها ناصبة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خِطِيئَتِي ﴾ .

فالطمع لا علاقة له باليقين ، ولا بالرحمان ، ولذلك عملت « أن » فى الفعل الداخلة عليه نصبًا . وبهذا يشهد الكلام على شروط عمل « أن » . والخلاصة أن « أن » - بفتح الهاء وسكون الهمزة - أربعة أنواع :

١ - « أن » المصدرية ، وهى التى نصب الفعل المضارع لمظًا ، والفعل الماضى والأمر متحلاً ، بدخولها عليهم .

٢ - « أن » التفسيرية .

٣ - « أن » الزائدة .

٤ - « أن » المخففة من الثقيلة .

وهذه لثلاثة لأحيرة يرفع الفعل بعدها ، ولا يكون منصوبًا . والله أعلم .

واضح من السدى ص ٥٧ ، ٦٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ . وشرح الأهرية ص

١٢٨ ، ١٢٩ ، وشرح الشيخ حسن الكفراوى للأجرومية ص ٤٤ ، وإيضاح المقدمة الأحرومية ص

٩٨ ، ٩٩ .

(١) وهو « أن » .

(٢) بنصب « أحب » .

(٣) برفع « نفهم » .

(\*) قد روى فى مكانه : « تعلموا » . فذلك دليل على أنهما معنى واحد .

عليه الناصب .

إذن : الصواب أن تقول : أحب أن تفهم .

وإعرابها هكذا :

أن : مصدرية ، تنصب الفعل المضارع .

تفهم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، لأن تقديره « أنت » .

وقلنا : إن « أن » حرف مصدر ، لأنها تشبك هي وما بعدها بمصدر ، فتقولك : أحب أن تفهم ، تشبك « أن » والفعل الذي بعدها بمصدر ، فتقول : أحب فهمك . ولهذا سميناها « أن » المصدرية .

مثال آخر : أحب أن أراك مسروراً .

وإعرابه :

أحب : فعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » .  
أن : مصدرية .

أراك : أرى : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر .

مثال آخر : أحب أن أزمي .

تقول في إعرابه :

أحب : تقدم إعرابها .

أن : حرف مصدر ، ينصب الفعل المضارع .

أزمي : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

فمن قال قائل : لماذا نصبته بالفتحة الظاهرة ، وأخره حرف عمة ؟

فالجواب : لأن الفتحة تَظْهَرُ على الياء<sup>(١)</sup> .

من أحز . أحب أن أغزو .

وإعرابه هكذا :

أحب : إعرابه كما تقدّم .

أن : حرف مصدر ، يَنْصِبُ الفعل المضارع .

أغزو : فعل مضارع منصوب بـ « أن » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

فلو قال قائل : لماذا نصبته بالفتحة الظاهرة ، وأخره مُعْتَلٌّ ؟

فالجواب : لأن الفتحة تَظْهَرُ على الواو<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : لن .

« لن » هي الحرف الثاني من حروف نصب الفعل المضارع ، ولتَنْظُرْ قولك : لن أقوم .

أولاً : هل هذه الجملة منفية ، أو مُشَبَّهة ؟

الجواب : منفية .

ثانياً : هل المراد : لن أقوم الآن - يعني : لست قائماً الآن - أولس أقوم في المستقبل ؟

(١) لحقتها ، كما تقدم عند الكلام على الإعراب التقديرى ص ٩٥ - ١٠٢ .

(٢) لحقتها ، وانظر ما تقدم ص ٩٥ - ١٠٢ .

ومن أمثلة عمل « أن » الصب في الفعل المضارع ، من القرآن .

« نَعَى » ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغِيرَ لِي﴾ .

وفى دعوى : ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ .

« نَعَى » ﴿يَنْبَغِي لِيَحْرُنِّي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ .

وفى دعوى : ﴿وَأَتَمَعُوا أَنْ يُفْعَلُوا﴾ .

الجواب : فى المستقبل .

ثالثاً : هل تقول : لن أقوم . أو تقول : لن أقوم ؟

الجواب : الصحيح : لن أقوم .

إذن : « لن » صار لها ثلاثة أمور : حرف نفي ، ونصب ، واستقبال .

فهى حرف نفي ؛ لأنها نَفَتْ الفعل .

وهى حرف نصب ؛ لأنها نَصَبَتْه .

وهى حرف استقبال ؛ لأنها حَوَّلَتْ المضارع الذى للحال إلى مستقبل<sup>(١)</sup> .

ولهذا نقول فى إعراب « لن » : حرف نفي ونصب واستقبال .

فإذا قلت : لن أقوم . فإعرابها هكذا :

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

أقوم : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ؛ تقديره « أنا » .

مثال آخر : قال الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ .

فقال سبحانه : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولم يقل : ولن ينفَعكم<sup>(٣)</sup> . ولا : ولن ينفَعكم<sup>(٤)</sup> .

فلم يَرْفَعْ ، ولم يَحْرِمْ ، ونَصَبَ لدخول « لن » .

(١) كقولك : لن أدخل البيت . أى : فى المستقبل .

وحيث « لن » الفعل المضارع للاستقبال بعد أن كان محتملاً للحال ، فأعنت عن أسر وسوف .

(٢) بنصب .

(٣) بالرفع .

(٤) بحرم .

مثال آخر : قال تعالى في الحديث القدسي : « يا عبادي إنكم لن تبُلغوا ضري فتضروني »<sup>(١)</sup>.

الشاهد : قوله : « تبُلغوا » . وهو منصوب بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وأصله : « تبُلغون » ، لكن لما دخل عليه « لن » حذفت النون ، فصار الفعل : « لن تبُلغوا » .

مثال آخر : لن تكلم .

وإعرابه هكذا :

لن : حرف نصب ، ونفي ، واستقبال .

تكلم : فعل مضارع منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « نحن » .

فائدة : ولا تُفيد « لن » تأييد النفي ، بل هي للنفي في الوقت الحاضر ، والمستقبل قد يتغير<sup>(٢)</sup> ، ولهذا بطل استدلال أهل التعطيل بقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ على انتفاء رؤية الله في الآخرة .

فأهل التعطيل يقولون : إن الله لا يُرى في الآخرة ؛ لأنه قال : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ ولن للنفي المؤبد .

(١) مسلم ٤/ ١٩٩٤ ( ٢٥٧٧ ) .

وقال السوراني في القاموس المحيط ٢ ٧٤ الضر ، ويضم : ضد المص ، أو بالفتح مصدر ، وبالضم اسم . اهـ

(٢) قال ابن هشام رحمه الله في شرح فطر البدي ص ٥٣ ولا تقتضي « لن » تأييداً ، خلافاً للرمحشري في « أعمدته »<sup>(٣)</sup> ، بل قولك : لن أقوم . محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً ، وأنت لا تقوم في بعض أرملة المستقبل . اهـ

والنهي . « لن » قد يكون محدوداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ . وقد يكون غير محدود ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ .

(\*) حمه على ذلك اعتقاده في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ . أنه لا يرى سبحانه وتعالى . وهو أصل

والصحيح أن « لن » ليست للنفي المؤبد ، ودليل ذلك أن الله قال في أهل النار : ﴿ وَسَوْفَ يُعَمَّرُونَ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ . وقال عنهم ، وهم في النار : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْصِرْ عَنْكَ رَبُّكَ ﴾ ؛ أى : لِيَمُوتُوا . إذن : تَمَنُّوهُ ، ودَعَوْا به .

فإذن دلت الآيتان على أن « لن » لا تقتضي التأيد<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا قول ابن مالك<sup>(٢)</sup> .

ومن رأى النفي بـ « لن » مؤبداً فقوله اذْذُ وسواه فاعضداً وقوله رحمه الله - إذن<sup>(٣)</sup> . هي الحرف الثالث من نواصب الفعل المضارع ،

(١) وما يدل على ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ٣١٣ / ١ ، قال رحمه الله : ولو كانت « لن » للتأيد لم يُقَيَّدَ مَتَفِيئُهَا باليوم في ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا ﴾ ، ولكان ذكر الأبد مبي : ﴿ وَلَنْ يُعَمَّرُوا أَبَدًا ﴾ تكراراً ، والأصل عدمه . اهـ  
وما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ . فقد حددوا مدة عكوفهم بـ رجوع موسى ، مما يدل على أن « لن » لا تفيد التأيد .  
(٢) في الكافية .

(٣) هي حرف بسيط عند الجمهور ، وقيل : حرف مُرَكَّب ، فقيل : من « إذ » بسكون الدال ، وأن المصدرية ، بُقِيت حركة الهمزة من « أن » إلى دال « إذ » ، ثم حذفت الهمزة ، فصارت « إذن » وهذا كلام الخليل بن أحمد .

وقيل هي مركبة من إذا ، وأن ، فحذفت همزة « أن » ، ثم ألف « إذا » ؛ لالتقاء الساكنين ، فصارت « إذن » . وهذا قول أبي الرندي .

قال رضى الله عنه الكافيد والذى يلوح لى ، ويغلب على ظنى أن أصلها « إد » - سكون الدال - وهو لظرف المختص وصفا بالزمان الماضى ، ثم حذفت الجملة التى نصاب إليها « إد » ، ونحوص عنها التبريز ، ثم فُتِحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحاً لجميع الأرملة ، بعد ما كان محتصاً بالماضى ضَمَّن معنى الشرط . اهـ

قال الشيخ محمد محيى الدين فى أوضح المسالك ص ١٤٨ ، حاشية ١ : وهذا لكلام أشبه الأشياء - شكهات التى نحب ألا تُلْقَى إليها بالآ . اهـ

« حذفت » هى ترسيم بالنون . أو بالألف ، فذهب المبرِّد إلى أنها ترسم نوناً ، حتى إنه قال : شُئهى كُوز . إذ من يكتبها بالألف ؛ لأنها مثل « أن » ، و « لن » .

« رضى » و « ترسم » ألفاً مطلقاً . وهذا هو مذهب الجمهور ، وكذا رُبِمت فى المصاحف .  
« رضى » إن نصبت رُبِمت بالألف ، وإن أُهْمِلَتْ رُبِمت بالنون ؛ للفرق بينها وبين « إذا » الظرفية .

وَيُشْتَرَطُ لِنَصْبِ الْمُضَارِعِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :

١- أَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ<sup>(١)</sup> .

٢- أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالْفِعْلِ ، بَحِثْ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِفَاصِلٍ إِلَّا الْيَمِينَ .

٣- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا<sup>(٢)</sup> .

وَعَلَى هَذَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَنَصَّبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ      إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلًا  
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينَ<sup>(٣)</sup> .....

مِثَالُ الْمُسْتَوْفِيَةِ لِلشُّرُوطِ : قَالَ رَجُلٌ لَكَ : سَأَزُورُكَ غَدًا . قُلْتَ : إِذْنُ أَكْرِمَكَ .  
نُطَبِّقُ الشُّرُوطَ :

أولاً : هِيَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ .

ثانيًا : الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَامَ سَيَكُونُ غَدًا إِذَا زَارَكَ .

ثالثًا : مُتَّصِلَةٌ بِالْفِعْلِ .

« لَمَّا يَقَعُ الْإِلْتِبَاسُ . وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ ، وَنَبِغَةُ ابْنِ خَرُوفِ .

وَهَذَا يَتَفَرَّقُ فِيهِ بَصَرٌ ؛ لِأَنَّ الْإِلْتِبَاسَ مُوجُودٌ أَيْضًا حَالَةَ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي بَعْضِ ، وَلَيْسَ الشَّكْلُ لَازِمًا ، فَالْفَرْقُ فِي الْكِتَابَةِ مُحْتَاجٌ لَهُ عَلَى الْعَمَلِ أَيْضًا .

وَهَذَا كَمَا سَلَّمْنَا كِتَابَتَهَا ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ عِنْدَ الرَّفْقِ عَلَيْهَا ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ بَوَاقِي تَنْدُلُ أَلْفًا ؛ تَشْبِيهًُا بِهَا بِبَنَوِيٍّ مَصْنُوعٍ ، وَهَذَا هُوَ إِخْبَارُ ابْنِ هِشَامٍ فِي مَعْنَى اللَّيْلِ ٢٨ / ١ ، وَتَعْيِيرُورُ إِبَادِي فِي الْقَامُوسِ لِخَطِّ ١٩٢ / ٤ .

وَمِنْ يُرَقَّفُ بِاللُّونِ ؛ لِأَنَّهَا كَتُوبٌ « لَنْ » ، وَ« إِنْ » . رُويَ عَنِ الْمَازِنِيِّ وَالْمُرْدِ .

« أَمَّا مَعْنَى « يَرَى » وَعَمَلُهَا فِي حُرُوفِ حَوَابٍ وَنَصَبٍ وَجَزَاءٍ ، فَأَمَّا كَوْنُهَا حُرُوفَ نَصَبٍ فَبَاضٍ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا حُرُوفِ حَوَابٍ ، فَلِأَنَّهَا نَأْتِي فِي صَدْرِ الْجَوَابِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا حُرُوفَ جَزَاءٍ فَلِأَنَّهَا يُؤْنَى بِهِ جَزَاءُ الشَّيْءِ .

(١) أَيْ : أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ حِمْلَةِ الْخَوَابِ . وَمُسْتَأْنَى الْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَوْضَحُ ذَلِكَ .

(٢) فَلَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا دَلَالًا عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ .

(٣) لَأَنَّهُ ، نَابَ إِعْرَابُ الْفِعْلِ ، الْبَيَانُ رَقْمُ ( ٦٨٠ ، ٦٨١ ) .

مثال التي فقدت شرطاً من الشروط الثلاثة :

أولاً : مثال التي فقدت شرط الصدارة :

قال لك قاتل : سأزورك غداً .

فقلت : إني إذن أكرمك<sup>(١)</sup> ، فهذا خطأ ، والصواب أن تقول : إني إذن أكرمك<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها ليست مُصدرة ؛ فقد جاءت في أثناء الجملة ، فأول الجملة هو « إني » .  
ولو أجابه قائل : إن رزئني إذن : أكرمك<sup>(٣)</sup> فخطأ ؛ لأنها أيضاً ليست مُصدرة ، فالصواب إذن أن تقول : إن رزئني إذن أكرمك<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : مثال التي فقدت شرط عدم الفصل :

قال لك قاتل : سأزورك غداً .

فقلت : إذن - حياك الله - أكرمك<sup>(٥)</sup> .

فهذا خطأ ؛ لأجل الفاصل .

إذن : تقول : إذن - حياك الله - أكرمك<sup>(٦)</sup> .

(١) بالنصب .

(٢) بالرفع .

(٣) بالنصب .

(٤) برفع وباء على ذلك نقول : إنه يجب رفع الفعل بعد « إذن » إن لم تتصدر ، إلا أن يكون استقّدم عليها حرف عطف - وهو خصوصاً الواو أو الفاء - فقد ذكر ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢ ٣٥١ أنه يحور في العمل وقتشد الرفع والنصب ، نحو : وإذن أكرمك ، أو أكرمك . وقد قرئ : (وإذن لا يلبثوا)<sup>(٧)</sup> ، (فإذا لا يؤثوا)<sup>(٨)</sup> والغالب الرفع ، وبه قرأ السبعة .

(٥) بالنصب .

(٦) برفع و برفع هما متعقبان ، لأن الفصل لا يُغتنر إلا إذا كان الفاصل القسم ، أو « لا » النافية وهذا هو مدى أضرّ عليه ابن هشام رحمه الله في جميع كتبه . =

(٧) سورة الإسراء ، الآية ٧٦ ، وهذه هي قراءة ابن مسعود .

(٨) سورة النساء ، الآية ٥٣ ، وهذه هي قراءة أبي بن كعب .



إلا إذا كان الفاصلُ الْقَسَمَ فإنه يَجِبُ النصبُ في هذه الحالة .

ومثال ذلك إذا قال لك قائلٌ : سأزورك غدا .

فقلت : إذن والله أكرمك<sup>(١)</sup> . فهذا صحيح ؛ لأنَّ الفصلَ هنا باليمين ، وإذا كن الفصلُ باليمين فإنه لا يَمْتَنِعُ النصبُ<sup>(٢)</sup> .

لكن بعض العلماء جعل الفصل بين « إذن » والمضارع مُعْتَقَرًا في مواضع أخرى غير هذين ، فجَوَّزَ ابنُ عُصْفُورٍ الفصلَ بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قولك : إذن أستاذ - أو هي البيت - أكرمك . وجَوَّزَ ابنُ بادِشَ الفصلَ بالداء أو بالدعاء ، فالأول كقولك : إذن يا محمد أكرمك . والثاني : كقولك : إذن - غفر الله لك - أكرمك .

وجَوَّزَ الجسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن صديقك أكرم . قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في شرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، حاشية : والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - أي : ابن هشام - من عدم اعتبار الفصل إلا في الحالتين التين ذكرهما - خير مما ذهب إليه هؤلاء حميفاً ؛ إذ لم يُشْتَقَّ عن العرب الذين يُخْتَلَعُ بكلامهم إعمال « إذن » مع الفصل بشيء مما ذكره ، زيادةً على ما ذكره هو .

وإنما زادوا هم هذه الأشياء قياساً على ما ذكره المؤلف ؛ لأنهم وحدوها مما يَكْثُرُ الاعتراض به بين العامل والمعمول - نحو قولك : رأيت - يا ريد - ما فعل محمد ؟ وقولك : أسمعك - غفر الله لك - ما قال خالد ؟ فأجازوا الاعتراض بها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك ، والاعتماد في اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس . اهـ

قلت : وهذا والله كلام يُتَقَسَّرُ بماء الذهب ، فكما أن العادة مساها التوقيف على النص من الكتاب والسنة ، فكذلك اللغة مبناه التوقيف على ما ورد عن العرب .

(١) بالنصب .

(٢) لورود ذلك عن العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذْنٌ وَاللَّهِ تَرْبِيَتُهُمْ بِحَرْبٍ تُثِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ<sup>(٣)</sup>

ومما ورد عن العرب أيضاً الفصل به بين « إذن » والفعل المضارع مع بقاء عملها « لا » النافية ، يقولون : سأحدث إحولك - سأحتهد في طلب العلم . فتقول له : إذن لا يجيب سئلك ، أو يقول : إذن والله لا يذهب عملك ضياعاً

(١) سبب بعض سائر هذا البيت إلى حساس بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، وهو في مسجوديه مصوع ، يته ممرداً ، لا سابق له ، ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قيل في شأنه ، وهو من شوهد بن هشام في وصح المسند رقم (٤٩٧) ، وفي شرح القطر رقم (١٣) ، وفي شرح لشذور رقم (١٤٥) .

ثالثاً : مثال التى فقدت شرط كون الفعل المضارع الواقع بعدها دالاً على الاستقبال .

إذا قل لك فائق أنا مشتاق إليك ، أجب أن أزورك ، فقلت : إذن الآن أكرمك .  
هنا خطأ ؛ لأن الفعل غير مستقبل ، وهى لا تنصب إلا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ،  
فالصحيح أن تقول : أكرمك<sup>(١)</sup> .

« كيف تُعرب « إذن » ؟

إذا قلت : إذن أكرمك<sup>(٢)</sup> . فإنك تقول فى إعرابها :

إذن : حرف جواب ونصب .

فهى حرف جواب ؛ لأنها تدل على الجواب .

وهى حرف نصب ؛ لأنها تنصب الفعل المضارع<sup>(٣)</sup> .

« وقوله رحمه الله : كى . هذا هو الحرف الرابع من نواصب الفعل المضارع .

فإذا قلت لشخص لماذا جئت ؟ فقال : كى أقرأ .

بقول : كى : حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع .

أقرأ : فعل مضارع منصوب بـ « كى » .

وهذا الذى ذهب إليه المؤلف رحمه الله هو الصحيح ؛ أن « كى » تنصب  
بنفسها<sup>(٤)</sup> .

(١) ومثال ذلك أيضاً هذا شخص تلا عليك حديثاً ، وعرفت صدقه ، فقلت إقراراً . إذن تصدق . فلا  
تنصب الفعل المضارع بعدها ؛ لأنه يتعلق بالحال .

(٢) « عرّب كرمك » فعل مضارع منصوب بـ « إذن » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل مستتر  
وحوياً ، تقديره « أنا » ، والكاف ضمير مبنى على الفتح فى محل نصب مفعول به .

(٣) وقد سبق أيضاً أنها حرف جزاء ؛ لأنها يؤتى بها جزاء الشيء .

ومثال ذلك : قل لك أحد إخوانك : سأجتهد فى دروسى . فقلت له : إذن تنجح . حوياً ، وحرراً .

(٤) وهو مذهب جمهور الكوفيين ، وهم يرون أن « كى » لا تكون إلا حرفاً مصدرانياً ، ينصب فعل

أما البصريون فيقولون : « كى » لا تنصب بنفسها ؛ لأنها حرف جر ، فهي حرف  
تعليل ، والفعل بعدها منصوب بـ « أن » ؛ أى : كى أن<sup>(١)</sup> .

المضارع بنفسه دائماً ، ولا تكون حرف تعليل ، ينصب الفعل المضارع بعده بـ « أن » مضمرة<sup>(٢)</sup>

ويؤيد هذا المذهب ما يلى : قول حميل بن عبد الله بن معمر العنرى : فقالت :

أكل الناس أصبححت مانحاً لسانك كيماً أن تعر وتخدعاً ؟

الشاهد : قوله كيماً أن تعر . فإن ظهور « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد « كى » - فى  
هذه العبارة - يدل على أن « أن » تكون مضمرة بعد « كى » إذا لم يصرح بها فى الكلام ، نحو قولك :  
جئت كى أتعلم<sup>(٣)</sup>

ظهور « أب » بعد « كى » يقين أن تكون « كى » حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفاً  
مصدرياً ، وقد عرهم أن « أن » حرف مصدرى لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكدة لـ « كى » ،  
والتأسيس - أى : كون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد .  
٢ - قول العرب : كيمة ، كما يقولون : له .

وأجاب الكوفيون عن ذلك بأن الأصل : كى يفعل ماذا ؟ ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج « ما »  
الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب ، مع بقاء عامل النصب ،  
وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَخُوَّةٌ يَرْمِيهِ نَاصِرَةٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً . أى . كيما يسجد ، وهو غريب جداً ، لا يحتمل لقياس عليه .  
وانظر معنى اللبيب ٢٠٧/١ .

٣ - قول سحاتم :

وأوقدت نارى كى يبتصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو فى البيت داخله

فإن وقوع اللام بعد « كى » دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام  
منصوب بـ « أن » المضمرة ، وذلك لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه .

(١) طاهر كلام انشراح رحمه الله أن « كى » عند البصريين لا تكون إلا حرف تعليل ، وأن الفعل بعدها يكون  
منصوباً بـ « أب » مضمرة وجوباً ، ولكن هذا الظاهر غير مراد بلا شك ؛ لأن مذهب جمهور البصريين ،  
ومعهم سيبويه ، أن « كى » تكون أحياناً مصدرية ، فتنصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحياناً تكون  
تعينية ، بمعنى لام التعليل ، والناصب للمضارع حينئذ « أن » مضمرة وجوباً بعد « كى » . -

(\*) فالمرق بين « كى » المصدرية ، و« كى » التعليلية ، أن « كى » المصدرية تكون حرف نصب ، ينصب فعل  
مضارع ، و« كى » التى هى حرف تعليل حرف جر ، لا تنصب الفعل المضارع ، وإنما لدى ينصبه  
« أب » مضمرة بعدها

(\*\*) ولا تظهر « أن » بعد « كى » إلا فى الضرورة .

## ولكن الصحيح ما ذهب إليه المؤلف .

معنى ذلك يكون مذهب النصريين أن « كى » قد تكون مصدرية تنصب بنفسها ، وقد تكون حرف تعليل ، ينصب الفعل المضارع بعدها بـ « أن » مضمرة .  
فيقولون إنها تكون مصدرية لا غير ، فى موضع واحد ، وهو فيما إذا ذكر قبلها لام التعليل ، وهم يذكر بعدها « أن » .

كما لو قلت . حدث لكى أتعلم . فهنا يتعين أن تكون « اللام » تعليلية ، و « كى » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كى » تعليلية لصرت إلى التأكيد ، ولك مغيل عنه ، والعلماء يرون أن لتأسيس خير من التأكيد ، ما لم يكن التأكيد أمراً ، لا مندوحة<sup>(١)</sup> عنه ، فحينئذ يصار إليه ويقولون : إنها تكون تعليلية ، لا غير فى موضع واحد أيضاً ، وهو فيما إذا لم تسبق بلام التعليل ، وتلتها « أن » المصدرية ، وذلك كالمثال الذى مر علينا قريباً ، وهو قول الشاعر : كَيْتَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا .

فهنا يتعين أن تكون « كى » حرف تعليل ، و « أن » حرفاً مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كى » حرفاً مصدرية لصرت إلى التأكيد ، ولك عنه مغيل ، وقد مضت القاعدة فى ذلك .  
ويقولون : إن « كى » تكون مُحْتَمِلَةٌ للوجهين ، بمعنى أنها تكون صالحة لأن تكون حرف تعليل ، أو حرفاً مصدرية ، وذلك فى موضعين :

الموضع الأول . إذا لم تسبق « كى » بلام التعليل ، ولم يأت بعدها « أن » ، ففى هذه الحالة يجوز أن تكون « كى » مصدرية ، ولام التعليل قبلها مُقَدَّرَةٌ ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعليل ، و « أن » المصدرية مُقَدَّرَةٌ بعدها .

الموضع الثانى . إذا سُبِقَتْ « كى » بلام التعليل ، وتلتها « أن » المصدرية الناصبة ، فيجوز فى هذه الحالة أيضاً أن تكون « كى » مصدرية ، فتكون « أن » مؤكدة لها ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعليل ، فتكون هى مؤكدة للام .

وأما رصيث باتأكيدها ؛ لأنه يلزمك ، على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه مغيل .  
فتخصر أن « كى » تكون مصدرية لا غير ، فى موضع واحد ، وتكون تعليلية لا غير ، فى موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين فى موضعين .

وبناء على ما تقدم بقول . إن « كى » حتى تكون حرفاً مصدرية ناصبة لا بد أن تتقدمها لام التعليل لفظاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) أى سعة وفشحة ، يقال . إن فى المعارض لمندوحة عن الكذب . وانظر النهاية لابن الأثير ، ومختار

صحيح المرازى ( ن د ح ) .

(٢) وهى مرآت هذه الآية هكذا

كَيْلَا : اللام حرف تعليل « لام كى » ، وكى حرف مصدرى ونصب ، « ولا » نافية . -

- أو تتقدمها هذه اللام تقديرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَيَّ تَقَرَّرَ عَيْنَهَا ﴾<sup>(\*)</sup> .

وسمى « كى » حشد مصدرية ؛ لتأويلها مع ما بعدها بمصدر ؛ أى : لعدم إساءتكم ، ولقراءة عينها فإن لم تتقدم عليها اللام ، لا لفظًا ، ولا تقديرًا فهي حرف تعليل بمعنى اللام ، ويكون النصب للفعل المضارع بعدها بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد « كى » ، نحو : جئت كى أقرأ العلم<sup>(\*\*)</sup> وشئت حشد تعليلية ، لأنها بمعنى اللام فهي علة لما قبلها ؛ أى : جئت لقراءة العلم .

<sup>(\*\*)</sup> تأسؤا : فعل مضارع منصوب بـ « كى » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والواو ضمير مبنى على السكون ، فى محل رفع فاعل .

(\*) وإعراب هذه الآية هكذا :

كى . حرف مصدر ونصب .

تقر فعل مضارع منصوب بـ « كى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

عينها : « عين » فاعل « تقر » مرفوع بالصمة الظاهرة ، و « عين » مضاف ، والهاء ضمير مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه .

(\*\*\*) وإعراب هذا المثال هكذا :

جئت : فعل وفاعل .

كى : حرف تعليل وجر .

أقرأ . فعل مضارع منصوب بـ « أنا » مضمرة وجوبًا بعد « كى » التعليلية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره « أنا » .

العلم : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

فائدة : يؤخذ من التفصيل السابق أن « كى » قد تذكر فى الكلام وحدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَيَّ لَا

يَكُونُ دَوْلَةً ﴾<sup>(\*)</sup> . وقد تذكر مسبقة باللام فقط ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا لَا تَسْأَلُونَ عَنَّا مَا فَاتَكُمْ ﴾<sup>(\*\*)</sup> .

وقد تذكر قبل « أن » المصدرية نحو قول الشاعر : كيما أن تقر وتخذعاً<sup>(\*\*\*)</sup>

وقد تذكر مسبقة باللام ، وبعدها « أن » المصدرية ، وذلك نحو قول الشاعر :

أرذت لكيتما أن ترى لى عشرة ومن ذا الذى يطفى الكمال فيكمل<sup>(\*\*\*\*)</sup>

(\*) وهما تكون محتملة لأن تكون مصدرية ، ولأن تكون حرف تعليل .

(\*\*) وهما يتعين أن تكون مصدرية .

(\*\*\*) وهما يتعين أن تكون حرف تعليل .

(\*\*\*\*) وهما تكون محتملة لأن تكون مصدرية ، ولأن تكون حرف تعليل .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : ولا م كى<sup>(١)</sup> .

« لا م كى » هى التى تُفيد التعليل غالباً<sup>(٢)</sup> ، مثل أن يقول لك قائل : لماذا جئت ؟ فتقول :

حئت لأقرأ<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا هو الحرف الخامس من حروف نصب الفعل المضارع ، إذا قلنا : إن اللام تنصب بنفسها ، كما هو قول جمهور الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشارح رحمه الله .

وأما على قول جمهور البصريين فإن أدوات نصب الفعل المضارع تكون على ثلاثة أقسام .

- قسم ينصب بنفسه . وهو الحروف الأربعة الماضية : أن ، ولن ، وكى<sup>(٤)</sup> ، وإذن .

- قسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده جواباً . ولم يذكر المؤلف رحمه الله هنا إلا حرفاً واحداً ، وهو لام التعليل .

- قسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده وسوياً . وهو الحروف الخمسة الباقية ، التى ذكرها المؤلف رحمه الله ، وهى : لام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو .

وأما أُضْمِرَتْ « أن » دون غيرها من أدوات النصب ؛ لأنها أم الباء فلذا عُمِلَتْ ملفوظة ، ومُقدَّرة .

(٢) قول المؤلف رحمه الله : غالباً . يُوجى بأن لام كى معانى أخر غير التعليل .

وهذا غير مراد بلا شك ؛ لأن لام كى لا تكون إلا للتعليل ، ولكن مع ذلك يمكن أن يوجه كلام

الشارح رحمه الله : بأن يقال : إن اللام الداخلة على الفعل المضارع قد يكون معناها تأكيد النفس ، وهى

التي تُسمى بلام الجحود ، وقد يكون معناها الضئيرة ، وتُسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، وقد يكون معناها

التعليل ، وتسمى لام كى ، وقد يكون معناها التوكيد ، وهى اللام الزائدة .

فلعل الشارح رحمه الله أراد بقوله : « لا م كى » اللام الداخلة على الفعل المضارع عموماً ، على اختلاف

أنواعها ومعانيها . والله أعلم .

(٣) ومثلاً فى القرآن :

- قوله تعالى : ﴿ لِيَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ ﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿ لِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ .

أما كيفية إعرابها ، فعلى سبيل المثال تقول فى إعراب قوله تعالى ﴿ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ =

(٤) و « كى » فيها تفصيل السابق ذكره عن البصريين ، من أنها قد تكون حرفاً مصدريةً - صيغاً ، وقد تكون

حرف تعليل ، بنصب الفعل بعده بـ « أن » مضمرة وجوباً .

وهذه اللام يُسمونها لام التعليل ، والمؤلف يسميها لام « كى » ؛ لأنها تنوٲ مكان « كى »<sup>(١)</sup> ، فلو حذفٲ اللام ، قلت : كى أقرأ . صَحَّ .

وهذه اللام نقول فيها ، كما قلنا فيما سبق : إن اللام هى الناصبة على رأي المؤلف . وقال البصريون : اللام حرف جرّ ، والناصب « أن »<sup>(٢)</sup> .

= تبيين . لام لام كى ، وتبين فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة أو مقدرة حورّ ، بعد لام كى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والماعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : « أنت » . وهذا الإعراب إنما يكون على قول البصريين ، الذين يجعلون الناصب « أن » مضمرة بعد اللام . وأما عند الكوفيين فيقولون :

لتبين . اللام لام كى ، وهى حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع بنفسه ، وتبين : فعل مضارع منصوب باللام ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والماعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت . فيجعلون الناصب هو « أن » نفسها .

للناس . جار ومجرور متعلق بـ « تبين » .

(١) يعنى : فى الدلالة على التعليل .

(٢) ولذلك يؤوٲ الفعل المضارع مع « أن » المضمرة بعد اللام بمصدر ، يكون مجروراً باللام .

وبذلك يكون من صمى اللام الجارة التعليل ، وقد ذكر اس هشام رحمه الله فى كتابه « مئى اللبيب » ٢٣٣/١ اثنين وعشرين معنى للام الجارة ، منها :

١- موافقة « إلى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَإِنَّكَ أَنتَ الْيَوْمَ فِي مَقَامٍ عَظِيمٍ ﴾ .

٢- موافقة « على » فى الاستعلاء الحقيقى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَخْرُجُونَ إِلَى الْأَذْقَابِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ دَعَا لِحَبِيٲِهِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَثَلَّةَ الْهَبِيبِ ﴾ .

٣- موافقة « فى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا يُجْلِيهَا يَوْئَهَا إِلَّا هُوَ ﴾ .

وقوله : مضى لسبيله .

٤- ومه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَإِنَّكَ أَنتَ الْيَوْمَ فِي مَقَامٍ عَظِيمٍ ﴾ . وقوله : أى : فى حياتى . وقيل : لتعيل . أى : لأجل حياتى فى الآخرة .

٥- موافقة « بعد » ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ ﴾ .

وفى الحديث : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته »<sup>(٣)</sup> . -



واستقدير : لأن أقرأ .

ولكن قاعدتنا في باب النحو التي ينبغي أن نسير عليها أنه إذا اختلف الحويون هي مسألة سلكنا الأسهل من القولين ؛ لأننا إذا أخذنا بالرخيص في باب الإعراب فهذا جائز ، والإعراب ليس من باب الأمور التكليفية التي لا يجوز فيها تتبع الرخص .

فالقاعدة عندي أن كل قولين من أقوال النحو في مسألة من المسائل : نسلط أسهلها ، وهنا أيهما أسهل أن نقول : منصوب بـ « أن » مقدرة بدلاً من « كي » ، أو منصوب بلام « كي » ؟

الجواب : بلام « كي » أسهل ، وهناك بيت ينبغي أن نحفظ ، هو :

والخلف<sup>(١)</sup> إن كان فخذ بالأشهل في النحو لا في غيره في الأفضل

= ٥ - موافقة « من » ، نحو : سبغت له حراخا .

٦ - تأكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل المضارع مسبقة بما كان ، أو لم يكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ . وسيأتي الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .  
فائدة : اعلم - رحمك الله - أن اللام المفردة عموماً ترد في اللغة العربية ، على ثلاثة أقسام :  
١ - عاملة للجر . ٢ - عاملة للجزم . ٣ - وغير عاملة .

أولاً : العاملة للجر . فهذه تكون مكسورة مع كل اسم ظاهر ، نحو : ليريد ، ولعمرو ، ومفتوحة مع كل مضمر ، نحو : لنا ، ولكم ، ولهم ، إلا مع ياء التكلم فمكسورة .  
وللام الجارة اثنا وعشرون معنى قد سبق ذكر بعضها ، ومن أراد التوسع فليرجع إلى معنى السيب ١ / ٢٣٣ ، وما بعدها .

ثانياً : اللام العامة للجزم . وهي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وشليهم تفتحها ، وإسكانها بعد اسماء والواو أكثر من تحريكها ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ .  
وقد تُسَكَّر بعد « ثم » ، نحو : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ . هي قراءة الكوفيين وقالون والبري ، وفي ذلك رد على من قرر : إنه حاص بالشعر

٥ - اللام غير العاملة وهي سبع ، ليس هذا موضع ذكرها ، ومن أرادها فليرجع إلى معنى السيب ١ / ٢٥٤ وما بعدها

(١) أي الاختلاف . وانظر المعجم الوسيط ( خ ل ف ) .



يعنى : فى القول الأفضل<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ثم قال المؤلف رحمه الله : ولام الجحود<sup>(٢)</sup>

(١) ولكن الذى يظهر لى - والله أعلم - هو أن الراجح فى هذه المسألة هو قول جمهور البصريين ، وذلك لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَأَمِزْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ . فظهور « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد اللام فى هذه الآية يدل على أن « أن » تكون مضمرة ، إذا لم يُصرَّح بها فى الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمِزْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . وظهور « أن » بعد اللام يعين أن تكون اللام حرف تعليل ، لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفاً مصدرية ، وقد عُلِمَ أن « أن » حرف مصدرى ، لا غير ، فتكون « أن » على هذا مؤكدة للام ، والتأسيس ؛ أى : كون كل حرف من الحرفين دالاً على غير ما يدل عليه الآخر ، أُوْنى من التأكيد<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

(٢) هذه هى بداية الحروف الخمسة التى يُنصبُ الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمرة وجوباً ، وذلك على قول علماء البصرة .

وهى الحرف السادس من الحروف التى تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وذلك على مذهب الكوفيين ، وهو الذى اختاره الشيخ الشارح رحمه الله تعالى . فكما حدث الخلاف بين البصريين والكوفيين فى « كى ، ولام كى » هل هما ناصبان بنفسيهما ، أم أنهما ناصبان « أن » مضمرة بعدهما ، فكذلك حدث نفس الخلاف فى لام الجحود .

فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمرة وجوباً ، وقالوا : إن لام الجحود حرف جر ، يجر المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً ، والفعل بعدها ، ويتعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر « كان » .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْعَيْبِ ﴾ . ولام حرف جر ، ويطلعكم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » محذوفة ، و « أن » المحذوفة مع مدحولها فى تأويل مصدر ، مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبراً لكان . وتقدير الكلام عندهم : ما كان الله مريداً لإطلاعكم على العيب .

ولام عند البصريين حرف عامل ، يؤتى به لتوكيد النفى على خبر « كان ، أو يكون » ، ولهذا سبب ربيها الجحد ؛ أى : النفى . -

(\*) وانظر ما مضى من الخلاف فى « كى » ، هل هى حرف مصدرى ، أم حرف تعليل ، فم أشبه الخلاف ببعضهما البعض .

قوله الجحود أى : النفي ، فلام الجحود هي اللام التي تأتي بعد ما يُفيد النفي ، لكن في « كان » ومشتقاتها ؛ يعنى : هي التي تأتي بعد كون منفي .

وما معنى : « كون منفي » ؟

الجواب : يعنى : تأتي بعد « ما كان » ، أو « لم يكن »<sup>(١)</sup> ، أو « غير كائن » ، أو ما أشبه ذلك ، فهذه تُسمى لام الجحود ؛ يعنى : لام النفي .

ونحن كمُبتدئين نقول : ما جاءت بعد « لم يكن » ، أو « ما كان » ، ومثالها : قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ ﴾ .

فاللام هنا لا يمكن أن تقول : إنها لام « كى » .

إذن : ماذا نسميها ؟

الجواب : نسميها لام الجحود ؛ لأنها هي التي تأتي بعد النفي ؛ بعد « لم يكن » ،

= وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام الجحود نفسها ، وذهبوا مع ذلك إلى أن هذه اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأن خبر كان هو الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع المنصوب مع مرفوعه .

ومثال ذلك : قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ ﴾ .

فاللام - فيما قال الكوفيون - حرف زائد للتأكيد ، ويغفر : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع ، مع فاعله المستتر فيه في محل نصب ، خبر كان .

وبدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي يُقدرونه ، حيث يقول :

سَمَوْتُ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِنَحْمُوتَ وَلَكِنَّ الْمُضْطَّيْعَ قَدْ يُصَابُ

واحتج الكوفيون بقول الشاعر :

لَقَدْ عَزَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا - مَا دُمْتُ حَيًّا - لِأَسْمَعَا

إد لو كانت « أن » امضمرة هي الناصبة للفعل « أسمع » في البيت للزم عدم تقدم معمول صلتها ، وهو « مقالتها » عليها ، وهذا محتمل .

ورُذِّ عليهم بأن « مقالتها » معمول لفعل محذوف ، يفسره « أسمع » ، ونظير ذلك قوله : كان حرائي بالعصا أن أخلدًا

و يصحح مذهب البصريين ، وعليه الجمهور . والله أعلم .

(١) يعنى : بعد « كن » المنفية بـ « ما » ، و « يكن » المنفية بـ « لم » .

أو « ما كان » .

« اعراب قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ .

ما نافية .

كان : فعل ماضٍ ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

اللَّهُ : لفظ الجلالة ، اسمها .

لِيُعَذِّبَهُمْ : اللام لام الجحود ، وهي تنصب الفعل المضارع ، و « يعذب » فعل مضارع منصوب بلام الجحود ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .  
ثم قال المؤلف رحمه الله : وحتى<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذا الإعراب يكون على رأى الكوفيين الذى يجعلون لام الجحود ناصبة بنفسها ، وفي هذه الحالة يكون خبر « كان » الجملة الفعلية المكونة من الفعل « يعذب » مع فاعله ومفعوله .  
وأما على رأى البصريين فإن إعراب « ليعذبهم » يكون هكذا :  
ليعذبهم : اللام لام الجحود ، حرف مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب ، ويعذب : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا ، بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره : هو ، يعود على الله ، والهاء ضمير مبنى على الضم ، في محل نصب ، مفعول به ، واسبب علامة الجمع ، وأن المحذوفة مع مدحولها في تأويل مصدر ، محرور باللام ، والجار والمحرور متعلق بمحذوف خبر « كان » .

وتقدير الكلام عندهم : وما كان الله مريدا لعذابهم .

(٢) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

١ - الوجه الأول أن يليها اسم مفرد<sup>(٣)</sup> تابع لما قبله في الإعراب والحكم ، نحو قولهم :

قديم الخنثاء حتى المشاة ، وقولهم : غلبك الناس حتى الأتباع .

ومن شواهد « حتى » العاطفة قول المتلمس أو غيره :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزائد حتى نَعْلَهُ الْقَاهَا  
نصب « نعله » عطفا على الصحيفة .

ويجب في الاستعمال أن يكون التالى لها اسما ظاهرا ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضا من فيها . تحقفا ، أو تأويلا ، وأن يكون غاية في زيادة ، أو نقص ، إما حشا ، وإما معنى .

(٣) ترد بالاسم المفرد هنا ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

« حتى » تنصب الفعل المضارع ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِهينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ . ف « يرجع » هنا منصوب بـ « حتى » .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح<sup>(١)</sup> ؛ لأنه أسهل ، والبصريون يقولون .

٣ - و « حتى » هذه حرف عطف .

٢ - الوجه الثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ أي : أن تكون حرفاً يُبْدَأُ به الكلام ، ويستأنف عما قبله ، وهذه تقع بعدها جملة تامة ، إما أن تكون اسمية ، نحو قول جرير :

فما رأيت الفشلى ثمخ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فقوله : « ماء دجلة أشكل » جملة اسمية ، والأشكل هو اللون الأحمر المختلط بالسواد .

وكقول الفرزدق :

فوا عجبنا حتى كليت تبني كأن أباه نهل أو مجاشع

وإما أن تكون جملة فعلية ، فعلها ماضٍ ، نحو : شرب فلان حتى ثبل . ونحو قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا﴾ .

وإما أن تكون جملة فعلية ، فعلها مضارع ، لكن رمة حالي بالنسبة إلى زمن المتكلم ، نحو : نحن نتحدث عن قرب حتى يسمع بعضنا بعضاً .

أو بالنسبة إلى ما قبلها ، نحو قوله تعالى : ﴿وَرُزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ؕ إِنَّا نَنْصُرُ اللَّهَ قَرِيبًا﴾ .

في قراءة الرفع .

٣ - الوجه الثالث : أن يكون بعدها اسم مفرد<sup>(٢)</sup> مجرور بها ، نحو قوله تعالى : ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْغَوْرِ﴾ . ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها ، كما في الآية ، أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

٤ - الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهي موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله هنا .

ونظر أوضاع المسالك لابن هشام ١٥٨/٤ ، حاشية ١ .

(١) وهو أن « حتى » تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وهو قول الكوفيين ، وبذلك تكون « حتى » هي احرف سبع من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بنفسها .

وحجج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن « حتى » تقوم مقام « كي » في نحو قولنا : أطع الله حتى تدخل الجنة .  
فإن معنى هذا الكلام : أطع الله كي تدخل الجنة .

(٢) أي : ليس جملة ، ولا شبه جملة .

الفعل منصوب بـ « أن »<sup>(١)</sup> بعد « حتى » ؛ لأنهم يقولون : « حتى » حرف جر<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا نقول في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ ؛ نقول :

حتى حرف غاية ونصب ، ينصب الفعل المضارع .

يرجع : فعل مضارع منصوب بـ « حتى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره<sup>(٣)</sup> .

= أو تقوم مقام « إلى أن » ، كما في قولنا : اذكر الله حتى تطلع الشمس . فإن معنى هذا الكلام : اذكر الله إلى أن تطلع الشمس .

والشيء إذا قام مقام شيء أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدي « حتى » مؤدى « كى » ، أو « إلى أن » ، وقد اتفقا على أن « كى » تنصب المضارع بنفسها ، كما اتفقا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذا ما أدى مؤداهما ، ووقع موقعها .

وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، حاشية ١ .

(١) مضمرة وجوبا .

(٢) وبـ « حتى » قول لبصريين هذا تكون « حتى » هي الحرف الثاني ، من الحروف الخمسة ، التي ينصب الفعل المضارع بعدها بواسطة « أن » مضمرة وجوبا .

وتكون حرف جر ، ويكون المصدر المسبوك من « أن » ، ومدخولها مجرورا بها ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها .

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر ، تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ .

وإذا كانت « حتى » من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يحز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء<sup>(٤)</sup> .

وأما قلنا : إن العامل في الفعل المضارع النصب بعد « حتى » هو « أن » المصدرية مضمرة ؛ لتبقيها على جانبها الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم ، وهو أنها تجر الاسم ؛ وذلك لأن « أن » المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » . وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٦٠ ، حاشية ١ .

(٣) وهذا هو إعراب « حتى » ، والفعل المضارع بعدها ، على رأى الكوفيين ، وأما على رأى البصريين فإن إعراب « حتى » مع مدخولها يكون هكذا : =

(٤) وحروف الجر مثلا تعمل في الأسماء الجر ، ولا عمل لها في الأفعال ، وحروف الجر عمل في الأفعال لجرم ، ولا عمل لها في الأسماء .

« حتى : حرف غاية وجر ، بمعنى « إلى » .

يرجع فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، و  
« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » ، والتقدير : حتى رجوعه ، والجار والمجرور  
متعلق بـ « نبرح » .

وبقي مما يتعلق بـ « حتى » التي ينصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، كما بقي انقول على  
المعنى الذي تدل عليه « حتى » حيث ، ونحن إن شاء الله تعالى نذكر هذين الأمرين : إتماماً للقائمة ،  
فبقول مستعينين بالله تعالى :

أولاً : شروط انتصاب الفعل المضارع بعد « حتى » .

ذكر النحاة أنه يشترط لنصب الفعل المضارع بعد حتى أن يكون دالاً على زمن المستقبل بالنسبة لما قبل  
« حتى » ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ .

بيان : أن رجوع موسى عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ .  
مستقبل بالنسبة إلى فعل « البروح » ، وفعل « العكوف » .

وهذا الشرط سواء كان ما بعدها مسبباً عما قبلها ، نحو : اجتهد حتى تتفوق .

أولاً ، كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْمُنَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ  
الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ .

ثانياً : المعنى الذي تدل عليه « حتى » حيث تكون ناصبة : اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التي  
ينصب بعدها المضارع تأتي بمعنىين .

١- أن تأتي بمعنى « كي » ، أي : أن تعيد التعليل ، ومعنى التعليل كون ما قبل « حتى » علة في حصول ما  
بعدها ، نحو قولنا : أشبلهم حتى تذخل الجنة<sup>(٥)</sup> . فإن الإسلام علة لدخول الجنة . =

(٥) وإعرابه على لغة البصريين :

حتى : حرف تعليل وجر ، بمعنى « كي » .

تدخل فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد « حتى » ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،  
والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » ، و « أن » والفعل المضارع « تدخل » في تأويل مصدر  
مجرور بـ « حتى » ، والتقدير : حتى دخولك الجنة ، والجار والمجرور متعلق بـ « أشبلهم » .

وأما على لغة الكوفيين فأعرابه هكذا

حتى : حرف تعليل ونصب ، بمعنى « كي » ، ينصب الفعل المضارع .

« حتى » فعل مضارع منصوب بـ « حتى » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر  
وجوباً ، تقديره « أنت » . والله أعلم .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والجواب بالفاء والواو<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله : بالفاء . أى : فاء السببية<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : والواو . أى : واو المعية<sup>(٣)</sup> .

ونحو : سأجتهد حتى أتفوق . أى : كى أتفوق .

٢ - أن تأتي بمعنى « إلى » ، أى : أن تكون بمعنى الغاية ، ومعنى العاية : كون ما قبل « حتى » ، غاية القضاء - أى : انتهائه - ما بعدها .

ومثاله ما مر في الآيتين السابقتين ؛ فالتقدير فيهما : إلى أن يرجع إليسا موسى ، وإلى أن يتبين لكم الخط الأيىس .

ونحو قولك : لأسيرن حتى تطلع الشمس . فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهى بطلوع الشمس . وقوله تعالى : ﴿ فَقاتِلُوا الّتى تَبغى حَتّى تُفِىءَ إلى أمرِ اللّهِ ﴾ . يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لكى ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ، ولا تتركوه إلى أن ترجع وقد راد ابن مالك فى « التسهيل » معنى ثالثا لـ « حتى » هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية ، وحُجِّج عليه قول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سباحة      حتى تجود وما لذّيك قليل  
كما خرّج أتباعه عليه قول امرئ القيس :  
والله لا يذهت شىحى باطلا      حتى أبير مالكاً وكاهلاً

(١) فى هذه العبارة قلب ، والأصل : والفاء والواو فى الجواب .

(٢) سُمِّيت هذه الفاء فاء السببية . لأنها تدل على أن ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها .

(٣) سُمِّيت هذه الواو واو المعية ؛ لأنها بمعنى « مع » ، أى : أن حصول ما قبلها وما بعدها فى وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ، ولا يتأخر عنه .

قال الشيخ محمد محيى الدين فى أوضح المسالك ٤ ١٦٩ . حاشية ٢ . واعلم أن لشحة فى نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية ، أو واو المعية حلقاً ، وأن لهم فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال :  
الأول أن نصب المضارع حيث هو « أن » المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب  
نصرين .

والثانى أن نصب المضارع فى هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو . وما تأخر عنهما .  
وهذا قول جمهور الكوفيين .

والثالث أن نصب المضارع هو الواو والفاء أنفسهما ، وهذا قول أبى عمر الحرمى ، ويسب إلى بعض  
كوفيين .

هذا هو التحقيق فى بيان مذاهب الشحة فى هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين يقول بأن -



صحت ، مصارع هو الفاء والواو ، كمن ادعى أن الكافرين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو بعد أو لو ،  
 كنتا حالتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذي أنبأناك به .  
 ثأما الكوشون فرعموا أن الجواب في هذه الصورة مخالف لما قبلها ، لأن ما قبله أمر ، أو شيء ، أو  
 ستفهم ، أو تمن ، أو عرض ، أو نفى ، وما هو الجواب ؟  
 ليس وحدثا من هذه لأمر ، ألا ترى أنك لو قلت : زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما  
 بعد الفاء أمراً .

كذلك لو قلت : لا تحفل عليا فعاقبك . كان ما قبل الفاء بهيئا ، ولم يكن ما بعدها بهيئا ، وكذلك  
أبقي ، فلما سم يكرر بعدها موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .  
وأما البصريون فقدوا : إما قلنا : إن المضارع منصوب في هذه المواضع بـ « أن » المصدرية مضمرة بعد لفاء  
أو لواو : لأن وجدا الفاء - ومثلها الواو - لا تصلح لعمل النصب في الفعل المضارع ، بل لا تصلح  
سعمل مطلقا .

ولسبب في ذلك أن كلاً من الفاء والواو ، الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف عطف  
 " لا يختص بالاسم ، ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل ، يصح دخوله على كل  
 منهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئاً ، فوجب تقدير ما صلب غير الفاء والواو ،  
 فقرباً « أن » المصدرية ؛ لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل .

وحدراً أن تعمل « أن » انصدرية النصب في هذا الموضع ، وهي محذوفة ؛ لأن الفاء أو الواو دالة عليها ، وموثة بيها ، فكأنها موحودة هي الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك لك ما قبل « أن » انصدرية تعمل النصب ، وهي مضمرة بعده ، مثل : لام كى ، ولام الجحود ، وحتى ، وأر<sup>(١)</sup>

فأما قولكم إن نصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً للنصب  
في نفس ، بل هو يدعى دعاء إلى تقدير « أن » ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول  
وهدى بقدر من انحراف كافي ؛ لأننا سبي كلامنا في مثل هذه المباحث على الاحتياط . هـ

وهذه الكلام يكتب بـ نقول : إن القاء الواو إما أن يكونا هما الحرفين الثالث والرابع من آخره فاحتماله  
ثني يُضَمُّ الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة بعدها وحوثاً ، وذلك على مذهب التصريين .

وَيَسْتَكْبَرُونَ هُمُ الْخَرِيرُونَ ثَامِسٌ وَالْثَامِسُ مِنَ الْخُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الْفَعْلَ مُضَارِعًا مَعْنَاهَا ، وَدَمْتُ عَنِ م  
جِدِّهِ مَوْلَاكَ وَشَيْءٌ حَرَامٌ لَهَا ، وَهُوَ مَسْبُوبٌ لِعَصَى الْكُوفِيِّينَ .

12 7  
Huk Huk 6



مُرْ واذْعُ واثَّةٌ وَسَلْ وَاغْرِضْ لِحَضْبِهِمْ تَمَنَّ وَاژُجْ كَذَاكَ النَفْيُ قَدْ كَمَلَا<sup>(١)</sup>  
 وَلَا مُرْ . يعنى : إِذَا وَقَعَتِ الْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يُنْصَبُ بِهِمَا ،  
 تَقُولُ : أَسْلِمَ فَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ .  
 وَاغْرَابُهُ .

أَسْلِمَ : فَعْلٌ أَمْرٌ .

فَتَدْخُلُ : الْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ ؛ يعنى : فَبِسَبَبِ إِسْلَامِكَ ، وَ « تَدْخُلُ » : فَعْلٌ مُضَارِعٌ  
 مَنْصُوبٌ بِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ<sup>(٢)</sup> .

(١) وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ : إِنْ فَاءُ السَّبَبِيَّةِ ، وَوَاوُ الْمَعْيَةِ يَنْصَبُ بَعْدَهُمَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، بِشَرَطِ أَنْ يَقَعَ كُلُّ مَنِهَا  
 جَوَابَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ<sup>(٣)</sup> . أَمَّا النَفْيُ فَمَعْرُوفٌ ، وَأَمَّا الطَّلَبُ فَيَشْمَلُ الْأُمُورَ الثَّمَانِيَةَ الْبَاقِيَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا  
 الشَّاعِرُ ، وَهِيَ الْأَمْرُ ، وَالنَهْيُ ، وَالِدَعَاءُ ، وَالْعَرَضُ ، وَالتَّحْضِيصُ ، وَالتَّمَنَّى ، وَالرَّجَاءُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ .  
 (٢) الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ . مُرْ . الْأَمْرُ ، وَهُوَ النَّوعُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ الثَّمَانِيَةِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الطَّلَبُ الْعَادِرُ مِنَ الْعَظِيمِ  
 لِمَنْ هُوَ دُونَهُ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْفَاءِ أَيْضًا : قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا قَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتُسْتَرِيحًا

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ : قَوْلُهُ : « فَتُسْتَرِيحًا » . حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ - الَّذِي هُوَ « تَسْتَرِيحُ » -

(٣) أَيْ : أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَاقِعَتَيْنِ بَعْدَ نَفْيٍ مَحْضٍ ، أَوْ طَلَبٍ مَحْضٍ .

فَأَمَّا تَقْيِيدُ نَفْيٍ بِكُونِهِ مَحْضًا فَسَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ذِكْرُهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى النَفْيِ

وَأَمَّا تَقْيِيدُ نَصْبِ كُونِهِ مَحْضًا ، فَمَعْنَاهُ : أَنْ يَكُونَ بِصَرِيحِ الْعَمَلِ الدَّالِّ عَلَى الطَّلَبِ بِوَضْعِهِ ، فَإِنْ كَانَ  
 نَصَبٌ بِالْمَصْدَرِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرْنَا زَيْدًا ، فَيُسْتَقِيمُ أَمْرُهُ ، أَوْ كَانَ الطَّلَبُ بِاسْمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : ضَهْ  
 فَيُسْتَرِيحُ مَقُومٌ ، أَوْ كَانَ الطَّلَبُ بِمَا وَقَعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، نَحْوُ : خَشِنَتْكَ الْحَدِيثُ فَبِمُ الْبَاسِ . لَمْ يَخْرِجْ  
 نَصَبٌ .

وَقَدْ أُحْرِجَ لِكِسَائِي النَصْبُ بَعْدَ الطَّلَبِ بِاسْمِ الْفِعْلِ أَوْ بِمَا وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْخَبَرِ

وَدَهَبَ بِنِجْنِي وَأَسْ عُضْفُورٍ إِلَى جَوَارِ النَصْبِ بَعْدَ اسْمِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِ أَيْ - الَّذِي فِيهِ مَعْنَى نَفْعٍ

كَـ « نَزَالِ » ، وَـ « ذَرَاكَ » ، دُونَ « صَه » ، وَـ « مَه » ، وَنَحْوَهُمَا ، بِمَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ .

وَمِنْ شَيْءٍ هَؤُلَاءِ إِلَى سَمَاعٍ عَنِ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا مَا قَالُوهُ قِيَاسًا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ ، وَهَذَا تَقْيِيدٌ مُرَدُّودٌ

وَإِظْهَرِ أَوْصَحَ الْمَسَائِلِ ٤/١٦٨ ، حَاشِيَةُ ١ .

ب « ادْعُ » المراد بقوله : ادْعُ . الدعاء<sup>(١)</sup> ، والدعاء مُوَجَّهٌ لِلَّهِ عز وجل ، فتقول :  
رَبِّ وَفَّقْنِي فَأَعْمَلْ صَالِحًا .

الدعاء في قولك : وَفَّقْنِي .

وإعراب « فَأَعْمَلْ » هكذا :

الفاء للسببية ، وأعمل : فعل مضارع منصوب بفاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة في آخره<sup>(٢)</sup> .

ومثال ذلك أيضًا : قول الشاعر :

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ<sup>(٣)</sup> .

= ب « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية في جواب الأمر . وهذا على مذهب البصريين .

ومثال ذلك في الواو قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

والشاهد في هذا البيت قوله : وَأَدْعُو . حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو « أدعو » - ب « أن »

المضمرة وجوبًا ، بعد واو المعية في جواب الأمر « ادعي » . وهذا على مذهب البصريين .

وأما على مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله فإن الناصب للفعل المضارع « نستريح » - أدعو « هو الفاء  
والواو ، كما هو واضح من إعراب الشارح رحمه الله .

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين في التلخيص ص ٥٥ : وأما الدعاء فهو الطلب المُوَجَّه من الصغير إلى  
العظيم . اهـ

(٢) وهذا الإعراب على ما مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله من أن الفاء تنصب بنفسها .

وأما على مذهب البصريين فإن إعراب « فَأَعْمَلْ » يكون هكذا : الفاء : فاء السببية ، وأعمل : فعل مضارع

منصوب ب « أن » مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنا .

(٣) هذا الشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وابن

عقيل في شرح الألفية ( رقم ٣٢٥ ، ج ٢ ص ٣٦٣ ) ، وابن هشام في شرح قطر الندى ( رقم ١٩ ص

٦٩ ) ، وفي شرح شذور الذهب ( رقم ١٥١ ص ٢٨٨ ) .

وقوله « سَنَنِ » بفتح السين والنون جميعًا - : الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوي ، كما في قوله

نعالى : « أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » .

بمعنى قوله : « أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » . حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أَهْدَيْنَا » ب « أن » المضمرة

وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله : وَفَّقْنِي . -

المشاهد - قوله : وَفَقْنِي فَلَا أُغْدِلَ .

ثالثاً : وأنه <sup>(١)</sup>

ومثاله : لا تشرخ في الدرس فيفوتك . فالفاء هنا بعد السهي .

ومثاله في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ <sup>(٢)</sup> .

= والشارح رحمه الله هنا ضرب مثلاً للفاء فقط ، ولم يضرب مثلاً على واو المعية ، ومثال واو المعية الواقعة جواباً للدعاء أن تقول : رب اهْدِنِي وأَعْمَلْ الخير . وإعرابه هكذا :

رب . منادى تخفيف منه ياء النداء ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة لتخفيف ، مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و « رب » مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة لأجل التحفيف مضاف إليها ، مبني على السكون في محل جر ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .

اهْدِنِي . فعل دعاء ، مبني على حذف حرف العلة ، وهو فعل أمر ، لكن شئى دعاء تأدياً ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره أنت ، والنون حرف مبني على الكسر ، وهى نون الوقاية ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به .

وأَعْمَلْ : الواو واو المعية ، وأَعْمَلْ : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً ، بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنا .

الخير : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإعراب « وأَعْمَلْ » ها كان على مذهب البصريين ، وعلى مذهب الكوفيين ، تقول في عربه : أَعْمَلْ : فعل مضارع منصوب بالواو ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، فتحمل الناصب بفعل هو الواو .

(١) المراد بقوله - وأنه السهي ، والسهي هو طلب الكف عن الفعل ممن هو دون الناصب ، على وجه الاستعلاء .

(٢) وإعراب هذه الآية هكذا .

ولا تَطْغَوْا « نواو » عاطفة ، « ولا » ناهية ، و « تَطْغَوْا » : فعل مضارع محروم بـ « لا » نهية ، وعلامة حرمة حذف النون ، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل . فيه : حار ومحروور متعلق بـ « تَطْغَوْا » .

فَيَحِلَّ : انقضاء النسبة ، ويحل : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد هذه النسبة <sup>(٣)</sup> . =

(٣) وهذا على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الشارح والمؤلف وإعراب « فَيَحِلَّ » هكذا انقضاء النسبة ، ويحل : فعل مضارع منصوب بالهاء ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، فالناصب لفعل هو هاء .

وأبعث : سأل .

قوله . سأل . بمعنى : اسأل ؛ يعنى : الاستيفهام ، فإذا وقعت هاء السببية أو واو المعية

= عليكم : حار ومحروور متعلق بـ « يحل » .

عشى فاعل « يحل » مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكميم ، مع من صهورها اشتعال المحل بحركة المناسبة ، و « عصب » مضاف ، والياء مضاف إليه ، ضمير مبني على السكون في محل جر . وإن فست ويحل في غير القرآن ، كانت الواو واو المعية ، ويحل : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد واو المعية . وذلك على مذهب البصريين .

وأما على مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله فهو منصوب بواو المعية .

« ومن أمثلة نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهي قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تَلْه عن خُلُقِي وتَأْتِي مثله عازر عليك إذا فعلت عظيم

والشاهد فيه : قوله : « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو « تأتي » بـ « أن » المضمرة وجوبا ، بعد الواو الدالة على المعية . أى : مصاحبة ما بعدها لما قبلها . في جواب النهي المدلول عليه بقوله : « لا تله عن خلق » . أوست ترى أن غرض الشاعر أن يهاك عن أن تنهى أحدا عن فعل أمر قبيح ، وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه ؟

فائدة : هذا البيت يدل على ما اشترطه بعض العلماء فى باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أنه ينبغى أن يكون الأمر بالمعروف ، أو النهي عن المنكر قائما بما يأمر به ، متنهيا عما ينهى عنه ، قد روا : فإن كان غير قائم بذلك ، فإنه لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر

واستدبر ، على ذلك بقوله تعالى لى إسرائيل : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَكْتَسِبُونَ ﴾ .

فقد كان هذا الرجل لا يصلى فلا يأمر غيره بالصلاة ، وإن كان يشرب الخمر فلا ينهى غيره عنها ولكن اجمهه على خلاف ذلك ، وقالوا : يجب أن يأمر بالمعروف ، وإن كان لا يأتيه ، وينهى عن المنكر ، وإن كان لا يأتيه .

وعما وضح لله تعالى لى إسرائيل ، لا على أمرهم بالبر ، ولكن على جمعهم بين الأمر بالبر والنهي عن المنكر . فقوله : أنت الآن مأمور بأمرين : الأول : فعل البر ، والثانى : الأمر بالبر وينهى عن أمرين : الأول : فعل المنكر ، والثانى : ترك النهي عن فعله ، فلا تجمع بين ترك المأمورين به منعه . فإن ترك أحدهما لا يستلزم سقوط الآخر .

و صرح شرح المعينة الواسطية لفصيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

جوابًا لاستفهام وجب نصب الفعل المضارع بها ، فتقول : هل اعتذر إليك زيد فتعذره<sup>(١)</sup> .  
ومثال ذلك في القرآن : قال تعالى : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ . الفاء  
وقعت في جواب الاستفهام ، ولهذا نصبت الفعل « يشفعوا »<sup>(٢)</sup> .

= ومما نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهي أيضا قولك : لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن . فتصيب « تشرب » إن قصدت النهي عن الجمع بينهما .  
أما إن قصدت النهي عن كل واحد منهما فإنك تجزم « تشرب » ، فتقول : لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن .  
وأما إن قصدت النهي عن الأول وإباحة الثاني فإنك ترفع « تشرب » ، فتقول : لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن .  
أي : أن المعنى : لا تأكل السمك ، ولك شرب اللبن .  
وانظر شرح قطر الندى ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١) وكذلك نقول في واو المعية : إنها إذا وقعت جوابًا لاستفهام وجب نصب الفعل المضارع بعدها ، ومثال  
ذلك : قول الشاعر :  
أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْيَ وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ  
الشاهد فيه . قوله : وَيَكُونُ . حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو « يكون » بـ « أن » المضمره وجوبًا  
بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام المدلول عليه بالهمزة في قوله : « أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ » .  
وقولنا : إن الناصب هنا هو « أن » مضمره وجوبًا . هذا على مذهب البصريين ، أما على المذهب الذي  
اختاره كل من المؤلف والشارح رحمهما الله فالناصب للفعل « يكون » هو واو المعية نفسها .  
وشرط الاستفهام ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية ، خيرها جامد ، فلا يجوز النصب ، في نحو : هل  
أخوك زيد فأكرمهُ .

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ ، والاستفهام بالاسم نحو :  
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا قِيَضَ عَلَيْهِ ﴾ يرفع « يضاعف » ونصبه .  
وفي الحديث المتفق عليه ، حكاية عن الله تعالى : « من يدعوني فأستجب له » ، والاستفهام بالظرف  
نحو : أين يثك فأزورك ، ومتى تسير فأرافقك ، وكيف تكون فأصحبك . وانظر شرح شذور الذهب  
لابن هشام ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) ومثال ذلك أيضًا : قول الشاعر :

هل تعرفون لُبَانَاتِي<sup>(٣)</sup> فأزجو أنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْحَسَنِدِ =

(٣) قوله لُبَانَاتِي بصم اللام ، وفتح الباء المؤخدة مخففة : جمع لُبَانَة ، وهي الحاحية التي يصلها دو الهمة  
عنده

وهو منصوبٌ ها بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة فإنه يُنصبُ ويُجزمُ بحذف النون .

حامسًا وسادسًا : واغرض لحضهم .

قوله اغرض . يعنى : العرض .

وقوله لحضهم . يعنى : الحث .

مثال العرض : أن تقول لشخص : ألا تنزل عندى فأكرمك .

بنصب « فأكرمك » ؛ لأنها وقعت جوابًا للعرض<sup>(١)</sup> .

ومثال التخصيض أن تقول لشخص : هلاً أدبتَ وَلَدَكَ فيستقيم . فالفعل

« يستقيم » منصوبٌ بالفاء ؛ لأنها وقعت جوابًا لـ « هلاً » التى للتخصيض<sup>(٢)</sup> .

الشاهد فيه . قوله : فأرجو . حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله : « أرجو » بـ « أن » المضمرة وجوبًا ، بعد فاء السببية ، الواقعة فى جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله : هل تعرفون لبياناتى .

(١) ومثال العرض أيضًا : قول الشاعر :

يا بنَّ الكرامِ ألا تَدْنُو قُبُصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فما رَأَيْ كَمَن سِمْعًا

الشاهد فيه : قوله : قُبُصِرَ . حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو « تبصر » بـ « أن » المضمرة وجوبًا بعد

فاء السببية الواقعة فى جواب العرض المدلول عليه بقول : « ألا تدنو »

ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المنية هى جواب العرض أن تقول

ألا تنزل عندنا وتُصِيبَ خيرًا

واعراب هذا المثال هكذا :

ألا : حرف دال على العرض ، مبنى على السكون ، لا محل له .

سرب فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره أنت

عندنا : « عند » ظرف مكان ، منصوب على الظرفية ، متعلق بـ « تنزل » ، و « عند » مضاف ، و « نا »

ضمير مبنى على السكون ، فى محل جر مضاف إليه .

وتُصِيبَ الواو و المنية ، و « تصيب » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد و و المنية ،

و بعد عل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت .

خير مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) ومن دلت قوله تعالى ﴿لَوْلَا اٰخِرَتِيْ اِلٰى اٰحِلٍ قَرِيْبٍ فَاَصْدَقَ﴾ . وانظر شرح المفرد ص ٦٩ ، شرح

و لهرق بن التخصيص والعرض : أن التخصيص طلب بحث وإرعاح وقوة .  
و عرض صت برهق ولين ، ولهذا يعرض عليك عرضاً ، فيقول : ألا نتفضل عندك  
فكرمك .

أما هذا فهو هلاً أدبت ولذلك فيستقيم . هينهما فرق ، التخصيص حث برع  
وقوة ، بعكس العرض .

سائعا : تمس . قوله : تمس . المراد به التمني ، والتمني هو طلب ما يتعذر ، أو يتعسر  
الحصول عليه .

ومثال نصب الفعل المضارع بقاء السبية في جواب التمني لأمر متعذر  
الحصول : قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب<sup>(١)</sup>  
ومثال نصبه بالفاء في جواب التمني لأمر متعسر الحصول ، وليس متعذراً : قول  
الفقيه المقيم : ليت لي مالا ، فأصدق منه . فهذا متعسر ، وليس متعذراً ؛ لأنه كم من

= ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المية في جواب التخصيص .

أب تقول : هلاً أكرمت زيدا ويشكر .

وإعراب هذا المثال هكذا :

هلاً أداة تخصيص

كرم « كرم » فعل ماضٍ مبني على السكون ؛ لاتصانه جاء الفاعل ، و « ما » مفعول مبني على  
النصب ، في محرر رفع ، فاعل .

زيداً مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

ويشكر « شكر » فعل مضارع منصوب « أن » مضمرة وحوتاً ، بعد واو المية .  
« ما » مفعول مستتر جواراً ، تقديره : هو .

(١) هـ : لآل العتامية ، وقد أشده بن هشام في شرح القطر ، الشاهد رقم (٥٣) ، وفي معنى البيت .

« هـ » (٥٣) : وعدة : « فليت » بدلاً من « ألا ليت » ، وقد أشده بن هشام الشاهد محمد محيي

بن محمد في كتابه « تحفة السبية » ص ٥٥ ، في باب بواصب شعر

في باب بواصب شعر

في باب بواصب شعر

فقیر صار غنیًا ، لكنَّ الشَّیخَ لا یَصیرُ شایبًا .

إذن : التَّمنی طلبٌ ما یَعْدُرُ ، أو یَتَعَسَّرُ حصولُه<sup>(١)</sup> .

ثامنا : واَرْجُ . المرادُ بقوله : اَرْجُ . الرجاءُ ، والرجاءُ هو طلبٌ ما یَقْرُبُ حصولُه<sup>(٢)</sup> .

نقولُ على سبیل المثالِ : لَعَلَّ السِّلْعَ تَكْثُرُ فی البَلَدِ فَأَشْتَرِيْ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> .

(١) قد ضرب المؤلف رحمه الله مثالین لنصب الفعل المضارع ، بعد فاء السببية فی جواب التَّمنی ، وهذان

مثالان على نصب الفعل المضارع بعد واو المعية فی جواب التَّمنی .

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . فی قراءة حمزة وابن عامر وحفص .

المثال الثاني : أن تقول : ليت لي مالا ، وَأَتَصَدَّقُ مِنْهُ .

واعراب هذا المثال هكذا :

ليت : حرف تَمَنٍّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر .

لي . اللام حرف جر ، والياء ضمير مبني على السكون فی محل جر ، اسم مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف فی محل رفع ، خبر « ليت » مقدم .

«ألا : اسم « ليت » مؤخر ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

وأَتَصَدَّقُ : الواو واو المعية ، و « أَتَصَدَّقُ » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » .

منه : جار ومجرور متعلق بـ « أَتَصَدَّقُ » .

(٢) وهو مرغوب فيه ، ومحجوب .

(٣) فهذا مثال على فاء السببية ، وأما مثال واو المعية فأن تقول : لعلی أَرَا جُعُ الشَّيْخِ ، وَيُفْهِمُنِي الْمَسْأَلَةَ .

واعراب هذا المثال هكذا :

لعلی : حرف تَرْجُّ ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، والياء ضمير مبني على السكون ، فی محل نصب ، اسم « لعل » .

أَرَا جُعُ . فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا .  
تقديره : أنا .

يُفْهِمُنِي . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فی محل رفع ، خبر « لعل » .

وَيُفْهِمُنِي . الواو واو المعية ، ويفهم : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا . بعد واو المعية ،  
والفاعل ضمير مستتر حوارجا ، تقديره « هو » ، يعود على « الشيخ » ، والنون نون انوذية ، وهي « و »



والسلع كثيرة، ليس صعباً أن تكثر، لكنه جاء في أول النهار، فوجد الناس لم يجلبوا، فقال: لعل. فهذا رجاء.

واعلم أن الأصل أن يكون التعبير عن التمني بـ «ليت»، وعن الترجي بـ «لعل»، لكن قد يكون العكس، فقد تأتي «لعل» في أمر مستحيل، قال فرعون: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَشْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾. وهذا تم؛ لأنه مستحيل، لكنه قال: «لعل»<sup>(١)</sup>.

وقال الشاعر، وهو يخاطب الحمام:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنْ بِي      فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيدُ  
أَسِرْبِ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ<sup>(٢)</sup>

فـ «لعل» هنا تمنٍّ أيضاً؛ لأنه مستحيل.

المهم أن نقول: الفرق بين التمني والترجي: أنه إذا كان التعلق بأمر مستحيل، أو متعسر فهذا تمنٍّ، وإذا كان بأمر قريب فهذا ترجٍّ، والأصل أن الحرف الموضوع للترجي هو «لعل»، وللتمني «ليت»، وقد يُعكس.

= مبنى على السكون، لا محل لها من الإعراب، والياء ضمير مبنى على السكون، في محل نصب، مفعول به أول.

المسألة: مفعول به ثانٍ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) قال ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ٣١٧/١ وتختص<sup>(\*)</sup> بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَشْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾.

إنما قاله جهلاً، أو مخرفة وإفكاً. اهـ فالله أعلم.

(٢) هذان البيتان ليعباس بن الأحنف، وهو شاعر مؤلّد<sup>(\*)</sup>، لا يُخْتَنع بشعره، وقيل: هما لمحوون ليلي، وهو ختنع بشعره، وقد وجد البيتان في كل ديوان من الديوانين: ديوان المحزون، وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

(\*) يعنى رحمه الله: لعل.

(\*\*) سطرود: لمتخذت من كل شيء، ومنه: المؤلّدون من الشعراء، سُمّوا بذلك لحدوثهم وبصرهم.

بوسيط (ول د).

١٠٠٠ . لَمْ يَكُنْ . يعني : إذا وَقَعَتِ الْفَاءُ أَوْ الْوَاوُ جَوَابًا لِلنَّفْيِ فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ امْتِصَارًا<sup>(١)</sup> .

(١) ومثالها تمامًا واو المعية ، فإذا وقعت واو المعية جوابًا للنفي ، فإنها تنصب الفعل المصارع .  
وكون الواو والفاء هما الناصبتان للفعل المضارع هو مذهب المؤلف والشارح رحمهما الله ، وأما مذهب  
نصريين فهو أن الناصب يكون « أن » مضمرة وجوبًا ، بعد الفاء والواو ، وقد مضى التبيه على ذلك  
برازًا .

واعلم - رحمك الله - أن النفي يأتي على أربع صور :  
الصورة الأولى ما يكون النافي فيها حرفًا من أحرف النفي ، كـ « لا » ، و « ما » ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا  
يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ . فالفعل « يموتوا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد الفاء ،  
وعلاوة نصبه حذف النون نيابة عن السكون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير مبني في  
محل رفع فاعل .

ونحو قولك : ما تزورنا فتحدث إليك .

الصورة الثانية . ما يكون النافي فيها فعلًا ، نحو قولك : ليس زيد معنا فيجازيتك .  
الصورة الثالثة ما يكون النافي فيها اسمًا ، نحو قولك : أنا غير مسافر اليوم فأصحبك .  
الصورة الرابعة أن يكون الدال على النفي فعلًا موصوفاً للدلالة على التقليل ، لكن أريد به النفي ، نحو  
قولك : قلما تزورنا فتتلىج صدورنا .

ولقد قيد المحقق الذي يسمى فاء النسيب : وز لئمة حتى ينصب الفعل امتصارع بكونه محضًا ،  
ودلت احترازا من ثلاثة أمثلة

١ - ما كان النفي واقعًا فيه بعد همزة الاستفهام ، المراد بها التقرير ، نحو : ألم تأتني فأخبرني إليك . إذا  
لم ترد ، لاستفهام الحقيقي .

٢ - ما وقع بعد « إذا » نسي فيه ما يدل على النفي ، نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا .  
وهذا لأن « زال » وأخواتها<sup>(٢)</sup> تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكأن قائل ذلك قد قال أنت تأتينا  
فتحدثنا .

٣ - « لم ينصب شيء بالنفي » إلا : نحو : ما تأتينا إلا وتحدثنا .  
وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بـ « ما » ، فيكون ما  
بعدها مثبتًا .

ولم رد تنقص النفي بـ « إلا » قبل الواو أو الفاء ، كما رأيت في المثال ، فإذا كان انقصاص النفي بعد الفاء لم  
يؤثر ، وكن المصارع منصوبًا في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدْبِنَا فَيُطِيقَ إِلَّا بِالنِّسْيِ هِيَ أَعْرَفُ

وف مش ابن مالك لما حرج تنقييد النفي بكونه محضًا بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فرد

(٢) « جواب » « زال » هي : نرج ، وقتي ، وانك .

قال الله تعالى في القرآن الكريم : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ .

الشاهد : قوله سبحانه : « فَيَمُوتُوا » . فهو فعل مضارع منصوب بحذف النون ؛ لأنه جواب للنفي « وَلَا يُقْضَىٰ »<sup>(١)</sup> .

إذن فاء السببية ، وواو المعية إذا وقعتا جواباً لواحد من أمور تسعة مجموعة في قول الشاعر :

مُرُوا ذُنُوءًا وَسَلُّوا غِرَضَ لَحْضِهِمْ      تَمَنَّوْا زَوْجَ كَذَاكَ النَّفِيِّ قَدْ كَمَلَا  
فإنها تنصب الفعل المضارع<sup>(٢)</sup> .

= ينشطر النفي في أول الكلام بـ « إلا » ، نحو قولك : « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » . لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في المثال الثالث الذي ذكرناه ؛ لأن المدار على كون « إلا » واقعة قبل الفاء أو الواو ، سواء أكانت في الجملة السابقة ، أم كانت بعدها . وانظر أوضاع المسالك ٤ / ١٦٢ ، حاشية ١ ، ٤ / ١٦٧ ، حاشية ٢ .

(١) وإعراب هذه الآية هكذا :

لا . نافية .

يُقْضَىٰ فعل مضارع مبني لما لم يُسم فاعله ، مرفوع بضمزة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر . عليهم . جار ومجرور ، في محل رفع نائب فاعل « يُقْضَىٰ » ، والميم علامة الجمع .

فَيَمُوتُوا الفاء فاء السببية ، و « يَمُوتُوا » : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً ، بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

وَالَّذِينَ ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل .

وَبِالْغَيْبِ وَبِالْمُتَوَكَّلِينَ في غير القرآن ، كانت الواو واو المعية ، ويموتوا : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً ، بعد واو المعية .

ومثال نصب الفعل المضارع بعد واو المعية بعد النفي من القرآن : قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ أَنَّهُ أَبَدٌ خَافُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ .

شاهد قوله ﴿ وَيَعْلَمِ ﴾ . فالفعل : « يعلم » منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً ، بعد واو المعية المسوقة سمي .

(٢) وسند ينتهي بكلام على الأمور التسعة التي يُنصب الفعل المضارع إذا وقع جواباً لواحد منها ، بعد هذه الستة ، أو واو المعية .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأو .

هذا هو الحرف العاشر من الحروف التي تنصب الفعل المضارع<sup>(١)</sup> .

« وقد حتمت نصب والنهي في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعُدَاةِ وَالْغَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ لأن « فطردهم » جواب النفي ، و « فتكون » جواب النهي .

و يضر أوصح المسالك ١٦٧/٤ .

(١) غلّم أولاً أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أو » هذه ليمزجوا بين معنيين ، وذلك أن « أو » تقع في كلام العرب ، إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد ، نحو أن تقول : سأزور محمداً ، أو أثبتُ إليه رسولا . فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين ، شك فيما ستفعله منهما .

وإما للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع ، أو مترجح ، والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول : سأعاقب زيداً أو يغتلب عن ذنبه .

فأنت تقول هذا الكلام في حال ، أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد ، أو مرجح لإيقاعها به ، وأنت - مع ذلك - شك في حصول الاعتذار منه .

فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد « أو » حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد .

ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يحالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك . ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى نصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا ، فتارة ينسبون عمل النصب إلى « أو » نفسها ، وهو قول الكسائي ، وهو شيخ شيونخهم<sup>(٢)</sup> .

وتارة ينسبون العمل إلى المعنى ، وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء .

وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون « أو » ؛ لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال<sup>(٣)</sup> ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل<sup>(٤)</sup> .

(٢) وهذا هو الذي مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله ، ولذا كانت « أو » عندهم هي الحرف العاشر من نواصب الفعل المضارع .

(٣) أي : بدخل على الأسماء والأفعال جميعاً ، فلا يختص بأحدهما دون الآخر .

وهذه دجور « أو » على الأفعال : قوله تعالى : ﴿لَا حُتَاةٌ عَلَيْكُمْ إِنَّ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَكُمْ بِمُسُوهُنَ أَوْ تَقْرُبُوا نَهْنً قَرِيبَةً﴾ . ومثال دخولها على الأسماء : قوله تعالى : ﴿فَهِيَ كَالْحَمَةِ أَوْ أُنْثَىٰ مَسْنُوَةٌ﴾ .

وهذه دعوى : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ ﴿١٠٣﴾ ﴿١٠٤﴾ ﴿١٠٥﴾

(٤) « لا يعمل » أي : لا يعمل شيئاً ، لعدم الاختصاص ، أما الحرف المختص « و » .

وهي تأتي بمعنى «إلا»، وبمعنى «إلى»<sup>(١)</sup>.

ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل؛ لأنه معنوي، فلم يكن لهم بدٌّ من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مصمرة وحبوبًا بعد «أو»؛ لأن «أن» عامل قوي، وجعلوا «ما» بعد «أو» في تأويل مصدر مسوك من «أن» المضمرة ومنصوبها، وجعلوا هذا المصدر معطوفًا بـ «أو»، على مصدر آخر متوهم، أو متصِّد بما قبلها.

فإذا قلت: لألزمك أو تقضيني حقِّي. كان التقدير عندهم: ليكونن لزوم مني لك أو قضاء حقِّي منك. فوفرنا لـ «أو» معناها الأصلي.

وبناء على قول البصريين هذا تكون «أو» هي الحرف الخامس من الحروف التي ينصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة وجوبًا.

(١) وقد جعل النحاة كونها تأتي على أحد هذين المعنيين من شروط أن ينصب الفعل المضارع بعدها. فينصب الفعل المضارع بعد «أو» بشرط أن تكون بمعنى «حتى»؛ يعني: أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها، فهي حينئذ بمعنى «حتى»، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى «إلى»، والعبارة سواء. أو تكون بمعنى «إلا»؛ يعني: أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها. ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله: أو تكون بمعنى «كي»؛ يعني أن ما بعدها علة لما قبلها، وهي زيادة صحيحة.

ومثلخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها، نحو أن تقول: لأطيقن الله أو يغفر لي ذنبي. فإن معنى هذه العبارة أنك تطيقن الله لكى يغفر لك ذنبك، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلى»، ولا أن تكون بمعنى «إلا»؛ لفساد المعنى على كل منهما.

وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهي عندها ما قبلها، نحو أن تقول لأنتظرن محمدًا أو يجيء. فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمدًا إلى أن يجيء، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلا»، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها، نحو أن تقول: لأقتلن الكافر أو يسلم. فإن ما بعد «أو» ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأرمنة، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى «إلى».

وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاث التي ذكرناها، نحو مثالهم المشهور، وهو: لألزمك أو تقضيني حقِّي. فإن ما بعد «أو» في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول: لألزمك =

يعمل فيما يختص به، ولذلك لا تعمل «هل» فيما تدخل عليه مثلًا؛ لكونها حرفًا مشتركًا، لا يختص بقيل معين من الأسماء أو الأفعال.

وتعمل حروف الجر فيما تدخل عليه لاختصاصها بالأسماء، فالجر من علامات الاسم. وكذلك حروف الجر؛ كـ «لم» تعمل في الفعل المضارع؛ لاختصاصها به، فالجرم من علامات لأفعال

« كى تفصيني حتى .

ويصح أن يكون ما بعد « أو » غاية ينتهى إليها ما قبلها ، بدليل أنه يجوز لك أن تقول . لألزمك إلى أن تفصيني حتى .

ويصح أن يكون ما بعد « أو » مستثنى من استمرار ما قبلها فى الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول . لألزمك إلا أن تفصيني حتى . أى : ليكونن لزومى إياك مستمرا فى جميع أوقات المستقبل ، وينقطع فى الزمن الذى تفصيني فيه حتى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين « أو » التى بمعنى « إلى » ، و « أو » التى بمعنى « إلا » ، وحاصله أن ما كان قبل « أو » إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت « أو » بمعنى « إلى » ، وإن كان ما قبل « أو » ينقض دفعة واحدة كانت « أو » بمعنى « إلا » ، فاعرف هذا كله ، والله ينفعك به .

وهذه شروط آخران . ذكرهما السحابة لكون الفعل المضارع ينصب بعد « أو » .

١- ألا يفصل بين « أو » والفعل فاصل .

٢- ألا يتقدم عليها معمول معمولها .

ومن الشواهد الشعرية على نصب الفعل المضارع بعد « أو » : قول الشاعر :

لأشبهه الصقبة أو أدرك الثنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

الشاهد فيه . قوله : أو أدرك . حيث نصب الفعل المضارع الذى هو « أدرك » بـ « أن » المضمرة وجوبا بعد « أو » .

وقد ذكر جماعة من النحاة أن « أو » فى هذا البيت بمعنى « إلى » ، ومنهم ابن هشام رحمه الله ، كما فى شرح القطر ص ٦٥ .

وذكر قوم أنها بمعنى « حتى » ، ومن ذكر ذلك ابن هشام أيضا فى أوضح المسالك ٤ / ١٥٧ ، وابن عقيل ، والأشمونى .

ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » ، و « حتى » بمعنى واحد ، وهو الغاية .

وذكر السيوطى أن « أو » ههنا بمعنى « إلا » ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .

وقول الآخر :

وكنث إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيم

أى : إلا أن تستقيم ، فلا أكسر كعوبها .

وقوله : أو تستقيما . حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تستقيم بـ « أن » المضمرة وجوبا

بعد « أو » التى بمعنى « إلا » ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى « إلى » ؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية لكسر .

ومن شواهد إتيان « أو » بمعنى « إلا » قراءة من قرأ ﴿ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ

وَيُسْلِفُونَ ﴾ بحذف النون .

ود كـ هو إعراب تفصيلي للمثالين اللذين أتى بهما الشارح رحمه الله تعالى . -

المثال الأول : لأَقْتُلَنَّ الكافر أو يُشَلِّمَ .

لأَقْتُلَنَّ اللام مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ ، و « أَقْتُلَنَّ » : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » ، والنون للتوكيد حرف مني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

الكافر : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

أو : حرف عطف ، بمعنى « إلا » .

يسلم . فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد « أو » ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو » يعود على الكافر .

والمعنى . لأقتلن الكافر إلا أن يسلم ، والإسلام يحصل دُفْعَةً واحدة ، فلذا كانت « أو » بمعنى « إلا » .  
المثال الثاني : لأَلْزَمَنَّك أو تُقْضِيَنِي دِينِي .

لأَلْزَمَنَّك اللام مُوَطَّئَةٌ لِلْقَسَمِ ، و « أَلْزَمَنَّ » : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » ، والنون للتوكيد ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب ، مفعول به .

أو : حرف عطف بمعنى « إلى » . تقضيني : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً ، بعد « أو » ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به أول .

حقى : مفعول به ثان منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه ؛ لأنه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب .

و « أو » في المثالين عاطفة مصدراً مؤزلاً على مصدرٍ مُقَدَّرٍ ، والتقدير في المثال الأول : لَيَقْعَنَّ مني قتل للكافر أو إسلام منه .

والتقدير في المثال الثاني . لَيَقْعَنَّ مني إلزام لك أو قضاء ملك .

وحاصل مذهب البصريين أن « أن » تُضَمُّرُ بعد ثلاثة من حروف الجر ، وهي اللام بنوعيهما ؛ لام التعليل ، ولام الجحود ، وكى التعليلية ، وحتى الجارة ، وبعد ثلاثة من حروف العطف ، وهي القاء والواو وأو . وبهذا ينتهي الكلام على نواصب الفعل المضارع ، وإليك مُلَخَّصٌ مما مضى فيه :

١- نواصب الفعل المضارع عشرة ، وهي أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، ولام كى ، ولام الجحود ، وحتى ، والجواث بالفاء والواو ، وأو .

٢- حتمت الحاجة رحمهم الله في هذه النواصب العشرة على قولين .

لقول لأول . أنها تنصب بنفسها ، وهذا هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما الله .

لقول الثاني : أن هذه النواصب العشرة على ثلاثة أقسام : -



= قسم ينصب بنفسه ، وقسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده جوازًا ، وقسم ينصب بـ « أن » مضمرة بعده وجوبًا .

أما القسم الأول - وهو الذى ينصب الفعل المضارع بنفسه - فأربعة أحرف ، وهى : أن ، ولن ، وإذن ، وكى .

وأما القسم الثانى - وهو الذى ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضمرة جوازًا - فحرف واحد ، وهو لام التعليل .

وأما القسم الثالث - وهو الذى ينصب الفعل المضارع بواسطة « أن » مضمرة وجوبًا - فخمسة أحرف ، هى : لام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو .

وهذا القول بالتفصيل هو مذهب جمهور البصريين .

٣- الدليل على انحصارها فى عشرة هو التبع والاستقراء .

٤- أول هذه الحروف العشرة « أن » بفتح الهمة وسكون النون ، وشرط النصب بها أمران .

أ- أن تكون مصدرية لا زائدة ، ولا مفعلة ، فكلاهما لا ينصب الفعل المضارع .  
ب- ألا تكون مخففة من الثقيلة .

٥- الحرف الثانى من نواصب الفعل المضارع « لن » ، وهو حرف نفى ونصب واستقبال .

٦- ولا تفيد « لن » تأييد النفى ، بخلاف « للزمخشرى » .

٧- الحرف الثالث من نواصب الفعل المضارع « إذن » ، ويشترط لنصب الفعل المضارع بها ثلاثة شروط :

أ- أن تكون فى صدر جملة الجواب .

ب- أن يكون الفعل المضارع الواقع بعدها دالاً على الاستقبال .

ج- ألا يفصل بينها وبين المضارع فاصل ، غير القسم ، أو « لا » النافية .

٨- الحرف الرابع من نواصب الفعل المضارع « كى » ، وهذا على مذهب الكوفيين ، فهم يرون أن « كى » لا تكون إلا حرفاً مصدرية ، ينصب الفعل المضارع بنفسه دائماً .

وأما على مذهب جمهور البصريين ، ومعهم سيبويه ، أن « كى » تكون أحياناً مصدرية ، فت نصب الفعل المضارع بنفسها ، وأحياناً تكون تعليلية ، بمعنى لام التعليل ، والناصب للمضارع حينئذ « أن » مضمرة وجوباً بعد « كى » .

٩- الحرف الخامس من نواصب الفعل المضارع هو لام « كى » ، أو لام التعليل .

وهذا الحرف قد اختلف النحاة هل هو ناصب للفعل بنفسه ، أم أن الذى ينصب الفعل بعده « أن » مضمرة جوازاً

فذهب جمهور الكوفيين ، وهو اختيار الشارح والمؤلف رحمهما الله ، إلى أن لام التعليل تنصب الفعل =



المضارع بنفسها .

وذهب جمهور البصريين إلى أن هذه اللام لا تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وإنما ينصب الفعل المضارع  
بـ « أن » مضمرة بعدها جوازاً .

١٠ - الحرف السادس من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع : لام الجحود ؛ أي : لام النفي .  
وضابط لام الجحود أن تسبق بـ « ما كان » ، أو « لم يكن » .

وأيضاً اختلف النحاة هنا ، هل لام الجحود تنصب الفعل المضارع بنفسها ، أم أن الفعل المضارع ينصب بـ  
« أن » مضمرة وجوباً بعد لام الجحود :

فذهب علماء البصرة إلى أن الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود هو « أن » المضمرة وجوباً .  
وأما الكوفيون - ومعهم المؤلف والشارح رحمهما الله - فقد ذهبوا إلى أن ناصب الفعل المضارع هو لام  
الجحود نفسها .

١١ - الحرف السابع من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع : حتى .

وليعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال في اللغة العربية على أربعة أوجه :

١ - أن تكون حرف عطف .

٢ - أن تكون حرف ابتداء .

٣ - أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

٤ - أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهذه هي موضع كلام المؤلف والشارح رحمهما الله .

وهنا أيضاً حدث نفس الخلاف الماضي ، وهو هل الناصب للفعل المضارع هو « حتى » نفسها ، أم هو

« أن » مضمرة وجوباً بعد « حتى » : فذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو « حتى » نفسها .

وأما البصريون فقالوا : الناصب للفعل المضارع هو « أن » مضمرة وجوباً بعد « حتى » .

١٢ - اشترط النحاة لنصب الفعل المضارع بعد « حتى » شرطين .

أ - أن يكون الفعل المضارع الذي بعدها دالاً على زمن المستقبل ، بالنسبة لما قبل « حتى » .

ب - أن تكون « حتى » بأحد معنيين : إما أن تكون بمعنى « كي » ، أو أن تكون بمعنى « إلى » .

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً لـ « حتى » هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى « إلا » الاستثنائية .

١٣ - الحرف الثامن والتاسع من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع هما الواو والفاء في جواب

النفي أو الطلب .

وهنا أيضاً حدث الخلاف : هل الناصب هو « أن » المضمرة وجوباً بعد الواو والفاء ، كما هو مذهب

البصريين ، أم أن الناصب هو الواو نفسها ، والفاء نفسها ، كما هو اختيار المؤلف والشارح رحمهما الله .

١٤ - ينصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بشرطين ، لا بد منهما :

أ - أن تكون الفاء للسببية ، والواو للمعية . =

فإن كنت غاية لما قبلها فهي بمعنى «إلى»، مثل: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَتِي دَيْنِي. فهذه على تقدير: إلى أن تَقْضِيَتِي دَيْنِي.

ومثالها بمعنى «إلا»: لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ. فهنا لا يمكن أن نجعل «أو» بمعنى «إلى»: لأنَّ القتل لا يمتدُّ إلى أن يُسْلِمَ، لكن نجعل «أو» بمعنى «إلا أن يُسْلِمَ».

وعلى كلِّ فـ «أو» تنصبُّ الفعل المضارع، وتأتي على وجهين:

الأول: أن تكون بمعنى: إلى.

والثاني: أن تكون بمعنى: إلا.

فإن كان ما بعدها غاية لما قبلها فهي بمعنى: «إلى»، وإلا فهي بمعنى «إلا».

\* \* \*

ب- أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب.

١٥- نصب سبب الأمر، والهي، والدعاء، والترجي، والتمنى، والعرض، والتخصيص، والاستفهام.

١٦- الحرف العاشر من الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع هو «أو»، والناصب إما أن يكون هو «أو» نفسها، وإما أن يكون «أن» مضرة وجوباً بعد «أو». وهذا بناء على الخلاف وسبب نصب الفعل المضارع بعد «أو» أن يكون معها واحداً من ثلاثة معي

١- حتى

٢- إلى

٣- كي

وبهذا ينتهي هذا الملخص، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

# جَوَازُ الْمُضَارِعِ

جَوَازُ الْمُضَارِعِ

فإن المؤلف رحمه الله تعالى . والجواز ثمانية عشر ، وهي . له ، وله . وأله .  
وبنا . ولاثم الأمر . والدعاء ، ولا في التَّهْيِ والدعاء ، وإن ، وما ، ومن ، ومثما .  
وهدما . وأثنت . وهني . وأبن . وأثان . وألى ، وحيثما ، وكيفما . وإذا في النسر  
خاصة .

قوله : الجوازُ جمعُ جازٍ ، وجميع « جازم » ، وهو مُذَكَّرٌ على « جوازم » ؛ لأنه لغير العاقل<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : الجواز ثمانيه عشر . يعنى : ثمانية عشر جازماً ، ودليل ذلك ما أسلفناه فى النواصب<sup>(٢)</sup> ، وهو التبُّع والاستقراء .

وقوله رحمه الله : وهى : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَأَلَمْ ، وَأَلَمَّا ، وَلَأَمْ الأَمْرِ ، والدعاء ، ولا فى النهي والدعاء . هذه الحروف الستة تَجَزُّمُ فعلاً واحداً ، وَيَتَقَى من الثمانية عشر اثنا عشر تَجَزُّمُ فعلين (٣) .

(١) كأن الشيخ الشارح رحمه الله يريد أن يبين أنه كان من المفترض أن تجمع كلمة « جازم » جمع مذكر سالماً ، فيقال : « جازمون » ؛ لأنها تدل على اسم مذكر ، ولكنها لا تصلح أن تجمع هذا الجمع ؛ لأنها لغير العاقل ، ومن شروط جمع الكلمة جمع مذكر سالماً أن تكون للعاقل .  
ومراد المؤلف رحمه الله بقوله : الجوارم ثمانية عشر : أن الأدوات التي تجزم المضارع ثمانية عشر جازماً .

(٢) تقدم ص ٢٨٧ .

(٣) وعليه فالحوارم الثمانية عشر المذكورة تنقسم إلى قسمين :

كل واحد منه يجزم فعلاً واحداً، وهو ستة أحرف، كما ذكر الشارح رحمه الله

١ - ٢

2-4

1. 100

44-4

٥- لام الأمر والدعاء.

٦- لا في السهي والدعاء . =

وإذا تأملت هذه الحروف الستة وجدت أنها تنقسم إلى قسمين :

١ قسمه بقصد استغنى ، وهو الحروف الأربعة الأولى : لم ، ولما ، وألم ، وألما .

٢ وقسمه ينيد استغنى ، وهو الحرفان الأخران : لا فى النهى والدعاء ، ولام الأمر والدعاء .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله هذه الجوازم الستة فى كتابه شرح قطر الندى وغيره ، ولكنه جعل « ألم » ، و « لم » حرفاً واحداً ، و « ألماً » ، و « لماً » حرفاً واحداً ، وعليه فيكون مجموع الجوازم لفعل واحد عنده أربعة ، لا ستة .

ثم ذكر رحمه الله أمراً حامساً يخرم فعلاً واحداً ، مع الأربعة السابقة ، فقال رحمه الله فى شرح القطر ص ٧٧ فالجزم لفعل واحد خمسة أمور : أحدها : الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، ونعنى بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ تقدم الطلب وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء ، وهو « أتلى » . وقصد به الجزاء ؛ إذ المعنى : تعالوا فإن تأتوني أتلى عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ؛ فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .

وقول الشاعر :

قفا نَبُكْ مِنْ دُكْرَى خَيْبٍ وَمَنْرِلٍ      بِسِقْطِ اللَّوَى يَتَنِّ الدُّحُولِ فَخَوْسٍ

الشاهد فيه قوله « نَبُكْ » . فانه فعل مضارع غير مقترن بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله : « قفا » ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع فى جواب الأمر ، فحذف منه حرف العلة الذى هو آخره ، وذلك الحذف هو أمانة الجزم ، مع أنه لا مانع من ذلك ؛ لأنه يصح أن تقول إن تقفا نَبُكْ .

وتقول : « أَتَشَى أَكْرَمَكَ » و « هل تأتيني أحدثك » و « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان المتقدم نفيًا أو خبرًا مثبتًا لم يجزم الفعل بعده ، فالأول نحو : « ما تأتينا تحدثنا » يرفع تحدثنا وجوبًا ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط فى ذلك صاحب الجمل .

وسمى نحو « أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » يرفع تحدثنا وجوبًا باتفاق النحويين .

وما قدس لعرب « أَتَقْنَى اللَّهُ امْرُؤٌ فَقُلْ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ » بالجزم فوجهه أن اتقنى الله وفعل ، وإن كانا -

(\*) سيأتى فى كلام الشارح رحمه الله ص ٣٤١ أن المؤلف رحمه الله إنما جعل « ألم » و « لم » حرفين .

و « لماً » ، و « ألماً » حرفين ، من باب التسهيل على طلبة العلم المبتدئين ، وإلا فـ « ألم » هى « لم » ، مضاف إليها حرف الاستفهام « الهمزة » ، و « ألماً » هى « لماً » مضاف إليها حرف الاستفهام « الهمزة » .

= فعلى ماضيين ، ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى : ليق الله امرؤ ، وليفعل خيرًا ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَذَلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ • تَوَاصَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ فجزم « يغمر » لأنه جواب لقوله تعالى : ﴿ تَوَاصَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا ﴾ لكونه فى معنى : آمنوا وجاهدوا ، وليس جوابًا للاستفهام ؛ لأن عمران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ؛ كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقًا بالطلب ، وهو « خذ » ؛ لكونه ليس مقصودًا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فتطهرهم صفة لصدقة .

ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس ، كما قرئ قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا • يَرِثْنِي ﴾ بالرفع على جعل يرثنى صفة لـ « وليًا » ، وبالجزم على جعله جزاء للأمر . وهذا بخلاف قولك : « اتينى برجل يحب الله ورسوله » فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به ، كما تريد فى قولك : اتينى أكرمك . بالجزم لأن الإكرام مسبب عن الإتيان ، وإنما أردت اتينى برجل موصوف بهذه الصفة .

واعلم أنه لا يجوز الجزم فى جواب السهى إلا بشرط أن يصح تقدير شرط فى موضعه مقرونًا بـ « لا » الناهية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك : « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ » و « لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » فإنه لو قيل فى موضعهما : « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ » و « إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » ضح .

بخلاف « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ » و « لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ » « وَإِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمَنَّ تَشْتَكِي ﴾ لأنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَمَنَّ تَشْتَكِي » وليس هذا بجواب .

وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى « تمن » فكأنه قيل : ولا تمن مستكثرًا . ومعنى الآية : أن الله تعالى بهى نبيه ﷺ عن أن يهب شيئًا ، وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب .

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصرى ( تستكثر ) بالجرم ؟  
قلت : يحتمل ثلاثة أوجه :

١- أن يكون بدلًا من تمن ، كأنه قيل : لا تستكثر ؛ أى : لا تر ما تعطيه كثيرًا .  
٢- أن يكون قدر الوقف عليه ؛ لكونه رأس آية ، فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بية الوقف .  
٣- أن يكون سكه لتناسب رؤوس الآى ، وهى : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر . هـ .  
وبناء على ما ذكره ابن هشام رحمه الله يمكننا أن نقول : إنه لابد لتعام الجزم فى هذا الأسلوب من تحقق -

= الشروط الآتية :

١- أن يتقدم الطلب على الفعل المجزوم ، فلا يجزم الفعل إذا تقدم عليه فعلٌ مُثَبَّت ، نحو : يداكر محمد وينجح .

٢- أن يكون المضارع المجزوم مُتَرَتِّبًا على الطلب السابق ، ونتيجة له ، ومُسَبَّبًا عنه ، فإن فُقد هذا لم يُجْزَمْ .

٣- أن يكون السهْي - أحدُ صُور الطلب - صالحًا لإبداله بأداة شرط ، مع « لا » النافية قبل فعل الشرط ، ويصح المعنى بذلك ، وذلك نحو : لا تُهْجِلْ تَنْجِخ . يَصِحُّ فيها : إن لا تُهْجِلْ تنجح . حيث حُلَّت « إن » ، و « لا » النافية محل « لا » الناهية ، وصَلَحَ الأسلوب .

٤- أن يكون الجراء ( الجواب ) بعد السهْي أمرًا محبوبًا ، نحو قولك : لا تُكْفَرْ تَدْخُلُ الجنة .

فلو كان أمرًا مكروهًا كدخول النار تَغَيَّرَ الرفع ، نحو : لا تُكْفَرْ تَدْخُلُ النار ، لا تُدْنُ من الأسد يأْكُلُك .  
القسم الثاني : كل واحد منه يجزم فعلين ، وهما اثنا عشر أداة ، وهي :

١- إن . ٢- ما .

٣- مهما . ٤- إذا .

٥- أي . ٦- متى .

٧- أين . ٨- أيان .

٩- أنى . ١٠- حيثما .

١١- كيفما . ١٢- من .

ثم ذكر المؤلف رحمه الله أداة ثالثة عشر مما يجزم فعلين ، وهي « إذا » ، وإنما ذكرها مفردة ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ، وذلك ضرورة .

وقد نظم ابن مالك رحمه الله هذه الأدوات الثمانية عشر ، فيما عدا كيفما<sup>(٥)</sup> ، في الألفية ، فقال رحمه الله :

بلا ولام طالبا ضغ جزما      في الفعل هكذا بلنم ولما  
واجزم بيان ومن وما ومهما      أي متى أيان أين إذا  
وحيثما أنى وصرف إذ ما      كيان وباقي الأدوات أسما

وهناك أدوات تفيد الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها : لو ، ولولا ، وإذا ، ومما الجيئة ، وكلما ، وأما . =

(٥) لأنها لا تكون جازمة إلا على قول الكوفيين ، وابن مالك رحمه الله من البصريين .

حرف الأول من الجوازم التي تجزّم فعلاً واحداً : « لم »

أَدْخِلْ « لم » على فعلٍ مضارعٍ يَبَيِّنُ لك ، تقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء الأدب .

أَدْخِلْ « لم » على « يَضْرِبُ » ، تقولُ : لم يَضْرِبِ الرجلُ وَلَدَهُ .  
حينَ أساء الأدب .

ما الذي حوّل « يَضْرِبُ » إلى « يَضْرِبُ » ؟  
الجوابُ : « لم » ، جَزَمَتِ الفعلَ ، وهذا هو عملُها .  
فـ « لم » حرفُ جزمٍ .  
وهي حرفُ نفيٍ .

لأننا كنا نقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء الأدب . والآن قلنا : لم يَضْرِبُ .  
فأصبحت الجملة منفيةً بعد أن كانت مُثَبِّتَةً .  
وهي حرفُ قلبٍ ؛ لأننا كنا نقولُ : يَضْرِبُ الرجلُ وَلَدَهُ إذا أساء الأدب . فالضربُ  
الآن في الوقتِ الحاضرِ .

ثم قلنا : لم يَضْرِبِ الرجلُ وَلَدَهُ حينَ أساء الأدب . فالضربُ في الماضي .  
إذن أفادت « لم » ثلاثَ فوائدٍ : النفي ، والجزم ، والقلب .  
النفي ، لأنها حوَّلتِ الجملةَ الثبوتيةَ إلى جملةٍ منفيةٍ .

فهذه الأدوات ، وإن أدّت معنى الشرط ومفهومهُ ، إلا أنها غير مؤثرة نحويّاً في فعلي الشرط والجواب ،  
سواء :

مُلوْكٌ وإِخوانٌ إذا ما أُتِيتُهُم أَحْكُمُ في أموالِهِم وأَقْرَبُ

فانفع « أتيت » فعل الشرط مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب ، ولا يقال في محض حرم  
لأن الأداة ها غير عاملة الجزم .

وانفع « أحكم » جواب الشرط ، مرفوع بالضمّة .



والنصب . لأنها قلّبت زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .  
والجرم ؛ لأنها جُزِمَت الفعل المضارع .

مثال على إعراب « لم » وما دخلت عليه : تقول : لم يضرب

لم : حرف نفي وقلب وجزم .

يضرب . فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون .

فـ « لم » تجزم الفعل المضارع ، وعليه فإذا تكلم رجل ، فقال : لم يضرب . قلنا :  
هذا خطأ .

فإذا قال لم يضربوا . فهذا صحيح ؛ لأنه جزمه بحذف النون ؛ لأنها من الأفعال  
الخمسة<sup>(١)</sup> .

الحرف الثاني من الجوازم التي تجزم فعلا واحدا : لمّا .

وهي كسابقتيها « لم » : حرف نفي وجزم وقلب<sup>(٢)</sup> .

(١) مثال جرم الفعل المضارع بـ « لم » ، من القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ نَبِيًّا ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ .

(٢) فقد اتفق الحرفان في نفي المضارع ، وجزمه ، وقلب زمنه إلى الماضي .

ويتفق الحرفان أيضا في الآتي :

١- الحرفية ، فـ « لم » ، « لمّا » حرفان باتفاق النحاة .

٢- خصوصيتهما بالمضارع ، فلا يدخلان على غير الفعل المضارع .

٣- جوار دخول همزة الاستفهام على كل منهما ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْبِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَحْشَعُ

قُلُوبُهُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ ﴾ .

وكقول العرب زاجرين : ألمّا تُضَحَّ والشَّيْبُ وازع .

لكلّهما قد يختلفان من جهتين : من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال :

الاحتمال من جهة المعنى

وهو يتمثل فيما يلي :

١- أَرَأَيْتُمْ سَهَا مَسْتَمِرَّ الْإِتْفَاءِ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ «التَّكْلَمُ» ، بخلاف المعنى بـ «لَمْ» ؛ فإنه قد يكون مستمرًا ، مثل قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ (٢) .  
وقد يكون مقطوعًا ، مثل قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ (٣) .  
لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا .  
ومن ثم امتنع أن تقول : لَمَّا يَقُمْ ثم قام<sup>(٤)</sup> .  
وحاز لم يقم ثم قام .

٢- أن النفي بـ «لَمْ» لا شأن له بالمستقبل ، أما «لَمَّا» فإنها تنفي الماضي ، مع توقع حدوث بعضها في المستقبل<sup>(٥)</sup> .  
ولذلك قيل : لَمَّا تظهر نتيجة الامتحان . فالنتيجة لم تظهر حتى زمن التكلم ، فالنفي مستمر إلى زمن التكلم ، والطلاب يتوقعون ظهورها في المستقبل .  
ومثال ذلك أيضًا :

• قوله تعالى : ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ ؛ أى : إلى الآن ما ذاقوه ، وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك .  
• وقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ . فالنفي فى قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ﴾ . مستمر إلى وقت التكلم ، ويتوقع أن يؤمنوا فيما بعد .  
• وقول الشاعر :

فإن كنت مأكولاً فكن خير أكل  
والأ فأذركنى ولما أُمزق  
فهو إلى وقت إنشاده البيت لم يُمزق ؛ أى : لم يقتل ، وهو يتوقع أن يقتل فيما بعد ، إن لم يُحلَّضه  
المُشتَغَاتُ به . =

(هـ) إنما لم يحز أن يقال : لَمَّا يَقُمْ ثم قام . لأن هذا كلام يناقض عجزه صلتزه ؛ وذلك لأن معنى «لَمَّا يَقُمْ» أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى «ثم كان» أنه وُجد فى بعض أجزاء الزمن الماضي .

ولا ريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يحفى عليك ، ولهذا لو قلت : لَمَّا يَقُمْ ثم إنه سيقوم ككلام صحيح سائعا ؛ لأن معنى حصول الشيء فى الزمن الماضي ، واستمرار هذا المعنى إلى زمن التكلم لا ينافي ، ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن المستقبل الذى تنبئ عنه السين فى «سيقوم» .

(هـ) قال ابن هشام رحمه الله فى شرح القطر ص ٨٢ : ذكر هذا المعنى الزمخشري ، والاستعمال والدوق يشهدان به . هـ

فهي حرف جزم ، تقول مثلاً : يفرح زيد . فتأني بـ «لما» ، فتقول : لما يفرح زيد .  
و «لما» غيّرت الفعل من الرفع إلى الجزم .

وهي حرف نفي ، تقول : يفرح زيد . الجملة ثبوتية ، فإذا أدخلت «لما» على هذه الجملة تقول : لما يفرح زيد . وتصبح الجملة منفية .

وهي حرف قلب ، تقول : يفرح زيد . الجملة صالحة للحضور ، فإذا قلت : لما يفرح زيد . قلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضي .  
إذن : لما حرف نفي وجزم وقلب .

لكن الفرق بينها وبين «لم» أن «لم» نفي بلا توقع ، و «لما» نفي بتوقع ، فقول الله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ ﴾ . فيها نفي ، لكن مع توقع المنفي ؛ يعني : ماذا قوه ، لكن قريباً يذوقونه ، بخلاف «لم» فإنها لا تدل على هذا المعنى .

= ومن ثم امتنع : لما يجتمع الضدان<sup>(\*)</sup> .

ب- الاختلاف من جهة الاستعمال :

وهو يتمثل فيما يلي :

- ١- أن المضارع المنفي بـ «لم» لا يجوز حذفه ، أما منفي «لما» فهو جائز الحذف لدليل .  
يقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول : قاربها ولما . تريد : ولما أدخلتها . ولا يجوز : قاربها ولم .
- ٢- أن «لما» لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف «لم» ، تقول : إن لم تقم فمض . ولا يجوز : إن لما تقم فمض .

ومثال دخول حرف الشرط على «لم» من القرآن : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .

(\*) قد عرفت السرف في هذا كله ، وهو أن «لم» لنفي الفعل غير المقترن بـ «قد» ، وأنت لو قلت : لم يحضر علي . وقد علمت أنك تنفي قول من قال : حضر علي . لم يكن في اللفظ المثبت ، ولا منفيه ، شيء يدل على التوقع .

وإذا قلت : لما يحضر علي . وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال : قد حضر علي . ففي الإثبات ما يدل على توقع الأمر ، وهو «قد» ، فيكون نفيه دالاً على توقع حصوله .  
ولا شك أنك لو قلت : لما يجتمع الضدان تكون غلطاً ؛ لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد «لما» ، وتوقع اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام المتضادين أنه لا يجوز اجتماعهما .

الحرف الثالث من الجوازم التي تجزئ فعلاً واحداً : أَلَمْ . في الحقيقة المؤلف جزأه الله حيزاً ، وغفر الله له - مُسهِّل على الطالب ، جعل « أَلَمْ » أداة مستقلة ، والحقيقة أنها ليست أداة مستقلة ، إنما هي « لم » ، لكن دخلت عليها الهمزة ، لكن من أجل التسهيل على الطالب المبتدئ جعلها أداة مستقلة .

ومثال جزم الفعل المضارع بعد « أَلَمْ » : قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

فإذا أردنا الإعراب نقول :

أَلَمْ : حرف نفي وجزم وقلب ، على كلام المؤلف ؛ لأنه جعل « أَلَمْ » هي الأداة ، وعلى هذا لا تتعرض للهمزة ؛ لأن المؤلف - رَفَقَ الله به - أراد أن يَرْفُقَ بالمبتدئ ، بدلاً من أن يقول : الهمزة للاستفهام ، وما المراد بالاستفهام ؟ وهل خرج عن الأصل ، أو لم يخرج<sup>(١)</sup> ؟ ويُثِيبُ الطالب ، قال : أَتَرَكُ الكلامَ عن الهمزة ، وأجعلها من ضمن الأداة .

(١) دكتور ابن هشام رحمه الله تعالى في معنى اليب ١ ١٩ أن الألف المردة تأتي على وجهين

أحدهما : أن تكون حرفاً يُنادى به القريب ؛ كقول الشاعر :

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجيبني

والثاني أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طلب الفهم ، نحو : أريد قائم ؟

وقد تخرج لهمزة عن الاستفهام الحقيقي ، فتد لشماوية معاني ، نذكر منها

الأول الإيثار الإطالي ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مُدَّعِيه كادب ، نحو : ﴿ أَفَأَصْفَكَ رُحُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّجْدِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَّا ﴾ ، ﴿ فَاسْتَفْتِهِمَ الرِّبَا أَلْبَنَاتُ وَلَهُمُ السُّوَكُ ﴾ ٥٤ ، ﴿ أَلَيْسَ هَذَا ﴾ ، ﴿ أَشْهَدُوا حَلْفَهُمْ ﴾ ، ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ﴾ ، ﴿ أَفَعَيَا بِالْحَقِّ الْأَوَّلِ ﴾ .

ومن وجهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيّاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ومنه ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ؛ أي : الله كافٍ عبده ، ولهذا عطف ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ٥١ لما كان معناه شرحنا .

ومنه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾ . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ٥٧ ، ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ٥٨ .

والثاني لا يكر لئوسحي . فيقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله معلوم ، نحو قوله تعالى -

ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

الحرف الرابع من الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً : «لَمَّا» هي «لَمَّا» السابقة ، لكن دخلت عليها الهمزة ، والمؤلف يقول : اجعلها أداة واحدة<sup>(١)</sup> ، فتقول : لَمَّا يَقُلْ زيدٌ ؟ لَمَّا يَضْرِبُ زيدٌ ؟

وتقول في إعرابها :

لَمَّا : حرف نهي وقلب وجزم .

يَقُلْ : فعل مضارع مجزوم بـ «لَمَّا» ، وعلامة جزمه السكون<sup>(٢)</sup> .

= ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُسُونَ ﴾ ، ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ ، ﴿ أَيْفُكَا إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تَرِيدُونَ ﴾ ، ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ ، ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ .

والثالث التقرير ، ومعناه خملك المحاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تُقرَّر به .

تقول في التقرير بالفعل : أَضْرَبْتَ زيدًا ؟

وبالفاعل : أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زيدًا ؟

وبالمفعول : أَرِيدَا ضَرَبْتَ ؟

كما يجب ذلك في المستفهم عنه .

والرابع الهكم . نحو : ﴿ أَضَلَّكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ .

والخامس الأمر . نحو : ﴿ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾ أى : أسلموا .

والسادس التعجب ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرِ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ .

والسابع الاستسقاء ، نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

(١) ودلت نفس التعليل السابق ، أن المؤلف يريد أن يُسهل على الطالب المسدئ

والا «لَمَّا» ليست كلها أداة الجزم ، وإنما أداة الجزم هي «لَمَّا» ، والهمزة للاستفهام .

(٢) وذاكم هو إعراب لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، وقولك : لَمَّا أَحْسَنَ إِلَمٌ

أولاً : إعراب قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

الهمزة للإنكار الإبطالي ، أو التقرير ، على الخلاف بين النحاة ، و «لَمْ» : حرف نهي وحرم وقلب .

شرح فعل مضارع مجزوم بـ «لَمْ» ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره :

محس . =

الحرف الخامس من الجوازم التي تجزئ فعلاً واحداً : لام الأمر والدعاء<sup>(١)</sup> .

قوله : لام الأمر . يعنى : اللام الدالة على الأمر .

ومثالها قوله تعالى ﴿لِيَتَفَقَّحُوا دِينَهُمْ مِنْ سَعَةِ مِنْ سَعَتِهِ﴾ .

ليُتَفَقَّحُوا . اللام هنا للأمر ، ويُتَفَقَّقُ : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه السكون .

و«ذو» فاعل «يفق» مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الخمسة .

سَعَةٍ : مضاف إليه .

فالشاهد من هذه الآية : قوله تعالى : ﴿لِيَتَفَقَّقُوا﴾ .

وقوله : والدعاء . أى : ولام الدعاء ، وهى اللام التى يُوجَّه فيها الخطاب إلى الله ، مثل : رَبِّ لِيَتَغَفِرْ لِي .

اللام هنا لو كان المخاطب غير الله لكانت لام الأمر ، لكن لما كان الخطاب موجهًا إلى الله ، فلا يُمكن أن تأمر الله ؛ فالله يأمر ، ولا يُؤمر .

= لك . اللام حرف جر ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر ، اسم مجرور باللام .

صدرك . مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وصدر مضاف ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر ، مضاف إليه .

لأننا . إعراب : أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ ؟

لأننا . الهمزة للإنكار الإبطالى ، أو للتقرير ، و«لأ» : حرف نفى وجزم وقلب .

أحسن . فعل مضارع مجزوم بـ«لأ» ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وحوثًا ، تقديره «أنا» .

سنت . إلى : حرف جر ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مبنى على الفتح ، فى محل جر اسم مجرور .

(١) هذا هو بداية الكلام على القسم الثانى من الحروف التى تجزئ فعلاً واحداً ، وهو القسم الذى يفيد الطلب . ولذلك يطلق على لام الأمر أو لام الطلب ، فلام الأمر أو لام الطلب هى التى يُطلَب بها حصول الفعل طلبًا حارماً .

إذن : نقول : اللام للدعاء .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

فقول : اللام لام الدعاء .

ويُقَضَى : فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأن أصل « يَقْضِي » يَقْضِي ، كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ (١) .

• الحرف السادس من الحروف التي تجزم فعلاً واحداً : لا في النهي والدعاء .  
قوله رحمه الله : لا في النهي والدعاء (٢) . أي : لا الناهية ، ولا الدعائية (٣) .

(١) وباء على هذا الذي ذكره المؤلف والشارح رحمهما الله فإن لام الطلب تنقسم إلى ثلاثة أقسام .  
١- إن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِثْ ذُو شُعْبَةَ مِنْ سَقَبَةٍ ﴾ . وقوله ﷺ : « فليثقل عيزاً أو ليضئت » (٢) .

٢- إن كان الطلب من المتساوي كانت للالتماس ، نحو قولك لأخيك : إيساعذني .  
٣- وإن كانت من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو خطاب أهل النار لحازنها : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن سُمِّيت دُعائية تأدياً .

(٢) قوله : في النهي . جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ « لا » ، والتقدير : ولا المستغفلة في النهي .  
(٣) فـ « لا » الجارمة نوعان ؛ ناهية ودعائية ، وكل منهما يُقصد به طلب الكف عن الفعل وتركه ، ولذلك تُسمَّى « لا » الطلبية .

فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناهية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَحَفْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ .

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ .  
وأما إذا كان الطلب من المساوي فإن « لا » تكون للالتماس ، نحو قول الأخ لأخيه : لا تنس موعدنا .



ولماذا فرّق المؤلف بين التعبيرين ، فقال : « لا » فى النهي والدعاء ، وهناك قال : لأم الأمر ؟

الجواب : لأنهم يقولون : إذا كانت الكلمة على حرف واحد فإنك تنطق بها باسمها ، وإذا كانت مكوّنة من حرفين فأكثر فإنك تنطق بها بلفظها .  
ولهذا تقول : من حرف جر . ولا تقول : الميم والنون حرف جر ؛ لأنها مكوّنة من حرفين .

وتقول : اللام : حرف جر ، و « إلى » : حرف جر ؛ لأن اللام حرف واحد ، و « إلى » ثلاثة أحرف<sup>(١)</sup> .

بخلاف ما إذا كان فعلاً فإنه يُنطق به بلفظه ، ولو كان على حرف واحد ، مثل :  
ق ، تقول : رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ<sup>(٢)</sup> . وعند الإعراب تقول :  
قِ : فعلٌ دعاء . ولا تقول : القاف فعلٌ دعاء<sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم ذكر ذلك فى هذا الشرح عند الكلام على العلامة الثالثة من علامات الاسم ، وهى دخول الألف واللام ، فذكر الشارح رحمه الله هناك خلاف البصريين والكوفيين ، فى الألف واللام ، هل يقال فيها : أل . أم يقال : الألف واللام ؟

(٢) هذا لفظ دعاء كان يدعو به النبى ﷺ ، فقد روى مسلم رحمه الله فى صحيحه ٤٩٢/١ ( ٧٠٩ ) ، عن البراء قال : كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أخبينا أن نكون عن يمينه ، يُقِيل علينا بوجهه ، قال : فسميتم بقول : « رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ - أو تَجْمَعُ - عِبَادَكَ » .

ومثال الفعل « قِ » أيضاً ، من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَفِيهِمُ غَدَاتُ الْجَحِيمِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ .

(٣) فعل الدعاء « قِ » المصارع منه « وقى » ، فهو ليف مفروق<sup>(٤)</sup> ، وسبب كون الأمر منه جاء على هذه الصورة بحذف الفاء واللام ، هو أن فاءه فى الماضى واو ، وعينه فى المصارع مكسورة ، تقول : وقى يقى ، وقد ذكر ابن عقيل رحمه الله فى شرح الألفية ٢/٦٦٣ ، ٦٦٤ أنه إذا جاء الفعل الليف المفروق على هذه الصورة فإنه تحذف فاؤه ولامه عند الأمر ويصير ، الباقى منه حرفاً واحداً ، وهو لعين

(٤) الفعل الليف المفروق تقدم تعريفه فى هذا الشرح ، وذكرنا هناك أنه : ما كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلة



وتَقُولُ : رَ زَيْدًا . أَيْ : انْظُرْ إِلَى زَيْدٍ ، وَتَقُولُ عِنْدَ الْإِعْرَابِ : رَ : فَعْلُ أَمْرٍ ، وَلَا تَقُولُ : الرَّاءُ فَعْلُ أَمْرٍ .

وَمِثَالُ « لَا » النَّاهِيَةِ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ .

نَقُولُ فِي إِعْرَابِ ﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ .

لَا : نَاهِيَةٌ .

تُشْطِطُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِـ « لَا » النَّاهِيَةِ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ .

وَمِثَالُهَا أَيْضًا : أَنْ تَقُولَ : لَا تَضْرِبْ وَلَدَكَ الْمُؤَدَّبَ .

فـ « لَا » نَاهِيَةٌ ، تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ .

وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ لَوْ قَالَ قَائِلٌ : لَا تَضْرِبْ<sup>(١)</sup> وَلَدَكَ الْمُؤَدَّبَ . فَهُوَ خَطَأٌ .

وَلَوْ قَالَ : لَا تَضْرِبْ<sup>(٢)</sup> وَلَدَكَ الْمُؤَدَّبَ . فَهُوَ خَطَأٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ « لَا » نَاهِيَةٌ ، وَإِذَا

دَخَلَتْ « لَا » النَّاهِيَةُ عَلَى الْفِعْلِ وَجَبَ الْجَزْمُ .

ثَانِيًا : لَا الدَّعَائِيَّةُ . هِيَ « لَا » النَّاهِيَةُ ، لَكِنَّهُ إِذَا وُجِّهَ الْخِطَابُ إِلَى الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ ،

فَلَا تَقُلْ : نَاهِيَةٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَنْهَى اللَّهَ ، اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَنْهَاكَ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نَفْسِ الشَّرْحِ ٢ / ٦٦٤ : وَيَجِبُ حَيْثُ اجْتِلَابُ هَاءِ الشُّكْتِ<sup>(٤)</sup> فِي الْأَمْرِ الْمُشْتَدِّ

إِلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ عِنْدَ الْوَقْفِ ، تَقُولُ : قِيَّةٌ ، لِيَّةٌ ، عِيَّةٌ ، فَيَّةٌ ، يِيَّةٌ ، دِيَّةٌ .

وَيَجُوزُ لَكَ الْإِتْيَانُ بِهَاءِ الشُّكْتِ فِي الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ الْمُشْتَدِّ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ عِنْدَ الْوَقْفِ ، تَقُولُ : لَمْ يَقِ ، لَمْ يَقِ ، لَمْ يَقِ .

وَلَمْ يَلِ . إلخ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لَمْ يَلِ ، وَلَمْ يَقِ . وَضَلًا ، وَوَقَفًا .

(١) بِالرَّفْعِ .

(٢) بِالنَّصْبِ .

(٣) فَكُنْ مِنْ لَامِ الدَّعَاءِ ، وَ« لَا » الدَّعَاءُ هُوَ لَامُ الْأَمْرِ ، وَ« لَا » النَّاهِيَةُ ، وَلَكِنْ فُتِّرَ بَيْنَهُمَا ، فَقِيلَ : لَامُ أَمْرٍ ،

وَلَامُ دَعَاءٍ ، وَقِيلَ : « لَا » نَهْيٌ ، وَ« لَا » دَعَاءٌ ؛ تَأْذِينًا مَعَ الْمَدْعُورِ ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

(\*) هَاءُ الشُّكْتِ هِيَ الْإِلَاحَةُ لِبَيَانِ حَرَكَةِ أَوْ حَرْفِ ، نَحْوُ : ﴿ مَا هِيَ ﴾ ، وَنَحْوُ : هَاهُنَا ، وَوَارِئُهَا ، وَصَبَّ

لَمْ يُوقَفْ عَلَيْهَا ، وَرَبَّمَا وَصِلَتْ بِنِيبَةِ الْوَقْفِ . وَانْظُرْ مَعْنَى اللَّيِّبِ ٢ / ٤٠٢ .

إذن : تُسمِّيها « لا » الدعائية ، أو حرف دعاء .

ومثالها قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ بسكون الدال ، التي هي آخر الفعل .

ومثالها أيضا : أن تقول : رب لا تجعلني أشقى خلقك .

بسكون اللام من « تجعلني » .

ولا يصح أن تقول : رب لا تجعلني <sup>(١)</sup> أشقى خلقك .

لأنك ضمنت آخر الفعل « اللام » ، و « لا » الدعائية تجزم الفعل المضارع .

الفرق بين « لا » النافية ، ولا الناهية ، والدعائية :

الفرق بينهما يتضح بهذين المثالين :

تقول : لا تقم .

لا : ناهية .

تقم . فعل مضارع مجزوم بـ « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون .

وأما قولت : هند لا تقوم من مكانها . فـ « لا » هنا نافية ، لأنك تُخبر عن هند أنها

لا تقوم ، ولا تنهاها ، و « لا » النافية لا تُغيّر في الفعل شيئا . لكن لو قلت لامرأة : لا تقومي . فـ « لا » ناهية .

إذن : نقول في إعراب هذه الجملة :

لا : نافية .

نقوم : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة <sup>(٢)</sup> .

(١) - ضم

(٢) - لا تقرأ كلاء التارخ رحمه الله ها أي « لا » الداخلة على الفعل المضارع على قسمين

٢ - لا النافية . -

١ - لا نهي

فهذه ستة أحرف تجزئ فعلاً واحداً<sup>(١)</sup>.

وعكسا أن تفرق بينهما من وجهين :

١ - الوجه الأول : من حيث العمل :

فـ « لا » النافية لا تعمل شيئاً ، فالفعل يأتي بعدها مرفوعاً ، إلا إذا سبق بأداة نصب فينصب ، أو أداة حرم فيجزم .

وأما « لا » الطلبية فهي - كما تقدم - تجزم الفعل المضارع .

٢ - الوجه الثاني : من حيث المعنى .

فـ « لا » الطلبية معناها طلب الكف عن الفعل وتركه ، و « لا » النافية معناها الخبر<sup>(٢)</sup> .

والفرق بين الخبر والطلب أن الطلب لا يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب ، بينما الخبر يوصف بذلك .

فعلى سبيل المثال لو قلت لولدك : لا تشرب اللبن . فهذا طلب ؛ لأنه لا يمكن أن يقول لك من سمعك تقول هذا : صدقت أو كذبت . بينما لو أنك قلت : محمداً لا يلعب بالكرة . فهذا خبر ؛ لأن السامع يمكنه أن يقول لك : صدقت أو كذبت .

وعليه فإننا نقول : إن « لا » في الجملة الأولى طلبية ؛ لأنه لا يمكن أن يوصف الكلام الذي وردت فيه بالصدق أو الكذب . بينما « لا » في الجملة الثانية نافية ؛ لإمكان وصف الكلام الذي وردت في سياقه بالصدق أو الكذب . والله أعلم .

وداكم مثالان على إعراب « لا » الناهية ، والدعائية ، مع الفعل المضارع الذي دخلتا عليه المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ .

لا : حرف نهى ، مبنى على السكون ، يجزم الفعل المضارع .

تخف : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » .

المثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ لَا تَوَاجِدْنَا ﴾ .

لا : حرف دعاء ، مبنى على السكون ، يجزم الفعل المضارع .

تواجِدُنَا : فعل مضارع مجزوم بـ « لا » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » ، ونا : المفعولين : ضمير مبنى على السكون في محل نصب مفعول به .

(١) وهذا هو نهاية الكلام على القسم الأول من الجوارم ، وهو الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً ، وهذا هو وقت شروع في القسم الثاني ، وهو ما يجزم فعلين .

(\*) ويركب هذا الخبر أحياناً قد يحمل معنى الطلب ، فتكون جملة خبرية اللفظ . إشائية معنى ، ومكسرة

كلاماً لأن ينصب على الأصل ، وهو أن معناها الخبر المجرد عن الطلب .

## القسم الثانى من الجوازيم :

### ما يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ<sup>(١)</sup>

ثم قال المؤلف رحمه الله : وإن<sup>(٢)</sup> .

بدأ المؤلف رحمه الله الآن فى الجوازيم التى تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ ، وأولها « إن » ، ومثالها أن تقول : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو .

فأداة الشرط « إن » جَزَمَتْ فِعْلَيْنِ ؛ الفعل الأول : « يَقُمْ » ، والفعل الثانى : « يَقُمْ » أيضًا ، ويُسمى الأول فعل الشرط ، ويُسمى الثانى جواب الشرط .  
ولابد أن تَجْزِمَ هذه الأداة « إن » هذين الفعلين ، فلا بد أن تقول : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو . بجزم الفعلين .

ولو قلت : إن يَقُمْ زيدٌ يَقومُ<sup>(٣)</sup> عمرو . صار هذا خطأ ، أو ضعيفاً<sup>(٤)</sup> .

(١) هذه الأدوات التى تجزم فعلين تسمى أدوات الشرط الجارمة ، وهى بقية الأدوات التى ذكرها المؤلف بقوله : « وإن ... إلخ . وهى اثنتا عشرة أداة .  
وهذه الأدوات تجزم الفعل المضارع لفظاً ، والماضى محلاً ، وسيأتى التمثيل على ذلك ، إن شاء الله تعالى ، وهى تجعل زمن الفعل المضارع للاستقبال كما تقلب زمن الماضى إلى المستقبل ، عكس « لم » ، و « لما » .  
وسُمِّيت أدوات شرط ؛ لأنها تفيد تعليق أمر على أمر آخر ، وتُسَمَّى الجملة التى بدأت بأداة الشرط أسلوب الشرط ، أو الجملة الشرطية .  
والجملة الشرطية تتكون من :  
١ - أداة الشرط .

٢ - جملة الشرط ، وهى التى تلى أداة الشرط ، وتحتوى على المضارع المجزوم ، ويسمى فعل الشرط .  
٣ - جملة جواب الشرط ، ويقال : الجزاء ، وتأتى بعد فعل الشرط ، وتحتوى على فعل مضارع محروم .  
يسمى جواب الشرط وجزاءه ، وإنما سُمِّى هذا الفعل الثانى جواباً وجزاءً ؛ تشبيهاً له بجواب السؤال ، وجزاء الأعمار ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزاء بعد فعل المحاذى عليه .

(٢) ذكر بن هشام رحمه الله فى أوضح المسالك ١٨٥/٤ أن « إن » الشرطية حروف بالاتفاق .

(٣) يرفع « يقوم » .

(٤) ذكر بن هشام رحمه الله فى أوضح المسالك ١٨٨/٤ أن رفع الجواب فى مثل هذه حذو ضعيف .

ولو قلت : إن يقوم زيد يقم عمرو . فهو خطأ أيضًا .  
ولو قلت : إن يقوم زيد يقوم عمرو . فهو خطأ أيضًا .  
إذن . الصحيح أن تقول : إن يقم زيد يقم عمرو . بجزم الفعلين .  
ومثال جزم « إن » الشرطية لفعلين ، من القرآن .  
قوله تعالى . ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾ .  
وقوله تعالى . ﴿ إِنْ تُصِيبَكَ خَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ . ولم يقل تسؤهم<sup>(١)</sup> .

= ومثل لذلك بقول الشاعر :

مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وقال : وعليه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أَتَيْتُمَا تَكُونُوا تُذِرُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ .

(١) ومن ذلك أيضًا

قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

قوله تعالى ﴿ وَإِنْ يَسْتَفِثُوا يَفْثُوا بِمَا كَانُوا يَفْثُونَ ﴾ .

وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَنْبِهَا لَا يَحْمِلْ بِهَا شَيْءٌ ﴾ .

وقوله تعالى . ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

ويلاحظ في هذه الآيات أن الفعل المضارع الواقع شرطًا ، أو جوابًا يكون مجزومًا بـ « إن » ، ومن الواضح

أن علامة الجزم اختلفت باختلاف نوع الفعل فهو مجزوم ، وعلامة جزمه السكون في نحو « يضاعفها » ،

و « يسرق » ، و « لا يحمل » .

والسكون على النون المحذوفة جوازًا في « تَكُ » ، وتكون علامة الجزم حذف النون في « يستفثوا » ، و

« يفاثوا » .

أما جواب الشرط « فقد سرق أخ له من قبل » فيلاحظ أنه ماضٍ مسبوق بـ « قد » ، ولا يصح وقوع هذه

الجملة حوائيًا إلا إذا اقترنت بالفاء ، فهي جملة في محل جزم ، جواب الشرط .

١٠ - مثل : جواب الشرطية مع فعلين ، فعل الشرط ، وجواب الشرط : إن يقم زيد يقم عمرو .

حرف شرط جازم باتفاق النحاة ، يجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه وحراؤه .

٢ - فعل مضارع مجزوم بـ « إن » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .

٣ - فعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

٤ - « الثاني » : فعل مضارع أيضًا مجزوم بـ « إن » ، جواب الشرط وحراؤه ، وعلامة حرمه السكون .

٥ - فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الأداة الثانية من أدوات الشرط التي تجزّم فعلين : « ما »<sup>(١)</sup> . ومثالها : قوله تعالى :  
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ .

فعل الشرط : تَفْعَلُوا ، وهو مجزوم بحذف النون .

وجواب الشرط . يَعْلَمُهُ اللَّهُ ، وهو مجزوم بالسكون .

وإنما تجزّم الأول بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وجزّم الثاني بالسكون ؛  
لأنه لم يتصل بآخره شيء<sup>(٢)</sup> .

= فهنا - كما رأيت - فعل الشرط وجواب الشرط مضارعان ، وقد يكونان ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، وإعرابه - كما تقدم - إلا أنك تقول في « قام » : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، في محل جزم ، « إن » ، فعل الشرط ، وكذلك في جوابه .

وقد يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، نحو : إن يقيم زيد قام عمرو ، أو الأول ماضياً ، والثاني مضارعاً ، نحو : إن قام زيد يقيم عمرو .

وإعراب المثالين ، كما مر في نظيرهما .

(١) هي اسمٌ موصوِّغٌ في الأصل لغير العاقل ، ثم صُلِّت معنى الشرط ، فجَزَمَتْ ، وهي مبنية ، ولها محل من الإعراب<sup>(٣)</sup> .

(٢) وقد تقدم أن الفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو ألف اثنين ، أو نون نسوة ، أو نون توكيد - خفيفة كانت أو ثقيلة - ولم يكن آخره حرف علة فإنه يجزّم بالسكون .

فإن كان آخره حرف علة جزم بحذف حرف العلة .

وإن اتصل بآخره ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، جزم بحذف النون ؛ لأنه يكون وقتئذٍ من الأفعال الخمسة .

فإن اتَّصَلَ بآخره نون النسوة ، وسبق بجازم ، فإنه يبنى على السكون في محل جزم .

وإن اتَّصَلَ بآخره نون التوكيد الخفيفة ، أو الثقيلة ، فإنه يبنى على الفتح ، في محل جزم .

ومن أمثلة « ما » الشرطية أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ . وإعراب هذه الآية هكذا :

سم شرط جازم ، يجرم فعلين ، مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به مقدم لمفعول الشرط « تقدموا » .

فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير مبني -

(١) سبكر في شيء الله تعالى في نهاية الكلام على الأدوات التي تجزّم فعلين مبحثاً في إعراب هذه الأدوات

الأداة الثالثة من أدوات الشرط التي تجزئ فعلين : مَنْ<sup>(١)</sup> . ومثالها : قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ .

يَعْمَلُ : فعل الشرط ، مجزوم بالسكون .  
يرَهُ . جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ؛ لأنه مُعْتَلٌّ بالالف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، والهاء مفعول به<sup>(٢)</sup> .

= على السكون ، في محل رفع فاعل .  
لأنفسكم : اللام حرف جر ، وأنفس : اسم مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تقدموا » ، وأنفس مضاف ، والكاف ضمير مبني على الضم في محل جر ، مضاف إليه ، والميم علامة الجمع .  
مَنْ . حرف جر ، مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب .  
خير . اسم مجرور بـ « من » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بـ « تقدموا » .  
تجدوه . فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير مبني على السكون ، في محل رفع فاعل ، والهاء ضمير مبني على الضم في محل نصب ، مفعول به .  
عند : ظرف مكان منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .  
اللَّهُ : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

(١) « مَنْ » اسم شرط ، وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل ، ثم ضُمَّت معنى الشرط ، فحزمت ، وهي مبنية ، ولها محل من الإعراب .

(٢) ومن شواهد الجزم بـ « مَنْ » أيضًا .  
قوله تعالى ﴿ مَنْ يَأْتِ بِنُكْرٍ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ .  
وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ﴾ .  
وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

وكقول زهير بن أبي سلمى .  
وَمَنْ لَمْ يُضَايِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُفْتَرَمُ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنْسِمٍ  
وذاكم هو إعراب قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

من : اسم شرط ، يجزم فعلين ، مبني على السكون ، في محل رفع ، مبتدأ .

يعمل . فعل مضارع مجزوم بـ « من » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر  
حواراً ، تقديره « هو » ، يعود على « مَنْ » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع ، خبر ، المستند ، =

لأداة لراثة من أدوات الشرط التي تجزم فعلين : **مَهُمَا** <sup>(١)</sup>.

ومتألفها : قول الشاعر :

ومهما تكثر عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس ثعلم <sup>(٢)</sup>

= وهو « من » .

شواهد : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

يُجْزَمُ : فعل مضارع مبنى بـ « لا » لم يُسَمَّ فاعله ، مجزوم بـ « من » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو » ، يعود على « من » .

به . الباء حرف جر ، والهاء ضمير مبنى على الكسر ، في محل جر اسم مجرور ، والجار والمجرور متعلقان بقوله : « يجزم » .

(١) « مَهُمَا » اسم في أصح الأقوال ، وهي في الأصل موضوعة لغير العاقل مثل « ما » ، ثم ضُمَّت معنى الشرط مثلها ، فجزمت ، كما تكون للزمان فتكون ظرفاً .

(٢) هذا البيت لزهر بن أبي شلمي المزني ، من مغلته المشهورة التي أولها :

أين أم أوفى دمنة لم تكلم بحوامة الدراج فالمثقل

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من الحاة ، منهم ابن هشام رحمه الله في شرح قطر الندى عند الكلام على الخلاف في اسمية « مهُمَا » ، وفي معنى اليب في مباحث « مهُمَا » ، والأشمونى في باب عوامل الجزم .

ومن استعمال « مهُمَا » للزمان والشرط ، ونكون حيث ظرفاً للشرط قول حاتم الطائي :

وانك مهما تُغبط بطنك سُؤله وفرحك نالا مُتتهى الدم أخمفاً

وقول امرئ القيس :

أعرك مئى أن حُبك قاتلى وأنت مهما تأمرى القلب يفعل

وشاهد فيه . قوله : « مهما تأمرى القلب يفعل » . حيث جزم بـ « مهُمَا » فعلين : أولهما . قوله « تأمرى » ، وثانيهما : قوله : « يفعل » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط . والثاني مهما حواه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم الأول حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، إذ هو فعل مضارع تصبى به ياء المحاطة المؤنثة ، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون ، وأن آخره لم يتحرك بكسرة . لا لموافقة بقية الأبيات .

ومن استعمالها لغير العاقل : قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْشُكَ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

ومرات هذه الآية هكذا . =



تَكُنْ : فعلُ الشرط ، وثَقَلَمَ : جوابُ الشرط ، وَخَرَّكَ بالكسر ، مُراعاةٌ للرُّويِّ ؛  
يعنى : لآجِرِ البَيْتِ<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= مهما اسم شرط جازم ، يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجراؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ  
مبنى على السكون فى محل رفع .

تَأْتِ فعل مضارع مجزوم بـ « مهما » فعل شرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل  
عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، ونا ضمير مبنى على السكون فى محل نصب ،  
مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « مهما » .  
به الباء حرف جر ، والهاء : ضمير مبنى على الكسرة ، فى محل جر ، اسم مجرور ، والجار والمجرور  
متعلق بـ « تأت » .

من آية . جار ومجرور ، بيان لـ « مهما » ، فى محل نصب على الحال من الهاء فى « به » .  
لشجرنا : اللام لام كى ، وتسحر : فعل مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة جوازاً بعد لام « كى » ،  
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، ونا ضمير مبنى على  
السكون فى محل نصب ، مفعول به .

بها : جار ومجرور متعلق بـ « تسحر » .

لما : الفاء واقعة فى جواب « مهما » ، وما نافية .

فإن جعلت « ما » حجازية عملت عمل « ليس » ، من رفع الاسم ، ونصب الخبر .

وإعراب قوله تعالى : ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . هكذا :

نحن : اسمها مبنى على الضم فى محل رفع .

لك : جار ومجرور متعلق بمؤمنين .

مؤمنين الباء حرف جر زائد ، ومؤمنين : خبر ما منصوب ، وعلامة نصبه ياء مقدرة فى آخره ، مع من  
ظهورها اشتغال المحل بالياء المجلوبة لأجل حرف الجر الزائد .

وإن جعلت « ما » تميمية كانت غير عاملة ، وكان الإعراب هكذا :

نحن : مبتدأ مبنى على الضم ، فى محل رفع .

مؤمنين الباء حرف جر زائد ، ومؤمنين : خبر المبتدأ مرفوع بواو مقدرة فى آخره ، مع من ظهورها  
اشتغال المحل بالياء المجلوبة ، لأجل حرف الجر الزائد ، والجملة من « ما » واسمها وخبرها على الأول ،  
ومن المبتدأ والخبر على الثانى فى محل جزم ، جواب الشرط .

(١) فى مفسر رادى رحمه الله فى القاموس المحيط ( روى ) الرُّويِّ : حرف التقية .

لأداة الخامسة من الأدوات التي تجزم فعلين : إذ ما<sup>(١)</sup> .

ومتألفها : تقول لصاحبك : إذ ما تجلس أجلس . يعنى : فى أى مكان تجلس أجلس .

فعل الشرط هو « تجلس » ، وجواب الشرط هو « أجلس » .

ولو قلت : إذ ما تجلس أجلس . فهو خطأ .

ولو قلت : إذ ما تجلس

أجلس . فهو أيضا خطأ .

ولو قلت : إذ ما تجلس أجلس . فهو خطأ أيضا .

وإذا قلت : إذ ما تجلس أجلس . فهو خطأ أيضا .

فالصحيح أن تقول : إذ ما تجلس أجلس . بحزم الفعلين<sup>(٢)</sup> .

(١) « إذا » أداة شرط موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشرط كـ « إن » ، ولذا كانت حرفاً على الأصح ، وسيأتى - إن شاء الله تعالى - ص ٣٦٧ ذكر الخلاف فى ذلك .

(٢) ومن الشواهد على جزم « إذا » لفعلين قول الشاعر :

وإنك إذا تأت ما أنت أمير به ثلب من إياه تأثر آتياً

وإغرابه .

وإث الواو بحسب ما قبله ، وإن : حرف توكيد ونصب ، نصب الاسم ، وترفع الخبر ، والكاف ضمير المخاطب ، مبنى على الفتح ، فى محل نصب ، اسم « إن » .

إذا : حرف شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول : فعل الشرط ، والثانى جوابه وجراؤه ، لا محل له من الإعراب .

تأ : فعل مضارع محزوم بـ « إذا » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » .

بـ : اسم موصول بمعنى « الذى » ، مفعول به لـ « تأت » ، مبنى على السكون ، فى محل نصب .  
سب : « أن » ضمير متصل مبتدأ ، مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا محل به من إعراب .

مر : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

هـ : لاء حرف جر ، والهاء ضمير عائد على « ما » ، مبنى على الكسر ، فى محل جر ، اسم محذور ، وحرر  
و محذور متعلق بـ « أمر » ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة لموصول « ما » .

## الأداة السادسة من الأدوات التي تجزم فعلين : أي<sup>(١)</sup> .

تلف فعل مضارع محزوم بـ «إذا» ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة حرمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : «أنت» .

من اسم موصول بمعنى «الذي» ، مفعول به أول لـ «تلف» ، مبني على السكون ، في محل نصب .  
«إنا ضمير متصل ، مفعول به مقدم لـ «تأمر» مبني على السكون ، في محل نصب ، والهاء حرف دال على الغيبة .

تأمر فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الطاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «من» ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقادماً ، وهو «إياه» .

أي المفعول الثاني لـ «تلف» ، منصوب بالفتحة ، وجملة «إذا» ، شرطها وجوابها في محل رفع خبر إن

شاهد في قوله : إذا تأت ... تلف حيث جزم بـ «إذا» فعلين ؛ أولهما : «تأت» ، وثانيهما : «تلف» ، عني أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها .

(١) أي : في الأصل تستعمل بحسب ما تضاف إليه ، ثم ضُمَّت معنى الشرط ، فجُزِمت .

- فتكون للعاقل في نحو : أي إنسان تكبرته تستغيد قلبه .

- وتكون لغير العاقل في نحو : أي كتاب تقرأه تستفيد منه علماً . ومنه قوله تعالى : ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ .

- وتكون ظرفاً للزمان في نحو : أي يوم تعيشه تزدّد تجربة .

- وتكون ظرفاً للمكان في نحو : أي بلد تشكّنه فأتخذ من أهله أهلاً لك .

عواب قوله تعالى : ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ .

أيها أيّا : اسم شرط جازم ، مفعول به مقدم لـ «تدعوا» منصوب بالفتحة الضاهرة ، وما رائدة .

تدعوا فعل مضارع محزوم بـ «أيّا» ، فعل الشرط ، وعلامة جرمه حذف النون ، والواو فاعل .

فقد الفاء واقعة في جواب «أيّا» ، وله : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم

الأسماء : متداً مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة .

حسني صفة للأسماء ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، مع من صهورها التعدير .

وحسنة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وهو «أي» .

وبـ قرأت الجملة هـا بالفاء ؛ لأنها لا تصلح أن تكون فعلاً للشرط ، فوجب قرنها بالفاء ، لأن لفده أن

جواب شرط هـ سم يصلح أن يكون فعلاً للشرط تعين قرنه بالفاء ، وذلك في مسعه مواضع معنومه

مثل أن تقول : أيُّ ثوبٍ تلبسُ اللبس .

فعل الشرط : تلبس ، وجواب الشرط : اللبس .

ومثل أن تقول : أيُّ كتابٍ تقرأُ أقرأ .

فعل الشرط : تقرأ ، وجواب الشرط : أقرأ .

ولو قلت : أيُّ كتابٍ تقرأُ أقرأ ، أو قلت : أيُّ كتابٍ تقرأُ أقرأ ، أو قلت : أيُّ كتابٍ

تقرأُ أقرأ . فهو خطأ ، فلا بد أن تقول : أيُّ كتابٍ تقرأُ أقرأ . بالجزم في الفعلين<sup>(١)</sup> .

الأداة السابعة من الأدوات التي تجزم فعلين : متى<sup>(٢)</sup> .

مثل أن تقول : متى تقيم أقم .

فعل الشرط : تقيم ، وجواب الشرط : أقم<sup>(٣)</sup> .



وسأني ذكر هذه المواضع في كلام الشارح رحمه الله بعد قليل :

(١) إلا على اللغة الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جواب الشرط ، إذا كان فعل الشرط مضارعاً ، غير منفي بـ « لم » ، الرفع .

(٢) « متى » في الأصل ظرف زمان ، ثم ضُمَّت معنى الشرط ، فجمرت .

(٣) ومن الشواهد على جزم فعل الشرط وجواب الشرط بعد « متى » :

قول الشاعر :

متى تأبى نَعْشُوا إلى صَوءِ نارِهِ<sup>(٤)</sup>      تَجِدُ خَيْرَ نارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

فحاء المعلان « تأبى » ، وهو فعل الشرط ، و « تجد » ، وهو جواب الشرط ، محرومين ، وعلامة الجزم في الأول حذف حرف العلة « الياء » ، وفي الثاني السكون .

وقول الآخر :

تأ ابنُ جَلَا وطلأُ الثَّنَائِيَا      متى أضعُ العِمَامَةَ تُعْرِفُونِي

وعراب قوله : متى أضع العمامة تعرفوني هكذا :

متى سم شرط حارم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهي في محل نصب بـ « أضع » على الظرفية الزمانية .

(\*) يقرأ نَعْشُوا ، وإليها يَعْشُوها عَشْوًا ، وْعَشْوًا : رآها ليلاً فقصدَها مُشْتَبِهاً بها . المعجم موسيعة ( ع ش و )

الأداة النامة من الأدوات التي تجزم فعلين : أَيْان<sup>(١)</sup> .

ومثالها أن تقول : أَيْانَ ما تَجْلِسُ أَجْلِسْ ، أو : أَيْانَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ<sup>(٢)</sup> .

١- جمع فعل مضارع مجزوم بـ « متى » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتحلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنا » .  
العمامة : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

تعرفوني فعل مضارع مجزوم بـ « متى » ، جواب الشرط وجزاؤه ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والنون الموجودة للوقاية<sup>(٣)</sup> ، وباء المتكلم ضمير مبني على السكون ، في محل نصب ، مفعول به لـ « تعرفوا » ، وأصله « تعرفوني » بنونين ، فحذفت نون الرفع الأولى للجازم .

الشاهد في هذا البيت - قوله : متى أضع العمامة تعرفوني . حيث جزم بـ « متى » فعلين : أولهما « أضع » ، والثاني « تعرفوني » ، على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .  
وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كُسر ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بباء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال : تعرفوني . بنونين : أولاهما : نون الرفع ، وثانيهما : نون الوقاية .

(١) « أيان » ، في الأصل ظرف زمان ، كـ « متى » ، ثم صُمِّنت معنى الشرط ، فجُزِمت .  
(٢) ومن الشواهد على أن « أيان » تجزم فعلين : الأول مسهما فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، قول الشاعر :

فَأَيَّانَ ما تُعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

وإعرابه :

١- إن اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مسى على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية بـ « تعدل » .  
ما : زائدة .

٢- جمع فعل مضارع مجزوم بـ « أيان » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون .  
٣- حار ومحرور متعلق بقوله : تعدل .

والريح : فاعل « تعدل » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . -

(\*) قد سبق الكلام على تعريف نون الوقاية ، ولما داسميت بهذا الاسم ، وذكرنا هناك أمثلة على دخولها على الاسم والفعل والحرف ، ص ١٧٤ ، حاشية ١ .

يجوزُ بزيادةِ « ما » ، ويجوزُ بدونها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

الأداةُ الناصعةُ من الأدواتِ التي تجزِمُ فعلين : أين<sup>(٢)</sup> .

ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿ أَأَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ ﴾ .  
واعرابُ هذه الآية هكذا :

أَيْنَمَا : أداة جزم تجزِمُ فعلين ؛ الأولُ : فعلُ الشرط ، والثاني جوابه .

تَكُونُوا : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أَيْنَمَا » ، على أنه فعلُ الشرط ، وعلامةُ جزمه حذفُ النونِ ، والواوُ فاعلٌ .

يَأْتِ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ « أَيْنَمَا » على أنه جوابُ الشرط ، وعلامةُ جزمه

<sup>m</sup> تنزل : فعل مضارع مجزوم بـ « أيان » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما حُرِّك بالكسر لأجل الزوي .

والشاهد فيه . قوله : أيان ما تُغْدِلُ ... تنزل . حيث جزم بـ « أيان » فعلين ، أولهما « تعدل » ، والثاني « تنزل » ، على أن الأول منهما فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا الزوي لكان الثاني ساكناً سكون الأول . ومن الشواهد أيضاً : قول الآخر :

فَأَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرُنَا وَإِذَا لَمْ تُثْرِكِ الْأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ عَذِرًا  
فالفعالان « تُؤْمِنُكَ » ، و « تَأْمَنُ » مجزومان بـ « أيان » .

(١) و « أيان » محرم فعلين ، أحدهما فعل الشرط ، والآخر جواب الشرط ، سواء اتصلت بها « ما » الزائدة ، أم لم اتصل بها .

والشاهد على صحة ذلك : البيتان المذكوران في الحاشية السابقة ، ففي البيت الأول : « فَأَيَّانَ ما تُغْدِلُ به يربحُ تنزل » حزمت « أيان » فعلين ، مع اتصال « ما » الزائدة بها .

وهي بيت لثاني « فَأَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرُنَا » حزمت فعلين أيضاً ، مع عدم اتصال « ما » الزائدة به . والله أعلم .

(٢) « أين » هي في الأصل موصوعة للدلالة على المكان ، فهي ظرف مكان ، ثم ضُمَّت بمعنى شرط .

محرمات

حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

الأداة العاشرة من الأدوات التي تجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني : جواب الشرط : أنى<sup>(٢)</sup> .

تقول مثلاً : أنى تحضر أخضر .

وإعرابه :

أنى : أداة جزم تجزم فعلين ؛ الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه .

تَحْضُرُ : فعل مضارع مجزوم بـ « أنى » ، على أنه فعل الشرط .

أَخْضُرَ : فعل مضارع مجزوم بـ « أنى » على أنه جواب الشرط<sup>(٣)</sup> .

(١) ومثالها من القرآن أيضًا :

قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ .

إعراب قوله تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

أَيْنَمَا : أين : اسم شرط جازم ، مبني على الفتح ، في محل نصب على الظرفية المكانية ، وما : رالدة .

تَكُونُوا : فعل مضارع مجزوم بـ « أين » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل .

ولا تحتاج « تكونوا » للخبر ، لأنها تامة .

يُدْرِكْكُم : يدرك : فعل مضارع مجزوم بـ « أين » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف

الثانية مفعول به ، منى على الضم ، في محل نصب ، والميم علامة الجمع .

الموت فاعل « يدرك » ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

(٢) أصلها موصوغة بدلالة على المكان ، مثل « أين » ، ثم ضمنت معنى الشرط ، فعزمت

(٣) ومن شاهده على جزم « أنى » لفعلين ؛ الأول : فعل الشرط ، والثاني : جواب الشرط . قول الشاعر :

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا نَلْبَسُهَا      كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَحْلِكَ شَاخِرُ

معناه ومعنى قوله : مَرْكَبِيهَا . أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان ركوب .

وشو به شاخِر هو اسم فاعل من قولهم : شَخِرَ بين القوم ؛ أى : تفرَّق واختلف ، وصف الشاعر في هذا

بيت دمه بفجر الشجاع عن الخوص في مضمارها ، فيقول : إنك إذا حشيتها وقعت فيها وسست بها ،

بـ « ركوبها صعتا » .

## الأداة الحادية عشرة من الأدوات التي تجزئ فعلين : حيثما .

= الإعراب :

اصبحت فعل ماض ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم « أصبح » ، مسى على الفتح ، في محل رفع .

أنى اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، مبنى على السكون ، في محل نصب على الظرفية المكابية لـ « تأت » . تأت . فعل مضارع مجزوم بـ « أنى » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب ؛ لأنه اسم مبنى ، لا يظهر فيه إعراب .

تلتبس . فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بـ « أنى » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره أنت .

بها : جار ومجرور متعلق بـ « تلتبس » ، وجملة الشرط والجواب ، في محل نصب ، خبر « أصبح » . كلا . مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « مركبى » من قوله « مركبها » مضاف إليه ، محرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً ، المكسور ما بعدها تقديرًا ؛ لأنه مثنى ، و « مركبى » : مضاف ، وما ضمير العائبة مضاف إليه .

تحت . ظرف مكان ، متعلق بقوله : شاجر . الآتى ، وهو مضاف ، ورجل من قوله : « رجلك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه . شاجر : خبر المبتدأ ، الذى هو « كلا » .

وأفراد الخبر ؛ لأن كلمة « كلا » ، وإن كان معناها معنى المثنى ، إلا أن لفظها مفرد ؛ فراعى ههنا لفظها ، فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى .

ومثله في مراعاة اللفظ قول الشاعر :

كَلَانَا عَنِّي عَنْ أَحِبِّهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيًا

التشديد . قوله : أنى تأتيا تلتبس . حيث جزم بـ « أنى » فعلين : أولهما « تأت » ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما « تلتبس » ، وهو جواب الشرط .

ومن الشواهد على أن « أنى » تجزم فعلين ، أيضًا : قول الشاعر :

خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُزْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

سهمه فيه . أنى تأتيا تانيا . حيث جزم بـ « أنى » فعلين : أولهما : قوله : « تأتيا » ، وهو فعل شرط ، وثانيهما : قوله : تانيا ، وهو جواب الشرط ، وجزاؤه .

(١) حيث : عبارة عن انطراف المبنى على الضم « حيث » ، وما الزائدة ، فأصلها موضوعة لدلالة على المكار كـ « أين » ، و « أنى » ، ثم ضُمَّت معنى الشرط ، فجزمت .

و « حيثما » طرف للمكان اتفاقاً ، وقد تستعمل ظرفاً للزمان فى رأى بعضهم ، وتكضم معنى الشرط .



فإن لنساعز .

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(١)</sup> .

فعل الشرط : تَسْتَقِيمُ ، وجواب الشرط : يُقَدَّرُ .

وقال الله تعالى : « وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » .

لكن هذه الآية لم يَظْهَرْ فيها جزم ؛ لأنَّ فعل الشرط « كنتم » فعل ماضٍ<sup>(٢)</sup> .

أيضاً ، ومن ذلك الشاهد الذي ذكره الشارح رحمه الله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

(١) البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام في « شرح قطر الندى » ، في

جواز المضارع ( ٢٨ ) ، و « شرح شذور الذهب » ، في جواز المضارع ( ١٧١ ) ، ومغنى اللبيب ، عند

الكلام على « حيث » ( ٢٠٤ ) ، واستشهد به ابن عقيل في جواز المضارع ( ٣٣٨ ) ، واستشهد به

الأشموني في جواز المضارع .

وإعراب هذا البيت هكذا .

حيثما : اسم شرط جازم ، يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم

في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله : « يقدر » ، الذي هو جوابه ، وما

زائدة .

تستقيم : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بـ « حيثما » ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر

وجوباً ، تقديره « أنت » .

يُقَدَّرُ : فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم أيضاً بـ « حيثما » ، وعلامة جزمه السكون .

لك . جار ومجرور متعلق بـ « يقدر » .

الله . فاعل « يقدر » ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

نجا : مفعول به لـ « يقدر » ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

في غير جار ومجرور متعلق ، إما بقوله : « يقدر » ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لـ « نجا » . و

« غابر » مضاف ، وقوله : « الأزمان » : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة .

سأشهد فيه . قوله . حيثما تستقيم يقدر . حيث جزم بـ « حيثما » فعلين ؛ أولهما « تستقيم » ، وثانيهما

« يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن

علامة جزم كل منهما هي السكون .

(٢) والمفعول لماضي كما سبق - من المبتنيات ، فلا يدخله الجزم لفظاً ، ولكنه قد يدخله مَحَلّاً ، وعليه فيكون

المفعول « كنتم » مبنيًا على السكون ، في محل جزم ، فعل الشرط . =

## الأداة الثانية عشرة من الأدوات التي تجزم فعلين : كيفما<sup>(١)</sup>.

= وأما جواب الشرط وهو قوله تعالى : ﴿ قُولُوا وَجُوهَكُمْ ﴾ - فهو جملة طلبية مقترنة بإفاء ، فعمل لأداة فيها غنل في المحل أيضًا ، وليس في اللفظ .

(١) « كيفما » أصلها موصوعة للدلالة على الحال ، ثم ضُمَّت معنى الشرط ، فكانت مقتضية فعلين متفقين اللفظ والمعنى ، نحو : كيف تصنع أصعب ، ولا يجوز كيفما تنظم العقد أنظم القصيدة . لاختلاف معنى الفعلين ، ولا : كيفما تجلس أقعد<sup>(٢)</sup> . لاختلاف لفظ الفعلين ، وإن اتفق معناهما .

وقد اختلف السحاة فيها ، هل هي حارمة ، أم لا ؟ على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها لا يجوز أن تعمل الجزم فيما يأتي بعدها من أفعال ، فنقول : كيفما أجلس أجلس . بارتفاع ، وهذا هو قول البصريين إلا قُطِرَ ، وعللوا ذلك بعلمين :

١- عدم وجود شاهد للجزم بها من كلام العرب ، بعد الفحص الشديد ، وإنما ذكروا لها مثالا بطريق القياس ، نحو : كيفما تجلس أجلس .

٢- مخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، كما مر .  
والقول الثاني : أنها يجوز الجزم بها مطلقا . وهذا هو قول الكوفيين وقُطِرَ ، وهو الذي مشى عليه المؤلف والشارح رحمهما الله .

والقول الثالث : أنها يجوز الجزم بها بشرط اقترانها بـ « ما » . وانظر معنى اللبيب ٢٢٩ / ١ ، ٢٣٠ .  
وبناء على مذهب الكوفيين يعرب هذا المثال : كيفما تجلس أجلس هكذا :

كيفما : اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بـ « تجلس » .  
تجلس : فعل مضارع مجزوم بـ « كيفما » ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره « أنت » .

أجلس : فعل مضارع مجزوم بـ « كيفما » ، جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا .

وبهذا يحتج بدينا اثنا عشر حارما ، تجزم فعلين : أحدهما فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط ، وهذا مع الحروف الستة التي تجزم فعلا واحدا ، فيكون المجموع ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، ثمانية عشر جارما ، ويمكن أن يتلخص مما مضى من الكلام على الجوازم الثني عشرة التي تجزم فعلين ما يلي :

١- أن هذه الجوازم تنقسم من حيث اتصالها بـ « ما » إلى ثلاثة أقسام .  
قسم الأول : ما لا يجزم إلا مع « ما » ، وهو : « إذ » ، « حيث » ، « وكيف » .  
لقسم الثاني : ما يتمتع بدخول « ما » عليه ، وهو « من » ، « وما » ، « وأني » .  
لقسم الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، وهو : « أي » ، « متى » ، « أين » ، وكذلك « أيا » على الصحيح .

(\*) قد بين هشام رحمه الله في معنى اللبيب ٢٢٩ / ١ : ولا يجوز : كيف تجلس أذهب . باتفاق . اهـ

مثل أن تقول : كيفما تكن أكن ، كيفما تجلس أجلس .

يعنى : على أى كيفية تجلس أجلس أنا .

فإن المؤلف رحمه الله تعالى : وإذا فى الشعر خاصة (١) .

٢- أن هذه الجوارم تنقسم بحسب معناها إلى ستة أقسام :

أحدها : ما وُضِعَ للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : « إن ، وإذا » ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَتِي ﴾ ، وتقول : إذا ما تَقُمَ أَقَم .

الثانى : ما وُضِعَ للدلالة على من يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو « مَنْ » ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

الثالث : ما وُضِعَ للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : « ما ، ومهما » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْمَعَهُ اللَّهُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

الرابع : ما وُضِعَ للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو : « متى ، وأيان » ، كقول الشاعر :  
ولستُ بخَلَّالٍ السَّلَاحِ مَخَافَةً      ولكن متى يَشْتَرِفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ  
وقول الآخر :

أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ نَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا      لَمْ تُنْزِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ خَذِرَا

الخامس : ما وُضِعَ للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : « أين ، وأنى ، وحيثما » ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .  
وقول الشاعر :

حَلِيلِي أُنَى تَأْتِيَابِي تَأْتِيَا      أَنَا غَيْرَ مَا يُرْصِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

السادس : ما هو متردّد بين أقسام الاسم الأربعة ، وهو « أى » ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ، فهى فى قولك : أيهم يقيم أقم معه .

من باب « مَنْ » ، وفى قولك : أى الدوابّ تزكّت أزكّت . من باب « ما » ، وفى قولك : أى يوم تَصُم أَصُم . من باب « متى » ، وفى قولك : أى مكان تجلس أجلس . من باب « أين » .

وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام رحمه الله ص ٣١٤ - ٣١٨ .

(١) قوله . « فى الشعر » . حار ومجرور متعلق بمحذوف ، صفة لـ « إذا » ، والتقدير : وإذا الواقعة فى الشعر . وهولهُ . « خاصة » . مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير أخص خاصة .

ويعنى المؤلف رحمه الله بذلك : أن مما يجزم فعلين زيادة على الثمانية عشر « إذا » ، وأصلها موصوعة للدلالة على الزمان المستقبل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، فجزمت ، ولا يُجْزَمُ بها إلا فى النظم دون الشعر ، وذلك ضرورة ، وإلا فهى غير عاملة الجزم ، لا فى الشعر ، ولا فى النثر . =

بمعنى رحمه الله : أَنَّ « إذا » لا تَجْزُمُ فعلين إلا فى الشعرِ خاصَّةً ، ومن ذلك قولُ الشاعرِ :

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلْ<sup>(١)</sup>

قوله : خَصَاصَةٌ . أى : جوع .

وفعلُ الشرطِ : قوله : تُصِيبُكَ . وجوابُ الشرطِ : جملةُ « فَتَحْمَلْ » .

= وهى خافضة لشرطها ، منصوبة بجوابها .

ويمكننا أن نلخص ما مضى فى النقاط التالية : =

- ١- أن « إذا » ظرف زمان .
- ٢- أنها اسم بمعنى « حين » .
- ٣- أنها منصوبة على الظرفية فى محل نصب .
- ٤- أن جملة الشرط كلها تكون فى محل جر بالإضافة إلى « إذا » .
- ٥- أن « إذا » منصوبة بالجواب .
- ٦- أن الشرط والجواب يكون معناهما فى المستقل ، سواء أ جاء لفظهما ماضياً ، أم مضارعاً ، أم جاء الجواب أمراً .

(١) هذا عَجْزُ بيت ، وصَدْرُهُ قوله :

اشْتَقْنِي مَا أَغْنَاكَ رُبُّكَ بِالْغَنَى

وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام رحمه الله فى معنى اللبيب ( ١٣٢ ) ص ١٠٨ ، ١١٢ ، ٨٠٥ ، واستشهد به الشيخ محمد محيى الدين فى شرحه على الأجرومية ص ٥٨ ، ويروى قوله : « فتحمل » بالحاء المهملة ، وبالجيم .

وقرأب الشطر الذى ذكره الشارح رحمه الله هكذا :

« إذا » اسم شرط جازم ، مبنى على السكون ، فى محل نصب على الظرفية الرمائية ، بـ « تصيبك » .

تصيب : فعل مضارع مجزوم بـ « إذا » فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير مسمى على الفتح ، فى محل نصب ، مفعول به .

خصاصة . فاعل « تصيب » ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وتحمل : فعل أمر مبنى على السكون ، وحُرِّك بالكسر لأجل الروي ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم ، جواب الشرط .

والحوارم التي تجزم فعلين فيها مباحث :

المبحث الأول : أنها تجزم فعلين : الفعل الأول يُسمى فعل الشرط ، والفعل الثاني يُسمى جواب الشرط ، مثل : إن تجتهد تنجح .  
 فلا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .  
 ولا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح<sup>(١)</sup> .  
 ولا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .  
 ولا يصلح أن يقال : إن تجتهد تنجح .  
 المهم لا بد من جزم الفعلين<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

المبحث الثاني : هذه الأدوات كلها أسماء إلا « إن » ، وعلى هذا فتقول : إن : حرف شرط جازم ، يجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني هو جواب الشرط .  
 أمّا ما عداها فتقول : ما : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه<sup>(٣)</sup> .

(١) إلا على اللغة الضعيفة التي سبق الإشارة إليها ، وهي أنه يجوز في جواب الشرط ، إذا كان فعل الشرط مضارعاً ، غير معنى بـ « لم » ، الرفع .

(٢) إلا في حالتين :

١ الحالة الأولى وهي التي سبق الإشارة إليها في الحاشية رقم ١ ، من هذه الصفحة .  
 ٢ الحالة الثانية أن يكون فعل الشرط منفياً بـ « لم » ؛ فإنه في هذه الحالة يجوز رفع الجواب ، بل قال ابن هشام رحمه الله ، في أوضح المسالك ٤ / ١٨٦ : ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع معنى بـ « لم » قوى . اهـ

بل ذكر الشيخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ٤ / ١٨٦ ، حاشية ٨ : أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه .

(٣) ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ٤ / ١٨٥ أن أدوات الشرط من حيث الاسمية والحرفية =

استحث الثالث : الجزم يكون إذا كان فعل الشرط ، وجواب الشرط مضارعين ،  
مثل : إن تجتهد تنجح<sup>(١)</sup> .

أما إذا كان فعل الشرط وجواب الشرط فعلين ماضيين ؛ فإنهما يتفقان على بنائهما  
لا يتغيران - إما على الفتح ، أو السكون ، أو الضم<sup>(٢)</sup> ويكونان مبنيين على كذا ، في

= تنقسم إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : ما هو حرف بالاتفاق ، وهو « إن » .

النوع الثاني : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف ، وهو « إذا »<sup>(٣)</sup> .

النوع الثالث : ما اتفق على أنه اسم ، وهو تسعة أسماء ، وهي : من ، وما ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وأين ،  
وأنى ، وحيثما ، وكيفما .

النوع الرابع : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه اسم ، وهو كلمة واحدة ، وهي « مهما » .  
والقول بأنها اسم هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب السهيلي وابن يسعون إلى أن « مهما » حرف ، فأما  
الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ .  
وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا على اسم .

(١) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعَذِّبْكُمْ ﴾ .

(٢) على التفصيل الذي ذكر عند الكلام على بناء الفعل الماضي .

(٣) والشارح رحمه الله - كما قد رأيت - ذهب إلى أن « إذا » اسم ، وليست حرفاً ؛ لأنه رحمه الله يقول :  
هذه الأدوات كلها أسماء إلا « إن » .

وهذا الذي ذهب إليه الشارح رحمه الله هو قول أبي العباس المبرد ، وأبي على الفارسي ، وابن السراج ،  
فقد ذهب هؤلاء إلى أن « إذا » اسم شرط ، وهو ظرف زمان مثل « متى » .

وذهب سيبويه رحمه الله ، وابن مالك ، وابن هشام إلى أن « إذا » حرف شرط .

وحجة أبي العباس المبرد ومن معه أن « إذا » قبل اقترانها بـ « ما » كانت اسماً ، فيحب أن يبقى لها ذلك بعد  
دخول « ما » ؛ لأن الأصل عدم التغيير .

فإن قال أنصار سيبويه : إن « إذا » قد تغيرت بعد دخول « ما » عليها بالإجماع ، وذلك أنها قبل اقترانها بـ « ما »  
كانت دالة على الزمان الماضي ، فلما اقترنت بها « ما » ، وصارت شرطاً صارت دالة على الزمان المستقبل .  
فاجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه منها أن الفعل  
بمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل ، فإذا دخلت عليه « لم » ، و« لما » جعلت كل واحدة منهما  
رمه ماضياً ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع . وانظر أوضح المسالك ١٨٥/٤

مَحَلُّ جَزْمٍ .

مثاله : إن اجْتَهِدَ زَيْدٌ نَجَحَ . الفعلُ لم يَتَغَيَّرْ ؛ لأنه ماضٍ ، والماضي يُشْنَى ، ولا يَتَغَيَّرُ .  
فتقول في الإعراب :

إن : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين ؛ الأولُ فعلُ الشرطِ ، والثاني جوابُ الشرطِ .  
اجْتَهِدَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، في محلِّ جزمٍ ، فعلُ الشرطِ .  
زَيْدٌ : فاعلٌ .

نَجَحَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ ، في محلِّ جزمٍ ، جوابُ الشرطِ .  
مثالٌ آخرٌ : تقولُ : إن اجْتَهِدْتَ نَجَحْتَ .

هنا الفعلان « اجْتَهِدْتَ ، وَنَجَحْتَ » مبنيان على السكون في محلِّ جزمٍ .  
ولماذا بُنِيَ على السكون ؟

الجوابُ : لاتصالهما بضمير رفع متحرك<sup>(١)</sup> .

وتقول في إعراب هذا المثال :

إن : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين ، الأولُ فعلُ الشرطِ ، والثاني جوابه .  
اجْتَهِدْتَ ، نَجَحْتَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ جزمٍ ، ولا تقولُ :  
مَجْزُومٌ ؛ لأنَّ السكونَ هنا ليس علامةً إعرابٍ ، وإنما هو علامةٌ بناءٍ .  
مثالٌ آخرٌ : تقولُ : إن اجْتَهِدُوا نَجَحُوا<sup>(٢)</sup> .

هنا تقولُ : مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لاتصاله بواو الجماعةِ ، في محلِّ جزمٍ . وأما إذا  
كان الأولُ - يعنى : فعلُ الشرطِ - مضارعًا ، والثاني - يعنى جوابُ الشرطِ -  
ماضيًا فإننا نَجْزِمُ الأولَ ، والثاني يكونُ مبنيًا على ما هو عليه في محلِّ جزمٍ ، فتقولُ : إن

(١) وهو تاءُ الفاعلِ

(٢) ومثال ذلك أيضًا من القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ .

تَجْتَهِدُ بَجَحْتٍ .

ولا يجوز أن تقول : إن تَجْتَهِدُ تَجَحْتُ<sup>(١)</sup> .

وأما إذا كان بالعكس ، مثل : إن اجْتَهِدَ زيدٌ يَتَجَحَّجْ ، فإنك تَجْزِمُ الثاني ، ويكون الأول مبنياً في محل جزم .

(١) اعلم رحمك الله أن كون فعل الشرط مضارعاً ، وجواب الشرط ماضياً ، محل خلاف بين النحاة : فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة . بينما ذهب ابن مالك والزمخشري وابن هشام في أوضح المسالك<sup>(٢)</sup> إلى أن ذلك جائز في شدة الكلام ، وهذا هو الحق بلا شك ، والدليل على ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظُلَّتْ ﴾ . لأن قوله : « فظلت » بلفظ الماضي ، وهو تابع لسجواب ، وتابع الجواب جواب .

٢- وما رواه البخاري (٣٥) ، ومسلم ٥٢٤/١ (٧٦٠) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه » .

ولكن ابن حجر رحمه الله اعترض على الاستدلال بهذا الحديث على هذا الحكم ، فقال رحمه الله في الفتح ٩١/١ : وعندي في الاستدلال به نظر ؛ لأنني أظنه من تصرف الرواة ؛ لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء ، وقد رواه السائي عن محمد بن علي بن ميمون ، عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه ، فلم يغاير بين الشرط والجزاء ، بل قال : « من يقيم ليلة القدر يغفر له » ... إلى أن قال رحمه الله : فوضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى ؛ لأن مخرج الحديث واحد . اهـ

٣- وما رواه البخاري أيضاً رحمه الله (٣٣٨٤) أن عائشة رضي الله عنها قالت : إن أبا بكر رجلٌ أسيف متى يقيم مقامك رقي .

٤- وما ورد في ذلك من أبيات كثيرة ، ومنها :

قول قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا شُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا      غَنَى ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ ذَقُوا  
وقول الآخر :

مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ      كَالشُّجَا بَيْنَ حُلْفَةٍ وَالْوَرِيدِ  
وقول الآخر :

إِنْ تُضَرِّمُونَا وَضَلَّائِكُمْ وَإِنْ تُصَلُّوا      مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا  
وعر ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار .

(٥) ولكم رحمه الله اختار مذهب الجمهور في معنى اللبيب .



وتقول في الإعراب :

إن : حرف شرط جازم ، يَجْزِمُ فعلين : الأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه :  
اجتهد : فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ جزمٍ بـ « إن » ، فعل الشرط .  
زيد : فاعلٌ .

يَنْجَحُ فعل مضارع مجزومٌ بـ « إن » ، جواب الشرط<sup>(١)</sup> .

وفي هذه الصورة يجوزُ أن تَرْفَعَ الفعل المضارع « جواب الشرط » ، فتقول :  
إن اجتهد زيدٌ يَنْجَحُ .

قال ابن مالك رحمه الله :

وبعد ماضٍ رفعتك الجزأ حسن<sup>(٢)</sup>

والذي يُطَبِّقُ على كلامه أن تقول : إن اجتهد زيدٌ يَنْجَحُ . ولكنه حسنٌ ؛ يعني :  
ليس ممنوعاً ، وإلا فالأصل : إن اجتهد زيدٌ يَنْجَحُ .

وإذا رفعت فإنك تقول : يَنْجَحُ : فعل مضارع ، والجملة في محلِّ جزمٍ ، جوابُ  
الشرط ؛ لأنَّ الأداة لم تَسَلُطْ على الفعل ، تَسَلَّطَتْ على الجملة ، ولهذا بقي الفعلُ  
مرفوعاً .

فصار عندنا أربع صور :

١ - أن يكونَ فعلُ الشرط ، وجوابُ الشرط ، مُضارعَيْنِ ، فيجبُ فيهما الجزمُ .

(١) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ .

(٢) وقال ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ٤ / ١٨٦ :

ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفيٍّ بـ « لم » قوياً ، كقوله :

وإنَّ أُنثَاءَ خَلِيلٍ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ<sup>(٣)</sup>

وسحر : إن لم تُقَمِّمْ أَقْرَبُ . اهـ

(٣) الشاهد فيه . قوله : يقول . حيث رفع جواب الشرط ؛ لكون فعل الشرط ماضياً ، وهو قوله : « أُنثَاء » .

٢- أن يكون فعل الشرط ، وجواب الشرط ، ماضيين ، فينبئنا ، ويكونا في محل جزم ، ولا يتسلط عليهما العامل .

٣- أن يكون الأول ماضيًا ، والثاني مضارعًا ، فينبئ الأول ، ويكون في محل جزم ، ويُجزم الثاني ، ويجوز رفعه أيضًا .

٤- أن يكون الأول مضارعًا ، والثاني ماضيًا ، فيجزم الأول ، وينبئ الثاني ، ويكون في محل جزم .

\* \* \*

المبحث الرابع : إذا كان جواب الشرط جملة لا تصلح لمباشرة أداة الشرط ؛ فإنه يجب اقترانهما بالفاء<sup>(١)</sup> .

(١) يعنى رحمه الله . إذا كانت الجملة الواقعة جوابًا لا تصلح لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانهما بالفاء ، فإن النحاة قد اشترطوا أمرًا ستة في فعل الشرط ، وهى :

الأول أن يكون فعلًا غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَتَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ .

فإن «أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استحارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة للنحاة .

ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى ، نحو : إن قام زيد أمس فمت .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فإنه مؤول بتقدير إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أبى كنت فنته فيما سبق فقد علمته .

والسبب من الشروط ألا يكون فعل الشرط طلبيًا ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قم ولا أن تقول : إن لا تقم . على أن «لا» ناهية ، وأما إذا كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك : إن لا تؤذ واحبك تدم .

والثاني ألا يكون فعلًا جامدًا كـ «عسى» ، وليس ، فلا يجوز لك أن تقول : إن عسى زيد أن يقوم ، ولا : إن ليس زيد قائمًا .

والسبب ألا تقترن بـ «قد» ، لأن «قد» تدل على تحقيق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع ، وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول : إن قد قام زيد .

والثالث ألا يكون معيَّنًا بحرف نفى ، غير «لم» ، و«لا» ، فإن كان منفيًا بـ «ما» ، أو بـ «لن» ، أو بـ «لما» ، لم يخرز ، فلا يصح لك أن تقول : «إن لما يقم زيد» ، ولا «إن لن يقم زيد» ، ولا «إن ما

هل إن مالِك :

واقْرُنْ بفا حَثْمًا لو جُعِلَ شَرْطًا لـ «إن» أو غيرها لم يَثْجِعِلْ<sup>(١)</sup>

وتقرينا لهذا جمعتها<sup>(٢)</sup> بعضُ الناسِ يسيءُ ، وهو :

اسمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وبجامِدٍ وبما وَقَدْ وبَلَنْ وبالشَّفِيسِ

أولا : اسمِيَّةٌ . يعنى : إذا كان جوابُ الشرطِ جملةً اسمِيَّةً وجَبَ اقترانُها بالفاءِ .

ومثالُ ذلك : إن تَجْتَهِدْ فانت ناجحٌ .

واعرابه :

إن : حرفُ شرطٍ جازمٌ ، يَجْزِمُ فعلين ؛ الأولُ فعلُ الشرطِ ، والثانى جوابه .

تَجْتَهِدْ : فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ «إن» ، وعلامةُ جزمِهِ السكونُ ، وفاعلهُ مستترٌ

وجوبا ، تقديرُهُ «أنت» .

فأنت : الفاءُ رابطةٌ للجوابِ . يعنى : تُرْبِطُ ما بعدها بما قبلها<sup>(٣)</sup> .

وأنت : مبتدأ .

وناجحٌ : خبره .

فالجملةُ الآن اسمِيَّةٌ ، فنقولُ : الجملةُ من المبتدأ والخبرِ فى محلِّ جزمٍ ،

= قام زيد . على أن «ما» نافية .

ويصح أن تقول : إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك . وقال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ . وقال : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .

لسدس ألا يكون الفعل مقترنا بحرف تنفيس - وهو السين وسوف فلا يصح لك أن تقول : إن سيقوم زيد ، ولا أن تقول : إن سوف يقوم زيد .

وهذه المواضع نفسها هى التى إن وقعت جوابا اقترنت جملة الجواب بالفاء .

(١) الألفية ، فصل فى عوامل الجزم ، البيت رقم ( ٧٠١ ) .

(٢) الضمير «الهاء» يعود على مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء .

(٣) وتسمى أيضا فاء الجواب .

جواب الشرط .

وقال رجل احمر : إن تجتهد أنت ناجح . فهذا خطأ ؛ لأن الجملة اسمية ، لا بد أن ترتبط بالفاء .

ومما دللنا من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَفُّواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١) .

فعل الشرط تَعَفُّواْ ، وما عطف عليه .

وجواب الشرط : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

واقترن بالفاء ؛ لأنه جملة اسمية ، فكل جملة مبدوءة بـ « إن » فهي اسمية (٢) ولو قلت : إن تَعَفُّ عَمَّن ظَلَمَكَ إِنَّكَ مُخْشٍ . فهو خطأ ، والصواب فإنك مُخْشٍ .

(١) ومثله أيضا : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْكُتْ يَخْتَرُ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْكُتْ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا ضَآئِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَعْلَمُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَعْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

ومن ذلك أيضا : قول الشاعر :

إذا ما بدت لئلى فكللى أغيرُ      وإن هى ناخشي فكللى مسامحُ

ومنه أيضا قول الأحرص يتحدث عن حبيته التى زوجها من غيره ، واسمه مطر :

سلام الله يا مطر عليها      وليس عليك يا مطر السلام

فإن نكح الكاخ أخل شئ      فإن نكاحها مطرا حرام

فلا غفر الإله لشكجيتها      ذنوبهم وإن صلوا وصاموا

فصلفها فلنست لها بكفء      ولا يغفل مفرقك الحسام

والجمل التى تحتها خط حمل اسمية وقعت فى جواب الشرط ؛ لذلك وجب اقترانها بالفاء .

(٢) عنه - رحمه الله - أن الجملة تنقسم إلى نوعين :

الأول : اسمية ، وهى التى تبدأ باسم حقيقة ، أو حكما .

ثانيه : خبرية : الله رءوف بعباده .

وحكما خبر : إن الله مقيم نوره ، ولو كره الكافرون .

ثالث : فعلية ، وهى التى تصدّر بفعل حقيقة أو حكما ؛ حقيقة نحو : جاء الحق .

وحكما نحو : ما خاب من استخار ، ولا ندم من استشار .

نسيباً طلبيةً يعنى : كلُّ ما دلَّ على طلبٍ ، مثلُ : الأمر والنهي والاستفهام<sup>(١)</sup> .  
 مثال الأمر : تقولُ : إن جاءكَ ضيفٌ فأكرمه . فعلُ الشرطِ جاءكَ ، وحوابُ الشرطِ : فأكرمه .

واقترن بالفاء ؛ لأنَّ الجوابَ طلبِيَّ « فعلُ أمرٍ »<sup>(٢)</sup> .

فإن قال قائلٌ : إن جاءكَ ضيفٌ أكرمه . فهو خطأ ؛ لأنه يَجِبُ اقترانه بالفاء ؛ لأنَّ الجملةَ طلبيةً .

ومثالُ النهي : إن تَمَّ إليك النِّمَامُ فلا تُصدِّقه . جملةُ جوابِ الشرطِ هنا طلبيةٌ ؛ لأنها نَهْيٌ<sup>(٣)</sup> .

ولو قلتَ : إن تَمَّ إليك النِّمَامُ لا تُصدِّقه . فهو خطأ ؛ لأنَّ الجملةَ طلبيةً ، فلا بدُّ أن تَقْتَرِنَ بالفاء .

ومثالُ الاستفهام : إن حَدَّثَكَ الكَذَابُ فهل تُصدِّقه ؟

اقترنت جملةُ جوابِ الشرطِ بالفاء ؛ لأنها طلبيةٌ بالاستفهام<sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم بها ص ٣١٣ ، ٣١٤ أن الشارح رحمه الله عند الكلام على نواصب الفعل المضارع ذكر أن الطلب يشمل ثمانية أمور ، هي مجموعة في قول الناظم :

مُرَّ واذْعُ وَاثَّةٌ وَسَلٌّ وَاغْرَضُ لِحْضِهِمْ تَمَنَّ وَازْجُ كَذَاكَ الْفِي قَدْ كَمَلَا

(٢) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي 》 .

(٣) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَفُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا 》 . فيمن قرأ ﴿ فَلَا يَخَفُ بَخْسًا 》 . بالجزم على أن « لا » نافية .

وأمَّا من قرأ : ﴿ فَلَا يَخَافُ 》 . بالرفع فـ « لا » نافية ، و « لا » النافية تَقْتَرِنُ بفعل الشرط ، فكان مقتضى الظاهر ألا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبني على مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو لا يخاف فالجملة اسمية ، وقد سبق أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء .

وكذا يجب هذا التقدير في نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ 》 . أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم ، وترك الفاء .

واسطر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢١ .

(٤) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ عِندِ اللَّهِ 》 .

ولو قال قائل : إن حَدَّثَكَ الكَذَّابُ هل تُصَدِّقُهُ ؟ فهو خطأ ؛ لأنها طلبية ، فلا بد من اقترانها بالفاء .

ثالثاً . وبجامد . يعنى : إذا كان جوابُ الشرطِ فعلاً جامداً ، والفعلُ الجامدُ هو الذى لا يتصرف ، فهو جامدٌ على اسمه ، لا يتغير ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ .

فمثلاً : « بئس » جامدٌ ؛ لأنه ليس له فعل مضارع ، ولا فعل أمر ، فهو لا يتصرف . و « ليس » مثله جامدٌ لا يتصرف ، وإذا كان لا يتصرف فإنه يفتقر بالفاء وجوباً . مثاله : إِنْ تَعْدَى عَلَيْكَ الْمُجْرِمُ فَلَيْسَ بِضَارِكٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ .

فإن قلت : إِنْ تَعْدَى عَلَيْكَ الْمُجْرِمُ فَلَيْسَ بِضَارِكٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ . فهو خطأ ؛ لأنَّ الجملة الجوابية مبدوءة بفعل جامد .

وتقول : إن صاحبت فلاناً فيعم الصديق هو . باقتران جواب الشرط بالفاء ؛ لأنَّ « نعم » فعل جامد<sup>(١)</sup> .

ولا تقول : إن صاحبت فلاناً نعم الصديق هو . لأنك أسقطت الفاء ، والفاء مع الفعل الجامد يجب أن تفتقر به إذا كان جواباً للشرط .

رابعاً : و « بما » فإذا كان جواب الشرط مقروناً بـ « ما » وجب اقترانه بالفاء .

مثاله : إِنْ يَكْفُرْ هَؤُلَاءِ فَمَا هُمْ بِمُفْعِلِينَ<sup>(٢)</sup> .

فقد اقترن جواب الشرط ﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ . بالفاء ؛ لأنه جملة طلبية بالاستفهام ، وأيضاً لأن جملة جواب الشرط جملة اسمية ؛ لأنها بدأت باسم ، وهو اسم الاستفهام « مَنْ » .

(١) ومثال ذلك أيضاً . قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلُ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا . فَعَسَىٰ رَبِّي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ .

ولأفعال ( بئس - عسى - نعم ) أفعال جامدة وقعت في جواب الشرط ، ولذلك اقترنت بالفاء .

(٢) ومثال ذلك أيضاً . قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ . -

لو قال قائل : إن يكفر هؤلاء ما هم بمُعْجِزِينَ . فهو خطأ ؛ لأنَّ الجواب مقرونٌ بـ « ما » فيجب أن يقرنَ بالفاء .

خامسًا : « وقد » فإذا كان الجواب مُصَدِّرًا بـ « قد » فإنه يجب اقترانه بالفاء ، مثل : إن ذهبت تطلب بعيرك الشارد فقد تذرَّكه .

ولو قلت : إن ذهبت تطلب بعيرك الشارد قد تذرَّكه . فهو خطأ .

قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيُشْرَا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .  
الشاهد : أنَّ الجواب اقترن بالفاء ؛ لأنه مُصَدِّرٌ بـ « قد » .

سادسًا : « وبلن » . فإذا صُدِّرَ الجواب بـ « لن » وجب اقترانه بالفاء .

مثال ذلك : قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّكَ شَيْئًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولو قال قائل : إن أعرضت عن فلان لن يضرك شيئًا . فهو خطأ .

لأنَّ الجواب إذا صُدِّرَ بـ « لن » وجب اقترانه بالفاء .

سابعًا : وبالتنفيس . هذا هو الأخير ، وهو أن يكون الجواب مُصَدِّرًا بالسین ، أو « سوف » .

مثال « سوف » : قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ .

ف فعلُ الشرطِ « يَرْتَدُّ » ، وجوابُ الشرطِ جملةُ « فسوف يأتى الله »<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ .

(١) ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

(٢) ومثال ذلك أيضًا : قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ﴾ .

(٣) ومثاله أيضًا : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ أُعْطِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

ومثال السين . تقول : إن اجتهد زيد فسيتجح<sup>(١)</sup> .

فلو قلت : إن اجتهد زيد سيتجح . فهو خطأ<sup>(٢)</sup> .

(١) ومثاله أيضا : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَشْتِكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَشْتَكِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا ﴾ .

(٢) فهذه سعة مواضع يحب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، غير أن النحاة قد ذكروا أنه يجوز حذف الفاء

من جواب الشرط في هذه المواضع السبعة للضرورة ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا      وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

الشاهد فيه : قوله : « الله يشكرها » . فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ ، هو لفظ الجلالة ،

وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جوابا للشرط ، وقد كان من حق

العربية - على ما ارتضاه جمهور النحاة - أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة

الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال : مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا .

(٢) وما رواه البخاري : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استغنى بها » . بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء<sup>(٣)</sup> .

(٣) وقول الشاعر :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَاضُ لِلْفَقْرِ وَالضُّبَا      سَيَلْقَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

الشاهد فيه : قوله : « سئلقي » . حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

وكذلك قد ذكر النحاة أنه يجوز أن تُعني « إذا » الفجائية عن الفاء التي هي الأصل ؛ لكونها دالة على

السيبية ، متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » ، أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ؛ وذلك لأن « إن » أم باب

الأدوات الجازمة ، و « إذا » أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية سلبية ، نحو : « ما عمرو

بقائم » سم تقترن بـ « إذا » ، فلا تقول : « إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقائم » . وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها

بالفاء ، فيقال : « إن يقيم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية ، بأن كانت دعائية ، نحو

« هل للمقصر في أداء واجبه » أو كانت استفهامية ، نحو : « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بـ « إذا » ، وي

تقترن بالفاء ، فنقول : « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه » . وتقول : « إن خذلك الله فسر

بصرك » .

« كذا » شيخ محمد محيى الدين عبدا الحميد في أوضح المسالك ١٩١/٤ « حاشية » هذا الحديث

يهدى . ينصط إلى البخاري .

« بعد حشبه عن هذا لفظ في البخاري ، فلم أجده إلا بلفظ : « فاستمتع بها » بإثبات الفاء . « بعد عنه



مبحث الخامس : اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ جَوَابٍ اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَإِنَّ الْجَزْمَ يَكُونُ مَحَلًّا ؛ أَيْ :  
إِنَّكَ تَقُولُ : الْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَتَسَلَّطُ عَلَى  
لَفْظِهِ ، إِنَّمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى مَحَلِّهِ وَمَوْضِعِهِ ، فَتَقُولُ : الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، جَوَابُ  
الشَّرْطِ (١) .

= والرابع ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بـ «إن» المؤكدة ، نحو : إن محمداً يصل  
رحمه . فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بـ «إذا» الفجائية ، وتقترن بالفاء ، نحو : إن كنت تقطع رحمتك  
فإن محمداً يصل رحمه .

ومثال ما استكمل هذه الشروط : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .  
وقوله سبحانه : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةُ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ .  
(١) فهذه خمسة أبحاث ذكرها الشارح رحمه الله ، وهناك أبحاث أخرى تتعلق بهذا الباب ، نورد ثلاثة منها  
لأهميتها ، وهي :

المبحث الأول : كيفية إعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط ، وذلك نحو : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ  
اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ .  
وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته      وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا  
ومثل هذا كثير .  
أراء النحاة .

ذهب النحاة في إعراب مثل ذلك إلى مذاهب شتى :  
أ - قوم يرون أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب مبتدأ . وهذا الرأي يناقض شرطهم الذي يرى أن الأداة لا  
تدخل إلا على أفعال .

ب - ومنهم من يرى أن الاسم الذي بعد الأداة يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده .  
وبذلك يكون التقدير في الآية : إن استجارك أحد من المشركين استجارك .  
وفي بيت الشعر : إذا أكرمت الكريم أكرمت .

وقال النحاة : إن حذف الفعل في مثل هذه المواضع واجب .  
ج - وفريق ثالث من النحاة يرى أن الاسم بعد أداة الشرط يعرب فاعلاً للفعل المتأخر  
وهي قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ . تعرب «أحد» على هذه الأداة فاعلاً  
مقدماً لـ «استجار» المتأخر .

وبحسب نرفض هذا الإعراب :

فمثلاً كيف نعرب كلمة «طالب» في مثل : إن طالب مسأله الإهمال رَسَبَ . =

### هل هي الفاعل أم الإعمال ١٢

كما أنه يخالف قاعدة السحاة فى ضرورة أن يتقدم الفعل ، ويتأخر الفاعل .

المسحح الماسى : إعراب أدوات الشرط :

سبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط بعضها حروف ، وبعضها أسماء .

أولاً : إعراب أدوات الشرط الحروف

وهما أداتان : « إن - إذا » .

نقول فى إعرابهما : أداة شرط مبنية على السكون ، لا محل لها من الإعراب .

ثانياً : إعراب أدوات الشرط الأسماء :

وهذه ما كان منها يدل على زمان أو مكان فهو ظرف ، وهذه الأدوات هى : « إذا - إذا ما - أين - أينما - متى - متى ما - أيان - أيان ما - أئى - حيثما » .

فما كان من هذه الأدوات ظرف مكان فإنك تقول فى إعرابه : ظرف مكان مبنى فى محل نصب على الظرفية المكانية .

وما كان منها ظرف زمان تقول فى إعرابه :

ظرف زمان مبنى فى محل نصب على الظرفية الزمانية .

فعلى سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَا تَكُونُوا يُذَرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ .

أينما . ظرف مكان مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية ، وما زائدة .  
وقولك متى تقيم تذهب .

متى ظرف زمان مبنى على السكون ، فى محل نصب على الظرفية الزمانية .

وأما أداة الشرط « كيفما » فإنها تكون فى موضع نصب على الحال من فاعل فعل الشرط نحو : كيفما تكن يكن أبنائك .

وأما الأسماء « من - ما - مهما - كلما » .

فإن جاء محروفاً بحرف حر أو بالمضاف فهو فى محل جر ، نحو : عما تعامل الناس بمعاملوك .

ما اسم شرط مبنى على السكون فى محل جر .

وإن ذكر بعده فعل لازم فإنه يعرب مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ حَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ .

وإن ذكر بعده فعل متعدي ، غير متصل بضمير المفعول فإنه يعرب مفعولاً مقديماً ، نحو : من نصرت نصرت .

وما « شرط » أى : فإنها تكون بحسب ما تصاف إليه :

فإن أُضيفت إلى مكان أو زمان كانت ظرفاً ، نحو : أى يوم تذهب أذهب .

وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مطلقاً ، نحو : أى سير تبرز أثبتك .

وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر فحكمها حكم « من » ، فقد تكون مبتدأ ، نحو : أى رحى .

= يحدُّ يحدُّ

أو مفعولاً به ، نحو : أتى كتاباً تقرأ تستفيد . ونحو ذلك .

المسحوت السالب : غراب الفعل المعطوف على فعل الشرط أو الجواب

ثاني أس هـ : رحمه الله في أوضح المسالك ١٩٣ / ٤ فصل : وإذا انقصت الجملتان ، ثم جئت بمصارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف ، ورفع على الاستئناف ، ونصبه بـ « أن » مصمرة وجوئاً ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب .

وقرئ بهن أيضاً في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ .

وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين ، فالوجه الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله : وَمَن يَشْرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْرِهِ . اهـ

وبهذا ينتهي الكلام على جوازم الفعل المضارع ، وذاكم هو ملخص ما مضى :

١ - جوازم الفعل المضارع ثمانية عشر جارماً ، وهي لم ، ولما ، وألم ، وألما ، ولام الأمر ، والدعاء ، ولا في النهي ، الدعاء ، وإن ، وما ، ومهما ، وإذما ، وأي ، ومتى ، وأين ، وأيان ، وأنى ، وحيشما ، وكيفما ، ومن .

٢ - هذه الجوارم الثمانية عشر تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول كل واحد منه يحزم فعلاً واحداً ، وهو ستة أحرف ، هي :

١ - لم .

٣ - ألم .

٥ - لام الأمر والدعاء .

٦ - لا في النهي والدعاء .

وقد ذكر بن هشام رحمه الله أمراً آخر يحزم فعلاً واحداً ، وهو الطلب ، وذلك إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر ، أو نهى ، أو استفهام ، أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجراء ، فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط .

ودلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ . تقدم الطلب ، وهو « تعالوا » ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء . وهو « أتل » ، وقصد به الجراء ؛ إذ المعنى : تعالوا ؛ فإن تأتونى أتل عليكم ، فالتلاوة هنا مسببة عن محيئهم ، فلدلك حزم ، وعلامة جزمه حذف آخره ، وهو الواو .

لقسم الثاني كل واحد منه يحزم فعلين ، وهو اثنتا عشرة أداة ، هي :

١ - إن .

٣ - مهما .

٥ - أى .

٦ - متى .

٢ - ما .

٤ - إذما .

٦ - متى .

٧- أين .

٨- أيان .

٩- أئى .

١٠- حيثما .

١١- كيفما .

١٢- مَنْ .

وأما « إذا » الشرطية فإننا لم نذكرها في أدوات الجزم التي تجزم فعلين ؛ لأنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة ؛ وذلك ضرورة .

٣- هناك أدوات تفيد الشرط ، ولكنها لا تجزم الفعل المضارع ، ومن أشهرها . لَوْ ، وَلَوْلا ، وَإِذَا ، وَلَمَّا الجينية ، وَكُلَّمَا ، وَأَمَّا .

فهذه الأدوات ، وإن أدت معنى الشرط ومفهومه ، إلا أنها غير مؤثرة نحويًا في فعلي الشرط والجواب .

٤- الحرف الأول من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا لم ، وهي حرف نفى وجزم وقلب . فهي حرف نفى ؛ لأنها تنفى الفعل الذى دخلت عليه .

وهي حرف جزم ؛ لأنها تجزم الفعل المضارع .

وهي حرف قلب ؛ لأنها تقلب زمن الفعل المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الماضى .

٥- الحرف الثانى من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا : لَمَّا .

وهي : كسابقتها « لم » : حرف نفى وجزم وقلب .

فكلا الحرفين « لم ، وَلَمَّا » يتفقان في نفى المضارع ، وجزمه ، وقلب زمه إلى الماضى ، كما أنهما يتفقان أيضًا في الحرفية ، وخصوصيتهما بالفعل المضارع ، وحواز دخول همزة الاستفهام عنى كل منهما .

ومع ذلك فهما يختلفان من جهتين ؛ من جهة المعنى ، ومن جهة الاستعمال .

٦- احرف الثالث من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا : لام الأمر والدعاء<sup>(١)</sup> .

فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ . وإن كان المطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو خطاب أهل النار لخارجها . ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْصِ عَنِّي زُلَّةَ رَبِّكَ ﴾ .

ولام الدعاء هذه هي لام الأمر ، لكن سُعِّيت دعائية تأدُّبًا .

٧- احرف الرابع من الحروف التي تجزم فعلًا واحدًا . لا فى النهى والدعاء ؛ أى . لا إلهة ، ولا دعائية .

(\*) « عُرِضَ عَنْ ذِكْرِ الْحَرْفَيْنِ « أَلَمْ ، وَأَلَمَّا » ؛ لَأَنَّهُمَا فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ عِبَارَةٌ عَنْ « لَمْ ، وَلَمَّا » مُضَدٌّ لِبِهِمَا هَمزة لاستفهام

= والفرق بينهما أنه إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى كانت ناهية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ .

وإن كان الطلب من الأدنى إلى الأعلى كانت للدعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .  
٨- تسمى الجوارم التي تجزم فعلين أدوات الشرط الجازمة ، وهي تجزم الفعل المضارع لفظاً ، والماضي مَحَلّاً ، وتعمل زمن الفعل المضارع للاستقبال ، كما تقلب زمن الماضي إلى المستقبل ، عكس « لم » ، ولما » .

٩- الفعلان اللذان تجزمهما هذه الأدوات يسمى الأول منهما فعل الشرط ، ويسمى الثاني جواب الشرط .

١- قد يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين ، وحينئذ يجب جزمهما ، ورفع الجواب في مثل هذه الحالة ضعيف ، إلا إذا كان فعل الشرط منفياً بـ « لم » ، فإن رفع الجواب حينئذ يكون قوياً . وقد يكونان ماضيين فيجزمان محلاً ، لا لفظاً .

وقد يكون فعل الشرط مضارعاً ، وجواب الشرط ماضياً ، فيجب جزم فعل الشرط لفظاً ، ويجزم جواب الشرط محلاً . وقد يكون فعل الشرط ماضياً ، وجواب الشرط مضارعاً ، فيجزم فعل الشرط محلاً ، وأما جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والرفع ، قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ٢ / ٣٨٢ : وكلاهما حسن .

١١- الجوارم التي تجزم فعلين تنقسم من حيث اتصالها بـ « ما » إلى ثلاثة أقسام :  
القسم الأول ما لا يجزم إلا مع « ما » ، وهو « إذ - حيث - كيف » .  
القسم الثاني ما يمنع دخول « ما » عليه ، وهو « مَنْ - ما - مهما - أنى » .  
القسم الثالث ما يحور فيه الأمران ، وهو : « أى - متى - أين » . وكذلك « أيان » على الصحيح .  
١٢- تنقسم هذه الجوارم بحسب معناها إلى ستة أقسام : أحدها : ما وُضِعَ للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : « إن ، وإذا » .

الثاني : ما وُضِعَ للدلالة على من يعقل ، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط ، وهو « مَنْ » .  
الثالث : ما وُضِعَ للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط ، وهو « ما - مهما » .  
الرابع : ما وُضِعَ للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط ، وهو : « متى - أيان » .  
الخامس : ما وُضِعَ للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط ، وهو ثلاثة : « أين - أنى - حيث » .  
السادس : ما هو متردد بين أقسام الاسم الأربعة ، وهو « أى » ؛ فإنها بحسب ما تصادف إليه  
١٣- وقد يجزم فعلين أيضاً زيادة على الثمانية عشر « إذا » ، وأصلها موضوعة للدلالة على زمن مستقبل ، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشرط ، فجزمت ، ولا يجزم بها إلا في النظم ، دون الشر ، ودلت ضرورة ، ولا فهي غير عاملة الجزم ؛ لا في الشعر ، ولا في الشر .

٩٤ - ذكر ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك ١٨٥/٤ أن أدوات الشرط تنقسم من حيث الاسمية والحرفية إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : ما هو حرف بالاتفاق ، وهو « إن » .

النوع الثاني : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه حرف ، وهو « إذا » .

النوع الثالث : ما اتفق على أنه اسم ، وهو تسعة أسماء ، وهي : « من - ما - أي - متى - أين - أيها - أنى - حيثما - كيفما » .

النوع الرابع : ما اختلف في أنه اسم أو حرف ، والأصح أنه اسم ، وهو كلمة واحدة ، وهي « مهما » .

١٥ - يجب اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع الآتية :

١ - إذا كان جواب الشرط جملة اسمية .

٢ - إذا كان جواب الشرط دالاً على الطلب .

٣ - إذا كان جواب الشرط فعلاً جامداً .

٤ - إذا كان جواب الشرط منفيًا بـ « ما » ، أو « لن » .

٥ - إذا كان جواب الشرط مُصَدِّرًا بـ « قد » .

٦ - إذا كان جواب الشرط مُصَدِّرًا بحرف من حرفي التنفيس « السين ، وسوف » .

١٦ - كل جواب اقترن بالفاء فإن الجزم يكون محلياً .

١٧ - يجوز حذف الفاء من جواب الشرط ، مع وجود مُوجِبِها للضرورة .

١٨ - يجوز أن تغني « إذا » الفجائية عن الفاء ، التي هي الأصل ، لكونها دالة على السببية ، متى استوفى الكلام أربعة شروط . انظرها فيما تقدم .

١٩ - اختلف النحاة في كيفية إعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ . على ثلاثة أقوال :

١ - القول الأول : أنه يعرب مبتدأ .

٢ - القول الثاني : أنه يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده .

٣ - القول الثالث : أنه يعرب فاعلاً للفعل المتأخر .

وأقرب هذه الأقوال إلى الصواب هو القول الثاني . والله أعلم .

٢٠ - إعراب أدوات الشرط يختلف باختلاف الأداة ، ما بين كونها حرفاً أو اسماً ، والاسم منها يختلف ما بين كونه ظرفاً ، أو مجرّداً من الظرفية .

٢١ - الفعل المضارع المعطوف بالواو أو الفاء على فعل الشرط يجوز فيه وجهان : الحزم ونصب ، وسوحي الحزم .

ومفعول مضارع المعطوف على جواب الشرط بالواو أو الفاء يجوز فيه ثلاثة أوجه : الحزم ، ورفع ، ونصب . والله أعلم . والحمد لله الذي بعثته تتم الصالحات

# باب مرفوعات الأسماء

## بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

سَبَقَ لَنَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَكُونُ مَرْفُوعَةً وَمَنْصُوبَةً وَمَخْفُوضَةً ، وَلَا تَكُونُ مَجْزُومَةً ،  
وَالْأَفْعَالُ تَكُونُ مَرْفُوعَةً وَمَنْصُوبَةً وَمَجْزُومَةً ، وَلَا تَكُونُ مَخْفُوضَةً <sup>(١)</sup> .

وَذَكَرْنَا أَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ غَيْرِ الْمَبْنِيِّ ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ ، إِذَا لَمْ  
يَتَّصِلْ بِهِ أَحَدُ النُّونَيْنِ ؛ نُونُ التَّوَكِيدِ ، أَوْ نُونُ النَّسْوَةِ <sup>(٢)</sup> ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ  
مَجْزُومًا .

إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ نَصْبٍ نَصَبَتْهُ ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ جَزْمٍ جَزَمَتْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ  
عَلَيْهِ لَا هَذَا ، وَلَا هَذَا ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ ، وَأَمَّا الْفِعْلَانِ ؛ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ ، فَإِنَهُمَا لَا يَكُونَانِ  
مَرْفُوعَيْنِ ، وَلَا مَنْصُوبَيْنِ ، وَلَا مَجْزُومَيْنِ ، فَهُمَا مَبْنِيَانِ .

وَبِهَذَا نَكُونُ قَدْ انْتَهَيْنَا مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْأَفْعَالِ ، وَيَكُونُ قَدْ بَقِيَ عِنْدَنَا الْأَسْمَاءُ ،  
وَالْأَسْمَاءُ فِيهَا طَوْلٌ ، فَالْكَلَامُ فِيهَا يَشْمَلُ الْكَلَامَ عَلَى مَرْفُوعَاتِهَا ، وَمَنْصُوبَاتِهَا ،  
وَمَخْفُوضَاتِهَا .

وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَدَأَ بِالْكَلَامِ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : ( بَابُ  
مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ ) ، الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ ، وَهِيَ : الْفَاعِلُ ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ  
فَاعِلُهُ ، وَالْمَبْتَدَأُ ، وَخَبْرُهُ ، وَاسْمُ « كَانَ » وَأَخْوَاتِهَا ، وَحَبْرُ « إِنَّ » وَأَخْوَاتِهَا ، وَالتَّابِعُ  
لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النَّعْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّرْكِيدُ ، وَالْبَدَلُ <sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم .

(٢) فإذا اتصل بالفعل المضارع أحد النونين كان مبنياً .

(٣) قد علمت مما مضى أن الاسم المعرب يقع في ثلاثة مواقع : موقع الرفع ، وموقع النصب ، وموقع الحذف .  
ويكرر واحد من هذه المواقع عوامل تقتضيه ، وقد شرع المؤلف يُبَيِّنُ لك ذلك على التمهيل ، وبدأ بذكر  
مرفوعات ؛ لأنها الأشرف ، ولأنها مقدمة على غيرها من منصوبات ومخفوضات ؛ إذ هي لأصل هي  
لأسماء .

وقد ذكر أن الاسم يكون مرفوعاً في سبعة مواضع .

١ د ك هـ علا . وبدأ المؤلف به ؛ لكونه أصل المرفوعات عند الجمهور ، ولكون عمله نصب .



ومثاله : « على » ، و « محمد » في قولك : حضر علي . وسافر محمد .

٢ - يكون نائب عن الفاعل ، وهو الذي سَمَّاه المؤلف المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ؛ أي : لم يذكر معه فاعله ، وذكره المؤلف بعد الفاعل ؛ لكونه نائباً عنه .

ومثاله : « العُصْنُ » ، و « المتاع » في قولك : قَطَعَ العُصْنُ . وسَرَقَ المتاع .  
وإعراب « قَطَعَ العُصْنُ » :

قَطَعَ . فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله .

العُصْنُ نائب فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

٣ - ٤ - المبتدأ والخبر ، وقدمهما على ما بعدهما ؛ لأنهما منسوخان ومتبوعان ، وذلك مُقَدَّم على الناسخ والتابع .

ومثاله : محمد مسافر ، علي مجتهد .

إعراب : زيد والفني والقاضي وغلامي قائمون :

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الفني . والقاضي . وغلامي : معطوفات على « زيد » ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، فيكون المبتدأ جمعا ، فلذا أخبر عنه بالجمع بقوله : قائمون .

قائمون خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

٥ - ١ - « كان » أو إحدى أخواتها ، نحو : « إبراهيم » ، و « البرد » ، من قولك : كان إبراهيم مجتهدا ، وأصبح البرد شديدا .

٢ - ١ - « إن » أو إحدى أخواتها ، وأخبره هو وما قبله ؛ لأن عاملهما ناسخ ، وهو مؤخر كما تقدم .  
ومثاله : « فاضل » ، و « قدير » ، من قولك : إن محمداً فاضل ، إن الله على كل شيء قدير .

٧ - تتبع المرفوع ، والتابع أربعة أنواع :

الأول : سمعت ، وذلك نحو : « الفاضل » ، و « كريم » ، من قولك : زارني محمد الفاضل ، وقابني رجل كريم . « الفاضل » ، و « كريم » نعتان لـ « محمد » ، و « رجل » ، ونعت المرفوع مرفوع .

والثاني : اعطف ، وهو على صيغتين :

١ - اعطف بيان : وهو ما كان موضحاً لما قبله بلا حرف .

ومثاله : « عمر » من قولك : أقسم بالله أبو حفص عمر .

وإعرابه :

أقسم . فعل ماضٍ مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

الله الباء حرف قسم وجبر ، والله : مُقْسَم به ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبو » مصروف ، وحفص : -

قوله رحمه الله: باب مرفوعات الأسماء. هذا من باب إضافة الشيء إلى جنسه<sup>(١)</sup>؛

= مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

عمر: معطوف على «أبو» عطف بيان مرفوع بالضممة الظاهرة.

٢- عطف نسق: وهو ما كان بحرف كالواو.

ومثاله: «بخالد» من قولك: تشارك محمدًا وبخالد.

الثالث: التوكيد. ومثاله: «نفسه» من قولك: جاء زيد نفسه.

وإعرابه.

جاء: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

نفسه: نفس توكيد لزيد، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«نفس» مضاف،

والهاء: ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

والرابع: البدل. ومثاله: «أخوك» من قولك: جاء زيد أخوك.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

أخوك: «أخو» بدل من «زيد»، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من

الأسماء الخمسة، وأخو مضاف، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح، في محل جر.

وإذا اجتمعت هذه التوابع كلها، أو بعضها في كلام قدّمت النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم

البدل، ثم عطف النسق، تقول: جاء الرجل الفاضل عمر نفسه أخوك وعمرو.

وإعرابه:

جاء: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

الرجل: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. الفاضل: نعت للرجل، وبعث المرفوع مرفوع.

عمر: عطف بيان على «الرجل»؛ مرفوع بالضممة الظاهرة.

نفسه: توكيد للرجل، وتوكيد المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«نفس» مضاف،

والهاء ضمير مبني على الضم، في محل جر، مضاف إليه.

أخوك: بدل من «الرجل»، مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة،

و«أخو» مضاف، والكاف ضمير مضاف إليه، مبني على الفتح، في محل جر.

عمر: الواو حرف عطف، عمرو: معطوف على الرجل، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(١) اعلم رحمك الله: أن الإضافات كثيرة الأنواع، فقد يضاف الشيء إلى رسمه، وقد يضاف إلى

مكانه، وقد يضاف إلى سببه، وقد يضاف إلى نوعه وجنسه.

ويُقَسَّرُ - الإضافة أحيانًا بـ «اللام»، وأحيانًا بـ «من»، وأحيانًا بـ «في»، وأكثرها ما يُقَدَّرُ بـ «سلام

فيقسر» بـ «في» إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: أعجبنى ضرب اليوم بـ «أي

يعنى : المرفوعات من الأسماء .

وقوله رحمه الله : المرفوعات <sup>(١)</sup> سبعة .

والدليل على ذلك ، هل نقول : لقوله تعالى ... ، أو لقول النبي ﷺ ... ، أم ماذا ؟  
الجواب . لا نقول هذا ، ولا هذا ، ولكن نقول : هي سبعة ؛ للتبعية والاستقراء ،  
فعلماء اللغة العربية اجتهدوا اجتهداً عظيماً ، ومشّوا في البراري <sup>(٢)</sup> والقيافي <sup>(٣)</sup> ، وفي  
كل مكان ، يتتبعون الأعرابي من العرب ؛ ليأخذوا عنه مسألة من مسائل اللغة ، فتتبعوا  
المرفوعات من الأسماء ، فوجدوا أنها لا تخرج عن سبعة أشياء فقط <sup>(٤)</sup> .

= ضرب زيد في اليوم .

ومنه قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ .

فهذا على تقدير « في » ؛ لأن الليل ظرف للمكر .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثَرْيُصٌ أَزْنَعٌ أَشْهَرٌ﴾ .

ويتعين تقدير « مِنْ » إذا كان المضاف إليه حساً أو نوعاً للمضاف ، نحو : هذا ثوب خز <sup>(٥)</sup> ، وخاتم

حديد ، والتقدير : هذا ثوب من خز ، وخاتم من حديد .

فإن لم يتعين تقدير « مِنْ » أو « في » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : هذا يد غلام زيد ، وهذه يد عمرو .

أى : غلام لزيد ، ويد لعمرو . وانظر شرح ابن عقيل ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، والشرح المتع ٣ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ .

(١) المرفوعات ، واحدها : مرفوع ، وهو ما أحدث العامل فيه رفعا ، وله علامات كـ « ضمة » ، و « واو » ،  
وغيرهما ، كما سبق .

(٢) البراري جمع برية ، وهي الصحراء . المعجم الوسيط ( ب ر ر ) .

(٣) القياfi جمع القياfi ، وهي الصحراء الواسعة المستوية . المعجم الوسيط ( ف ي ف ) .

(٤) فدليل بحصار المرفوعات في سبعة هو الاستقراء والتبعية ، وهناك دليل آخر على ذلك ، وهو ما ذكره السيوطي

رحمه الله في الأشباه والنظائر من أن النحاة قد أجمعوا على انحصار المرفوعات في سبعة أشياء فقط

ومن ثم يبين أن دليل الحصر شيان :

الأول : هو الاستقراء .  
والثاني : هو الإجماع .

(٥) حرّ و معروف أولاً : ثياب تتشح من صوف ، وإبريسم - أحسن الحرير - وهي مباحة ، وقد بسط

الصحابي والتابعون ، فيكون النهي عنها لأجل التشبه بالعجم ، وزى المترفين ، و - أريد بالحر لنوع

الأحر ، وهو المعروف الآن ، فهو حرام ؛ لأن جميعه معمول من الإبريسم ، وعليه يحسن حديث لآخر

« قوم ينتحلون الحرّ ، والحرير » . النهاية لابن الأثير ( خ ز ز ) .

# باب الفاعل

## باب الفاعل<sup>(١)</sup>

الفاعل في اللغة : مَنْ قام به الفعل ، سواءً كان مبتدأً ، أو اسماً كان ، أو فاعلاً ، أو اسماً « إن » .

فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ . فهو في اللغة فاعلٌ .

وإذا قلت : زيدٌ ميتٌ . فـ « زيدٌ » فاعلٌ ؛ لأنَّ الفاعلَ في اللغة أعمُّ من الفاعلِ في الاصطلاح<sup>(٢)</sup> .

وأما في الاصطلاح . فقال المؤلف رحمه الله : الفاعلُ هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبله فعله .

قوله رحمه الله : الاسمُ . خرج به الفعلُ ، فلا يكونُ فاعلاً ، وخرج به الحرفُ ، فلا يكونُ فاعلاً<sup>(٣)</sup> .

(١) لما ذكر المؤلف رحمه الله هذه المرفوعات إجمالاً أخذ يتكلم عليها تفصيلاً ، وهي طريقة حسنة ، يُسميها البلاغيون بـ « اللَّفِّ والتَّشْرِيرِ » ؛ إذ لُفَّ الكلامُ ومُجِيعٌ ، ثم نُشِرَ ، وبيِّنَ .

(٢) وهذا هو الغالب أن معنى الكلمة في اللغة يكون أعم من معناها في الاصطلاح .

ومثال ما كان فيه معنى الكلمة في الاصطلاح أعم من معناها في اللغة : كلمة « الوليمة » .

« الوليمة » هي العيدُ اسمٌ للطعام في العرس خاصة ، ولا يقع هذا الاسم على غيره .

كذا حكاه ابن عبد البر عن أهل اللغة ، وهو المنقول عن الخليل بن أحمد ، وثعلب وغيرهما ، وجزم به الجوهري وابن الأثير .

وشرح في السراج كما قال الشافعي وأصحابه : الوليمة تقع على كل طعام يُتَّحد لسرور حادث ، من نكاح ، أو ختان ، أو غيرهما .

(٣) غلِّم - رحمه الله - أن قول المؤلف رحمه الله : « الاسم » . جسَّ مُتَّوَلِّ لجميع الأسماء ، فيشمل الاسمَ الصريح ، والاسمَ المؤوَّل بالصريح .

« كَلِمَتُهُمْ يُنْصَرِّفُ بِشَعْبِهِ »

« كَلِمَتُهُمْ يُنْصَرِّفُ بِشَعْبِهِ » . كـ « نوح » ، و « إبراهيم » ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَ نُوحٌ ﴾ ، وقوله سبحانه . ﴿ وَإِذْ

يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ

« كَلِمَتُهُمْ يُنْصَرِّفُ بِشَعْبِهِ » . كـ « أنا » ، و « هو » ، و « أنت » ، وتاء الفاعل .

تقول : فَمَتَّ إِلَى الْمَآكِرَةِ . -

وقوله رحمه الله : المرفوع . خرج به الاسم المنصوب والمجرور ، فلا يكون فاعلاً<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : المذكور قبله . يعنى به : الذى ذكر قبله الفعل الواقع منه .

١- « أن » : ضمير مبنى على الضم ، فى محل رفع ، فاعل .

وأما الاسم المذلول بالصريح ، فهو عبارة عن

١- « أن » المشددة مع اسمها ، وخبرها .

٢- « أو » : المصدرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه .

٣- « ما » : المصدرية ، مع الفعل الذى دخلت عليه .

مثال الأول . قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ .

فـ « أن » حرف توكيد ونصب .

و « نا » : اسمه ، ضمير مبنى على السكون ، فى محل نصب .

وأنزلنا : فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة فى محل رفع ، خبر « أن » .

و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر من جنس الفعل الموجود ، وهو « أنزلنا » ، فاعل « يكفى » ، والتقدير : أولم يكفهم إنزالنا .

ومثال الثانى : يَسْرُونِي أَنْ تَمْسِكَ بِالْفَضَائِلِ .

حيث إن « أن » تُشَبِّكُ مع الفعل الداخلة عليه بمصدر ، بنحو ما سبق ، فيكون التقدير : يسرنى تمسكك بالفضائل ، والفاعل كلمة « تمسك » ، وهى مضاف ، والكاف مضاف إليه .

ومثال الثالث : سَرَّنِي مَا صَنَعْتَ يَا مُحَمَّدُ .

حيث إن « ما » هنا مصدرية ، تُشَبِّكُ مع ما بعدها بمصدر من جنس الفعل الداخلة عليه ، والتقدير : سررنى صنعتك يا محمد ، حيث إن كلمة « صنع » فاعل مرفوع بالضممة الطاهرة على آخره ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه .

(١) قوله المرفوع : مُخْرِجٌ لِلْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِحَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ ، فَلَا يَكُونُ كُلُّ مَهُمَا فَاعِلاً

إِلَّا عَلَى لَعَةٍ قَلِيلَةٍ ؛ فَإِنَّهُ يَحُورُ نَصْبُ الْفَاعِلِ وَرَفْعُ الْمَفْعُولِ عِنْدَ تَمْيِيزِهَا ، نَحْوُ : حَزَقَ الثَّوْبُ الْمَسْمَارَ

يَرْفَعُ ثَوْبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَنَصْبُ الْمَسْمَارِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَسْمَارَ هُوَ الْخَارِقُ هُوَ

الفاعل ، وَإِنْ كَانَ مَصْنُوبًا ، وَالثَّوْبُ هُوَ الْمَخْرُوقُ ، فَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا

فَبِهِ يَتَمَيَّزُ تَغْيِينُ رَفْعِ الْفَاعِلِ ، وَنَصْبُ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَقْمَرًا .

إِذَا لَا يُخْرِفُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ إِلَّا بِرَفْعِ الْأَوَّلِ ، وَنَصْبِ الثَّانِي .

وقوله بحرف جر أصلى . مُخْرِجٌ لِحَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، فَيَجُوزُ جَرُّ الْفَاعِلِ بِهِ ، نَحْوُ : ﴿ مَا خَدَعَكَ مِنْ

بَشِيرٍ ﴾ « من » حرف جر زائد ، و « بشير » فاعل « جاء » مرفوع بضممة مقدرة على آخره . مع -

وخرج به ما إذا ذكر بعده فعله ، فلا يكون فاعلاً<sup>(١)</sup> .

فإذا قلت : يذهب يقوم . لا تكون « يقوم » فاعلاً ؛ لأنها ليست اسماً ، ولكنها فعل .

وإذا قلت : يذهب إلى السوق . لا تكون « إلى » فاعلاً ؛ لأنها ليست اسماً ، ولكنها حرف .

وإذا قلت : أكل زيداً . لا نقول : « زيداً » فاعلاً ؛ لأنه منصوب ، وإذا قلت : زيدٌ قديم لم يكن « زيدٌ » فاعلاً ، وإذا قلت : قديم زيدٌ . صار « زيدٌ » فاعلاً ؛ لأنه في الجملة الأولى « زيدٌ قديم » لم يُذكر قبله فعله ، وفي الجملة الثانية « قديم زيدٌ » ذكر قبله فعله .



= من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(١) لأن الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإن تقدم على فعله كان مبتدأ ، لا فاعلاً .

مثاله : جاء زيدٌ . حيث إن كلمة « زيدٌ » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره ، والفعل سابق له . فإن قيل : زيدٌ جاء . كانت كلمة « زيدٌ » مبتدأ مرفوعاً بالضممة الظاهرة على آخره ، وخبره الجملة الفعلية ، وهي « جاء » ، يعنى : « زيدٌ » .

فقلوه : المذكور قبله فعله . يُخرج المبتدأ ، ويخرج أيضاً اسم « إن » وأخواتها ؛ فإنهما لم يتقدمهما فعل البتة .

ويُخرج أيضاً اسم « كان » وأخواتها ، واسم « كاد » وأخواتها ؛ فإنهما وإن تقدمهما فعل ، فإن هذا الفعل ليس فعل واحد منهما .

ولا يقال : دخل في قوله : المذكور قبله فعله . نائب الماعل ؛ لأنه لم يُذكر قبله فعله ؛ لأن الذى يذكر معه إنما هو فعل فاعله الذى ناب عنه ، لا فعله هو .

وسنورد بقول المؤلف رحمه الله : فعله . الفعل الصريح ؛ كـ « أخذ » ، و « جاء » ، و « يأخذ » ، فحسب ، بل يشمل أيضاً شبه الفعل ، كاسم الفعل فى نحو : هَيَّاهُ العقيقُ ، وشَتَّانَ رَيْدٌ وعمرو ، واسم الماعل فى نحو : أقادِمُ أبوك ؟

فه « العقيق » ، و « زيد » مع ما عطف عليه ، و « أبوك » ، كلٌ منها فاعل .

و علم - رحمك الله - أن الفعل يكون مع الفاعل على إحدى صورتين .

الأولى أن يكون الفعل قائماً بالفاعل ، كـ « مات زيدٌ » ؛ إذ فعل الموت قائم بـ « زيد » .

والثانية أن يكون الفاعل مُحدثاً للفعل ، كـ « ضرب زيدٌ عمرو » ؛ إذ فعل الضرب كان من لدن

## أقسام الفاعل، وأنواع الظاهر منه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على قسمين : ظاهر ومضمر . فالظاهر بحر قولك قام زيد . ويقوم زيد ، وقام الزيدان ، ويقوم الزيدان ، وقام الريدون ، ويقوم الريدون . وقام الرجال ، ويقوم الرجال ، وقامت هند ، وتقوم هند . وقامت الهندان . وتقوم الهندان . وقامت الهندات . وتقوم الهندات . وتقوم الهنود . وقام أخوك ، ويقوم أخوك . وقام غلامى ، ويقوم غلامى ، وما أشبه ذلك .  
قوله رحمه الله : وهو ؛ أى : الفاعل .

وقوله رحمه الله : ومضمر . أى : الذى أضر وأخفى ، فلم يُبين<sup>(١)</sup> .  
والمؤلف جزاء الله خيراً ، أكثر من الأمثلة ؛ لأن الكتاب للمبتدئ ، والمبتدئ كلما أكثر عليه من الأمثلة أزسخت العلم فى قلبه .  
وقوله رحمه الله : قام زيد ، ويقوم زيد . الفاعل « زيد » مذكر مفرد ، والفعлан « قام ، ويقوم » ماض ومضارع .  
وتغرب كلمة « زيد » فى المثالين : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

إذن : أتى المؤلف لنا بنوعين من الفعل ، ونوع واحد من الفاعل ، النوعان من الفعل هما الماضى والمضارع ، والنوع من الفاعل هو المفرد المذكور .  
وقوله رحمه الله : قام الزيدان ، ويقوم الزيدان . الفاعل هنا « الزيدان » مثنى مذكر ، وأتى بنوعين من الفعل : الماضى والمضارع « قام ، ويقوم » .  
وتغرب كلمة الزيدان فى المثالين : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هنا أن الفاعل ينقسم إلى قسمين .

أول : الطاهر ، وهو ما دل على مسماه ، بدون حاجة إلى قرينة .

وسمى المضمر ، وهو ما دل على مسماه بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .



الضممة ؛ لأنه مُثْنِي ، والنون عَوَضٌ عن التنوين في الاسم المفرد .

وقوله رحمه الله : قام الزبَدون ويقوم الزبَدون . الفاعل هنا « الزيدون » جمع مذكر سالم ، والفعْلان « قام ، ويقوم » ماضٍ ، ومضارعٌ .

وتُعَرَّبُ كلمة « الزيدون » : فاعلاً مرفوعاً ، وعلامة رفيعه الواو نية عن الصمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وقوله رحمه الله : قام الرجال ، ويقوم الرجال . الفاعل هنا « الرجال » جمع تكسير ، وجمع التكسير يُزْفَعُ بالضممة ، كما مرَّ علينا<sup>(١)</sup> .

وبهذا يكون المؤلف رحمه الله قد انتهى من المذكر ، فأتى بالمفرد المذكر ، والمثنى المذكر ، وجمع التكسير للذكور ، وجمع المذكر السالم ، أتى بها كلها ، فجاءه الله خيراً ، وغفر له .

وقوله رحمه الله : قامت هند ، وتقوم هند<sup>(٢)</sup> . بدأنا الآن في المؤنث ، فـ « هند » مفرد مؤنث ، والفعل ماضٍ ومضارعٌ .

واشتَفَدْنَا من قول المؤلف هنا : قامت . وفي الأول : قام . أن الفعل يُؤنَّثُ مع المؤنث ، ويُذكَّرُ مع المذكر ، فلو قلت : قام هند لم يصح ؛ لأن الفعل لا بد أن يُؤنَّثَ مع المؤنث<sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم .

(٢) « هند » يحور فيها المنع والصرف ، والمنع أولى ؛ لأنها علم ، مؤنث ، ثلاثي ، ساكن الوسط ، عربي

(٣) هذه القاعدة ليست على إطلاقها ، فقد لا يؤنث الفعل ، وإن كان الفاعل مؤنثاً .

ومنى يكون هذا ؟ هذا هو الذي متعلمه إن شاء الله تعالى من التفصيل الآتي :

فأقول مستعيناً بالله عز وجل : يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث بناءً ساكنة تلحق آخر الماضى . وبناءً

متحركة تلحق أول المضارع ، وأخير عامل الفاعل إذا كان وصفاً ، كما تقول ريداً قائمة أمه

ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي<sup>(٤)</sup> ، نحو : قامت هند ، طلعت الشمس

(\*) « لا تحذف من الأسماء ما له فزج من الأدميين ، أو غيرهم ، والمجازي ما لا فزج له .

وقوله رحمه الله : قامت الهندان ، وتقوم الهندان . الفاعل « الهندان » مثنى مؤنث ، والفعل ماضٍ ومضارع .

ثم تارة يكون إلحاق التاء حائراً ، وتارة يكون واجباً ، وتارة يكون مُستعاً ، فهذه ثلاثة أوجه الأول : تأنيث واجب ، وذلك في مسألتين :

إحدهما أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيقى التأنيث ، متصلاً بالفعل ، غير واقع بعد « نعم ، أو بئس » ، سواء كان مفرداً أو مثنى ، أو مجموعاً جمع مؤنث سالماً .  
فالمفرد : كقول الله تعالى : ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ . وكقولك : تروخ الحمامة .  
والمثنى : كقولك : قامت الهندان ، تقوم الهندان .

وجمع المؤنث السالم : كقولك : قامت الهندات ، تقوم الهندات .

وليعلم أن المؤنث الحقيقى إذا كان يميز بين مذكوره ومؤنثه وجبت فيه التاء فى المؤنث ، فالأناسى - بنو آدم - يُخَيَّر بين المذكر منهم والمؤنث ، فالذكر ذكر ، والمؤنث مؤنث ، تقول مثلاً : قام الرجل ، قامت المرأة ، قام ريذ ، وقامت زينب . مع أن « زينب » ليس فيها تأنيث لفظى ، لكن تأنيثها معنى .

وإذا كان المؤنث الحقيقى لا يُخَيَّر بين مؤنثه وبين مذكوره ، فإن كان مجرداً من التاء فإنه يُذكر ويُجرود عامنه من تاء التأنيث ، وإن أريد به المؤنث ، وإن كان فيه التاء فإنه يؤنث ، وإن أريد به المذكر ، تَبَعاً للفظه .  
مثال ذلك : البرغوث ، تقول : أُمى البرغوث . ولا يصح أن تقول : أُنثى . لأنه لا يميز بين مذكوره ومؤنثه .  
وتقول : قالت نملة . فيجب أن تأتى بتاء التأنيث ، ولا يقال : قال نملة . لأنه لا يميز بين مذكوره ومؤنثه .  
وليعلم أيضاً أن الأسماء مثل « طلحة ، حمزة » حكما أنها إذا كانت اسماً لمذكر فإنه يجب تجريد الفعل من التاء ، فتقول : جاء طلحة . وإذا كانت اسماً لامرأة فإنه يجب تأنيث الفعل ، فتقول : جاءت طلحة .  
المسألة الثانية من مسائل التأنيث الواجب أن يكون الفاعل ضميراً ، مؤنثاً ، متصلاً بالفعل ، عائداً إلى حقيقى التأنيث ، أو مجازيئه .

مثال ذلك :

- هند قامت ، هند تقوم .

- الهندان قامتتا ، الهندان تقومان .

- الشمس طلعت ، الشمس تطلع .

- العياب نظرتا ، العياب تنظران .

فالماعل فى المثال الأول ضمير مستتر فى الفعل ، يعود على مؤنث حقيقى « هند » ، والتقدير : قامت هى ، تقوم هى ، ولذا وجب تأنيث الفعل .

والماعل فى المثال الثانى ضمير بارز « ألف الاثنين » ، مؤنث ، متصل بالفعل ، يعود على مؤنث حقيقى « الهندان » ، ولذا وجب تأنيث الفعل . =

والفاعل في المثال الثالث ضمير مستتر في الفعل ، يعود على مؤنث مجازي ، والتقدير : طلعت هي ، تطلع هي ، ولذا وجب تأنيث الفعل .

والفاعل في المثال الرابع ضمير بارز « ألف الاثنين » ، مؤنث ، متصل بالفعل ، ويعود أيضا على مؤنث مجازي ، ولذا وجب تأنيث الفعل .

وعلم مما مضى أنه إذا كان الضمير بارزا منفصلا لم يؤت بالتاء ؛ لأننا قلنا : متصلا بالفعل . وذلك نحو : هند ما قام إلا هي . ونحو : وإنما قام هي .

و « هي » وإن كانت ضميرا ، يعود على مؤنث حقيقي ، فإن الفعل لا يؤنث ؛ لأن الضمير « هي » ضمير منفصل .

وبناء على ما تقدم فإنه يمتنع أن تقول : هند قام ، الهندان قاما ، الشمس طلعت ، العينان نظرا . لأن الفعل واجب التأنيث .

الثاني : تأنيث حائر : بمعنى أنه يجوز تأنيث الفعل ، كما يجوز تذكيره ، وجواز التأنيث وعدمه على صرتين ، ضرب تأنيثه راجع على تذكيره ، وضرب تذكيره راجع على تأنيثه .

فالتأنيث الراجع يقع في مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازي التأنيث ، متصلا بعامله ؛ نحو قولنا : طلعت الشمس وطلع الشمس . ولكن التأنيث أرجح ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَضْبِئَةً ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَمِيعَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ ﴾ .

فالتأنيث على اعتبار اللفظ ، والتذكير باعتبار أن الفاعل غير مؤنث حقيقة . ويدخل في مجازي التأنيث .

١ - جمع التكمير ؛ مذكرا نحو : قام الزبؤ ، قامت الزبؤ .

ومؤنث نحو : جاء الهنؤ ، وجاءت الهنؤ . ومنه قول الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ . ﴿ وَقَالَ يَسُوَّةٌ ﴾ .

٢ - جمع المؤنث السالم إذا كان مفرد مجازي التأنيث ، مثل : الحجرات جمع حجرة ، تقول : انهدمت الحجرات ، انهدم الحجرات .

وهذا واضح أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث ؛ لأن أصله ، وهو مفرد ، أنه يجوز فيه التذكير والتأنيث .

٣ - جمع وهو الذي يدل على الجماعة ، وليس له واحد من لفظه ، ولا يكون على وزن الجمع ، نحو : قوم ، جيش ، رهط ، تقول : قال القوم ، قالت القوم . =

٤ = سَمِ الْجَنَسِ الْجَمْعِيَّ "مذكراً نحو قولنا : أَوْزَقَ الشَّجَرُ ، أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ ، وَمَوَتْ البَقْرُ ، مَوَّتَتِ البَقْرُ . بمعنى كثر فيها الموت .

فجواز إثبات التاء وحذفها في هذه الأنواع الأربعة من المجموع باتفاق النحاة ، ويكون إثبات التاء في كل هذا على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، وليس لك أن تقول : إن التأنيث في نحو نسوة وهود حقيقي ؛ لأن المؤنث الحقيقي هو كل ما له فرج ، والفرج لأحاد الجمع ، وليس للجمع ، وأنت إنما أشدت الفعل إلى الجمع ، لا إلى الأحاد .

ومن اسم الجنس أيضاً فاعل نعم وبس وأخواتهما من الأفعال الجامدة إذا كان مؤنثاً ، سواء كان حقيقياً أو مجازياً ، كما في نعمت المرأة هند ، نعم المرأة هند ، بست المرأة هند ، بس المرأة هند . وإنما جاز ذلك ؛ لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ؛ لأن المراد بالمرأة الجنس ، لا واحدة بعينها ، إذ مدحوا أو ذموا الجنس عموماً ، ثم خصصوا من أرادوا مدحه أو ذمه ، فتحويل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدّد ، واعلم أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، لكن الإثبات أحسن منه ؛ لأن ذلك هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه .

الثانية أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، مفصلاً عن عامله بغير إلا ، وذلك نحو ما حكاه سيويه : حضر القاضي امرأة . والأفصح حضرت . قاله ابن هشام . وعليه قول الشاعر :

إن امرأ غره منكن واحدة      تغدى وبعدك في الدنيا لمغرور  
وقول الآخر :

لقد ولد الأخيطل أم سوء      على باب استنها ضلت وشام

فالتأنيث على مقتضى الظاهر ، والتذكير لبعيد الفاعل عن فعله بالفاصل ، بحيث ضعف استدعاؤه للعلامية ، وصار الفعل كالعوض من تاء التأنيث ، ولكن التأنيث أرجح لقوة جانبه . أما التأنيث المرجوح فهي مسألة واحدة . وهي أن يكون الفاعل مفصلاً عن عامله بـ «إلا» ، كما في قولهم : ما قام إلا هند . ويجوز ما قامت إلا هند . فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى ، على أن ما بعد «إلا» ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّرٍ قَبْلَ «إلا» ، وذلك المقدّر هو المستثنى منه ، وهو مذكّر ، ولذلك ذُكِرَ الفعل ؛ إذ التقدير : ما قام أحد إلا هند . ولذا كان التأنيث مرجوحاً ، حتى إن الأحفش نصّ على أن التأنيث خاصّ بالشعر ، وأنشد عليه :

ما برئت من ريبة ودم      في حربنا إلا بنات العم =

(\*) سَمِ سَمْسِ سَمْسِي هو الذي يدل على الجماعة ، ويُفَرَّقُ بينه وبين مفردة بالتاء أو الياء ، نحو : شجر وتُزَكُّ ، جمع : شجرة ، وتركى .

وقوله رحمه الله : قَامَتِ الْهِنْدَاتُ ، وتقوم الهندات . الفاعل « الهندات » جمع مؤنث سالم ، فيرفع بالضممة<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : قَامَتِ الْهُنُودُ ، وتقوم الهنود . الفاعل « الهنود » جمع تكسير ، مفردة « هند » ، وهو مؤنث ، ولهذا أنث الفعل<sup>(٢)</sup> .

وبهذا انتهى الكلام على المؤنث ، فأتى بالمفرد ، والمثنى ، وبجمع التصحيح<sup>(٣)</sup> ،

ولكن يروى ما جاء في القرآن الكريم : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِيعَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ برفع « صيحة » ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ ﴾ . وبناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق .

وقول الشاعر :

طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا      فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

فالتأنيث في مثل هذا جائز باعتبار ظاهر اللفظ .

الثالث . تأنيث ممتنع ، وامتناع التأنيث يعنى وجوب التذكير ، ويقع ذلك في حالة واحدة ، وهى أن يكون الفاعل مذكراً مبرزاً من شبهة التأنيث .

سواء كان مفرداً لفظاً ومعنى ، نحو : قديم زيد ، أو مفرداً مؤنثاً لفظاً ، مذكراً معنى كطلحة ، وسواء كان مذكراً مثنى نحو : قديم الزيدان ، أو جمع مذكر سالماً نحو : قديم الزيدون ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

وجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وهو اختيار ابن مالك ، نحو قديم الزيدون ، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز تأنيث الفعل وتذكيره ، مع جمع المذكر السالم .

واحتجوا على ذلك بقول الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ، حيث أنث الفعل مع جمع المذكر السالم .

ولكن رُد عليهم بأن البين في « بنو إسرائيل » لم يسلّم فيها لفظ المفرد ؛ إذ الأصل « بَنَوْ » حذفت لامه ، وريد عليه واو وون في التذكير ، فلما لم يسلّم فيها بناء الواحد عوملت معاملة جمع التكسير حيث يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه .

(١) ومؤلف رحمه الله - كما مر في الأمثلة السابقة - مثل بالفعل الماضي ، والفعل المضارع .

(٢) وأيضاً مثل رحمه الله للفاعل المجموع جمع تكسير لمؤنث بمثاليين ؛ مثال على الفعل الماضي ، ومثال على الفعل المضارع .

(٣) المراد بجمع التصحيح جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وسُمي هذان الجمعان بذلك ؛ =

## وبجمع التكسير .

وهي كل هذه الأمثلة التي أتى بها المؤلف رحمه الله تُعَرَّبُ بالحركات .  
أسماء : لا ، بعضها يُعَرَّبُ بالحروف ، وهو : جمع المذكر السالم ، والمشى المذكور  
والمؤنث<sup>(١)</sup> .

ثم قال : مؤلف رحمه الله . وقام أحوك ، ويقوم أحوك .  
الفاعل : « أحوك » مفرد مذكر ، لكنه من الأسماء الخمسة ، فيُزَعَّجُ بالواو نيابة عن  
الضمة<sup>(٢)</sup> .

ومثال أن يكون الفاعل أيضًا من الأسماء الخمسة أن تقول : نَجَحَ أخوك .  
وتقول في إعرابه :

نَجَحَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح الظاهر على آخره ، وهو مبنيٌّ للمعلوم .  
أخوك : فاعلٌ مرفوعٌ بالواو ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخو  
مضافٌ ، والكاف مضافٌ إليه مبنيٌّ على الفتح في محلٍّ جرٍّ .

وقوله رحمه الله : قام غلامى . ويقوم غلامى . هذا لم يَمُرَّ علينا من قبل<sup>(٣)</sup> ، ويعنى به  
المؤلف رحمه الله : الاسم المضاف إلى ياء المتكلم .

والاسم المضاف إلى ياء المتكلم لا بد أن يكون ما قبل ياء المتكلم فيه مكسورًا ؛ لأنَّ  
ياء المتكلم لا يُناسِبُها إلا كسر ما قبلها ، فكيف نُعَرِّبُه ، والمؤلف رحمه الله يقول : الفاعلُ

= نصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما ، بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتعير في  
الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ؛ ليدخله التغيير .

(١) وأما ما سوى ذلك فإنه يرفع بالضمة الظاهرة ، فالمفرد بنوعيه . المذكر والمؤنث ، وجمع التكسير بنوعيه  
المذكر والمؤنث ، وجمع المؤنث السالم ، كل هذا يرفع بالضمة الظاهرة .

(٢) ويصم بذلك إلى قسم الفاعل الذى يعرب بالحروف ، والمؤلف رحمه الله كما رأيت مثل له  
مثالين ؛ مع الفعل الماضي ، ومع الفعل المضارع .

(٣) ولكنا قد ذكرناه عند الكلام على الإعراب التقديرى كسمة .

هو الاسم المرفوع ، و « قام غلامى » ليس فيه اسم مرفوع ؟ والجواب أن نقول : غلام : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . ونقول كذلك فى « يقوم غلامى »<sup>(١)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وما أشبه ذلك . أى : وما أشبه ذلك من الأمثلة ، وقد أجاد وأفاد رحمه الله<sup>(٢)</sup> .

وعلى كل حال الفاعل فى كل هذه الأمثلة اسم ظاهر<sup>(٣)</sup> ، وقد سبق أن الفاعل يكون أيضًا اسمًا مضمراً ، وهذا هو الذى سيذكره المؤلف رحمه الله ، إن شاء الله تعالى .



(١) وعليه فالفاعل المرفوع بالضمة ، قد يكون إعرابه ظاهراً ، وقد يكون تقديرية ، والمؤلف - كما رأيت - مثل للإعراب التقديرى بالاسم المضاف لياء المتكلم ، ونحن قد مررنا من قبل أن الإعراب التقديرى يكون أيضًا على الاسم المختوم بآلف لازمة ، مفتوح ما قبلها ، وهو الذى يُطلق عليه النحاة « الاسم المقصور » ، وذلك نحو « الفتى ، لئلى ، سلتى » .

ويكون أيضًا على الاسم المختوم بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، وهو الذى يطلق عليه النحاة « الاسم المنقوص » ، ومثاله : « القاضى ، الداعى ، المنادى » .

ويكون أيضًا على الاسم المختوم بواو لازمة ، مضموم ما قبلها ، ومثاله - كما هو عند الكوفيين - : « ما سُئى به من الفعل ، نحو : يدعو ، ويغزو - وما كان أعجميًا ، نحو : سَمْدُو ، وقَمْدُو » .

وقد تقدم بيان ذلك مُفَصَّلًا فى باب الإعراب ، فازجج إليه ، والله يُرشدك .

(٢) وحلاصة ما سبق أن الظاهر على أنواع ؛ لأنه إما أن يكون مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمعًا سالمًا ، أو جمع تكسير ، وكل من هذه الأنواع الأربعة إما أن يكون مذكرًا ، وإما أن يكون مؤنثًا ، فهذه ثمانية أنواع .

وأيضًا فإما أن يكون إعرابه بضممة ظاهرة أو مقدرة ، وإما أن يكون إعرابه بالحروف بيانه عن الضمة ، وعلى كل هذه الأحوال إما أن يكون الفعل ماضيًا ، وإما أن يكون مضارعًا ، وقد سبقت الأمثلة من كلام المؤلف رحمه الله على كل هذا .

(٣) ذكر المؤلف رحمه الله للاسم الظاهر عشرين مثالاً ؛ عشرة مع الماضى ، وعشرة مع المضارع ، وقدم الكلام على الاسم الظاهر على سبيل اللف والنشر المرتب .



## أنواع الفاعل المضمر

قال المؤلف رحمه الله : والمضمر اثنا عشر ، نحو قولك ضرت ، وصرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت ، وضرت .

قوله رحمه الله : المضمر ؛ أى : الضمير .

وقوله رحمه الله : اثنا عشر ، الدليل على ذلك التتبع والاستقراء ، فقد تتبع علماء النحو رجمهم الله الضمائر ، فوجدوها لا تخرج عن اثني عشر ضميرًا<sup>(١)</sup> .  
ثم قال المؤلف رحمه الله : نحو قولك : ضرت<sup>(٢)</sup> . التاء فاعل ، وهى ضمير للمتكلم .

(١) لما قدم المؤلف رحمه الله الكلام على الفاعل الطاهر أحد يتكلم على الفاعل المضمر ، فذكر أنه اثنا عشر ضميرًا ؛ سبعة للحاضر ، وخمسة للغائب ، وسيأتى الكلام عليها بالتفصيل ، إن شاء الله تعالى .

(٢) قد يرد على كلام المؤلف والشارح رحمهما الله تعالى إشكال ، وهو كيف يقولان : إن الضمائر التى تكون فى محل رفع ، فاعلاً ، اثنا عشر ضميرًا ، وهى - كما هو معلوم - ثمانية عشر ضميرًا<sup>(٣)</sup> ؟  
والجواب عن هذا الإشكال أن نقول : إن مراد المؤلف والشارح رحمهما الله بحصرها فى اثني عشر ضميرًا ليس المراد به حصر لفظ الضمائر التى تعرب فاعلاً فى اثني عشر ضميرًا ، وإنما المراد به حصر أنواعها فى اثني عشر نوعاً .

وذلك لأن الضمير إما أن يدل على متكلم ، وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب .  
واندى يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحداً ، وإما أن يكون أكثر من واحد .

والذى يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقاً ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث ، فيكون المجموع اثني عشر .

وقد مثل المؤلف رحمه الله لكل نوع من هذه الأنواع الاثنى عشر .

(٣) هذا مثال المتكلم الواحد ، مذكراً كان ، أو مؤنثاً .

(\*) الضمائر السبعة : أنا ، نحن ، أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هى ، هما ، هم ، هن ، وهن .  
والفاعل ، نا الفاعلين ، نون النسوة ، ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المؤنثة .



و محو ث « ضرت » هكذا : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك .

وعلى كلام المؤلف : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتح مقدرٍ ، على آخره <sup>(١)</sup> .  
والتاء : فاعلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، ولا يمكنُ أن نقولَ : إنه مرفوعٌ ؛  
يعنى : لا تجعلُ هذه الضمة ضمة إعرابٍ ، بل هي ضمة بناءٍ ، ولهذا نقولُ : مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفعٍ .  
وقوله رحمه الله : وضربنا <sup>(٢)</sup> .

نقولُ في إعرابه .

ضربَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ، أو مبنيٌّ على فتحٍ مُقدَّرٍ على آخره ، منع

(١) تقدم .

(٢) بفتح الضاد والراء وسكون الباء ، هذا مثال ضمير المتكلم المتعدد ، أو الواحد الذي يُعْظَم نفسه ، ويُزَلَّها منزلة الجماعة .

وهذا ضمير مبنيٌّ على « نا » الحذف ، ويحذف إلى « نا » المعويش <sup>(١)</sup>

(١) « نا » له بفتح هو الذي يحذف في محلِّ رفعٍ ، فاعلاً ، أو نائب فاعلٍ ، أو اسماً للنواسخ الفعلية ، « كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها » .

وهذا في حالة اتصاله بالفعل الماضي ، وباء الفعل معه على السكون ، نحو المثال الذي ذكره المؤلف رحمه الله ، وهو الذي يعيه المؤلف والشارح رحمهما الله .

وأم « نا » المنفعلين فهو الذي يكون في محلِّ جرٍّ أو نصبٍ .

فيكون « نا » ضمير جرٍّ إذا اتصل بالاسم ، أو بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ .

الشاهد في الآية على اتصال « نا » بالاسم ، وبالتالي كونه في محلِّ جرٍّ ، مضافاً إليه : « رَبَّنَا ، قلنا » .

والشاهد في الآية على اتصاله بحرف الجر ، وبالتالي كونه في محلِّ جرٍّ ، اسماً محروراً . « لنا » .

ويكون « نا » ضمير نصب في غير ما سبق ، وينحصر ذلك فيما يلي :

١ إذا اتصل بالفعل المضارع أو الأمر ، مثل : اللَّهُ يَخْفِظُنَا - انصُرْنَا يَا اللَّهُ على اليهود وأعوانهم .

٢ وإذا اتصل بالماضي ، ولم يُبَيَّنْ معه الماضي على السكون ، مثل : الطالبُ فهمنا .

٣ وإذا اتصل بحرف ناسخ « إنَّ وأخواتها » مثل قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ﴾ .

من ظهوره المناسبة<sup>(١)</sup> و «نا» : ضميرٌ فاعلٌ ، مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ رفع .  
 واشتق بن «صُرْتُتْ» ، و «صُرْتُنا» : أن «صُرْتُتْ» للمتكلِّم وحده ، و  
 «صُرْتُنا» للمتكلِّم ، ومعهُ غيره ، أو للمعظمِ نفسه .

قد يقول قائلٌ : صُرْتُنا . وهو الضاربُ وحده ، لكن يُريدُ بهذا التعظيم ، وكلُّما  
 أضاف الله لنفسه الضميرَ بهذه الصيغة فالمرادُ به التعظيم ، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا  
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ (٢٨) .

نقولُ : «نا» في الموضعين المرادُ بها التعظيم .

وقوله رحمه الله : وصُرْتُتْ<sup>(٢)</sup> . هذا مثالُ ضميرِ المفردِ المذكَّرِ المخاطبِ .

وقوله رحمه الله : وصُرْتُتْ<sup>(٣)</sup> . هذا مثالُ ضميرِ المفردةِ المؤنثةِ المخاطبةِ .

والعربُ لما كان الرجلُ أعلى من المرأة<sup>(٤)</sup> جعلوا له الحركةَ العُلْيَا ، ولما كانت المرأةُ  
 أسفلَ جعلوا لها الحركةَ السُّفْلَى ، وهذه من المناسبةِ الغريبةِ ؛ لأنَّ الرجالَ أقوى من  
 النساءِ .

وقد قال بعضُ العلماءِ . إن جميعَ الألفاظِ مناسبةٌ لمعناها<sup>(٥)</sup> ، وهذا غالبًا ، تجبُّ مثلًا

(١) نظر ما تقدم

(٢) بفتح الضاد والناء .

(٣) بفتح الضاد ، وكسر الناء .

(٤) قال تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهم بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهم دَرَجَةٌ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ .

وقال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ  
 أَمْوَالِهِمْ﴾ .

(٥) قال ابن القيم رحمه الله في تحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٤٩ : الفصل التاسع في بيان ارتباط معنى

الاسم بالمسمى : وقد تقدم ما يدل على ذلك من وجوه :

أحدها . قول سعيد بن المسيب : ما زالت فينا تلك الحُزونة .

وهي التي حصلت من تسمية الجد بحزن .

وقد تقدَّم قول عمر رضي الله عنه لجمرة بن شهاب : أدرك أهلك ، فقد احترقوا .

ومع اليبى من كان اسمه حربًا أو مَرَّةً أن يَحْلُبَ الشاة ، تلك التي أراد حَلْبَها .

الحجر ، بمجرد أن نقول : حجر . تُشعرُ بيثوسية وصلابية ، لكن لا ندرى لماذا ؟ هل هذا لشعور ؛ لأننا نعرف أن الحجر هو هذا الحجر ، أو أنه أمرٌ يدلُّ عليها .

ولقد رأينا في حاشية على شرح التحرير « مختصر الأصول » أنه قال : ما من كلمة في اللغة العربية إلا وبينها وبين معناها مناسبة .

وقوله رحمه الله : ضربتُما<sup>(١)</sup> . هو للمثنى من مذكر ومؤنث<sup>(٢)</sup> ، تقول للرجلين : ضربتُما ، وتقول للمرأتين : ضربتُما .

ولكن ما هو الضمير في « ضربتُما » ؟ هل هو التاء وحدها ، وما بعده علامة تشنية ؟ أو أن الضمير الجميع ؟

= وشواهد ذلك كثيرة جداً ، فقل أن ترى اسماً قبيحاً ، إلا وهو على مُسمى فيج ، كما قيل : =  
وقلنا أبصرت عيناك ذا لُقبٍ إلا ومعناه إن فكُرت في لُقبه  
والله سبحانه وتعالى بحكمته في قضائه وقدره يُلهِمُ النفوس أن تضع الأسماء على حسب مُسمياتها ، لتُناسب حكمته تعالى بين اللفظ ومعناه ، كما تُناسب بين الأسباب ومُسبباتها .  
قال أبو الفتح ابن جنِّي : ولقد مرَّ بي ذُفَرٌ ، وأنا أسمع الاسم ، لا أدري معناه ، فأخذ معناه من لفظه ، ثم أكشفه ، فإذا هو ذلك المعنى بعينه ، أو قريب منه .  
فذكرت ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فقال : وأنا يقع لي ذلك كثيراً .  
وقد تقدم قوله ﷺ : « أسلمَ سالمها الله ، وغفارُ غفر الله لها ، وعُصيةُ عصيت الله ورسوله » .  
ولما أسلم وخشي قاتل حمزة رضى الله عنه وقف بين يدي النبي ﷺ ، فكره اسمه وفعله ، وقال : « عُيْبٌ وجهك عني » .

وبالجملة فالأخلاق والأعمال القبيحة تستدعي أسماء تناسبها ، وأضدادها تستدعي أسماء تناسبها ، وكما أن ذلك ثابت في أسماء الأوصاف ، فهو كذلك في أسماء الأعلام ، وما سُمي رسول الله ﷺ محمداً وأحمد إلا لكثرة خصال الحمد فيه .

ولهذا كان لواء الحمد بيده ، وأُمته الحَمَّادون ، وهو أعظم الخلق حمداً لربه تبارك وتعالى ، ولهذا أمر رسول الله ﷺ بتحسين الأسماء ، فقال : « حَسِّنُوا أَسْمَاءَكُمْ » ؛ فإن صاحب الاسم الحسن قد يستحى من اسمه ، وقد يحمله اسمه على فعل ما يناسبه ، وترك ما يضاده .

ولهذا ترى أكثر الشُّغل أسماؤهم تناسبهم ، وأكثر العِلَّة أسماؤهم تناسبهم ، وبالله التوفيق . اهـ

(١) يفتح الصاد ، وضم التاء .

(٢) فهو مثال ضمير المخاطبتين الاثنين ، مذكرين ، أو مؤنثين .

لحرف ت : اختلف في ذلك النحاة ، فقال بعضهم : الضمير الجميع ، فتقول في إعراب « ضربتُما » : ضرب : فعل ماضٍ مبني على السكون ، و « تُمَا » : فاعل .

وقال بعض النحويين : الفاعل هو التاء فقط ، وما بعده علامة فارقة ؛ لأنك لا تفرق بين « ضربتُ » لنفسك ، و « ضربتُما » للمثنى إلا بالميم والألف<sup>(١)</sup> .

وإذا قلنا : إن الميم والألف علامة ، فإننا نقول عند الإعراب : التاء فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والميم والألف علامة التثنية .

وقوله رحمه الله : ضربتُهم هو لجماعة الذكور<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : ضربتُن هو لجماعة الإناث<sup>(٣)</sup> .

وبذلك يصل عدد الضمائر التي مرّت علينا إلى سبعة ضمائر : اثنان للمتكلم ، وهما ضربتُ ، وضربنا .

وخمسة للمخاطب ، وهي : للمخاطب ، أو المخاطبة ، أو المخاطبتين ، أو المخاطبتين<sup>(٤)</sup> ، أو المخاطبات .

وإعراب هذه الضمائر يكون هكذا :

ضربتُ : التاء : فاعل مبني على الضم ، في محل رفع .

ضربنا : نا : فاعل مبني على السكون في محل رفع .

(١) تكون الميم والألف على هذا القول حرفين دالين على خطاب اثنين أو اثنتين ، وما قيل في الألف هنا يقال أيضاً في الميم الساكنة من « ضربتُهم » ، والنون المشددة من « ضربتُ » ، فقد اختلف النحاة فيهما أيضاً : هل الميم والنون من الضمير ، أم هما حرفان دالان على الجمع ؛ الميم تدل على خطاب جمع الذكور ، والنون تدل على خطاب جمع الإناث ؟ وانظر السحو الوافي ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٧ .

(٢) وهذا مثال ضمير المخاطبين من جمع الذكور .

(٣) وهذا مثال ضمير المخاطبات من جمع المؤنثات .

(٤) مخاطبان والمخاطبتان لهما ضمير واحد ، كما مر ، وهو « تُمَا » .

صُرِّت . التاء : فاعلٌ مبنئٌ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ .

صُرِّت . التاء : فاعلٌ مبنئٌ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ .

ضَرَبْتُمَا : فيها وجهان :

فَمِنْ الْمُعْرِيبِينَ مَنْ يُعْرِبُ التاء والميم والألف جميعًا ، فيقول : تُمَا : ضميرٌ مبنئٌ السكون في محلِّ رفعٍ .

ومِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الإعرابَ على التاء فقط ، وَيَجْعَلُ الباقي علامةً ، فيقول في إعرابِ « تُمَا » : التاء : فاعلٌ مبنئٌ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، والميم والألف علامةُ التثنية .

ضَرَبْتُمَا : نقولُ فيها كما قلنا في « ضَرَبْتُمَا » ؛ إما أن تكونَ التاء فاعلاً ، والميم علامةُ جمعِ الذكورِ ، أو نقولُ : « تُم » ضميرٌ مبنئٌ على السكونِ في محلِّ رفعٍ .  
ضَرَبْتُنَّ : لنا أن نقولَ : التاء فاعلٌ ، والنونُ المُشَدَّدَةُ علامةُ جمعِ النسوةِ ، أو نقولُ : « تُنَّ » جميعًا فاعلٌ<sup>(١)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله : ضَرَبَ<sup>(٢)</sup> . هذه ليس فيها ضميرٌ ، لكن نقولُ : إنَّ الضميرَ مُسْتَتِرٌ جوازًا ، تقديرُهُ : هو ، فـ « ضَرَبَ » ؛ أى : هو . مَنْ ؟ رجلٌ معروفٌ ، أو غيرُ معروفٍ ، المُهِمُّ أن نقولَ : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا ، تقديرُهُ : هو<sup>(٣)</sup> .

(١) وهذا بناء على الخلاف .

(٢) قد انتهى المؤلف رحمه الله من ذكر الضمائر التي تدل على متكلم ، والتي تدل على مخاطب ، وهذا هو بداية الكلام على الضمائر التي تدل على غائب .

(٣) وهذا هو مثال ضمير الواحد المذكور الغائب ، تقول : محمدٌ ضَرَبَ أخاه ، وإبراهيمُ خَفِظَ درسه ، وحاندٌ خَتَمَ في عمله .

فالأفعال « ضرب » ، و « حفظ » ، و « اجتهد » ، كُلُّ منها يشتمل على ضمير مستتر جوازًا ، تقديره هو . يعود على « محمد » ، و « إبراهيم » ، و « خالد » على الترتيب .

وقول المؤلف رحمه الله : **ضَرَبْتُ**<sup>(١)</sup> : فعلٌ ماضٍ ، والتاءُ علامةُ التانيثِ ، والفاعلُ ضميرٌ مُشْتَرِكٌ جَوَازًا ، تقديرُهُ : « هي » .

وقوله رحمه الله : **ضَرَبَ** : فعلٌ ماضٍ ، والألفُ فاعِلٌ ، ضميرٌ مُشْتَرِكٌ ، مبنى على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ .

والمؤلف رحمه الله : **أَسْقَطَ** « **ضَرَبَتَا** » ، وكان عليه أن يذكُرَهَا ؛ لأنه رحمه الله يُفْصِلُ ، يَجْعَلُ المذكَرَ وحده ، والمؤنثَ وحده ، فكان عليه أن يقولَ : **ضَرَبَتَا** .  
وهو قولٌ في إعرابِ ضربتا .

**ضَرَبَ** : فعلٌ ماضٍ ، والتاءُ للتانيثِ<sup>(٢)</sup> ، والألفُ فاعِلٌ ، مبنى على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا مثال ضمير الواحدة المؤنثة الغائبة ، تقولُ : **هَذَا ضَرَبْتُ أَخِيهَا** ، وتقولُ : **سَعَادُ حَفِظْتُ دَرَسَهَا** ، وتقولُ : **زَيْنَبُ اجْتَهَدَتْ فِي عَمَلِهَا** . فالأفعال « ضربت » ، و « حفظت » ، و « اجتهدت » ، كل منها يشتمل على ضمير مستتر جوازًا ، تقديره « هي » ، يعود على « هند » ، و « سعاد » ، و « زينب » .

(٢) وهى تاء التانيث الساكنة أصالةً ، وإنما حُرِّكَت بالفتح لمناسبة الألف ، وإذا وُلِى هذا التاء حرف ساكن فإنها تُحْرَك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، كقوله تعالى : ﴿ **قَالَتِ الْأَعْرَابُ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **قَالَتِ** ﴾ .

وقد تُضَمُّ ، نحو : قالتُ أُمَّةٌ . وانظر القواعد الأساسية للهاشمي ص ١٨ .

(٣) وقد جعل الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله قول المؤلف « **ضَرَبَا** » مثلاً على ضمير الاثنين الغائبين مذكَّرين كما ، أو مؤنثين ، وضرب لذلك أربعة أمثلة :

مثال الأول : « **ضَرَبَا** » في قولك : **الْمُحَمَّدَانِ ضَرَبَا بِكَرًا** ، أو قولك : **الْهُدَانِ ضَرَبَتَا عَامِرًا** .

مثال الثاني : « **حَفِظَا** » في قولك : **الْمُحَمَّدَانِ حَفِظَا دَرَسَهُمَا** . أو قولك : **الْهُدَانِ حَفِظَتَا دَرَسَهُمَا** .

مثال الثالث : « **اجْتَهَدَا** » من نحو قولك : **الْبَكْرَانِ اجْتَهَدَا** ، أو قولك : **الزَيْنَبَانِ اجْتَهَدَتَا** .

مثال الرابع : « **قَامَا** » في نحو قولك : **الْمُحَمَّدَانِ قَامَا بِوَاجِبِهِمَا** ، أو قولك : **الْهُدَانِ قَامَتَا بِوَاحِبِهِمَا** . وانظر

التحفة السنية ص ٦٥ .

والذى كان ينبغي على المؤلف رحمه الله أن يُفَرِّدَ « **ضَرَبَتَا** » بالذكر ، كما قال الشارح رحمه الله .

وهذا خبرنا على ما فعله في « **ضَرَبَ** » ، و « **ضَرَبْتُ** » ، و « **ضَرَبْتِ** » ، وبحوهمَا .

ولا يمكن أن يقاس « **ضَرَبَا** » على « **ضَرَبْتُمَا** » ؛ لأن « **ضَرَبْتُمَا** » الصيغة فيها واحدة للمثنى المذكور ، والمثنى المؤنث .

« لا يَخْتَلِفُ الإعرابُ في «ضَرَبْنَا» عنه في «ضَرَبْنَا» إلا في وجودِ تاءِ التانيثِ .  
وقولُ المؤلفِ رحمه الله : ضربوا<sup>(١)</sup> .

نقولُ في إعرابِها : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لاتِّصالِه بواو الجماعةِ ،  
والواوُ : فاعلٌ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ .

وقولُ المؤلفِ رحمه الله : ضربن<sup>(٢)</sup> . بالقصرِ ، بدونِ ألفٍ<sup>(٣)</sup> ، وهي الجماعةُ  
النسوةُ .

وتقولُ في إعرابِها :

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ لاتِّصالِه بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ<sup>(٤)</sup> ،  
والنونُ : فاعلٌ لجماعةِ النسوةِ ، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) هذا مثالُ العائيتين من جمعِ الذكورِ ، تقول : الرجالُ ضَرَبُوا أعداءَهُمْ ، والتلاميذُ حفظوا دروسَهُمْ ،  
والتلاميذُ اجتهدوا .

(٢) هذا مثالُ الغائبات من جمعِ الإناثِ ، تقول : الفتياتُ ضَرَبْنَ عَدُوَّاتِهِنَّ ، والنساءُ حفظنَ أماناتِهِنَّ ، والبناتُ  
اجتهدنَ في دروسِهِنَّ .

(٣) وإلا فالتى بالألفِ «ضَرَبْنَا» قد مرَّت بنا ، وذكرنا أن «نا» ضميرُ المتكلمِ المتعددِ ، أو الواحدِ الذي يُعْظَمُ  
نفسه ، ويُنْزَلُها منزلةُ الجماعةِ .

(٤) سبق في ص ٢٦٤ أن ضمائرَ الرفعِ تنقسمُ إلى قسمينِ : ضمائرُ رفعٍ متحركةٍ ، وضمائرُ رفعٍ  
ساكنةٍ ، وذكرنا ههنا أن ضمائرَ الرفعِ المتحركةِ هي : تاءُ الفاعلِ ، ونونُ النسوةِ ، وناُ الفاعلينِ ، وأن  
ضمائرَ الرفعِ الساكنةِ هي : ألفُ الاثنينِ ، وياءُ المخاطبةِ المؤنثةِ ، وواوُ الجماعةِ .

(٥) قال الشيخُ محمدُ محيي الدين رحمه الله في التحفة السنية ص ٦٦ : وكلُّ هذه الأنواعِ الاثني عشرَ  
السابقةِ يُسمَّى الضميرُ فيها «الضميرُ المتصلُ» ، وتعريفه أنه هو : الذي لا يُبْتَدَأُ به الكلامُ<sup>(٦)</sup> ، ولا يقعُ بعد  
«إلا» في حالةِ الاختيارِ .

ومثلها يأتي في نوعِ آخرٍ من الضميرِ يسمى «الضميرُ المنفصلُ» ، وهو : الذي يُبْتَدَأُ به ، ويقعُ بعد «إلا»  
في حالةِ الاختيارِ ، تقول : ما ضَرَبَ إلا أنا ، وما ضَرَبَ إلا نحنُ ، وما ضَرَبَ إلا أنتُ ، وما ضَرَبَ إلا أنتِ ، وما  
ضَرَبَ إلا أنتمَا ، وما ضَرَبَ إلا أنتمُ ، وما ضَرَبَ إلا هُوَ ، وما ضَرَبَ إلا هي .

(٦) فالضميرُ المتصلُ يقعُ في آخرِ الكلمةِ دائماً ؛ كالتاءِ في «ضَرَبْتُ» ، ولا يمكنُ أن يكونَ في صدرِها ، ولا في  
صدرِ جملتها ، إذ لا يمكنُ النطقُ به وحده .



= وما ضَرَبَ إلا هما ، وما ضَرَبَ إلا هُم ، وما ضَرَبَ إلا هُنَّ .  
وعلى هذا يجرى القياس ، وسيأتى بيان أنواع الضمير المنفصل بأوسع من هذه الإشارة فى باب المبتدأ  
والخبر ، إن شاء الله . اهـ  
وهذا هو إعراب الأمثلة التى ذكرها فضيلة الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله على الضمير المنفصل :  
المثال الأول : ما ضَرَبَ إلا أنا .  
ما - نافية .

ضرب : فعل ماضٍ ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .  
إلا . أداة استثناء ملعاة .

أنا : فاعل « ضرب » ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .  
المثال الثانى : ما ضَرَبَ إلا نحن .

إعرابه كما سبق فى المثال الأول ، ونحن : فاعل : « ضرب » مبنى على الضم ، فى محل رفع .  
المثال الثالث : ما ضَرَبَ إلا أنت . يفتح التاء للمخاطب .

أنت « أَنْ » من « أنت » ضمير منفصل فاعل « ضرب » مبنى على السكون فى محل رفع ، والتاء حرف  
خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

المثال الرابع : ما ضَرَبَ إلا أنت . بكسر التاء للمخاطبة .

أنت « أَنْ » من « أنت » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ،  
مبنى على الكسر ، لا موضع لها من الإعراب .

المثال الخامس : ما ضَرَبَ إلا أنتما .

أنتم . « أَنْ » فاعل « ضَرَبَ » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا محل لها من  
الإعراب ، والميم حرف عمامد ، والألف حرف دال على التثنية .

المثال السادس : ما ضَرَبَ إلا أنتم .

أنتم « أَنْ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة  
الجمع .

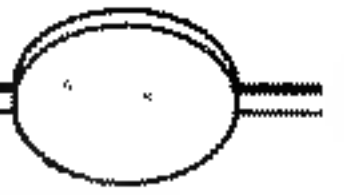
المثال السابع : ما ضَرَبَ إلا أنتن .

نفس « أَنْ » فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، فى محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والنون علامة  
جمع النسوة .

وهذه هى أمثلة الحاضر بنوعيه ؛ المتكلم والمخاطب<sup>(٥)</sup> ، وأما أمثلة الغائب : =

(٥) فيمكنكم من هذه الضمائر السبعة : أنا ، ونحن ، وللمخاطب : أنت ، وأنتي ، وأنتم ، وأنتم . وأنتى





مبنى على الضم في ما ضرب إلا هو .

ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، في محل رفع .  
مثال : ضربني « ضرب » إلا هي .

ضمير منفصل للمفردة المؤنثة العائبة ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، في محل رفع .  
مثال : الثالث : ما ضرب إلا هما .

ضمير منفصل للمثنى الغائب مذكراً أو مؤنثاً ، فاعل « ضرب » ، مبنى على السكون في محل رفع .

مثال : الرابع : ما ضرب إلا هم .

ضمير منفصل لجمع الذكور الغائبين ، فاعل « ضرب » مبنى على السكون ، في محل رفع .  
مثال : الخامس : ما ضرب إلا هم .

ضمير منفصل لجمع الإناث الغائبات ، فاعل « ضرب » مبنى على الفتح ، في محل رفع .  
والملاحظ أن الأمثلة التي ذكرها المؤلف رحمه الله مع الضمير المتصل ، والأمثلة التي ذكرها الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله مع الضمير المنفصل ، كلها مع الفعل الماضي ، ولذلك نذكر نحن هنا إن شاء الله أمثلة للضمير المتصل للحاضر وللغائب ، وللضمير المنفصل للحاضر وللغائب ، مع الفعل المضارع :  
أولاً : أمثلة الضمير المتصل للحاضر ، مع الفعل المضارع

١ - أنت ضربت . للمتكلم وحده .

٢ - أنت ضربت . للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره .

٣ - أنت ضربت . للمخاطب المذكر .

٤ - أنت ضربت . للمخاطبة المؤنثة .

٥ - أنت ضربت . للمثنى مذكراً ، أو مؤنثاً .

٦ - أنت ضربت . لجمع الذكور المخاطبين .

٧ - أنت ضربت . لجمع الإناث المخاطبات .

ثانياً : أمثلة الضمير المنفصل للحاضر ، مع الفعل المضارع

٨ - أنت ضربت . للمذكر الغائب .

٩ - أنت ضربت . للمؤنثة الغائبة .

١٠ - أنت ضربت . للمثنى الغائب مذكراً ، أو مؤنثاً .

١١ - أنت ضربت . لجمع الذكور الغائبين .

١٢ - أنت ضربت . لجمع الإناث الغائبات .

فهذه اثنا عشر مثالاً للضمير المتصل مع الفعل المضارع .

١٠٠ - صيغة التمجيد المستعمل في قول:

ولا صيغة التمجيد المستعمل للحاضر . مع الفعل المضارع

١ - ما يضرب إلا أنا .

٢ - ما يضرب إلا نحن .

٣ - ما يضرب إلا أنت . بفتح التاء للمخاطب .

٤ - ما يضرب إلا أنت : بكسر التاء للمخاطبة .

٥ - ما يضرب إلا أنتم . للمثنى المخاطب ، مذكراً ، أو مؤنثاً .

٦ - ما يضرب إلا أنتم . لجمع الذكور المخاطبين .

٧ - ما يضرب إلا أنن . لجمع الإناث المخاطبات .

ثانياً - أمثلة التمجيد المستعمل للغائب . مع الفعل المضارع

١ - ما يضرب إلا هو . للمفرد المذكر الغائب .

٢ - ما يضرب إلا هي . للمفردة المؤنثة الغائبة .

٣ - ما يضرب إلا هما . للمثنى الغائب ، مذكراً ، أو مؤنثاً .

٤ - ما يضرب إلا هم . لجمع الذكور الغائبين .

٥ - ما يضرب إلا هن . لجمع الإناث الغائبات .

وأعراب هذه الأمثلة يُعَلَّمُ مما قبلها ، فلا حاجة للتطويل به .

وبهذا يكون قد انتهى الكلام عن الفاعل ، وذاكم هو ملخص الكلام عنه :

١ - المرفوع غائب مسبعة ، وهي : الفاعل ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، والمبتدأ ، وخبره ، واسم « كان »

وأحواتها ، وخبر « إن » وأحواتها ، والتابع للمرفوع ، وهو أربعة أشياء : المبتدأ ، والعطف ، والتوكيد ،

والبدل .

٢ - المرفوع مسبعة ، وهي : الضمة ، وهي الأصل ، والألف ، والواو ، والتون ، وهي علامات

عرعية .

٣ - المرفوع مسبعة ، وهي : الاسم المرفوع لمذكر ماضٍ فعله ، فلا يكون الفاعل فعلاً ، أو حرفاً ، ولا يكون منصوباً ،

أو محروراً ، ولا يذكر فعله بعده .

٤ - المرفوع مسبعة ، وهي : الاسم المرفوع لمذكر ماضٍ فعله ، وقد يكون اسماً مؤنثاً بالصريح ، فيكون اسماً صريحاً ، ويشمل

الأسماء الطاهرة ، كـ « نوح » ، والأسماء المضمرة ، كـ « أنا » .

٥ - المرفوع مسبعة ، وهي : الاسم المرفوع لمذكر ماضٍ فعله ، ويشمل

« أُر » المشددة ، مع اسمها ، وخبرها .

٦ - « ب » المصدرية ، مع الفعل الذي دخلت عليه .

٣- « ما » انصدرية ، مع الفعل الذي دخلت عليه .

٥- الفاعل على قسمين : ظاهر ، ومضمر .

٦ الفاعل الطاهر قد يكون مفردًا ، أو مثنى ، أو جمعًا ، والمفرد يشمل المذكر والمؤنث ، والمثنى يشمل المذكر والمؤنث ، والجمع يشمل جمع التكسير للذكور ، وجمع التكسير للإناث ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، والأمثلة تقدمت .

٧- يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث بقاء ساكنة تَلْحَقْ آخر الماضي ، وبهاء متحركة تَلْحَقْ أول المضارع ، وأجر عامل الفاعل إذا كان وضفاً ، ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً ، وتارة يكون واجباً ، وتارة يكون ممتنعاً ، فهذه ثلاثة أوجه :

الأول تأنيث واجب ، وذلك في مسألتين :

إحدهما أن يكون الفاعل اسماً طاهرًا ، حقيقى التأنيث ، متصلًا بالفعل ، غير واقع بعد « نعم » ، أو بشئ ، سواء كان مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا جمع مؤنث سالمًا .

الثانية . أن يكون الفاعل ضميرًا ، مؤنثًا ، متصلًا بالفعل ، عائدًا إلى حقيقى التأنيث ، أو مجازيه .

الثانى : تأنيث جائز ، بمعنى أنه يجوز تأنيث الفعل ، كما يجوز تذكيره ، وجواز التأنيث وعدمه على ضربين .

١- ضرب تأنيثه راجع على تذكيره .

٢- وضرب تذكيره راجع على تأنيثه .

فالتأنيث الراجع يقع فى مسألتين :

الأولى : أن يكون الفاعل اسماً طاهرًا ، مجازى التأنيث ، متصلًا بعامله . ويدخل فى مجازى التأنيث : جمع التكسير مذكراً كان ، أو مؤنثًا ، وجمع المؤنث السالم إذا كان مفردة مجازى التأنيث ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي .

الثانية أن يكون الفاعل اسماً طاهرًا حقيقى التأنيث ، مفصولاً عن عامله بغير « إلا » .

٣- أما التأنيث المرجوح فهو مسألة واحدة . وهى أن يكون الفاعل مفصولاً عن عامله بـ « إلا » .

الثالث تأنيث ممتنع . وامتناع التأنيث يعنى : وجوب التذكير - ويقع ذلك فى حالة واحدة ، وهى أن يكون الفاعل مذكراً مُبَرَّزاً من شبهة التأنيث ، سواء كان مفرداً مذكراً لفظاً ومعنى ، نحو : قدم ريد ، أو مفرداً مؤنثاً مطلقاً ، مذكراً معنى كـ « طلحة » ، وسواء كان مذكراً مثنى ، نحو : قدم الريدان ، أو جمع مذكر سالمًا ، نحو : قدم الزيدون .

رابعاً - الفاعل إما أن يكون مرفوعاً بالواو .

فيرفع بالضم ، إذا كان مفرداً مذكراً كان أو مؤنثاً ، أو جمع مؤنث سالمًا ، أو جمع تكسير للذكور ، أو للإناث . =



= ويرفع بالالف إذا كان مثنى ، سواء كان مذكرا ، أو مؤنثا .

ويرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سالما ، أو اسما من الأسماء الخمسة .

ناسبا : الفاعل إذا رُفِعَ بالضممة فقد تكون الضمة ظاهرة ، وقد تكون مقدرة .

فتكون مقدرة في الأحوال الآتية :

١- في الاسم المقصور . وهو الاسم المختوم بالالف لازمة ، مفتوح ما قبلها ، نحو : الفتى .

٢- في الاسم المنقوص . وهو الاسم المختوم بياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشدد ، نحو : القاضي .

٣- في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : غلامى .

٤- في الاسم المختوم بواو لازمة مصموم ما قبلها ، نحو : قَتْنَدُو .

عاشرا : الفاعل المصموم إما أن يدل على مكمل . وإما أن يدل على مخاطب ، وإما أن يدل على غائب .

والذى يدل على متكلم يتنوع إلى نوعين ؛ لأنه إما أن يكون المتكلم واحدا ، وإما أن يكون أكثر من واحد .

ثم إنه قد يكون ضميرا متصلا ، وهو : تاء الفاعل ، ونا الفاعلين ، وقد يكون ضميرا منفصلا ، وهو : أنا ، ونحن .

ويكون ذلك مع الفعل الماضى ، والمضارع .

والذى يدل على مخاطب أو غائب يتنوع كل منهما إلى خمسة أنواع ؛ لأنه إما أن يدل على مفرد مذكر ، وإما أن يدل على مفردة مؤنثة ، وإما أن يدل على مثنى مطلقا ، وإما أن يدل على جمع مذكر ، وإما أن يدل على جمع مؤنث .

ثم إن الذى يدل على مخاطب قد يكون ضميرا متصلا ، وهو : تاء الفاعل ، وباء المخاطبة المؤنثة .

وقد يكون ضميرا منفصلا ، وهو : أنت ، أنتِ ، أنتم ، أنتن .

وكذلك يكون الذى يدل على غائب ، فقد يكون ضميرا متصلا ، وهو : ألف الاثنين ، وواو الجماعة .

وقد يكون ضميرا منفصلا ، وهو : هو ، هى ، هما ، هم ، هن . والضميران « هو ، هى » قد

يكونان بربس ، وقد يكونان مستترين . وكل هذا يكون مع الفعل الماضى ، والفعل المضارع .

وقد تقدمت الأمثلة على ذلك كله . والحمد لله الذى نعمته تتم الصالحات .

## النائب عن الفاعل

## النائب عن الفاعل

في المؤلف رحمه الله باب المفعول الذي لم يسم فاعله . وهو الاسم المرفوع  
الذي لم يذكر معه فاعله . فإن كان الفعل ماضياً حُسم أوله . وكسر ما قبل آخره .

(١) هذا هو الثاني من مرفوعات الأسماء السبعة التي سبق أن ذكرها المؤلف رحمه الله في باب مرفوعات الأسماء إجمالاً .

وهو : نائب الفاعل .

« أما الأولى ، وعليها أكثر المتقدمين ، فباب المفعول الذي لم يسم فاعله .

« وأما الثانية ، وعليها أكثر المتأخرين ، فباب نائب الفاعل .

ثم اعلم - رحمك الله - أن الكلام قد يكون مؤلفاً من فعل وفاعل ومفعول به ، نحو : قطع محمود  
الفضن ، ونحو : حفظ خليل الدرس ، ونحو : قطع إبراهيم الفصن ، ونحو : يحفظ عليّ الدرس .  
وقد تحذف المتكلم الفاعل من هذا الكلام ، ويكتفى بذكر الفعل ، والمفعول ، وحينئذ يجب عليه أن يُغَيَّر  
صورة الفعل ، ويُغَيَّر صورة المفعول أيضاً .

أما تغيير صورة الفعل فسيأتي الكلام عليه ، وأما تغيير صورة المفعول فإنه بعد أن كان منصوباً يُصَيَّرُه  
مرفوعاً ، ويعطيه أحكام الفاعل : من وجوب تأخيره عن الفعل ، وتأنيث فعله له إن كان هو مؤنثاً ، وغير  
ذلك .

ويُسمَّى حينئذ « نائب الفاعل » ، أو « المفعول الذي لم يسم فاعله » .

ومثاله : ضَرَبْتُ هَيْدًا . حيث أُشْبِدَ الفعل إلى المفعول ، وقام المفعول محل الفاعل ؛ إذ أصل « ضَرَبْتُ  
هَيْدًا » : « ضَرَبْتُ زَيْدًا هَيْدًا » ، فلما حُذِفَ « زَيْد » الذي هو فاعل حقيقة أُشْبِدَ الفعل إلى المفعول ، فأُثِّبَ  
الفعل حتى يوافق تأنيث المفعول ، فقيل : ضَرَبْتُ .

وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن الفاعل عُقْدَةٌ في الجملة الفعلية ، لا بد من وجوده ، فإن لم يكن موحوداً  
أُثِّبَ عنه غيره ، كالمفعول به في المثال السابق .

ثم اعلم أيضاً - رحمك الله - أن الأغراض التي تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ،  
ويعرض عنه كثيرة جداً ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ ، أو تكون  
راجعة إلى المعنى :

دأب الأساب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ .

ثاني : صلاح السجع والمحافظة عليه في الكلام المنثور ، نحو قولهم : مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ .

وإن كان مصارعاً ضمَّ أوَّله ، وفُتح ما قبل آخره .

وهو على قسمين : ظاهر . ومضمَّر ، فالظاهر نحو قولك ضرب زيد .  
ويُضْرَبُ زيدٌ ، وأكرم عمرو ، ويكرم عمرو .

والمضمَّمُ اثنا عشر ، نحو قولك : ضربتُ ، وضربنا ، وضربت . وضربت .  
وضربتما . وضربتُم . وضربتُنَّ ، وضربَ ، وضربت . وضربنا ، وضربتوا ، وضربتنَّ .  
قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله .

قوله . لم يُسمَّ . يعنى : لم يُذكر له فاعلٌ ، فإذا حذِفَ الفاعلُ نابَ المفعولُ به  
مَنابَه .

ويقول المؤلف رحمه الله فى تعريفه : وهو الاسمُ المرفوعُ الذى لم يُذكر معه  
فاعله .

قوله رحمه الله : الاسمُ . خرج به الفعلُ والحرفُ ، فلا يكونُ الفعلُ والحرفُ نائبَ  
فاعلٍ .

وقوله رحمه الله . المرفوعُ . هذا بيانٌ مُحْكِمُه ، أنه يكونُ مرفوعاً .

== سيرته . إذ لو قيل : حميد الناسُ سيرته . لاختلَفَ إعرابُ الفاصلتين ، واختلَّت الشُّجعة<sup>(١)</sup> ، وهم  
يحافظون على إعرابِ الفواصل ، مثل محافظتهم على إعرابِ القوافى .  
ونحو هذا المثال : مَنْ حَسَنَ عمله عُرفَ فضله .

نسب . المحافظة على وزن الشعر فى الكلام المنظوم ، نحو قول الأعشى :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقْتُ رَجُلًا      غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّحُلُ

فهى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله : « عُلِّقْتُهَا » ، وثانيها فى قوله : « وَعُلِّقْتُ  
رَجُلًا » ، وثالثها فى قوله : « وَعُلِّقَ أُخْرَى » ، وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف  
لماعل بلعلم به ، وهو الله تعالى ، وذلك لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال . عُلِّقَنِي اللهُ إِيَّاهَا ،  
وعُلِّقَهَا اللهُ رجلاً غيرى ، وعُلِّقَ اللهُ أُخْرَى ذلك الرجل . لَمَا استقام له النظم . -

(\*) فكلمة « سيرته » فاعل فى جملة « من طابت سيرته » ، خلافاً لآخر الجملة الثانية ، وهى « سيرته » . إذ  
هى مفعول به ، فلو قيل « سيرته » ، لاختلَفَت الشُّجعة ، فبُنِيَ الفعل للمجهول ، حتى تكون كلمة  
« سيرته » مرفوعة .

وفعله رحمه الله . الذى لم يُذكر معه فاعله . احترازاً مما ذكر معه فاعله ؛ فإن ذكر معه فاعله صار هو مفعولاً به ، ولا يكون نائب فاعل ؛ وذلك لأنه لا يَجْتَمِعُ النائب والمنوب عنه<sup>(١)</sup> ، فإذا وُجد المنوب عنه زال حكم النائب ، وإذا لم يُوجد المنوب عنه ثبت حكم النائب ، وحكم نائب الفاعل هو حكم الفاعل تماماً ، لا يَخْتَلِفُ .

= وكقول الآخر :

وما المأل والأهلون إلا وذائع ولا بد يوماً أن تُرَدَّ السودائع

وأما لأسباب لغوية فكثيرة أيضاً ، ولكن أهمها ثمانية أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يُحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ .

والأخير : وخلق الله الإنسان . برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ، ونصب «الإنسان» على المفعولية ، فحذف الفاعل الذى هو «الله» للمعلم به ، فبقى الفعل مُحتاجاً إلى ما يُستند إليه ، فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى الإسناد إليه ، فأُعْطِيَ جميع أحكام الفاعل ، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، فالتبست صورته بصورة الفاعل ، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر ، فبقى الفعل مع الفاعل على صيغته الأصلية ، وغُيِّرَ مع نائبه .

لثانى . كون الفاعل مجهولاً للمتكلم ، فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحا يُقَيِّنه ؛ كقولك : سُرِقَ متاعى . فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف عام يفهم من الفعل ، كأن تقول : سُرِقَ اللّصُّ متاعى . أو : سُرِقَ سارق متاعى . لم يُكُنْ فى ذلك فائدة زائدة ، على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

الثالث : رغبة المتكلم فى الإبهام على السامع ، نحو قولك : تُصَدِّقُ بألف دينار .

رابع : رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترب بالمفعول به فى الذكر ، نحو أن تقول : خُلِقَ الجُثْرُير .

خامس : رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

سادس : خوف المتكلم على الفاعل ، إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه ، نحو : سُرِقَ المَالُ . إذ لو صُرِّحَ بالفاعل لَوَقَّعَ عليه الجزاء ، فحُذِفَ خوفاً عليه .

سابع : خوف المتكلم من الفاعل ، إذا كان جباراً ينال الناس بأذاه ، نحو : كُسِرَ الزُّجَاجُ . حيث حذفنا الفاعل ؛ خوفاً من بطشه وشرسته .

دس : عمومية مفاعل ، حيث لا يقع الفعل من واحد بعينه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّثُمْ بِتَجِيئَةِ﴾ . وقوله تعالى : ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ .

(١) وهو مفاعل .



قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ . الإنسان : مفعول به ، ولا نقول : نائب فاعل ؛ لوجود الفاعل ، وهو الضمير «نا» من «خَلَقْنَا» .

وقال تعالى : ﴿وَنُخَلِّقُ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ .

الإنسان : نائب فاعل ؛ لعدم وجود الفاعل . ولهذا قال : الذي لم يُذكر معه فاعله .

مثال آخر : تقول : أَكَلَ زَيْدٌ الطَّعَامَ .

الطعام : مفعول به .

ولكن إذا قلت : أَكَلَ الطَّعَامُ . فـ «الطعام» نائب فاعل ؛ لأننا حذفنا الفاعل «زيد» .

فَصَدَقَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ عَلَى هَذِهِ الصُّورِ وَأَمْثَالِهَا : أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ ، وَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ صَارَ نَائِبَ فَاعِلٍ .

\* \* \*

### تغيير الفعل بعد حذف الفاعل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن كان الفعل ماضياً ضمه أوله ، وكُسِرَ م قبل  
حصره . وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله ، وفتح ما قبل آخره <sup>(١)</sup> .

يعني رحمه الله : أننا إذا أردنا أن نُقيمَ المفعولَ به مقامَ الفاعلِ فلا بدَّ من تغييرِ  
الفعلِ ؛ لئلا يَلْتَبِسَ الفاعلُ بنائبِ الفاعلِ .

انظروا إلى دقة اللغة ، لَمَّا حُذِفَ الفاعلُ ، وأُقيِمَ المفعولُ بهُ مُقامَه صار لا بدَّ من أن تُغيَّرَ الفعلُ ، وكيف التَّغييرُ ؟

يقول المؤلف رحمه الله تعالى : فإن كان العمل ماضياً ضمَّ أوَّلُهُ ، وكُسِرَ ما قبل آخره .

يعني رحمه الله : إذا كان الفعل ماضياً لزم التغيير في أوله ، وما قبل آخره .  
في أوله : يُضَمُّ .

وفيما قبل الآخر : يُكْسَرُ ، فَيُكْسَرُ ، إن لم يكن مكسورًا من قبل ، أمّا إذا كان مكسورًا من قبل فالأمر واضح ؛ كمثلي « عَلِمَ » لا يحتاج لتغيير ما قبل الآخر ؛ لأنه مكسورٌ ، فتُغَيَّرُ الأول فقط .

إِذْ : الأولُ يُضْمُّ ، وما قبلَ الآخرِ يُكْسَرُ ، سواءَ كانَ مكسورًا من قبلُ ، أم لا<sup>(٢)</sup> .

(١) لم يذكر المؤلف رحمه الله الفعل الأمر ؛ لكونه لا يتأتى بناؤه للمفعول ؛ لأنه يلزم ذكر فاعله .

(٢) وهذا التغير الذى يلحق الفعل الماضى عند بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله ، إما أن يكون تحقيقاً ، نحو : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ .

وكان يكون تفسير «ك» ببيع الطعام ، والأصل يُباع الطعام ، بصم الباء الموحدة ، وكسر الياء المشاة تحت ، فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها ، بعد سلب حركتها ، فصار «يبيع» بكسر الياء الموحدة ، وسكون لياء التحتية<sup>(١)</sup> .

(\*) سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على الفعل الثلاثي الأُحوف ، مع بيان لغات العرب فيه ، عند مسأله .

مثلاً . الفعل « ضَرَبَ » إذا أَرَدْنَا أَنْ نَبَيِّنَهُ لِلْفَاعِلِ ، نقولُ : ضَرَبَ .

ولنائبِ الفاعلِ ، نقولُ : ضَرَبَ .

وتقولُ « عَلِمَ » للفاعلِ ، « عَلِمَ » لنائبِ الفاعلِ .

وتقولُ . « أَكَلَ » للفاعلِ ، « أَكَلَ » لنائبِ الفاعلِ .

وتقولُ . « رَمَى » للفاعلِ ، « رَمَى » لنائبِ الفاعلِ .

وتقولُ : « رَضِيَ » للفاعلِ ، « رَضِيَ » لنائبِ الفاعلِ .

ثم قال المؤلف رحمه الله . وإن كان مضارعاً ضمَّ أوَّله ، وفتَّحَ ما قبل آخره .

فأوَّلُ الفعلِ المضارعِ لا بدُّ أَنْ يُضَمَّ ، وما قبلَ آخره ، لا بدُّ أَنْ يُفْتَحَ ، فلا بدُّ من

الأمرين .

مثال ذلك : نقولُ : « يَضْرِبُ » للفاعلِ ، و « يُضْرَبُ » لنائبِ الفاعلِ .

« يَضْرِبُ » : الأوَّلُ مفتوح ، وما قبلَ الآخرِ مكسور .

و « يُضْرَبُ » : الأوَّلُ مضموم ، وما قبلَ الآخرِ مفتوح .

مثال آخر : نقولُ : « يَخْشَى » للفاعلِ ، و « يُخْشَى » لنائبِ الفاعلِ .

مثال ثالث : نقولُ : « يَرْضَى » للفاعلِ ، و « يُرْضَى » لنائبِ الفاعلِ ، ويلاحظُ أنَّ

الضادَ مفتوحاً في الحالتين ، لكنَّ أوَّله يُضَمُّ .

مثال رابع . نقولُ : « يُكْرِمُ » للفاعلِ ، و « يُكْرَمُ » لنائبِ الفاعلِ ، فلا بدُّ من

الاختلافِ ، ولكن ما الذي اختلفَ في « يُكْرَمُ » : الأوَّلُ ، أم ما قبلَ الآخرِ ؟

الجوابُ : ما قبلَ الآخرِ .

خلاصة : صار الآن إذا كان هناك نائبُ فاعلٍ ، وجبَ أَنْ يُعَيَّرَ الفعلُ : إن كان

وكذلك « شُدَّ الخَبْلُ » أصله : شَدَّ . بضم الأوَّل ، وكسر ما قبل الآخر ، فأدغمت الدال في الدال .

فصار « شُدَّ » .

ماضيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ  
الْآخِرِ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) وَيُشْعَلَمُ أَنْ التَّغْيِيرَ الَّذِي يَلْحَقُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ ، عِنْدَ بِنَائِهِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَحْقِيقًا ، نَحْوُ  
قَوْلِكَ : يُضْرَبُ زَيْدٌ .

بِضَمِّ الْأَوَّلِ ، وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ .

وَمِمَّا أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرًا ، نَحْوُ : يُبَاعُ الطَّعَامُ . إِذْ أَصْلُهُ : يُبَيِّعُ . بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، فَنَقَلْتُ  
حَرَكَةَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهِ ، فَصَارَ الْحَرْفُ الثَّانِي مَفْتُوحًا ، وَمَا قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنًا ، وَتَحَرَّكَ الْيَاءُ  
بِحَسَبِ الْأَصْلِ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلُهَا بِحَسَبِ الْآنِ قَلْبِ الْفَاءِ ، فَصَارَ « يُبَاعُ » .

وَكَسَمْتُ « يُسَدُّ الْحَبْلُ » ، وَأَصْلُهُ : يُشَدُّ الْحَبْلُ . بِدَالَيْنِ ، فَأُذْغِمْتُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، فَصَارَ  
« يُشَدُّ » .

## أقسام نائب الفاعل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على قسمين : ظاهر ، ومضمّر . فظاهر  
 نحو قولك : ضُرب زيد ، ويُضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ويُكرم عمرو  
 والمضمّر اثنا عشر : نحو قولك : ضربت ، وضربنا ، وضربت . وضرت .  
 وضربتُما . وضربتم . وضربتُن . وضرب . وضربت . وضربنا . وضربوا . وضربن .  
 وقوله رحمه الله : وهو على قسمين : المضمّر « هو » يعود على نائب الفاعل .  
 وقوله رحمه الله : ضُرب زيد . ويُضرب زيد ، وأكرم عمرو ، ويُكرم عمرو<sup>(١)</sup> .  
 « ضُرب ، وأكرم » للماضي ، و « يُضرب ، ويُكرم » للمضارع ، والمؤلف رحمه الله  
 هنا لم يُكرّر الأمثلة ، كما كرّرها في باب الفاعل ، ففي باب الفاعل جاء بالمفرد ،  
 والمثنى ، وجمع السلامة<sup>(٢)</sup> ، وهنا لم يَجِئْ إلا بالمفرد ؛ وذلك لأن نائب الفاعل يُنزل منزلة  
 الفاعل ، فما كان مثالا هناك فليكن مثالا هنا .

إذن : قول المؤلف رحمه الله : ضُرب زيد . نجعله مثنى ، فنقول : ضُرب الزيدان .  
 ونجعله جمع مذكر سالما ، فنقول : ضُرب الزيدون . ونجعله من الأسماء الخمسة ،

(١) فتائب الفاعل ينقسم - كما ينقسم الفاعل - إلى ظاهر ومضمّر ، والمضمّر إلى متصل ومنفصل .

(٢) هذه أربعة أمثلة ذكرها المؤلف رحمه الله على نائب الفاعل الظاهر .

المثال الأول : « ضُرب زيد » مثال للماضي المجرد من الزيادة .

والمثال الثاني : « يُضرب زيد » مثال للمضارع المجرد من الزيادة .

والمثال الثالث : « أكرم عمرو » ، والمثال الرابع : « يُكرم عمرو » .

مثال لنائب الفاعل مع المزيد في الماضي والمضارع .

وامرأ بالمجرد ما كان وزنه على وزن « فَعِل » ك « ضُرب » ، فيقال : الضاد فاء الكلمة ، وراء عين

الكلمة ، واء لام الكلمة ؛ لأنها في مقابلة الفاء والعين واللام في « فَعِل » .

ومرّد يريد ما كان فيه زيادة عن هذه الأحرف الثلاثة ، نحو « أكرم » ، فإنه على وزن « أفعل » ، فيقال

اهمزة راء لريادتها على الأحرف الثلاثة ، والكاف فاء الكلمة ، والراء عين الكلمة ، وميم لام الكلمة .

(٣) أي : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .



مبنى على الضم ، فى محل رفع ، والميم والألف علامة التثنية .

وقوله رحمه الله . ضَرَبْتُ<sup>(١)</sup> : فعل ماض مبنى لما لم يُسم فاعله ،

= الضمائر الاثنى عشر ، مع الفعل « ضرب » قد مرَّ فى باب الفاعل ، فلا تثريب على الشارح رحمه الله أن ترك الكلام على شيء منها .

ثم إنه رحمه الله قد قام فى هذا الباب « باب المفعول الذى لم يسم فاعله » بإعراب ما به يهم إعراب هذه الضمائر مع فعلها .

وإعراب هذه الأمثلة الثلاثة التى ترك التارح رحمه الله ذكرها ، كالآتى .

ضَرَبْنَا : فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك « نا » .

وبنا ضمير المتكلم ومعه غيره ، أو المعظم نفسه ، نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع .  
ضَرَبْتُ : ضرب : فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله ، والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع .

ضَرَبْتُ : ضرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة ، نائب فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع .

(١) لم يذكر الشارح رحمه الله « ضَرَبْتُم » بضم الصاد ، وكسر الراء ، وضم التاء ، وإعرابه هكذا : ضربت . فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله ، والتاء ضمير المخاطبين المذكورين ، نائب فاعل ، مبنى على الضم ، فى محل رفع ، والميم علامة الجمع .

والحاصل أن التاء فى الجميع نائب الفاعل ، وما اتصل بها حروف دالة على المعنى المراد ؛ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

وضمروا التاء مع المتكلم ؛ لأن الضم من الشفتين ، ويحتاج فى النطق لتحريك عضوين ، فكان أقوى مما بعده ، وأُعْطِيَ للمتكلم ؛ طلباً للتناسب .

وفتحوها مع المخاطب المذكور ؛ لأن الفتح من أقصى الحنك ، فكان ضعيفاً عن الضم ، فأعطى للمخاطب لضعفه عن المتكلم .

وكسروها مع المخاطبة المؤنثة ؛ لكون الكسر من وسط الحنك ، فكان بين المخرَجَيْن ، فأعطى للمؤنثة المخاطبة ؛ جئراً لما فاتها من القوة ، وهذه الأقسام السبعة للحاضر ؛ متكلماً كان أو مخاطباً .

والتاء المنحركة التى للمتكلم هى الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل « صدَقْتُ » ، ومروءها الخمسة هى صدَقْتُ ؛ للمخاطب المذكور . صدَقْتُ ؛ للمخاطبة . صدَقْتُما ؛ للمثنى المخاطب ؛ مذكراً أو مؤنثاً . صدَقْتُم ؛ لخطاب جمع الذكور . صدَقْتُنْ ، لخطاب جمع الإناث .

وقد تقدم ذكر تاء الفاعل بمروءها فى باب الفاعل ، فارجع إليه ، والله ينفعك .

وفيه ذكر لأبي عبد الله عيسى بن حسن رحمه الله فى كتابه « النحو الرافى » ١/٣٣٨ رهاك حنة

ويُبنى على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والتاء : نائب فاعل ، ضمير مبني على الضم ، فى محل رفع ، والنون علامة جمع النسوة .

وقوله رحمه الله «ضرب»<sup>(١)</sup> . فعل ماض مبني لما لم يُسم فاعله ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ؛ لأن تقديره «هو» ، والذي تقديره «هو» يكون جوازاً<sup>(٢)</sup> .

= يجب فيها باء تاء المخاطبة على الفتح دائماً ، ليس هذا مقام ذكرها ؛ حرصاً على عدم الإطالة .

(١) بضم الضاد ، وكسر الراء ، وفتح الباء للمذكر الغائب ، وهذا هو بداية أمثلة الغائب .

(٢) كلام الشارح رحمه الله هنا كلام مجمل ؛ لأنه أحياناً قد يكون الضمير المستتر تقديره «هو» ، ومع ذلك يكون مستتراً وجوباً ، وليس جوازاً .

ولذلك نقول : إن الكلام على استار الضمير مطلقاً جوازاً كان أو وجوباً ، يحتاج إلى تفصيل ، وذاكم هو تفصيل الكلام عليه

اعلم أولاً - رحمك الله - أن الضمير عمومياً ينقسم إلى بارز ومستتر ، والضمير المستتر ينقسم إلى ضمير مستتر وجوباً ، وضمير مستتر جوازاً ؛ ولكل واحد من هذين القسمين مواضع ذكرها النحاة :  
أولاً : مواضع الاستتار وجوباً :

١ - فعل الأمر للواحد المخاطب المذكر ، فاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت . ومثال ذلك : اُفْعَلْ ، اُفْعَلْ ، اُضْرِبْ . وهكذا .

فإن كان الأمر لواحدة ، أو الاثنين ، أو الجماعة ، يبرز الضمير ، نحو : اُضْرِبِي ، اُضْرِبِي ، اُضْرِبُوا ، اُضْرِبُوا .  
٢ - الفعل المضارع الذى فى أوله همزة ، فاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : «أنا» ، ومثاله : أَفْعُلْ ، أَضْرِبْ ، أَشْرِبْ .

٣ - الفعل المضارع المبدوء بالنون ، فكل فعل مضارع مبدوء بالنون فإن فاعله يكون ضميراً مستتراً وجوباً ، تقديره : «نحن» ، ومثاله : نَفْعُلْ ، نَضْرِبْ ، نَشْرِبْ .

٤ - الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد ، فاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : «أنت» ، ومثاله : تَشْكُرُ رَبَّكَ ، وَتَحْمَدُ خَالِقَكَ وَتَتَّبِعُ نَبِيَّكَ .

٥ - مرفوع أفعل التفضيل ، نحو : هم أحسنُ اجتهداً .

٦ - فاعل أفعال الامتناء الماضية «خَلَا - عَدَا - حَاشَا» ، ففى هذه الأفعال ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : «هو» .

ومثال ذلك : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ . ففاعل «خَلَا» ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : «هو» .

٧ - مع فعل التعجب الذى على وزن «أفعل» ، نحو : ما أَحْسَنَ السَّمَاءَ . ففاعل فعل التعجب «أحسن» ضمير مستتر وجوباً ، تقديره «هو» .

٨ - مع اسم الفعل المضارع والأمر ، نحو : صَبْ ، أَفْ ، نَزَالِ . =



وقوله رحمه الله : ضَرَبْنَا<sup>(١)</sup> . « ضَرِبَ » : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ،  
والألفُ نائبُ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ .

وهنا بَقِيَ على المؤلفِ مثالٌ ثانٍ ، وهو « ضَرَبْنَا »<sup>(٢)</sup> ، مثلما قلنا في الفاعلِ  
« ضَرَبْنَا »<sup>(٣)</sup> . فالمؤلفُ رحمه الله أشَقَطَه ، ولهذا ينبغي أن نجعلَ الضمائرَ ثلاثةَ عَشَرَ<sup>(٤)</sup> .

واعرابُ : ضَرَبْنَا : « ضَرِبَ » : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، والتاءُ  
للتانيثِ<sup>(٥)</sup> ، والألفُ : ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السكونِ ، في محلِّ رفعٍ ، نائبُ فاعلٍ .

ثانيًا . مواضع الاستتار جوازًا

يردُّ لضميرِ المستترِ جوازًا في غيرِ مواضع وجوب الاستتار ، ومنها :

- ١ - مع فعل الغائب ، أو الغائبة ، نحو : الشمس طلعت ، والضوء انتشر ؛ أي : طلعت هي ، وانتشر هو .
- ٢ - مع الأوصاف ، نحو : اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، مثل : الرجل قائم ؛ أي : هو .
- ٣ - مع اسم الفعل الماضي ، نحو : شتان ، شرعان .

ويمكن تلخيص حالات استتار الضمير وجوبًا ، فقول : إذا كان تقدير الضمير المستتر بـ « أنا » نحن -  
أنت « فإن الاستتار يكون واجبًا ، أما إذا كان تقديره بـ « هو » ، و « هي » فإنه يغلب أن يكون الاستتار  
جائزًا .

وقلنا هنا : « يغلب » . لأنه - كما قد تبين - قد يكون الضمير المستتر تقديره « هو » ، ويكون الاستتار  
وجوبًا ، كما في مرفوع أفعال التعجب ، ومرفوع أفعال الاستثناء ، « خلا - عدا - حاشا » ، ومرفوع أفعال  
التفضيل . والله أعلم .

وإذا أردت مزيد بحث فارجع إلى تعليقنا على شرح الألفية لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين  
رحمه الله ٢٦١/٢ - ٢٦٦ يشر الله طبعه .

(١) بضم الضاد ، وكسر الراء ، للمثنى الغائب المذكور .

(٢) بضم الضاد ، وكسر الراء ، وهو مثال ضمير المثنى الغائب المؤنث .

(٣) تقدم .

(٤) وما قيل هنا يقال في الفاعل أيضًا ؛ أي : تجعل الضمائر ثلاثة عشر في البابين جميعًا ؛ باب الفاعل ، وباب  
المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله .

والملاحظ أن المؤلف رحمه الله جعل للمثنى بنوعيه ضميرًا واحدًا ، وهذا هو الذي مشى عليه الشيخ  
محمد محيي الدين رحمه الله ، كما تقدم .

(٥) وحُرِّكت بالفتح ؛ لمناسبة الألف .

وقوله رحمه الله : ضَرَبُوا<sup>(١)</sup> . ضَرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، ويُنَى على الضمِّ ؛ لاتصاله بواو الجماعة .

والواو : نائبٌ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : ضَرَبْنِ<sup>(٣)</sup> . ضَرِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، ويُنَى على السكونِ ؛ لاتصاله بضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ<sup>(٤)</sup> ، والنونُ : نائبٌ فاعلٍ ، ضميرٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ رفعٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) بضم الضاد ، وكسر الراء ، لجمع الغائبين المذكورين .

(٢) أما الألف التي بعد الواو ، فهي زائدة ، عَرَفَّا بين واو الجمع ، وواو المفرد ، في نحو : زيد يدعو ، ويغزو ، والزيدون لن يدعوا ، ولن يغزوا ؛ لأن صورة الفعل فيهما واحدة ، ففرَّقوا بين الواوين بوجود الألف بعد واو الجمع ، وإسقاطها بعد واو المفرد ، وقيل غير ذلك .

(٣) بضم الضاد ، وكسر الراء ، لجمع النسوة الغائبات .

(٤) وهو نون النسوة .

(٥) هذا كله نائب الفاعل المضمَر المتصل ، وأما المنفصل ، وهو ما وقع بعد «إلا» ، فتقول فيه : ما ضَرِبَ إلا أنا . للمتكلم ، وإعرابه : ما : نافية ، وضربَ : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وإلا : أداة حصر ، وأنا : ضمير منفصل ، نائب فاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع .

وما ضَرِبَ إلا نحن . للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره ، وإعرابه كما في الذي قبله ، و «نحن» فيه : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على الضم ، في محل رفع .

وما ضَرِبَ إلا أنت . بفتح التاء للمخاطب المذكور ، وإعرابه كالأول ، و «أَنْ» من «أَنْتَ» : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

وما ضَرِبَ إلا أنت . بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة ، و «أَنْ» ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب .

وما ضَرِبَ إلا أنتم . بضم الضاد ، وكسر الراء للمثنى المخاطب ، مطلقاً مذكراً ، أو مؤنثاً ، و «أَنْ» من «أنتم» : ضمير منفصل نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم حرف عداد ، والألف حرف دال على التثنية .

وما ضَرِبَ إلا أنتم . لجمع الذكور المخاطبين ، و «أَنْ» من «أنتم» ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبني على السكون ، في محل رفع ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة جمع الذكور .

وما ضَرِبَ إلا أنتن . لجمع الإناث المخاطبات ، و «أَنْ» من «أنتن» : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، =

و الخلاصة : أنَّ نائبَ الفاعلِ حكمه حكمُ الفاعلِ تمامًا ؛ لأنه نائبه ، والنائبُ يقومُ مقامَ المُشْتَبِهِ ، ولكن يَخْتَلِفُ بأنَّ الفعلَ معه يَتَغَيَّرُ من أجلِ أن نَعْرِفَ الفرقَ بينَ الفاعلِ ، ونائبِ الفاعلِ .

بإزاء الفعل الثلاثي المعتل العَيْنِ لما لم يُسمَّ فاعله :

وذلك نحو : « قال ، قام ، باع » . هذه الأفعالُ ، قيل : أصلُها : « قول ، قوم ، بوع » ، ثم صار فيها علةٌ تصريفيةٌ ، والقاعدةُ أنَّ الثلاثيَّ ، الذي عَيْنُهُ معلولةٌ ، يُجْعَلُ على وزنِ الفعلِ ؛ يعنى : فنقولُ فى « قال » : قيلَ ، وفى « باع » : بيعَ ، وفى « قام » : قيمَ . وهكذا .

ويجوزُ أن تُبَيَّنَها على الأصلِ ، ونَضُمُ أولَ الفعلِ ، ويُقَلَّبَ ما بعدَ الضمِّ واوًا ، فنقولُ : قول ، قوم ، بوع .

ومنه قولُ الشاعر :

لَيْتَ وَهْلَ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ      لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ<sup>(١)</sup> .

= مبني على السكون ، فى محل رفع ، والتاء : حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، والنون علامة جمع النسوة . وهذه هى أمثلة الحاضر .

وتقول فى الغائب :

ما ضُربَ إلا هو للمفرد المذكر ، وإعرابه : ما نافية ، وضُربَ : فعل ماض مبني للمجهول ، وإلا : أداة حصر ، وهو : ضمير منفصل نائب الفاعل ، مبني على الفتح ، فى محل رفع .

وما ضُربَ إلا هى للمؤنثة العائبة ، وهى : ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبنى على الفتح ، فى محل رفع .

وما ضُربَ إلا هما للعثنى الغائب مطلقًا ، وهما : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .

وما ضُربَ إلا هم . لجمع الذكور الغائبين ، وهـ : ضمير منفصل ، نائب الفاعل ، مبنى على السكون ، فى محل رفع .

وما ضُربَ لا هنَّ . لجمع الإناث الغائبات ، وهُنَّ : ضمير منفصل ، نائب الفاعل مبنى على السكون ، فى محل رفع .

(١) نسبه الشيخ محمد محيى الدين فى تحقيقه لـ « أوضح المسالك » لرؤبة بن العجاج ، وانظر أوضح =

أراد أن يقول : بيع ، لكن هذه لغته<sup>(١)</sup> .

شدة : قد ينوب عن الفاعل غير المفعول به ، ينوب عنه المصدر ، قال ابن مالك رحمه الله في الألفية :

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بناية حرى<sup>(٢)</sup> .

أمثلة على إعراب نائب الفاعل ، مع فعله :

المثال الأول : سرق المتاع .

سرق : فعل ماضٍ مبنى لما لم يُسم فاعله ، وهو مبنى على الفتح .

المتاع : نائب فاعل ، مرفوع بالضم الظاهرة .

= المسالك ٢ / ١٣٨ ، الشاهد رقم ( ٢٣١ ) ، وقد أنشده ابن عقيل رحمه الله في باب نائب الفاعل ١ / ٣٩٩ ، الشاهد رقم ( ١٥٥ ) .

والشاهد في هذا البيت : قوله : بُوع . فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أنخلص ضم فائه .  
(١) قال ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ١ - ٣٩٨ إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًا معتل العين شيع في فائه ثلاثة أوجه :

١ - وإحلاص الكسر ، نحو : قيل ، وبيع ، ومنه قوله :

جيكث على يبرزين إذ تحاك تحسب الشوك ولا تشاك

٢ - وإحلاص الضم ، نحو : قول ، وبوع ، ومنه قوله :

ليث وهل ينفغ شيفًا ليث ليث شبا بوع فاشتريث

وهي لغة بني دثير ، وبني ققيس ، وهما من فصحاء بني أمد<sup>(٣)</sup> .

٣ - وإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ؛ ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ ﴾ . بالإشمام في « قيل ، وغِيض » . أه .

(٢) الألفية ، باب النائب عن الفاعل ، البيت رقم ( ٢٥٠ ) .

وحرى بتخفيف الياء للضرورة ، صفة مُشبهة ، بمعنى « حقيق » ، مرفوع بالخبرية عن « قائل » .  
ونقير ليث : وقابل من ظرف ، أو من مصدر ، أو من حرف جر ومجروره ، حرى بناية عن الفاعل .

(٥) نسب الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله أيضًا هذه اللغة في تحقيقه لأوضح المسالك ٢ / ١٣٩ ، حاشية ، إلى بعض بني تميم ، وضبة ، قال : وحكيك عن هذيل .

المثال الثاني : ضُربْتُ .

ضُربَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك .

والتاء : نائبٌ فاعلي ، مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع .

المثال الثالث : ضُرباً .

ضُربَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله ، مبنيٌّ على الفتح ، ولا تُعلَّل ذلك ؛ لأنه على الأصل<sup>(١)</sup> .

والألف : ضميرٌ مُتَّصِلٌ نائبٌ فاعلي ، مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ رفع .

المثال الرابع : قُطِعَ السَّارِقُ .

قُطِعَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله .

السارقُ : نائبٌ فاعلي مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة .

وهل يجوزُ أن يقولَ قائلٌ - قُطِعَ السارقُ<sup>(٢)</sup> ؟

الجوابُ : لا يجوزُ ؛ لأنَّ نائبَ الفاعلي حكمه حكمُ الفاعلي<sup>(٣)</sup> .

المثال الخامس : أَكَلَ الطَّعَامُ .

أَكَلَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله .

الطَّعامُ : نائبٌ فاعلي مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة على آخره .

المثال السادس : أَكْرَمَ الطَّالِبَانِ .

(١) كان الشارح رحمه الله إذا كان الفعل الماضي مبنيًا على السكون أو الضم يذكر سبب بنائه ، وهما لما كان مبنيًا على الفتح لم يذكر علة بنائه عليها ؛ لأنه الأصل ، والأصل لا يُشأَل عن علته على أن بعض المُعْزِين يُعلَّل ذلك ، فيقول : لأنه لم يتصل به ضمير رفع متحرك ، ولا واو جماعة .

(٢) بالنصب .

(٣) أى : أنَّ حكمه الرفع ، كالفاعل تمامًا ، والاثنان كما تقدم في أول هذا الباب من مرفوعات الأسماء .

أَكْرَمَ فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، وهو مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله .

الطالبان : نائبُ فاعلي مرفوع ، وعلامةُ رفيعه الألفُ ؛ لأنه مثني ، والنونُ عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد .

ولا يجوزُ أن نقولَ : أَكْرِمَ الطالبَيْنِ . لما تقدَّم في المثالِ الرابعِ .

\* \* \*

## باب المبتدأ والخبر

## باب : المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوارض  
معتلبة ، والخبر هو الاسم المرفوع المشتند إليه ، نحو قولك : زيد قائم ، والربيع  
شهران ، والربيعون ثمانون ، والمبتدأ قسمان : ظاهر ، ومضمّر ، ولطاهر ما تشبه  
ذكره ، والمضمّر اثنا عشر ، وهي : أنا ، ونحن ، أنت ، وأنتم ، وهما ، وهن ،  
وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهن ، نحن ، نحنن ، أنا قائم ، ونحن قائمون ، وما  
أشبه ذلك ، والخبر قسمان : مفرد ، وغير مفرد ، فالمفرد نحو : زيد قائم ، وغير المفرد  
أربعة أشياء : اسماؤه والخبر ، والظرف ، والفعل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره ، نحو  
قولك : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قام أبدا ، وزيد جاريته ذاهبة .

قوله رحمه الله . باب المبتدأ والخبر المبتدأ والخبر ، هما الثالث والرابع من

(١) جمع المؤلف رحمه الله بين المبتدأ والخبر في باب واحد ؛ لتلازمهما غالبا ، وفي إعراب « باب » ما  
تقدم ، و « باب » مضاف ، والمبتدأ : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، إن قرئ بالهمزة ،  
وكسرة مقدرة على الألف ، إن قرئ بالألف ، والخبر : معطوف على المبتدأ ، والمعطوف على المجرور  
مجرور .

ويتعلق بهذه الجملة شيان .

أولهما : قوله : باب المبتدأ والخبر . حيث جعله بعد الفاعل ونائبه ، وجمهور النحاة يُقدّمون « باب المبتدأ  
والخبر » على جميع المرفوعات لعلتين :

الأولى : كونه مرفوعا أصالة دون سبقي عامل لفظي ، خلافا لغيره ؛ إذ الفاعل ونائب الفاعل سبقا بعامل  
لفظي ، وهو الفعل .

والثانية : أصالة المبتدأ في باب الرفع ؛ إذ هو الأصل في المرفوعات .  
قاله سيويه في الكتاب .

والثاني : يتعلق بتعريف لغوي لكلمتي المبتدأ والخبر .

والثالث : كلمة « مبتدأ » فمشتقة من الابتداء ، تقول : ابتدأت الشيء ؛ أي : دون معالجة سابقة معالجة  
بمعنى معاملة - للشيء . قال الأزهري في « التهذيب » .

والرابع : كلمة « خبر » فمشتقة من الإخبار ، من مادة « خَبَرَ » ، ولها معان ، ومنها : الإنباء ، فتقول : أخبروك  
فلانا عما هي بمسعى ، إذا أنبأته به .



مرفوعات الأسماء ؛ لأنَّ الأولَ الفاعلُ ، والثاني نائبُ الفاعلِ ، فالثالثُ والرابعُ هما المبتدأ والخبر .

ومثالهما : اللَّهُ رُبُّنَا ، مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا . وهذا مثالُ ابنِ هشامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْقَطْرِ<sup>(١)</sup> .

فقوله : اللَّهُ رُبُّنَا . هذا معنى . لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ ، وقوله : مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا . هذا معنى : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ .

أما ابنُ مالكٍ فمثاله : اللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(٢)</sup> .

فَاللَّهُ بَرٌّ ، والدليلُ على أَنَّهُ بَرٌّ ، كَثِيرُ الْخَيْرَاتِ وَالْجُودِ هِيَ الْأَيَادِي ، وَهِيَ النِّعَمُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي لَا تُحْصَى .

والمبتدأُ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنْ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ .

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ : الْأِسْمُ . خَرَجَ بِهِ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَا مَبْتَدَأً<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح قطر الندى ص ١١٤ .

قال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ : بَابُ : الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ ، كـ «اللَّهُ رُبُّنَا» ، و «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» . اهـ

(٢) الألفية ، باب الابتداء ، البيت رقم ( ١١٨ ) .

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَالْخَبَرُ الْجُرْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

«وَالْأَيَادِي» جَمْعُ «أَيْدٍ» ، و «الْأَيْدِي» جَمْعُ «يَدٍ» ، فَهِيَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى النِّعَمِ ، كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٣) أَيْ : بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا ، أَمَّا بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا فَيَقَعُ كُلُّ مَنَّهُمَا مَبْتَدَأً ؛ لِأَنَّهُمَا يُصِيرَانِ حَيْثُذَ اسْمَيْنِ .

فَمِثَالُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأً : قَوْلُهُمْ : ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضٍ ، وَيَضْرِبُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَاضْرِبَ فَعْلٌ أَمْرٌ . وَاعْرَابُ الْأَوَّلِ

ضَرْبٌ . مَبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ .

فَعْلٌ : حَبْرٌ الْمَبْتَدَأُ ، مَرْفُوعٌ بِالْمَبْتَدَأِ .

مَاضٍ : صِفَةٌ لـ «فَعْلٌ» ، وَصِفَةُ الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضِمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ =

وفعله . امر فرفع : خرج به المنصوب والمجرور ، فلا يكونان مبتدأ<sup>(١)</sup> ، ولا تقول :

= لالتقاء الساكنين .

واعراب الثاني .

بضرب مبتدأ مبنى على الضم ، فى محل رفع . فعل خبر المبتدأ .  
مضارع صفة لـ « فعل » ، وصفة المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .  
واعراب الثالث :

اضرب : مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع .  
فعل : خبر المبتدأ مرفوع بالضم ، و « فعل » مضاف ، و « أمر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .  
ومثال الحرف الواقع متدا قولهم : من حرف جر ، وهل حرف استفهام .  
واعراب الأول :

من . مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع .  
وحرف : خبر المبتدأ مرفوع بالضم ، و « حرف » مضاف ، و « جر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

واعراب الثاني .

هل . مبتدأ مبنى على السكون ، فى محل رفع .  
حرف : خبر المبتدأ مرفوع بالضم ، و « حرف » مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وبهذا يتبين لك أن كلاً من الفعل والحرف باعتبار لفظهما قد يقعان مبتدأ ؛ وذلك لأن كلاً منها يؤول بقولك : هذه الكلمة فعل ماضى ، أو : هذه الكلمة حرف جر . وهكذا ، فيضبح كل واحد منهما اسماً .  
ومما يدل لذلك أيضاً أننا أشتدنا إليهما ؛ لأن الإسناد معناه إذا أخبرت عن الشيء بشيء ، فهو مُشَدَّد إليه .  
ونُدخل فى قوله رحمه الله الاسم . الصريح ، نحو : زيد قائم .

واعرابه . زيد : مبتدأ مرفوع بالضم ، وقائم : خبره مرفوع بالمبتدأ .  
والسؤؤل بالصريح ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .  
واعرابه :

وَأَنْ : الواو للاستئناف ، و « أَنْ » : حرف مصدرى ونصب .  
صوموا فعل مضارع منصوب بـ « أَنْ » ، وعلامة نصبه حذف النون ، والواو فاعل ، و « أَنْ » وما بعدها فى تأويل مصدر ؛ مبتدأ .  
خير : خبر مرفوع بالضم الظاهرة .

كم حار ومجرور متعلق بـ « خير » ، والميم علامة الجمع ، والتقدير : وصومكم خير لكم .  
(١) يُقَيَّد المجرور الذى لا يكون مبتدأ بأن يكون جره بحرف جر أصلى ؛ يعنى : المجرور بغير الأحرف الرائدة ، وما أشبهها . =

خرج به المجزوم ؛ لأنَّ المجزومَ خرج بقولنا : الاسم . لأنه من الأفعال<sup>(١)</sup> .

وقد قلت : زيداً أكرمتم . لا نقول : إنَّ « زيداً » مبتدأ ؛ لأنه منصوب .

وقد قلت : يزيد مررت . لم يكن « زيد » أيضاً مبتدأ ؛ لأنه مجرور .

وقوله رحمه الله : العارى . يعنى : الخالى .

وقوله رحمه الله عن العوامِل اللفظية<sup>(٢)</sup> . احترازاً من الاسم المرفوع ، الذى رُفِع

= فالزائدة . هى التى دخولها كخروجها ؛ إذ لم يُفد معنى ، ولم تتعلق بشيء نحو « الباء » فى : بحسبك درهم .

واعرابه :

بحسبك الباء حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

درهم : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، فالباء فى « بحسبك » لم يُفد وجودها معنى ، ولم تتعلق بشيء .  
والشبيهة بالزائدة ، وهى التى أفاد وجودها فى الكلام معنى ، ولم تتعلق بشيء ، نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته .  
واعرابه :

رُبَّ : حرف تقليل وجر ، شبيه بالزائد .

رجل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد .

كريم : بالجر - صفة لـ « رجل » على اللفظ ، والرفع على المحل .

لقيته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع ، خبر المبتدأ ، وهو « رجل » .

فـ « رُبَّ » وجودها أفاد معنى ، وهو التقليل ، لم يُشتَقْ بدونها ، ولم تتعلق بشيء .

وأما حرف آخر الأصلى فهو الذى يفيد وجوده معنى ، ويحتاج لما يتعلق به ، فلذا لا يجوز دخوله على المبتدأ .

(١) فالمبتدأ لا يكون محزوماً ؛ لأنه لا يكون إلا اسماً .

(٢) سبق لنا أن ذكرنا أن العامل هو ما يجعل آخر الكلمة بحالة مخصوصة ؛ رفعا ، أو نصتا ، أو جزأ ، أو حرماً . وهو نوعان :

الأول : لعوامِل اللفظية . وهى : ما يُتَلَفَّظُ بها ، كالنواصب والجوازم ، وحروف الجر ، والأفعال ، وغيرها .

والثانى : لعوامِل المعنوية ، وهى ما لا يتلفظ بها ، كالاتداء فى المبتدأ ، والتجرد عن الناصب والجازم فى المصارع ، ولا ثالث لهما .

بعامل لفظي ؛ كالفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم « كان » ، وخبر « إن » .

هفوف المؤلف الاسم المرفوع . شارك المبتدأ فيه الفاعل ، ونائب الفاعل ، وكل المرفوعات من الأسماء .

وخرجت بقية المرفوعات بقوله : العارى عن العوامل اللفظية .

مثال الفاعل : قام زيد . ما الذى رفع « زيد » ؟

الجواب : الفعل « قام » ، وهو عامل لفظي<sup>(١)</sup> .

مثال نائب الفاعل : ضرب زيد . ما الذى رفع « زيد » ؟

الجواب : الفعل « ضرب » ، وهذا عامل لفظي ، نطق به .

مثال اسم « كان » : قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ما الذى رفع لفظ الجلالة « الله » ؟

الجواب : الفعل « كان » ، وهو عامل لفظي .

مثال اسم « إن » : إن زيدا قائم . « قائم » اسم مرفوع ، والذى رفعه « إن » ، وهى عامل لفظي<sup>(٢)</sup> .

لكن لو قلت : زيد قائم . فما الذى رفع « زيد » ؟

الجواب : ليس عاملاً لفظياً<sup>(٣)</sup> .

(١) لأنه مُتَلَفِّظٌ به .

(٢) و « زيد » فى المثال الأول والثانى ، ولفظ الجلالة « الله » فى المثال الثالث ، و « قائم » فى المثال الرابع لا يصح أن يقال فيها : مبتدأ . لعدم تجردها عن العوامل اللفظية . والمراد بالعوامل اللفظية التى يتجرد عنها المبتدأ العوامل الأصلية ، أما الزائدة وما أشبهها فقد علمت أنه يجوز دخولها عليه .

(٣) بل هو عامل معنوى ، وهو الابتداء ، كما هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، فلقد بحث السحابة كعادتهم عن العامل الذى يوجد الضمة فى المبتدأ ، ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجبها ، قالوا : إن العامل معنوى ؛ هو وجود المبتدأ فى أول الجملة ، لا يسبقه لفظ آخر ، وسمّوا هذا العامل =

نقول : إن « زيد » مبتدأ ، في قولك : « زيد قائم » ؛ لأنه اسم مرفوع عارٍ من العوامل اللفظية .

وشاهدنا المؤلف رحمه الله بقوله : العارِى عن العوامل اللفظية

أنه لا بد له من عامل ، لكنّه معنوي ؛ لأنّ كلّ معمولٍ لا بد له من عامل ، لكنّ العامل في المبتدأ معنوي . وما هو العامل المعنوي في المبتدأ ؟  
الجواب : الابتداء ؛ يعنى : حيث ابتدأنا به استحق أن يكون مرفوعاً ، فالعامل حينئذ معنوي ، لا لفظي<sup>(١)</sup> .

ثم عرّف المؤلف رحمه الله الخبر بقوله : والخبر هو الاسم المرفوع المُسند إليه .  
قوله رحمه الله : هو الاسم المرفوع<sup>(٢)</sup> . في هذين الوصفين شارك الخبر جميع الأسماء المرفوعة ؛ المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، وخبر « إن » ، واسم « كان » .  
وقوله رحمه الله : المُسند إليه<sup>(٣)</sup> . يعنى : الذى يُسند إلى المبتدأ<sup>(٤)</sup> . وهذا القيد

= المعنوي : « الابتداء » ، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء . وانظر النحو الوافى ٤٤٧/١ .

(١) لا ابتداء معناه الاهتمام بالشئ ، وجعله أولاً لثاني ، بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول ، نحو : زيد قائم . فـ « زيد » مبتدأ مرفوع ؛ بالابتداء ، و « قائم » : خبره مرفوع بالمبتدأ .

(٢) فحكم كل من المبتدأ والخبر الرفع ، وهذا الرفع إما أن يكون بضمّة ظاهرة ، نحو : الله ربنا ، ومحمد نبيّنا . وإما أن يكون مرفوعاً بضمّة مقدرة للتعذر ، نحو : موسى مُضطَلَق من الله ، ونحو : لَيْلَى قُضِلَى البنات . وإما أن يكون بضمّة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، نحو : القاضى هو الآتى .

وإما أن يكون بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، نحو : أخى مجتهد . وإما أن يكون مرفوعاً بحرف من الحروف التى تنوب عن الضمة ، نحو : المجتهدان فائزان ، المجتهدون فائزون ، أخوك مجتهد .

(٣) إسناد معناه صلاحية الكلمة لأن يُسند إليها حكم ، تحصيل به الفائدة .

فالمبتدأ مُسند إليه الخبر ، والفاعل ونائب الفاعل ، كلّ منهما مُسند إليه الفعل ؛ وذلك لأنّ كلّاً من الخبر والفعل حكم أسد إلى المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل ، فحصلت به الفائدة .

وهذا التعريف للخبر هو تعريف لتوع واحد من أنواع الخبر ، وهو الخبر المفرد ، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن الخبر قد يكون جملة ، أو شبه جملة .

(٤) فالضمير « الهاء » فى « إليه » يعود على المبتدأ ، وهو مبنى على الكسر فى محل جر ؛ لأنه اسم مبنى ، =

جاء به المؤلف رحمه الله ؛ ليُخْرِجَ بقية المرفوعات ؛ لأنَّ المبتدأ عارٍ عن العوامل اللفظية ، غير مُسْتَنَدٍ إلى شيء<sup>(١)</sup> ، والخبر مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ ، والفاعل مُسْتَنَدٌ إليه الفعل ، وهكذا<sup>(٢)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله نحو<sup>(٣)</sup> قولك : زيد قائم<sup>(٤)</sup> .

مبتدأ ؛ لأنه اسم مرفوع عارٍ عن العوامل اللفظية .

وفائهم : خبر المبتدأ ؛ لأنه اسم مرفوع ، مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ « زيد » ؛ لأنك لو سئلت : من القائم ؟ لقلت : القائم زيد .

لكن كيف نُعرِّف هذا المثال ؟

= لا يظهر فيه إعراب ، والمعنى أنك تخبر بالخبر عن معنى يتعلق بالمبتدأ .

مثاله : الجملة الفعلية في قولك : زيد قام . أى : هو ، فأسندت إلى « زيد » فعل القيام ، وحصل بذلك الإخبار عنه به .

يسيه عند إعراب الجمل الخبرية ينبغي مراعاة قيد « الإسناد » ؛ إذ هو أهم علامة للخبر يُكشَفُ بها ويُعرَّف . فمثلاً : جملة « الأخيار الأبرار جاءوا » . الخبر كلمة « جاءوا » ، وأما كلمة « الأبرار » فليست خبراً للكلمة التي سبقتها ، وإنما أخذ ذلك بدلالة الإسناد ؛ إذ المسند هو المجيء ، فكان خبراً عن المبتدأ ، فالخبر هو ما يتم به مع المبتدأ الكلام .

(١) بل هو مُسْتَنَدٌ إليه ، فهو عكس الخبر ، فالخبر مُسْتَنَدٌ ، والمبتدأ مسند إليه .

(٢) والفاعل كالمبتدأ مُسْتَنَدٌ إليه ، وكلاهما عكس الخبر ؛ إذ الخبر مُسْتَنَدٌ ، كما تقدم بيان ذلك .

ومثل الفاعل والمبتدأ نائبُ الفاعل واسم « كان » ، فكلاهما كذلك مُسْتَنَدٌ إليهما .

وأما خبر « إن » فهو مسند إلى اسمها ، فهو كالخبر في كونه مُسْتَنَدًا ، ولكيهما يختلفان في أن الخبر مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ ، وخبر « إن » مُسْتَنَدٌ إلى اسمها . والله أعلم .

(٣) « محو » بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك نحو ، وإعرابه : الواو للاستئناف ، وذا : اسم إشارة مبتدأ ، مسمى على السكون ، في محل رفع ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، ونحو : خبر المبتدأ مرفوع بالضم .

وبالنصب : مفعول بفعل محذوف ، تقديره : أعنى نحو .

وإعرابه .

أعنى فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : « أنا » .

محو مفعول به لـ « أعنى » ، منصوب بالفتحة الظاهرة . وانظر ما تقدم .

(٤) هذا مثال للمبتدأ والخبر المُفْرَدَيْنِ لذكر .

الخبر - نقول : زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .  
قائه - خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ؛ لأنه مُسْتَنَدٌ إلى المبتدأ ، فالذي رفعه المبتدأ<sup>(١)</sup> ،  
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

إذن . المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ . هذا هو الصحيح<sup>(٢)</sup> .  
ثم ضرب المؤلف رحمه الله مثالا آخر على المبتدأ والخبر ، فقال رحمه الله :  
والزيدان قائمان<sup>(٣)</sup> .

الزيدان : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مُثْنِي ،  
والنون عَوَضٌ عن التنوين في الاسم المفرد .

وقائمان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه  
مُثْنِي ، والنون عَوَضٌ عن التنوين في الاسم المفرد .  
ثم قال رحمه الله : والزَّيْدُونَ قائمون<sup>(٤)</sup> .

(١) فالعامل في الخبر لفظي ؛ لأنه مرفوع بالمبتدأ ، وهو « زيد » في هذا المثال ، والمبتدأ عامل لفظي ؛ لأنه مُثَلَّثٌ  
به .

(٢) وهذا - كما تقدم - هو مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله ، كما في  
الألفية ، حيث قال رحمه الله :

ورَفَعُوا مَبْتَدَأً بِالْإِثْبَادِ كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالسُّبُثْدَا

وقول السارح رحمه الله تعالى وهذا هو الصحيح . يفهم منه أن في هذه المسألة أقوالاً أخرى ، وهذا  
المفهوم صحيح ؛ فقد ذكر ابن عقيل رحمه الله في شرح الألفية ١٦٤/١ عدة أقوال أخرى في هذه  
المسألة ، فقال رحمه الله : وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ أو الخبر الابتداء ، فالفاعل فيهما معوى ،  
وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، وقيل : ترافعا ، ومعه أن الخبر رفع المبتدأ ،  
وأن المبتدأ رفع الخبر .

ثم في رحمه الله . وأعدل هذه المذاهب مذهب سيويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه . اهـ

(٣) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المتبين لذكر .

(٤) وهذا مثال للمبتدأ والخبر المجموعين جمع تصحيح لذكر .

ويقاس على ذلك : =

لربيعون مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

مثال آخر : زيد أخوك . تقول في إعرابه :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

أخوك . أخو : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ؛ نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه ، ضمير مبني على الفتح ، في

١ - جمع التكسير لمذكر ، نحو : الزبود قيام . وإعرابه :

الزبود مبتدأ مرفوع بالابتداء .

قيام . خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٢ - المفردان مؤنث ، نحو : هند قائمة . وإعرابه :

هند : مبتدأ مرفوع بالضمة .

قائمة . خبر المبتدأ .

٣ - اثنين مؤنث ، نحو : الهندان قائمتان . وإعرابه :

الهندان مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

قائمتان خبره مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .  
والجموعان جمع تصحيح لمؤنث ، نحو : الهندات قائمات

وإعرابه :

٤ - مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

قائمات : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٥ - والجموعان جمع نكسیر لمؤنث ، نحو : الهنود قيام . وإعرابه :

الهنود : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

قيام خبره مرفوع أيضاً بالضمة .

وهذه الأمثلة ، مع الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف رحمه الله ، تبين لك أنه يجب أن يوفق الحرف مبتدأ في تذكره وتأنثه ، وفي جمعه وإفراده وتنثيته .



ولا نسخ ان شئ : زيد أخوى . بإضافتها إلى ياء المتكلم ؛ لأننا اشترطنا في الأسماء الخمسة حتى تُعزب بالحرف ألا تُضاف إلى ياء المتكلم ، فإن أُضيفت إلى ياء المتكلم لم تُرفع بالواو ، ولم تُنصب بالالف ، ولم تُجر بالياء<sup>(١)</sup> .

مثال آخر المسلمات قانتات . بالرفع بالضم ؛ لأن جمع المؤنث السالم يُرفع بالضم ، فيجب أن نقول : المسلمات قانتات .

واعرابها هكذا :

المسلمات : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وقانتات : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ .

.....

(١) وعلى هذا يكون وجه عدم صحة هذا المثال أنه أتى فيه بالواو رفعا ، مع أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، ولذلك

والصحيح في هذا المثال أن يكون مُجَرَّداً من الواو ، فنقول : زيد أخى .

ويُعزب في هذه الحالة بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ؛ رفعا ، ونصباً ، وجرّاً ، والمانع من ظهور الحركة هو اشتغال المحل بحركة المناسبة .

وانظر ما تقدم .

## المبتدأ قسمان : ظاهر ، ومضمَر

فهم قال المؤلف رحمه الله : المبتدأ<sup>(١)</sup> قسمان . ظاهر . ومضمَر<sup>(٢)</sup> . فالظاهر هـ  
تقدم ذكره

يُشير المؤلف رحمه الله إلى الأمثلة الثلاثة التي تقدم ذكرها ، وهي : زيد قائم ،  
والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون .  
فهذا هو الظاهر<sup>(٣)</sup> .

قال المؤلف رحمه الله : والمضمَر<sup>(٤)</sup> اثنا عشر . وهي : أنا ، ونحن . وأنت ،  
وأنتن . وأنثما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو . وهي ، وهما ، وهم ، وهن<sup>(٥)</sup> .

(١) «أل» في المبتدأ للجنس الصادق بالاثنيين وبالواحد وبالجمع ، فلذا أخبر عنه بالثنى «قسمان» .

(٢) ودليل هذه القسمة شيان .

الأول الإجماع ؛ حيث أجمع النحاة على تقسيم المبتدأ إلى ذينك القسمين ، وقد حكى الإجماع  
السيوطي في «معجم الهوامع» ، وكذا غيره .

والثاني الاستقراء ؛ حيث استقرأ أئمة اللغة والنحو كلام العرب في هذا الباب ، فوجدوه لا يخرج عن  
ذينك القسمين .

(٣) المراد بالظاهر : ما دل لفظه على مُسمَّاه بلا قرينة ، نحو : «زيد» ؛ فإنه يدل على الذات الموضوع عليها  
بلا قرينة .

(٤) المراد بمضمَر ما دل على مُسمَّاه بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

(٥) المراد هنا ألفاظ هذه الضمائر ، بخلاف ما مضى في باب الفاعل ونائب الفاعل من إرادة النوع ، ولذا لا  
يوجد سوى هذه الألفاظ الاثني عشر عن الضمائر تقع مبتدأ .

فلا يقع تاء الفاعل ، ونا الفاعلين ، ونون النسوة ، وواو الجماعة ، وألف الاثنيين ، وباء المخاطبة المؤنثة ، لا  
تقع هذه الضمائر مبتدأ أبداً ؛ لأنها ضمائر متصلة ، والمبتدأ إذا كان ضميراً فإنه لا يكون إلا بارراً مفصلاً ،  
كما تقدم .

وهذه خمسة عشر لاسيما عشر التي ذكرها المؤلف رحمه الله ترجع إلى ثلاثة أقسام .

وهي : ضمير التكلم ، وهو : أنا ، ونحن .

و . ضمير المخاطبة ، وهو : أنت ، وأنثما ، وأنتم ، وأنتن .

و . ضمير الغيبة ، وهو : هو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .

وقوله رحمه الله : أنا . للمتكلم وحده .

وقوله رحمه الله نحن . للمتكلم ، ومع غيره ، أو للمعظم نفسه ، فإذا كانت هذه الكلمة صادرة من الله ، فهي للمعظم نفسه<sup>(١)</sup> ، وإذا صدرت من شخص يتكلم بلسان اثنين أو أكثر فهي للجماعة .

وقوله رحمه الله : أنت<sup>(٢)</sup> . للمخاطب المفرد المذكر .

وقوله رحمه الله : أنت<sup>(٣)</sup> . للمخاطبة المفردة المؤنثة .

وقوله رحمه الله : أنتم . للمثنى من مذكر ، أو مؤنث .

وقوله رحمه الله : أنتم . لجماعة الذكور المخاطبين .

وقوله رحمه الله : أنن . لجماعة الإناث المخاطبات .

إذن : الضمائر : « أنت ، وأنت ، وأنتم ، وأنن » هذه الخمسة للمخاطب .

وقوله رحمه الله : هو . للمفرد الغائب المذكر .

وقوله رحمه الله : هي . للمفردة المؤنثة الغائبة .

وقوله رحمه الله هما . للمثنى الغائب مطلقاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

وقوله رحمه الله : هم . لجماعة الذكور الغائبين .

وقوله رحمه الله : هن . لجماعة الإناث الغائبات .

إذن : المضمرة اثنا عشر ، والدليل التبع والاستقراء ؛ فإن علماء اللغة العربية تتبعوا

الضمائر التي تقع مبتدأ ، فلم يجدوها تخرج عن اثني عشر ضميراً .

ثم صوب المؤلف رحمه الله مثالين على المبتدأ المضمرة ، فقال رحمه الله

(١) ورد ذلك في آيات كثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، وقوله تعالى :

﴿ نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَدْزْنَا يَتَكُمُ الْمَوْتُ وَمَا نَحْنُ بِمَسْثُوقِينَ ﴾ .

(٢) يفتح التاء .

(٣) بكسر التاء .

هولك : أنا قائم ، ونحن قائمون ، وما أشبه ذلك .

المثال الأول : أنا قائم ، وإعرابه هكذا .

أنا : مبتدأ مبني على السكون ، في محل رفع بالابتداء .

قائم : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : نحن قائمون .

نحن : مبتدأ مبني على الضم ، في محل رفع بالابتداء .

قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

وقول المؤلف : وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup> وما الذي بقي عندنا ؟

الجواب : عشرة ، وهي :

« أنت » ، ومثالها : أنت قائم .

أنت : أن : ضمير رفع منفصل ، مبني على السكون ، في محل رفع بالابتداء ، والتاء حرف خطاب للواحد .

قائم : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

و « أنت » ، ومثالها : أنت قائم .

أنت : أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع بالابتداء ، والتاء حرف خطاب للواحدة .

قائمة : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

و « أنتم » ، ومثالها : أنتم قائمان .

(١) ما أشبه المذكور ، من الضمائر العشرة الباقية التي ذكرها الشارح رحمه الله .

أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والميم والألف علامة التثنية .

فائتان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

وهذا مثال « أنتم » للمثنى المذكور ، ومثالها للمثنى المؤنث : أنتما قائمتان .

تقول هي « أنتما » : أن : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والميم والألف علامة التثنية .

قائمتان : خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

و « أنتم » . ومثالها : أنتم قائمون . هذا لجمع المذكور السالم ، ونقول في إعراب « أنتم » ما قلنا في إعراب « أنتما » :

أن : ضمير منفصل مبني على السكون ، في محل رفع مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والميم علامة الجمع .

قائمون : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

و « أنشئ » . ومثالها : أنتن قائمات .

أنتي : « أن » : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع ، مبتدأ ، والتاء حرف خطاب ، والنون علامة جمع النسوة .

فائتان : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

« هو » ، ومثالها : هو قائم .

ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع ، مبتدأ .

خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

هي . . ومثالها : هي قائمة . نقول في إعراب هذا المثال :

هي ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائمة : خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

« هما » . ومثالها : هما قائمان ، وهما قائمتان .

يعنى . أن « هما » تَصْلُحُ للمؤنثِ والمذكرِ .

هما : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائمان : خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه الألفُ نيابةً عن الضمة ؛ لأنه مثنى .

ونقول في « هما قائمتان » ، كما قلنا في « هما قائمان » .

« هم » . ومثالها : هم قائمون .

هم : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائمون : خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة ؛ لأنه جمعٌ مذكرٌ سالمٌ .

« هُنَّ » . ومثالها : هُنَّ قائماتٌ .

هُنَّ : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ رفع ، مبتدأ .

قائماتٌ : خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره<sup>(١)</sup> .

والخلاصةُ الآن : أن المبتدأ هو الاسمُ المرفوعُ العارى عن العواملِ اللفظية ، والخبرُ

(١) ويلاحظ أن المبتدأ في هذه الأمثلة « الثَّلاثِي عشرة » اسمٌ مبني ، لا يدخله إعراب ؛ لأنه ضمير ، والضمائر كلها مبنية .

والصحيح في « أنت ، وأنت ، وأنتم ، وأنتن » أن الضمير هو « أن » فقط كما علمت ، واللواحق له حروف تدل على المعنى المقصود ؛ من تذكير ، أو تأنيث ، أو تثنية ، أو جمع .

هو الاسم المرفوع المُسْتَنَدُ إلى المبتدأ ، وأقسام المبتدأ : ظاهر ومضمّر ، فالظاهر نحو :  
زيد قائم ، وعمرّو جالس ، وما أشبهها .

والمُضْمَرُ إما عسر : أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنْتُنَّ ، وهو ،  
وهي ، وهما ، وهم ، وهُنَّ . والله أعلم .

\*\*\*

## أقسام الخبر

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والخبر قسمان <sup>(١)</sup> : مفرد ، وغير مفرد ، والمفرد  
 واحد قائم ، وغير المفرد أربعة أشياء : الجار والمجرور ، والظرف ، والمفعول مع  
 فعله ، واسمها مع خبره . نحو قولك : زيد في الدار ، وزيد عندك . وزيد قام نومه .  
 وزيد جاريتها ذاهمة .

قوله رحمه الله : والخبر قسمان : مفرد ، وغير مفرد <sup>(٢)</sup> . المراد بالمفرد هنا ما ليس  
 جملة ، ولا شبه جملة <sup>(٣)</sup> ، والمراد بغير المفرد ما كان جملة ، أو شبه جملة .  
 وعلى هذا فقولك : الرجلان قائمان . نقول : إن الخبر مفرد ، وقولك : المسلمون  
 قائمون . الخبر مفرد ؛ لأنه ليس جملة ، ولا شبه جملة <sup>(٤)</sup> .

أما إذا كان جملة أو شبه جملة فإنهم يسمونه غير مفرد .

قال المؤلف رحمه الله : فالمفرد نحو : زيد قائم . لم يعرفه المؤلف ؛ اكتفاءً بالمشال ،  
 ولو أنه قال : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون . لكان أحسن ؛ لأن المفرد  
 هنا يشمل المفرد في باب الإعراب والمثنى والجمع <sup>(٥)</sup> .

(١) « أل » في قول المؤلف رحمه الله « الخبر » للجنس ، فلذا صح الإخبار عنه بالمثنى ، أو أن الخبر على حذف  
 مضاف ، تقديره : ذو قسمين ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وفي هذه الحالة تكون  
 « أل » للعهد الذهني . والله أعلم .

(٢) ودليل ذلك التقسيم الاستقراء .

(٣) وإن كان مثنى أو مجموعاً ، فإذا قلت : الرجلان قادمان ، والرجال قادمون ، فـ « قادمون » وقادمان « حذر  
 مفرد ، كما سيأتي في كلام الشارح رحمه الله .

(٤) والخبر غير المفرد - وهو الجملة وشبهها - أربعة أشياء - شيان في الجملة ، وهما الفعل مع فاعله ، أو مع  
 نائبه ، وتسمى جملة فعلية ، والمبتدأ مع خبره ، وتسمى جملة اسمية ، وشيخان في شبهها ، وهما الجار  
 والمجرور ، والظرف .

وصدقت عنهم أن الخبر على التفصيل خمسة أنواع . مفرد ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وحذر مع  
 محرور ، وظرف .

(٥) « أل » في كلام الشارح رحمه الله : جمع المذكر السالم ، وجمع مؤنث سالم .



ثم قال المؤلف رحمه الله : وغير المفرد أربعة أشياء : الحار والمجروح . والضرف . والفعل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره .

فالحار والمجروح ، والظرف شبه الجملة ، والفعل مع فاعله ، والمبتدأ مع خبره جملة ومثل المؤلف رحمه الله بالخبر شبه الجملة بقوله : نحو قولك . زيد في الدار . وزيد عندك .

فقوله : زيد في الدار . إعرابه :

زيد . مبتدأ ، في الدار : خبر غير مفرد ؛ لأنه جار ومجرور .

ومثاله أيضًا : زيد في المسجد . « في المسجد » خبر غير مفرد<sup>(١)</sup> .

ومثاله أيضًا : زيد على البعير . « على البعير » خبر غير مفرد<sup>(٢)</sup> .

إذن : كل خبر جار ومجرور فهو غير مفرد .

والمثال الثاني الذي مثل به المؤلف رحمه الله هو : زيد عندك .

« عند » ظرف ، وهو الخبر ، وهو غير مفرد .

مثال آخر . زيد فوق السطح . « فوق » ظرف ، وهو الخبر ، وهو غير مفرد .

مثال ثالث . زيد أمام البيت . « أمام » ظرف ، وهو الخبر ، وهو غير مفرد .

مثال رابع : زيد خلف الدار . « خلف » هو الخبر ، وهو غير مفرد ؛ لأنه ظرف .

إذن : كل ما رأيت الخبر جارًا ومجرورًا فهو غير مفرد ، وكل ما رأيت ظرفًا فهو غير مفرد<sup>(٣)</sup> .

= وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، كل هذا إذا وقع خبرًا ، فهو مفرد .

(١) لأنه جار ومجرور .

(٢) لأنه حار ومجرور .

(٣) وهذا هو الخبر شبه الجملة .

وهنا بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر شبه الجملة . وهي :-

ثم مثل المؤلف رحمه الله للخبر الجملة ، فقال : **وزيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ جاريته ذاهبةٌ .**  
**قوله رحمه الله : زيدٌ قام أبوه .** جملة « قام أبوه » خبرٌ غيرٌ مفردٍ أيضًا ؛ لأنه فعلٌ مع  
 فاعله ، وعليه فإذا رأيت الخبرَ فعلًا مع فاعله فهو غيرٌ مفردٍ .  
 كذلك إذا رأيتَ فعلًا ونائبَ فاعلٍ فهو غيرٌ مفردٍ ، تقولُ : **زيدٌ أكلَ طعامه .** جملة :  
 « أكلَ طعامه » خبرٌ غيرٌ مفردٍ ؛ لأنه مُركَّبٌ من فعلٍ ونائبٍ فاعلٍ<sup>(١)</sup> .  
 ومثال ذلك أيضًا : **زيدٌ سرقَ مَتَاعَهُ .** الخبرُ أيضًا غيرٌ مفردٍ ؛ لأنه مُكوَّنٌ من فعلٍ ،  
 ونائبٍ فاعلٍ ، وعلى هذا فيقس .

وقوله رحمه الله : **زيدٌ جاريته ذاهبةٌ .** جاريته : مبتدأ ثانٍ ، وذاهبةٌ : خبرُ المبتدأ

= الفائدة الأولى : الظرف نوعان :

١- ظرف زمان .

٢- ظرف مكان .

والأمثلة التي أتى بها الشارح رحمه الله هي أمثلة لظرف المكان ، ومن أمثلة ظرف الزمان : قولنا : **الرحلة**  
**يوم الخميس ، والرجوع ليلة السبت .**

شبه الجملة هنا هي : « يوم ، ليلة » ، وهما ظرفا زمان ، وهما الخبر ، وهو غير مفرد ؛ لأنه ظرف ، والمبتدأ  
 في الجملتين هو : **الرحلة ، والرجوع .**

الفائدة الثانية يشترط النحاة لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما تامة في  
 المعنى ؛ أي : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما ، فلا يصح أن يقال مثلاً : **محمدٌ مكانًا ، أو**  
**محمدٌ بك .** لعدم الفائدة .

الفائدة الثالثة إنما كان الجار مع مجروره والظرف شبيهين بالجملة ؛ لأنه إن قُدِّرَ المحذوف - الذي  
 يتعلقان به -<sup>(٢)</sup> فعلًا ، نحو : **استقرَّ** ، كان من قبيل الإخبار بالجملة ، وإن قُدِّرَ اسمًا مفردًا ، نحو : **كائن .**  
 كان من قبيل الإخبار فكان آخذًا طَرَفًا من المفرد ، وطرفًا من الجملة ، فلذا كان شبيهًا بالجملة ، وشبيهًا  
 بالمفرد ، فحذف ذلك من باب الاكتفاء ، والأولى تقديره في هذين مفردًا ؛ لأنه الأصل ، وإن كان يصح  
 تقديره جملة ، بخلاف لمن منعه .

(١) وهذان المثالان على الجملة الفعلية ، فقد تقدم أن الخبر الجملة ، إما أن يكون جملة اسمية ، وإما أن يكون  
 جملة فعلية ، وقلنا إن الجملة الفعلية هي المركبة من الفعل مع فاعله ، أو الفعل مع نائب فاعله .

(٢) لكلام على شغل الذي يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، سيأتي بعد قليل ، إن شاء الله .

الثاني<sup>(١)</sup> . فإذا كان الخبر مبتدأ وخبراً فهو غير مفرد .

ومثال ذلك أيضاً : زيدٌ خطُّه حسنٌ . الخبر هو جملة « خطُّه حسنٌ » ، وهو غير مفرد .

ومثال ذلك أيضاً : زيدٌ بيته واسعٌ . الخبر هو جملة « بيته واسعٌ » ، وهو غير مفرد<sup>(٢)</sup> .

(١) والجملة من المبتدأ الثاني ، وخبره ، في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول « زيد » ، فكان الخبر هنا غير مفرد ؛ لأنه جملة اسمية .

(٢) ها هنا بعض الفوائد التي تتعلق بالخبر الجملة ، وهي :  
الفائدة الأولى : « زيد جاريتُه ذاهبة » بتمامها جملة كبرى ؛ لكون الخبر وقع فيها جملة ؛ لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً عن غيرها ، الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة .  
وكذلك القول في « زيد قام أبوه » ، وأما إذا كان الخبر مفرداً ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، فلا يقال للجملة فيه صغرى ، ولا كبرى .

الفائدة الثانية القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسمية كانت أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى<sup>(٣)</sup> ، فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ ؛ إذ بدونه تكون جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، ويكون الكلام لا معنى له ، فلا يصح أن تقول : محمد يشتد الحر ، أو سعاد يحضر القطار ؛ لأن الجملة خالية من الربط . =

(٥) فإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، كأمثلة التالية :  
- نطقى الله حسبي .

ف « نطقى » . مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة « الله » : مبتدأ ثانٍ ، و « حسبي » خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، ومببب استغناء الخبر الجملة عن الرابط هو أن قولنا . « الله حسبي » هو نفس المبتدأ في المعنى .

- مثال آخر : قولي لا إله إلا الله .  
فجملة « لا إله إلا الله » في محل رفع ، خبر المبتدأ « قولي » ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، لأن خبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

مثال ثالث اعتقادنا . الله واحدٌ ومحمدٌ رسولٌ .  
فجملة « لله واحدٌ ومحمدٌ رسولٌ » في محل رفع ، خبر المبتدأ « اعتقادنا » ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى .

و خلاصة . أنه إذا كان الخبر جازاً ومجروراً ، أو ظرفاً ، أو فعلاً وفاعلاً ، أو فعلاً

= وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية .

١- الضمير اندي يعود على المبتدأ من جملة الخبر ، ومن أمثله :

— قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَصْنِهِمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ .

الخبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ ، والرابط فيها هو الضمير «هم» في كلمة «بعضهم» ، وهو يعود على المبتدأ «الذين» .

— وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾ .

الخبر هنا هو الجملة الاسمية ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾ ، والرابط فيها هو الضمير «هم» في كلمة «أعمالهم» ، وهو يعود على المبتدأ .

وفى الآيتين السابقتين جاء الرابط ضميراً ظاهراً ، ويمكن أن يكون هذا الضمير الرابط مستتراً «مُقَدَّرًا» .

كقوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ .

فالخبر هنا هو الجملة الفعلية ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ، والرابط هو الضمير المستتر في الفعل «يهدي» ، إذ إن التقدير : يهدي هو ، و «هو» ضمير مستتر يعود على المبتدأ «اللَّهُ» .

وقد يكون الضمير الرابط محذوفاً للعلم به ، مع ملاحظته ونيته ، كقول العرب : السُّنُّ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ ، والثوبُ بِثَرَانٍ بِدِينَارٍ .

فالخبر هنا هو الجملة الاسمية «منوان بدرهم ، وثران بدينار» ، والرابط في هاتين الجملتين هو الضمير المحذوف للعلم به ، والتقدير : «منوان منه بدرهم ، وثران منه بدينار» ، وهذا الضمير «الهاء» في كلمة منه ، يعود على المبتدأ الأول «السمن والثوب» .

٢- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ ، كالأمثلة الآتية :

— قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ . في قراءة من رفع «اللباس» .

ف «لباس» : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره ، وهو مضاف .

و «التقوى» : مضاف إليه مخفوض بالكسرة المُقَدَّرَة على آخره ، مع من ظهورها التعذر .

وجملة «ذلك خير» مكونة من مبتدأ ثان ، وهو «ذلك» ، وخبر له ، وهو «خير» ، والجملة من ابتداء والخبر في محل رفع ، خبر للمبتدأ الأول ، وهو «لباس» .

والرابط بين هذه الجملة والمبتدأ موجود في كلمة «ذلك» ، هو ما يُسَمَّى عند الحاة برابط الإشارة ؛ لأن كلمة «ذلك» اسم إشارة ، فيها إشارة إلى المبتدأ «لباس» ، فحصل الرابط .

وقوله تعالى : ﴿لِيُذِينَ بُخْسَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانٍ﴾ .

جملة ﴿أُولَٰئِكَ سَرُّ مَكَانٍ﴾ هي خبر المبتدأ ، والرابط اسم الإشارة «أولئك» .

٣- إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر ، كالأمثلة التالية :

— قوله تعالى : ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ .

ونائب فاعل ، أو مبتدأ وخبراً فهو غير مفرد ، ولكن يُسمَّى علماء النحو الجارَّ والمجرورَ

- فكلمة « أصحاب » الأولى : مبتدأ مرفوع ، و « ما » : اسم استفهام ، مبتدأ ثانٍ ، و « أصحاب » الثانية خبر المبتدأ الثاني « ما » ، والجملة الاسمية « ما أصحاب الميمنة » في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول .  
والرابط هنا هو إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر ، وهذا يحدث في مقام التهويل والتعظيم غالباً ، وقد يستعمل في غيرهما ، كالتحقير ، مثل : زيدٌ ما زيدٌ ، وسَعَادٌ ما سَعَادٌ .

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ۖ مَا الْحَاقَّةُ ۙ ﴾ .  
فكلمة « الحاقة » الأولى : مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة في آخره .

« ما الحاقة » : جملة اسمية مكونة من مبتدأ ثانٍ ، وهو « ما » ، وخبر وهو « الحاقة » ، وهذه الجملة الاسمية في محل رفع ، خبر للمبتدأ الأول ، والرابط بينها وبين المبتدأ الأول هو إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر .  
- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ۖ مَا الْقَارِعَةُ ۙ ﴾ .

٤- أن يكون في الجملة الواقعة خبراً لفظ عام يشتمل على المبتدأ وغيره ، ومن ذلك قولنا :

- محمدٌ نغمُ الرجلِ .

- الكافرُ يفسُ الرجلِ .

- الإخلاصُ نغمُ الخُلُقِ .

- النِّفاقُ يفسُ الخُلُقِ .

في هذه الأمثلة جاءت مجملُ الخبر « نغمُ الرجلِ - يفسُ الرجلِ - نغمُ الخُلُقِ - يفسُ الخُلُقِ » . مشتملة على عموم يدخل تحته المبتدأ ، إذ إن المدوح « نعم » ، وهو الرجل في المثال الأول مثلاً يشتمل على المبتدأ « محمد » وغيره ، لأن « محمدًا » واحد من جنس الرجال ... وهكذا .

وهذا العموم مُشتَفاد من « أل » الجنسية لاستفراق جميع أفراد الجنس ، الداخلة على رجل .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ      سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

والشاهد في هذا البيت هي قوله « لا صبرًا » . فإنه خبر عن المبتدأ « الصبر » ، والرابط بينهما العموم :

لأن السكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة الخبر « لا صبرًا » الصبر بجميع أنواعه ، ومنه

« صبر عنها الواقع مبتدأ .

فهذه أربعة من الروابط التي يجب أن تشتمل عليها جملة الخبر ، للربط بينها وبين المبتدأ ، وهناك روابط

أخرى أعرصنا عن ذكرها نظرًا لأن الكتاب للمبتدئين . وإذا أردتَ المزيد فانظر النحو الوافي ١ / ٤٦٨ .

٤٦٩ .

سـه إنما يكون الرابط مُتْبَعًا وخوذه شرطيس سبق الإشارة إليهما :

وليهما أن يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ، فإذا لم يكن جملة ، فلا رابط حيثئذ .

و سـي " لا يكون الخبر في معنى المبتدأ ، إذ لو كان في معنى المبتدأ فلا رابط بينهما ، لأن جميع معني

والظرف شبه جملة، ويُسمُّون الفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر جملة.

وذاكم هو إعراب الأمثلة التي ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى.

المثال الأول: «مثال الخبر المفرد»: زيد قائم.

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

قائم خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

المثال الثاني: «مثال الخبر الجار والمجرور»: زيد في الدار.

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

في الدار: في: حرف جر، الدار: اسم مجرور بـ «في»، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، تقديره «كائن»<sup>(١)</sup>.

مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. حيث كلمة «هو» مبتدأ، و«الله أحد»: جملة اسمية، مكونة من مبتدأ ثانٍ - وهو كلمة «الله» - وخبر له - وهو كلمة «أحد» - ولا رابط حينئذ؛ لأن كلمة «هو» تُنسب عند النحاة بـ «ضمير القصة والشأن»، ومعناه تقديرًا: الشأن الذي هو الله أحد، كان كذلك «هو الله أحد».

الماندة الثالثة: قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد:

مثاله قولك: زيد شجاع كاتب. فكلمة «زيد» مبتدأ له خبران:

١. الأول: شجاع.

والثاني: كاتب.

ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ذو العرش المجيد «فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ». فالمبتدأ كلمة «هو»، لها أكثر من خبر:

أولها الغفور.

٢. وهو الودود.

٣. وهو ذو العرش.

٤. وهو المجيد.

٥. وهو فعال لما يريد.

(١) أو «استقر» خبر المبتدأ «زيد».

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله : أنَّ الجارَّ والمجرورَ نفسهُ هو الخبرُ ؛ لأنه قال : الجارُّ والمجرورُ . ولم يقل : مُتَعَلِّقُ الجارِّ والمجرورِ . فظاهرُ كلامِهِ أن تقول : « في الدارِ » : جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ ، وتَشَكُّتُ .

لكنَّ الصوريَّينَ يقولون : لا بُدَّ لكلِّ جارٍّ ومجرورٍ من متعلِّقٍ . ولهذا قال ابنُ مالك :

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ      نَاقِبِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ<sup>(١)</sup> .

المثالُ الثالثُ . « مثالُ الخبرِ الظرفِ » . زيدٌ عندَكَ .

زيدٌ . مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ .

عندَكَ : ظرفٌ مكانٍ ، منصوبٌ على الظرفية ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ ، و « عندَ » : مضافٌ ، والكافُ : مضافٌ إليه ، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ .

= فإما أن يكون المحذوف اسماً مفرداً مشتقاً ، مثل : « مُسْتَقَرٌّ ، أو كائنٌ » . وإما أن يكون فعلاً مع فاعله - أى : جملة فعلية - مثل : اسْتَقَرَّ .

(١) الألفية ، باب الابتداء ، البيت رقم ( ١٢٣ ) .

واعلم رحمك الله أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وخذهما ؛ لأنهما يَنْضَمَانِ معنى صادقاً على المبتدأ . والقول الثاني أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي المحقق الرضوي .

والقول الثالث . أن الخبر هو متعلق الظرف والجار والمجرور ، المحذوف ؛ إذ لا بد أن يَتَعَلَّقَا بفعل أى فعل - لا فرق بين المتعدي واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص - أو بما يُشَبِّهُ الفعل ، كاسم الفعل ، أو مشتق يعمل عمل الفعل ( اسم الفاعل ، اسم المفعول .. إلخ ) ، أو اسم جامد مؤنول بالمشتق .

وبذلك يقولون في إعراب مثل هذه الأمثلة : إن الجارَّ مع مجروره ، أو الظرف متعلقٌ بمحذوف خبرٍ ، سواء كان المحذوف فعلاً مع فاعله - أى : جملة فعلية ، مثل : استقر - أم كان مفرداً ، أى : اسماً مشتقاً .

مثل : مُسْتَقَرٌّ ، أو كائنٌ . فليس الخبر عندهم في أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع مجروره مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي يَتَوَوَّنُهُ ، ويتعلق به الجار والمجرور أو الصرف .

وبذلك كَرَّ كَرَّ منهما صالحاً لأنَّ يَتَعَلَّقُ بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ، ولا نُسْ ، كَرَّ شَهْ جَمْعَةٌ بحرفه سائب عن الخبر المحذوف ، والقائم مقامه ، والفعل المحذوف مع فاعله جمعة . فمدحٌ عندهم ، ودم مضمها فهو شبيه بها ، لذلك أَسَمَوْهُ . « بُنْيَةُ الجملة » .



وعلى رأى المؤلف نقول : الظرف هو الخبر .

وعسى لرأى الشافى نقول : والظرف متعلقٌ بمحذوف ، تقديره : « كائنٌ »<sup>(١)</sup> ؛ خبرِ المبتدأ .

المثال الرابع « مثال الخبر الفعل مع فاعله » : زيدٌ قام أبوه .

زيدٌ . مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح .

أبوه : أبو : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةُ رفعه الواوُ ؛ نيابةً عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، و « أبو » : مضافٌ ، والهاءُ : مضافٌ إليه مبنى على الضمِّ فى محلِّ جرٍّ ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ فى محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ ، وهو « زيدٌ »<sup>(٢)</sup>

المثال الخامس « مثال الخبر المبتدأ مع حرره » : زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ .

زيدٌ : مبتدأ أولٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

جاريتُه : مبتدأ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره ، و « جارية » : مضافٌ ، والهاءُ : مضافٌ إليه مبنى على الضمِّ فى محلِّ جرٍّ .

ذاهبةٌ : خبرُ المبتدأ الثانى مرفوعٌ بالمبتدأ ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره ، والجملةُ من المبتدأ الثانى وخبره فى محلِّ رفعٍ ، خبرُ المبتدأ الأولِ ، وهو « زيدٌ »<sup>(٣)</sup> .

مثال آخرٌ على الخبرِ المبتدأ مع خبره : زيدٌ خطُّه حسنٌ .

زيدٌ . مبتدأ أولٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

خطُّه خطٌ : مبتدأ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره ،

(١) أو : اشتقَّ .

(٢) قد تقدم أن القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ ، والرابط هنا هو الهاء من « أبوه » .

(٣) والرابط يسهما هو الهاء من « جاريتُه » .



وخط : مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر .

حسن : خبر المبتدأ الثاني ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ،  
والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع ، خبر المبتدأ الأول .

خلاصة الدرس :

أولاً : أن الخبر ينقسم إلى قسمين : مفرد ، وغير مفرد .

ثانياً : المفرد : ما ليس جملة ، ولا شبهة جملة .

ثالثاً : غير المفرد : ما كان جملة ، أو شبهة جملة ، وهو أربعة أشياء : الجار والمجرور ،  
والظرف ، والفعل مع الفاعل ، أو نائب الفاعل ، والمبتدأ مع الخبر<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) وبهذا يكون قد انتهى الكلام على باب المبتدأ والخبر ، وإذا كنتم هو ملخص الكلام فيه :

- ١- المبتدأ والخبر من مرفوعات الأسماء .
- ٢- المبتدأ هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية .
- ٣- قد يكون المبتدأ اسماً صريحاً ، كقوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ، وقد يكون مؤوَّلاً بالصريح ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .
- ٤- قد يكون المبتدأ مجروراً ، ولكن بحرف جر زائد ، أو شبهه بالزائد ، أما الأصلي فلا يكون المجرور به مبتدأ .
- ٥- العامل في رفع المبتدأ عامل معنوي ، وهو الابتداء ، والعامل في رفع الخبر عامل لفظي ، وهو المبتدأ .
- ٦- الخبر هو الاسم المرفوع المُسند إلى المبتدأ ، فالخبر مسند إلى المبتدأ ، والمبتدأ مُسند إليه الخبر ، وكل من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه الفعل .
- ٧- ينقسم المبتدأ إلى قسمين : ظاهر ، ومضمر .
- ٨- المضمر اثنا عشر ضميراً ، وهي : أنا ، ونحن ، أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .

٩- ينقسم الخبر إلى قسمين : مفرد ، وغير مفرد ، والمفرد هو ما ليس جملة ، ولا شبهة جملة ، وإن كان مثني ، أو مجموعاً .

والخبر غير المفرد هو الجملة وشبهها ، وهو أربعة أشياء : شيان في الجملة ، وهما الفعل مع فاعله ، أو مع نائبه ، وتسمى جملة فعلية ، والمبتدأ مع خبره ، وتسمى جملة اسمية ، وشيخان في شبهها ، وهما الجار والمجرور ، والظرف . =



= ومن ذلك تعلم أن الخبر على التفصيل خمسة أنواع : مفرد ، وجملة فعلية ، وجملة اسمية ، وجار مع مجرور ، وظرف .

١٠ - الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، ويشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكون كل واحد منهما تاماً في المعنى ؛ أى : يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما .

١١ - القاعدة أن الخبر إذا وقع جملة - اسمية كانت ، أو فعلية - ولم يكن هو نفس المبتدأ في المعنى فإنه لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ .

وهذا الرابط قد يكون أحد الأمور الآتية :

١ - الضمير الذي يعود على المبتدأ من جملة الخبر .

٢ - أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ .

٣ - إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر .

٤ - أن يكون في الجملة الواقعة خبراً لفظ عام يشتمل على المبتدأ وغيره .

١٢ - إن كانت الجملة الواقعة خبراً هي نفس المبتدأ في المعنى فإنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ .

والاستعناء عن الرابط في هذه الحالة جائز ، لا واجب ؛ إذ لا مانع أن يكون في هذه الحالة التي هي نفس المبتدأ في المعنى رابط يربطها بالمبتدأ ، سواء أكان ضميراً ، وهو الغالب ، أم غير ضمير .

١٣ - قد يتعدد الخبر للمبتدأ الواحد .

١٤ - لجار والمجرور والظرف ليسا هما الخبر في الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف ، والجار الأصلي مع مجروره .

وقد يكون هذا المحذوف فعلاً مع قاعله ؛ أى : جملة فعلية ؛ مثل : استقر ، وقد يكون اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو كائن .

والحمد لله رب العالمين .

# نواسخ المبتدأ والخبر

## نواسخ المبتدأ والخبر

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . وهي ثلاثة أشياء . كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، ووظنت وأخواتها .

قوله رحمه الله : باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر يُسمِّيها بعض العلماء النواسخ ، فالمبتدأ والخبر قد تقدّم أن كليهما مرفوع ، لكن هناك عوامل إذا دخلت على المبتدأ والخبر غيرتهما<sup>(١)</sup> .

من هذه العوامل ما يُغيّر الخبر ، ويجعل المبتدأ مرفوعاً ، ومنها ما يُغيّر المبتدأ ، ويجعل الخبر مرفوعاً ، وهذا عكس الأول ، ومنها ما يُغيّرهما جميعاً ؛ المبتدأ والخبر .

إذن : العوامل مع الأصل<sup>(٢)</sup> أربعة أشياء : رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وبهذا تتم العوامل وعدم العوامل .

فإذا لم يكن هناك عامل فالرفع ؛ أي : يُرفع المبتدأ والخبر ، فتقول : زيد قائم ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون .

(١) هذا الباب عقده المصنف رحمه الله لذكر ما يدخل على المبتدأ أو الخبر من عوامل لفظية تُغيّر حكمهما الإعرابي السابق ، من كون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء ، والخبر مرفوعاً بالمبتدأ ، وتُسمى تلك العوامل بالنواسخ عند جمهور البصريين .

(٢) ولذلك سُميت هذه العوامل نواسخ المبتدأ والخبر ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، وتُغيّره ، وتُحدّد لهما حكماً آخر ، غير حكمهما الأول .

والنواسخ مأخوذة من النسخ ، وهو في اللغة يطلق على أمرين ؛ النقل ، والإزالة . قال العنبري رحمه الله في نظم الورقات :

النسخ نقل أو إزالة كما حكَوه عن أهل اللسان فيهما

فالنسخ يطلق على النقل ، يقال : نسخت الكتاب . إذا نقلت ما فيه ، ومنه سُميت النواسخ ؛ لأنها تنقل حكم المبتدأ والخبر إلى شيء آخر .

ويطلق على الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل ، إذا أزالته ؛ لأنها تُزيل حكم المبتدأ والخبر ، وتثبت لهما حكماً آخر .

(٣) المراد بقول الشارح رحمه الله : « الأصل » هنا ؛ أي : رفع المبتدأ بالابتداء ، والخبر بالمبتدأ .

والعوامل ثلاثة أقسام : قسم يُغَيَّرُ المبتدأ ، وقسم يُغَيَّرُ الخبر ، وقسم يُغَيَّرُ المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) فالعوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتغير إعرابهما - بعد تَتَّعِجُ كلام العرب الموثوق به ، كما قال السيوطي في « الأشباه » - على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يرفع المبتدأ ، ويُسمَّى اسمها ، وينصب الخبر ، ويسمى خبرها ، وذلك « كان » وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الجو صافياً .

والقسم الثاني : ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك « إن » وأخواتها ، وهذا القسم كله أحرف ، نحو : إن الله عزيز حكيم .

والقسم الثالث : ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، ويُسمَّيان مفعولين له ، وذلك « ظننت » وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : ظننت الصديق أئماً .

ومما مضى يبيِّن لك الآتي :

١ - أن هذه العوامل اللفظية الثلاثة على نوعين :

النوع الأول أفعال ، وهي شيان : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

النوع الثاني : حروف ، وهي : إن وأخواتها .

٢ - أن المبتدأ والخبر يتغير حكمهما بدخول العوامل الثلاثة ، فـ « كان » ترفع المبتدأ بغير ما رُفِعَ به قبل ، وهو الابتداء ، وتنصب الخبر بعد أن كان مرفوعاً ، والعامل « إن » ينصب المبتدأ بعد أن كان مرفوعاً ، ويرفع الخبر بغير ما رُفِعَ به سابقاً ، وكذلك العامل « ظننت » فإنه ينصب المبتدأ والخبر .

وللمبتدأ أو الخبر اسم يتعلق بهما عند دخول تلك العوامل الثلاثة ، فيُسمَّى المبتدأ اسماً فاعلاً مع « كان » وأخواتها ، ويُسمَّى مع « إن » وأخواتها اسماً فقط ، ويُسمَّى مع « ظننت » وأخواتها مفعولاً أول .

وأما الخبر فيسمى مع « كان » وأخواتها ، و « إن » وأخواتها خبراً لاسم « كان » وأخواتها ، أو « إن » وأخواتها ، لا خبراً للمبتدأ ، فاختلقت تسميته عما كان ، ويُسمَّى مع « ظننت » وأخواتها مفعولاً ثانياً .

فائدة تتعلق بقول المؤلف : وأخواتها ؛ إذ المعنى : نظائرها ، وسيأتى إن شاء الله ذكر نظير « كان » ، و « إن » ، و « ظننت » .

# کان و أخواتها

## كان وأخواتها<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى :

فأما « كان وأخواتها » فإنها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهي كن ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما اهلك ، وما فتى ، وما سرح ، وما دام ، وما تصرف منها ، نحو : كان ، ويكون ، وكن ، وأصبح ، ويصبح ، وأضبح .

تقول : كان زيد قائما ، وليس عمرو شاحضا ، وما أشبه ذلك .

ذكر المؤلف رحمه الله هنا القسم الذى يُغَيَّرُ الخبرَ دونَ المبتدأ ، وهو « كان » وأخواتها ، ولهذا قال المؤلف رحمه الله : باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، وهي ثلاثة أشياء : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

ويُطْلَقُ علماء النحو أخوات العامل على العوامل التى تَعْمَلُ عمله ، وإلا فليس هناك أخ شقيق ، وأخ لأب ، لكن إذا كان العامل يَعْمَلُ عملاً هو عمل العامل الآخر سُمِّيَ أخا له ؛ لاجتماعهما فى العمل .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فأما « كان » وأخواتها فإنها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

يعنى رحمه الله : أن « كان » وأخواتها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ يعنى : أن المبتدأ يبقى مرفوعاً ، والخبر يكون منصوباً ، فإذا قلت : زيد قائم . فكلاهما مرفوع<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لم يَدْخُلْ عليهما عامل .

فإذا أَدْخَلْتَ « كان » تقول : كان زيد قائماً ، فتَنصِبُ الخبر ، أمّا المبتدأ فهل هى

(١) هذا هو بداية ذكر تفصيل القول فى العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر ، والتى سبق ذكرها ، وابتدأ رحمه الله بـ « كان » وأخواتها ، على سبيل اللف والنشر المُرْتَب .

(٢) أى : المبتدأ « زيد » ، والخبر « قائم » .

رَفَعْتُهُ ، أَوْ أَنَّ الرَّفْعَ كَانَ مِنْ قَبْلُ ؟

أخوات . قيل : إنَّ « كان » لا تُؤثِّرُ في المبتدأ شيئاً ؛ لأنه مرفوعٌ من قبل .

وقيل : إنها أثَّرت فيه ، فانسَلَخَ الحكمُ الأولُ ، وهو رفعه بالابتداء ، إلى الحكم الثاني ، وهو رفعه بـ « كان »<sup>(١)</sup> .

والمؤلف يقول : ترفع الاسم . ولم يقل : تبقى الاسم مرفوعاً ، لو قال : تبقى مرفوعاً . لقُلنا : إنَّ العملَ لغيرها ، لكن قال : ترفع<sup>(٢)</sup> .

إذن : فهي قد أثَّرت فيه ، ولهذا نقول : كان زيدٌ قائماً .

كان : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ؛ لأنه لا يكتفى بمرفوعه ؛ فإنك إذا قلت : كان زيدٌ فإنك تتوقع شيئاً ، فهذا سُميت ناقصةً .

(١) فهما قولان للنحاة الكوفيون يَرَوْنَ أن اسمها مرفوع قبل دخولها عليه ، حين كان مبتدأ ، فهي لم تعمل فيه شيئاً ، وعملها يقتصر على نصب الخبر .

والبصريون يَرَوْنَ أن « كان » وأخواتها تدخل على المبتدأ ، فتزيل رفعه الأول ، الذي كان عاملاً بالابتداء ، وتحدث له رفعاً جديداً ، عاملاً « كان » ، أو إحدى أخواتها .

والصحيح هو رأى البصريين ؛ لأنه لم يُغَيِّزْ في اللغة فعلٌ يُنصب فقط ، ولأن هذه الأفعال قد اتصل بها الضمير ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ ، والضمير لا يتصل إلا بما يعمل فيه . والله أعلم .

(٢) فهنا المؤلف رحمه الله بالرغم من كونه كوفياً المذهب ، ولكنه رجع في هذه المسألة مذهب البصريين ، وهو الصحيح ، كما تقدم .

فـ « كان » وأخواتها ترفع الاسم ؛ أي : المبتدأ ، ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ؛ أي : خبر المبتدأ ، ويُسمى خبرها ، تسمية اصطلاحية للنحاة .

ولم يُسمَّ المرفوع فاعلاً ، والمنصوب مفعولاً كما في ضربَ زيدٌ عَمراً لأن هذه العوامل حال نقصانها<sup>(٣)</sup> تجرَّدت عن الحدث الذي شأنه أن يصدُرَ من الفاعل على المفعول ، فلم يُسمَّ مرفوعها الفاعل ، ولا منصوبها المفعول ، فلذلك سمَّوها بذلك .

(\*) تُسمى « كان » وأخواتها أفعالاً ناقصة ؛ لأنها لا تكتفى بمرفوعها .

وقرر إن « كان » وما معها من أخوات تُسمى بالأفعال الناقصة لنقصانها عن حقيقة الفعل ؛ إذ حقيقة الفعل تحوى أمرين : الزمان والحدث ، فـ تجرَّدت من الحدث ، وبقي الزمان .



زيدٌ . اسمها مرفوعٌ بها - لا نقولُ : مرفوعٌ بالابتداءِ ، إذن : هي قد أثرت فيه -  
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

فإنما خبرها منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

ولو قال قائلٌ : كان زيدٌ قائمٌ . قلنا : هذا خطأ ؛ لأنَّ « كان » ترفعُ المبتدأ ، وتنصبُ  
الخبر .

ولو قال أحمرٌ : كان زيدًا قائمٌ . لقلنا أيضًا : أخطأت .

ولو قال ثالثٌ : كان زيدًا قائمًا . لقلنا أيضًا : أخطأت .

فلا بد أن تقول : كان زيدٌ قائمًا . لأنَّ « كان » ترفعُ المبتدأ ، وتنصبُ الخبر .

مثالٌ آخرٌ : تقولُ : كان أخوك قائمًا . ولا يصحُّ أن تقولَ : كان أخاك قائمًا ، أو :  
كان أخاك قائمٌ ، أو : كان أخوك قائمٌ .

مثالٌ آخرٌ : تقولُ : كان المسلمون أتقياء . ولا يصحُّ أن تقولَ : كان المسلمين  
أتقياء ، ولا أن تقولَ : كان المسلمين أتقياء ، ولا أن تقولَ : كان المسلمون أتقياء .

ومثالٌ ذلك في القرآن : قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

الله : مبتدأ ، غفورٌ : خبرٌ ، وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا ﴾ .

الله : مرفوعٌ ، غفورًا : منصوبٌ ، والذي جعله هكذا هو دخولُ « كان » .

إذن : « كان » ترفعُ الاسمَ ، وتنصبُ الخبرَ .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ،  
وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما أفلك ، وما فتي ، وما برح ، وما دام .

(١) فهذه ثلاثة عشر فعلًا ترفعُ الاسمَ ، وتنصبُ الخبرَ ، وهي تنقسم بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١ - قسم الأول : ما يرفعُ المبتدأ ، وينصبُ الخبرَ بلا شرط ، وهو ثمانية أفعال ، هي : كان ، أمسى ،

أصبح - أضحى - ظلَّ - بات - صار - ليس . =

قوله رحمه الله : كان<sup>(١)</sup> . مثالها : كان زيد قائماً ، كان المطر نازلاً .

وقوله رحمه الله : أمسى<sup>(٢)</sup> .

مثاله أن تقول : أمسى الجو بارداً . ولا يصح أن تقول : أمسى الجو بارداً ، ولا أن تقول : أمسى الجو بارداً ، ولا أن تقول : أمسى الجو بارداً .

= ٢ - القسم الثاني ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن يسبقه نفى ، أو شبه نفى<sup>(٣)</sup> ، وهو أربعة أفعال ، هي : زَالَ - تَرَخَ - فَتَى - انْفَلَكَ .

٣ - القسم الثالث : ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن تسبقه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو الفعل « دام » ، والمقصود بـ « ما » المصدرية الظرفية ؛ أى : التى تؤوّل مع الفعل بعدها بمصدر وظرف معاً . وقد بدأ المؤلف رحمه الله بالقسم الأول ؛ أعنى : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهى الأفعال الثمانية الأولى .

(١) يعنى المؤلف رحمه الله : أن الأول مما يرفع الاسم وينصب الخبر « كان » ، وهى تفيد اتصاف المخبر عنه « الاسم » بالخبر فى الماضى ، إما مع الدوام والاستمرار ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ . وإعرابه :

كان : فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

الله : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

غفوراً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

رحيماً : خبر لها بعد خبر ، منصوب بها أيضاً .

وإما مع الانقطاع ، نحو : كان الشيخ شاكياً ، وإعرابه كالذى قبله ؛ وذلك لأن الله لم يزل غفوراً رحيمًا مطلقاً ، فى الماضى والحال ، والمستقبل ، فـ « كان » فيه ليست للماضى فقط ، بل للاستمرار ؛ لأن الفعل إذا أُضيف إلى الله تعالى تجرّد عن الزمان ، وصار معناه الدوام ، بخلاف شؤيّة الشيخ ؛ أى : الرجل الكبير فى السن ؛ فإنها قد انقطعت بشيخوخته ؛ فلذا كانت « كان » فيه للانقطاع .

(٢) يعنى رحمه الله : أن الثانى مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر : « أمسى » ، وهو يفيد اتصاف المخبر عنه

« الاسم » بالخبر فى المساء ، نحو : أمسى زيد غنياً . وإعرابه :

أمسى . فعلٌ ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد . اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

غنياً . خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) شبه النفي شيان ، النهي والدعاء ، وأضاف بعضهم الاستفهام .

وقوله رحمه الله : أَصْبَحَ<sup>(١)</sup> . تقول : أَصْبَحَ الجوُّ باردًا .

وقوله رحمه الله : أَضْحَى<sup>(٢)</sup> . تقول : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةً ، ولو قلت : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةً ، أو قلت : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةً ، فهو خطأ ، والصواب أن تقول : أَضْحَتِ الشمسُ بازغةً .

وقوله رحمه الله : ظَلَّ<sup>(٣)</sup> . بالظاء المشالة التي بمعنى « صار » ؛ احترازًا من « ضَلَّ » بالضاد ؛ فإنها ليست من أخوات « كان » .

(١) يعنى أن الثالث مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أصبح » ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الصباح ، نحو : أصبح البرد شديدًا . وإعرابه : أصبح . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . البرد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . شديدًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢) يعنى : أن الرابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « أضحى » ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الضحى ، نحو : أضحى الفقيه ورعًا . وإعرابه . أضحى . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . الفقيه : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . ورعًا : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٣) يعنى : أن الخامس مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر « ظل » ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى جميع النهار ، نحو : ظل زيد صائتًا ، وإعرابه : ظل . فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر . زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره . صائتًا : خبرها منصوب بها .

وقد تأتى « ظل » بمعنى « صار » - كما ذكر الشارح رحمه الله - كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ . أى : صار وجهه مسودًا .

كما أنه قد تأتى الأفعال الأربعة السابقة ( كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ) بمعنى « صار » أيضًا ، كقولك : أصبح زيد تاجرًا . وأنت لا تقصد وقت الصباح ، وإنما تقصد الانتقال من فقر إلى تجارة ، ونحو ذلك .

وهو ورد على ذلك أمثلة من القرآن . منها .

قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ۖ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ۖ ﴾ . =

ومتأنيها : قوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُشْوَدًّا﴾ .

ومتأنيها أيضا : ظلَّ زيد واقفاً ، ظلَّ المطرُ نازلاً ، ظلَّ المطرُ يَنْزِلُ .

وهذا المثال الأخير صحيح ، وإن كان الفعل مرفوعاً ؛ لأن الخبر هنا جملة في محل نصب .

أما « ضلَّ » بالضاد ، التي هي من الضلال ؛ فإنها لا ترفع المبتدأ ، ولا تنصب الخبر ، بل لها فاعل ومفعول ، تقول : ضلَّ الرجل سبيل الحق<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : بات<sup>(٢)</sup> . تقول : بات الحارس نائماً .

وقوله رحمه الله : صار<sup>(٣)</sup> . « صار » أيضاً ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، تقول : صار

أى : صارت أبوابنا ، وصارت مراتبنا .

وقوله تعالى : ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾ .

« أصبح » هنا بمعنى « صار » .

ومن شواهد إتيان هذه الأفعال بمعنى « صار » من لغة العرب .

— قول الشاعر .

أُمْتُتُ خَلَاءً وَأُمْتُتِ أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا      أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ  
— وقول الآخر .

أَضْحَى يُمَزَّقُ أَلْوَابِي وَيَضْرِبُنِي      أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدَبَا

(١) فتغرب « الرجل » فاعلاً ، وتغرب « سبيل » مفعولاً به .

(٢) يعنى أن السادس مما يرفع الاسم وينصب الخبر : « بات » ، وهو يفيد اتصاف المختر عنه « الاسم »

بالخبر في وقت التيات ، وهو الليل ، نحو : بات زيد ساهراً . وإعرابه :

بات : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها ، مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ساهراً : خبرها منصوب بها .

(٣) يعنى أن السابع مما يرفع الاسم وينصب الخبر « صار » ، وهو يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي

يبدل عليها الخبر ، نحو : صار السعُرُ رَخِيصًا . وإعرابه :

صار : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

سعر : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

رَخِيصًا : خبرها منصوب بها .

الْخَرْفُ - الطَّيْنُ الْمَشْوِيُّ - إِنَاءٌ ، صَارَ الطَّيْنُ لِإِثْرِيْقًا . كَمَا مِثْلُ بِهِ النِّحْوِيُّونَ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا : صَارَ الْغَرَابُ حَمَامَةً . يَقُولُونَ : إِنَّ الْغَرَابَ أَرَادَ أَنْ يُقْلَدَ الْحَمَامَةَ فِي الْمَشْيِ ، فَمَشَى خُطُوَاتٍ ، وَعَجَزَ أَنْ يُقْلَدَهَا ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَشْيِهِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا هُوَ قَدْ ضَيَّعَهُ ، وَلِهَذَا يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ ، فَيَقَالُ : ضَيَّعَ مَشْيَهُ ، وَمَشَى الْحَمَامَةَ ؛ لِأَنَّهُ ، لَا عَرَفَ مَشْيِهِ الْأَوَّلَ ، وَلَا اسْتَطَاعَ أَنْ يُقْلَدَ مَشَى الْحَمَامَةِ .

فَتَقُولُ : صَارَ الْغَرَابُ حَمَامَةً . وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : صَارَ الْغَرَابُ حَمَامَةً ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : صَارَ الْغَرَابُ حَمَامَةً ، وَلَا أَنْ تَقُولَ : صَارَ الْغَرَابُ حَمَامَةً .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ<sup>(١)</sup> . « لَيْسَ » أَيْضًا مِنْ أَخْوَاتِ « كَانَ » ، تَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، تَقُولُ : لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَمْنَعَ إِحْسَانَكَ عَنْ أَيْكَ .

لَكِنْ يُوجَدُ إِشْكَالٌ فِي الْقُرْآنِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ . وَهُوَ أَنْكُمْ تَقُولُونَ : إِنَّ « كَانَ » تَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهَذَا « الْبِرُّ » مَنْصُوبٌ ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ أَنْ نَقُولَ : يَقُولُ الْعُلَمَاءُ : إِنَّهُ قَدْ يُقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى الْأِسْمِ ، قَدْ تَقُولُ : كَانَ قَائِمًا زَيْدًا .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ . يَعْنِي : قَدْ يُقَدَّمُ الْخَبَرُ . فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ .

هَذَا مِنْ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ ؛ يَعْنِي : لَيْسَ تَوْلِيَّتُكُمْ وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ هُوَ الْبِرُّ . وَمِثَالُ عَمَلِ « لَيْسَ » أَيْضًا الرِّفْعُ فِي اسْمِهَا ، وَالنَّصْبُ فِي خَبَرِهَا : قَوْلُكَ : لَيْسَ

(١) يَعْنِي أَنَّ الثَّامِنَ مِمَّا يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ بِلَا شَرْطِ « لَيْسَ » ، وَهُوَ يَفِيدُ نَقْيَ الْخَبَرِ عَنِ الْأِسْمِ فِي وَقْتِ الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا . أَيْ : الْآنَ . وَإِعْرَاجُهُ :

لَيْسَ : فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، يَرْفَعُ الْأِسْمَ ، وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ .

يَدُ اسْمِهَا مَرْفُوعٌ بِهَا ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ .

وَمِثَالُهَا : خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا .

وَمَا عَمْدُ نَفْسِهِمْ نَزَمَ مَعِينٌ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى خَسْبِهِ ، مِثْلُ : لَيْسَ الطَّالِبُ مُسَافِرًا عَدَا .

## الطالب مُهْمِلًا .

ولا يصح أن تقول : ليس الطالب مُهْمِلًا ، ولا أن تقول : ليس الطالب مُهْمِلٌ ، ولا أن تقول : ليس الطالب مُهْمِلٌ .

وقوله رحمه الله : « ما زال » ما زال أيضًا من أخوات « كان » . ومثالها : قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ . وإعراب هذه الآية هكذا .

يزالون . فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو : اسم « يزال » ، ولا نقول : الواو فاعل ؛ لأن « يزال » هنا داخلة على المبتدأ والخبر ، فيكون المبتدأ اسمًا لها .

مختلفين : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

مثال آخر : لا يَزَالُ المطرُ نازلاً . نقول : « المطر » اسمها ، و « نازلاً » : خبرها . والمؤلف هنا قال : « ما زال » . يعنى : لا بد أن يكون فيها « ما » ، أو ما يقوم مقامها من أدوات النفي .

وقوله رحمه الله : ما انقك . أى : لم يَزَلْ على هذا الحال ، تقول : ما انقك الرجل غاضبًا . يعنى : لم يَزَلْ غاضبًا .

(١) لما فرغ من الكلام على القسم الأول ؛ أعنى : ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، أخذ يتكلم على الأربعة التى تعمل بشرط تقدم نفي ، أو شبهه عليها .

كما أنه يشترط فى « زال » الناسخة خاصة أن يكون مضارعها « يَزَالُ » التى ليس لها مصدر مُشْتَقِل . أما « رال » التى مضارعها « يَزِيلُ » ، ومصدرها « زَيْل » ، والأمر منها « زِلْ » فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هى فعل تام ، مُتَعَدٍّ إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّرَ وَفَصَّلَ ، تقول : رال التاجر بضاعته زَيْلًا . أى : مَيَّرَهَا ، وفصلها من غيرها ، وتقول : زِلْ ضائتك عن مَعْرَكَ . أى : افصلها .

وكذلك هاك « زال » التى مضارعها « يَزُولُ » ، ومصدرها « الزوال » ؛ فإنها ليست من النواسخ ، وإنما هى فعل لازم ، تام ، بمعنى « هَلَكَ وَفَنِيَ » . مثل : زال سلطان الظالمين زَوَالًا . وقد يكون معاها : « انتقل » ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا ﴾ ، أى : تَتَقَبَّلَا ، ومثل قولك : زال الحجر . أى : انتقل .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ما انفكَّ الرجلُ غاضبًا ، ولا أن تقولَ : ما انفكَّ الرجلُ غاضبٌ ، ولا أن تقولَ : ما انفكَّ الرجلُ غاضبًا ، فالصوابُ أن تقولَ : ما انفكَّ الرجلُ غاضبًا .

وقوله رحمه الله : ما فتى . يعنى : ما زال . تقولُ : ما فتى الرجلُ نادماً .  
يعنى : لم يزل الرجلُ نادماً .

وتغربُّ « الرجلُ » اسم « فتى » ، و « نادماً » خبرها .

ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ما فتى الرجلُ نادماً ، ولا أن تقولَ : ما فتى الرجلُ نادماً ، ولا أن تقولَ : ما فتى الرجلُ نادماً . فالصحيحُ أن تقولَ : ما فتى الرجلُ نادماً .

وقوله رحمه الله : ما برح . « ما برح » أيضاً بمعنى : « ما زال » ، تقولُ : ما برح زيدٌ صائماً . ولا يَصِحُّ أن تقولَ : ما برح زيداً صائماً ، ولا أن تقولَ : ما برح زيدٌ صائماً ، ولا أن تقولَ : ما برح زيداً صائماً .

فَعِنْدُنَا الْآنَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ : « زال » ، « انفكَّ » ، « فتى » ، و « برح » . هذه الأربعة تُسَمَّى أفعالَ الاستمرارِ ؛ لأنك إذا قلتَ : ما انفكَّ يفعلُ كذا . فمعناه الاستمرارُ « ما زال يفعلُ كذا »<sup>(١)</sup> ، فلذلك تُسَمَّى أفعالَ الاستمرارِ . ولا تَعْمَلُ هذه الأفعالُ عملَ « كان » إلا بشرطٍ أن يَفْتَرَنَ بها نفى ، أو شبهة نفى .

فمثلاً قولُ المؤلفِ : ما زال . اقترَنَ بها « ما » النافية ، ولذا فهي تَعْمَلُ عملَ « كان » ، فتَرْفَعُ المبتدأ ، وتَنْصِبُ الخبرَ .

(١) فهذه الأفعال الأربعة تدل على دوام اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مستمراً ، لا يَنْقَطِعُ ، أو مستمرٌ إلى وقت الكلام ، ثم يَنْقَطِعُ بعده بوقت طويل ، أو قصير ، بحسب المعنى .

فمثلاً استمر ابدائم قولنا : ما زال الله غفوراً رحيمًا ، وما برحت قُوته قاهرة ، وما فتى جلته سابقاً عَصِيه ، وما انفك قرأته مُعْجِزًا .

ومنه استمر قولنا : ما زال الحارس واقفاً ، وما برحت عينه يقظة ، وما فتى سلاحه مُشرعًا ، وما انفك استعدادُه تامًا لمواجهة الأخطار .



ولو حذفت « ما » ، وأتييت بدلاً عنها بـ « لا » ، فقلت : لا زال يفعل كذا . فإنها تعمل عمل « كان » كذلك ؛ لأنه نفى .

ولو أنك حذفت « لا » ، وأتييت بـ « لن » ، فقلت : لن يزال . فكذلك ، ولو حذفت « لن » ، وأتييت بدلاً عنها بـ « لم » بالميم ، فكذلك ؛ لأن « لم » للنفي .  
قال ابن مالك رحمه الله :

..... وهذى الأربعة لشبهه نفي أو لنفي مثبتة<sup>(١)</sup>

والنفي يشمل ما إذا كان بـ « ما ، أو لن ، أو لا »<sup>(٢)</sup> .

تقول : ما زال المطر نازلاً ، ولا يزال المطر نازلاً ، ولن يزال المطر نازلاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ تُخَلِّفُونَ ﴾ . وقال تعالى عن قوم موسى : ﴿ لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَΚِيفِينَ ﴾ .

أما شبهه النفي فالمراد به النهي<sup>(٣)</sup> ، مثل أن تقول : لا تَبْرَحْ مجتهداً ، أو : لا تَزَلْ مجتهداً<sup>(٤)</sup> .

(١) الألفية ، باب « كان » وأحواتها ، البيت رقم ( ١٤٥ ) .

(٢) أو غيرها من حروف النفي ، ويشمل كذلك ما إذا كان النفي بالفعل ، كـ « ليس » ، أو باسم ، كـ « غير » .  
تقول : لست تَبْرَحْ مُعَانِداً ، وأخوك غير منفلك مواظباً على عمله .

(٣) أو الدعاء ، أو الاستفهام .

(٤) ومثله قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت      فنسبائه ضلال مسير

ومثل ما تقدمه الدعاء : قولك ، وأنت تدعو لإنسان : لا يزال الله مُخْبِئاً إليك ، ولا زال حنائك محروشا .

وقول الشاعر

لَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْيَلَى      وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجُرْعَائِكَ الْقَطْرِ

« عثم » رحمه الله . أن الدعاء لا يكون إلا بلفظة « لا » فقط ، وإنما كان الدعاء شيئاً يسمى « لأن » دعاءك بحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي .

في نسخ محمد محيي الدين في أوضح المسالك ١ / ٢١٤ ، حاشية : هذا ما صهرى . وأرجو أن يكون



وقوله رحمه الله : « ما دام » هي الأداة الثالثة عشرة ، من الأدوات التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر<sup>(١)</sup> ويشتراط حتى تعمل هذا العمل أن يتقدمها « ما » المصدرية الظرفية .

أمّا « دام » وحدها فليست من أخوات « كان » ، تقول : دام المطر . وتشكك<sup>(٢)</sup> ،

= ومثال الاستفهام : قولنا : هل تزال مُصنّماً على رأيك ؟

• والذي بقي لنا الآن أن نذكر أمثلة على إعراب هذه الأفعال مع معموليها :

أولاً . مثال « ما زال » . قولك : ما زال زيد عالماً . وإعرابه :

ما . نافية .

زال . فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد . اسمها مرفوع بها .

عالماً . خبرها منصوب بها .

ومثال « ما انقضى » : قولك : ما انقضى عمرو جالساً . وإعرابه :

ما . نافية .

انقضى . فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

عمرو . اسمها مرفوع بها .

جالساً . خبرها منصوب بها .

ومثال « ما فتى » : قولك : ما فتى بكرٌ مُحبباً . وإعرابه :

ما . نافية .

فتى . فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

بكر . اسمها مرفوع بها .

محبباً . خبرها منصوب بها .

ومثال « ما برح » : قولك : ما برح محمدٌ كريماً . وإعرابه :

ما . نافية .

برح . فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

محمد . اسمها مرفوع بها .

كريماً . خبرها منصوب بها .

(١) وهي آخر ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا ، وهي تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ ومدة .

(٢) وتكون « دام » فعلاً لازماً ، يكتفى بمرفوعه ، ويُغرب هذا المرفوع قاعلاً .

ولو قلت : دام زيدٌ صحيحاً . كان قولك « صحيحاً » حالاً ، لا خبراً .

فإذا أردت جعلها من أخوات « كان » فأدخل عليها « ما » المصدرية الظرفية ، فتقول : لا أخرج من البيت ما دام المطر نازلاً .

فـ « ما » هذه تسمى « ما » المصدرية الظرفية<sup>(١)</sup> ، مصدرية ؛ لأنها تحوّل الفعل إلى مصدر<sup>(٢)</sup> ، وظرفية ؛ لأنها تُقدّر بمدة ، وعليه فالتقدير في المثال السابق : لا أخرج من البيت مدة دوام المطر نازلاً .

وقال الله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزُّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ؛ يعنى : مدة دوامى حياً<sup>(٣)</sup> .

(١) أو الوقتية .

(٢) أى : أنها تُحوّل مع الفعل « دام » بمصدر ، هو « دوام » .

(٣) ومثال ذلك أيضاً : قولك : لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك . وإعرابه : لا : نافية .

أصحبك . أصحب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل مستتر وجوباً ؛ تقديره « أنا » ، والكاف مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب . مصدرية ظرفية .

دام : فعل ماض ناقص يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

متردداً . خبرها منصوب بها .

ليست . جار ومجرور متعلق بـ « متردداً » .

وسبب : مصدر ظرفية . لنيابتها عن الظرف المحذوف ؛ إذ أصله : مدة دوام زيد ، فحذف المضاف الذى هو « مدة » ، وأُيِّبَ عنه « ما دام » المؤوّل بالمصدر ، فصار المصدر فى محل نصب لنيابته عن المنصوب الذى هو « مدة » ؛ لأن المصدر يتوب عن ظرف الزمان كثيراً ، نحو : آتيتك طلوع الشمس ؛ أى : وقت طلوعها ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب انتصابه ، ولا فرق فى النيابة بين المصدر الصريح والمؤول .

ولتأولها مع صلتها بمصدر ، والتقدير : مدة دوام زيد متردداً إليك .

« فإن كانت « ما » غير مصدرية بأن كانت نافية ، مثل : ما دام شيء ، أو كانت غير ظرفية ، مثل : يسرى ما دمت مُجِداً - أى : دوائك مُجِداً - تكون - « دام » تامة ؛ بمعنى :بقى ، والمنصوب بعده حل . وكسب - كما سبق - إذا لم تذكر « ما » قبلها ، مثل : لو دام الغلاء تعب الناس . -

وإحصاءة . أن هذه الأدوات الثلاث عشرة ، منها ما يَعْمَلُ بلا شرط ، ومنها ما يَعْمَلُ بشرط ، والذي يَعْمَلُ بشرط هو :

١ - « ظَلَّ » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « صَارَ » .

٢ - « فَتَى » ، « زَالَ » ، « مَرَحَ » ، « انْفَلَكَ » : يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ .

٣ - « دَامَ » : يُشْتَرَطُ أَنْ تَسْبِقَهَا « مَا » المصدريّة الظرفيّة .

ثم قال المؤلف رحمه الله : وما تَصَرَّفَ منها . نحو : كان ، ويكون . وكُنْ ، وأَصْبَحَ ، وَيُضْبِحُ ، وَأَضْحَحَ ، تقول : كان زيد قائماً ، وليس عمرو شاكساً . وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله . وما تَصَرَّفَ منها . أى : ما تَصَرَّفَ من هذه الأفعالِ فله حكمها<sup>(١)</sup> . وما معنى « تَصَرَّفَ » ؟

الجواب : تَصَرَّفَ معناها تَغَيَّرَ ، فمثلاً « كان » اجْعَلْهَا مضارعاً تقول : « يكون » ، اجْعَلْهَا أمراً تقول : « كُنْ » ، ولهذا قال المؤلف : نحو كان - وهذا مثال الماضى -

= « وما يسمى التثنية له أن « ما » كلما كانت وقتية فهي مصدرية البتة ، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية ، بل قد تكون مصدرية فقط ، مثل : عجبت من ما دام زيد صحيحاً . لأن « ما » هذه مصدرية ، لا ظرفية ، والمعنى : عجبت من دوامه صحيحاً .

ومثل قول الشاعر :

يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهَا ذَهَاباً

« وما يسمى أن يتعدى له أيضاً أنه لا يلزم من وجود « ما » المصدريّة الظرفيّة قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل « كان » ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ، ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ففِي الْخَنَاءِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ولكن العرص أنه لا يجوز أن تعمل دام عمل « كان » إلا إذا سبقتها « ما » المصدريّة الظرفيّة .

وما الأفعال السبعة الباقية « كان » ، وأصبح ، وأمسى ، وبات ، وصار ، وليس ، وأصبحى « فإنها تعمل بلا شرط .

(١) يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها من كونه يرفع الاسم ، ويصب الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا يَرْلَوْنَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ ، ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ نَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ .

ويكون - وهذا مثال المضارع - وكُنْ - وهذا مثال الأمر، «أُصْبِحَ في الماضي،  
يُصْبِحُ في المضارع، وأُصْبِحُ في الأمر»<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف رحمه الله : تقول : كان زيد قائماً ، وليس عمرو شاحصاً ، وما أشبه ذلك .

قوله رحمه الله . وما أشبه ذلك . يعنى : ما أشبه ذلك فله حكمه<sup>(٢)</sup> .

(١) فمعنى التصرف إذن مجئ تلك الأفعال ماضية ومضارعاً وأمرًا .

وتقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول . ما يتصرف في الفعلية تصرفاً مطلقاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع والأمر ، وهو سبعة أفعال ، وهى : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار .

والقسم الثانى : ما يتصرف في الفعلية تصرفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع ، ليس غير ، وهو أربعة أفعال ، وهى : فُتئ ، وانفك ، وتبرح ، وزال .

والقسم الثالث : ما لا يتصرف أصلاً ، وإنما يأتي ماضياً فقط ، وهو فعلان : أحدهما : « ليس » اتفاقاً ، والثانى « دام » على الأصح ، وهو قول الجمهور .

(٢) مثل المؤلف رحمه الله لـ « كان » ، و « ليس » في الماضي ، وأما مثال « كان » في المضارع فإنك تقول :  
يكون زيد قائماً .

وإعرابه .

يكون : فعل مضارع متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

قائماً : خبرها منصوب بها .

وتقول في عمل الأمر من « كان » : كُنْ قائماً . وإعرابه :

كُنْ : فعل أمر متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه  
وجوباً ، تقديره : أنت .

قائماً : خبره منصوب بالفتحة الظاهرة . وفي البقية .

وتقول في عمل استصرف تصرفاً ناقصاً في الماضي . ما زال زيد قائماً : وإعرابه :

ما : نافية .

زال : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

قائماً : خبرها منصوب بها . =

وقوله رحمه الله : كان زيد قائماً . نقول في إعرابه :  
 كان : فعل ماض ناقص ، يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر .  
 زيد : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .  
 قائماً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .  
 وقوله رحمه الله : ليس عمرو شاكساً . نقول في إعرابه :  
 ليس : فعل ماض ناقص ، يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر .  
 عمرو : اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .  
 شاكساً : خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

\* \* \*

= وتقول في المضارع منه : لا يزال زيد قائماً . وإعرابه :  
 لا نافية .

يزال : فعل مضارع متصرف من « زال » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .  
 زيد : اسمها .

قائماً . خبرها . وقس البقية .

وتقول في عمل الذي لا يتصرف بها ، وهو : « دام ، وليس » : لا أكلّمك ما دام زيد قائماً . وإعرابه :  
 لا نافية .

أكلّمك : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل مستر وجوبا ، تقديره : أنا ؛ والكاف مفعول به مبني  
 على الفتح في محل نصب .

ما مصدرية ظرفية .

دام : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر .

زيد : اسمها مرفوع بها .

خبرها منصوب بها .

والمثال على « ليس » قد ذكره الشارح رحمه الله ، وأعربه .

« ليس » : « رحمه الله » وما أشبه ذلك . بمعنى : أن ما كان مُشَبَّهًا بهذه الأمثلة فهو مثله في (إعراب ،  
 وقس عليه على ما سبق ، الماضي كالماضى ، والمضارع كالمضارع ، والأمر كالأمر ، فلا حاجة لتصويل بكثرة  
 الأمثلة .

## أنواع خبر « كان » وأخواتها

وكما أن الخبر في باب المبتدأ والخبر يكون مفردًا ، وغير مفرد ، فكذلك الخبر في باب « كان » وأخواتها يكون مفردًا ، وغير مفرد ، فيكون جازًا ومجرورًا ، مثل : كان زيد في المسجد .

وسكون ظرفًا ، نحو : كان زيد فوق السطح .

ويكون فعلًا وفاعلًا . نحو : كان زيد قام أبوه ، وكان زيد يُعجبه كذا وكذا ، وكان النبي ﷺ يُعجبه الثَّيْمُنُ في تنعله وترجله وطهوريه ، وفي شأنه كله<sup>(١)</sup> .

إذن : ما قيل في باب المبتدأ والخبر يقال في باب « كان » وأخواتها ، إلا أنها تختلف في العمل ، فترفع المبتدأ اسمًا لها ، وتنصب الخبر خبرًا لها<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه البخاري (١٦٨ ، ٤٢٦ ، ٥٣٨٠ ، ٥٨٥٤ ، ٥٩٢٦) .

(٢) وبهذا انتهى الكلام على « كان » وأخواتها ، وكما اعتدنا أن نلخص الكلام الذي قيل في كل باب ، قبل ، فذاكم هو ملخص الكلام على « كان » وأخواتها :

١ - العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ والخبر يسميها النحاة النواسخ ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، وتغيره ، وتجدد لهما حكمًا آخر غير حكمها الأول .

٢ - هذه العوامل اللفظية على ثلاثة أقسام :

القسم الأول - يرفع المبتدأ ، ويُسمى اسمها ، وينصب الخبر ، ويُسمى خبرها ، وذلك « كان » وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : كان الجو صافيًا .

والقسم الثاني - ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، عكس الأول ، وذلك « إن » وأخواتها ، وهذا القسم كله أحرف ، نحو : إن الله عزيز حكيم .

والقسم الثالث - ينصب المبتدأ والخبر جميعًا ، ويُسميان مفعولين له ، وذلك « ظننت » وأخواتها ، وهذا القسم كله أفعال ، نحو : ظننت الصديق أخطأ .

٣ - نحو : ثلاث عشرة فعلًا ، هي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما ترح ، وما فتئ ، وما دام .

٤ - هذه الأفعال الثلاثة عشر ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها ، فهي على الصحيح تعمل في جزأى الجملة ؛ المبتدأ والخبر .

٥ - تسمى « كان » وأخواتها أفعالًا ناقصة ؛ لأنها لا تكفى بمرفوعها ، وقيل : إن « كان » وأخواتها -

٦- تُسمى بالأفعال الناقصة ؛ لنقصانها عن حقيقة الفعل ؛ إذ حقيقة الفعل تحوى أمرين . الزمان والحدث ، فُجُردت من الحدث ، وبقي الزمان .

٦- تنقسم « كان » وأحوالها بحسب عملها إلى ثلاثة أقسام ، هي :  
القسم الأول ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بلا شرط ، وهو ثمانية أفعال ، هي . كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ليس - صار .

والقسم الثاني ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن يسبقه نفي ، أو شبه نفي - وهو : النهى ، والدعاء ، والاستفهام - وهو أربعة أفعال ، هي : زال - قُتِيَ - برح - انفلك .

والقسم الثالث . ما يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر ، بشرط أن تسبقه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو الفعل « دام » ، والمقصود بـ « ما » المصدرية الظرفية ؛ أى : التى تُؤوّل مع الفعل بعدها بمصدر وظرف معا . فعلى سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ . تقول : إن « ما » فى هذه الآية مصدرية ظرفية ؛ لأنها تُؤوّل مع الفعل « دام » بمصدر وظرف معا ؛ إذ التقدير : مدة دوامى حيّا . فالمصدر هو « دوامى » ، والظرف هو « مدة » .

٧- « كان » هو الفعل الأول مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الماضى ، إما على الدوام والاستمرار ، وإما مع الانقطاع . وقد يأتى الفعل « كان » أيضًا بمعنى « صار » .

٨- « أمسى » هى الفعل الثانى مما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى المساء ، وقد يأتى الفعل « أمسى » أيضًا بمعنى « صار » .

٩- « أصبح » هو الفعل الثالث من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الصباح ، وقد يأتى الفعل « أصبح » أيضًا بمعنى « صار » .

١٠- « أضحى » هو الفعل الرابع من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى الضحى ، وقد يأتى الفعل « أضحى » أيضًا بمعنى « صار » .

١١- « ظل » هو الفعل الخامس من الأفعال التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى جميع النهار ، وقد يأتى الفعل « ظل » أيضًا بمعنى « صار » ، وبدلك يكون مجموع الأفعال التى قد تأتى معنى « صار » خمسة ، هي : كان - أصبح - أمسى - أضحى - ظل .

١٢- « بات » هو الفعل السادس من الأفعال التى ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه « الاسم » بالخبر فى وقت الليالى ، وهو الليل .

١٣- « صار » هو الفعل السابع من الأفعال التى ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التى يدل عليها الخبر .

١٤- يجوز تقسيم خبر « كان » وأحوالها على الاسم ، ومن ذلك ما رواه مسلم رحمه الله فى



= صحيحه ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ (٣٤٢) ، عن عبد الله بن جعفر قال : كان أحب ما اشتتر به رسول الله ﷺ هدف أو حائش نخل .

١٥ - « ليس » هو الفعل الثامن من الأفعال التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهو يفيد نفي الخبر عن الاسم في وقت الحال عند الإطلاق ، وأما عند تقييدها بزمن معين فإنها تكون على حسب .

١٦ - الأفعال « ما زال - ما برح - ما فتى - ما انفك » هي التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة من الأفعال التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، ولا تعمل هذا العمل إلا بشرط أن يتقدمها نفي أو شبه نفي .  
١٧ - تدل هذه الأفعال الأربعة على دوام اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مستمراً لا ينقطع ، أو مستمراً إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل ، أو قصير ، بحسب المعنى .

١٨ - يشترط في الفعل « زال » خاصة أن يكون مضارعه « يزال » ، لا « يزيل » ، ولا « يزول » .

١٩ - لا يشترط أن يكون حرف النفي السابق لهذه الأفعال هو « ما » ، بل تعمل هذه الأفعال عمل « كان » ، سواء سبقها حرف النفي « ما » ، أو غيره من حروف النفي ، كـ « لا ، ولن ، ولم » .  
٢٠ - المراد بشبه النفي النهي ، أو الدعاء ، أو الاستفهام .

٢١ - العمل الثالث عشر من الأفعال التي تعمل عمل « كان » هو « دام » ، ويشترط فيه حتى يعمل هذا العمل أن يتقدمه « ما » المصدرية الظرفية .

٢٢ - تنقسم هذه الأفعال من جهة التصرف إلى ثلاثة أقسام :

للقسم الأول ما يتصرف في الفعلية تصرفاً مطلقاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي ، والمضارع ، والأمر ، وهو سعة أفعال ، وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار .

والقسم الثاني ما يتصرف في الفعلية تصرفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي ، والمضارع ، ليس غير ، وهو أربعة أفعال ، وهي : « فتى » ، وانفك ، وبرح ، وزال .

والقسم الثالث ما لا يتصرف أصلاً ، وإنما يأتي ماضياً فقط ، وهو فعلاان : أحدهما : « يس » تعاقباً ، وثاني : « دام » على الأصح ، وهو قول الجمهور .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



إن وأخواتها

## « إِنَّ » وأخواتها<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما « إِنَّ » وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، تقول : إِنَّ ريداً قثم ، ولَيْتَ غمراً شاجص ، وما أشبه ذلك .

ومعنى « إِنَّ » ، و « أَنَّ » ، للتوكيد ، و « لَكِنَّ » للاستدراك ، و « كَأَنَّ » للتشبيه ، و « لَيْتَ » للتمنى ، و « لَعَلَّ » للترجى والتوقع .

وقد سبق لنا أن « كان » وأخواتها ثلاث عشرة أداة ، وأنها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وأنها كلها أفعال<sup>(٢)</sup> .

أما « إِنَّ » وأخواتها فهي ست أدوات فقط ، وكلها حروف ، وهي تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، فهي عكس « كان » وأخواتها .

إذن : الفرق بينهما من وجهين :

الوجه الأول : أن « إِنَّ » وأخواتها حروف ، و « كان » وأخواتها أفعال .

الوجه الثاني : أن « إِنَّ » وأخواتها تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، و « كان » وأخواتها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، فهما متضادان في العمل .

يقول المؤلف رحمه الله . وأما « إِنَّ » وأخواتها فإنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، فهي تنصب الاسم اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(١) لما فزع رحمه الله من الكلام على القسم الأول من نواسخ المبتدأ والخبر ، وهو ما يرفع الاسم وينصب خبر ، أحد يتكلم على القسم الثاني ، وهو ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهو « إِنَّ » وأخواتها ، وأخواتها ؛ أى بطايرها فى العمل ، و « إِنَّ » وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتصب المبتدأ ، ويسمى سميها ، وترفع الخبر بمعنى أنها تجدد له رفعا غير الذى كان له قبل دخولها ويسمى حرها . وأخبر المؤلف رحمه الله فى الذكر بعد « كان » وأخواتها ؛ لأنها حروف ، و « كان » وأخواتها أفعال ، والحروف أدنى مرتبة من الأفعال .

وقوله رحمه الله . وهي : إن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، وليت . ولعل .  
هذه ستة حروف<sup>(١)</sup> .

(١) وقد مثل المؤلف رحمه الله لعمل هذه الحروف ، بقوله : تقول : إن زيدًا قائم ، وليت عمرًا شاحص ، وما أشبه ذلك .

وذا كم هو إعراب هذين المثالين ، مع إعطاء أمثلة أخرى على باقى الأدوات وإعرابها :

إعراب قوله : إن زيدًا قائم .

إن حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زيدًا اسمها منصوب بها .

قائم خبرها مرفوع بها .

وتقول هي عمل « أن » المفتوحة . بمعنى أن زيدًا سطلق . وإعرابه

بمعنى بلغ : فعل ماض ، واليون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

أن حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زيدًا اسمها منصوب بها .

سطلق : خبرها مرفوع بها ، و « أن » واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع ، على أنه فاعل « بلغنى » ،

والتقدير : بلغنى انطلاق زيد .

والفرق بين « إن » المكسورة والمفتوحة . أن « أن » المفتوحة لابد أن يطلبها عامل ، كما مثل ، بخلاف

« إن » المكسورة فإنها تقع فى ابتداء الكلام حقيقة ، أو حكمًا .

وتقول هي عمل « لكن » . قام القوم ، لكن عمرًا جالس ، وإعرابه :

قام . فعل ماض مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

القوم . فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

لكن : حرف استدراك ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

عمرًا : اسمها منصوب بها .

جالس خبرها مرفوع بها .

ونقول هي عمل « كأن » كأن زيدًا أشد . والأصل : إن زيدًا كأشد ، فقُدمت الكاف ؛ لبدل الكلام من

وه على التشبيه ، وفتحت الهمزة بعد كسرهما ، فصار كما ذكر . وإعرابه :

كأن : حرف تشبيه ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

زيدًا اسمها منصوب بها .

أشد خبرها مرفوع بها .

وتقول هي عمل « ليت » ليت عمرًا شاحص . وإعرابه . -



أى أن معناهما واحد ، وهو التوكيد ، لكن الفرق بينهما أن « إن » بالكسر<sup>(١)</sup> ، و « أن » بالفتح<sup>(٢)</sup> ، ولكل منهما موضع ، ف « أن » لها موضع ، و « إن » لها موضع<sup>(٣)</sup> . وقوله رحمه الله : ولكن<sup>(٤)</sup> للاستدراك<sup>(٥)</sup> . تقول : لم يقيم زيد لكنه جالس . وتقول : قام عمرو ، لكن زيدا قاعد . فتتصّبُ المبتدأ ، وترفع الخبر<sup>(٦)</sup> .

= شديد : خبرها مرفوع . ومُثَبِّت « أن » بكلام .

(١) أى : بكسر الهمزة .

(٢) أى : بفتح الهمزة .

(٣) سيأتى إن شاء الله تعالى ذكر مواضع كسر همزة « إن » وفتحها .

(٤) بتشديد النون .

(٥) الاستدراك هو . إتياع الكلام السابق بغير ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه ، كأن يقال : محمد

عالم . فيوهم ذلك أنه صالح ، فتقول : لكنه فاسق . وكأن يقال كذلك : خالد غنى . فيوهم ذلك أنه كريم ، فتقول : لكنه بخيل .

وبهذا يكون المثالان السابقان على هذه الصورة :

- خالد غنى لكنه بخيل .

محمد عالم لكنه فاسق

ويلاحظ في المثالين السابقين ضرورة وقوع « لكن » بين جملتين كاملتين ، بينهما اتصال معنوي ، بحيث

تكون « لكن » فى صدر الجملة الثانية منهما<sup>(٧)</sup> ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ ،

وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا زَمَيْتَ إِذْ زَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ زَمَى ﴾ .

وللحرف « لكن » معنى آخر غير الاستدراك ، وهو التوكيد ، كما نص على ذلك جماعة من المحويين ،

مهم صاحب البسيط ، نحو قولنا : لو جاءنى زيد أكرمته . فهذا يدل على امتناع المجيء ؛ لأن « لو » إذا

دخلت على مثبتت نفيه ، فإذا أردنا توكيد ذلك النفي قلنا : لكنه لم يجى . فأكدنا بـ « لكن » ما أفادته

« لو » من الامتناع .

(٦) وانعرب هذه الجملة يكون هكذا :

لكن : حرف استدراك ونصب ، مبنى على الفتح ، ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر .

رسم اسم « لكن » منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

شعر خبر « لكن » مرفوع بها ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .

(\*) فلا بد أن يسبق حرف « لكن » كلام ، حتى يتم الاستدراك ، فلا يتبدأ بها من أول جملة

وقوله رحمه الله . كأن<sup>(١)</sup> للتشبيه<sup>(٢)</sup> . تقول : كأن زيدا بحر . يعنى : فى الكرم .  
« زيد » منصوب ، و « بحر » مرفوع .

وقوله رحمه الله : ولئت . للتمنى<sup>(٣)</sup> . تقول : ليت الطالب فاهم .

وقوله رحمه الله : لعل . للترجى والتوقع<sup>(٤)</sup> .

(١) بفتح الهمزة ، وتشديد النون .

(٢) فهو يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر ، نحو « كأن » الجارية بذر .

واعراب هذا المثال هكذا :

كأن : حرف تشبيه ونصب ، ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر .

الجارية . اسم « كأن » منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة فى آخره .

بذر . خبر « كأن » مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

(٣) التمنى هو طلب الشئ المستحيل حدوثه ، أو العسير حدوثه :

فمثال المستحيل حدوثه : قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

الشاهد : قوله : ليت الشباب يعود . حيث دلت « ليت » على التمنى ، وعملت فى الاسم النصب ، وهو قوله : الشباب .

وعملت الرفع فى خبرها ، وهو جملة « يعود » ، و « ليت » هنا تدل على طلب شئ مستحيل تحققه ، وهو عودة الشباب إلى الشيخ العجوز .

ومثال الطلب العسير أو الصعب تحققه ؛ كقول من يريد الحج ، وليس لديه مال : ليت لى مالا فأحج منه . فإن حصول المال ممكن ، ولكن فيه عسر .

والخلاصة الآن أن التمنى يكون فى المنوع والممكن .

(٤) يعنى المؤلف رحمه الله أن « لعل » تفيد شيئين : أحدهما : الترجى ، وهو طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا فى الممكن ميسور التحقق ، نحو : لعل الله يرزقنى .

والثانى : التوقع ، وهو انتظار وقوع الأمر المكروه فى ذاته ، نحو : لعل زيدا هالك .

« وقد تأتى « لعل » للتعليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَتَقُولَ لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ؛ أى . ليتذكر .

نص على ذلك الأحفش والكسائى ، وتبعهما ابن مالك ؛ إذ قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه أفرغ عملك لعل نتغذى ، واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك . أى : لتغذى ولتأخذ أجرك .

ومنه قول الشاعر :

وقلتم لنا كففوا الحُرُوتَ لعلنا  
نكفُ ووثقتم لنا كل مؤثقي  
أى : لتكف .

نقول : لعل المطر ينزل . فهذا ترج ، فإنك ترجو أن ينزل .

وتقول : لعل زيدًا هالك ، فهذا لا ترجو أن يكون هالكًا ، لكن تتوقع أن يهلك .

وتقول : لعل الثمر يفسد من شدة الحر . فهذا كذلك لا ترجو أن يفسد الثمر ، ولكن تتوقع .

« أمثلة على هذه الأدوات :

المثال الأول على الحرف « إن » : إن علم النحو يسير . ولا يصح أن تقول : إن علم النحو يسير ، ولا أن تقول : إن علم النحو يسيرًا ، وبعض العامة إذا أذن يقول : أشهد أن محمدًا رسول الله<sup>(١)</sup> .

فهذا خطأ ، والصواب : أن محمدًا رسول الله<sup>(٢)</sup> .

فلا تقل : أن محمدًا رسول الله . لأن هذا ليس عمل « أن » ، فـ « أن » تنصب الاسم ، وترفع الخبر<sup>(٣)</sup> .

وقد تأتى « لعل » للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي ﴾ . وقول الرسول ﷺ لأحد أصحابه رضى الله عنهم ، وقد خرج إليه متعجلًا : « لعلنا أعجلناك ؟ » أى : وما يدريك أيزكى ؟ وهل أعجلناك ؟

(١) بنصب « رسول » .

(٢) برفع « رسول » .

(٣) ولكن قد ذكر ابن سلام أنه قد ورد عن جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - أنهم ينصبون بـ « إن » وأحوالها الاسم والخبر جميعًا ، ونسب أبو حنيفة الدينورى هذه اللة إلى تميم عامة .

ومن قار بحوار ذلك من النحاة الفراء ، فقد ذهب إلى جواز نصب الاسم والخبر كليهما بالحرف « ليت » ، محتجًا بقول الشاعر :

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى      والشئيب كان هو البدي الأول

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك بكل حرف من الحروف الخمسة الأخرى ، واستشهدوا على ذلك بما يلى :

١ - قول عمر بن أبى ربيعة<sup>(٤)</sup> :

(\*) ف - شيخ محمد محبى الدين فى تحقيقه لأوضح المسالك ٢٩٣/١ : لم أجده فى ديوانه .

منه الناسى على الحرف « أن » : تقول : عَلِمْتُ أَنَّ الطالبَ فاهمٌ . اسم « أن » هو « الطالب » ، وخبرها : « فاهم » .

المثال الثالث على الحرف « لكن » : تقول : ما قام زيدٌ ، لكنه قاعدٌ .

اسم « لكن » هو الضمير « الهاء » ، وخبرها « قاعد » .

وتقول : ما قَدِمَ زيدٌ ، لكنَّ عَمَرًا هو القادمُ .

١- إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنَّ خُطَاكَ خِصَافًا إِنَّ مُحْرَاسَنَا أَشَدَّ

٢- وقول الشاعر ، ويُنسبُ إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئْنَا أَنَا رَسُولُهُ  
مِوَاكٍ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَذْفَعًا  
إِذْ نَ لَرَدَدْنَاهُ وَلَوْ طَالَ مُكْنُهُ  
لَدَيْنَا وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وَلَعَا

٣- وقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز :

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُخَرَّفَا

٤- ويقول الآخر : يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا .  
ويقول الآخر :

إِن الْعُجُوزَ خَبَّةً بَجُرُوزَا نَأْكُلُ كُلُّ لَيْلَةٍ قَفِيرَا

إلا أن جمهور النحاة يرد كل هذه الشواهد ، ويذهبون إلى تأويلها ، بأن هناك محذوفًا مُقَدَّرًا بين اسم « إن » وأخواتها وخبرها ، وأما كان هذا المحذوف فإن كثرة الشواهد التي تدل على هذه اللغة ، والأصل الذي اعتبره النحاة ، وهو عدم التقدير ، يجعلان قول الكوفيين بجواز هذه اللغة أقرب إلى الصواب . والله أعلم .

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح المنيع ٦٣/٢ بجواز نصب خبر « إن » في الأذان ، فتقول : أشهد أن محمدًا رسول الله ؛ استنادًا إلى هذه اللغة ، فقال رحمه الله : ولو قال : أشهد أن محمدًا رسول الله . فهو لا شك أنه لحن يُجِيلُ المعنى على اللغة المشهورة ؛ لأنه لم يأت بالحرف<sup>(\*)</sup> ، لكن هناك لغة ورد فيها أن خبر « إن » يكون منصوبًا ، فيقبل هذا ، قال عمر بن أبي ربيعة ، وهو من العرب الغزباء<sup>(\*\*)</sup> .

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنَّ خُطَاكَ خِصَافًا إِنَّ مُحْرَاسَنَا أَشَدَّ

وكذا فإن المؤذنين يعتقدون أن « رسول الله » هو الخبر . اهـ =

(\*) لأنه « رسول » على اللغة المشهورة تكون بدلًا من « محمدًا » ، لا خبرًا ، إذ إن الخبر - على هذه اللغة المشهورة - يكون مرفوعًا ، و« رسول » منصوبة .

(\*\*) يقال : غَرِبَ غَزْبَاءٌ : ضَرَحَاءٌ خُلَصٌ ، وأما الغَرِبُ المُشْتَقَرَّةُ والمُتَقَرِّبَةُ فهم الدُّخْلَاءُ ، الذين ليسوا بِخُلَصٍ . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيط ، والمعجم الوسيط ( ع ر ب ) .



اسم « لكن » هو « عَمْرًا » ، وخبرها هو « القادم »<sup>(١)</sup> .

- ولعل سبب قول الشيخ رحمه الله بجواز هذه اللغة في الشرح الممتع مع قوله بتحطتها هنا هو أن هذا الكتاب موضوع للمستدئين ، فلا حاجة للإطالة بذكر لغات العرب فيه . والله أعلم .  
(١) جعل الشيخ الشارح رحمه الله هنا خبر « لكن » جملة اسمية ، مكوّنة من المبتدأ « هو » ، والخبر « القادم » ، وهذا - وإن كان جائزًا في اللغة - ولكنه قول مرجوح .

والراجح في مثل هذا التعبير . أن نعتبر « هو » ضمير فُضِّل ، لا محل له من الإعراب ، وتكون كلمة « القادم » هي الخبر ، وبذلك يكون الخبر هنا في هذه الجملة مفردًا ، لا جملة اسمية .

وإنما قلنا برجحان هذا القول ؛ لأنه هو الذي ورد به القرآن ، قال تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ .

ففي هذه الآيات أنت ضمائر الفصل « أنت ، نحن ، هو » لا محل لها من الإعراب ، بدليل أن الأسماء التي بعدها أنت منصوبة لعمل الأفعال : « كنت ، كنا ، تجدوه » فيها .

فضمير الفصل الراجع فيه أنه حرف مبني لا محل له من الإعراب ، فلا يعمل شيئًا ، وإنما سُمي ضميرًا لمراعاة شككه ، قبل أن يصير ضمير فصل ، ويعرب ما بعده حسب موقعه من الإعراب ، كأن ضمير الفصل غير موجود .

ولكن السؤال الآن : ما هو ضمير الفصل ؟

اعلم - رحمك الله - أن النحاة عرّفوا ضمير الفصل بأنه ضمير يُؤتى به للفصل بين الصفة والخبر وإزالة اللبس بينهما .

فهناك بعض التراكيب التي يحدث نوع من اللبس والإبهام في إعراب بعض كلماتها ، إذ يمكن أن تُوجه على أنها صفة ، ولكنها في الحقيقة خبر ، ومن ثم يرد ضمير الفصل هذا ؛ ليُخَيِّم الأمر ، ويُزيل اللبس ، ويقطع بكون هذه الكلمات أخبارًا لما قبلها ، وليست صفات ، مثل المثال الذي بين أيدينا : ما قديم زيد لكن عَمْرًا هو القادم .

فكلمة « القادم » هذه ، إذا لم تأت بضمير الفصل ، يمكن أن تعتبرها صفة لـ « عَمْرًا » ، وليست خبرًا ، ولكن مجيء ضمير الفصل « هو » منع هذا اللبس ، وأوجب كون « القادم » خبرًا لـ « إن » ، وليس صفة . فالحرص - إذن - على ضمير الفصل في بعض التراكيب حرص على أمن اللبس بين وظيفتين نحويتين ، هما الخبر والصفة ؛ إذ إنهما يتساويان في المعنى ، فالخبر صفة في المعنى ، لكن الخبر ركن أساسي في التركيب ، والصفة هي الأصل فَضْلًا ، وتعينُ الخبرية لمثل هذه الكلمات يجعلها ركنًا أساسيًا في التركيب ، وليس مُكَمَّلًا يمكن الاستغناء عنه .

ويرد ضمير الفصل أحيانًا في التركيب ، ولا يكون الهدف منه الفصل وإزالة اللبس ؛ إذ إنه حينئذ لا يقع بين ما يحتمل الشك واللبس ، وإنما يرد في هذه الحال لتقوية الاسم السابق عليه وتأكيده معاه ، ويعلم =

المثال الرابع على الحرف « كَأَنَّ » : قال الله تعالى : ﴿ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ . اسم « كَأَنَّ » هو الضمير « الهاء »<sup>(١)</sup> ، وخبرها جملة ﴿ لَمْ يَلْبَسُوا ﴾ .

وتقول : كَأَنَّ زَيْدًا بحرٌ . اسم « كَأَنَّ » : « زَيْدًا » ، وخبرها : « بحرٌ » .

المثال الخامس على الحرف « لَيْتَ » : تقول : ليت التلميذ ناجحٌ . ومن الخطأ أن تقول : ليت التلميذ ناجحًا ، أو أن تقول : ليت التلميذ ناجحًا<sup>(٢)</sup> ، أو أن تقول : ليت التلميذ ناجحٌ .

المثال السادس على الحرف « لَعَلَّ » : تقول : لعل التلميذ ناجحٌ .

وما هو الفرق بين « لَعَلَّ » ، و « لَيْتَ » ؟

الجواب : الفرق بينهما هو أن « لَيْتَ » للتمنى ، و « لَعَلَّ » للترجى ، والفرق بين الترجى والتمنى هو أن التمنى هو طلب ما فيه عُسْرٌ ، أو مُتَعَذِّرٌ<sup>(٣)</sup> .

مثال المُتَعَذِّرِ : قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ<sup>(٤)</sup>

= حيث أن يكون الاسم السابق ضميرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ ﴾ .

ولاعتبار الضمير ضمير فصل اشترط النحاة ستة شروط ؛ اثنان في ضمير الفصل مباشرة ، واثنان في الاسم الذي قبله ، واثنان في الاسم الذي بعده .

وهذا أمر يطول البحث فيه ، وهذا الكتاب موضوع المبتدئين ، فإذا أردت معرفة هذه الشروط فانظر شرح الألفية للشيخ ابن عثيمين رحمه الله بتحقيقنا ، يشر الله طبعه .

(١) وهذا على الخلاف ، فبعض النحاة قالوا : إن الضمير هو « هم » كلها ، وبعضهم قالوا : إن الضمير هو الهاء فقط ، والميم حرف دال على الجمع .

وهذا الخلاف إنما وقع في « هم » إذا كانت ضميرًا متصلًا ، وأما إذا كانت « هم » ضميرًا مفصلاً فلا خلاف في كونها كلها الضمير . والله أعلم .

(٢) تقدم أن ذكرنا أن بعض العرب ينصبون « إِنَّ » وأخواتها الاسم والخبر جميعًا ، وذكرنا هناك الشواهد على صحة هذه اللغة . والله الموفق .

(٣) تقدم في باب نواصب الفعل المضارع ، وتقدم أيضًا قريبًا .

(٤) تقدم في باب نواصب الفعل المضارع .

ومنه السفسفستى : قولُ الفقير : لَيْتَ المَالُ لى فَأَتَصَدَّقَ به<sup>(١)</sup> .

مَّا الرِّحَاءُ فَإِنَّهُ طَلَبُ مَا يَسْهُلُ حَصُولُهُ ؛ يعنى : طَلَبُ شَيْءٍ يُمْكِنُ حَصُولُهُ  
سهولة<sup>(٢)</sup> ، مثلُ أن تقولَ : لَعَلَّ زَيْدًا يَتَقَدَّمُ<sup>(٣)</sup> غَدًا . وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّهُ قَرِيبُ الْمَجِئِ غَدًا .  
فهذا تُسَمِّيهِ تَرْجِيًا .

فهذه ستُّ أداوتِ عملِها واحدٌ ، ومعناها مُخْتَلِفٌ ، باستثناءِ اثنينِ منها ، معناهما  
واحدٌ ، وهما « إِنَّ ، وَأَنَّ » ، ولهذا قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ : ومعنى « إِنَّ ، وَأَنَّ » للتوكيد ،  
و « لَكِنَّ » للاستدراك ، و « كَأَنَّ » للتشبيه ، و « لَيْتَ » للتمنى ، و « لَعَلَّ » للترجى  
والتوقع .

وهى أسهلُ من « كان » وأخواتِها ؛ لأنها أقلُّ ، وليس لها شروطٌ حتى تعملَ .



(١) نُصِبَ الفعلُ « أَتَصَدَّقْ » هنا بـ « أَنْ » مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الطلب .

(٢) تقدم فى باب نواصب الفعل المضارع ، وتقدم أيضًا قريبًا .

(٣) كذا بفتح عين الفعل « الدال » فى المضارع ، يقال : قَدِمَ من سفره ، كـ « عَلِمَ » ، قُدُومًا ، وقَدَمَانًا .

بالكسر أَتَ ، فهو قادم . وانظر القاموس المحيط ، والمعجم الوسيط ( ق د م ) .

## فتح همزة « أن » وكسرها<sup>(١)</sup>

تُفْتَحُ همزة « إن » إذا وَقَعَتْ « أن » محلَّ الفاعل ، أو المفعول ، أو المحرور<sup>(٢)</sup> .  
أولاً : مثال وقوعها محلَّ الفاعل<sup>(٣)</sup> : يُعْجِبُنِي أَنْكَ فَاهِمٌ . فهذه محلُّ الفاعل ؛  
لأنَّ التقدير : يُعْجِبُنِي فَهْمُكَ<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : مثال وقوعها محلَّ المفعول : عَلِمْتُ أَنْكَ قَائِمٌ .  
فهذه محلُّ المفعول ؛ لأنَّ التقدير : عَلِمْتُ قِيَامَكَ<sup>(٥)</sup> .

ثالثاً : مثال وقوعها محلَّ المحرور : عَلِمْتُ بِأَنْكَ فَاهِمٌ . فهذه في محلِّ جرٍّ ؛ لأنَّ  
التقدير : عَلِمْتُ بِفَهْمِكَ<sup>(٦)</sup> .

(١) اعلم - رحمك الله - أن همزة « أن » لها ثلاثة أحوال :

١- وجوب الفتح .

٢- وجوب الكسر .

٣- جواز الأمرين ؛ الفتح والكسر .

وقد فَصَّلْتُ كتب النحو هذه الحالات الثلاثة ، والشارح رحمه الله يبين هذا بياناً مُجْتَمِلاً ؛ نظراً لأن هذا  
الكتاب للمبتدئين .

(٢) هذه هي الحالة الأولى من الحالات الثلاث ، وهي وجوب فتح همزة « أن » ، ومراد الشارح رحمه الله هنا  
أنه يجب فتح همزة « أن » إذا صُغِّتْ تأويلها مع معموليها « الاسم » ، والخبر<sup>(٧)</sup> .

بمصدر مفرد ، كأنه كلمة واحدة ، يعرب على حسب موقعه في الجملة ، فمرة يقع مبتدأ ، ومرة يقع  
فاعلاً ، أو نائب فاعل ، ومرة يقع مفعولاً ، ومرة يقع مجروراً بعد حرف الجر أو الإضافة ... إلخ .  
(٣) أى : مع معموليها « الاسم » ، والخبر ، فتؤول « أن » مع اسمها وخبرها بمصدر مفرد يقع فاعلاً .

(٤) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ . فقد وقعت « أن »  
ومعمولاها في محل رفع ، فاعلاً ؛ لأنَّ التقدير : أو لم يكفهم إنا أنزلنا .

(٥) ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها  
في محل نصب ، مفعولاً به ؛ لأنَّ التقدير : ولا تخافون إشراككم .

(٦) ومثال ذلك من القرآن : قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها في محل  
جر بحرف الجر « الباء » ؛ لأنَّ التقدير : يكون الله الحق . والله أعلم .

(٧) فليس مراد الشارح أن تقع « أن » وحدها في محل الفاعل ، أو المفعول ، أو المحرور ، بل تؤول مع معموليها .

فإذا وقعت « أن » في محلِّ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المجرورِ ، فهي بفتح الهمزة ، وإلا فهي بكسر الهمزة<sup>(١)</sup> .

قال ابنُ مالك رحمه الله :

وَهَمْزُ إِنْ أَفْتَحَ لَسَدٌ مَصْدَرٌ مَسْدُهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ<sup>(٢)</sup>

ولا تُسَدُّ مَسَدُ المصدرِ إذا صارت في محلِّ الفاعلِ ، أو المفعولِ ، أو المجرورِ ، وهذا ليس على سبيلِ الحصرِ ، فقد تُفْتَحُ في غيرِ هذا<sup>(٣)</sup> .

(١) فهمزة « أن » تُفْتَحُ في الكلام إذا أمكن تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، يشغل الوظائف النحوية المختلفة السابقة الذكر ، وتكسر همزة « إن » إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمران إن صح التأويل وتركه . وقد ذكر النحاة أنه يجب كسر همزة « إن » في ثلاثة عشر موضعاً ، نذكر منها :

١- أن تقع في أول جملة الصلة ، مثل قوله تعالى : ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ .

٢- أن تقع في أول الجملة الحالية ، سواء أكانت مقرونة بالواو ، نحو قوله تعالى : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ . أو غير مقرونة ، كما في : جاء زيدٌ إنه فاضلٌ .

٣- أن تقع « إن » محكية بالقول ؛ يعنى : صارت مقولاً للقول ؛ بمعنى أنه يقع عليها القول ، كما في قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ، وقوله : ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي﴾ . وقوله : ﴿قُلْ إِنْ رَأَيْتُمْ تُخْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ .

٤- أن تقع في أول جملة جواب القسم ، سواء أوجدت معه اللام ، نحو قول الله تعالى : ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ . إنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ .

أو لا : نحو قوله تعالى : ﴿حَمْدُكَ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ .

٥- أن تقع بعد « حتى » الابتدائية ، كما في قول العرب :

مرص زيد حتى إنهم لا يرجونه .

إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا أردت مزيد بحث فانظر بحثنا في « إن » وأحواتها ، يشر الله طبعه . والله الموفق .

(٢) الألفية ، باب « إن » وأحواتها ، البيت رقم ( ١٧٧ ) .

(٣) فقد تؤول « أن » مع معموليها بمصدر يقع مبتدأ ؛ وذلك كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها في محلِّ رفع ، مبتدأ مؤخرًا ؛ لأن التقدير : ومن آياته رؤيتك .

وقد تؤول أيضًا مع معموليها بمصدر يقع نائب فاعل ، كما في قول الله تعالى : ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ -



- اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجَرِّ ﴿١﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها في محل رفع ، نائب فاعل ؛ لأن التقدير . أوجىء إلى استماع نفر من الجن .

وقد تؤول أيضًا مع معموليها بمصدر يقع مجرورًا بالمضاف ، بشرط ألا يكون المضاف ظرفًا ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ بَشَرٍ مَّا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ ﴿٢﴾ . فقد وقعت « أن » ومعمولاها في محل جر ، مضاف إلى كلمة « مثل » ؛ لأن التقدير : مثل نطقكم .

إلى غير ذلك ، والقاعدة - كما سبق - أنه متى أمكن تأويل « أن » مع ما بعدها بمصدر يشغل الوظائف النحوية المختلفة فإنه يجب فتح همزة « أن » . والله أعلم .

## جواز تقديم خبر «كان» وأخواتها ، و «إن» وأخواتها على اسمها

يجوز تقديم خبر «كان» وأخواتها على اسمها ، فتقول : كان قائماً زيدٌ ، وأصله :  
كان زيدٌ قائماً ، وتقول : كان في البيت عمرو . بدلاً من : كان عمرو في البيت .  
ومثال ذلك في القرآن : قوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فـ «حقاً»  
خبر «كان» مُقَدَّمٌ ، و «نصر» اسمها مُؤَخَّرٌ<sup>(١)</sup> .

وكذلك أيضاً يجوز أن يُؤَخَّرَ اسمُ «إن» وأخواتها ، إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً  
ومجروراً<sup>(٢)</sup> ، مثل أن تقول : إن زيدا في البيت .

فالخبر هو قولك «في البيت» ، وهو جارٌّ ومجرورٌ ، ويجوز أن تُقَدِّمه ، فتقول : إن

(١) ومثال ذلك أيضاً : قوله تعالى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ .

كلمة «البر» خبر «ليس» مقدم جوازاً على خبره ، وهو المصدر المؤول من «أن» وما بعدها ، والتقدير :  
ليس البرُّ توليتكم .

ومن ذلك أيضاً : قول الشاعر :

سلى - إن جهلت - الناسَ عتاً وعنتهم      فليس سِواءَ عالمٍ وجهُولٍ

والشاهد في هذا البيت قوله : فليس سِواءَ عالمٍ وجهُولٍ . حيث قدم خبر «ليس» ، وهو «سِواء» على  
اسمها ، وهو «عالم» ، وذلك جائز .

وقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت مُنْغَصَّةٌ      لذاته بأذكار الموت والهَرَمِ

والشاهد فيه قوله : ما دامت مُنْغَصَّةٌ لذاته ، حيث قدم خبر «دام» ، وهو قوله : «منغصة» على اسمها ،  
وهو قوله «لذاته» .

(٢) فإن لم يكن الخبر ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً امتنع تقديم الخبر على الاسم ، فتقول : إن عليّاً قادم ، ولا  
يجوز : إن قادم عليّاً فلا يجوز هنا توسط الخبر بين العامل «إن» وأخواتها واسمه ، كما حار في باب  
«كان» ، حيث كما نقول : كان قائماً زيدٌ . والفرق بينهما أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف ، فكانت  
أحمل لأن يُتَصَرَّفَ في معمولها ، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره :

كأنني من أحبار «إن» ولم يُجزَّ      له أحدٌ في النحو أن يتقدَّمَا

## في البيت زيذا<sup>(١)</sup>.

(١) ولكن انقول بالحوار ليس على إطلاقه ، فقد نص النحاة على أنه قد يجب أحيانا أن يتقدم الخبر « الطرف أو الجار والمجرور » على اسم « إن » وأخواتها ، وذلك في ثلاث حالات :

١ - إذا كان الخبر ظرفا أو جارًا ومجرورًا ، وكان في الاسم ضمير يعود على شيء من الخبر مثل :

إن في الدار صاحبها ، وإن في المصنع عماله ، وليت عند سعاد صديقتها .

فلا يجوز في كل هذا تأخير الخبر ، فلا نقول : إن صاحبها في الدار ، وإن عماله في المصنع ، وليت صديقتها عند سعاد ؛ فلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وهذا ممنوع .

٢ - إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، وكان الاسم مفسرًا بلام التوكيد ، نحو قوله تعالى :

﴿ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَشِجْرٌ ﴾ .

٣ - إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، والاسم نكرة ، لا فسوق لها إلا تقدم الخبر ، نحو قوله

تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعَذْرِ عَذْرٌ ﴾ .

وبهذا يشتهى الكلام على « إن » وأخواتها ، وذكره هو ملخص الكلام عنها .

١ - « إن » وأخواتها تنصب الاسم اسمًا لها ، وترفع الخبر خبرًا لها ، وهي ستة حروف : « إن » - « أن » - لكن - كأن - ليت - لعل .

٢ - « إن » - بكسر الهمزة - ، و « أن » - بفتح الهمزة - تفيضان توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، ونفي الشك عنهما ، والإنكار لهما .

٣ - « لكن » معناها الاستدراك ، وهو إتيان الكلام السابق بنفي ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه ، ولا بد أن يسبق « لكن » كلام ، حتى يتم الاستدراك ، فلا يبدأ بها من أول الجمل .

٤ - للحرف « لكن » معنى آخر ، غير الاستدراك ، وهو التوكيد .

٥ - الحرف « كأن » يدل على تشبيه المبتدأ بالخبر .

٦ - الحرف « ليت » للتمنى ، وهو طلب الشيء المستحيل حدوثه ، أو العسير حدوثه .

٧ - الحرف « لعل » للترجي والتوقع ، والترجي هو طلب الأمر المحبوب ، ولا يكون إلا في الممكن ، ميسور التحقق .

والتوقع هو انتظار وقوع الأمر المكروه في ذاته .

٨ - قد تأتي « لعل » للتعليل ، كما نص على ذلك الأخفش والكسائي ، وتبعهما ابن مالك .

٩ - وقد تأتي « لعل » للاستفهام ، وإليه ذهب الكوفيون .

١٠ - قد تعمل هذه الحروف الستة النصب في الاسم والخبر جميعًا .

١١ - همزة « إن » لها ثلاثة أحوال :

وحيث الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين ؛ الفتح والكسر .

فيجب الفتح إذا صبح تأويل « أن » مع معموليها « الاسم » والخبر « بمصدر مفرد » ، كأنه كلمة واحدة ، =





= يعرب على حسب موقعه في الجملة ، فمرة يقع مبتدأ ، ومرة يقع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، ومرة يقع مفعولاً ، ومرة يقع مجروراً بعد حرف الجر أو بالإضافة ... إلخ .

وتكسر همزة « إن » إذا لم يصح ذلك فيها ، ويجوز الأمران إن صح التأويل وتزكُّه .

١٢ - يجوز تقديم خبر « كان » وأخواتها على اسمها ، وكذلك أيضاً يجوز أن يقدم خبر « إن » وأخواتها على اسمها ، بشرط أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

فإن لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً امتنع تقديمه على الاسم .

١٣ - والقول بجواز تقديم خبر « إن » وأخواتها على اسمها ليس على إطلاقه ، فقد يحب هذا التقديم أحياناً ، وذلك في ثلاث حالات :

١ - إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وكان في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر .

٢ - إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وكان الاسم مقترناً بلام التوكيد .

٣ - إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، والاسم نكرة ، لا مسوَّغ لها إلا تقدم الخبر .

ملاحظة : أتى الشيخ الشارح رحمه الله بمثال على جواز تقديم خبر « إن » وأخواتها على اسمها ، وهو :

إن عندك مالا ، وذكر أنه يجوز هنا أن تقدم الخبر « عندك » على الاسم « مالا » ، كما أنه يجوز أن تقول .

إن مالا عندك . فتأتى بكل من الاسم والخبر في مكانهما .

وقد قمت بحذف هذا المثال من شرح الشيخ رحمه الله ؛ لأنه بلا شك سبق لسان منه رحمه الله ؛ إذ إن

تقديم الخبر هنا واجب ، لا جائز ؛ لأن اسم « إن » نكرة لا مسوَّغ للابتداء بها إلا تقدم الخبر ، والخبر جار

ومحرور . والله أعلم .

ظَنُّ وَأُخَوَاتُهَا

## ظَنُّ وَأُخَوَاتُهَا<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما ظَنَنْتُ وأُخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا . وهى : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَحَدْتُ . وَأَتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ ، وَسَمِعْتُ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مَنْطِقًا . وَخَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وأما « ظَنَنْتُ » وَأُخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا هو القسم الثالث من نواسخ المبتدأ والخبر ، والمراد بأخوات « ظَنْ » نظائرها فى العمل .  
وأخبر المصنف رحمه الله ذكر « ظَنْ وَأُخَوَاتُهَا » على الأُولَيْنِ « كَانَ » ، و « إِنَّ » وَأُخَوَاتُهَا ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ « ظَنْ » وَأُخَوَاتُهَا الْمَنْصُوبَاتِ ، لَا الْمَرْفُوعَاتِ ، وَالْكَلَامُ هُنَا عَنِ الْمَرْفُوعَاتِ أَصَالَةً ، وَلَكِنْ لِأَنَّ « ظَنْ » وَأُخَوَاتُهَا مِنْ نَوَاسِخِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ذِكْرًا هُنَا .

(٢) ذ « ظَنْ » وَمَا مَعَهَا مِنَ النِّظَائِرِ - وهى مَا عَبَّرَ عَنْهَا الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ : وَأُخَوَاتُهَا - لَهَا عَمَلٌ فِى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَهِيَ تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ ، وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا الثَّانِي ، وَلِذَا فَإِنَّ « ظَنْ » وَأُخَوَاتُهَا تَسْتَبِيلُ عَلَى أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ :  
أُولَاهَا : الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهَا فَعْلٌ تَامٌ<sup>(٣)</sup> .

مثاله : ظَنَنْتُ زَيْدًا شَاخِصًا .

إِعْرَابُهُ .

ظَنْ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِىٌّ عَلَى السَّكُونِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ .

وَالْتَاءٌ : ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِىٌّ عَلَى الضَّمِّ ، فِى مَحَلِّ رَفْعٍ ، فَاعِلٌ .

وَتَأْيِيهَا : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ .

وَتَأْيِيهَا : مَفْعُولٌ ثَانٍ .

وَمَثَلُ ذَلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا شَاخِصًا .

إِعْرَابُهُ .

ظَنْ : سَبَقَتْ .

زَيْدًا : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لـ « ظَنْ » ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ .

شَاخِصًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ « ظَنْ » ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ .

(٥) فَلَيْسَتْ فَعْلًا نَاقِصًا ، الَّذِى يَكُونُ مَرْفُوعًا اسْمًا لَهُ ، لَا فَاعِلًا ، كَمَا فِى « كَانَ » وَأُخَوَاتُهَا .

« ظَنَّ » وأخواتها تَنْصِبُ المبتدأ والخبر جميعاً ، والدليل على هذا التَّبَعُ والاستقراء ؛ لأنَّ العلماء تَتَّبَعُوا كلامَ العربِ واستقَرَّوه ، فتَبَيَّنَ أن العربَ تَنْصِبُ المبتدأ والخبر به « ظَنَّ » وأخواتها ، فإذا دَخَلَتْ « ظَنَّ » وأخواتها على المبتدأ والخبر صارَا منصوبَيْنِ على أنهما مفعولانِ لها .

وبهذا تَمَّتِ الأحوالُ الأربعةُ للمبتدأ والخبر ، فيكونانِ مرفوعين ، ومنصوبين ، والمبتدأ مرفوعاً ، والخبر منصوباً ، والمبتدأ منصوباً ، والخبر مرفوعاً ، فليس هناك حالةٌ خامسةٌ ، فهذه القِسْمَةُ حاصرةٌ .

فيكونانِ مرفوعَيْنِ إذا لم يَدْخُلْ عليهما ناسخٌ .

ويكونانِ منصوبَيْنِ في « ظَنَّ » وأخواتها .

ويكونُ الأولُ مرفوعاً ، والثاني منصوباً في « كان » وأخواتها .

ويكونُ الأولُ منصوباً ، والثاني مرفوعاً في « إن » وأخواتها .

وقولُ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ : وأخواتها . معناه : المُشَارِكَاْتُ لها في العملِ ؛ أي : الأدواتُ التي تَعْمَلُ عملَ « ظَنَّ » ، من نصبِ المبتدأ والخبر .

قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى . وهي : ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، ورَأَيْتُ ، وَعِلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَاتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ ، وَسَمِعْتُ .

هذه عَشْرَةُ أفعالٍ <sup>(١)</sup> ، والتاءُ التي فيها ليس لازماً أن تكونَ مَعْنَاً ، فهي ليست من

(١) ذكر الحجة أن هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام

لنفسه الأول . يفيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو أربعة أفعال ، وهي : ظَنَنْتُ ، وَخَبَيْتُ ، وَخَلْتُ ، وَزَعَمْتُ .

و نفسه الثاني . يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهي : رَأَيْتُ ، وَعِلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ .

و نفسه الثالث . يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : اتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ .

و نفسه الرابع . يفيد حصول النسبة في السمع ، وهو فعل واحد ، وهو « سَمِعْتُ » . =

الأداة ، فلو قلت : ظنَّ زيدٌ عمراً قائماً . صحَّ ، فهي ليست من الأدوات ، لكنَّ الكتابَ للمُبْتَدِئِينَ ، وأراد المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِأَخْصَرِ مَا يَكُونُ مِمَّا يُقَرَّبُ الْمَعْنَى لِلْمُبْتَدِئِ .  
وقوله رَحِمَهُ اللهُ : ظَنَنْتُ<sup>(١)</sup> . هذا هو الفعلُ الأولُ ، وقد مثَّلَ له المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ بقوله : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا . وإعرابه :

ظَنَنْتُ : فعلٌ ماضٍ ، مبنيٌّ على السكون ؛ لاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرفعِ المتحرِّكِ ، والتاءُ : ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، فاعِلٌ ، وهي تَنْصِبُ مفعولينِ : الأولُ : المبتدأ ، والثاني : الخبر .

زيدًا : مفعولها الأولُ : منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحَةُ الظاهرةُ في آخِرِهِ .  
مُنْطَلِقًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحَةُ الظاهرةُ في آخِرِهِ<sup>(٢)</sup> .  
ولا يصحُّ أَنْ تقولَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، ولا أَنْ تقولَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا .

فالصوابُ أَنْ تقولَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا .  
وقوله رَحِمَهُ اللهُ : حَسِبْتُ<sup>(٣)</sup> . هذا هو الفعلُ الثاني من الأفعالِ التي تَنْصِبُ مفعولينِ .

= وقد ذكرها المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ على هذا الترتيب .

(١) من الظنِّ ، وقد نستعمل لليقين ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ .  
(٢) ومثالها في القرآن : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ لَا تُلْهِكُ يَا فِرْعَوْنُ مَثُورًا ﴾ . « مَثُورًا » بمعنى : هالِكًا .  
فالفعل « ظنَّ » هنا نصب مفعولين : أحدهما : كافُ المخاطب ، والثاني : كلمة « مَثُورًا » .  
وقد تأتى « ظنَّ » بمعنى « اتَّهَمَ » ، وتكون وقتئذٍ متعديةً لمفعول واحد ، نحو قولك : عَلِمَ لِي مَالٌ ، فَظَنَنْتُ زَيْدًا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ﴾ ؛ أى : ما هو بِمَتَّهِمٍ عَلَى الْغَيْبِ .  
وأما من قرأ بالضاد ، فمعناه : ما هو بِمُخِيلٍ .

(٣) بكسر السين المهملة ، من الجشيان ، بكسر الحاء المهملة .  
نقول : حَسِبَ الشَّيْءُ كَذَا يَحْسِبُهُ - بفتح السين وكسرها - مَحْسِبَةً - بكسر السين وفتحها - وحشياناً - بكسر الحاء - ظَنَّهُ .

وأما « حَسَتْ » - بفتح السين - فهو مُتَعَدٍّ لمفعول واحد ، فليس من أخوات « ظنَّ » ، تقول : حَسَتْ =

ومثله أن نقول : حَسِبْتُ عمرًا صادقًا فإذا هو كاذب .

واعرابه :

حَسِبْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، حَسِبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لاتصاله بضمير  
الرفع المتحرك ، وهو يَنْصِبُ مفعولين : الأولُ المبتدأ ، والثاني الخبر ، والتاء : ضميرٌ  
متكلمٌ ، مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ رفعٍ ، فاعلٌ .

عمرًا : مفعولها الأول منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

صادقًا : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : خِلْتُ<sup>(٢)</sup> . معناه : ظننتُ ، قال الشاعر :

ومَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ      وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُغْلَمُ<sup>(٣)</sup>

= المَالُ ونحوه يَحْسِبُهُ حِسَابًا وحِسَابًا - بالضم - : عَدَّهُ وأَحْصَاهُ .

فَلْيَنْتَبِهْ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ « حُسْبَانًا » بِالضَّمِّ ، وَ « حِسْبَانًا » بِالْكَسْرِ ، فَ « الْحُسْبَانُ » - بِالضَّمِّ -  
مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ الَّذِي بِمَعْنَى « عَدُّ وَأَحْصَى » ، وَالْحِسْبَانُ - بِالْكَسْرِ - مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ  
الْمُتَعَدِّيِّ لِمَفْعُولَيْنِ ، الَّذِي بِمَعْنَى ظَنَ .

وَأَمَّا نَصَبْتُ عَلَى كَوْنِهَا بِالْكَسْرِ ؛ لَكثْرَةِ مَنْ يَخْطِئُ فِيهَا ، فَيَنْطِقُهَا بِالضَّمِّ ، وَالْمَعْنَى - كَمَا عَلِمْتُ -  
مُخْتَلَفٌ تَمَامًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ومثال « حَسِبَ » الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، مِنَ الْقُرْآنِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ﴾ . فَالْفِعْلُ

« حَسِبَ » هُنَا نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ ؛ أَحَدَهُمَا : ضَمِيرُ الْهَاءِ فِي « تَحْسَبُوهُ » ، وَالثَّانِي : كَلِمَةُ « شَرًّا » .

• فَائِدَةٌ : وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ « حَسِبَ » لِلْيَقِينِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ      رَبَّانِي إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ : حَسِبْتُ التَّقَى خَيْرَ تِجَارَةٍ . حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ فِيهِ « حَسِبْتُ » بِمَعْنَى « عَزِمْتُ » ،  
وَنَصَبَ بِهِ مَفْعُولَيْنِ ؛ أَوَّلَهُمَا : قَوْلُهُ : التَّقَى . وَثَانِيَهُمَا : قَوْلُهُ : خَيْرَ تِجَارَةٍ .

(٢) هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَخَالَ بِمَعْنَى « ظَنَّ » ، وَمَصَارِعُهُ : « يَخَالُ » .

وَأَصْلُ « خِلْتُ » : خَيْلْتُ - بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِ الْيَاءِ - ثَقُلْتُ كَسْرَةَ الْيَاءِ إِلَى الْهَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَةِ  
الْهَاءِ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَاللَّامِ ، فَخُلِيقَتِ الْيَاءُ لالتقاء الساكنين .

(٣) هَذَا الْبَيْتُ لِرُؤَيْسِ أَبِي سُلَيْمَى الْمُرْنِيِّ ، مِنْ مُعَلِّقَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي أَوَّلُهَا : =

(\*) وبذلك أصبحت الياء ساكنة .

قوله : خالها . يعنى : ظنّها .

إذن : خَلْتُ بمعنى : ظنّْتُ<sup>(١)</sup> .

ونقول : خَلْتُ التلميذَ فاهمًا . يعنى : ظنّْتُ التلميذَ فاهمًا .

واعرائه هكذا :

خَلْتُ : فعلٌ وفاعلٌ . خال : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، وهو يُنصبُ مفعولين ؛ أولهما المبتدأ ، والثانى : الخبر ، والتاء : ضميرُ المتكلم ، مبنيٌّ على الضمِّ فى محلِّ رفع ، فاعلٌ .

التلميذُ : مفعولُها الأولُ ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

فاهمًا : مفعولُها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

وقوله رحمه الله : زَعَمْتُ<sup>(٢)</sup> . « زَعَمْتُ » لها معانٍ ، ولكن الذى نُريدُ هو « زَعَمْتُ » التى بمعنى « ظنّْتُ » ، فتقول : زَعَمْتُ زيدًا عمرًا . يعنى : ظنّْتُ أنَّ زيدًا هو عمرو .

= أَمِنْ أَمْ أَزْفَى دِمْنَةُ لَمْ تَكَلِّمْ بِحُومَانِةِ النَّرَّاجِ فِالسُّتَلِّمْ  
وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم ابن هشام فى مُغْنَى اللَّيْبِ فى مباحث « مهما » ،  
الشاهد رقم ( ٥٣١ ) ، وفى شرح القطر فى باب عوامل الجزم ، الشاهد رقم ( ١٠ ) .

ومثال هذا البيت فى عمل « خال » النصب فى المبتدأ والخبر : قول الشاعر :  
إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَعْضُضِ الطَّرْفَ - ذَاهَوَى بِشَوْمِكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَحْدِ  
فالفعل « خال » نصب مفعولين ؛ أحدهما : كاف الخطاب ، والثانى : كلمة « ذَاهَوَى » .

(١) وقد تُستعمل « خال » لليقين ، كقول الشاعر :

دَعَايِ الْغَوَايِ عَمَّهْنُ وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

استشهد به : قوله : وخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ . فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسمًا ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نَصَبَ بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لِي اسْمٌ » من المبتدأ والخبر .

(٢) من الرعم ، وهو الادعاء لغةً ، والفعل زَعَمْتُ هو الفعل الرابع من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وهذه الأفعال الأربعة السابقة « زَعَمْتُ » ، وَظَنَنْتُ ، وَخَلْتُ ، وَخَبِنْتُ » هى التى تفيد ترحيح وقوع المفعول الثانى .

وإعراب هذا المثال هكذا :

زَعَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، زَعَمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والتاء ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

زيدًا : مفعولها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

عمرًا . مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : رَأَيْتُ<sup>(٢)</sup> . « رَأَيْتُ » تكونُ بمعنى « عَلِمْتُ » ، وتكونُ بمعنى « ظَنَنْتُ »<sup>(٣)</sup> ، وتكونُ بمعنى « أَبْصَرْتُ » ، وتكونُ بمعنى « ضَرَبْتُ رِئْتَهُ » ، فلها أربعة معاني<sup>(٤)</sup> .

فإذا كانت بمعنى « عَلِمْتُ » ، و « ظَنَنْتُ » فهي من أخواتِ « ظَنَ »<sup>(٥)</sup> ، وإذا كانت

(١) ومثال كون « زعم » تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر : قول الشاعر :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ      إِنَّمَا الشَّبِيحُ مَنْ يَدِبُ دَبِيحًا

فالفعل « زعم » هنا نصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، أولهما : ياء المتكلم من « زَعَمْتَنِي » ، والثاني كلمة « شَيْخًا » .

« واعلم - رحمك الله - أن الأكثر في « زعم » أن تتعدى إلى معموليها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مُخَفَّفَةً من الثبيلة ، نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَاكَ ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَنْ لَنْ تَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ .

أم كانت مُشَدَّدَةً ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ      رَشَادٌ أَلَا يَا زُيْمًا كَذَبَ الزُّعْمُ

وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعَدَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ، فمن ذلك البيت الذي نحن بصددده ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :

هَيْدُ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ      فَإِنِّي شَرَيْتُ الْجَلْمَ بِعَدَاكَ بِالْجَهْلِ

(٢) هو الفعل الخامس من الأفعال التي تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ . أي : يظنونه .

(٤) وبها معنى حمس ، وهو أنها تكون بمعنى « خَلَمَ » ؛ أي : رأى في منامه ، وتُسَمَّى سَحْمَةً .

(٥) ويكون المقصود بها هنا رؤية القلب ، لا رؤية العين الباصرة .



بمعنى « أَبْصَرْتُ » فإنها تَنْصِبُ مفعولاً واحداً فقط .

وإذا كانت بمعنى « ضَرَبْتُ رِئْتَهُ » فهي أيضاً تَنْصِبُ مفعولاً واحداً ، فلو قال لك قائلٌ : هل رأيتَ زيداً ؟ - وأنت شاهدته بعينك - فقلتَ : واللَّهِ ما رأيته . تُريدُ : ما ضَرَبْتُ رِئْتَهُ ، تكونُ صادقاً أم لا ؟

الجوابُ : تكونُ صادقاً ، وهذا يَنْفَعُكَ في التأويل ، تحلفُ وأنت تنوي : « ما ضَرَبْتُ رِئْتَهُ » . فهذا يَنْفَعُكَ ، وتكونُ بارئاً بيمينك<sup>(١)</sup> .

= و مراد الشارح رحمه الله بقوله : فهي من أخوات « ظن » . أي : أنها تكون ناصبة للمبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان لها .

ومثل « رأى » التي بمعنى « عَلِمَ » ، و « ظَنُّ » ، « رأى » التي بمعنى « حَلَمَ » فهي أيضاً تتعدى لمفعولين . (١) كلام الشارح رحمه الله هنا لا شك أنه ليس على إطلاقه ، ولكنه مُقَيَّدُ بكون هذا الحالف ظالماً ، أو مظلوماً .

قال ابن قدامة رحمه الله في المنهاج ٤٩٨ / ١٣ ولا يخلو حال الحالف المتأول ، من ثلاثة أحوال ، أحدهما : أن يكون مظلوماً ، مثل من يستحلفه ظالم على شيء ، لو صدقه لظلمه ، أو ظلم غيره ، أو نال مسلماً منه ضرر . فهذا له تأويله .

قال فهنا : سألت أحمد ، عن رجل له امرأتان ، اسم كل واحدة منهما فاطمة ، فماتت واحدة منهما ، فحلف بطلاق فاطمة ، ونوى التي ماتت ؟

قال : إن كان المُسْتَحْلِفُ له ظالماً ، فالنية نية صاحب الطلاق ، وإن كان المطلق هو الظالم ، فالنية نية الذي استحلف ، وقد روى أبو داود ، بإساده عن شُوَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، قال : خرجنا نريدُ رسول الله ﷺ ، ومعنا وائل بن أُحْجُر ، فأخذته عدو له ، فتخرج القوم أن يحلقوا ، فحلفت أنه أختي ، فعلى سبيله ، فأتينا رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : « أنت أبرهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم » .

وقال السيوطي رحمه الله : « إن في المعارض لندوحة عن الكذب » . يعني : سعة المعارض التي يوهم بها السامع غير ما عناه .

قال محمد بن سيرين الكلام أوسع من أن يكذب ظريف . يعني : لا يحتاج أن يكذب ، لكثرة المعارض ، وحصر الظريف بذلك ؛ يعني به الكيس الفطن ، فإنه يفتن للتأويل ، فلا حاجة به إلى كذب .

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أن يكون الحالف ظالماً ، كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده ، فهذا ينصرف إليه إلى طهر البصر الذي عناه المُسْتَحْلِفُ ، ولا ينفع الحالف تأويله . وبهذا قال الشافعي ، ولا يعلم فيه مخالفاً . وقد باهريره قال . قال رسول الله ﷺ : « يمينك على ما يصدقك به صاحبك » . رواه مسلم ، وأبو داود =

## ومثال « رأى » بمعنى « علم » : قول الشاعر :

= وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اليمين على نية المشتخلف » . رواه مسلم .  
وقالت عائشة . « اليمين على ما وقع للمحلف له » . ولأنه لو ساع التأويل ، لبطل المعنى المبني باليمين ،  
إد مقصودها تحوير الخالف ليرتدع عن الجحود ، خوفاً من عاقبة اليمين الكاذبة ، فمتى ساع التأويل له ،  
انتهى ذلك ، وصار التأويل وسيلة إلى جحد الحقوق ، ولا نعلم في هذا خلافاً .  
قال إبراهيم ، في رجل استخلفه السلطان بالطلاق على شيء ، فوزك في يمينه إلى شيء آخر : أجزأ عنه ،  
وإن كان ظالماً لم يُجزى عنه التوريب .

الحال الثالث : لم يكن ظالماً ولا مظلوماً ، فظاهر كلام أحمد ، أن له تأويله ، فإنه يُروى أن مهنّا كان  
عنده ، هو والقروذي وجماعة ، فجاء رجل يطلب المروذي . ولم يرد المروذي أن يكلمه ، فوضع مهنّا  
أصبعه في كفه ، وقال : ليس المروذي ههنا ، وما يصنع المروذي هاهنا ! يريد : ليس هو في كفه . ولم ينكر  
ذلك أبو عبد الله .

وروي أن مهنّا قال له : إني أريد الخروج - يعني : السفر إلى بلده - وأحب أن تسمعني الجزء القلاني .  
فأسمعه إياه ، ثم رآه بعد ذلك ، فقال : ألم تقل إنك تريد الخروج ؟ فقال له مهنّا : قلت لك : إني أريد  
الخروج الآن ؟ فلم ينكر عليه . وهذا مذهب الشافعي . ولا نعلم في هذا خلافاً .

روي سعيد ، عن جرير ، عن المغيرة ، قال : كان إذا طلب إنسان إبراهيم ، ولم يرد إبراهيم أن يلقاه ،  
خرجت إليه الخادم فقالت : اطلبوه في المسجد .

وقال له رجل : إني ذكرت رجلاً بشيء ، فكيف لي أن أعتذر إليه ؟ قال : قل له : والله إن الله يعلم ما قلت  
من ذلك من شيء . وقد كان النبي ﷺ يبرح ، ولا يقول إلا حقاً ، ومزاحه أن يوهم السامع بكلامه غير ما  
عناه ، وهو التأويل ، فقال لعجور : « لا تدخل الجنة عجوز » . يعني : أن الله يشبهن أبكاراً غريباً أثراً .  
وقال أسى : إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، احملني . فقال رسول الله : « إنا  
حاملوك على ولد ناقة » . قال : وما أصنع بولد ناقة ؟ قال : « وهل تلد الإبل إلا النوق ؟ » . رواه أبو داود .  
وقال لامرأة ، وقد ذكرت له زوجها : « أهو الذي في عينه بياض » . فقالت : يا رسول الله ، إنه لصحيح  
العين . وأراد النبي ﷺ بالبياض الذي حول الحدق .

وقال لرجل احتجته من ورائه : « من يشتري العبد ؟ » . فقال : يا رسول الله ، تجدني إذا كاسداً . قال :  
« لكك عند الله لست بكاسد » .

وهذا كله من التأويل والمعارضة ، وقد سماه النبي ﷺ حقاً ، فقال : « لا أقول إلا حقاً » .  
وروي عن شريح ، أنه خرج من عند زياد ، وقد حضره الموت ، فقيل له : كيف تركت الأمير ؟ قال  
تركته يأمر ويهيى . فلما مات قيل له : كيف قلت ذلك ؟ قال : تركته يأمر بالصبر ، ويهيى عن لكاء  
والجزع .

وروي عن شقيق أن رجلاً خطب امرأة ، وتحتة أخرى ، فقالوا : لا تزوحك حتى تصفى مرتك فقد

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا<sup>(١)</sup>

هنا « رأى » بمعنى « عَلِمَ » .

ومثال « رأى » بمعنى « ظَنُّ » أن تقول : عُدْتُ المريضَ فرأيتُه معالجًا . بمعنى : ظننتُ .

ومثال « رأى » بمعنى « أَبْصَرَ » أن تقول : رأيتُ زيدًا . بمعنى أَبْصَرْتُهُ

ومثال « رأى » بمعنى « ضَرَبْتُ رَأْسَهُ » أن تقول : رأيتُ زيدًا . أى : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ .

لكن هذا الأخير بعيدٌ ، يعنى : لا يَعْرِفُهُ إلا الذى أرادَه بنفسِه ، أما المخاطبُ فإنه لا يَظُنُّ على بالِه أن « رأيتُه » بمعنى : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ .

المهم أن الذى من أخوات « ظَنُّ » هو « رأيتُ » التى بمعنى « عَلِمْتُ » ، والتى بمعنى « ظننتُ » .

أما « رأيتُ » التى بمعنى « أَبْصَرْتُ » فإنها لا تَنصِبُ إلا مفعولًا واحدًا .

« شهدوا أنى قد طنقت ثلاثًا . فزوجوه . فأقام على امرأته ، فقالوا : قد طنقت ثلاثًا . قال : ألم تعلموا أنه كان لى ثلاث نسوة فطنقتهن ؟ قالوا : بلى . قال : قد طنقت ثلاثًا . فقالوا : ما هذا أردنا . فذكر ذلك شقيق لعثمان ، فجعله يثته .

ويروى عن الشعبي . أنه كان فى مجلس ، فنظر إليه رجل ظن أنه طلب منه التعريف به ، والثناء عليه ، فقال الشعبي : إن له بيتًا وشرقًا . فقيل للشعبى بعد ما ذهب الرجل : أتعرفه ؟ قال : لا ، ولكنه نظر إلى . قيل : فكيف أثبت عليه ؟ قال : شرفه أدناه ، وبيته الذى يسكنه .

وروى أن رجلاً أخذ على شراب ، فقيل له : من أنت ؟ فقال :

أنا ابن الذى لا يُنزل الدُّمُّ قَلْبَهُ وإن نزلت يوماً فسوف تغوّد

تَرى النامى أقواجا على باب داره فمنهم قيامٌ حولها وقُعود

فصوه شرباً ، فحلوا سيله ، ثم سألوا عنه ، فإذا هو ابن الباقلانى .

« حورج رقصًا ، فقالوا له : نرأى من عثمان وعلى . فقال : أنا من على ، ومن عنده رى »

وشبهه هو . « رى » لا يُعذر به الظالم ، وسوغ لغيره مظلوماً كان أو غير مظلوم ، لأن « رى » كـ

يعون ذلك على المزاح من غير حاجة به إليه . أم

« رى » كـ « رى » من « رى » ، وقد أشبه ابن هشام فى شرح مصر ، شاهد رقم

( ٦٧ ) ص ١٦٩ ، والأشموى ، الشاهد رقم ٣١٢ ، ٣ / ٣٩ ، وابن عفيل رقم ١١٧ ، ٢٩ ٢

وكذلك «رَأَيْتُ» التي بمعنى «ضَرَبْتُ رِئْتَهُ» .

وقوله رحمه الله . عَلِمْتُ<sup>(١)</sup> . الفعل «عَلِمَ» يُنْصَبُ مفعولين ، تقول : عَلِمْتُ  
عمراً شاخصاً . وإعرابه :

عَلِمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، عَلِمَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بضمير الرفع  
المتحرك ، وهو يُنْصَبُ مفعولين ؛ أولهما المبتدأ ، والثاني الخبر ، والتاء : ضميرُ المتكلمِ  
مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

عمراً : مفعولها الأول منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

شاخصاً : مفعولها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقوله رحمه الله : وَجَدْتُ<sup>(٢)</sup> . ومثاله : قوله تعالى : ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَابًا  
رَجِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> .

و «وَجَدَ» تأتي بمعنى : وَجَدْتُهُ على حالٍ مُعَيَّنَةٍ ، وتأتي بمعنى «لَقِيتُهُ» ، فتقول :  
طَلَبْتُ الدرهمَ الذي ضاع لي فوجدته ، وتقول : طَلَبْتُ الدرهمَ الذي ضاع لي فوجدته  
مدفوناً .

(١) هذا هو الفعل السادس من الأفعال التي تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر . والفعل «عَلِمَ» معناه  
اليقين ، وقد يأتي الفعل «عَلِمَ» بمعنى «ظَنَّ» ، ويمثِّلُ له العلماء بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ  
فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ .

وهو إذا كان بمعنى اليقين أو الظن يتعدى إلى مفعولين . وقد يأتي بمعنى «عَرَفَ» ، فيتعدى لواحد .  
وقد يأتي بمعنى : صار أعْلَمَ - أي : مشقوق الشَّفَّة العليا فلا يتعدى أصلاً ؛ أي : يكون فعلاً لازماً .  
(٢) هذا هو الفعل السابع من الأفعال التي تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

وهذه الأفعال الثلاثة الأخيرة «رَأَى» ، «عَلِمَ» ، و«وَجَدَ» هي التي تعيد تحقيق وقوع الفعل الذي  
(٣) ومثاله أيضاً : قوله تعالى ﴿وَأَنْ جَدْنَا أَكْثَرَهُنَّ نَفْسِينَ﴾ .

«عَلِمَ» «وَجَدَ» في الآية ينصب مفعولين ، هما : «أَكْثَرَهُنَّ» ل«نَفْسِينَ» . وقوله تعالى ﴿خَدُّوا عُنْدَ سَهْ  
فَرِحْتُمْ» ، فاعل «وَجَدَ» في هذه الآية أيضاً نصب مفعولين ، هما : «سَهْ» و«فَرِحْتُمْ» في

فـ « وجد » الأولى بمعنى « لقيته » فلم تنصب إلا مفعولاً واحداً ، و « وجد » الثانية نصبت مفعولين ؛ لأنها بمعنى : وجدته على حالة معينة .

ولذلك كان معنى « وجد » فى قوله تعالى : ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ ؛ أى : فى حالٍ من الأحوال .

وتأتى « وجد » كذلك بمعنى « حزن » ، تقول : ضاعث بغيره فوجد عليها ؛ يعنى : حزن عليها .

ويمكنك استعمال « وجد » بهذا المثال السابق للأمور الثلاثة ، تقول : ضاعث بغيره فوجد عليها ؛ أى : حزن .

وتقول : ضاعث بغيره فوجدها . يعنى : لقيها .

وتقول : ضاعث بغيره فوجد عليها غباراً . وهذه تنصب مفعولين ، والذى يبين لنا أحد المعانى الثلاثة هو السياق .

وقوله رحمه الله : اتَّخَذْتُ<sup>(١)</sup> . مثالها : قوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ وإعراب هذه الآية هكذا :

اتَّخَذَ : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح ، تنصب مفعولين ؛ الأول : المبتدأ ، والثانى : الخبر .

الله : الاسم الكريم ، فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة الظاهرة .

إبراهيم : مفعولها الأول ، منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

خليلًا : مفعولها الثانى منصوبٌ بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

وقوله رحمه الله : جعلت<sup>(٢)</sup> . تقول : جعلت الخشب باباً .

(١) هو الفعل الثامن ، من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر .

(٢) هو الفعل التاسع ، من الأفعال التى تنصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذان الفعلان لأحير .

« اتخذ » و« جعل » يُفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى .

فالفعل « جعل » هنا نصب مفعولين ؛ لأنني صَيَّرْتُ الخشبَ بابًا .

واعراب هذا المثال هكذا :

جَعَلْتُ : فعلٌ وفاعلٌ ، جَعَلَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون ؛ لاتصاله بصمير الرفع المتحرِّك ، والتاء : ضميرُ المتكلمِ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع ، فاعلٌ .

الخشبُ : مفعولُها الأولُ منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

بابًا : مفعولُها الثاني منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

وقوله رحمه الله : سَمِعْتُ<sup>(١)</sup> . تقولُ : سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقولُ :

لكنَّ هذه الأداة « سَمِعْتُ » اختلفَ فيها النحويون ، فبعضُهم قال : إنها من أخوات « ظَنُّ » ، فهي تَنْصِبُ مفعولين<sup>(٢)</sup> ، وبعضُهم قال : إنها ليستُ من أخوات « ظَنُّ » ، فهي لا تَنْصِبُ مفعولين<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ السمعَ حاسةٌ من الحواسِّ ، وما كان مَذَرَكُهُ الحواسِّ فإنه لا يَنْصِبُ مفعولين<sup>(٤)</sup> .

فعلى سبيل المثالِ « رَأَيْتُ » إذا كانت بمعنى « عَلِمْتُ » تَنْصِبُ مفعولين ، وإذا كانت بمعنى « أَبْصَرْتُ » لا تَنْصِبُ إلا مفعولاً واحداً .

ومن يَرِ<sup>(٥)</sup> أن « سَمِعَ » تَنْصِبُ مفعولينِ أغربَ قوله : سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ . هكذا :

(١) هذا هو الفعل العاشر من أخوات « ظن » - على حد قول المصنف - وهو يفيد حصول النسبة في السمع .

(٢) وهذا هو قول أبي علي الفارسي ، وتبعه عليه المصنف ابن آجروم ، وهو رأى ضعيف ، بل سبه بعض النحويين إلى الشذوذ .

(٣) وهذا هو قول جمهور النحويين ، فقد قالوا : إن الفعل « سمع » لا يتعدى إلا للمفعول واحد . وهذا القول هو الصحيح لما سيأتى في كلام الشارح رحمه الله .

(٤) فجميع أفعال الحواس ، التي هي : « سَمِعَ ، وَذَاقَ ، وَأَبْصَرَ ، وَلَمَسَ ، وَشَمَ » لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد .

(٥) لفعل « ير » هنا مجزوم بـ « من » الشرطية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة .

رسول : مفعول أول .

وجملة « يقول » مفعول ثان .

لأن « رسول ، ويقول » يصح أن يُجعلاً مبتدأ وخبراً ، فتقول : رسول الله ﷺ يقول :

والمبتدأ والخبر إذا أدخلت عليهما أداة ، ثم نصبتهما صارت عاملة فيهما ، وأنت تقول : سمعتُ النبي ﷺ يقول ، وتقول : أحياناً : سمعتُ النبي ﷺ قائلاً .

فتقول لهم : سمعتُ الرسول ﷺ يقول كقولك : رأيتُ النبي ﷺ يُصلي . وأنت تُشاهدُهُ<sup>(١)</sup> . فهنا هل نقول : النبي : مفعول أول . ويُصلي مفعول ثان ؟

الجواب : لا ، بل نقول : النبي : مفعول به ، ويُصلي : منصوب على الحال . إذن : سمعتُ النبي ﷺ يقول . النبي : مفعول به ، ويقول : في موضع نصب على الحال .

فتقول لهم : لا يمكن أن نجعل « سمع » تنصب مفعولين إلا إذا وافقتمونا على أن « رأى » البصرية تنصب مفعولين ؛ لأن الرؤية البصرية والسمع كليهما أدوات حسية ، فلا تنصب إلا مفعولاً واحداً .

على كل حال بالنسبة للشكل لا يختلف ، إنما الاختلاف في الإعراب<sup>(٢)</sup> ، فلو قلت : سمعتُ النبي ﷺ قائلاً كذا وكذا يصح ، أو : سمعته يقول يصح ، أو : رأيتُ النبي ﷺ فاعلاً كذا ، يصح ، أو : رأيتُ النبي ﷺ راكعاً يصح<sup>(٣)</sup> .

(١) فتكون « رأى » هنا بصرية لا تعدى إلا لمفعول واحد .

(٢) فعلى قول أبي على العارسي تُعزب جملة « يقول » في محل نصب مفعولاً ثانياً .

وعلى قول الجمهور تعرب جملة « يقول » في موضع نصب على الحال .

(٣) أي : من حيث الشكل فإنها سواء كانت حالاً أو مفعولاً ثانياً فهي منصوبة .

وهذه تنهي الكلام على « ظنت وأخواتها » ، وهذا هو ملخص ما مضى .

١ - « ظن » وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي : ظن ، وحسب .



## ولكن كيف تُعَرَّبُ : « قائلًا ، ويقولُ ، وفاعلاً ، وراكعًا » ؟

= وخال ، وزَعَمَ ، ورأى ، وعلم ، ووجد ، واتخذ ، وجعل ، وسمع .

٢- هذه الأفعال العشرة تنقسم من حيث معناها إلى أربعة أقسام :

القسم الأول يفيد ترجيح وقوع الخبر « المفعول الثاني » ، وهو أربعة أفعال ، وهى : ظن ، وحسب ، وخال ، وزَعَمَ .

والقسم الثانى : يفيد اليقين وتحقيق وقوع الخبر « المفعول الثانى » ، وهو ثلاثة أفعال ، وهى : رأى ، وعلم ، ووجد .

والقسم الثالث يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو فعلان ، وهما : اتَّخَذَ ، وجَعَلَ .

والقسم الرابع يفيد حصول النسبة فى السمع ، وهو فعل واحد ، وهو سَمِعَ .

٣- « ظن » وأخواتها يسميها البعض بأفعال القلوب ، ويسميها البعض بالأفعال المتعدية ؛ يعنى : إلى مفعولين ، ويسميها البعض بأفعال الشك ، وهى تسمية الشئ ببعض معانيه .

أما أفعال القلوب فالمقصود بها الأفعال التى تتعلق بالقلوب ؛ كـ « رأى » ، وسبق أنها متعلقة بالقلب ، و « علم » ، ومحله القلب هنا ، ونحوهما .

وكذلك الشك فإنه يتعلق بـ « ظن » ونحوها ، المفيدة للشك والرجحان .

أما تسميتها بالأفعال المتعدية فهذا وصف لجميعها سوى « سمعت » على قول جماهير النحويين .

٤- الأفعال « ظن ، وحسب ، وخال » من الأفعال التى تفيد ترجيح وقوع الخبر ، ولكنها قد تستعمل أحياناً لليقين .

٥- قد تأتى « ظن » بمعنى اتَّهَمَ ، وتكون وقتئذ متعدية لمفعول واحد .

٦- الأكثر فى الفعل « زعم » أن يتعدى إلى مفعولين بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة ، أم كانت مشددة .

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازماً ، بل قد يتعدى الفعل « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما .

٧- الفعل « رأى » يكون بمعنى « عَلِمَ » ، ويكون بمعنى « ظنَّ » ، ويكون بمعنى « خَلَّمَ » ، وبهذه المعانى الثلاثة يكون متعدياً لمفعولين .

ويكون بمعنى « أَنْصَرَ » ، ويكون بمعنى « ضَرَبَ رُتَبَهُ » ، وبهذين المعنيين يكون متعدياً لمفعول واحد .

٨- الفعل « علم » معناه اليقين ، وقد يأتى بمعنى « ظن » ، وهو بهذين المعنيين يتعدى إلى مفعولين . وقد يأتى بمعنى : « عَرَفَ » ، فيتعدى لواحد .

وقد يأتى بمعنى « صَارَ أَعْلَمَ » أى : مشقوق الشفة العليا - فيكون فعلاً لازماً .

٩- فعل « وحد » يأتى بمعنى : « وجدَّته على حال معينة » ، فيكون متعدياً لمفعولين ، ويأتى بمعنى

« لُقِبَ » ، فيكون متعدياً لمفعول واحد ، ويأتى بمعنى « حَزَنَ » فيتعدى بواسطة حرف الجر



الطوبى : تُغَرَّبُ حالاً ، وليس مفعولاً ثانياً ؛ لأنَّ البصرَ والسمعَ لا يُنْصَبُ إلا مفعولاً واحداً .

\*\*\*

١٠ - الفعل « سمع » اختلف فيه النحاة ؛ هل هو من أخوات « ظن » فيُنْصَبُ مفعولين ؟ أم ليس من أخواتها ، فيَتَعَدَّى لمفعول واحد ؟  
 قولنا سمعنا ، القول الراجع منهما هو الثانى ؛ وذلك لأن « سمع » من أفعال الخواس ، وما كان من أفعال الخواس فإنه ينصب مفعولاً واحداً ، كـ « رأى » البصرية . والله أعلم .

# بَابُ النَّعْتِ

## بَابُ النَّعْتِ

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب النعت ) النعت تابع للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وحذفه ، وتكثيره ، تقول : قام زيد العاقل ، ورأيت زيدا العاقل ، ومررت بزيد العاقل .

قال المؤلف رحمه الله . باب النعت . النعت يعني : الوصف<sup>(١)</sup> ، تقول : نعته ؛ أى : وصفه ، ولهذا يُطلق بعض النحويين عليه الوصف ، فالوصف والصفة والنعت بمعنى واحد<sup>(٢)</sup> .

وهو - أى : النعت - : وصف يُوصف به ما سبق ، فلا يتقدم النعت على المنعوت<sup>(٣)</sup> ، وقد يُوصف بقدح ، وقد يُوصف بمدح .

فإذا قلت : جاء زيد العالم ، جاء زيد الحليم . فقد وصفته بمدح .

وإذا قلت : جاء زيد الجاهل ، جاء زيد الأحمق . فقد وصفته بقدح .

وهذا من حيث المعنى ؛ أن النعت وصف للمنعوت ، ولا بد أن يتأخر عنه .

أما من حيث الإعراب فيقول المؤلف رحمه الله : النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وحذفه ولم يقل : وجزيمه . لأن الجزم من خصائص الأفعال ، والأفعال لا تُنعت ، ولكن يُنعت بها .

(١) وهذا في اللفظ .

أما في الاصطلاح : فهو التابع المُشْتَقُّ أو المُؤَوَّلُ بِالمُشْتَقِّ ، لاسم يتبعه في الإعراب والتعريف والتكثير ، وهو مَوْضَعٌ لمتبوعه في المعارف ، مُخَصَّصٌ له في التكرار ، وسيأتى - إن شاء الله - شرح هذا التعريف .

(٢) ولذلك محذ أن من السحابة من يُسمَّى هذا الباب باب النعت ، ومنهم من يُسمِّيه باب الوصف ، ومنهم من يُسمِّيه باب الصفة ، وكلها أسماء صحيحة .

(٣) ولذا قال المؤلف : النعت تابع للمنعوت .

تقول : مررت برجل يُكْرِمُ الضيف<sup>(١)</sup> . ولكن لا تقول : يُكْرِمُ الضيف رجلٌ .  
فتجعل « رجل » صفة لـ « يُكْرِمُ »<sup>(٢)</sup> .

المهم أن المؤلف لم يذكر الجزم ؛ لأن الأفعال لا تُنعت ، وعليه فلا يمكن أن يكون  
العت تابعاً لمنعوت في جزمه .

وقوله رحمه الله : في رفعه ، ونصبه ، وخفضه . فالنعت يتبع المنعوت أولاً في  
رفعه ، فإذا صار المنعوت مرفوعاً صار النعت مرفوعاً ، فتقول : جاء زيدٌ الفاضل<sup>(٣)</sup> . لا  
غير ، ولا يجوز أن تقول : جاء زيدٌ الفاضل ، أو : جاء زيدٌ الفاضل . بل يجب أن تقول :  
جاء زيدٌ الفاضل .

ثانياً : في نصبه . فإذا كان المنعوت منصوباً صار النعت منصوباً ، فتقول : رأيتُ  
زيداً الفاضل . لا غير ، ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيداً الفاضل ، ولا أن تقول : رأيتُ  
زيداً الفاضل<sup>(٤)</sup> .

ولو أن أحداً قرأ عندك كتاباً ، فقال : هذا كتابٌ جميلٌ ، أو قال : قرأتُ كتاباً  
جميلٌ ، أو قال : نظرتُ إلى كتابٍ جميلٍ . فهذا خطأ ، والصواب أن تقول : هذا كتابٌ  
جميلٌ ، وقرأتُ كتاباً جميلاً ، نظرتُ إلى كتابٍ جميلٍ . وعلى هذا فيقس<sup>(٥)</sup> .

(١) فتجعل الجملة الفعلية « يكرم الضيف » نعتاً لكلمة « رجل » ؛ لأن الفعل يمكن أن يُنعت به .  
(٢) لأن الأفعال لا تُنعت .

(٣) برفع العت « الفاضل » ؛ لأن المنعوت « زيد » مرفوع .

(٤) لم يذكر الشارح رحمه الله الخفض ؛ لأن الكلام فيه مبني على الكلام في سابقه ؛ الرفع والنصب .

(٥) إطلاق المؤلف رحمه الله القول بعدم جواز مخالفة النعت للمنعوت في رفعه ، أو نصبه ، أو خفضه ،  
وتحطية ذلك ، سيئه أن هذا الكتاب موضوع للمبتدئين ، وقد جعل الشيخ الشارح رحمه الله شرحه  
متمشياً مع هذا الأساس .

ولأن الحاجة قد ذكروا أنه يجوز في مثل هذا التعبير قطع النعت المجرور عن المنعوت ، بالرفع على إضمار  
مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمِ أو الكريمِ . أي : هو الكريمِ ، أو . أمذخ  
الكريمِ .

وكذلك قطع العت المنصوب عن المنعوت بالرفع على إضمار مبتدأ ، وقطع العت المرفوع عن المنعوت  
بالنصب على إضمار فعل . وانظر شرح ابن عقيل ٢٠٤/٣ .

إِذَنْ : يَتَّبِعُ النِّعْتَ الْمَنْعُوتَ فِي رَفْعِهِ ، إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَفِي نَصْبِهِ ، إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، وَفِي خَفْضِهِ ، إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا .

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَتَعْرِيفُهُ وَتَنْكِيرُهُ . يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّ النِّعْتَ يَتَّبِعُ الْمَنْعُوتَ كَذَلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ ؛ أَيْ : إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرُوفًا كَانَ النِّعْتُ مَعْرُوفًا ، وَإِذَا كَانَ نَكِيرًا كَانَ النِّعْتُ نَكِيرًا ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ مَثَلًا : مَرِثْتُ بِالرَّجُلِ فَاضِلًا . لِأَنَّ « فَاضِلًا » نَكِيرًا ، وَ « الرَّجُلُ » مَعْرُوفًا .

إِذَنْ : الصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ : مَرِثْتُ بِالرَّجُلِ الْفَاضِلِ .

وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : مَرِثْتُ بِرَجُلٍ الْفَاضِلِ ؛ لِأَنَّ « رَجُلًا » نَكِيرًا ، وَ « الْفَاضِلُ » مَعْرُوفًا .

وَالصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ : مَرِثْتُ بِرَجُلٍ فَاضِلٍ ؛ لِأَنَّ « رَجُلًا » نَكِيرًا ، وَ « فَاضِلًا » نَكِيرًا .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَذْكِيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ ، فَهَلْ يَتَّبِعُ النِّعْتُ الْمَنْعُوتَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ؟

الْجَوَابُ : نَعَمْ ، يَتَّبِعُهُ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ لغيرِ الْمَنْعُوتِ ، فَإِذَا كَانَ الْوَصْفُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لغيرِ الْمَنْعُوتِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ <sup>(٢)</sup> مَذْكُورًا كَانَ النِّعْتُ مَذْكُورًا ، وَإِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ <sup>(٣)</sup> مَوْثَقًا صَارَ النِّعْتُ كَذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

(١) أَيْ : الْأِسْمُ الَّذِي يَلِي النِّعْتَ . وَسَيُظْهِرُ ذَلِكَ فِي الْحَاشِيَةِ التَّالِيَةِ .

(٢) يُؤَيِّدُ كَلَامَ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا إِلَى أَنَّ النِّعْتَ قِسْمَانِ :

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : النِّعْتُ الْحَقِيقِي .

وَنَفْسُهُ شَيْءٌ : النِّعْتُ الشَّيْبِي .

أَمَّا النِّعْتُ الْحَقِيقِي فَهُوَ الْأِسْمُ التَّالِي لِلْمَنْعُوتِ الرَّافِعُ لضميرٍ مُسْتَرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَنْعُوتِ أَوْ الْمَوْصُوفِ ،

نَحْوُ : حَاءُ مُحَمَّدٍ الْعَاقِلُ . فـ « مُحَمَّدٌ » فَاعِلٌ لـ « جَاءَ » . وَالْعَاقِلُ : نِعْتُ لـ « مُحَمَّدٍ » ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ

يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، فَيَرْفَعُ فَاعِلًا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٍ فِيهِ جَوَازًا ، تَقْدِيرُهُ « هُوَ » يَعُودُ إِلَى « مُحَمَّدٍ » .

وَمِنْ نَعْتٍ لِسَمِيٍّ هُوَ الْأِسْمُ التَّالِي لِلْمَوْصُوفِ ، الرَّافِعُ لِاسْمِ ظَاهِرٍ اتَّصَلَ بِهِ أَيْ : الْأِسْمُ الظَّاهِرُ

ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَنْعُوتِ ، نَحْوُ : حَاءُ مُحَمَّدٍ الْعَاقِلُ أَبُوهُ . فـ « مُحَمَّدٌ » فَاعِلٌ لـ « جَاءَ » ، وَالْعَاقِلُ : نِعْتُ

منه دلت : مرزئ برجل قائم . فهذا مثال صحيح ؛ لأن النعت « قائم » مذكّر ،  
والمنعوت « رجل » مذكّر .

مثال آخر : مرزئ برجل قائمة . هذا مثال غير صحيح ، والصحيح أن تقول :  
مرزئ بامرأة قائمة ؛ لأن النعت مؤنث ، والمنعوت مؤنث .

مثال آخر : مرزئ بامرأة قائم . هذا المثال غير صحيح ؛ لأن النعت « قائم » مذكّر ،  
والمنعوت « امرأة » مؤنث .

قلت : إلا إذا كان وصفاً لغير المنعوت ، فيكون على حسب الوصف<sup>(١)</sup> ، فمثلاً إذا  
قلت : مرزئ بامرأة قائم أبوها . أو : مرزئ بامرأة قائمة أبوها ، أيهما صحيح ؟  
الجواب : المثال الأول هو الصحيح ؛ لأن القيام ليس وصفاً للمرأة ، وإنما هو وصف  
في المعنى للأب ، فالأب هو القائم ، ليس المرأة ، ولهذا تبع ما بعده في التذكير  
والتأنيث .

وتقول : مرزئ بامرأة قائمة أمها . فهذا صحيح ؛ لأن « أم » مؤنث .

= لـ « محمد » ، نعت سببي .

وأبوه : فاعل لـ « الفاضل » ، مرفوع بالواو ، نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف إلى  
الهاء التي هي ضمير عائد إلى « محمد » .  
ووجه كونه سبباً هو أنه تشبب في رفع اسم ظاهر ، وهو « أبوه » ، وذلك الاسم مشتمل على ضمير يعود  
على المنعوت ، وهو الهاء من « أبوه » .

❦ سبه :

في كلام القسمين يرفع النعت - الذي هو كلمة « العاقل » في المثالين السابقين - ضميراً مستتراً أو اسماً  
ظاهراً ، اتصل به ضمير ، ويكون النعت حيثئذ كالفعل ، يُقْلَرُ له فعلٌ من لفظه ، وما بعده يكون فاعلاً .  
وكلمة « العاقل » في المثالين السابقين هي في تقدير فعل ، لا أنها فعل .

وكلمة « هو » في المثال الأول : فاعل في محل رفع .

وكلمة « أبوه » : أبر - فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة أو الخمسة ، وهو مضاف ، ولهاء  
مضاف إليه .

(١) أي : الاسم الذي يلي النعت .

«نقول : مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمه . فهذا صحيح . ولكن لماذا أنشأه ، بالرغم من كونِ المفعول «رجل» مذكراً ؟

الجواب : لأن الوصفَ لغيرِ المفعول .

وتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه . فهذا أيضاً صحيح ، وهكذا .

إذن . صار النعتُ يتبعُ المفعولَ في ثلاثة أشياء :

١- في الإعراب . وهو الرفعُ والنصبُ والخفضُ : فإذا كان المفعولُ مرفوعاً صار النعتُ مرفوعاً ، وإن كان منصوباً صار النعتُ منصوباً ، وإن كان مجروراً كان النعتُ مجروراً .

٢- وفي التعريفِ والتكبيرِ : فإن كان المفعولُ معرفةً كان النعتُ معرفةً ، وإن كان المفعولُ نكرةً صار النعتُ نكرةً .

٣- وفي التذكيرِ والتأنيثِ : فإن كان المفعولُ مذكراً صار النعتُ مذكراً ، وإن كان المفعولُ مؤنثاً صار النعتُ مؤنثاً .

إلا إذا كان الوصفُ لغيرِ المفعولِ فإنه يتبعُ الموصوفَ ، لا المفعولَ ، والأمثلةُ تقدّمتُ .

وبقى عندنا أمرٌ رابعٌ . وهو الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ . فهل يكونُ النعتُ تابعاً للمفعولِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، أم لا ؟

الجوابُ . نعم ، هو تابعٌ له في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، ونتركُ هذه ؛ لأنَّ فيها تفصيلاً ، ونحن لا نريدُ أنْ نشوشَ عليكم<sup>(١)</sup> .

(١) التفصيل الذي أشار إليه الشارح رحمه الله هو أنه يُفترق بين النعت الحقيقي والنعت السمي .

فإذا كان النعت حقيقياً فإنه يتبعُ مفعوله في الإفراد والتثنية والجمع .

فإن كان مفعولاً مفرداً كان النعتُ مفرداً ، تقول : رأيتُ محمداً العاقلَ ، وفاطمةَ الشهيبةَ .

وإن كان مفعولاً مُثنًى كان النعتُ مُثنًى ، نحو : رأيتُ المحمدينِ العاقلينِ ، وإن كان المفعولُ جمعاً كان

نعتاً جمعاً ، نحو : رأيتُ الرجالَ العقلاءَ . =

عن قول المؤلف رحمه الله مُثَلًّا ببعض الأمثلة على النعت الحقيقي : تقول : قد

النعت ليسى فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوته مثنى ، تقول : رأيت الولدَين العاقلَ أبوهما .  
وتقول : رأيت الأولادَ العاقلَ أبوهم .

ومن خلال الكلام على هذه الأمور الأربعة التي يتبع النعت فيها المنعوت يتضح لنا أن النعت الحقيقي والنعت السببي يشتركان في شيئين ، ويختلفان في شيئين :  
أما الشيطان اللذان يشتركان فيهما فهما

الأول : التعريف . حيث يتبع النعت فيه منعوته ، فإن كان المنعوت مرفوعًا كان النعت مرفوعًا ، نحو :  
حضر محمدٌ الفاضلُ ، أو : حضرَ محمدٌ الفاضلُ أبوه .  
وإن كان المنعوت منصوبًا كان النعت منصوبًا ، نحو : رأيتُ محمدًا الفاضلَ ، أو : رأيتُ محمدًا الفاضلَ أبوه .

وإن كان المنعوت مخفوضًا كان النعت مخفوضًا ، نحو : نظرتُ إلى محمدٍ الفاضلِ ، أو : نظرتُ إلى محمدٍ الفاضلِ أبوه .

الثاني : التعريف والتشكير ؛ حيث إن النعت يتبع منعوته في ذلك ، فإن كان المنعوت معرفة كان النعت معرفة ، وإن كان المنعوت نكرة كان النعت نكرة .

مثال المعرفة : قامَ زيدٌ العاقلُ . إذ إن كلمة « زيد » منعوت ، وهو عَلِمَ على شخص مُعَيَّن ، فكان معرفة ،  
فُعَرِفَ نعتُه بـ « أل » المُعَرَّفة ، ف قيل : العاقل .

ومثال النكرة : مررت برجل عاقل . فكلية « عاقل » نعت لـ « رجل » ، وهي نكرة ؛ لأن كلمة « رجل »  
نكرة ، فتتبعها .

وأما الشيطان اللذان يختلفان فيهما فهما :

الأول : في التذكير والتأنيث . حيث إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في التذكير والتأنيث ، فإن كان  
المنعوت مذكرًا كان النعت مذكرًا ، وإن كان المنعوت مؤنثًا كان النعت مؤنثًا ؛ بخلاف النعت السببي فإنه  
يتبع ما بعده تذكيرًا وتأنيثًا .

مثال النعت الحقيقي :

قولك : قامَ زيدٌ العاقلُ . فكلية « العاقل » نعت ، تَبِعَتْ كلمة « زيد » في تذكيرها .

وقولك : قامت فاطمة المَهْدِيَّة . فكلية « المَهْدِيَّة » نعت تَبِعَتْ كلمة « فاطمة » في تأنيثها .

ومثال النعت السببي :

قولك : رأيتُ هذَ العاقلَةَ أمها ، فكلية « العاقلَة » نعت لـ « هذ » ، تَبِعَتْ كلمة « أمها » في تأنيثها ، ولم  
تَتَّبِعْ كلمة « هذ » ، وإن كانت مؤنثة المعنى ، مذكَّرة اللفظ .

و شى شى جمع والإفراد التشبة ؛ حيث إن النعت في النعت الحقيقي يتبع منعوته في الجمع والإفراد  
والتشبة ؛ بخلاف النعت السببي فإنه يكون مفردًا دائمًا ، ولو كان منعوته مثنى أو مجموعًا . =



ربما العاقل<sup>(١)</sup> . ورأيت زيدا العاقل<sup>(٢)</sup> ، ومررت بزيد العاقل<sup>(٣)</sup> .

= مثله رأيت المحمدين العاقلين ؛ إذ كلمة « العاقلين » نعت لـ « المحمدين » تبعت معوتها في الشبهة ، خلافاً للنعت السببي فإنه لا يكون إلا مفرداً .

مثاله جاء الزيدان العاقل أبوهما . فكلمة « العاقل » نعت ، وهي مفردة ، لم تشغ معوتها في الشبهة . فنلاحظ من هذا الإيضاح أن النعت الحقيقي يتبع معوته في أربعة من عشرة : واحد من الأفراد والشبهة والجمع ، وواحد من ألقاب الإعراب الثلاثة ، التي هي : الرفع والنصب والحذف ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من التعريف والتنكير .

والنعت السببي يتبع معوته في اثنين من خمسة : واحد من الرفع ، والنصب والحذف ، وواحد من التعريف والتنكير ، ويتبع مرفوعه الذي بعده في واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، ولا يتبع شيئاً في الأفراد والشبهة والجمع ، بل يكون مفرداً دائماً وأبداً . والله أعلم .

(١) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة في الرفع ، مع الأفراد والتعريف والتذكير . وإعرابه

قام زيد . فعلٌ وفاعلٌ .

والعاقل : نعتٌ لـ « زيد » ، ونعت المرفوع مرفوع .

ووجه تبعيته لمنعوته في الأربعة المذكورة أن العاقل مرفوع ، والرفع واحد من ثلاثة ، وهو مفرد ، والأفراد واحد من ثلاثة أيضاً ، وهو مذكر ، والتذكير واحد من اثنين ، وهما التذكير والتأنيث ، وهو معرفة ، والتعريف واحد من اثنين ، وهما التعريف والتنكير ، لكن تعريف « زيد » بالعلمية ، وتعريف « العاقل » ، « أل » .

(٢) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة ، في النصب ، مع الأفراد والتعريف والتذكير . أيضاً .

وإعرابه .

رأيت : فعلٌ وفاعلٌ .

زيداً : مفعولٌ به منصوبٌ .

العاقل : نعتٌ لـ « زيداً » ، ونعت المنصوب منصوب .

ووجه تبعيته لمعوته ما تقدم في الذي قبله ، لكن بتبديل الرفع بالنصب .

(٣) هذا مثال على النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة ، في الحذف ، مع الأفراد والتعريف والتذكير . أيضاً :

وإعرابه .

مررت : فعلٌ وفاعلٌ .

بزيد . جارٌ ومجرور متعلقٌ بـ « مررت » . =

ولا يصح أن نقول : قام زيد العاقل . ولا أن نقول : رأيتُ زيدًا العاقل ، ولا أن  
 نقول : مررتُ بزيد العاقل . لأنَّ النعتَ يَتَّبِعُ المُنْعَوَتَ بدونِ تفصيلٍ<sup>(١)</sup> .  
 واقتصر المؤلفُ رحمه الله على هذه الأمثلة الثلاثة ، مع أنه لم يذكُرْ إلا النعتَ  
 والمنعوتَ إذا كانا مَعْرِفَتَيْنِ ، لكن كيف نقولُ إذا كانا نِكْرَتَيْنِ ؟  
 الجواب : يُبْدَلُ « زيد » بـ « رجل » ، فنقولُ : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، رأيتُ رجلًا  
 عاقلًا ، جاء رجلٌ عاقلٌ .

\* \* \*

---

= العاقل : نعت لـ « زيد » ، ونعت المجرور مجرور .  
 ووجه تبييحه للمنعوت ما تقدم في الذي قبله ، لكن بتبديل النصب بالجر ، وبقية أقسام النعت من تدكير  
 وتأنيث ، وتشية وجمع ، معلومة ، فلا نُطِيلُ بذكرها ، وقد استوفاهما الشيخ خالد الشارح لهذا المحر ،  
 فراجعهُ في شرح الأزهرية ص ٩٠ وما بعدها .  
 (١) تقدم بما أن ذكرنا أنه يحوز مخالفة النعت للمنعوت في الإعراب ، فراجعهُ .

# المعرفة وأقسامها

## المعرفة وأقسامها

قال المؤلف رحمه الله : المعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمّر ، نحو : أنا وأنت .  
والاسم العلم نحو : زيد ومكة ، والاسم المبهّم نحو : هذا وهذه وهؤلاء . والاسم  
الذي فيه الألف واللام ، نحو : الرجل والغلام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة  
لما أشار المؤلف رحمه الله إلى التعريف والتكثير<sup>(١)</sup> يشن المعرفة والنكرة<sup>(٢)</sup> .  
فقال : المعرفة خمسة أشياء<sup>(٣)</sup> . وهي معدودة بأنواعها ، لا بأفرادها .

(١) فقد ذكر رحمه الله أن السمت يتبع المنعوت في تعريفه وتكثيره ، فتارة يكون السمت معرفة ، وتارة يكون  
نكرة ، ولذا ذكر هنا رحمه الله أقسام المعرفة والنكرة .

(٢) وهما قسما الاسم ، فالاسم ينقسم إلى قسمين : المعرفة ، والنكرة .

(٣) قدّم المؤلف رحمه الله المعرفة على النكرة ذكراً ؛ لغلو منزلتها وشرفها ، مع أن كثيراً من النحويين يُقدّمون  
النكرة ، كما بن مالك في الألفية ؛ لأنها الأصل ، ولأن المعارف مُستخرجة منها .

فلتقديم المصنف المعرفة على النكرة وجهان

أما الأول : فسبقي ، وهو غلو مرتبة المعرفة على النكرة .

وأما الثاني : فلأن معرفة الشيء المُحدّد بالعدد أسهل من معرفة ما هو أوسع منه دائرة ، وبدون تحدّد بعدد .  
ولم يذكر المؤلف والشارح رحمهما الله تعريف المعرفة ، واكتفيا بذكر أقسامها فقط . ونحن إن شاء  
الله تعالى مذكّر تعريفها لغة واصطلاحاً ، فنقول :

أولاً : تعريفها من حيث اللغة . ترجع كلمة « معرفة » إلى مادة العين والراء والفاء ، ومنها قولهم : عرفتُ  
الشيء معرفة ، إذا علمت به .

ثانياً : تعريفها من حيث الاصطلاح : تُعرّف بأنها كل اسم دلّ على شيء مُعيّن ، بواسطة قرينة من  
القرائن ، قد تكون هذه القرينة لفظية ، وقد تكون معنوية .

فتكون القرينة لفظية في الأقسام الآتية من المعارف :

١- في الأسماء الموصولة ، والقرينة اللفظية هي الصلة .

٢- في المَعْرِف بـ « أَل » ، والقرينة اللفظية هي « أَل » .

٣- في المضاف إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أضيف إليه .

وتكون القرينة معنوية ، وذلك في الضمائر بواسطة التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، وفي أسماء الإشارة ؛ إذ  
إنها تدل على معين بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .

أم العلم كـ « محمد » ، و « علي » فلا يحتاج إلى قرائن لتعيينه ، فهو مُعرّف بالوضع ، كما سيأتي إن شاء  
الله تعالى . =

قال المؤلف رحمه الله : الاسم المضمَرُ ، نحو : أنا وأنت<sup>(١)</sup> . هذا هو أول المعارف الخمسة ، فكل ضمير فهو معرفة ، وما هو الاسم المضمَرُ ؟<sup>(٢)</sup> .

قال بعضهم في تعريفه : هو ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً .

مثاله . إذا قلتُ : أنا قائمٌ . كلمة « أنا » مُكْنِي بها عن « محمد بن صالح بن عثيمين » ، وأيهما أُخْصِرُ : هذه الكلمات الثلاث ، أو « أنا » ؟

الجواب : « أنا » ، مع أنها أوضح أيضاً من الاسم الظاهر ، فيُكْنَى بالضمير عن الاسم الظاهر اختصاراً وإيضاحاً .

مثال آخر : تقول : أنت قائمٌ . تُخاطِبُ رجلاً اسمه علي بن عبد الله المُفْلِح .

ولو أثبت بالظاهر لَقُلْتُ : علي بن عبد الله المُفْلِح قائمٌ . وأيهما أُخْصِرُ ؟

الجواب : أنت قائمٌ .

وأيهما أبين وأوضح ؟

الجواب : أنت قائمٌ . أيضاً ؛ لأن « علي بن عبد الله المُفْلِح » قد تكون لرجل غير حاضر ، لكن « أنت قائمٌ » واضح أنها لرجل حاضر .

= وهذا المؤلف رحمه الله حصر المعارف كلها في أشياء خمسة ، ودليل ذلك تبيان

الأول : الاستقراء التام ، حيث استقرأ أئمة اللغة والنحو الكلمات العربية ، فوجدوا المعارف لا تحرج عن تلك الأشياء الخمسة .

والثاني : الإجماع ، وقد حكاه عن أئمة اللغة غير واحد .

واعلم - رحمك الله - أن المشهور عند النحويين عَدُّ المعارف بست ، والاختلاف بينهم وبين المصنف لمطى ؟ إذ إن الجمهور يذكرون اسم الإشارة والاسم الموصول كلاً على جِذَّة ، خلافاً للمصنف فقد ذكرهما باسم واحد ، وهو قوله : الاسم المبهم .

(١) قوله . نحو أنا وأنت . فيه تمثيل على الضمائر بنوعين ، وهما ضمائر التكلم بـ « أنا » ، وضمائر الخطاب أو المخاطبة بـ « أنت » ، وذكر بعض الشيء للدلالة على كل شيء من الاصطلاحات المُتَّبِعَة عند النحويين وغيرهم .

(٢) اعلم رحمك الله أن الضمير والمضمر بمعنى واحد .

إذن : بعضهم يقول في تعريف الضمير : ما كُنِّي به عن الظاهر اختصارًا . وبعضهم يقول : الضمير ما دلَّ على حاضر أو غائب بألفاظ معلومة .

فقولهم في التعريف . ما دلَّ على حاضر ، وذلك نحو : أنا ، وأنت<sup>(١)</sup> .

وقولهم : أو غائب . وذلك نحو : هو .

وقولهم : بألفاظ معلومة . وهي : أنا ، وأنت ، وأنتما . إلى غير ذلك مما مرَّ علينا فيما سبق<sup>(٢)</sup> .

وبدأ المؤلف رحمه الله بالضمائر ؛ لأنها أعرف المعارف ؛ لأنك إذا قلت : « أنا » . فإنه لا يَحْتَمِلُ غيرك ، وكذلك « أنت » لا يَحْتَمِلُ غيره ، وكذلك « هو » لا يَحْتَمِلُ غير المُكَنَّى عنه .

(١) اعلم - رحمك الله - أن كثيرًا من النحاة يُطلقون على ضميري التكلم والمخاطب ضمير الحضور ؛ لأنَّ صاحب هذا الضمير يكون عادة حاضرًا وقت النطق به .

(٢) تقدم ذكر هذه الألفاظ في بحث الفاعل ، وفي بحث المبتدأ والخبر ، وسبق هناك أن قلنا : إن الضمير ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما وُضِعَ للدلالة على المتكلم ، وهو أقواها من حيث التعريف ، وهو كلمتان ، وهما : « أنا » للمتكلم وحده ، و « نحن » للمتكلم المعظم نفسه ، أو معه غيره .

والنوع الثاني : ما وُضِعَ للدلالة على المخاطب ، وهو يلي ضمير المتكلم في قوة التعريف ، وهو خمسة ألفاظ ، وهي : « أنت » بفتح التاء للمخاطب المذكر المفرد ، و « أنتِ » بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة المفردة ، و « أنتما » للمخاطب المشي ، سواء أكانا ذكرين ، أم أنثيين ، أم ذكرًا وأنثى ، و « أنتم » لجمع الذكور المخاطبين ، و « أنتنَّ » لجمع الإناث المخاطبات .

والنوع الثالث : ما وُضِعَ للدلالة على الغائب ، وهو يلي ضمير المخاطب في قوة التعريف<sup>(٣)</sup> ، وهو خمسة ألفاظ أيضًا ، وهي : « هو » للغائب المذكر المفرد ، و « هي » للغائبة المؤنثة المفردة ، و « هما » للمشي الغائب مطلقًا ، سواء أكانا ذكرين ، أم أنثيين ، أم ذكرًا وأنثى ، و « هم » لجمع الذكور العائين ، و « هنَّ » لجمع الإناث العائيات .

فجميع ما ذكر اثنا عشر ضميرًا ؛ اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب ، وكلها معارف ، كما عرفت .

(\*) وعليه فترتيب الأنواع الثلاثة للضمير من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

لكن إذا قلت : زيد ، عمرو ، بكر ، خالد . فهذا صحيح أنه يُعَيَّن ؛ يعنى : ليست « زيد » ككلمة « رجل » ، لكنها أوسع دائرة من الضمير ، ولهذا نقول : الضمائر أعرف المعارف .

واشتكى بعض العلماء أسماء الله المُخْتَصَّة به ، مثل : « الله » ، والرحمن ، ورب العالمين <sup>(١)</sup> ، فقالوا : إنها أعرف المعارف ، فالله ، والرحمن ورب العالمين أعلام على الرب عز وجل ، وهى أعرف المعارف ؛ لأنها لا تَحْتَمِلُ غيره .

إذن : نقول : أعرف المعارف الضمائر إلا الأسماء المُخْتَصَّة بالله ، فهى أعرف من الضمائر ؛ لأنها لا تَحْتَمِلُ غير الله ، ولا تَصْلُحُ لغير الله .

وقول المؤلف رحمه الله : الاسم المُضْمَرُ نحو : أنا وأنت . ليته جاء بكلمة « هو » ؛ كى تَحْتَمِلَ على كل أنواع الضمائر ، فـ « أنا » للمتكلم ، و « أنت » للمخاطب ، و « هو » للغائب ، فلو جاء المؤلف رحمه الله بـ « هو » لاستكملت الضمير .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم العَمُّ ، نحو : زيد ومكة .

العَلَمُ هو القسم الثانى من أقسام المعارف الخمسة ، وهو فى المرتبة الثانية <sup>(٢)</sup> ، وهو ما عيَّن مُسَمَّاه مطلقاً .

قال ابن مالك :

اسم يُعَيَّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً      عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنَقَا <sup>(٣)</sup>

فالاسم العَلَمُ هو الذى يُعَيَّنُ المُسَمَّى تَعْيِناً مُطْلَقاً بلا قيد <sup>(٤)</sup> .

(١) ومنها أيضاً اسم « الرب » بالألف واللام ، فهو من الأسماء المختصة بالله .

قال النووى رحمه فى المجموع ٣٣٤/١ : قال العلماء : الرب بالألف واللام لا يطلق إلا على الله . اهـ . وانظر الفتح ١٧٩/٥ .

واشتكى أيضاً الضمير العائد إلى الله تعالى ، فهو أعرف من الضمير العائد على غير الله تعالى .

(٢) فى ترتيب أقسام المعارف الخمسة ، من حيث درجة تعريفها .

(٣) الألفية ، باب العلم ، البيت رقم ( ٧٢ ) .

(٤) العَمُّ لغةً هو الشئ الظاهر البين كالجبال مثلاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْخَوَارِجُ فِي الْبَحْرِ -

ومنه له المؤلف رحمه الله بقوله : نحو : زيدٌ ومكةٌ .

و « زيدٌ » عَلَمٌ على العاقل<sup>(١)</sup> ، و « مكةٌ » عَلَمٌ على غير العاقل<sup>(٢)</sup> ، ونحو « زيد » :

= كالأعلام : أى : كالحبال .

وأما فى الاصطلاح فهو ما يدل على معين بدون احتياج إلى قرينة لفظية أو معنوية لتعيين مُسمَّاه ، وذلك بخلاف بقية المعارف التى تحتاج إلى قرائن لهذا التعيين .

فاسم الإشارة يعين مُسمَّاه بقرينة الإشارة الحسية كالأصبع ؛ لأن الأصل أننى إذا قلت : هذا محمدٌ . الأصل أن أقول : هذا ، يعنى : أشيرُ إليه . لذلك قال : اسمُ الإشارة .

والاسم الموصول يعين مسماه بقرينة الصلة ، لو قلت : جاء الذى تُعرفُ . فالاسم الموصول « الذى » لم يتَّعَيَّنْ إلا بواسطة صلته ؛ جملة « تعرف » .

والاسم المضاف إلى المعرفة يعين مسماه بقرينة الإضافة ، والضمير يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » ، أو الخطاب كـ « أنت » ، أو الغيبة كـ « هو » .

والمعرف بـ « أل » يعين مسماه بقرينة « أل » ، فإذا فارقت « أل » أصبح بكرة .

فالفرق إذن بين العَلَم وبين بقية المعارف أنها تُعَيَّنُ مسماهها بقيد ؛ أى : بواسطة قرينة ، أما العلم فيعين مسماه بوضعه ، ولا يحتاج إلى قيد ، أو قرينة .

(١) وهو عَلَمٌ على مذكّر .

(٢) وهو عَلَمٌ على مؤنث ، وهذان المثالان تمثيل على العلم ببعض مفرداته ، وكأن المؤلف رحمه الله يريد أن يشير إلى أن العلم قسمان :

أولهما : عَلَمٌ مذكّر ، وهو نوعان :

الأول : ما كان تذكيره لفظيًا ، كـ « إبراهيم » .

والثانى : ما كان تذكيره معنويًا ، كـ « طلحة » .

وثانيهما : عَلَمٌ مؤنث ، وهو نوعان :

لأول : ما كان تأنيثه لفظيًا ، كـ « مكة » .

وساى : ما كان تأنيثه معنويًا ، كـ « زينب » .

وقد يجتمع التذكير اللفظى والمعنوى ، كما فى « محمد » ، وكذلك يجتمعان فى المؤنث ، كما فى « فاطمة » .

وفد ذكر الحاة أيضًا تقسيمات أخرى للعلم . فقالوا

أولاً : ينقسم العلم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم . وكنية . ولقب .

فاسم : ما وضع ليدل على الذات ابتداءً ، وليس بكنية ، ولا لقب ، أو بعبارة أخرى : بدون إشعار

بمدح أو دم ، مثل : محمد - عمرو - حسن - سعاد . =



عمرو ، وخالد ، وبكر ، وعبد الله .

ونحو « مكة » : طيبة « اسم المدينة » ، وعنيزة ، وبريدة .

= والمراد بالكسبة : ما كان في أوله أب أو أم .

وزاد بعضهم : أو عم ، أو عمة ، أو ابن ، أو بنت ، أو خال ، أو خالة ، أو أخ ، أو أخت ، مثل : أبو عبد الله - أم سلمة - أمة عمران - بنت الشاطئ .

والمراد باللقب : ما أشعر بحسب وضعه الأصلي بمدح المسمى ، أو ذمه .

فمثال ما أشعر بالمدح : زَيْن العابدين ، تاج الدين ، الرشيد .

ومثال ما أشعر بالذم : أنف الناقة - كلب - السفاح - الخطيئة .

فاللقب إذن يدل على ذات المسمى ، وصفة له ، تُشعر بمدحه أو ذمه .

وقد تكون الكنية كنية لقباً ، إذا كُنِّي بما يدل على المدح ، مثل : أبو الجود ، فهذه تكون كنية باعتبار ، ولقباً

باعتبار آخر . تكون كنية باعتبار أنها صُدِّرت بأب ، وتكون لقباً باعتبار أنها تُشعر بمدح .

وكذلك ما أشعر بدم يكون كنية ولقباً ، مثل : أبو لهب . فهذا يشعر بدم ، وصُدِّر بأب ، فيكون كنية من

وجه ، ولقباً من وجه آخر .

وهل يمكن أن يجتمع الاسم واللقب ؟

الجواب : لا ؛ لأنه إن أشعر بمدح أو ذم انتقل من الاسم إلى اللقب ، فالاسم لا يشعر بمدح ولا ذم ، ما هو

إلا مجرد علم ، كالصخرة على الحصى .

ثانياً . ينقسم العلم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : علم منقول . وعلم مرتجل .

فالعلم المرتجل الذي لم يشق له استعمال قبل العلمية في غيرها ؛ أي : ما وُضِع من أول أمره علماً ، ولم

يُنقل من استعمال آخر سابق على العلمية .

ومثاله « سعاد » ، و « زينب » ، و « مريم » اسم امرأة ، و « أدد » ، و « إسماعيل » اسم رجل .

والعلم المنقول : هو ما سبق استعماله قبل أن يكون علماً في شيء آخر غير العلمية ، ثم نُقل إلى العلمية بعد

ذلك .

ويُنقل العلم من أمور متعددة ، فقد ينقل من المصدر ، مثل « قُضِل » فإنه في الأصل مصدر للعزل قُضِل

يُفْضَل قُضْلاً ، ثم اشتُغِل علماً ، ومنه الفضل بن العباس رضي الله عنهما .

وقد يُنقل أيضاً من اسم جنس ، مثل : أسد . فـ « أسد » علم شخص منقول من اسم جنس ، وهو الأسد

الحيوان المفترس المعروف فهو بأصل وضعه اسم جنس ، ثم سُمِّي به البشر ، فيقال مثلاً : أَسَدُ بن عبد الله .

إلى غير ذلك مما ينقل منه العلم ، فارجع إليه في المطبوعات .

ثالثاً . ينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب .

فـ « مفرد » هو ما تكون من كلمة واحدة ، فلم يكن مركباً تركيباً إسنادياً ، ولا مزجياً ، ولا إصافياً ، -

ومن العَلَمِ لغير العاقلِ أيضًا : العَضْبَاءُ ، والقَصْوَاءُ ، وهما اسمانِ لناقتَيْنِ من إبلٍ

= مثل : فاطمة ، ومحمد ، ومكة .

وَأَمَّا لَعَمِ المركب فهو ما تَكُونُ من كلمتين فأكثر ، وهو ثلاثة أنواع : مركب إسنادي ، ومركب مرجي ، ومركب إضافي .

المركب الإسنادي هو ما تَرْكُبُ من جملة اسمية أو فعلية ، وُسِّمَ به شخص بعينه ، وُتْرِكَبُ من فعل وفاعل أو نائبه ، أو من مبتدأ وخبر ، مثل : قَتَعَ اللَّهُ ، وجَادَ الرَّبُّ ، وَسُرَّ من رَأَى ، وزَيْدٌ قَاتِمٌ « أسماء رجال » ، وما شَاءَ اللَّهُ ، وَتَخَتَّمَهُ « أعلام نساء » .

والمركب المَرْجِي هو عبارة عن كلمتين اخْتَلَطَتَا وامتزجتا معًا ، وَأَصْبَحَتَا ككلمة واحدة ، مثل : سَيِّبَتُوهُ ، وَتَغَلَّتْكَ وَخَضِرَ مَوْتُ .

والمركب الإضافي هو ما تَرْكُبُ من مضاف ومضاف إليه ، نحو : عَبْدُ اللَّهِ ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأُمُّ كَلْبُومٍ ، وَسُتُّ الدَّارِ .

رابعًا : ينقسم العلم باعتبار مُسَمَّاهُ إلى علم شخص ، وعلم جنس .

فعلم الشخص هو ما وُضِعَ للدلالة على ذات معينة ، ولا تُضَرُّ المشاركة اللفظية ، كمشاركة لفظين موضوعين لذاتين ، كـ « إبراهيم » لشخصين ، لأن تلك المشاركة عارضة من اللفظ ، لا من أصل الوضع . ويرد علم الشخص من الأنواع الآتية :

١ - من العقلاء ، مثل : محمد - زينب - جعفر - هدى .

٢ - المألفون من الأماكن والحيوانات التي لا تعقل ، نحو : لاجِقُ « اسم فرس » - عَدَن - مكة - شَذَقَم « اسم جمل » .

وعلم الجنس هو : ما وُضِعَ للدلالة على جنس معين ، وليس على ذات بعينها .

ويرد علم الجنس مما يلي :

١ - ما لا يُؤَلَّفُ من السباع والحشرات السامة ، وهذا هو الغالب فيه ، مثل : أسامة « علم على جنس الأسود » - ذُوَالَة « علم على جنس الذئاب » - ثُعَالَة « علم على جنس الثعالب » - أُمُّ عَزِيطٍ « علم على جنس العقارب » .

ومن غير الغالب يكون :

١ - لما يُؤَلَّفُ ، ومن أعلام الأحاسيس التي تُؤَلَّفُ : أَبُو الْأَثْقَالِ لِلْبَعْلِ وَأَبُو أَيُّوبَ لِلْجَمَلِ - وَأَبُو صَابِرٍ لِلْحِمَارِ - وَالْأَخْطَلُ لِلْهَرِّ - وَذُو النَّابِ لِلْكَلْبِ - وَذُو الْقَرْنَيْنِ لِلْبَقَرِ وَالضَّأْنِ .

٢ - للمعاني ، ومن أعلام الأجناس التي للمعاني : « بَرَّة » علم على البرَّة ، بمعنى البرِّ « فَجَار » علم على الفخرة ، بمعنى الفُخُور - « يَسَار » علم على اليُسْر والغنى - « وَغْدُودٌ وَبُكْرَة » علمان على الوقتين المعروفين - وَ « سُتِحَان » علم على التسبيح .

٣ - للأعيان العقلاء ، مثل : « فِرْعَوْن » علم لكل مَلِكٍ من ملوك مصر . =

الرسول ﷺ<sup>(١)</sup> .

الْعَلَمُ يَأْتِي فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْمَعَارِفِ ، إِلَّا الْعَلَمَ الْخَاصَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ<sup>(٢)</sup> . فلو قلت : مررتُ بزيد فاضل . فليس بصحيح ؛ لأنَّ « زيد » معرفة ، و « فاضل » نكرة ، والتعريف - كما سبق - يجب أن يتبع المنعوت في التعريف والتنكير .

وكذلك لا يصح أن تقول : مررتُ برجل الفاضل ؛ لأنَّ « الفاضل » معرفة ، و « رجل » نكرة .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم المُنْبَهُمُ<sup>(٣)</sup> . نحو : هذا ، وهذه ، وهؤلاء .

الاسم المُنْبَهُمُ يَشْقُلُ شَيْئَيْنِ .

الشيء الأول : اسم الإشارة .

والشيء الثاني : الاسم الموصول<sup>(٤)</sup> .

= والعلم الجنسي مقصور على السماع .

وَمَا سَقَى يَتَيْنِ

١ - أنه يكون اسماً ، كـ « فرعون » ، و « برة » ، وأسماء ، وكنية ، كـ « أم عزيطة » ، وأبو صابر ، وأبو أيوب ، ولقباً كـ « يسار » ، وفجار ، والأخطل .

٢ - أن علم الجنس يكون للعين المحسوسة ، مثل : « أسامة » ، للأسد ، وللمعنى « الغير محسوس » ، مثل : برة ، وفجار . والله أعلم .

(١) انظر زاد المعاد ١/١٣٤ .

(٢) وهذا بالاتفاق ، فالاسم المختص بالله ؛ كلفظ الجلالة « الله » ، و « الرحمن » ، هذا هو أعرف المعارف ، أعرف حتى من الضمير .

فإذا قلت : الله أو الرحمن . فلا يمكن أبداً أن يتخيل الإنسان سوى الله عز وجل ، ولهذا قالوا : إن العلم الذي يختص بالله عز وجل ؛ كـ « الله » ، و « الرحمن » هو أعرف المعارف .

أما العلم على غيره سبحانه فإنه يأتي في المرتبة الثانية ، ولهذا أتى به المؤلف رحمه الله بعد ذكر الضمير .

(٣) « المبهم » اسم مفعول من الإبهام ، وهو يرجع إلى مادة « أبهم » ، ومنها قولك : أبهمت الأمر . صد إيضاحه ، والاسم المبهم هو القسم الثالث من أقسام المعرفة .

(٤) هذان شيان ، والمؤلف رحمه الله اقتصر في التمثيل على اسم الإشارة ، وهذا ليس بجيد ، ولكنه قد =

فاسم الإشارة يُعَيَّن مدلوله بالإشارة<sup>(١)</sup>، فمثلاً اسم الإشارة « هذه » يتصوّر المخاطب أنك تُشيرُ بأصبعك ، فتقولُ : هذه حقيبتك . وتُشيرُ بأصبعك .

وتقولُ : هؤلاء طلبة . وتُشيرُ أيضاً .

فاسم الإشارة معرفة يُعَيَّن مدلوله بالإشارة ، فليس كالعلم يُعَيَّن مُسمّاه مطلقاً .  
والاسم الموصول يُعَيَّن مدلوله بالصلة<sup>(٢)</sup> . فلو قلتُ : جاء الذي . ما استفدنا

= يُعْتَذَرُ عن المؤلف رحمه الله بالقاعدة المعروفة : كلُّ الشيء يُذَكَّرُ ببعض مفرداته .

وأيهما أقوى في التعريف - اسم الإشارة ، أم الاسم الموصول ؟

الاسم الإشارة أقوى في التعريف من الاسم الموصول .

(١) اسم الإشارة هو ما وُضِعَ ليدل على مُعَيَّن بواسطة إشارة حسية أو معنوية ، وله ألفاظ معينة ، وهي : ذا ، وهذا للمفرد المذكر ، وذى ، وذة - بسكون الهاء - ، وذو بالاختلاس ، وذى بالإنشباع<sup>(\*)</sup> ، وتى ، وتة - بسكون الهاء - ، وتة بالاختلاس ، وتى بالإنشباع ، وتا ، وذات ، عَشْرَتُهَا للمفردة المؤنثة ، وهذان وهذان للمثنى المذكر ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وهاتان وهاتان للمثنى المؤنث ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وهؤلاء بالمد على الأنصاح للجمع مطلقا ، مذكرا كان أو مؤنثا ، عاقلاً أو غير عاقل .

فهذه الألفاظ كلها معارف ، وهي تلى العلم في قوة التعريف .

ووجه إبهام اسم الإشارة عمومته وصلاجيته للإشارة به إلى كل جس ، وإلى كل نوع ، وإلى كل شخص .

(٢) الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة أو شبهها ، تُذَكَّرُ بعده البتة ، وتُسَمَّى صلة ، وتكون مشتملة على ضمير يطابق الموصول ، ويسمى عائداً ، وله ألفاظ معينة أيضاً ، وهي : الذى للمفرد المذكر ، والذان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا للمثنى المذكر ، والذين للجمع المذكر ، والتى للمفردة المؤنثة ، والتان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا للمثنى المؤنث ، واللاتى واللاتى للجمع المؤنث .

فهذه الألفاظ كلها معارف ، وهي تلى اسم الإشارة في قوة التعريف .  
وإنما أُذِجِلَ الاسم الموصول تحت الاسم المبهم ؛ لأن فيه إبهاماً مطلقاً معنى الصلة ، لكن بذكر الصلة يدفع معنى الإبهام .

(\*) يعرف من الاختلاس والإشباع - أن الاختلاس هو النطق بالحركة بسرعة وخطف ، مع عدم مدّها ، والإشباع بإبصار الحركة ، وإطالة الصوت بها ، ينشأ من ذلك حرف مناسب لها ، يقال له : حرف الإشباع ؛ كالواو بعد الضمة ، والياء بعد الكسرة .

شيئاً . وإذا قلنا : جاء الذى نُجِبُهُ . تَعَيَّنَ ، فقد خرج بكلمة « نُجِبُهُ » كلُّ مَنْ لا يُجِبُهُ هذا القائل .

فصارت الأسماء المُتَّبِعَةُ نوعَيْنِ :

النوعُ الأولُ : أسماءُ الإشارة .

والنوعُ الثانى : الأسماءُ الموصولة .

وكلاهما من المعارف ، ولذا لا بدُّ أن يُنْتَعَا بمعرفة ، فتقولُ : جاء الذى فهم الدرسُ الفاضلُ ، وتقولُ : جاء الفاضلُ الذى فهم الدرسُ . فَيُتَّبَعُ النعتُ المنعوتُ فى التعريفِ ، وما هو إعرابُ اسم الإشارة والاسم الموصول ؟

نقولُ : اسمُ الإشارة والاسمُ الموصولُ مَبْنِيَانِ ، لا يَظْهَرُ عليهما علامةُ الإعرابِ ، ما لم يكونا مُشْتَرَكَيْنِ ، فإن كانا مُشْتَرَكَيْنِ فهما مُعْرَبَانِ .

تقولُ : جاء الذى فهم الدرسَ ، ورأيتُ الذى فهم الدرسَ ، ومررتُ بالذى فهم الدرسَ .

فالاسمُ الموصولُ « الذى » دخلَ عليه عاملُ رفع<sup>(١)</sup> ، وعاملُ نصب<sup>(٢)</sup> ، وعاملُ خفض<sup>(٣)</sup> ، ومع ذلك لم يَتَغَيَّرْ .

إذن : هو مَبْنِيٌّ .

مثالٌ آخرُ : تقولُ : أُحِبُّ الذين يُسَاهِمُونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا منصوبةٌ ، وتقولُ : أفلح الذين يُسَاهِمُونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا مرفوعةٌ ، وتقولُ : مررتُ بالذين يُسَاهِمُونَ فى الخيرِ . « الذين » هنا مجرورةٌ .

فَتَجِدُ أَنَّ « الذين » لم تَتَغَيَّرْ ، فهى إذن مَبْنِيَّةٌ .

(١) وهو الفعل « جاء » .

(٢) وهو الفعل « رأيت » .

(٣) وهو حرف الجر « الباء » .

لكنَّ بعضَ العربِ يُعَرِّبُونَهَا ، وَيَجْعَلُونَ المرفوعةَ بالواو<sup>(١)</sup> ، ومنه قولُ الشاعرِ :

نحن الذُّونُ صَبَّحُوا الصُّبَاخَا      يومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاخَا<sup>(٢)</sup>

لكنَّ أكثرَ العربِ يقولون . نحن الذين . لأنها مبنيةٌ عندهم ، أما المشي فمعربٌ ؛ لأنه يَتَغَيَّرُ باختلافِ العواملِ ، فتقولُ : جاء اللذان يَشْعَيَانِ في الخير ، ورأيتُ اللذَيْنِ يَشْعَيَانِ في الخير ، ومررتُ باللذَيْنِ يَشْعَيَانِ في الخير .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾ « اللذان » بالرفع ؛ لأنها مبتدأ .

(١) يعنى الشارح رحمه الله أن الاسم الموصول « الذين » ، المشهور في لغة العرب أنه مبنى على الفتح ؛ لأن آخره مفتوح ، وهو ملازم للياء على كل حال ؛ أى : فى حالة الرفع والنصب والجر ، كما مثل الشارح رحمه الله .

وهناك لغة أخرى بخلاف المشهور ، وهى أن « الذين » تكون بالواو فى حالة الرفع ، فتقول : الذُّونُ ، وبالياء فى حالتى النصب والجر ، فتقول : الذين ، وهذه هى لغة بنى هذيل ، وغنقىل . وهى على هذه اللغة تكون معربة ؛ لأن آخرها يتغير باختلاف العوامل .

فصارت « الذين » فيها لغتان عن العرب ؛ لغة بالياء مطلقاً ، وهذا هو الوجه المشهور فى لغة عامة العرب ، ولغة أخرى أنها تتغير ، فتكون بالواو فى حالة الرفع ، وبالياء فى حالتى النصب والجر .

(٢) اُخْتُيْفٌ فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد ( النوادر ٤٧ ) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سَمَّاهُ أبا حرب الأَعلم ، ونسبه الصاغاني فى العباب إلى ليلى الأُخَيْلِيَّة ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن الفُجَّاح ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد :

نحن قَتْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا      ولم نَدْعُ لِسَارِحِ مُرَّاحَا  
إلا دِهَارًا أو دَمًا مُفَاخَا      نحن بنو خُوَيْلِدٍ صُرَّاحَا

لا كَذِبَ اليَوْمَ ولا مُرَّاحَا

والبيت استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك ١/١٣١ ، الشاهد رقم ( ٤٥ ) ، وفى معنى الليب ٢/٤٧١ ، الشاهد رقم ( ٦٤٩ ) ، ونسبه فيه للعُقَيْلِي ، واستشهد به أيضًا ابن عقيل فى شرح الألفية ١/١٤٤ ، الشاهد رقم ( ٢٧ ) .

و سَمَّاهُ فى هذا البيت . قوله : الذُّونُ . حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالماً ، على لغة هذيل وعقيل ، ولو مشى على اللغة الأخرى لقال : نحن الذين . كما قال الصحابة رضى الله عنهم :

نحن الذين بايَعُوا مُحَمَّدًا      على الجهادِ ما بَقِيَنا أَبَدًا

وفوقه تعالى . ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ «الذين» منصوبةً بالياء .

ش . هي تَتَغَيَّرُ باختلاف العوامل ، وكلُّ شَيْءٍ يَتَغَيَّرُ باختلاف العوامل فهو معربٌ ، وليس مبنياً .

كذلك اسم الإشارة نقولُ : هو مبنيٌ إلا المثنى فهو مُعْرَبٌ ، فتقولُ : رأيتُ هذا الرجلَ ، وجاء هذا الرجلُ ، ومررتُ بهذا الرجلِ . فـ « هذا » لم تَتَغَيَّرْ .  
وتقولُ : هؤلاء رجالٌ ، وتقولُ : أكرمْتُ هؤلاء الرجالَ ، وتقولُ : مررتُ بهؤلاء الرجالِ . فتجدُ أنَّ « هؤلاء » أيضاً لم تَتَغَيَّرْ .

أمَّا المثنى فهو معربٌ ، يقولُ الله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اٰخَصَمُوْا فِي رِيْبِهِمْ﴾ . فقال : « هذان » . بالالف .

وتقولُ : أكرمْتُ هذين الرجلين . فـ « هذين » منصوبةٌ بالياء .

إذن : تَغَيَّرَ المثنى في اسم الإشارة باختلاف العوامل ، وكما تقدم ، كلُّ كلمةٍ تَتَغَيَّرُ باختلاف العوامل فهي معربةٌ ، وليست بمبنية .

والخلاصة الآن : أنَّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنيةٌ إلا المثنى منها .

فإذا قال قائلٌ : ما دليلُكم على أنها مبنيةٌ ؟

قلنا : لأنها لا تَتَغَيَّرُ باختلاف العوامل .

وما دليلُكم على أنَّ المثنى معربٌ ؟

قلنا : دليلُنا أنه يَتَغَيَّرُ باختلاف العوامل .

ثم قال المؤلف رحمه الله : والاسم الذي فيه الألف واللام : نحو : الرجلُ .

وعلامة . هذا هو النوع الرابع من المعارف ، فكلُّ اسمٍ فيه « أل »<sup>(١)</sup> فهو معرفة<sup>(٢)</sup> ، سواء

(١) المؤلف رحمه الله - كما رأيت - عبّر بالألف واللام ، وفقاً لمذهبه الذي اختاره من أول الكتاب .

(٢) ليس الكلام على إطلاقه هكذا ؛ بل لا بد أن تُقَيَّد « أل » بالتى تفيد الاسم التعريف ؛ لأنَّ « أل » قد =



كان مفردًا ، أم مجموعًا ، مذكّرًا ، أم مؤنثًا ، فـ « الرجل » ، و « المرأة » ، و « المسجد » ، و « السوق » ، و « الغلام » معرفة .

= تدخل على الاسم ، ولا تفيد تعريفًا ، وتسمى « أل » هذه بـ « أل » الزائدة ، وسُميت بذلك ؛ لأنها لا يحصل بها التعريف ، فلا يترتب على دخولها تعيين ما دخلت عليه ، إما لأنه معرفة بدونها ، وإما لأنه نكرة لا يعرف بها ، كما سيأتى ذلك إن شاء الله تعالى فى ذكر أنواعها .  
وساء على هذا الذى ذكرناه تعلم أن « أل » على قسمين :

١ - أل المعرفة .

٢ - أل الزائدة .

فـ « أل » المعرفة هى التى تفيد تعريف ما دخلت عليه من النكرات ، كما فى الأمثلة السابقة فى كلام الشارح رحمه الله ، وهى تنقسم إلى قسمين :

١ - جنسية .

٢ - عهدية .

أولاً . أل الجنسية :

تدل الكلمات المُنكرة ، مثل : طفل ، رجل ، امرأة ، على أمرين :

الأول . المعنى الذهنى المتصور عند الطق بها ، وهو الطفولة ، والرجولة ، والأنوثة ، فى الأمثلة السابقة .  
الثانى . الأفراد الذين تشملهم هذه الكلمات ، ممن يطلق عليهم لفظ . طفل - رجل - امرأة .  
وتعريف الجنس يقصد به أن يدل اللفظ ، عن طريق « أل » على أحد الأمرين السابقين ، ولذلك ترد « أل » هذه :

أ- لتعريف حقيقة الجنس أى : الحقيقة الذهنية فى العقل للدلول اللفظ بصرف النظر عن الأفراد<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ .

فكلمة « الماء » معرفة بـ « أل » الجنسية ، لتعريف حقيقة الماء الحاضرة فى الذهن ، فكأن التقدير : وجعلنا من حقيقة الماء كل شىء حى .

وكقولك . الإنسان مكون من عظم ولحم وعصب . أى : أن حقيقة الإنسان أنه مكون من عظم ولحم وعصب .

وكقولك أيضًا : الرجل خير من المرأة . إذا لم ترد به رجلاً بعينه ، ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن حقيقة جس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة .

ولا يصح أن يكون المراد بهذا أن كل رجل أفضل من كل امرأة ؛ لأن الواقع بخلافه .

(١) وسلك نقول : إن « أل » التى لتعريف حقيقة الجنس لا تقتضى الشمول .



نقول : اشترئ كتاب الطيب . كيف تصح هذه العبارة ؟

جواب : أن نقول : الكتاب الطيب . فتجعل المنعوت معرفة ؛ ليصح نعته بالمعرفة .

= ب - لاستغراق جميع أفراد الجنس :

أى : شمول كل أفراد الشيء ؛ أى : أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد مدخول « أل » ، بقطع النظر عن حقيقته الذهبية ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كلمة « كل » حقيقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ۝ ﴾ . فإنه يصح أن يقال : وخلق كل إنسان ضعيفًا .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصِيرُ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ۝ ﴾ ؛ أى : كل إنسان . وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوَازِ السَّاءِ ۝ ﴾ . أى : كل طفل ، والذي يدل على أن المراد كل طفل أنه سبحانه وصفه باسم موصول يفيد الجمع .

ج - لاستغراق خصائص الجنس مبالغة . وهى التى تدل على استغراق كل خصائص الجنس مبالغة ، وعلامتها أن يصلح أن يوضع موضعها كلمة « كل » أيضًا ، نحو قولك لرجل مبالغة : أنت الرجل علمًا . أى : أنت كل رجل علمًا .

فالمعنى أنك تريد أن توضح أن هذا الرجل قد اجتمع فيه ما افرق فى غيره من الرجال من جهة كماله فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال .

ثانيًا - أل العهدية : وهى التى يدل ما تدخل عليه على شيء معين معهود بين المتكلم والمخاطب ، وللعهد أنواع :

أ - عهد ذكرى . وهو أن يكون ما فيه « أل » سبق ذكره بغير « أل » فى الكلام نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُلًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ۝ ﴾ . أى : الرسول المذكور . ونحو : زارنى رجل فأكرمت الرجل . أى : الرجل المذكور .

ب - العهد الذهبى ، العلمى . وهو أن يكون ما دخلت عليه « أل » شيئًا ، أو فردًا محددًا معروفًا معرفة ذهنية ، لكل من المتكلم والسامع ، قبل دخول « أل » عليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ۝ ﴾ . فالمقصود بالغار هنا غار حراء ، وهو معلوم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالنَّوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى ۝ ﴾ . وكقولك لزميل بعث لك رسالة : شكرًا ، فقد وصلتني الرسالة .

وكقولك : قال النبى ﷺ . فالنبى هو محمد ﷺ ؛ لأن هذا هو المعهود بين الناس بأذهانهم . ج - عهد احصورى . وهذا أضافه بعض العلماء إلى أنواع العهد ، وهو أن يكون ما دخلت عليه « أل » حاصرًا أو مشاهدًا وقت الكلام .

ويكثر ذلك فى كل مُحَلِّى بـ « أل » يأتى بعد اسم الإشارة ، تقول : ذاك الرجل . وذلك الكتاب . وإنما قلنا : إنه عهد حضورى ؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر . =

وكيف نجعل « كتاب » معرفة ؟

الحوادث : نجعله معرفة بأن ندخل عليه الألف واللام ، فنقول : الكتاب .

وهناك وجه آخر في التصحيح ، وهو أن نقول : اشترئ كتاباً طيباً . فتُحذف

« أل » من الطيب ؛ من أجل أن يُوافق النعت المنعوت في التنكير .

إذن . من أنواع المعارف كل اسم دخلت عليه « أل » .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة<sup>(١)</sup>

المضاف يكون قبل المضاف إليه ، فإذا سبقت النكرة اسماً معرفة فإنه يجعلها معرفة ،

تقول : اشترئ كتاباً . « كتاباً » نكرة ، فإذا أردت جعله معرفة ، تقول : اشترئ كتاب

المدرسة . صار الآن معرفة<sup>(٢)</sup> .

= ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . ونحو : أخذت الكتاب .

فالمقصود بـ « اليوم » في الآية اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، والمقصود بـ « الكتاب » في المثال الكتاب الحاضر .

لكن كثيراً من النحاة أدرجوا هذا النوع من المعارف بـ « أل » تحت المعارف بـ « أل » التي للعهد الذهني .

القسم الثاني : « أل » الزائدة ، وهي ثلاثة أنواع ، وهي :

١ - « أل » زائدة لازمة .

٢ - « أل » زائدة عارضة .

٣ - « أل » زائدة للنح الأصل .

وليس هذا هو موضع بسط الكلام عن هذه الأنواع الثلاثة .

(١) هذا هو الخامس من أقسام المعرفة ، وهو آخرها .

ومراد المؤلف رحمه الله بقوله : الأربعة . الأقسام الأربعة السابقة من أقسام المعارف ، وهي الاسم المضممر ،

والاسم العلم ، والاسم المثنى ، والاسم المعروف بـ « أل » ، فإذا أضيف اسم نكرة إلى أحد تلك الأربعة

اكتسب التعريف بإضافته إليه .

(٢) ودكم هو مثال يجمع المضاف إلى الجميع ، تقول : جاء غلامى ، وغلام زيدا ، وغلام هدا ، وعلام الذى

قام ، وغلام الرجل .

وعراب هذا المثال هكذا

غلامى : الأول : فاعل بـ « جاء » ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، مع من ظهورها اشتع

بمحرك حركات أساسية ، و « غلام » مضاف ، و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

ش ما أضيف لمعرفة فهو معرفة .

وهل يكون المضاف إلى المعرفة بمنزلة المعرفة في الرتبة ، أو ينزل عنها ؟ بمعنى أننا قد عرفنا الآن أن أعرف المعارف الضمير<sup>(١)</sup> ، ثم العلم ، ثم الاسم المُنْبَهَم<sup>(٢)</sup> ، ثم المُخَلَّى . « أل » ، فهل إذا أضفنا شيئاً إلى معرفة صار بمنزلة المضاف إليه<sup>(٣)</sup> في الرتبة ، أو أنزل ؟ اجواب . قال بعض العلماء من أهل التحوي : يكون أنزل ؛ لأنه تعرّف به ، ومعرفة تابعة ، وما كانت معرفته تابعة فهو أقل مما كانت معرفته أصيلة ، وعلى هذا فيكون ما أضيف إلى المعرفة في الرتبة التي بعد المضاف إليه .

فإن قلت : اشتريت غلام هذا . فإن « غلام » نكرة مضافة إلى معرفة ، هي اسم

= وهذا مثال للمضاف للضمير ، وهو باء المتكلم .

وعلام « ثلثي » معطوف عليه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف للعلم ، وهو « زيد » .  
علام « ثلث » معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، وهذا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهو مثال للمضاف إلى اسم الإشارة ، وهو « هذا » .

وعلام « الرابع » معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، والذي : اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جواراً يعود على « الذي » ، والجملة لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو مثال للمضاف للموصول ، وهو « الذي » .

وعلام « احمس » معطوف أيضاً على « غلام » الأول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و « غلام » مضاف ، و ارحس : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مثال للمضاف إلى المُخَلَّى بالألف واللام ، وهو الرجل .

(١) وذلك بعد الأسماء المختصة بالله ، التي لا يُسَمَّى بها غيره ، فهي أعرف المعارف على الإطلاق ، كما تقدم ذكر ذلك ، وتقدم أيضاً هناك أن الضمائر من حيث قوة التعريف ، ترتبها هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

(٢) تقدم أن لاسم المنهم يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في تعريف من لأسماء الموصولة .

(٣) أي : هذه المعرفة .

الإشارة ، فيكون بمنزلة ما بعد الاسم المُبْهَم ، وهو ما دَخَلَتْ عليه الألف واللام .  
وأكثر العلماء على أن ما أُضِيفَ إلى شيء فهو بمرتبته<sup>(١)</sup> إلا المضاف إلى الضمير فإنه  
كالعلم<sup>(٢)</sup> ؛ يعنى : يَنْزِلُ عن مرتبة الضمير .  
والصحيح أن كل مضاف فإنه يَنْزِلُ عن مَرْتَبَةِ المضاف إليه .

\* \* \*

(١) فما أُضِيفَ إلى العلم كان في مرتبة العلم ، وما أُضِيفَ إلى اسم الإشارة كان في مرتبة اسم الإشارة ،  
وهكذا

(٢) وإنما كان في مرتبة العلم ، ولم يكن في مرتبة الضمير الذى هو أعرف المعارف ؛ لأن المضاف إلى الضمير  
قد يقع نعتاً للعلم فى نحو قولك : مررت بزيد صاحبك ، فيلزم أن يكون النعت أشد قوة فى التعريف من  
المعنوت ، فلذلك تحيل فى مرتبة العلم ؛ لأجل مساواته له فى التعريف .

ونعمة الله علينا رحمته الله أن هذه المعارف الخمسة المذكورة بالنسبة لثلاث نعت أقسام  
القسم الأول : ما لا يُنْعَتُ ، ولا يُنْعَتُ به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .

القسم الثانى : ما يُنْعَتُ ، ولا يُنْعَتُ به ، وهو العلم ؛ لأنه قد يقع فيه المشاركة اللفظية ، فاحتاج للنعت ،  
وحامد فلا يُنْعَتُ .

القسم الثالث : ما يُنْعَتُ ، ويُنْعَتُ به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمُفْرَدُ «أ» ، والمضاف إلى  
واحد من الجميع .

# النُّكْرَةُ

## النكرة<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والنكرة كل اسم شائع في جنسه . لا يختص به واحد دون آخر<sup>٢</sup> . وتقريبه كل ما صلح دخول الألف واللام عليه . نحو الرجل . والفارس .

مثال النكرة : رجل . ف « رجل » نكرة ؛ لأنه شائع ، يشمل كل رجل .

مثال آخر : شمس . وهي غير شائعة ؛ لأنه ليس في الوجود إلا شمس واحدة<sup>(٣)</sup> ، لكن لو فرض أنها مائة شمس فهي شائعة .

مثال آخر : بيت . ف « بيت » شائع ؛ إذ إنى لا أخص بيتا معينا .

ومثال ذلك أيضا : مسجد ، ودرهم ، ودينار . فكل هذه الكلمات شائعة في جنسها ، لا يختص بها واحد دون آخر . فكل اسم شائع في جنس لا يدل على معين فهو نكرة ، ولهذا تجب المعارف دالة على شيء معين .

(١) لما قدم المؤلف رحمه الله الكلام على المعارف أخذ يتكلم هنا على النكرة ، والنكرة في اللغة مأخوذة من مادة « النون والكاف والراء » ، ومن معانيها : تنكير الشيء ضد تعريفه .

(٢) فالنكرة : هي كل اسم وُضع ، لا ليختص واحدا بعينه من بين أفراد جنسه ، بل ليصلح إطلاقه على كل واحد على سبيل البدل ، نحو : رجل ، وامرأة .

فإن الأول يصح إطلاقه على ذكر بالغ من بني آدم ، ولا يختص بشخص معين ، بل كل فرد من أفراد البالغين من بني آدم يطلق عليه رجل .

والثاني يصح إطلاقه على كل أنثى بالغة من بني آدم .

وقول المؤلف رحمه الله في تعريف النكرة : كل اسم . خرج به الفعل والحرف . وقوله : شائع . يعني : كونه عاما ؛ تقول : أشعث الأمر ؛ إذا عثمته .

وقوله لا يختص به واحد دون آخر أى : لا يختص بكلمة « رجل » زيد دون عمرو ، ولا عمرو دون محمد .

وكذلك قل في كلمة « امرأة » من عدم اختصاص فاطمة بهذه الكلمة - أى : كلمة « امرأة » دون ريت ، ولا زيب دون حفصة .

(٣) عم رحمتك لله أن كون الاسم يختص بشيء معين ؛ نظرا لعدم وجود غيره لا يخرجه عن كونه نكرة . و « شمس والقمر » نكرتان ، لكنه خصهما بالشمس المعينة والقمر المعين عدم وجود غيرهما .

فاسم الإشارة « هذا » دالٌّ على شيءٍ معيَّن بالإشارة ، والاسم الموصول « الذي قام » دالٌّ على مُعيَّن بالصلة ، هو الذي قام فقط ، والعلم « زيد » دالٌّ على مُعيَّن بالشخص ، والضمير « هو » دالٌّ على مُعيَّن بالضمير .

وهو المؤلف رحمه الله : تقرُّبه : كلُّ ما صلح دخول الألف واللام عليه ، نحو الرجل ، والفرس .

يعني رحمه الله : أنَّ كلَّ ما صلح أن تُدخل عليه الألف واللام فإنه نكرة <sup>(١)</sup> ، مثل : رجل ؛ فإنه يصلح أن تُدخل عليها الألف واللام <sup>(٢)</sup> ، فتقول : الرجل <sup>(٣)</sup> .

ولهذا قال ابن مالك رحمه الله في تعريف النكرة :

نكرة قابل أَل مؤنراً أو واقع مَوقِع ما قد ذُكِرَ <sup>(٤)</sup>

(١) ولكن يفيد أن تؤثر الألف واللام في الاسم التعريف ؛ لأن الألف واللام قد تدخل على الاسم ، ولا تؤثر فيه التعريف .

(٢) وتؤثر فيه التعريف .

(٣) وذاكم هو شرح كلام المؤلف رحمه الله :

قوله رحمه الله تقرُّبه أى : على المبتدئ بتعريف ذكره ، وهو قوله : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه .

وفواه رحمه الله صلح بفتح اللام وضمها ، والأفصح الفتح . وانظر مختار الصحاح ، والقاموس المحيط ( ص ل ح ) .

والمراد بها ما جار دخول الألف واللام عليه بمقتضى فصيح الكلام ، لا بلحن ورطانة .  
وفيما ذكره المؤلف رحمه الله دلالة أن النكرة مُحدِّد ، ولا تُعَدُّ ؛ أى : تُعرَّف بحدٍّ وتعريف ، لا بعدد لمفرداتها وأجسامها ؛ لكثرة ذلك ، ولأنها فوق الحُصر ، خلافاً للمعارف فإنه عرَّفها بعدد لكونها تحت الحصر .  
وهو رحمه الله نحو الرجل والفرس . فيه تمثيل للنكرة ببعض مفرداتها ؛ إذ إن كلمة « الرحمن » ، وكلمة « الفرس » قبل دخول الألف واللام عليهما نكرتان ؛ لأن « رجل » يصدق على كل ذكر بالغ من سبي آدم ، ولا يختص بذكر معين ، وكذلك « فرس » ، وتقبل « أَل » التعريفية ، فيقال : الرجل ، والفرس .  
وكلمة « أَوْنِي للمصنف أن يقول . نحو رجل و فرس . من غير الألف واللام ؛ لأنهما بالألف واللام معرَّفتان ، لا مكرَّرتان ، إلا أن يجاب عنه بأن المراد : نحو الرجل والغلام ، أى : قبل دخول الألف واللام عليهما ، كما علمت .

(٤) لألفية ، باب النكرة والمعرفة ، البيت رقم ( ٥٢ ) .

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَرْعَوْنَ . نكرة قابل آل مؤثراً . يعنى : كل اسم قابل لـ « آل » ،  
تؤثر فيه التعريف ، فهو نكرة<sup>(١)</sup> .

(١) والنكرة هي كل اسم يقبل « آل » مؤثرة فيه التعريف ، وإزالة ما كان فيه من إبهام وشيوع .  
مثل ذلك « رجل » اسم عام ، فإذا أدخلت عليه « آل » فقد أثرت فيه التعريف ، فبعد أن كان شائعاً في  
جسده ، بدخول « آل » عليه أصبح يدل على رجل معين ، فهو قبل دخول « آل » كان نكرة .  
والكلمات : عامل - طائرة - مدرسة . نكرات كذلك ؛ لأنها يمكن أن تقبل « آل » فيقال فيها : العامل -  
الطائرة - المدرسة ، وتصير هذه الكلمات معارف بعد دخول « آل » .  
وقوله : قابل آل : خرج به ما لا يقبل « آل » ؛ فإنه لا يكون نكرة ، ولكنه يكون معرفة .  
مثاله : الضمائر ، فالضمائر لا تقبل « آل » ، فلا يصح أن تقول : أنا قائم . فلا تكون الضمائر نكرة ،  
لأنها لا تقبل « آل » .

مثال آخر : زيد . فلا يصح أن تقول : الزيد . إذن زيد معرفة .  
فإن قبلت المعرفة « آل » فلا تؤثر فيها التعريف ، نحو الكلمات : الحارث - العباس - الضحاك - النعمان  
- الحسن .

فهذه الكلمات قبلت « آل » ، لكنها لم تفدها التعريف ؛ إذ إن تعريفها بالعلمية ، أما « آل » التي فيها فهي  
زائدة للتمجيد الأصل .

فإن كانت « عباس » وصفاً لا علماً ، فإنه يكون نكرة . ولهذا يقع وصفاً للنكرة ، فنقول : رجل عباس .  
وإذا دخلت عليه « آل » أثرت فيه التعريف .

وعليه فلو سألتك سائل : هل « عباس » نكرة أو غير نكرة ؟

والجواب فيه تفصيل . إن أردت به علماً فليس نكرة ، أما إذا أردت به وصفاً فهو نكرة .  
إذا - كل اسم يقبل « آل » ، وتؤثر فيه التعريف فهو نكرة ، فإن لم يقبل « آل » أو قبلها ، لكن لم تؤثر فيه  
التعريف فهو معرفة .

ولكن يرد على هذا كلمة « ذو » بمعنى : صاحب ، فهي نكرة ، ومع ذلك لا تقبل « آل » ، تقول : جاءني  
رجل ذو مال . « ذو » صفة لرجل ، و « رجل » نكرة ، والنكرة لا توصف إلا بنكرة فما الجواب ؟  
نقول : إن حجة المحويين نافية بربوع ، إذا دخلت عليه من باب وجد محرجاً من جهة أخرى ، قال  
السحابة : تقول : إن « ذو » واقعة موقع ما يقبل « آل » .

ولهذا قال ابن مالك كغيره من العلماء : أو واقع موقع ما قد ذكرنا .  
ويعنى أن من علامة كون الكلمة نكرة أن تقع موقع ما يقبل « آل » التي تفيد التعريف ، فهناك بعض  
لنكرات لا تقبل « آل » مباشرة ، وإنما تقع النكرة موقع كلمة أخرى بمعناها يمكن أن تقبل دخول « آل » .  
نحو كلمة « ذو » التي معنا .

فهذه الكلمة لا تقبل دخول « آل » ، ولكنها بمعنى كلمة « صاحب » ، وكلمة « صاحب » هي



فصارت الأسماء تنقسم إلى قسمين : معرفة ونكرة ، فما دلّ على معين فهو معرفة ، وما دلّ على غير معين فهو نكرة . والنعت يجب أن يتبع المنةوت فى التعريف والتذكير ، فإذا كان المنةوت منكراً يجب أن يكون النعت منكراً ، وإذا كان مَعْرِفًا وجب أن يكون النعت مَعْرِفًا .

وبهذا انتهى باب النعت<sup>(١)</sup> .

= دخول « أل » وتؤثر فيها التعريف ، فىقال فيها : الصاحب .

فلما كانت واقعة موقع ما يقبل « أل » المؤثرة فيها التعريف صارت لها حكمها ، وصارت نكرة . وهناك علامة أخرى من علامات النكرة ، وهى : أن تقبل دخول « رب » التى لا تدخل إلا على النكرات ، نحو : رجل - غلام - معلم .

فهذه الكلمات نكرات ؛ لأنه يمكن أن يقال فيها : رب رجل - رب غلام - رب معلم .

(١) ومُلحَص داكم الباب أن تقول :

١ - النعت لغة هو الوصف ، وفى الاصطلاح هو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق ، لاسم يتبعه فى الإعراب والتعريف والتذكير ، وهو موضح لمبوعه فى المعارف ، مُخَصَّص له فى النكرات .

٢ - لا يتقدم النعت على المنةوت ، وقد يوصف بقدح ، وقد يوصف بمدح .

٣ - النعت يتبع المنةوت فى رفعه ، ونصبه ، وجزمه ، فإذا كان المنةوت مرفوعًا صار النعت مرفوعًا ، وإذا كان المنةوت منصوبًا صار النعت منصوبًا ، وإذا كان المنةوت مجرورًا صار النعت مجرورًا .

٤ - لا يمكن أن يكون النعت تابعًا لمنةوت فى جزمه ؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال ، والأفعال لا تنعت .

٥ - يتبع النعت المنةوت فى تعريفه وتذكيره ، فإذا كان المنةوت معرفة كان النعت معرفة ، وإذا كان المنةوت نكرة كان النعت نكرة .

٦ - النعت قسمان : نعت حقيقى ، ونعت سببى .

أما النعت الحقيقى فهو الاسم التابع للمنةوت الراجع لضمير مستتر يعود إلى المنةوت ، أو الموصوف . وأما النعت السببى فهو الاسم التابع لموصوفه ، الراجع لاسم ظاهر ، اتصل به - أى : الاسم الظاهر - ضمير يعود إلى المنةوت .

٧ - يشترك كل من النعت الحقيقى والنعت السببى فى أن كلاً منهما يتبع منةوته فى الإعراب ؛ فى رفعه ، ونصبه ، وجزمه .

وفى أن كلاً منهما يتبع منةوته فى التعريف والتذكير .

٨ - يختلف كل من النعت الحقيقى والنعت السببى فى شيئين :

١ - نعت حقيقى يتبع منةوته فى التذكير والتأنيث ، فإن كان المنةوت مذكراً كان النعت مذكراً ، -

= وإن كان المعنوت مؤنثاً كان النعت مؤنثاً ؛ خلافاً للنعت السببي فإنه يتبع ما بعده تذكيراً وتأنيثاً .  
 ٢ - النعت الحقيقي يتبع معنوته في الإفراد والتثنية والجمع ؛ خلافاً للنعت السببي فإنه يكون مفرداً دائماً ، ولو كان معنوته مثنى أو مجموعاً .

٩ - المعرفة هي كل اسم دل على شيء معين ، بواسطة قرينة من القرائن ، وهي خمسة أشياء : الاسم المصمر ، والاسم القلم ، والاسم المبهم ، والاسم الذي فيه الألف واللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة .

١ - القرينة التي تعين المعرفة قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية .

تكون لفظية في الأقسام الآتية من المعارف :

١ - في الأسماء الموصولة ، والقرينة اللفظية هي الصلة .

٢ - في المُرَّف « أل » ، والقرينة اللفظية هي « أل » .

٣ - في المضاف إلى معرفة ، والقرينة اللفظية هي ما أضيف إليه .

وتكون القرينة معنوية . وذلك في الضمائر بواسطة التكلم والمخاطب والغيبة ، وفي أسماء الإشارة ؛ إذ إنها تدل على معين بواسطة الإشارة ، والإشارة شيء معنوي .

أما القلم كـ « محمد » فلا يحتاج إلى قرائن لتعيينه ، فهو مُرَّف بالوضع .

١١ - أعرف المعارف على الإطلاق هي الأسماء المختصة بالله عز وجل ، التي لا يُسمَّى بها غيره ، مثل : الله ، والرحمن ؛ وذلك لأنها لا تختمل غير الله عز وجل .

١٢ - يلي الأسماء المختصة بالله عز وجل في قوة التعريف الضمير ، وهو ما كُنِيَ به عن الظاهر اختصاراً ، أو هو ما دل على حاضر أو غائب بالفاظ معلومة .

١٣ - الضمير ثلاثة أنواع ضمير متكلم ، وضمير مخاطب ، وضمير غائب ، وترتيبها من حيث قوة التعريف هكذا : المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

١٤ - يلي المُصمِّر في قوة التعريف القلم ، والعلم قد يكون علماً على عاقل ، وقد يكون على غير عاقل ، وقد يكون علماً على مذكّر ، وقد يكون علماً على مؤنث .

١٥ - ينقسم القلم باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام : اسم وكُنية ولقب .

١٦ - وينقسم القلم بحسب وضعه وأصله إلى قسمين : علم منقول ، وعلم مُرتجّل .

١٧ - وينقسم العلم بحسب لفظه إلى مفرد ومركب ، والمركب ثلاثة أنواع : مركب إسنادي ، ومركب مُرتجّي ، ومركب إضافي .

١٨ - ينقسم القلم باعتبار مُسمَّاه إلى عَلم شخص ، وعلم جنس .

١٩ - يلي لعَلم في قوة التعريف الاسم المبهم ، وهو يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة أقوى في التعريف من الأسماء الموصولة .

٣٠ - اسم الإشارة هو ما وُضِعَ ليدل على معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية ، وله ألفاظ معينة ، وهي : ذا ، وهذا للمفرد المذكر ، وذى ، وذة ، وذيه ، وذيهي ، وتى ، وتة ، وتيه ، وتيهي ، وتا ، وداث ، عشرتها للمفردة المؤنثة ، وهذان ، وذان للمثنى المذكر ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرًا ، وهاتان ، وتان للمثنى المؤنث ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرًا ، وهؤلاء - بالمد على الألف - للجمع مطلقا ، مذكرا كان أو مؤنثا ، عاقلا أو غير عاقل .

٣١ - الاسم الموصول هو ما يدل على مُعَيَّن بواسطة جملة أو شبهها ، تُذكر بعده البتة ، وتُسَمَّى صلة ، وتكون مشتملة على ضمير يطابق الموصول ، وتُسَمَّى عائدا ، وله ألفاظ معينة أيضا ، وهي : الذى للمفرد المذكر ، واللذان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًا ، للمثنى المذكر ، والذين لجمع المذكر ، والتى للمفردة المؤنثة ، واللتان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًا ، للمثنى المؤنث ، واللاتى لجمع المؤنث .  
فهذه الألفاظ كلها معارف ، وهي تلى اسم الإشارة فى قوة التعريف .

٣٢ - الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة مبيان ، ما لم يكونا مُثَنِّيَيْن ، فإن كان مُثَنِّيَيْن فهما مُغَرَّبَان .  
٣٣ - الاسم الموصول « الذين » فيه لغتان عن العرب ؛ لغة بالياء مطلقا ، وهذا هو الوجه المشهور فى لغة عامة العرب ، ولغة أخرى أنها تتغير ، فتكون بالوار فى حالة الرفع ، وبالياء فى حالتى النصب والجر .  
٣٤ - الاسم المُعْرُوف بـ « أل » هو الرابع من أقسام المعارف ، وهو يلى الاسم المبهم فى قوة التعريف .  
٣٥ - تنقسم « أل » إلى قسمين

١ - أل زائدة .

٢ - أل معرفة .

« أل » المعرفة هى التى تفيد تعريف ما دخلت عليه من النكرات ، وهى تنقسم إلى قسمين

١ - جنسية .

٢ - عهديّة .

أولاً : « أل » الجنسية . ويقصد بها :

١ - تعريف حقيقة الجنس .

٢ - استغراق جميع أفراد الجنس .

٣ - استغراق خصائص الجنس مبالغة .

ثانياً : « أل » العهديّة . والعهد ثلاثة أنواع :

١ - عهد ذكرى .

٢ - عهد ذهنى .

٣ - عهد حصىرى .

وما « أل » الزائدة فهى ثلاثة أنواع . -



٣١- «أل» زائدة لازمة .

٣٢- «أل» زائدة عارضة .

٣٣- «أل» زائدة للفتح الأصل .

٣٤- الخامس والأخير من أنواع المعارف هو المضاف إلى واحد من الأقسام الأربعة السابقة من المعارف ، وهو على القول الراجح يكون في رتبة أدنى من المضاف إليه من حيث قوة التعريف .

٣٥- هذه المعارف الخمسة المذكورة آنفاً ، هي بالنسبة لباب النعت على ثلاثة أقسام :

قسم لأول ما لا يُنعت ، ولا يُنعت به ، وهو الضمير لوضوحه وجموده .

القسم الثاني : ما يُنعت ، ولا يُنعت به ، وهو العلم .

القسم الثالث : ما يُنعت ويُنعت به ، وهو اسم الإشارة ، والموصول ، والمعرّف بـ «أل» ، والمضاف إلى واحد من الجميع .

٣٦- نكرة هي كل اسم شائع في جنسه ، لا يختص به واحد من دون آخر ، وكون الاسم يختص بشيء معين ؛ نظراً لعدم وجود غيره لا يُخرجه عن كونه نكرة .

٣٧- علامة نكره أن تصلح أن يدخل عليها «أل» ، وتؤثر فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقس «أل» على نفي التعريف ، أو تقبل دخول «رُبُّ» ، التي لا تدخل إلا على النكرات . وسه أعلم .

وبهذا انتهى باب النعت ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

## بَابُ الْعَطْفِ

## باب العطف

### حروف العطف

هذه المؤلف رحمه الله تعالى : وحروف العطف عشرة ، وهي الواو والهاء  
ونون ، واو ، وام ، وإما ، وبلى ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع  
العطف هو القسم الثاني من التوابع .

والعطف في اللغة رد الشيء على الشيء . تقول : عطفْتُ هذا على هذا ،  
وتقول : انْعَطَفَ الطريقُ ؛ يعني : استدار<sup>(١)</sup> .  
والمراد به هنا : التابع لغيره بواسطة أحد حروف العطف<sup>(٢)</sup> .

(١) ويطلق أيضًا العطف في اللغة على هذين المعنيين

١ - السَّمِيل . تقول : عطف فلان على فلان يعطف عطفًا ، تريد أنه مال إليه ، وأشفق عليه .

٢ - الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، تقول : مررت بالسوق ، ثم عطفْتُ عليه . إذا رجعت إليه  
بعد انصرافك عنه .

(٢) هذا هو تعريف عطف المشتق<sup>(\*)</sup> في الاصطلاح ، وهو الذي ذكره المصنف هنا ، وهو القسم الأول من  
قِسْمَي العطف .

وكلمته « المشتق » معناها في اللغة عطف شيء على شيء ، أو كون شيئين فأكثر في نظام واحد ،  
وهذان المعنيان اللغويان مقصودان هنا .

مثاله جاء محمد وزيد . حيث إن كلمة « زيد » تابعة لكلمة « محمد » في حكم المجيء ، وفي  
الإعراب ، توسط بينهما وبين متبوعها - وهو كلمة « محمد » - حرف الواو ، وهو حرف العطف .  
وأما القسم الثاني فهو عطف البيان ، وعرفه النحاة بأنه التابع الجامد ، الموضح لمتبوعه في المعارف ،  
المختص له في التكرات .

كلمته « السبع » تعني أنه من التوابع الخمسة التي تتبع متبوعها في الإعراب ، وكلمة الجامد  
المشتق ، وتشمل معنيين : =

(\*) كما استحدثت ، قال الشيخ محمد محيي الدين في حاشيته على أوضح المسالك ٣/ ٣١٤ : ولم يقل السبعة  
في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعًا . اهـ

د لا بد من واسطة ، وهي أحد حروف العطف التي ذكرها المؤلف ، وهي : قال المؤلف رحمه الله : حروف العطف عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما ، وبَلْ ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع<sup>(١)</sup> .

= الأول . كل اسم دل على ذات معينة ، كـ « إبراهيم ، ومحمد » ، ونحوهما .

والثاني . كل معنى لم ينظر فيه إلى صفته ، التي اشتق منها .

مثاله . أسماء الأجناس المحسوسة ، ككلمة « الإنسان » ؛ فإن إطلاقها في الاستعمال العربي تجزى لمعنى ،

يقال : هو النّؤس - والنّؤس : الحركة - لكن لا يلتفت إلى اشتقاقه من « النّؤس » .

وكلمة « الموضح لتبوعه في المعارف ، والمخصص لتبوعه في النكرات » . يؤخذ منها أن المعطوف يأتي لإحدى فائدتين :

الأولى . توضيحه لمعرفة عطف عليها .

مثاله . جاء محمد أبوك . فكلمة « أبو » عطف بيان على « محمد » ، وكلاهما معرفة ، وهي قد أفادت

توضيحا للمعطوف عليه ، وهو كلمة « محمد » .

وإعرابها بأن يقال :

محمد : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

أبوك : أبو : عطف بيان على « محمد » يأخذ حكمه ، وهو مرفوع ، وهو مضاف ، والكاف مضاف

إليه ، مبني على الفتح .

والثانية : تخصيص المعطوف عليه إن كان نكرة .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ حيث إن كلمة « صديد » عطف بيان على كلمة « ماء » خصصه

من أجناس المياه ، وكلاهما نكرة ، وإعرابه أن يقال :

من ماء : جار ومحرور .

صديد : عطف بيان على كلمة « ماء » ، ويأخذ حكمها ، وهو الخفض .

(١) قول المؤلف رحمه الله : حروف العطف عشرة . يتعلق به ثلاثة أشياء

أولها : جعله أحرف العطف عشرة ، له دليلان :

١- الأول : فالاستقراء التام .

٢- الثاني : فالاتفاق ، إلا في حرف « وإما » ؛ فإن أبا علي الفارسي وغيره على أن العاصف فيه يور

ملارمة له ، لا « وإما » .

٣- سبها : كلمة « عشرة » فيها ضبطان .

الأول : بالتحريك « عشرة » .

والثاني : بالتسكين « عشرة » . وكلاهما صحيح مستعمل . =

حرف الأول من حروف العطف : الواو . تقول : قام زيد وعمرؤ .

فالواو هنا حرف عطف ، و « عمرؤ » معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

ولا يصح أن تقول : قام زيد وعمرؤ<sup>(١)</sup> . لأن المعطوف عليه « زيد » مرفوع ، فلا بد أن يكون المعطوف « عمرو » كذلك .

= ثالثها : ليُعلم أن هذه الأحرف نوعان :

أولهما : ما اشترك في اللغة - أي : الإعراب - والحكم - أي : المعنى - وهي جميع الأحرف العشرة سوى ثلاثة أحرف ، وهي - أعني : الحروف المنطق عليها الوصف السابق - : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما ، وحتى في بعض أوجهها .  
مثال ذلك :

قولت : جاء محمد وعمرؤ . فالمعطوف هو كلمة « عمرو » ، شارك كلمة « محمد » في شيئين : الأول : اللغة - أي : الإعراب - فأعرب إعراب « محمد » ، وهو الرفع ؛ لأنه معطوف على « محمد » بحرف الواو .

والثاني : شاركه في المعنى المُقْتَرَن بالمعطوف عليه ، وهو معنى المجيء الداخل على كلمة « محمد » ؛ أي : جاء محمد وجاء عمرو .

مثال ثانٍ : جاء زيد ثم عمرؤ . فإن كلمة « عمرو » تشارك زيداً في شيئين :

الأول : اللغة - أي : الإعراب - فتأخذ إعراب « زيد » ، وهو الرفع لمعطوفها عليها بحرف « ثم » .  
والثاني : تشاركها في هذا الداخل على المعطوف عليه ، وهو معنى المجيء ، فالتقدير : جاء زيد ، ثم جاء عمرو .

والثاني ما شارك المعطوف عليه في اللغة ، والإعراب فقط ، دون الحكم والمعنى ، وهو ثلاثة أحرف ، هي : « بل » ، « ولا » ، « ولكن » ؛ وذلك لأنها تقيد معنى يقتضى المغايرة بين ما بعدها ، وما قبلها ، فم تكن الشَّرْكَة بين ما قبلها وما بعدها إلا في الإعراب .

مثاله : جاء محمد بل زيد .

وكلمة « زيد » معطوفة على كلمة « محمد » ، فتأخذ إعرابها ، وهو الرفع للفاعلية ، بسبب حرف « بل » العاطف ، لكن لا تشاركها كلمة « زيد » في الحكم والمعنى ، لأن « بل » إضراب عن « محمد » أنه لم يحى ، وإثبات للمجيء لـ « زيد » ، وهذا من باب النسيان ، أو الذهول ، أو نحو ذلك .



ولا يَصِحُّ أيضًا أن تقولَ : قام زيدٌ وعمراً<sup>(١)</sup> . لأنه واجبٌ أن تقولَ : « وعمرو » ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه مرفوعٌ .

وهذا المثالُ الأخيرُ سيأتينا - إن شاء الله - لأنَّ فيه تفصيلاً<sup>(٢)</sup> .

وأما المعنى الذى تدلُّ عليه الواوُ ؟ هل تدلُّ على أنَّ الثانى قبلَ الأولِ ؟ أو تدلُّ على أنَّ الأولَ قبلَ الثانى ؟

الجوابُ : إذا قلتَ : قام زيدٌ وعمرو . فالواوُ لا تَقْتَضِي شيئاً<sup>(٣)</sup> ، فقط تَقْتَضِي اشتراكهما فى العملِ ، أمّا أن يكونَ واحدٌ قبلَ الثانى فإنها لا تَقْتَضِي ذلك<sup>(٤)</sup> .

فإن قلتَ : قام زيدٌ وعمرو . فإنه يمكنُ أن يكونا قاما جميعاً ، ويمكنُ أن يكونَ قيامُ زيدٍ قبلُ ، ويمكنُ أن يكونَ قيامُ عمرو قبلُ .

وتقولُ : قديم زيدٌ وعمرو . أنت الآن لا تَعْرِفُ أيُّهما الأولُ ؟ لأنَّ الواوَ ليس فيها دليلٌ على ذلك .

فيمكنُ أن يكونَ واحدٌ قديم يومَ الجمعة ، والثانى قديم يومَ السبت ، فقلتَ أنت يومَ الأحدِ : قديم زيدٌ وعمرو .

إذن : الواوُ لا تَسْتَلْزِمُ الترتيبَ<sup>(٥)</sup> .

(١) بصب « عمرو » .

(٢) سيأتى إن شاء الله تعالى فى باب المفعول معه .

(٣) يعنى : من ناحية الترتيب .

(٤) حرف الواو ذكر النحاة أنه يدل على ثلاثة معانٍ :

أولها : التشريك - أى : فى الحكم - بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثانيها : التسوية بين المعطوف والمعطوف عليه .

وثالثها : العطف ، إلا أن معنى العطف معلوم بمروده فى باب العطف ، ولذا لا يذكره جمهور النحاة ،

وهم يقصدون بالعطف هنا التشريك فى الإعراب .

(٥) مبهى لمطلق الجمع ، فلا تدل على معية ، ولا ترتيب ، نحو : جاء زيدٌ وعمرو . سواء كان متجئاً ريباً قبل

مجيء عمرو ، أو بعده ، أو معه . =

ولكن ظاهر قول النبي ﷺ حين أقبل على الصفا، وقرأ: ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ أبدأ بما بدأ الله به <sup>(١)</sup>. أن المُقَدِّم في العطف بالواو سابق على ما بعده، قد يقول قائل هكذا.

ولكن نفى: لا، هو سابق باعتبار الاعتناء به، أما باعتبار العمل الواقع بين المعطوف والمعطوف عليه فلا؛ لأن تقديم الشيء يدل على الاعتناء به، وأنه أهم من الثاني.

فمثلاً: إذا قلت: جاء السيد وعبدُه. فإن هذا هو الترتيب الطبيعي، فهو أحسن من أن أقول: جاء العبدُ وسيدُه، فيكون التقديم - تقديم الرسول عليه الصلاة والسلام هنا - لا من أجل أن الواو تستلزم الترتيب، ولكن من أجل أن الأصل أن تبدأ بالمُعْتَنَى به، وبما هو أهم <sup>(٢)</sup>.

❧ وإعراب هذا المثال هكذا.

جاء: فعل ماضٍ.

زيد: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

وعمرؤ: الواو حرف عطف، عمرؤ: معطوف على المرفوع مرفوع.

(١) رواه مسلم ٨٨٨/٢ (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، والترمذي (٨٦٢)، والنسائي (٢٩٧٠)، وابن ماجه (٣٠٧٤).

(٢) وما يدل من سنة النبي ﷺ أن الواو لا تستلزم الترتيب ما رواه أبو داود (٤٩٥٥)، والنسائي (٥٤٠٢)، عن هاني، أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه، سمعهم يَكُونُونَهُ بأبي الحَكَم، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحَكَمُ، فَلَمْ تُكْنِ أَبَا الْحَكَمِ؟».

فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين.

فقال رسول الله ﷺ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟».

قال: لى شَرِيح، ومسلم، وعبد الله.

قال: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟».

قلت: شريح.

قال: فأنت أبو شريح.

قلت: سمعت نيسير العزيز الحميد ص ٦٥٢. قوله: قال: شريح، ومسلم، وعبد الله. صريح في أن الواو لا تقتضي الترتيب، وإنما تقتضي مطلق الجمع، فلذا سأل رسول الله ﷺ عن الأكبر؛ إذ لو كانت دالة على الترتيب لم يحتاج إلى سؤال عن أكبرهم. اهـ.

الحرف الثاني من حروف العطف : الفاء . تقول : قَدِمَ زيدٌ فعمرو .

فالفاء هنا عاطفة ، لكنها تُفِيدُ الترتيب ؛ إذ إنَّ السامعَ إذا سَمِعَ : قَدِمَ زيدٌ فعمرو . عَرَفَ أنَّ عمروًا بعدَ زيدٍ<sup>(١)</sup> .

الحرف الثالث من حروف العطف : ثُمَّ . تقول : قَدِمَ زيدٌ ثُمَّ عمرو . ف « ثُمَّ » هنا أَفَادَتِ العطفَ<sup>(٢)</sup> والترتيب ، لكنَّ الترتيبَ في « ثُمَّ » ليس كالترتيبِ في الفاء ، الترتيبُ في الفاءِ سَبَقَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّعْقِيبِ ، وَلَكِنْ فِي « ثُمَّ » يَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي<sup>(٣)</sup> .

(١) اعلم - رحمك الله - أن حروف الفاء يدل على ثلاثة معان .  
أولها : التشريك ، وسبق معناه .

وثانيها : الترتيب ، ومعناه : أن الثاني بعد الأول .

وثالثها : التعقيب ، ومعناه : أنه عَقِبَهُ بِلا مُهْلَةٍ ، وكونه بلا مهلة بحسب الشيء المعطوف .  
مثال ذلك : جاء زيدٌ فعمرو .

فكلمة « فعمرو » فيها معنى التشريك في حكم الإعراب لكلمة « زيد » ، وفيها معنى الترتيب ؛ لأن مجيء « عمرو » بعد « زيد » ، وفيها معنى التعقيب ؛ لأن مجيء « عمرو » كان عَقِبَ مجيء « زيد » ؛ أى : بلا مُهْلَةٍ .

وإعراب هذا المثال هكذا .

جاء : فعل ماضٍ .

زيد : فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة .

فعمرو : الفاء حرف عطف ، عمرو : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

(٢) أى التشريك في الحكم الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) معنى التراخي : أن بين الأول والثاني مُهْلَةٌ ، نحو : أرسل الله موسى ، ثم عيسى ، ثم محمدًا ، عليهم الصلاة والسلام .

ونحو : جاء زيدٌ ثُمَّ عمرو . إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة .

وإعراب هذا المثال هكذا :

جاء : فعل ماضٍ .

زيد : فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة .

ثم عمرو : ثُمَّ : حرف عطف ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

ومهمّا يحتتمع لدينا أن حرف العطف « ثُمَّ » يشمل ثلاثة معان :

أولها : معنى التشريك . =

ولهذا إذا قلت : قَدِمَ زيدٌ فعمرو . فمعناها أن قدومَ عمرو قَوْرُ قدومِ زيدٍ ، لكن إذا قلت : ثم عمرو . فإنه يَدُلُّ على أن قدومَ عمرو كان متأخراً عن قدومِ زيدٍ .

والترتيبُ في الفاءِ والتعقيبُ يكونُ بحسبِ ما تَقْتَضِيهِ الحالُ ؛ يعنى : أنه قد لا يكونُ قَوْرِيًّا ، ففى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ . هنا صباحُ الأرضِ مُخْضَرَّةٌ ليس قَوْرُ نزولِ المطرِ ، لكنَّ المعنى أنه لم يَتَأَخَّرْ عن الوقتِ المُعْتَادِ .

وتقولُ : تزوجَ زيدٌ فولدَ له . هل وُلِدَ له فى تلكَ الليلةِ التى تزوجَ فيها ؟  
الجوابُ : لا ، ولكن بعدَ تسعةِ أشهرٍ ، لكنَّ المعنى أنه لم يَتَأَخَّرِ الولادةُ عن الوقتِ المُعْتَادِ ، فالتعقيبُ فى كلِّ شىءٍ بحسبه .

الحرفُ الرابعُ من حروفِ العطفِ : أو . تقولُ : أَكْرَمَ زيدًا أو عَمْرًا .  
وأمثله فى القرآنِ كثيرةٌ ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ .

فـ «أو» إذن من حروفِ العطفِ ، لكن ما معناها ؟

الجوابُ : لها عدةُ معانٍ ، منها الشكُّ ، والتخييرُ ، والإباحةُ .  
الشكُّ من المتكلمِ ، والتخييرُ باعتبارِ المخاطبِ ، والإباحةُ باعتبارِ المخاطبِ أيضًا .  
فإذا كنت لا تدرى فقلتُ : قَدِمَ زيدٌ أو عمرو . فهذا شكُّ ، وكثيرًا ما يَرُدُّ فى الحديثِ «أو» ، فيقالُ : شكُّ من الراوى ، مثلُ قوله فى الحديثِ حينَ نَزَلَ قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شَيْعًا ﴾ . قال النبىُّ ﷺ فى الثالثةِ : « هذه أيسرُ أو أهونُ » <sup>(١)</sup> .

= ونسبها : معنى الترتيب .

ونزلتها : معنى التراخى .

(١) البخارى (٤٦٢٨ ، ٧٣١٣) ، والترمذى (٣٠٦٥) .

فـ «أو» هنا شك من الراوى ؛ لأن الرسول ﷺ لا يمكن أن يقول : «أيسر أو أهون» . لكن الراوى شك هل قال : أيسر ، أو أهون . وهذا هو الشك .

والثانى : التخيير . ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . فـ «أو» هذه للتخيير ؛ يعنى : لا تجمع بينهما ، ولكن خذ هذا ، أو هذا .

ومثاله أيضا أن تقول . تزوج هذا أو أختها . فـ «أو» هنا للتخيير ، يعنى : تختار من شئت ، أمّا أن تجمع بينهما فلا يمكن .

والثالث : الإباحة . ومثال ذلك أن تقول : كل فولا أو عسلا . فـ «أو» هنا للإباحة .

يقول العلماء : والفرق بين التخيير والإباحة : أنه إن جاز الجمع بينهما فهو للإباحة ، وإن لم يجز الجمع فهو للتخيير ، فالتخيير معناه : مالك إلا هذا أو هذا ، والإباحة معناها : لك الأمران .

إذن : هذا الذى قلناه : كل عسلا أو فولا . «أو» فيه للإباحة ؛ لأنه يجوز الجمع بينهما ، فيجوز لك أن تأكل الفول ، وأن تأكل العسل ، وأن تجمع بينهما فى لقمة واحدة .

لكن لو قال قائل : قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ . ماذا تقولون فى «أو» ؟ هل هى للإباحة ، أو للتخيير ؟  
الجواب : هى للتخيير ؛ لأنك إذا فعلت واحدا لم تفعل الثانى على وجه الكفارة . نحن ما نمنعك أن تكسوهم ، لكن إذا كسوتهم بعد أن أطعمتهم ، فالكسوة هذه لا تعتبر كفارة ، ولكن تعتبر صدقة ، فالتخيير على أنها كفارة<sup>(١)</sup> .

(١) فى س هـ رحمه الله فى معنى اللبيب ١ / ٧٤ : فإن قلت : فقد مثل العلماء بآتى الكفارة والمهذبة لتخيير مع إمكان الجمع ؟ =

وثاني «أو» أيضا للإبهام . والإبهام يُسمَّى تحييراً ، ومثالها أن يقول لك إنسان :  
 من الذي قديم ؟ قلت : زيد أو عمرو . وأنت تدري من هو ، لكن أردت أن تحيِّره .  
 وأيهما أشدُّ في التحيير : أن تقول : «زيد أو عمرو» ، أو أن تقول : «زيد أو  
 غيره» .

الجواب أن تقول : أو غيره . لأن قولك : «زيد أو عمرو» محصور ، يُمكن  
 بالبحث أن يُعرف ، لكن قولك : «أو غيره» ، ما شاء الله «من غيره» ؟ كلُّ بنى آدم غير  
 «زيد» .

إذن : تأتي «أو» لأربعة معانٍ : التخيير ، والتَّحْيِيرُ ، والشك ، والإباحة<sup>(١)</sup> .  
 الحرف الخامس من حروف العطف : أم . ف «أم» تأتي أيضاً حرف عطف<sup>(٢)</sup> ،  
 وهي أيضاً كثيرة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ . ف  
 «أم» هنا حرف عطف جملة على جملة .

ومثال ذلك أيضاً : أن تقول : سواء جاء زيد أم عمرو . ف «أم» حرف عطف ،  
 وعمرو معطوف على «ريد» ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة  
 ظاهرة على آخره .

والمراد بـ «أم» العاطفة . «أم» المتصلة ، بخلاف «أم» المنقطعة ، وتكون «أم»  
 متصلة إذا كان ما بعدها مُعَادِلًا لِمَا قَبْلَهَا ، وتكون بمعنى «أو» ، ومثال ذلك : قوله تعالى :  
 ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ؛ يعني : أو لم تُنذِرْهم .

قلت : لا يحوز الجمع بين الإطعام والكسوة ، والتحرير على أن الجميع الكفارة ، ولا بين الصيام  
 والصدقة والتَّشْكُّ على أنهن القدية ، بل تقع واحدة منهن كفارة ، أو فدية ، والباقي قربة مُشْتَقَّةٌ خَارِجَةٌ  
 عن ذلك . اهـ

(١) وليست هذه المعاني الأربعة هي كل معانيها ، ولكن لها معانٍ أخرى ، فقد ذكر ابن هشام لها في معنى  
 اللب ٧٤/١ ٨٠ اثني عشر معنى . والله أعلم .

(٢) فتعبد التشريك في الحكم الإعرابي بين الاسم الذي قبلها ، والاسم الذي بعدها .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدَ مَا تُوعَدُونَ ﴾ ؛ يعنى : أو بعيد .  
وتكون « أم » منقطعة إذا كان ما بعدها غير مُعَادِلٍ لِمَا قَبْلَهَا ، وتكون بمعنى « بَلْ »  
فهى للإضراب .

ومثال ذلك . قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ \* أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ . فـ « أم » هنا منقطعة ؛ لأن ما بعدها غير مُعَادِلٍ لِمَا قَبْلَهَا .  
ومثال ذلك أيضا : قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَرَبُّصُوا فَإِنِّى مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ \* أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا ﴾ . فـ « أم » هنا أيضا منقطعة ؛ لأن أَمْرَ أَخْلَامِهِمْ غير مُعَادِلٍ  
لقولهم : شاعرٌ .

ومثاله أيضا : قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ .  
« أم » هنا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً ، ولكن الظاهر أنها  
منقطعة ؛ يعنى : أَضْرَبَ اللَّهُ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ أَخْلَامَهُمْ لَمْ تَأْمُرْهُمْ ، ثُمَّ أَثْبَتَ أَنَّهُمْ قَوْمٌ  
طَاغُونَ <sup>(١)</sup> .

(١) وإخلاصة الآن . أن « أم » إما أن تكون متصلة ، وإما أن تكون منقطعة ، والمتصلة مُشْعِيرة فى نوعين ؛  
وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ، نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ،  
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ غَنَّا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ . أو تتقدم عليها همزة يطلب بها ، و « أم » ، التعيين ؛ نحو : أريد فى  
الدار ، أم « عثرو » ؟

وإما سميت فى النوعين متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بِأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضا  
مُعَادِلَةً ، لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .  
ويصترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها ونادىها . أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن  
الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خير ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على  
حقيقته .

والثانى . أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى  
تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :  
وَلَسْتُ أَبَالِى بَعْدَ فَقْدِى مَالِكَا أَمْوَتَى نَأِىَ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ .



= ومحتلفتين نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ .  
 وهـ أم ، الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ ﴾ وبين  
 حميتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضًا فعلتين كقوله :  
 فَنُقِشْتُ لِلطُّيُفِ مِرْنَاءًا فَأَرْقِيَنِ فَقُلْتُ : أَهْنِ مِرْنَتِ أَمْ عَادَنِي حُلْمُ  
 وذلك على الأرجح في « هـ » من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت .  
 واسميتين كقوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدرى ، وإن كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَيْقَرٍ  
 الأصل : « أَشُعَيْثُ » بالهمز في أوله ، والتنوين في آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى أى  
 النسيين هو الصحيح ؟

وبين المختلفتين نحو : ﴿ أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ وذلك أيضًا على الأرجح من كون « أنتم »  
 فاعلاً .

مسألة : أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛ لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : « أزيد عندك أم  
 عمرو ؟ » قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال « لا » ، ولا « نعم » .

مسألة إذا عطفت بعد الهمزة بـ « أو » ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسًا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم  
 بأن يقولوا « سواء كان كذا أو كذا » وهو نظير قولهم : « يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا » .  
 والصواب العطف في الأول بـ « أم » ، وفي الثانى بالواو ، وفي الصحاح « تقول : سواء على قمعت أو  
 قعدت » انتهى .

ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو .

وفي كامل الهذلي أن ابن محيصة قرأ من طريق الزعفراني « سواء عليهم أندرتهم أم لم تذرهم » وهذا من  
 الشذوذ بمكان .

وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل : « أزيد عندك أو  
 عمرو ؟ » فالمرعى لأحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتعيين صحح ؛ لأنه جواب وزيادة .

الوجه الثاني أن تكون مقطعة ، وهى ثلاثة أنواع ، مسبوقة بالخبر المحض ، نحو : ﴿ تَرِبَ لِلْكِتَابِ لَا  
 رَيْتُ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءُ .

ومسبوقة بغير استفهام ، نحو : ﴿ أَلَيْسَ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ ، إذ الهمزة هى  
 ذلك للإنكار ، فهى بمنزلة النفى ، والمتصلة لا تقع بعده .

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو : ﴿ هَلْ يَمْشَوْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ  
 يَخْفَلُو لِلَّهِ شُرَكَاءُ ﴾ .

ومعنى « أم » المقطعة الذى لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجردًا ، وتارة تنضم مع ذلك -



الحرف السادس من حروف العطف : إمّا <sup>(١)</sup> . وهى محلّ خلاف بين علماء النحو ، فمنهم من قال : إنها حرف عطف . فتقول : جاء إمّا زيد ، وإمّا عمرو . ويَجْعَلُونَ « إمّا عمرو » بمعنى : « أو عمرو » <sup>(٢)</sup> .

استفهامًا إنكاريًا ، أو استفهامًا طلبيًا .

فصل الأول ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ، أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء : يقولون : « هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم » يريدون : بل أنت . ومن الثانى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾ تقديره : بل أله البنات ، ولكم البنون ؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال .

ومن الثالث : قولهم : إنها لإبل أم شاء . التقدير : بل : أمى شاء . ولا تدخل « أم » المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ فى « إنها لإبل أم شاء » وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ « بل » ، وقدرها [ ها ] بـ [ دون الهمزة ] ، واستدل بقول بعضهم : « إن هناك لإبلًا أم شاء » بالنصب ، فإن صححت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ؛ أى : أم أرى شاء .

تنبيه . قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتُخَذُّمُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ قال الرمخشى : يجوز فى « أم » أن تكون معادلة ؛ بمعنى : أى الأمرين كائن على سبيل التقرير ، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة ، انتهى .

(١) اعلم - رحمك الله - أن لغة أكثر العرب كسر همزة « إمّا » ، ولغة تميم وفيس وأسد فتح همزتها . واعلم أيضًا أن النحاة قد اتفقوا على أن « إمّا » لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، وإنما تأتى بما تأتى له « أو » من المعانى المشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة « أو » .

واعلم أيضًا أن النحاة قد اختلفوا فى « إمّا » هذه أمركية ، أم بسيطة ؟ فذكر سيبويه أنها مركبة من « إن » و « ما » ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة ، وأنها وُضِعَتْ هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ؛ لأن البساطة - أى : عدم التركيب - هى الأصل .

(٢) اعلم - رحمك الله - أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن « إمّا » الأولى غير عاطفة ؛ وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله ؛ نحو : تزوّج إمّا هذا ، وإمّا أختها ، ونحو : قام إمّا زيد ، وإمّا عمرو . =

وبعضهم أنكروا أن تكون «إمّا» حرف عطف<sup>(١)</sup>، وقال : إنّ «إمّا» لا تأتي إلا مقرونة بالواو، وحينئذ يكون العطف بالواو، لا بـ «إمّا»، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ .

فـ «فداء» هذه معطوفة على «منا»، والعاطف هو «الواو»<sup>(٢)</sup>، والمؤلف رحمه الله من الذين يروون أنها حرف عطف، ولكن الصحيح أنها ليست حرف عطف، وإنما هي حرف تفصيل فقط، وأمّا أن تكون حرف عطف فلا؛ لأنها لا تأتي إلا مقرونة بحرف العطف «الواو»، ويكون العاطف ذلك الحرف، لا هي<sup>(٣)</sup>.

== واختلفوا في «إمّا» الثانية، فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة<sup>(٤)</sup>، والواو التي قبلها زائدة؛ لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف .

(١) وهذا هو مذهب أبي على الفارسي وابن كيسان وابن بزّان، فذهب هؤلاء إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ «إمّا»، والملازمة لها، وهـ «إمّا» دالة على الإباحة، أو التخيير، أو الشك، أو الإبهام، فـ «إمّا» مثل «أو» في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها .

(٢) وإعراب هذه الآية هكذا :

فإِذَا . الفاء فاء الفصيحة، إمّا : حرف تخيير .

مَنَّا : مفعول بفعل محذوف، تقديره : تَمُوتُونَ مَنَّا . فـ «تَمُوتُونَ» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل، و «منا» : مفعول مطلق منصوب بـ «تَمُوتُونَ»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وَإِمَّا . الواو حرف عطف، إمّا : حرف تخيير، وقال المصنف : حرف عطف، وهو ضعيف .

فِدَاءٌ . منصوب بفعل محذوف، تقديره : تَقْدُونَ فِدَاءً، فـ «تَقْدُونَ» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل، وفداء : مفعول مطلق منصوب بـ «تَقْدُونَ» .

وبهذا الإعراب تعلم أن العاطف هو الواو، لا «إمّا» على الصحيح؛ خلافاً للمصنف، فعليه تكون حروف العطف تسعة، لا عشرة .

(٣) وخلاصة هذا ما سحت أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أنّ «إمّا» تكون مسوقة بالواو، وكان الثمّقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف، كان مما لا بد منه أن تُلغى دلالة أحد اللطيفين على العطف، فاختار أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة، واختار أبو على ومن معه تجريد «إمّا» من الدلالة على العطف .

الحروف السابعة من حروف العطف : « بَلْ » . وهى تُقيدُ الإضراب ؛ يعنى : أنك أضربتَ عن الأول ، وأثبتتَ الحكمَ للثانى <sup>(١)</sup> .

ومثالها : قديم زيد ، بَلْ عمرو . فالذى قديم الآن هو عمرو ؛ لأننا أضربنا عن زيد .  
إذن : « بَلْ » للإضراب ؛ أى : أنك تُضربُ صَفْحًا عما سبق <sup>(٢)</sup> ؛ لِثَبَّتْ ما بعدها ،  
فهى تُبْطِلُ ما سبق ، وتُثَبِّتُ ما لحق ، وتُعَرِّبُ « بَلْ » والاسم الذى بعدها هكذا :  
بَلْ : حرفُ عطف .

عمرو : معطوفٌ على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوع مرفوع ، وعلامةُ رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ فى آخره .

الحرفُ الثامنُ من حروف العطف . لا . وهى تأتى لنفى ما سبق <sup>(٣)</sup> ، ولهذا لا تأتى  
إلا فى الإثبات ، تقولُ : قام زيدٌ ، لا عمرو .  
فتنفيى القيامَ عن عمرو .

فإذا قال قائلٌ : إنك إذا قلتَ : قام زيدٌ . فإن معناه : لم يَقُمْ عمرو ؟ قلنا : لكرُ  
« لا » تدلُّ صراحةً على أن عمراً لم يَقُمْ ؛ فإنك إذا قلتَ : قام زيدٌ ، لا عمرو . فهى  
صریحةٌ فى أن عمراً لم يَقُمْ .

ولا تأتى « لا » بعد النفي ، فلا تقولُ : ما قام زيدٌ ، لا عمرو ؛ لأنها لنفى ما مَضَى ،  
وإذا كان ما مَضَى منفيًا فلا حاجةَ لذكرها .

إذن . « لا » حرفُ عطف ، ومعناها النفي ، ومثالها : قام زيدٌ ، لا عمرو .

واعرابُ هذا المثال هكذا :

(١) ويشترط للعطف بها شرطان :

الأول : أن يكون المعطوف بها « الاسم الذى يليها » مفردًا ، لا جملة .

والثانى . ألا يسبقها استفهام .

(٢) فتحمله فى حكم المسكوت عنه .

(٣) فهى تنفى عما بعدها نفس الحكم الذى ثبت لما قبلها ، فهى عكس « بَلْ » .

قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

زيد فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

لا . حرفٌ عطفيٌّ ، ولا نقولُ : نافيةٌ ، لكن هي معناها النفي .

عمرو . معطوفٌ بـ « لا » على « زيد » ، والمعطوفُ على المرفوعِ مرفوعٌ ، وعلامةٌ

رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

الحرفُ التاسعُ من حروفِ العطفِ : « لكن » . ولا حظٌ أنها بتخفيفِ الون ،

بخلافِ « لكن » بالتشديد ، التي هي من أخواتِ « إن » ، والتي تُنصبُ المبتدأ ، وترفعُ الخبر .

تقولُ . ما قام زيدٌ ، لكن عمرو . ومعناها الاستدراكُ<sup>(١)</sup> .

وتقولُ أيضًا : ما قعد زيدٌ ، لكن قام .

ويؤخذُ من هذين المثالين أنَّ « لكن » تعطفُ جملةً على جملةٍ ، وتعطفُ مفردًا

على مفردٍ<sup>(٢)</sup> .

(١) فهي تدل على تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات ضده لما بعدها .

(٢) ذكر ابن هشام رحمه الله في معي اللبيب ١ ، ٣٢٢ أنَّ « لكن » الخفيفة بأصل الوضع إما أن يليها كلام ، وإما أن يليها اسم مفرد فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تُشتغل بالواو ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ . وبدونها نحو قول زهير :

إِنْ ابْنَ وَزَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ      لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين :

أحدهما أن يتقدمها نفي أو نهى ، نحو : ما قام زيد ، لكن عمرو ، ولا يقم زيد ، لكن عمرو .

ثانيهما أن يفتتح بها جملة ، نحو : « لكن » جعلتها حرف ابتداء ، فجئت بالجملة ، فقلت : لكن عمرو لم يقم .

وأجار الكوفيون « لكن عمرو » على العطف ، وليس بمسموع .

لشرط الثاني : ألا تقترن بالواو . قاله الفارسي وأكثر النحويين . اهـ =

وتقول . ما لبثت كساءً ، لكن قميصاً .

وإعراب هذا المثال هكذا :

ما : نافية .

لبثت : فعلٌ وفاعلٌ .

كساءً : مفعولٌ « لبثت » .

لكن : حرفٌ عطفي للاستدراك .

قميصاً : معطوفٌ على « كساءً » ، والمعطوفُ على المنصوب منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

الحرفُ العاشرُ من حروفِ العطف . حتى في بعضِ المواضع . فـ « حتى » أيضاً من حروفِ العطف ، لكن ليس في كلِّ موضع ، بل في بعضِ المواضع<sup>(١)</sup> ؛ لأنها في بعضِ المواضع تأتي حرفَ جرٍّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) ومعناها إذا كانت حرف عطف التدرج والعاية ، والتدرج هو الدلالة على انقضاء الحكم شيئاً فشيئاً ، نحو قولك :

أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسها . أي : تَدَرَّجْتُ في أكل السمكة حتى أكلت الرأس .  
ولْيَعْلَمْ أن « حتى » لا تكون حرف عطف إلا بشرط أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها ، فرأس السمكة في المثال السابق جزء من السمكة .  
ويُغْتَسَرُ بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها .  
الثاني : أن يكون فرداً من جمع ، نحو : قديم الحُجَّاج حتى المشاة .  
الثالث : أن يكون نوعاً من جنس ، نحو : أشجبتني التمر حتى البرني<sup>(\*)</sup> .

(٢) تقدم ، في باب نواصب الفعل المضارع ، عند الكلام على « حتى » ، أن ذكرنا أنها ترد في اللغة العربية على ثلاثة أوجه ، وهي :

١ - أن تكون حرف عطف . =

(\*) التمر البرني : نوع جيد من التمر ، مُدَوَّرٌ ، أحمر ، مُشْرَبٌ بِصُفْرَةٍ . المعجم الوسيط ( ب ر ن ) .

والمؤلف رحمه الله ، وجزاه خيراً ، نبه على هذا ؛ لأن طالب العلم يقول : كيف تكون « حتى » حرف عطفي ، وهي في القرآن الكريم لم تعطف ، حيث قال تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾<sup>(١)</sup> . ولو عطف لقال : مطلع<sup>(٢)</sup> . فقال رحمه الله تعالى : حتى في بعض المواضع . أي : أنها تكون عاطفة في بعض المواضع ، لا في كل موضع .

وهي إما أن يراد بها بيان الخسنة ، أو الشرف ، أو العموم فإذا قلت : قديم الناس حتى الخدم . فهي لبيان الخسنة ، ولكن ليس المراد بالخشنة هنا الدناءة ، ولكن المعنى : أنهم أذون من الذين قبلهم .

وإذا قلت : قديم الناس حتى السادة . فهي لبيان الشرف . وإذا قلت : أكلت السمكة حتى رأسها . فهي لبيان العموم .

ويقال : أكلت السمكة حتى رأسها<sup>(٣)</sup> . فتكون « حتى » حرف عطفي ، ويكون الرأس مأكولاً<sup>(٤)</sup> .

ويقال : أكلت السمكة حتى رأسها<sup>(٥)</sup> . وتكون الرأس لم تؤكل ؛ يعني : وصلت إلى الرأس وتركت<sup>(٦)</sup> .

٢- أن تكون حرف ابتداء .

٣- أن تكون حرف جر .

وذكرنا هناك موضع كل واحد من هذه الثلاثة .

(١) بجر كلمة « مطلع » ، ف « حتى » حرف جر ، بمعنى : إلى .

(٢) بالرفع .

(٣) نصب « رأسها » .

(٤) لأن المعنى كما سبق نلرُجُث في أكل السمكة ، حتى أكلت الرأس ، ولأن « حتى » في هذا المثال

حرف عطفي ، فتكون « رأسها » معطوفة على « السمكة » ، فتكون مأكولة ، كما أن السمكة مأكولة .

(٥) بجر « رأسها » .

(٦) ف « حتى » في هذا المثال حرف جر ؛ بمعنى : « إلى » ؛ يعني : إلى رأسها ، فيكون الرأس غير مأكول ؛ لأن

القاعدة أن ابتداء الغاية داخل ، لا انتهاؤها . =

وهذه هي الفائدة من قول المؤلف : حتى في بعض المواضع .  
لأنها في بعض المواضع تكون للغاية ، ولا تكون للعطف<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= كما أنه يجوز في هذا المثال الرفع ، فتقول : أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها . وهذا على اعتبار أن « حتى » ابتدائية ، والاسم الذي بعدها يكون مبتدأ ، خبره معطوف .

وبهذا يتبين لك - أخى الطالب - أنه قد يكون هاك موضع يكون صالحاً لأقسام « حتى » الثلاثة . قال ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ١٤٩ وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام « حتى » الثلاثة ؛ كقولك : أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها . فلك أن تخفيض على معنى « إلى » ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء . اهـ

(١) يعنى المؤلف رحمه الله أن هذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها « المعطوف » تابئاً لما قبلها « المعطوف عليه » في حكمه الإعرابي ، فإن كان المتبوع مرفوعاً كان التابع مرفوعاً ، نحو : قابلنى محمد وخالد . فـ « خالد » معطوف على محمد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وإن كان المتبوع منصوباً كان التابع منصوباً ، نحو : قابلتُ محمدًا وخالدًا . فـ « خالدًا » معطوف على « محمدًا » ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وإن كان المتبوع محفوضاً كان التابع محفوضاً مثله ، نحو : مررت بمحمد وخالد . فـ « خالد » معطوف على « محمد » ، والمعطوف على المحفوض محفوض ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة .

وإن كان المتبوع مجزوماً كان التابع مجزوماً أيضاً ، نحو : لم يخضِرْ خالد ، أو يُزِيلْ رسولاً . فـ « يُزِيلْ » معطوف على « يخضِرْ » ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون .

ومن هذه الأمثلة تعرف أن الاسم يُعطف على الاسم ، وأن الفعل يعطف على الفعل . وقد مثل المؤلف رحمه الله على ذلك بأمثلة تأتي ، وسبق التفصيل أن من حروف اعطف ما يقتضى التشريك في الإعراب والمعنى ، ومنها ما يقتضى التشريك في الإعراب فقط .

## حكم حروف العطف

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن عطفَ على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت ، أو على مفعول خفضت ، أو على مجزوم جرمت ، تقول : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، ومررت بزيد وعمرو ، وزيد لم يشه ، ولم يقعد

المؤلف رحمه الله لم يتعرض لمعاني هذه الحروف ؛ لأنَّ أهمَّ ما عند النحويِّ الإعرابُ ، أما المعاني فهي عند أهل المعاني في البلاغة .

وتعرض النحويين لها في بعض الأحيان من باب الفضل ، لا من باب اللازم ؛ لأنَّ النحوَ وظيفته أن يُقيمَ الكلمات على حسب قواعد اللغة العربية ، فلهذا لم يتعرض المؤلف رحمه الله إطلاقاً للمعنى .

وقول المؤلف رحمه الله : فإن عطفَ بها على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت ، أو على مفعول خفضت ، أو على مجزوم جرمت<sup>(١)</sup> .

(١) فهكذا مثل المؤلف رحمه الله بأربعة أمثلة على التشريك الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه ، بواسطة حرف العطف ، وإعراب هذه الأمثلة يكون كالتالي :

المثال الأول : قام زيد وعمرو .

قام فعل ماض .

زيد فاعل مرفوع .

وعمرُ الواو حرف عطف ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

المثال الثاني : رأيت زيدا وعمرا .

رأيت فعل وفاعل .

زيداً : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

وعمرُ الواو : حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمراً : معطوف على « زيد » ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

مثال الثالث : مررت بزيد وعمرو .

مررت : فعل وفاعل .

زيد جار ومحرور متعلق بـ « مررت » .





هـ هـ المؤلف رحمه الله : على مجزوم . وفي باب الـعت لم يذكّر الجزم .  
فالعطف يكون في الأفعال والأسماء ، والنعت يكون في الأسماء فقط ، ولذلك لم يأت  
بالجزم في باب الـعت ، وجاء بالـجزم في باب العطف .

وعمرو الواو : حرف عطف مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، عمرو : معطوف على زيد ،  
والمعطوف على المجرور مجرور .

اشكال الرابع : زيد لم يقم ، ولم يقعد

ذكر الشارح رحمه الله أن هذا المثال غير صحيح ، وأن الصحيح أن تقول : زيد لم يقم ويقعد .  
وإعرابه هكذا .

زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

لم حرف نفى وجزم وقلب .

يقم فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره  
« هو » ، يعود إلى « زيد » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع ، خبر المبتدأ « زيد » .

ويقعد : الواو : حرف عطف مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، يقعد : فعل مضارع معطوف  
على « يقم » ، والمعطوف على المجرور مجزوم .

فذاكم هو إعراب الأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف رحمه الله ، ويلاحظ أن المؤلف رحمه الله اكتفى  
بالتمثيل بالواو ، وينقاس عليها غيرها .

كما أنه رحمه الله لم يمثّل للمرفوع والمنصوب من الأفعال ، ولذا فهذان مثالان على المرفوع والمنصوب  
من الأفعال :

المثال الأول على المرفوع : يقوم ويقعد زيد .

وإعرابه

يقوم : فعل مضارع مرفوع .

ويقعد : الواو حرف عطف ، يقعد : فعل مضارع معطوف على يقوم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .  
زيد . فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

المثال الثاني على المنصوب : لم يقوم ويقعد زيد .

وإعرابه

لم حرف نفى ونصب واستقبال .

يقوم : فعل مضارع منصوب بـ « لن » .

ويقعد : معطوف على « يقوم » ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

زيد . فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

ثم ضرب المؤلف أمثلة ، فقال : تقول : قام زيد وعمرو . وهذا مثال المعطوف على مرفوع .

وقال : ورأيتُ زيدًا وعمروا . وهذا مثال العطف على منصوب .

وقال : ومررتُ بزيد وعمرو . وهذا مثال العطف على مخفوض .

وقال : وزيدٌ لم يَقم ، ولم يَقْعُد . وهذا مثال العطف على مجزوم . ولكن هذا المثال الأخير غير صحيح ؛ لأنه أعاد العامل ، وإذا أُعيد العامل صار عطف جملة على جملة ، لا عطف مجزوم على مجزوم .

والمثال الصحيح أن تقول : زيدٌ لم يأْكُلْ ويَشْرَبْ ؛ يعنى : لم يأْكُلْ ، ولم يَشْرَبْ ، فتشقيط العامل ؛ لأنك إذا أتيت بالعامل صار عطف جملة على جملة .

فعلى سبيل المثال لو قلت : جاء زيدٌ وعمرو . صار هذا عطف مفرد على مفرد ، لكن لو قلت : جاء زيدٌ ، وجاء عمرو . صار عطف جملة على جملة .

إذن : المثال الصحيح أن يقال : زيدٌ لم يأْكُلْ ويَشْرَبْ ، أو : لم يَقمْ ويقْعُدْ .

خلاصة هذا الباب :

أن من التوابع المعطوف ، فهو تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، وحروف العطف عشرة ، وعزقتموها ، وكلها تشترى فى التبعية ؛ يعنى : فى أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الإعراب .

أما فى المعنى فتختلف ، فمثلاً « لا » تنفى ما أثبت قبلها ، تقول : قام زيدٌ لا عمرو . فمعناها النفى ، المعطوف منفي عنه القيام ، والمعطوف عليه مثبت له القيام .

كذلك فى باب الإضراب تقول : ما قام زيدٌ ، بل عمرو . اختلفت ، ولكن كما قلت لكم : المؤلف ما تعرض للمعاني إطلاقاً ، فهم المؤلف الإعراب .

فكر هذه الحروف العشرة تشترك فى أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الإعراب ، إن كان لدى قبلها مرفوعاً فما بعدها مرفوع ، وإن كان منصوباً فما بعدها منصوب ، وإن

كان مخفوضًا فما بعدها مخفوضٌ ، وإن كان مجزومًا فما بعدها مجزومٌ<sup>(١)</sup> .

(١) فهذا هو ملخص ما ذكر في باب العطف ، وليكنّا لا نخالف ما اعتدناه من أول الكتاب من أنّا نملخص في نهاية كل باب ، فنقول وبالله التوفيق .

١ - حروف العطف عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأو ، وأم ، وإِثْمًا ، وبَلْ ، ولا ، وَلَكِنْ ، وحتى هي بعض المواضع .

٢ - العطف هو القسم الثاني من أقسام التوابع ، وأقسام التوابع أربعة : النعت وسبق ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

٣ - يطلق العطف في اللغة على ثلاثة معانٍ :

١ - ردُّ الشيء على الشيء .

٢ - الميل .

٣ - الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه .

أما في الاصطلاح فالعطف ينقسم إلى قسمين :

١ - عطف نسق .

٢ - عطف بيان .

وعطف النسق هو التابع لغيره بواسطة أحد حروف العطف .

وعطف البيان هو التابع الجامد ، الموضح لمتبوعه في المعارف ، المُخَصَّص له في النكرات .

٤ - الحرف الأول من حروف العطف : الواو ، وهي لطلق الجمع ، فلا تدل على معية ، ولا ترتيب .

٥ - الحرف الثاني من حروف العطف : الفاء ، وهي تفيد الترتيب ، والتعقيب ، والتعقيب معناه أن

المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة ، والترتيب والتعقيب في الفاء يكون بحسب ما تقتضيه الحال ؛

يعنى : أنه قد لا يكون فوراً .

٦ - الحرف الثالث من حروف العطف : ثُمَّ ، وهي تفيد الترتيب كالفاء ، ولكن مع التراخي ، ومعنى

التراخي : أن بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة .

٧ - الحرف الرابع من حروف العطف : أو ، ولها عدة معانٍ ، منها : الشك ، والتخيير ، والإباحة ،

والإبهام .

والفرق بين التخيير والإباحة : أن التخيير لا يجوز معه الجمع ، والإباحة يحور معها الجمع .

٨ - الحرف الخامس من حروف العطف : أم . وهي قد تكون متصلة ، وقد تكون مقطعة ، ولا تكون

عاطفة إلا إذا كانت متصلة .

وتكون « أم » متصلة إذا كان ما بعدها مُعَادِلًا لما قبلها ، وتكون بمعنى « أو » .

وتكون مقطعة إذا كان ما بعدها غير معادل لما قبلها ، وتكون بمعنى « بَلْ » ، فهي بالإصرار .

٩ « أم » لمتصلة منحصرة في نوعين ؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة استسوية ، أو تتقدم -

= عليها همزة يطلب بها ، وبـ « أم » التعيين .

١٠ - يفرق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وناسيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته .  
والتالت والرابع أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين .

و « أم » الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين واسميتين ومختلفتين .

١١ - « أم » المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ؛ لأنها سؤال عنه .

١٢ - إذا عطفت بعد الهمزة بـ « أو » ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياساً ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا ، والصواب العطف بـ « أم » .

وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ، وكان الجواب بـ « نعم » ، أو « لا » ، فإن أجبث بالتعيين صَحَّ ؛ لأنه جواب وزيادة .

١٣ - أم المقطعة ثلاثة أنواع

١ - مسبوقة بالخبر المحض .

٢ - مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام .

٣ - مسبوقة باستفهام بغير الهمزة .

١٤ - معنى « أم » المقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجرداً ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً .

١٥ - لا تدخل « أم » المقطعة على مفرد ، ولهذا قلّروا المبتدأ في : إنها لإبل أم شاء .

١٦ - قد ترد « أم » مُختبِلة للاتصال والانقطاع .

١٧ - الحرف السادس من حروف العطف : إمّا . وهي محل خلاف بين النحاة ، فأكثر النحاة على أنها حرف عطف ، وذهب أبو علي الفارسي وابن كيسان وابن يَزْهَان إلى أن العاطف هو الواو السابقة لـ « إمّا » والملازمة لها ، و « إمّا » دالة على الإباحة ، أو التخيير ، أو الشك ، أو الإبهام .

١٨ - هذا الخلاف إمّا هو في « إمّا » الثانية ، وأما « إمّا » الأولى فإنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « إمّا » الأولى غير عاطفة ؛ وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله .

١٩ - أكثر العرب على كسر همزة « إمّا » ، ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

٢٠ - اتفق النحاة على أن « إمّا » لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى « بل » ، وإنما تأتي لما تأتي له « أو » من المعنى مشهورة المتفق عليها ، وهي التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد خبر .

٢١ - اختلف النحاة في « إمّا » هذه أمر كية ، أو بسيطة ؟ -

والتوجه الذي يبعثه تتم الصالحات .

## بابُ التَّوَكُّيدِ

## باب التوكيد

### التوكيد، وأنواعه، وحكمه

قال المؤلف رحمه الله : ( باب التوكيد ) ، التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه .

قوله رحمه الله : باب التوكيد . يُقال : التوكيد ، ويقال : التأكيد . بالهمز<sup>(١)</sup> .  
والتوكيد أفصح ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّقُوا الْإِيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ . ولم يقل :  
بعد تأكيدها . مع أن الشائع عند الناس « التأكيد » بالهمز ، لكن الشائع غير فصيح في  
اللغة العربية ، الفصيح في اللغة العربية « التوكيد » بالواو .

والتوكيد معناه<sup>(٢)</sup> : التقوية والتثبيت ، فيقال مثلاً : وكَّد الحديث ، أو أكَّد  
الحديث . ويقال : وكَّد الخبر ، أو أكَّد الخبر<sup>(٣)</sup> . وما أشبه ذلك .  
إذن : هو التقوية<sup>(٤)</sup> .

(١) ويقال أيضًا التاكيد . بإبدالها ألماً على القياس في نحو : « رأس » ، ففيه ثلاث لغات : تأكيد ،  
توكيد ، تاكيد .

والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل ؛ أي المؤكد . ولهذا يُطلق على هذا الباب : باب المؤكد .  
(٢) في اللغة .

(٣) إذا قوّه بما يُزيل شُبهه .

(٤) فهذا هو معنى التوكيد في اللغة .

أما في الاصطلاح فهو : التابع المقوّى لمتبوعه .  
وهو نوعان .

الأول : التوكيد اللفظي .

والثاني : التوكيد المعنوي .

أما سوكسد بمعنى فيكون بتكرير لفظ المؤكد وإعادته بعينه أو بمرادفه ، سواء كان اسماً ، نحو : جاء  
محمدٌ محمدٌ .

ثم كان فعلاً ، نحو : جاء جاء محمدٌ .

ثم كان حرفاً ، نحو : نعم نعم جاء محمدٌ . =

وقوله رحمه الله : التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه .  
يعنى : أنه تابع له في الإعراب ؛ في الرفع والنصب والخفض<sup>(١)</sup> .  
وتابع له في التعريف والتنكير<sup>(٢)</sup> ، فهو تابع له في كل هذه الأشياء .

= ونحو : جاء خضر أبو بكر ، حيث إن « جاء » يُرادفها في المعنى « خضر » ونحو : نعم خير<sup>(٣)</sup> جاء محمد .  
وأما التوكيد المعنوي فهو : التابع الرفع احتمال إضافة إلى المتبوع ، أو الخصوص بما ظاهره العموم ،  
ويكون بالفاظ مخصوصة ستأتى في كلام المؤلف والشارح رحمهما الله ؛ كـ « النفس » ، و « العين » ، و  
« كل » ، ونحوها .

الأول نحو : جاء زيد نفسه ؛ لأنه يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف قبل « زيد » ، والتقدير :  
جاء رسول زيد . فلما قال : « نفسه » . أزال ذلك الاحتمال ، وأثبت الحقيقة ، وتقرر عند السامع أنك لم  
تُرد إلا مجيء « زيد » نفسه .

ومثال الثانى : جاء القوم كلهم . إذ لو قلت : جاء القوم . فقط ، لاحتمل أن يكون الجائى بعضهم ، فلما  
قلت : كلهم كان ذلك نصا على العموم ، ورافعا لاحتمال الخصوص .

(١) فالتوكيد من التوابع التى تتبع ما قبلها فى الإعراب ، كالمطف والنعت ، على معنى أنه إن كان المتبوع مرفوعا  
كان التابع مرفوعا أيضا ، نحو : حضر خالد نفسه . فـ « نفسه » هنا تُقرب توكيدا لـ « خالد » ، وهى مرفوعة ؛  
لأن توكيد المرفوع مرفوع ، و « نفس » مضاف ، والهاء : مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .  
وإن كان المتبوع منصوبا كان التابع منصوبا مثله ، نحو : حفظت القرآن كله . فـ « كله » هنا تُقرب توكيدا  
للقرآن ، وتوكيد المنصوب منصوب ، و « كل مضاف » ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .  
وإن كان المتبوع محذوفا كان التابع محذوفا كذلك ، نحو : تدبرْتُ فى الكتاب كله . فـ « كله » هنا  
تعرب : توكيدا للكتاب ، و « كل » مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على الكسر ، فى محل جر .

(٢) يؤخذ من هذه الجملة وسابقتها أن المؤلف رحمه الله قد قيد تبعية التوكيد للمؤكد فى شيئين :

أولهما فى الإعراب . وإليه الإشارة بقوله : « فى رفعه ، ونصبه ، وخفضه » .  
والثانى : فى التعريف .

بمعنى أن التوكيد يكون تابعا للمؤكد فى تعريفه ، فلا يكون تابعا لنكرة ؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوى كلها  
معارف ، فلا تتبع النكرات ؛ فلذلك لم يقل : وتنكيره . خلافا للكوفيين<sup>(٤)</sup> . =

(\*) حير حرف جواب بمعنى « نعم » ، ويجوز فى رائه الكسر ، والفتح . وانظر المعجم الوسيط ( ح ي ر ) .  
(\*\*) والشارح رحمه الله قد ذكر أن التوكيد يتبع المؤكد فى تعريفه وتنكيره ، وبذلك يكون قد مشى على  
مذهب الكوفيين .

ولكن ليقلنم أن الكوفيين إنما قالوا بجواز توكيد النكرة بقيد أن تحصل الفائدة من توكيدها . فليس



= فما كان منها مضافاً نحو : كُلُّهُمْ . كان تعريفه بالإضافة ، وما لم يكن مضافاً ، نحو : أجمع ، في قولك : جاء القومُ أجمعُ كان تعريفه بالعلمية ؛ لأن « أجمع » ونحوه عَلَّمَ على التوكيد . وسيأتى مزيد تفصيل لذلك فى آخر هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

= تحصل الفائدة لم يُجَزْ توكيد النكرة باتفاق .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين :

الأول النكرة المحدودة ، وهى : التى تدل على مدة معلومة المقدار ، نحو : أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول .

والثانى النكرة غير المحدودة ، وهى : التى تصلح للقليل والكثير ، نحو : زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة ، فلا خلاف فى أنه لا يجوز توكيدها ؛ لأنه لا فائدة فى توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت : ( قد انتظرتك وقتاً كله ) . لم يكن لذكر « كله » فائدة ؛ لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ، ويجوز أن يكون زمناً متطاولاً .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ، كـ « كل » ، و « جميع » ، أو « جمع » ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين :

أولهما : وروده عن العرب المُخْتَجِّج بكلامهم ، كقول الراجز :

• قَدْ صَرَبَتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا •

وكقول الراجز الآخر

• تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْمَعًا •

وثانيهما . حصول الفائدة ، أفلست ترى أن مَنْ قال لك : ( قد انتظرتك يوماً ) ، قد يعنى : أنه انتظرك زمناً مُعَيَّنً الأول والآخر ، مقداره يوم ، وقد يعنى : أن زمن انتظاره يقارب اليوم ، إما نصفه ، وإما ثلثه ، وأنه يجوز فى استعمال لفظ اليوم فاستعمله فى أكثر ما يدل عليه من الزمن ، أو فى أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك : ( انتظرتك يوماً كله ) . فقد أزال بلفظ ( كله ) الاحتمال .

وألست ترى أن مَنْ قال : ( صُمْتُ شهراً ) قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، وأنه جعل الشهر شهراً ؛ لأن الأكثر يُغْطَى حكم الجميع .

ففى قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين .

فإذا قال لك : ( صُمْتُ شهراً كله ) . فقد رفع بلفظ ( كله ) احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على الكل ، وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصّاً فى مقصوده ، غير مُخْتَجِّلٍ إلّا وحهاً وحداً

قال ابن مالك فى تأييد مذهب الكوفيين فى هذه المسألة : ( فلو لم يُنْقَل استعماله عن العرب لكان حدير أن يستعمل قبيحاً ، فكيف به واستعماله ثابت ؟ ثم ذكر ما أثرناه لك أنفاً من الشواهد . اهـ كلامه .

## ألفاظ التوكيد المعنوي

لتوكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة معينة في اللغة العربية . وتعيينها عليهم بالتشبع والاستقراء<sup>(١)</sup> .

وقد ذكرها المؤلف رحمه الله بقوله : ويكون بألفاظ معلومة ، وهي : النفس ، والعين ، وكل ، وأجمع ، وتوابع « أجمع » ، وهي : أكتع ، وأنتع ، وأبضع ، تقول : قام زيد نفسه ، ورأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم أجمعين .

قوله رحمه الله : النفس ، والعين<sup>(٢)</sup> . هاتان الكلمتان يؤكد بهما المفرد والجمع والمثنى . تقول : جاء زيد نفسه ، جاء الرجلان أنفسهما ، جاء القوم أنفسهم .

وهذا التوكيد يقوي ؛ لأنك إذا قلت : جاء زيد . فالخبر يُفيد أن زيدا جاء ، فإذا قلت : نفسه . تأكد الخبر ، وارتفع احتمال المجاز .

يعني : لما كان قولك : جاء زيد . يَحْتَمِلُ أن المعنى : جاء غلامه ، أو جاء خبره ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا قلت : « نفسه » أكدت ظاهر اللفظ ؛ لأن ظاهر اللفظ في قولك : جاء زيد . أنه هو الذي جاء ، لكن مع احتمال المجاز .

فإذا قلت : نفسه . ارتفع احتمال المجاز ، وقوى الجملة الخبرية التي قبلها .

(١) فالتوكيد المعنوي له ألفاظ معلومة عن طريق التشبع والاستقراء لكلام العرب ، وأجمع اللغويون عليها ، كما حكى ذلك الشيوخي في « الأشباه » ، و « الهمع » ، وغيرهما .

(٢) المراد بالنفس الذات ، والمراد بالعين الذات أيضا ، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل .  
وليغتنم أنه يجب أن يضاف كل واحد من هذين إلى ضمير عائد على المؤكد بفتح الكاف ، مع تشديدها . فإن كان المؤكد مفعلا كان الضمير مفعلا ، ولفظ التوكيد مفعلا أيضا ، تقول : جاء علي نفسه ، وحضر بكر غيثه .

وإن كان المؤكد جمعا كان الضمير هو الجمع ، ولفظ التوكيد مجموعا أيضا ، تقول : جاء الرجال أنفسهم ، وحضر الكتاب أغنيئهم .

وإن كان المؤكد مثنى ، فالأصح أن يكون الضمير مثنى ، ولفظ التوكيد مجموعا ، تقول : حضر برجلان أنفسهما وجاء الكاتبان أغنيئهما .

وكذلك « العين » أيضًا ، تقول : جاء زيدٌ غَيِّثُهُ . فـ « جاء زيدٌ » يفهم منها السمعُ أنَّ  
 إحدى جاء زيدٌ ، لكن يُوجد احتمال أن يكون الذي جاء غلامه مثلاً ، فإذا قلت : غَيِّثُهُ .  
 زال هذا الاحتمال ، وصار في قولك : غَيِّثُهُ . تأكيدٌ لمجيئه هو دون غلامه .

وقوله رحمه الله : « كُلٌّ »<sup>(١)</sup> . كُلُّ يُؤكِّدُ بها ما كان ذا أجزاء ، وأمَّا الواحدُ فلا يُؤكِّدُ  
 بها . ولهذا لا يصحُّ أن تقول : جاء زيدٌ كُلُّهُ . لأنه لا يتحرَّأ ، فلا يُمكن أن يجيء بعضه ،  
 لكن يصحُّ أن تقول : عَتَقَ العبدُ كُلَّهُ . لأنَّ العتقَ يتَّبَعُضُ<sup>(٢)</sup> .

ويصحُّ أن تقول : أَكَلْتُ الرغيفَ كُلَّهُ . لأنَّ الرغيفَ يتَّبَعُضُ ، فيمكن أن تأكلَ  
 نصفه أو ثلثه .

فإذا صحَّ أن تُؤكِّدَ ، فتقول : كُلَّهُ . مع أنَّ الرغيفَ واحدٌ .  
 وكذلك يصحُّ أن تقول : جاء القومُ كُلُّهم . لأنهم يتَّبَعُضون ، فيمكن أن يأتي  
 بعضهم .

إذن : « كُلٌّ » لا يُؤكِّدُ بها إلا ما يتَّبَعُضُ ، أمَّا ما لا يتَّبَعُضُ فلا يُؤكِّدُ بها ، وإنما  
 يُؤكِّدُ بـ « النفس » ، أو « العَيْن » ، فله طرق أخرى يُؤكِّدُ بها غيرُ « كُلٍّ » .  
 وقوله رحمه الله . أَجْمَعُ<sup>(٣)</sup> . « أجمع » أيضًا من ألفاظ التوكيد ، ولا يُؤكِّدُ به إلا

(١) و « كل » ، ومنها « جميع » ، كلاهما من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وكلاهما يكون بمعنى الإحاطة  
 والشمول ، ويشترط فيهما إضافة كل منهما إلى ضمير مطابق للمؤكِّد ، نحو : جاء الحيشُ كُلُّهُ ، وحضرو  
 الرجالُ جميعُهم .

(٢) و يدس على أب العتق يتبعض ما رواه البخاري (٢٥٢٢) ، ومسلم ١١٣٩/٢ (١٥٠١) . عن عبد الله  
 بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ بَشْرًا كَالِه فِي عِدَّةٍ ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَتَشَعُّ ثَمَنُ  
 عِدَّةٍ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَضَضَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَدْلَ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » .

(٣) « أجمع » لم يُتَوَرَّعَ ، لأنه ممنوع من الصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن المعن  
 « و أجمع » بمعنى الإحاطة والشمول ؛ كـ « كل » ، « وجميع » ، ولا يُؤكِّدُ بهذا اللفظ عدلًا إلا بعد مص  
 « كل » . فتشعُّ « كُلُّهُ » بـ « أجمع » ، و « كُلُّهَا » بـ « جَمْعَاء » ، و « كُلُّهُمْ » بـ « أَجْمَعِينَ » . و كُتِبَ  
 « أجمع » ، ويكون ذلك تقوية للتوكيد . -

خَمْعٌ . تَقُولُ . جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ، مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ . وَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ أَجْمَعُونَ .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ ، وَهِيَ . أَكْتَعُ . وَأَنْتَعُ . وَأَنْصَعُ<sup>(١)</sup>

أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ الثَّلَاثَةَ لَا يُؤَكِّدُ بِهَا إِلَّا مَعَ « أَجْمَعِينَ » ، فَلَا تَقْرَأُ : جَاءَ الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا تَبَعًا لـ « أَجْمَعُونَ » ، أَمَّا أَنْ تَأْتِيَ مَهْرَدَةً فَلَا<sup>(٢)</sup> .

= وامثلة دللت

- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى . ﴿ فَسَخَدَ الْمَلَكُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

- أَمْرُ حَيْشِ الْإِسْلَامِيِّ كُلِّهِ أَجْمَعَ بِاتِّصَارِهِمْ فِي مَوْقِعَةٍ بَدْرٍ .

- وَاسْتَقْبَلَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ كُلُّهَا جَمْعًا هَذَا النَّصْرَ نَمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ ثَنَاءٍ .

- جَلَسَتِ الطَّالِبَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعٌ فِي الْمَدْرَجِ .

وَقَدْ يُؤَكِّدُ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدِّمْ « كُلٌّ » ، مَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تُؤْمِنُ بِهِمْ أَتَمِينَ ﴾ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى .

﴿ لَمَّا وَدَّعْتُهُمْ أَتَمِينَ ﴾ وَلَا يَجُوزُ ثَنِيَّةُ « أَجْمَعَ » ، وَلَا « جَمْعَاءُ » اسْتِغْنَاءُ بِ« كَلَامٍ » ، وَ« كَثَرَتْ » ، كَمَا

اسْتَعْنَوْا بِشَيْبَةِ « سَيِّ » عَنْ تَشْبِيهِ « سَوَاءٍ » ، وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ ذَلِكَ ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي الرِّبْدَانُ أَجْمَعَابَ ،

وَالْمُهَنْدِسَانُ جَمْعًا قَوَّابٍ . وَانْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ لِابْنِ هِشَامٍ ٢٩٦/٣ .

(١) « أَكْتَعُ » مِنْ قَوْلِهِمْ : تَكْتَعُ الْجُلْدُ ؛ أَيْ : تَقْبِضُ وَتَجْمَعُ ، فَفِيهِ مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَ« أَكْتَعُ » مِنْ اسْتَعْنَى ، وَهُوَ صُورٌ

اسْتَعْنَى ، وَلِقَوْمٍ إِذَا كَانُوا مَجْتَمِعِينَ طَالَ عُنُقُهُمْ ، وَهُوَ كَنَاءَةٌ عَنِ الْاجْتِمَاعِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى « أَجْمَعَ » أَيْضًا .

و« أَبْصَعُ » مِنْ تَبْصَعُ الْعَرَقُ إِذَا سَالَ ، وَهُوَ لَا يَسِيلُ إِلَّا إِذَا تَجْمَعُ . فَيَكُونُ مَعْنَى « أَجْمَعَ » أَيْضًا .

وَعَبَّه فَلَأَمْرًا ثَلَاثَةً كُلُّهَا بِمَعْنَى « أَجْمَعَ » ، وَ« أَجْمَعَ » قَدْ سَقَى أَنْ مَعَهَا الْإِحَاطَةُ وَالشُّمُولُ .

وَمَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَلْفَافُ الثَّلَاثَةُ لَا يُؤْتَى بِهَا إِلَّا بَعْدَ « أَجْمَعَ » ، سُمِّيَتْ تَوَابِعُ « أَجْمَعَ » .

(٢) هَذِهِ ، لِأَنَّهَا لَا يَدَّ أَنْ يَسْقِهَا كَلِمَةُ « أَجْمَعَ » أَوْ إِحْدَى صِبْغِهَا ، نَقَالَ : جَاءَ الْحَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعَ

« كَتَعُ » ، وَاسْتَرَيْتُ هَذِهِ الدَّلَازَ جَمْعَاءَ كَتَعَاءَ ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ ، وَرَأَيْتُ أَحْوَتَكَ خَمْعَ كَمْعٍ .

وَمَكَرَ مَكْتُورٌ مُحَمَّدٌ حِمَاسَةً فِي كِتَابِهِ التَّوَابِعِ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٨٨ أَنَّهُ زُيِّنَ أَنَّ « أَكْتَعُ » وَ« أَكْتَعُ » . وَ

« أَكْتَعِينَ » ، غَيْرَ مَسْقُوقِينَ بِ« أَجْمَعَ » وَ« أَجْمَعِينَ » .

وَمِنْ دَلِيلِ قَوْلِ الرَّاحِرِ

تَجَمَّلَنِي الذُّلَمَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَتَبَكَّى أَجْمَعَا

بِشَيْءٍ كَثُ صَبِيحًا مُرَضَّعَا

بِدَسَكْنٍ فَتَلَشَّى أَرْبَعَا

وَقَوْلُ الْفَرَسِيِّ رَسَعَهُ

بُعْمَانٌ بِنِ رُزْغَةٍ أَكْتَعِي

لَسُوَّةٍ سَالِدَوَابِرٍ وَتَقْوَا

فإذا قلت : جاء القومُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَتَعُونَ أَبْصَعُونَ<sup>(١)</sup> . فكأنك قلت : جاء القومُ أَجْمَعُونَ أَجْمَعُونَ أَجْمَعُونَ أَجْمَعُونَ ؛ لأنَّ هذه توابِعُ ، تُفيدُ زيادةَ التوكيدِ .

(١) وعرب هذا المثال هكذا

جاء القومُ : فعل وفاعل .

أَجْمَعُونَ توكيد للقوم ، وتأكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أَكْتَعُونَ توكيد ثانٍ للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

أَتَعُونَ توكيد ثالث للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

وَأَبْصَعُونَ . توكيد رابع للقوم ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون في الأربعة يجوزُ عن التنوين في الاسم المفرد .

فائدة ذكر الشيخ الأسمري حفظه الله في كتابه إيضاح المقدمة الآجرومية ص ٢٠٢ : أنه إذا اجْتَمَعَت هذه المؤكِّدات الثلاثة مع « أجمع » قلها ترتيباً :

أولهما يُؤْتَى بـ « أتبع » ، ثم بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبصع » ، تقول : جاء القومُ أَجْمَعُونَ أَتَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ .

والثاني يُؤْتَى بعد « أجمع » بـ « أكتع » ، ثم « أبصع » ، ثم « أتبع » ، تقول : جاء القومُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَتَعُونَ . وأهل التحقيق من اللغويين على أن الترتيب الثاني أفصح من الأول . اهـ

والشيخ ابن عثيمين الشارح رحمه الله رتب المثال الذي ذكره بغير هذين الترتيبين ، قاله أعلم . وقد مثل المؤلف رحمه الله للتوكيد المعرّى بثلاثة أمثلة ، وذا كم هو إعرابها :

المثال الأول : - قام زيدٌ نفسه . - قام زيدٌ مرفوعٌ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

نفسه توكيد معرّى لـ « زيد » ، وتوكيد المرفوع مرفوع ، ونفس مضاف ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضم ، في محل جر .

مثال الثاني : رأيْتُ القومَ كلَّهم . رأيْتُ : فعل وفاعل .

القومُ : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

كلَّهم توكيد معرّى للقوم ، وتوكيد المنصوب منصوب ، و « كل » مضاف ، والهاء ضمير متصل مضاف إليه مبنى على الضم ، في محل جر ، والميم علامة الجمع .

سألت : مررتُ بالقومِ أجمعين . مررتُ : فعل وفاعل . =

## والخلاصة الآن :

١- أن « النفس » ، و « العين » يُؤكَّد بهما الواحد ، والمتن ، والجمع .

٢- أن « كل » يُؤكَّد بها ما يتجزأ .

٣- أن « أجمع ، وأكتع ، وأبتع ، وأبضع » يُؤكَّد بها الجمع خاصة ، فتقول : جاء القوم أجمعون ، ورأيتُ القوم أجمعين ، ومررتُ بالقوم أجمعين ، وقال تعالى : ﴿ لَا تَأْمَلْنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

٤- التوكيد يُوافق المؤكَّد في رفعه ؛ يعنى : إذا كان المؤكَّد مرفوعاً فالمؤكَّد مرفوعاً ، وإذا كان المؤكَّد منصوباً كان المؤكَّد منصوباً ، وإذا كان المؤكَّد مجروراً كان المؤكَّد مجروراً ، وإذا كان المؤكَّد معرفةً ، كان المؤكَّد معرفةً .

واختلف النحويون : هل تُؤكَّد النكرة أولاً ؟

فقال بعضهم<sup>(١)</sup> : لا تُؤكَّد ، وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> : بل تُؤكَّد .

« لقوم : جار ومجرور متعلق بـ « مررت » .

أجمعين . توكيد معربى للقوم ، وتوكيد المجرور مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

وهالك بعض الفوائد التى تتعلق بالتوكيد المعرب ، لا مابع من ذكرها هنا لأهميتها

المعددة الأولى إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليست للثنائى ، تأكيداً للتأكيد .

القائدة الثانية لا يحوز فى ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز فى البعث ؛ لأن هذا يضافى مع العرض من التوكيد .

للقائدة الثالثة لا يحوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، فلا يقال : جاء محمد بعثه ، وغيبه ، أو : جاء القوم كلهم وأجمعون .

وانظر كتاب التوايح فى الجملة العربية للدكتور محمد بن حماسة بن عبد اللطيف حفظه الله ص ٨٩ .

(١) وهم اصصريون ،

(٢) وهم الكوفيون ، واختار هذا المذهب ابن مالك والمحقق الرضى ، والعلامة الشاطبى<sup>(\*)</sup>

(\*) صاحب الاعتصام ، الإمام العلامة ، المحقق ، القدوة ، الحافظ ، الجليل المجتهد ، إبراهيم بن موسى بن

وظاهر كلام المؤلف أنها لا تؤكد، لأنه لم يقل: وتأكيد<sup>(١)</sup>

(١) قد تقدم البحث في ذلك، مع بيان الراجع من هذين القولين.

وهذا الملخص الذي ذكره الشيخ رحمه الله هنا هو ملخص بعض ما سبق، ولذا فحسب ذكر ملخص باب التوكيد، فيقول مستعين بالله عز وجل.

١- التوكيد على قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي.

أما التوكيد اللفظي فيكون بتكرير لفظ المؤكد وإعادته بعينه، أو بمرادفه، سواء كان اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً.

وأما التوكيد المعنوي فهو التابع الراجع احتمال إضافة إلى المتبوع، أو الخصوص بما ظاهره العموم، ويكون بالفاظ معلومة، هي: النفس، والعين، وكل، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي: أكتع، وأبتع، وأبصع.

٢- التوكيد يتبع المؤكد في الإعراب؛ رفعاً ونصباً وخفضاً، ويتبعه كذلك في التعريف بلا قيد، وفي التنكير بقيد حصول الفائدة من توكيدها، فإن لم تحصل الفائدة لم يحز توكيد النكرة بالاتفاق.

وساء على ذلك فإن توكيد النكرة توكيد معنوي بحور شرطية:

١- أن تكون النكرة المؤكدة محدودة - أي موضوعاً لمدة، لها ابتداء، وانتهاء، مثل: نحول، وشهر، ويقوم... إلخ.

٢- أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول «كل - جميع - أجمع...» إلخ.

ولذلك يجوز: اعكثت أسبوعاً كله، وذاكرت شهراً كله.

ولا يجوز: اعكثت زمناً كله. لأن المؤكد غير محدود.

ذاكرت شهراً عينه. لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة.

٣- النفس والعين يؤكد بهما المفرد والجمع والمثنى.

٤- «كل» يؤكد بها ما كان ذا أجزاء، وأما الواحد فلا يؤكد بها.

٥- «أجمع» من ألفاظ التوكيد، ولا يؤكد به إلا الجمع، وهو لا يكون للعلمية وورن الفعل.

٦- ويؤكد بلفظ «أجمع» غالباً بعد لفظ «كل»، فتبع «كله» بـ «أجمع»، وكلها بـ «جمعاء»،

وكنهم بـ «أجمعين»، وكلهم بـ «جَمَع»، ويكون ذلك تقوية للتوكيد.

وقد يؤكد بهم، وإن لم يتقدم «كل»، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

ولا يحور تشية «أجمع»، ولا «جمعاء»؛ استغناء بـ «كلا»، وكلتا، كما استغنىوا بتشية «سى» عن

تشية «سواء»، فقالوا: «بيتان»، ولم يقولوا: سوايان.

= محمد للحمي العزناطلي، أبو إسحاق، كان أصولياً مفسراً، فقيهاً محدثاً، لغوياً بياضاً، ألف توالييف

مبينة، اشتملت على تحريرات للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد، منها: شرحه للجليل على الخلاصة

في النحو «ألفية ابن مالك»، في أسفار أربعة كبار، لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً. يشر إليه طبعه بتحقيق.





« وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ، فيقال على مذهبيهم :

جاءني الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاوان .

٧- ومن ألفاظ التوكيد المعنوي توابع « أجمع » ، وهي : أكتع ، وأبتع ، وأبصع .

٨- و « أجمع » وأخواتها وفروعها معرفة ، إما لأنها معرفة بنية الإضافة ، فإذا قلت : جاء الجيش كله أجمع .

فإن « أجمع » تقديرها « أجمعه » ، وقد حذف المضاف إليه لفظاً ، وبقي نيةً ، وهي كلها ممنوعة من الصرف .

وإما لأنها أعلام ، كل منها علم وُضِعَ لمعى الإحاطة والشمول .

٩- ألفاظ التوكيد « أكتع ، وأبتع ، وأبصع » لا يؤتى بها غالباً إلا بعد « أجمع » ، وربما أُكِّد بها غير مسبوقه بـ « أجمع » .

١٠- إذا اجتمعت هذه الألفاظ الثلاثة « أكتع ، أبتع ، أبصع » مع أحمر ، فقد ذكر السحابة لها ترتيبين : أولهم يؤتى بـ « أبتع » ، ثم بـ « أكتع » ، ثم بـ « أبصع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أبتعون أكتعون أبصعون .

وبتسبي يؤتى بعد « أحمر » بـ « أكتع » ، ثم « أبصع » ، ثم « أبتع » ، تقول : جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون .

وأهل التحقيق من اللغويين على أن الترتيب الثاني أفصح من الأول .

١١- إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليست للثاني ، تأكيداً للتأكيد .

١٢- لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ، كما يجوز في الرفع ؛ لأن هذا يشافى مع العرص من التوكيد .

١٣- لا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض .

والحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات



# بَابُ الْبَدَلِ

## بَابُ الْبَدَلِ

### الْبَدَلُ، وَحُكْمُهُ

قال المؤلف رحمه الله تعالى : إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ ، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه .

البدلُ هو التابع لغيره المقصودُ بالذات ؛ يعنى : أنَّ المتكلمَ أراد البدلَ دونَ المُبدلِ منه ، لكن ذكرَ المُبدلَ منه تَوْطئةً وتمهيداً للبدلِ .

والى هذا يُشيرُ ابنُ مالكٍ فى قوله :

التابع المقصودُ بالحكم بلا واسطة هو المُسمَّى بَدَلًا<sup>(١)</sup> .  
فالبدلُ عبارةٌ عن تابعٍ لمتبوعٍ ، وهو المقصودُ بالحكم<sup>(٢)</sup> ، فالبدلُ هو المقصودُ دونَ

(١) الألفية ، باب البدل ، البيت رقم ( ٥٦٥ ) .

(٢) بلا واسطة بينه وبين متبوعه . وهذا هو تعريف البدل فى اصطلاح النحويين .

وأما معناه لغة فهو العوض ، تقول : استندلتُ السلعة الفلانية بغيرها . إذا أخذتَ غيرها عوضاً عنها ، وقال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾ .

وقوله فى التعريف هو التابع . أى . أن البدل من التوابع ، فهو يتبع المُبدلَ منه فى حكمه الإعرابى . وقوله : المقصود بالحكم . أى : أن المعنى الذى دخل على المُبدلَ يدخل على البدل ، فهو مقصود بذلك المعنى ، كقصد الأصل .

مثال ذلك : قام زيدٌ أخوك .

فكلمة « أخو » بدل من « زيد » ؛ لأنه يصح أن تُلغى « زيد » ، وتقوم مقامه ، فتقول : قام أخوك ، وكلمة « أخو » مقصودة عما قصيد به « زيد » ، وهو معنى القيام ، وكان ذلك بلا واسطة حرف ؛ كـ « الواو » ، أو « الفاء » ، أو غيرهما .

وهو من ههنا رحمه الله فى شرح قطر الندى ص ٣١٥ . فقولى : « تابع » . حس يشمل التوابع ، وقولى . « مقصود بالحكم » مُخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان ؛ فإنها مُكَمَّلة للمتنوع المقصود بالحكم ، لا أنها هى المقصودة بالحكم<sup>(٣)</sup> ، وقولى : « بلا واسطة » مُخرج لعطف النسق ، كـ « حاء -

(\*) فهذه الثلاثة : « النعت وعطف البيان والتوكيد » ليست مقصودة بالحكم ، ولكنها مُشْتَمَّة ومُكَمَّلة -

للمُبدَل منه<sup>(١)</sup> .

ويقول المؤلف : إذا أُبدِل اسمٌ من اسمٍ ، أو فعلٌ من فعلٍ تبعه شئٌ جميع ، نحو :  
أعادنا المؤلف رحمه الله أنَّ البَدَل كما يكونُ في الأسماءِ يكونُ في الأفعالِ ،  
قالبدل - إذن - إما فعلٌ ، وإما اسمٌ ؛ يعنى : إما أن يُبدَل اسمٌ من اسمٍ ، وإما أن يُبدَل فعلٌ  
من فعلٍ<sup>(٢)</sup> .

ويقول المؤلف : إنه يشعُه في جميع إعرائه ، فإن كان مرفوعًا رُفِعَ ، وإن كان  
منصوبًا نُصِبَ ، وإن كان مجرورًا جُرَّ ، وإن كان مجزومًا جُزِمَ ؛ لأنَّ الفعلَ داخلٌ معناه ،  
والفعلُ يكونُ فيه الجزمُ<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

= زيدٌ وعمروُ » فإنه وإن كان تابعا مقصودا بالحكم ، لكنه بواسطة حرف العطف . اهـ

(١) ففي المثال السابق المقصود بسبب القيام إليه هو البدل « أخوك » ، دون لفظ « زيد » فإنه صار في نية الطرح .

(٢) فمثال بدل فعل من فعل أن تقول عالطًا : قام جالس محمد .

أردت أن تُخبر بجلوسه ، فغلط لسانك ، فنطق بالقيام .

ومثال بدل اسم من اسم : أن تقول : جاء زيدٌ عمرو .

تريد أن تخبر بمجيء عمرو ، فغلط لسانك ، فقال : زيد .

(٣) فالبدل يتبع المُبدَل منه في الإعراب ، على ما قال الشارح من أنه إن كان المبدل منه مرفوعًا كان البدل

مرفوعًا ، نحو : حضر إبراهيم أخوك .

وإن كن البدل منه منصوبًا كان البدل منصوبًا ، نحو : قابلت إبراهيم أخاك .

وإن كان البدل منه محفوضًا كان البدل محفوضًا ، نحو : أعجبتني أخلاق محمد حاك .

وإن كان المُبدَل منه مجزومًا كان البدل مجزومًا ، نحو : من يشكر ربه يشجده له يفر .

- للمقصود بالحكم ؛ إما بتخصيصه ، أو إيضاحه ، كما في النعت وعطف البيان ، وإما برفع الاحتمال

عنه ، كما في التوكيد .

## أنواع البَدَل

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وهو على أربعة أقسام<sup>(١)</sup> :

بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال . وسنرى  
الغلط . نحو قولك : قام زيد أخوك ، وأكلت الرغيف ثلثه ، وفعني زيد علمه .  
ورأيت زيدا الفرس . أرذت أن تقول الفرس ، فغلطت ، فأبدلت زيدا منه

قوله رحمه الله : بدل الشيء من الشيء<sup>(٢)</sup> . هذا هو القسم الأول من أقسام البدل  
الأربعة ، والمراد بالشيء من الشيء ، يعني : بدل الكل من الكل ، ويُقابله بدل البعض من  
الكل<sup>(٣)</sup> ؛ يعني : أن تُبدل شيئاً من شيء يُساويه<sup>(٤)</sup> ، وإذا أبدلت شيئاً بشيء يُساويه ، فقد  
أبدلت كلاً من كل ، وسيُتمثل له المؤلف .

(١) قال الشيخ الأنصاري حفظه الله تعالى في كتابه ، بصاح المقدمة الأجرومية ص ٢٠٨ : حصر البدل  
في أقسام أربعة دليله الاستقراء التام ، كما ذكره ابن مالك في شرحه على الكافية ، إلا أن بعض النحاة زاد  
أقساماً ، والتحقيق أنها ترجع للأربعة ، خصوصاً بدل الغلط . اهـ

(٢) يُسمى البدل المطابق .

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٩ : نص كثير من اللغويين  
والنحويين على أن اقتران « كل » ، و « بعض » ب « أل » خطأ . اهـ

وقد قرّر ابن هشام رحمه الله في مواضع من كتابه ، كما في شرح قطر الندى ص ٣١٥<sup>(\*)</sup> أن « أل » لا  
تدخل على « كل » ، ولا « بعض » ، وعليه عاثة اللغويين ، لكن تسامح بعضهم في الاستعمال ، مُجارةً  
للعاثة ، كأنزجاجي وغيره .

(٤) فصاطه أن يكون البدل غير المبدل منه ، وعليه فيصح أن يقوم البدل مقام المبدل منه ؛ لأنه كداته .  
ومثاله : قولك : جاء محمد أبو عبد الله .

فكلمة « أبو » بدل من « محمد » ، فيصح أن يقال : جاء أبو عبد الله ؛ لأنها بدل كل من كل ، فكلاهما  
يدل على تمام الشيء كله وحقيقته ؛ إذ كلمة « محمد » في المثال السابق تدل على مُسمًى معين .  
وكذلك كلمة « أبو عبد الله » لذا سُمي هذا القسم ببدل كل من كل ، أو الشيء من الشيء .

(\*) قد مر من هشام رحمه الله في القطر ٣١٥ : وإنما لم أقل بدل الكل من الكل ؛ حذراً من مذهب من لا  
يُجيز إدخال « أل » على « كل » ، وقد استعمله الزّجاجي في جملة ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقةً  
لباس . اهـ

وقوله رحمه الله : بدل البعض من الكل . هذا هو القسم الثاني من أقسام البدل ، ومعناه : أن يكون الثاني بعضًا من الأول ؛ أى : أن يكون البدل بعضًا من المُبدل منه<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : بدل الاشتمال . هذا هو القسم الثالث من أقسام البدل ، وهو أن يكون البدل له صلة بالمُبدل منه<sup>(٢)</sup> .

وقوله رحمه الله : بدل الغلط . هذا هو القسم الرابع من أقسام البدل ، وهو أن يغلط المتكلم ، فيقول شيئًا ، ثم يتذكر ، ويأتى بالمقصود<sup>(٣)</sup> .

فهذه أربعة أقسام للبدل : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط .

ومثال هذه الأقسام الأربعة :

- (١) سواء كان البدل أقل من المبدل منه ، أو مساويًا له ، أو أكثر منه ، فهذه ثلاثة أنواع : النوع الأول : أن يكون البدل أقل من المُبدل منه كميّة ، ومثاله : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ . النوع الثاني : أن يكون البدل مساويًا للمُبدل منه فى الكميّة ، ومثاله : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ نَصْفَهُ . والنوع الثالث : أن يكون البدل أكثر من المبدل منه كميّة ، ومثاله : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ ثَلَاثِينَ . ويجب فى هذا القسم أن يضاف إلى ضمير عائد إلى المبدل منه ، كما رأيت .
- (٢) أى : أن يكون بين المبدل والمُبدل منه علاقة بغير الكليّة والجزئية .

ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضًا ، نحو : قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، فهذا بدل اشتمال ؛ لأن فيه ضميرًا يعود على الشهر . يعجنى الرجل مواقفه وأخلاقه .

(٣) فصابطه أن يكون المُبدل منه قد غلط فيه ، فأتى بالبدل تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أضرب . ١ - بدل الداء ، وضابطه ، أن تقصد شيئًا ، فتقوله ، ثم يظهر لك أن غيره أفصل منه ، فتعدل إليه ، وذلك كما لو قلت هذه الجارية بَنَرٌ . ثم قلت بعد ذلك : شمس .

٢ - بدل السين ، وضابطه أن تبني كلامك فى الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعديله ، كما لو رأيت شيخًا من بعيد ، فظننته إنسانًا ، فقلت : رأيت إنسانًا ، ثم قرب منك ، فوجدته فارسًا ، فقلت : فارسًا .

٣ - بدل الهمزة ، وضابطه : أن تريد كلامًا ، فيسبق لسانك إلى غيره ، وبعد السطق تعدل إلى ما أردت أولًا ، نحو : رأيت محمدًا الفرس .

أولاً : مثال بدل الكل من الكل :

للمثال الأول : قام زيدٌ أخوك . أخوك ، وزيدٌ مُتساويان ؛ لأنَّ « أخوك » هو زيدٌ ، وزيدٌ هو أخوك ، فهذا نُسَمِّيهِ بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، أو شيءٍ من شيءٍ يُساويه<sup>(١)</sup> .

ولو قال قائلٌ : لماذا يقولُ : جاء زيدٌ أخوك ، والمقصودُ هو بيانُ أنه أخوه ؟ لماذا لم يَقُلْ : جاء أخوك . ويكفي ؟

الجوابُ : نقولُ : لأنَّ فيه فائدةً ، وهي تعيينُ هذا الأخ ، أنه زيدٌ .

المثالُ الثاني : اشترَيْتُ سِكِّينًا مُدِيَّةً . نقولُ : هذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ ؛ لأنَّ السكينَ هي المديةُ ، لكني أرَدْتُ أن أُبينَ أن ما اشترَيْتُ يُسَمَّى سِكِّينًا ، ويُسَمَّى مُدِيَّةً .

على كلِّ حالٍ إذا كان البدلُ هو نفسُ المُبدَلِ منه ، لا يَزِيدُ ، ولا يَنْقُصُ ، فإنما نُسَمِّيهِ بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، وفائدةُ بدلِ كلٍّ من كلٍّ هي : التعيُّنُ أحيانًا ، أو بيانُ أنَّ هذا له اسمان ، مثلُ : اشترَيْتُ مُدِيَّةً سِكِّينًا ، أو سِكِّينًا مديةً<sup>(٢)</sup> .

وقولنا : بدلُ كلٍّ من كلٍّ . أفضلُ من قولنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ ؛ لأنَّ قولنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يَدْخُلُهُ بدلُ البعضِ من الكلِّ .

لكن إذا قلنا : بدلُ شيءٍ من شيءٍ فلا بدَّ أن نقولَ : بدلُ شيءٍ من شيءٍ يُساويه ،

(١) وهذا المثال ذكره المؤلف رحمه الله ، وإعرابه :

قام : فعل ماضٍ .

زيدٌ : فاعل مرفوع .

أخوك بدلٌ من « زيد » ، بدل كل من كل ، وهو تابع له في حكمه الإعرابي ، ولذا كان مرفوعًا ، وعلامة رفعه الواو بيابة عن الصمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأخو مضاف ، والكاف مضاف إليه مسي على الفتح في محل جر .

(٢) ومن أمثلة بدل كل من كل في القرآن :

قوله تعالى : ﴿إِنَّ صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ .

قوله تعالى : ﴿أَنذَرُونَا بَعْلًا وَكَذَرْتُمْ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ١٧٥ ﴿اللَّهُ رَئُوفٌ﴾ .

وَيُغْنِي عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ : بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، كَمَا عُبِّرَ بِهِ غَيْرُ الْمُؤَلِّفِ<sup>(١)</sup> .

ثَانِيًا : مِثَالُ بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ :

المِثَالُ الْأَوَّلُ : قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثُلْثَهُ . فَالَّذِي أُكِلَ حَقِيقَةً هُوَ ثُلْثُ الرِّغِيفِ ؛ يَعْنِي : انْتَبِهْ أَنَا مَا أَكَلْتُ كُلَّ الرِّغِيفِ ، إِنَّمَا أَكَلْتُ ثُلْثَهُ<sup>(٢)</sup> .

المِثَالُ الثَّانِي : جَاءَ الْقَوْمُ نَصَفَهُمْ . هَذَا بَعْضٌ مِنْ كُلِّ ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ الْبَصْفُ ، لَا الْقَوْمَ ، لَكِنِّي ذَكَرْتُ الْقَوْمَ ، ثُمَّ أَبَدَلْتُ .

إِذَنْ : بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ضَائِعُهُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بَعْضًا مِنَ الْأَوَّلِ .

وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : رَأَيْتُ زَيْدًا بَعْضَهُ ؟

الْجَوَابُ : يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا قَدْ تَكُونُ لِلْكُلِّ ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْبَعْضِ ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : شَرِبَ زَيْدٌ نِصْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ ، إِذَا شَرِبَ فَهُوَ وَاحِدٌ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّبَعُ .

إِذَنْ : اسْتَفَدْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَدِّلُ مِنْهُ مِمَّا يَقْبَلُ التَّجْزِؤَ وَالتَّبَعُضَ ، وَإِلَّا فَلَا<sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَكْسَ ذَلِكَ ؛ أَيَّ : بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ ، وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) كَابِسْ هِشَامٌ فِي أَوْصَحِ الْمَسَالِكِ ٣ / ٣٥٧ ، وَفِي شَرْحِ الْقَطْرِ ص ٣١٥ ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ ٣ / ٢٤٩ .

(٢) وَإِعْرَابُ هَذَا الْمِثَالِ هَكَذَا :

أَكَلْتُ : فَعْلٌ وَفَاعِلٌ .

الرِّغِيفُ : مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ .

نُسَبَهُ بَدَلَ مِنَ الرِّغِيفِ ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وَبَدَلَ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ ، وَثُلْثُ مِضَافٍ ، وَالْهَاءُ مِصَافٌ

إِلَيْهِ مِثْلُ عَلَى الْضَمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍ .

(٣) يَعْنِي : فَلَا يَحُوزُ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْبَدَلِ مِنْهُ .

رَجِمَ اللَّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ<sup>(١)</sup>

فـ «طلحة» هذه كلٌّ، و «أغظما» بعضٌ. قالوا: فهذا بدلٌ كلٍّ من بعض<sup>(٢)</sup>، لكنه قليل<sup>(٣)</sup>.

فيكون إذن هناك بدلٌ بعضٍ من كلٍّ، وهذا كثيرٌ، وهناك بدلٌ كلٍّ من بعضٍ، وهو قليلٌ.

ثالثاً: مثال بدل الاشتمال.

المثال الأول: نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ. فـ «علم» له علاقة بـ «زيد»؛ لأنه وصفٌ له، والذي نَفَعَنِي هو عِلْمُ زَيْدٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقييات<sup>(١)</sup>، يمدح طلحة بن عبيد الله بن خلف الخزاعي، المشهور بطلحة الطَّلَحَاتِ، نُسِبَ له ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ١٩١/٣، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» ٨٨/٣، وابن منظور في «لسان العرب» ٥٣٣/٢، ٢١٣/٥.

وقد استشهد بهذا البيت ابن الأنباري في الإصناف ٤١/١، ولم ينسبه لقائل معين.

(٢) لأن الأعظم جمع عظم، وهو بعض «طلحة».

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في حاشيته على أوضح المسالك ٣٥٦: قال السيوطي: وقد وجدت له شاهداً في التنزيل، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ بجناتٍ عَذْبٍ. وذلك أن جنات عدد بدل من «الجنة»، ولا شك أنه بدل كل من بعض؛ لأن الجمع كل، والمفرد جزء؛ إذ هو واحد منه.

وفائدته: تقرير أنها جنات كثيرة، لا جنة واحدة، ويؤيده ما روى البخاري، عن أنس أن حارثة أصيب يوم بدر، فقالت أمه: إن يكن في الجنة صيرت. فقال النبي ﷺ: «جنة واحدة! إنما جنات كثيرة». (٤) وإعراب هذا المثال هكذا:

نفعي نفع: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتون تون الوقاية، والياء ضمير التكلم مبني على السكون، في محل نصب، مفعول به مُقَدَّم.

رَدَّ: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره.

عِلْمُهُ: «علم» بدل اشتمال من «زيد» أخذ حكمه، وهو الرفع بالضممة الظاهرة على آخره، و «علم» مضاف، والهاء مضاف إليه.

(\*) سُئِيَ بِدَتْ عدة زوجات، أو جدات، أو جنات له، أسماؤه رقية. القاموس المحيط (رق ي).



المثال الثاني : نفعى زيد ماله . « ماله » أيضًا بدل اشتمالي .

المثال الثالث : نفعى زيد ولده . « ولده » كذلك بدل اشتمالي . المهم أن يكون الثاني الذى هو البدل له صلة بالمُبدل منه .

المثال الرابع : أحرقت زيدًا كتابه . « كتابه » بدل اشتمالي .

المثال الخامس : رأيت زيدًا فرسه . « فرسه » بدل اشتمالي ، للعلاقة بين « زيد » و « فرسه » .

ولكن لو قلت : رأيت زيدًا الفرس . فهذا بدل غلط ؛ وذلك لأنك إذا قلت : رأيت زيدًا . قال الناس : كيف رأى زيدًا ، وزيد ميت له عشر سنين ؟  
قال : الفرس .

إذن : هذا يُسمى بدل غلط ، يقول المؤلف فى بيانه : أرذت أن تقول الفرس ، فغلطت ، فأبدلت زيدًا منه ، كان بالأول تريد أن تقول : رأيت الفرس ، لكن سبق لسألك ، فقلت : رأيت زيدًا ، ثم ذكرت فقلت : الفرس . ولهذا سُمي بدل غلط .

لكن ابن مالك رحمه الله يقول : هذا النوع من البدل إن كان عن قصد فهو إضراب ، وإن كان عن غير قصد فهو غلط<sup>(١)</sup> .

وما معنى الإضراب ؟

الجواب : الإضراب معناه : أنك أضربت عن الأول إلى الثانى ؛ يعنى : ما غلطت ، بل أنت قاصد ، قلت بالأول : رأيت زيدًا . ثم أرذت أن تخفى رؤيتك زيدًا ، فقلت : الفرس<sup>(٢)</sup> .

(١) قال ابن مالك رحمه الله فى الألفية : باب البدل ، مُبيّنًا ذلك :

مطابقًا أو يَغضًا أو ما يَشْتَبِلُ عليه يُلْفَى أو كمعطوف يتل عليه  
ودا للإضراب اغز إن قصدًا صحت ودون قصد غلط به سلب

(٢) فالنوع الرابع من البدل ، وهو البدل المباين<sup>(٣)</sup> ، تقسيمه مَبْنِيٌّ على قصد المتكلم المُشْدَلْ منه ؛ لأن البدل =

(\*) أو بدل الغلط ، كما ذكر المؤلف رحمه الله ، والأولى أن يقال عنه : البدل المباين ؛ لأن هذا الاسم أشمل .

ولاحظوا أن الحكم في البديل للثاني ، فالحكم في « قام زيد أخوك » للثاني ، وفي « أكلت الرعيف ثلثه » للثاني ، وفي « نفعتي زيد علمه » للثاني ، وفي « رأيت زيدا لفرس » للثاني ؛ لأن زيدا لم ير الآن .

لكن إن كان صدر منك عن غلط أو نسيان - أي : بغير قصد - فهذا بدل غلط أو نسيان ، وإن كان بقصد فإنه يسمى بدل إضراب .

### والخلاصة الآن :

١ - البديل هو آخر التوابع ، وهو تابع للمُبَدَّل منه ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة .

البديل = لا بد أن يكون مقصودا ، أما المُبَدَّل منه فإما أن يكون مقصودا ، ويتبين المتكلم بعد النطق به فساد قصده ، فيكون البديل حيثذ بدل نسيان ؛ أي : بدل شيء ذكر نسيانا .

وأما أن يقصده المتكلم قصدا واضحا مع البديل فهو بدل الإضراب ، ويسمى بدل البداء .  
وأما أنه لم يقصده مطلقا ، وإنما سبق إليه اللسان ، فهو حيثذ بدل الغلط ؛ أي : بدل سببه الغلط ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أنه نفسه غلط .

ويش : أقسام البديل المبين ثلاثة هي :

١ - بدل النسيان .

٢ - بدل الإضراب أو بدل البداء .

٣ - بدل الغلط .

وهذا الضرب من البديل لا يكون في القرآن ، ولا في الشعر ، أما القرآن فهو مُرَّة عن الغلط والنسيان ، وأما الشعر فإنه مقول على زوئية وأناة .

والظاهر من حال الشاعر أنه يعاود النظر فيما يقول قبل أن يعرضه على الناس ، فإذا وجد غلطا أصلحه . وكذلك لا يكون هذا النوع من البديل في كل كلام مكتوب على زوئية وأناة ، وإنما يكون مثله في بدئية الكلام ، وما يحىء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد ، فيُلغيه حتى كأنه لم يذكره .

ومثال ذلك إذا قلت : اقرأ فلسفة تاريخا .

فهذا المثال يصلح أن يكون بدل النسيان ، وذلك إذا كان المقصود من أول الأمر هو أن أقول : تاريخا . ولكن حدث سهو ونسيان ، فتذكرت بعد النطق بكلمة « فلسفة » فأبدلت بها تاريخا .

ويصح أن يكون بدل إضراب أو بداء ، وذلك إذا أردت أولاً أن أمرك بقراءة الفلسفة ، ثم أضرت عنه إلى الأمر بقراءة التاريخ ، فأصبح الأول في حكم المتروك ، وقد عبر عنه ابن مالك بأنه مثل المعصوف بـ « بل » .

كما يصح أن يكون بدل غلط ، وذلك إذا كان المقصود أولاً هو الأمر بقراءة التاريخ ، ثم سبق اللسان إلى ما سم أردت ، وذكرت الفلسفة .

٢- البَدَلُ يُتَّبَعُ الْمُتَبَدِّلُ مِنْهُ فِي الْإِعْرَابِ ، سِوَاءَ كَانَ فِعْلًا ، أَوْ اسْمًا .

فَالْأَفْعَالُ يُتَبَدَّلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ .

فـ « يُضَاعَفُ » هَذِهِ بَدَلٌ مِنْ « يَلْقَى »<sup>(١)</sup> ، وَ « يَلْقَى » مَجْزُومَةٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ ، وَ « يُضَاعَفُ » مَجْزُومَةٌ بِالسَّكُونِ .

وَلَوْ قُلْتُ : جَاءَ زَيْدٌ ، قَدِمَ زَيْدٌ . فَهَذَا بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ ؛ لِأَنَّ حَاءَ « وَقَدِمَ » مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، كُلُّهَا فِيهَا قُدُومٌ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا : قَوْلُكَ : مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الدَّرْسِ يُعَاقَبُ يُثَلَّفُ كِتَابُهُ .

فَالْفِعْلُ : « يُثَلَّفُ » بَدَلٌ مِنْ « يُعَاقَبُ » بَدَلٌ فِعْلٍ مِنْ فِعْلٍ .

وَمِثَالُهُ أَيْضًا : قَوْلُكَ : مَنْ حَافَظَ عَلَى الدَّرْسِ أَكْرَمْتُهُ أُعْطِيْتُهُ كِتَابًا . فـ « أُعْطِيْتُهُ كِتَابًا » بَدَلٌ مِنْ « أَكْرَمْتُهُ » . وَعَلَى هَذَا فَيُقَسَّمُ .

٣- الْبَدَلُ أَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ : بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ ، وَبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ ، وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ ، وَبَدَلُ غُلْطٍ .

\* \* \*

(١) وَلَسْتَ كُنْتَ مَجْزُومَةٌ مِثْلَهَا .

# بعض الفوائد التي تتعلق بدرس التواضع

## بعض الفوائد التي تتعلّق بدرس التوابع

الفائدة الأولى : قولنا : محمد بن عبد الله . « بن » يجوز أن تكون بدلًا ، وأن تكون عطف بيان ؛ لأنّ محمدًا فيه إبهام ؛ محمد ابن من ؟ فإذا جاءت « بن عبد الله » أزالَتْ هذا الإبهام ، فصارت بهذا عطف بيان .

ويصحّ أن تكون بدلًا ؛ لأنك تريد أن تُبينَ نسبته إلى أبيه فقط .

الفائدة الثانية : كلّ عطف بيان يصحّ أن يكون بدلًا ، إلا في مسائل مُعيّنة استثنوها<sup>(١)</sup> .

الفائدة الثالثة : التوابع أربعة ، هي : العطف ، والتوكيد ، والبدل ، ولا توجد توابع أصلية غير هذه ، إلا أنه يوجد تابع بالمجاورة نطق به بعض العرب ، فقالوا : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِب .

والصواب أن يقال : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ ؛ لأنّ الخراب ليس في الضبّ ، الخراب في الجُحْرِ ، لكن قالوا : إنه تابع للضبّ في المجاورة ، وهذه لغة شاذّة قليلة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر أوضح المسالك ٣/٣١١ .

(٢) وانظر ما تقدم .

وبهذا ينتهي درس البدل ، وذاكم هو مُلَخَّص ما ذُكِر فيه .

١ - البدل في اللغة هو العوّض ، وفي اصطلاح النحويين هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين منوعه .

٢ - البدل يتبع المُبدَل منه في إعرابه ، سواء كان اسمًا ، أم فعلًا .

٣ - البدل على أربعة أقسام : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال ، وبدل العطف ، والدليل على حصر البدل في هذه الأقسام الأربعة هو الاستقراء التام .

٤ - القسم الأول ، وهو : بدل كل من كل ، معناه أن تبدل شيئًا من شيء يساويه ، فضابطه أن يكون البدل عين المبدل منه .

٥ - والقسم الثاني : وهو بدل بعض من كل ، معناه أن يكون البدل بعضًا من المبدل منه ، سواء كان البدل أقل من المبدل منه ، أو مُساويًا له ، أو أكثر منه ، ويجب في هذا القسم من البدل أن يضاف إلى ضمير عائد إلى المبدل منه ، كما أنه لا بد أن يكون المبدل منه مما يقبل التجزؤ والتبويض .



٦- والقسم الثالث : بدل الاشتغال ، وهو أن يكون بين البدل والمُبدَل منه علاقة بغير الكُلية والجزئية ، ويجب فيه إضافة البدل إلى ضمير عائد إلى المبدل منه أيضًا .

٧- القسم الرابع : البدل المُتباين ، أو بدل الغلط ، وضابطه أن يكون المبدل منه قد غلط فيه ، فأتى بالبدل تصحيحًا ، وهذا القسم على ثلاثة أضرب :

- ١- بدل النداء ، وضابطه : أن تقصد شيئًا ، فتقوله : ثم يظهر لك أن غيره أفصل منه ، فتعدل إليه
- ٢- بدل السياتر وضابطه : أن تبني كلامك في الأول على ظن ، ثم تعلم خطأه ، فتعدل عنه .
- ٣- بدل الغلط ، وضابطه : أن تريد كلامًا ، فيسبق لسانك إلى غيره ، وبعد النطق تعدل إلى ما أردت أولاً .

٨- ذكر بعض السحاة قسماً خامساً للبدل ، وهو بدل كل من بعض ، واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

رَجِمَ اللّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا      بِسِجِّسْتَانٍ طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ

وبذلك ينتهي درس البدل ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

## بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

## باب منصوبات الأسماء

### عَدَدُ المنصوباتِ وأمثلةُها

كان المؤلف رحمه الله تعالى : باب منصوبات الأسماء : المنصوبات خمسة عشر ، وهي : المفعول به ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا ، والمنادى ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، وخبر كان ، وأحواليها ، واسم إن ، وأخواتها ، والتابع للمصوب ، وهو أربعة أشياء : التعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب منصوبات الأسماء<sup>(١)</sup> . هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ أي : باب الأسماء المنصوبة .

وصيغ المؤلف رحمه الله من أحسن ما رأيت ؛ لأنه ذكر أولاً المرفوعات ، ثم ذكر المنصوبات ، ثم سيدكر المخفوضات حتى يكون الإنسان على بصيرة .

والمرفوعات تقدم أنها لا يمكن أن تتجاوز سبعة أشياء ، وقد تقدم قول المؤلف رحمه الله : المرفوعات سبعة . ثم عدها<sup>(٢)</sup> .

والمنصوبات ذكر المؤلف رحمه الله هنا أنها لا يمكن أن تتجاوز خمسة عشر . وهذا حصر يفيد طالب العلم ، إذا علم أنه لا يمكن أن يوجد مرفوع سوى هذه السبعة<sup>(٣)</sup> استراح ، وإذا علم أنه لا يوجد منصوب سوى هذه الخمسة عشر أيضاً استراح ،

(١) المنصوبات جمع منصوب ، من نصب ، وقد تقدم أن النصب لغة هو الاستواء والاستقامة ، واصطلاحاً : تعير مخصوص ، علامته الفتحة ، وما ناب عنها .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله باب منصوبات الأسماء بعد باب المرفوعات ؛ لتقدم رتبة الرفع على النصب . وانظر ما تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم ذكر هذه المرفوعات السبعة .



فلا يُوجدُ في اللغة العربية شيءٌ منصوبٌ خارجٌ عن هذه الخمسة عشر<sup>(١)</sup>.

تمَّ عدُّها مؤلفٌ رحمه الله تعالى ، فقال . وهي : المفعولُ به . والمصدر . وحرفُ  
زمان . وحرفُ المكان . والحال . والتمييز . والمستثنى . واسمُ لا . والمادة .  
والمفعولُ من أجله . والمفعولُ معه . وحرفُ « كان » وأخواتها . واسمُ إن ، وأخواتها ،  
والتابعُ للمنصوب .

قوله رحمه الله . التابعُ للمنصوب . هل نَعُدُّه واحدًا أم أربعة<sup>(٢)</sup> ؟

الجواب . نَعُدُّه واحدًا ؛ لأنَّا لو عدَدْنَاهُ أربعةً صارتِ المنصوباتُ ثمانيةً عشرَ ،  
ولذلك نَعُدُّه واحدًا<sup>(٣)</sup> .

وإذا عدَدْنَاهُ واحدًا صارتِ المنصوباتُ أربعةً عشرَ<sup>(٤)</sup> ، وعليه يكونُ المؤلفُ قد نسيَ  
واحدًا - والله أعلم - وهو مفعولا « ظنَّ » وأخواتها ، فهما من المنصوباتِ<sup>(٥)</sup> .

(١) والدليل على ذلك الاستقراء التام ، كما ذكر السيوطي رحمه الله في « التهذيب » ، وكذا غيره .

(٢) لأن التوابع قد تقدم أنها أربعة أشياء : العطف ، والنعت ، والتوكيد ، والبدل .

(٣) وسببنا على ما مشى عليه المؤلف رحمه الله من قبل ، في باب مرفوعات الأسماء ، فقد عدَّ رحمه الله  
التوابع الأربعة واحدًا .

(٤) وقد سبق عدُّ المؤلف لها رحمه الله تعالى ، فلا داعي لإعادته هنا .

(٥) وهناك احتمال آخر ، وهو أن المؤلف رحمه الله لم يَشْأ ، ولم يَنْسَ ، بل ذكر خمسة عشرَ منصوبًا ، وهي :

١ - المفعول به . ٢ - المصدر .

٣ - المفعول فيه ، ويشمل ظرف الزمان والمكان .

٤ - الحال . ٥ - التمييز .

٦ - المستثنى . ٧ - اسم « لا » .

٨ - المادى . ٩ - المفعول لأجله .

١٠ - المفعول معه .

١١ - التواسع ، وتشمل خبر « كان » وأخواتها ، واسم « إن » وأخواتها .

١٢ - نعت المنصوب . ١٣ - المعطوف على منصوب .

١٤ - توكيد المنصوب . ١٥ - بدل المنصوب .

وهو ما مشى عليه الشيخ محمد محيي الدين في التحفة السنية ، وذكره الشيخ صبيح الأشمري<sup>١٦</sup>

عَرَفْنَا الْآنَ أَنَّ الْمَنْصُوبَاتِ خَمْسَةٌ عَشَرَ نَوْعًا ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَزِيدَ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْقُصَ <sup>(١)</sup> .

- كأحد وجهين يمكن أن يُحتمل عليهما كلام المؤلف رحمه الله .

وانظر التحفة السنية ص ٩٨ ، ٩٩ ، وإيضاح المقدمة الآجرومية ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(١) لم أعلم - رحمه الله - أن هذه المنصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أحوال

الأول . المفعولات : وفيه

١- المفعول به ، وذلك نحو : « نوحًا » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ .

٢- المفعول المطلق ، المُسَمَّى بالمصدر ، نحو : « تَزَيَّلًا » من قوله تعالى : ﴿ وَزَيَّلَ الْقُرْآنَ تَزَيَّلًا ﴾ .

٣- المفعول فيه ، المُسْتَبِيل على ظرف الزمان وظرف المكان ، فالأول نحو : أمام الأستاذ . من قولك : جَلَسْتُ أمامَ الأستاذ . والثاني نحو : « يومَ الخميس » من قولك : حضر أبي يومَ الخميس .

٤- المفعول له ، المُسَمَّى بالمفعول من أجله ، نحو : « تأديتًا » من قولك : عَنَّفَ الأستاذُ التلميذَ تأديتًا .

٥- المفعول معه ، نحو : « المِضْبَاح » من قولك : ذَاكِرْتُ والمِضْبَاحَ .

الثاني . التواسع . وتشمل خبر « كان » مع أحوالها ، واسم « إن » مع أحوالها ، وينضاف إليهما مفعولا « ظن » وأحوالها .

فالأول نحو : « غفورًا » من قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

والثاني نحو : « كثيرًا » من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ ﴾ .

والثالث نحو : « الساعة » ، و« قائمة » من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ .

الثالث . التواضع . وهي : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . فمثال النعت : « حامية » من قوله تعالى : ﴿ تَضَلَّى نَارًا حَامِيَةً ﴾ .

ومثال العطف : « غشاقًا » من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا حَمِيمًا وَعَشَاقًا ﴾ .

ومثال التوكيد : « كُلُّهُ » من قولك : حفظت القرآن كله .

ومثال البدل : « بصفه » من قوله تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا ۚ يَصْغُهُ ﴾ .

الرابع . ما يحتمل النصب في بعض حالاته ، وبشروط : وهو المستثنى ، والمنادى .

فالمستثنى نحو : « إبليس » من قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ .

والمنادى نحو : « رسولَ الله » من قولك : يا رسولَ الله .

خامس . ما يحتمل النصب في جميع حالاته . وهو بقية النواصب من الحال ، والتعبير ، واسم « لا » الدفية .

فمثال الحال : « ضاحكًا » من قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ .

ومثال التعبير : « عَرَقًا » من قولك : تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا .

ومثال الدفية : « لا » النافية نحو : « طالبٌ عليمٌ » من قولك : لا طالبٌ عليمٌ مذمومٌ .

وإذا قال قائل : ما هو الدليل على هذا الخصر ؟

والجواب ما ذكرناه سابقاً ، هو التبُّع والاستقراء ؛ لأنَّ علماء اللغة رجمهم الله ، وحرَّهم الله خيراً ، تَبَّعُوا اللغة ، حتى كان الواحدُ منهم يُسافرُ الزَّارِي ، يَتَلَقَّى الإعراب ، وَيَشَأُّهُمْ حتى كَوْنُوا اللغةَ العربيةَ ، وحَفِظُوهَا ، والحمدُ لله .

وأمَوْفُ نَأْ ذَكَرْهَا على سبيل الإجمالِ ذَكَرْهَا على سبيل التفصيل ؛ لأنَّ هذه الصَّريقة من طرق التَّأليف ، وهى أيضاً من طرق القرآن ؛ قال تعالى : ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ . هذا مُجْمَلٌ ، ثم فَصَّلَ سبحانه ، فقال : ﴿ مِنَ الضَّأْبِ اثْنِثْنِ وَمِنَ الثَّمَرِ اثْنِثْنِ ﴾ ، ﴿ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنِثْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنِثْنِ ﴾ . وهكذا يَأْتِي فى القرآن الشَّيْءُ مُجْمَلًا ، ثم يَأْتِي مُفَصَّلًا . وكذلك فى السُّنَّة ، قال ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) . ثم يُفَصِّلُ (٢) ، فالإحمالُ أولاً ، ثم التفصيلُ ثانياً .

وهذا من طرق التَّأليفِ المُفيدة للمحاطب ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا أَتَاهُ الشَّيْءُ مُجْمَلًا وحَفِظَهُ صارَ يَتَشَوَّفُ (٣) وَيَتَطَلَّعُ إلى التفصيلِ ، فَيَرُدُّ التفصيلُ على نفسٍ قابلةٍ مُتَشَوِّفَةٍ ، فيكونُ هذا أبلغَ فى مُكَيِّبِهِ .

\* \* \*

(١) لسجاري (٢٣٥٨ ، ٢٣٦٩ ، ٢٦٧٢ ، ٧٢١٢ ، ٧٤٤٦) ، ومسلم ١/١٠٢ ، ١٠٣ ، (١٠٦ ، ١٠٨) .

(٢) : تفصيل فى هذا الحديث عدوود فيه روايات كثيرة ، ومنها رواية مسلم : « الْخُسُفُ ، وَالْمَسُكُ ، وَالتَّشَوُّفُ » . سَمِعَهُ بِالْخَلْفِ الْكَادِبِ .

(٣) : يَفْلُ : نَشَوَّفُ إِلَى الشَّيْءِ ؛ يَعْنَى : نَطْلَعُ . مختار الصحاح (ش و ف) .

# بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

## بابُ المفعولِ به

### المفعولُ به<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : بابُ المفعولِ به ، وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقعُ عليه الفعلُ . نحو قولك : ضربتُ زيداً ، وركبتُ الفرسَ .

بدأ المؤلفُ التفصيلَ ، فقال : بابُ المفعولِ به . وكلمةُ « باب » يقولُ فيها المُعْربون : إنه يجوزُ أن تقولَ : « بابٌ » بالرفعِ ، وأن تقولَ : « بابٌ » بالنصبِ . فإن قلتَ : « بابٌ »<sup>(٢)</sup> . فالتقديرُ : هذا بابٌ ؛ يعنى : أنه خبرُ المبتدأ ، وإذا قلتَ : « بابٌ »<sup>(٣)</sup> . فالتقديرُ : اقرأ باباً<sup>(٤)</sup> .

قال المؤلفُ رحمه الله : وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقعُ به الفعلُ . هذا هو المفعولُ به ؛ يعنى : ما يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ فهو مفعولٌ به ، فإذا قلتَ : ركبْتُ السيارةَ . فالمفعولُ به السيارةُ ؛ لأنه وقعَ به فعلُ الفاعلِ .

وإذا قلتَ : قرعتُ البابَ . فالمفعولُ به البابُ ، وإذا قلتَ : حفظْتُ الكتابَ . فالمفعولُ به الكتابُ ، وإذا قلتَ : أنا راكبُ الفرسِ . فالفرسُ هي المفعولُ به .

(١) الهاءُ الضميرُ فى « به » عائدة على « أل » من قوله « المفعول » ؛ لكونها فى هذا التركيب اسماً موصولاً . وبدأ المؤلف رحمه الله بالمفعول به ، كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبُ المقرب والتسهيل ، وابن هشام فى شرح الشذور ص ٤٠٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٢ ، لا بالمفعول المطلق ، كما فعل الزمخشري وابن الحاجب .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله فى الشذور ص ٤٠٢ وجهَ يَدُّهُ بالمفعول به دون المفعول المطلق ، فقال رحمه الله : ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذى يقع به وبين الفاعل والتاس . اهـ

(٢) بالرفع

(٣) بالنصب .

(٤) قد تقدم ذكر أوجه إعراب كلمة « باب » فى مثل هذا الموقع ، وذكرنا هناك وجهاً ثالثاً عبر به عن الوجهين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله هنا ، وهو أنه يجوز فيها أيضاً الجر .

فالذى يَقَعُ به فعلُ الفاعلِ هو المفعولُ به ، ولهذا عندنا فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به<sup>(١)</sup> .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : نحو قولك : ضربتُ زيدًا ، وركبتُ الفرس . فهنا « زيدًا » وقع عليه الضربُ ، و« الفرس » وقع عليه الركوبُ<sup>(٢)</sup> .  
إذن « زيدًا » مفعولٌ به ، و« الفرس » مفعولٌ به .

(١) فالمفعول به فى اصطلاح النحاة هو الاسم المنصوب الذى يقع عليه فعل الفاعل .  
فبقيد « الاسم » خرج الفعل والحرف ، فلا يكون المفعول به فعلًا ، ولا حرفًا .  
وبقيد « المنصوب » يخرج المرفوع والمنخفض ، فلا يكون المفعول به مرفوعًا ، ولا منخفضًا .  
وبقيد « الذى يقع عليه فعل الفاعل » يخرج غيره ؛ كالفاعل ، والمفعول المطلق وغيرهما .  
والمراد بوقوعه عليه : تعلُّقه به ، سواء أكان ذلك من جهة الثبوت ، نحو : فهبتُ الدرس ، أم كان على جهة النفي ، نحو : لم أفهم الدرس .  
وقد استشكل قول المؤلف رحمه الله : يقع به الفعل ، وأحسن الأجوبة فى ذلك ما ذكره الزملى فى شرحه ، عن بعضهم أنه وقع فى بعض نسخ الأجرومية : الاسم المنصوب الذى يقع عليه الفعل . بدلًا عن « به » ، وبهذا يزول الإشكال ، وتسلم العبارة .

وبناءً على ذلك تكون الباء ها فى هذه النسخة التى بين أيدينا بمعنى « على » ، والباء قد تأتى بمعنى « على » ، كما ذكر ذلك ابن هشام رحمه الله فى معنى اللبيب ١/ ١٢٢ .

فهذا هو تعريف المفعول به فى اصطلاح النحويين ، أما فى اللغة فهو من وقع عليه الفعل ، جسيًا كان الفعل أو معنويًا ، نحو : ضربتُ زيدًا ، وتعلّمتُ المسألة ؛ فإن الضرب جسي ، والتعلم معنوى .

ذكر ابن هشام رحمه الله فى معنى اللبيب ١/ ١١٨ - ١٢٩ ، لحرف الجر الباء أربعة عشر معنى ، ومن ضمنها ذكر فى ص ١٢٢ أنه يكون للاستعلاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْتَارِ ﴾ الآية ، بدليل : ﴿ هَلْ أَمُوكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْسَكْتُمْ عَلَىٰ أَنْجِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَرُونَ ﴾ ؛ بدليل : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ عَلَيْهِمْ ﴾ . وقول الشاعر : أَرَبُّ يَتُولُ الثُّغْلَبَانَ بِرَأْيِهِ ؟ بدليل تمامه : لقد هَانَ مَنْ بَاتَ عَلَيْهِ الثُّعَالِثُ .

(٢) وفى كلا المثالين تتضح القيود الثلاثة فى التعريف ، حيث إن كلمة « زيدًا » و« الفرس » اسم منصوب . قد وقع على « زيد » فعل الضرب ، ووقع على « الفرس » فعل الركوب .  
ومثلى هذين المثالين للإشارة إلى أنه لا فرق فى المفعول به بين كونه عاقلًا كـ « زيد » ، أو غير عاقل كـ « الفرس » .



متى أحز . قرأت الكتاب . « الكتاب » مقروء ، فهو مفعول به .

وَمَا يَقْرَأُ الْمَفْعُولُ بِهِ ، مع أنه واضح ، أنه يُعْطَفُ عليه اسمُ المفعول ، فتقول :  
ضربتُ زيداً فهو مضروبٌ ، ركبْتُ الفرسَ فهو مركوبٌ ، قرأتُ الكتابَ فهو مقروءٌ ،  
بنيتُ البيتَ فهو مبنيٌّ .

\* \* \*

## أنواع المفعول به

في المؤلف رحمه الله تعالى : وهو قسمان : ظاهرٌ . ومضمرٌ . فالظاهر ما تقدم ذكره . والمضمر قسمان : متصلٌ ومُتَفَصِّلٌ ، فالمُتَصِّلُ اثنا عشر . وهي ضَرْبِي . وضَرْبِيَا . وضَرْبَتُ . وضَرْبَتُكَ . وضَرْبَتُكُمَا . وضَرْبَتُكُمْ . وضَرْبَتُكَ . وضَرْبَتُكُمَا . وضَرْبَتُكُمْ . وضَرْبَتُهُنَّ .

والمُتَفَصِّلُ اثنان عشر ، وهي إِيَّايَ . وإِيَّانَا . وإِيَّاكَ . وإِيَّاكُمَا . وإِيَّاكُمْ . وإِيَّاكُنَّ . وإِيَّاهُ . وإِيَّاهَا . وإِيَّاهُمَا . وإِيَّاهُمْ . وإِيَّاهُنَّ .

قوله رحمه الله : وهو قسمان : ظاهرٌ ، ومضمرٌ . كما قلنا في الفاعل : إنه قسمان : ظاهرٌ ومضمرٌ<sup>(١)</sup> . نقول كذلك في المفعول به : إنه قسمان : ظاهرٌ ومضمرٌ<sup>(٢)</sup> .

والظاهر ما ليس بضمير ، والمضمر ما ليس بظاهر ؛ يعني : هما مُتَقَابِلَانِ<sup>(٣)</sup> .

وقوله رحمه الله : والمضمر قسمان : مُتَصِّلٌ ومُتَفَصِّلٌ<sup>(٤)</sup> .

الضميرُ المُتَصِّلُ والضميرُ المُتَفَصِّلُ لهما علامة ، وهي أنه إذا صَحَّ أن تَبْدِيءَ بالضمير - أي : أن تأتي به في أول الكلام - فهو مُتَفَصِّلٌ ، وإذا لم يَصِحَّ فهو مُتَصِّلٌ<sup>(٥)</sup> ،

(١) تقدم .

(٢) ودليل تقسيم المفعول إلى ظاهر ومضمر هو الاستقراء التام . قاله السيوطي في «الهنوع» .

(٣) فالمفعول به ينقسم إلى قسمين : الأول الظاهر ، والثاني المضمر . والظاهر مأخوذ من الظهور ، وهو

الوضوح ؛ لدلالته على مُسَمَّاه من غير توقف على قرينة تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

والمضمر مأخوذ من الإصمارة ، وهو الخفاء ؛ لخفاء دلالة على مُسَمَّاه إلا بقرينة تكلم ، أو خطاب ، أو

غيبة ، أو من الضُّمُور ، وهو الهُزَال ؛ لقلة حروفه عن الظاهر غالباً .

وقول المؤلف رحمه الله : فالظاهر ما تقدم ذكره . يعني : أن الاسم الظاهر ما تقدم ذكره من «ريد» ،

و«المرس» في قولك : ضَرَبْتُ زيدًا ، وركَبْتُ الفرسَ .

فكُنْ من «ريد» ، و«المرس» مفعول به ، كما سبق ، وهو اسم ظاهر ؛ لدلالة كل منهما على مُسَمَّاه من

غير توقف على قرينة ؛ من تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

(٤) يعني رحمه الله : أن المفعول به المضمر ينقسم إلى ضمير متصل وضمير منفصل

(٥) «معنى سبيل» من «إياء» من «ابنى» ضمير متصل ؛ لأنك لا يمكنك البدء بها في بداية الكلام . فلا



سواءً كان الضمير ضمير رفع، أو ضمير نصب<sup>(١)</sup>.

فعلى سبيل المثال «إِيَّاكَ» ضمير مُتَّفَعِلٌ؛ لأنه يأتي في أول الكلام، لكن الكاف وحدها، مثل: فلان يُكْرِمُكَ لا تأتي في أول الكلام، فلو قلت: ك يُكْرِمُ لم يصح. إذن: هي ضمير مُتَّفَعِلٌ.

وكذلك «أنا» ضمير مُتَّفَعِلٌ؛ لأنه يُمكن أن يأتي في أول الكلام، فتقول: أنا قائم.

والتاء في «ضربتُ» ضمير مُتَّفَعِلٌ؛ لأنه لا يصح أن تبدأ به، فلو قلت: ت ضَرَبَ لم يصح.

فهذه هي القاعدة: أن ما صَحَّ أن يأتي في أول الكلام فهو ضمير مُتَّفَعِلٌ، وما لا يصح فهو ضمير متصل.

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: فالمتصل اثنا عشر<sup>(٢)</sup>، وهي: ضرتني، وصرتنا،

تقول: يابن.

وثم علامة أخرى ذكرها النحاة للضمير المنفصل والضمير المتصل، وهي أن الضمير المنفصل هو ما يصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وأن الضمير المتصل هو ما لا يصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار، نحو الكاف من «رأيتك»؛ إذ لا يصح أن يقال: ما رأيتُ إلاك.

واختزنا بالاختيار عن حالة الضرورة، نحو قول الشاعر:

وما علينا إذا ما كُثِبَ جارِتنا ألا يُجَاوِزَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

فإن الكاف في «إلاك» ضمير متصل، وقد وقعت بعد «إلا»، لكن في حالة ضرورة الشعر، إذ لو قيل: إلا أنت. بالضمير المنفصل بدل المتصل لانكسر البيت.

(١) شذوذة سم يذكر الشارح رحمه الله ضمير الجر؛ لأن الضمائر المنفصلة لا تكون إلا في محل رفع، أو في

محل نصب، فلا تقع في محل جر، إلا أنها قد تُستَعَار أحياناً للجر، فتدخل عليها الكاف، وتكون في محل جر، فتقول: أنا كُأنت. ف«أنا» ضمير رفع، و«أنت» في محل جر، وتكرّر هـ على سبيل الاستعارة، لا على سبيل الأصالة.

(٢) هذه هي سبعة ذكر أقسام الضمير المتصل، وقد عدّها المؤلف رحمه الله اثني عشر، وسليبي على صحة

وَصَرَبْتَ . وَصَرَبْتُ . وَضَرَبْتُكُمَا . وَضَرَبْتُكُمْ . وَضَرَبْتُكَنَّ . وَضَرَبْتُهَا .  
وَضَرَبْتُهُمَا . وَضَرَبْتُهُمْ . وَضَرَبْتُهُنَّ .

أين الضمير في هذه الاثني عشر؟

نقول : الياء في «ضَرَبْتَنِي» هي الضمير، و«نا» في «ضَرَبْنَا» هي الضمير،  
والكاف في «ضَرَبَكَ» ، وَضَرَبْتِكَ ، وَضَرَبْتُكُمَا ، وَضَرَبْتُكُمْ ، وَضَرَبْتُكَنَّ هي الضمير .  
ويلاحظ أن «ضَرَبَكَ» ، و«ضَرَبْتِكَ» لم يَلْحَقْهُمَا شيءٌ ، وأن «ضَرَبْتُكُمَا» لِحَقَّهَا  
ميث وألفٌ ، وهما قد جِئَءَ بهما للدلالة على أن الضمير ضميرٌ مُثْنِيٌّ .

و«ضَرَبْتُكُمْ» لِحَقَّهَا نونٌ ، وقد أتى بها للدلالة على أن الضمير ضميرٌ جمعٌ مذكَّرٌ .  
و«ضَرَبْتُكَنَّ» لِحَقَّهَا نونٌ ، وقد أتى بها للدلالة على أن الضمير ضميرٌ جمعٌ مؤنثٌ .  
وأما «ضَرَبْتَهُ» فالهاء هي الضمير، و«ضَرَبْتُهَا» «ها» هي الضمير، و«ضَرَبْتُهُمَا»  
الهاء هي الضمير، والميثم والألف للتثنية، و«ضَرَبْتُهُمَا» الهاء هي الضمير، والميثم والألف  
للتثنية، و«ضَرَبْتُهُمْ» الهاء هي الضمير، والميثم لجماعة الذكور، و«ضَرَبْتُهُنَّ» الهاء هي  
الضمير، والنون لجماعة الإناث .

وإعراب هذه الأمثلة هكذا :

المثال الأول : ضَرَبْتَنِي : ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم ضميرٌ  
متصلٌ مبنيٌّ على السكون ، في مَحَلٍّ نصبٍ ، مفعولٌ به<sup>(١)</sup> .

وقولنا : النون للوقاية ، ما معنى الوقاية ؟

يقولون : لأنك لو لم تأتِ بالنون لزم أن تُكْسِرَ الفعلَ ؛ لأنَّ الياء لا يُنَاسِبُهَا إِلَّا  
الكسرة ، ومعلومٌ أنَّ كسرَ الفعلِ لا يجوزُ في اللغةِ ، فإذا لم يَجُزْ فلا بدَّ من شيءٍ يقيهِ  
لكسرٍ ، وهو النون .

هذا يعد هو المستقراء .

(١) و«ها» ضميرٌ مستترٌ جوازاً ، تقديره : هو .

إش . سُمِّيَتْ نونُ الوقاية ؛ لأنها تَقِي الفعلَ الكسرَ .

فإذا قل فائق . ما الذي يُوجبُ لنا أن نَكسِرَ الفعلَ ؟

نقول . الياء ؛ لأنَّ الياءَ لو جاءتْ عَقِبَ الفعلِ مباشرةً لزم كسرُ الفعلِ للمناسبة ، وهذا مُتَمَتِّعٌ ، فلهذا أَتَيْنَا بالنونِ ، وقلنا : النونُ للوقاية<sup>(١)</sup> .

المثال الثاني : ضَرَبْنَا .

ضَرَبَ . فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، و « نا » : ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على السكون ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به<sup>(٢)</sup> .

ولو قلت : ضَرَبْنَا بسكونِ الباءِ ، صارت « نا » فاعلاً ، لا مفعولاً ، ولهذا إذا قلت : ما أَنْصَفْنَا<sup>(٣)</sup> زيداً ، أو : ما أَنْصَفْنَا<sup>(٤)</sup> زيدٌ . تَغَيَّرَ المفعولُ .

فإذا كان زيدٌ هو الذي جارٍ علينا فإننا نقول : ما أَنْصَفْنَا زيداً<sup>(٥)</sup> .

وإذا كُنَّا نحن الذين نُجْرِنَا عليه فإننا نقول : ما أَنْصَفْنَا زيداً<sup>(٦)</sup> . حَسَبَ المعنى .

المثال الثالث : ضَرَبْتُكَ<sup>(٧)</sup> .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والكافُ ضميرٌ متصِلٌ مبنيٌّ على الفتح ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به<sup>(٨)</sup> .

(١) وعليه فإنه يجب أن يفصل بين ياء المتكلم ، وبين الفعل بنون الوقاية ، نحو قوله تعالى في سورة مريم : ﴿ قَالَ إِنِّي عِنْدَ اللَّهِ أَتَانِي الْكِتَابُ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا . وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْمَنًا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾

(٢) والماعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو .

(٣) سكون الفاء .

(٤) بفتح الفاء .

(٥) بفتح الفاء ، ويكون المفعول به هو الضمير « نا » .

(٦) سكون الفاء ، ويكون المفعول به هو « زيداً » .

(٧) بفتح الكاف .

(٨) و « نا » ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : هو .

المثال الرابع : ضَرَبَكَ<sup>(١)</sup> .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ متصلٌ ، مبنيٌّ على الكسرِ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به<sup>(٢)</sup> .

وما هو الفرقُ بين « ضَرَبَكَ »<sup>(٣)</sup> ، و « ضَرَبْتَكَ »<sup>(٤)</sup> ؟

الجوابُ : « ضَرَبَكَ » المضروبُ مُذَكَّرٌ ، و « ضَرَبْتَكَ » المضروبُ مؤنثٌ .

المثال الخامس : ضَرَبَكُما .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنية .

وهل « ضَرَبَكُما » للرجالِ أم للنساءِ ؟

الجوابُ : هي لهما جميعًا ؛ أي : للرجلين والمرأتين ، فتخاطبُ امرأتين ، فتقولُ لهما : ضَرَبَكُما زيدٌ . وتُخاطبُ رجلين ، فتقولُ لهما : ضَرَبَكُما زيدٌ .

إذن : « ضَرَبَكُما » للمثنى المخاطبِ من مذكرٍ ومؤنثٍ .

(١) بكسر الكاف .

(٢) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرحه للأجرومية ص ٩٢ : الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية . اهـ

والفاعل ها ضمير مستتر جوازًا ، تقديره : هو .

(٣) والفاعل ضمير مستتر جوازًا ، تقديره هو .

(٤) وكلٌّ من الياء فى « ضربنى » ، ونا فى « ضربنا » ، والكاف فى « ضربَكَ » ، وضَرَبْتَكَ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبَكُمن ، وضَرَبَكُنَّ ضمائرٌ متصلةٌ ؛ لعدم صحة وقوعها بعد « إلا » فى الاختيار ، ولأنها لا يصح وقوعها فى أول الكلام ، وهذه أمثلة المتكلم والمُخاطَبِ فى الضمائر المتصلة

وهذه الضمائر كلها منية ، فياء المتكلم ونا المفعولين مبيان على السكون ، وكاف المخاطب فى « ضربَكَ » مسية على الفتح ، وفى « ضربَكَ » مبنية على الكسر ، وفى « ضربَكُما ، وضَرَبَكُمن ، وضَرَبَكُنَّ » مسية على لضم .

والحروف « الألف والميم » فى « ضربَكُما » ، والميم فى « ضربَكُمن » ، والنون المُشَدَّدة فى « ضربَكُنَّ » تدل على التثنية والجمع بنوعيه ، وهى حروف مبنية ، لا محل لها من الإعراب .

المثال السادس : ضَرَبْتُكُمْ .

ضرب : فعلٌ ماضٍ ، والكافُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنى على الضمِّ ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والميمُ علامةُ جمعِ الذكورِ .

المثال السابع : ضَرَبْتُكِ .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح ، والكافُ ضميرٌ متصّلٌ ، مبنى على الضمِّ ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والنونُ علامةُ جمعِ الإناثِ .

فهذه سبعة أمثلة ، وهى مرةً أخرى :

ضَرَبْتِىَ للمتكلِّم ، وضَرَبْنَا للمتكلِّم ومعه غيره ، أو المتكلِّم المُعْظَمُ نفسه ، وضَرَبَكَ للمُخاطَبِ المفردِ المُذَكَّرِ ، وضَرَبَكَ للمُخاطَبَةِ المفردةِ المؤنثة ، وضَرَبَكُمَا للمُخاطَبَيْنِ أو المُخاطَبَتَيْنِ ، وضَرَبَكُمْ لجماعةِ الذكورِ المخاطَبِينَ ، وضَرَبَكُنَّ لجماعةِ الإناثِ المُخاطَبَاتِ .

المثال الثامن<sup>(١)</sup> : ضَرَبْتُهُ . وهو للمفردِ المذكورِ الغائبِ .

ونقولُ فى إعرابِها :

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنى على الضمِّ فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به .

المثال التاسع : ضَرَبْتُهَا<sup>(٢)</sup> .

ضرب : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح ، و «ها» ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنى على السكون ، فى محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به .

ونقولُ : «ها» ، ولا نقولُ : «الهاء» ؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّ الكلمةَ إذا كانت من حرفين فإنه يُنطَقُ بلفظِها ، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ فإنه يُنطَقُ باسمِها .

( ١ ) هذه هى بداية الأمثلة على الضمير الغائب .

( ٢ ) وهو بعائشة المفردة المؤنثة .

### المثال العاشر : ضربيهما<sup>(١)</sup>.

ضَرَبَ . فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ ، مبنيٌّ على الضمِّ ، في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به - ويجوزُ : مفعولاً به . بالنصب - والميمُ والألفُ علامةُ تشبيهٍ<sup>(٢)</sup> .

### المثال الحادي عشر : ضَرَبَهُمْ<sup>(٣)</sup> .

ضَرَبَ . فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والميمُ علامةُ جمعِ الذكورِ .

### المثال الثاني عشر : ضَرَبَهُنَّ<sup>(٤)</sup> .

ضَرَبَ : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به ، والنونُ علامةُ جمعِ النِّسوةِ<sup>(٥)</sup> .

هذه هي الضمائرُ المتصلةُ ، وهي كما رأيتمُ الآن ، تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : للمتكلمِ ، والمخاطبِ ، والغائبِ .

المُتَكَلِّمُ اثنان ، هما : ضَرَبْتِي ، وضَرَبْنَا .

والمُخَاطَبُ خمسةٌ ، هي : ضَرَبَكَ ، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَكُما ، وضَرَبَكُم ، وضَرَبَكُنَّ .

(١) وهو للعننى الغائب مُطابقاً ؛ مذكراً كان أو مؤنثاً .

(٢) وقال الشيخ حسر الكمرأوى في شرحه الأجرومية ص ٩٣ : الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التشبيه . اهـ

(٣) وهو الجماعة الذكور العائنين .

(٤) وهو الجماعة الإناث الغائبات .

(٥) وعاعل في كل هذه الأمثلة الخمسة الأخيرة ضمير مستتر جوازاً ، تقديره هو ، والهاء في كل من « ضربه ، وضربها ، وضربهما ، وضربهم ، وضربهن » ضمير متصل ، لعدم صحة وقوعها بعد إلا هي لاحتياز ، ولأنها لا يُشَدُّ بها الكلام .

والغائب خمسة، هي: ضربه، وضربها، وضربهما، وضربهن، وضربهن.  
فالجميع الآن اثنا عشر.

والضمائر المتصلة فقد ذكر المؤلف رحمه الله أنها أيضا اثنا عشر  
أي: وإنا، وإياك، وإياكما، وإياكن، وإياها، وإياهما، وإياهن.

فهى اثنا عشر ضميرا، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.  
ولنعلم أنه إذا أمكن الإتيان بالمتصل فإنه يمتنع الإتيان بالمنفصل؛ وذلك لأن الضمير  
المنفصل على اسمه منفصل، فهو مَطْوَل، والمتصل أخصر منه.

فعلى سبيل المثال لا يصح أن تقول: ضربت إياي؛ لأنه يمكن أن تقول: ضربتني.  
ولكن إذا أردت أن تأتي بالضمير المنفصل «إياي» في هذا المثال؛ فإنك تقدمه،  
فتقول: إياي ضربت.

ولذلك نقول: الضمير المتصل عدو للضمير المنفصل، لا يجتمعان أبدا، يقول  
الضمير المتصل للضمير المنفصل: كل محل يصلح لك فإنه لا يصلح لي، فيقول  
الضمير المنفصل له: وأنا كذلك، كل مكان يصلح لي فإنه لا يصلح لك، وهذا أبلغ  
من قول الشاعر:

كأننى تنوين وأنت إضافة فأين ترانى لا تجل مكانى

فإذا أردت أن تأتي بضمير متصل مفعولا به فقدمه، لا تجعله مكان المتصل، لو  
جعلته مكان المتصل تكون قد سوّيت بينهما. فإذا قلت: ضربت إياي. تقوم معرّكة<sup>(١)</sup>  
بين الضمير المتصل والمنفصل، يقول المتصل: تأخروا، أنا الذى أجل هنا. فنقول:  
ضربتني؛ لأن المكان للمتصل.

(١) والدليل على صحة هذا العد هو الاستقراء.

(٢) فتح الرأى وضمها. وانظر القاموس المحيط (ع ر ك).

فإذا أردت أن تأتي بالمنفصلِ قَدَّمَهُ ، فتقولُ : إِيَّايَ ضَرَبْتَ . ولكن كيف إعرابُ هذه الضمائرِ المنفصلة ؟

الجوابُ : أنَّ الإعرابَ يكونُ على « إِيَّا » فقط ، فتقولُ : إِيَّايَ ضَرَبْتَ . إِيَّا : ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ ، مفعولٌ به مُقَدَّمٌ ، والياءُ حرفٌ دالٌّ على التَّكَلُّمِ .

إذن : الياءُ هذه لا تَدْخُلُ في الضميرِ ، الضميرُ في الضمائرِ المنفصلة هو كلمة « إِيَّا » فقط ، والباقي حروفٌ دالَّةٌ على المرادِ ، فـ « إِيَّايَ » الياءُ دالَّةٌ على المتكلمِ ، وإيانا « نا » دالَّةٌ على المتكلمِ ومعه غيره ، أو الْمُعْظَمُ نفسه ، والباقي معروفٌ . والله أعلم<sup>(١)</sup> .

(١) فالضمير هو « إِيَّا » ، وما بعده حروفٌ لواحقٌ تدلُّ على التَّكَلُّمِ أو الخطاب أو الغيبة .  
فالياءُ هي « إِيَّايَ » حرفٌ دالٌّ على التَّكَلُّمِ .

و« نا » هي « إِيَّانا » حرفٌ دالٌّ على المتكلمِ ومعه غيره ، أو الْمُعْظَمُ نفسه .

والكافُ في « إِيَّاكَ » حرفٌ دالٌّ على خطابِ المذكر .

وفي « إِيَّاكَ » حرفٌ دالٌّ على خطابِ المؤنث .

وفي « إِيَّاكُمَا » حرفٌ خطابٍ ، والميمُ حرفُ عَمادٍ ، والألفُ حرفٌ دالٌّ على التثنية .

وفي « إِيَّاكُمْ » حرفٌ خطابٍ أيضًا ، والميمُ حرفٌ دالٌّ على جمعِ الذكور .

وفي « إِيَّاكنَّ » حرفٌ خطابٍ أيضًا ، والنونُ حرفٌ دالٌّ على جمعِ النسوة .

وهذه هي أمثلة المتكلمِ والمخاطبِ ؛ مُفْرَدًا ومُثْنًى ومُجْموعًا ، مُذَكَّرًا ومُؤنَّثًا ، في الضميرِ المنفصلِ ، فـ « إِيَّا » في الجميع ضميرٌ منفصلٌ ؛ لأنه يَتَّصِلُ به الكلامُ ، ويصح وقوعه بعد « إِلَّا » في الاختيار .

والهاءُ في « إِيَّاهُ » حرفٌ دالٌّ على الغيبة للمفرد المذكر .

وفي « إِيَّاهَا » حرفٌ دالٌّ على الغيبة للمؤنث .

وفي « إِيَّاهُمَا » حرفٌ دالٌّ على الغيبة ، والميمُ حرفُ عَمادٍ ، والألفُ حرفٌ دالٌّ على التثنية .

وفي « إِيَّاهُمْ » حرفٌ دالٌّ على الغيبة ، والميمُ حرفٌ دالٌّ على جمعِ الذكور .

وفي « إِيَّاهُنَّ » حرفٌ دالٌّ على الغيبة ، والنونُ حرفٌ دالٌّ على جمعِ الإناث .

وهذه الخمسة الأخيرة هي أمثلة ضميرِ الغائبِ المنفصلِ ، مُفْرَدًا ومُثْنًى ومُجْموعًا ، مُذَكَّرًا ومُؤنَّثًا .

وبهذا ينتهي الكلامُ على المفعولِ به ، وذاكم هو مُلَخَّصُ ما مضى :

١ - المصوباتُ خمسة عشر ، هي : المفعولُ به ، والمصدرُ ، وظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والجارُ ،

والتَّمْيِيزُ ، والمُسْتَشْنَى ، واسمُ لا ، والمُنَادَى ، والمفعولُ من أَجْلِهِ ، والمفعولُ معه ، وخبرُ « كان » وأخواتها ، =



= واسم «إن» وأخواتها، والتابع للمتنصب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

٢- هذه المنصوبات الخمسة عشر ترجع إلى خمسة أجناس:

الأول المفعولات، وفيه المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.  
الثاني النواسخ وتشمل خبر «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، وينضاف إليهما مفعولا «ظن» وأخواتها.

الثالث: التوابع، وهي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

الرابع ما عمل النصب في بعض حالاته وبشروط، وهو المستثنى والمنادى.

الخامس ما عمل النصب في جميع حالاته، وهو بقية النواصب من الحال، والتمييز، واسم «لا» النافية.

٣- أول المنصوبات الخمسة عشر هو المفعول به، وهو في اصطلاح النحاة الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل.

٤- المفعول به قسمان: ظاهر ومضمر، والظاهر ما ليس بضمير، وهو مأخوذ من الظهور، وهو الواضح؛ لدلالته على مُستَضاء من غير توقف على قرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة.

والمضمر ما ليس بظاهر، وهو مأخوذ من الإضممار، وهو الخفاء؛ لخبائه دلالاته على مُستَضاء إلا بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة، أو من الضمور، وهو الهُزال؛ لقلة حروفه عن الظاهر غالبًا.

٥- والمضمر قسمان: متصل ومنفصل، والضمير المتصل هو ما لا يتبدأ به الكلام، ولا يصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار، وأما المنفصل فهو ما يتبدأ به الكلام، ويصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار.

٦- وللمتصل اثنا عشر لفظًا، هي:

١- الياء، وهي للمتكلم الواحد، ويجب أن يُفصل بينها وبين الفعل بنون، تُسَمَّى نون الوقاية.

٢- «نا»، وهو للمتكلم المُعْظَم نفسه، أو معه غيره.

٣- الكاف المفتوحة، وهي للمخاطب المفرد المذكر.

٤- الكاف المكسورة، وهي للمخاطبة المفردة المؤنثة.

٥- الكاف المتصل بها الميم والألف، وهي للمثنى المخاطب مطلقًا؛ أي: مذكراً كان أو مؤنثاً.

٦- الكاف المتصل بها الميم وحدها، وهي لجماعة الذكور المخاطبين.

٧- الكاف المتصل بها النون المُشَدَّدة، وهي لجماعة الإناث المخاطبات.

٨- الهاء المضمومة، وهي للغائب المفرد المذكر.

٩- الهاء المتصل بها الألف، وهي للغائبة المفردة المؤنثة.

١٠- الهاء المتصل بها الميم والألف، وهي للمثنى الغائب مطلقًا.

١١- الهاء المتصل بها الميم وحدها، وهي لجماعة الذكور الغائبين. =



٦٢- الهاء المتصل بها النون المشددة ، وهي لجماعة الإناث الغائبات .

والضمير فيما مضى هو الياء ، ونا ، والكاف ، والهاء ، وأما ما بعد الكاف ، والهاء ، فهي حروف تدل على التثنية والجمع .

٧- وهذه الضمائر كلها مبنية ، سواء كانت للتكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، فياء المتكلم ، و« نا » المفعولين مبنيان على السكون ، والكاف التي للمخاطب المذكر المفرد مبنية على الفتح ، والكاف التي للمخاطبة المفردة المؤنثة مبنية على الكسر ، والكاف في المثني والجمع بنوعيه مبنية على الضم .

أما الهاء فهي مبنية على الضم مطلقاً ، سواء كانت للمفرد ، أو المثني ، أو الجمع ، إلا في حالة كونها للمفردة الغائبة المؤنثة فإنها تبنى على السكون . والله أعلم .

٨- وللمفصل اثنا عشر لفظاً أيضاً ، وهي « إيا » مؤدقة بالياء للمتكلم وحده ، أو « نا » للمعظم نفسه ، أو مع غيره ، أو بالكاف مفتوحة للمخاطب المفرد المذكر ، أو بالكاف مكسورة للمخاطبة المفردة المؤنثة ، أو بالكاف المتصل بها الميم والألف للمثنى مطلقاً ، أو بالكاف المتصل بها الميم وحدها ، وهي لجماعة المذكور المخاطبين ، أو بالكاف المتصل بها النون المشددة ، وهي لجماعة الإناث المخاطبات ، وبالهاء المضمومة ، وهي للعائب المفرد المذكر ، أو بالهاء المتصل بها الألف ، وهي للعائبة المفردة المؤنثة ، أو بالهاء المتصل بها الميم والألف ، وهي للمثنى الغائب مطلقاً ، أو بالهاء المتصل بها الميم وحدها ، وهي لجماعة المذكور الغائبين ، أو بالهاء المتصل بها النون المشددة ، وهي لجماعة الإناث الغائبات .

٩- وضمائر الاثنا عشر مع الحروف التي اتصلت بها للدلالة على الأفراد والتثنية والجمع . والتذكير والتأنيث ، والخطاب والتكلم والغيبة ، هي : إِيَّايَ ، وإِيَّانَا للتكلم ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُم ، وإِيَّاكُنَّ للخطاب ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُنَّ للغيبة .

١٠- الأصل أن كل موضع يمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل ، إلا في مواضع استثنائها النحاة ، ليس هذا موضع ذكرها . والله أعلم .

# بَابُ الْمَضَرِّ

## بَابُ الْمَصْدَرِ

في المؤلف رحمه الله : باب المصدر ، المصدر هو الاسم المنصوب . الذي يحىء ثالثاً في تصريف الفعل ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .

بقول المؤلف رحمه الله : باب المصدر . هذا هو الثاني من المنصوبات ، والأول هو المفعول به ، ويُسمى أيضًا المصدر المفعول المطلق ؛ لأنه مفعول لا يتعدى بحرف ، لا بالباء<sup>(١)</sup> ، ولا بفي<sup>(٢)</sup> ، ولا باللام<sup>(٣)</sup> ، فلذلك سمّوه مفعولاً مطلقاً ؛ يعني : غير مُقَيَّد بشيء<sup>(٤)</sup> .

والمصدر هو ما كان مكاناً لصدور الأشياء<sup>(٥)</sup> ، ولهذا كان القول الراجح أن المصدر هو أصل الاشتقاق<sup>(٦)</sup> .

فأنت تقول : ضَرَبَ مُشْتَقٌّ من الضَّرْبِ ، ولا تقول : الضَرْبُ مُشْتَقٌّ من « ضَرَبَ » ؛ لأن هذا هو الأصل ، مصدر كل شيء ؛ يعني : مصدر المعاني والأفعال هو

(١) فلا يقال : مفعول به .

(٢) فلا يقال : مفعول فيه .

(٣) فلا يقال : مفعول له .

(٤) وقال الشيخ حسن الكفراوي في شرح الآجرومية ص ٩٤ :

ويسمى المفعول المطلق ؛ أي : الذي لم يُقَيَّد بصفة ظرف ، أو جار ومجرور ، بأن يقال : مفعول مقه ، أو مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه . اهـ

(٥) وهذا هو تعريف المصدر في اللغة ، فمصدر الشيء هو مَنَبُغُهُ .

(٦) هذه المسألة محل خلاف بين النحاة ، فذهب الكوفيون - وهو مامشي عليه المؤلف رحمه الله ؛ لقوله : يَحْيَى ثانياً في تصريف الفعل - إلى أن الفعل هو أصل الكلمات ، وأن المصدر فرع لها . وذهب البصريون وأهل التحقيق إلى أن المصدر هو الأصل لعل ، منها : أن القاعدة النظرية تقول : إن الفرع يشترك مع الأصل ، ويزيد عليه ، ولا تصح القاعدة هنا إلا بكون المصدر أصلاً للفعل ؛ لأن الفعل يشمل شيئين :

الأول : الحدث ، ويُعبّر عنه بالمصدر .

والثاني : وقت وقوع الحدث ، والمُعبّر عنه بالماضي ، والأمر ، والمضارع ، فشارك الفعل المصدر في شيء الأول ، وزاد على المصدر في الشيء الثاني .

هذا المصدر ، فتقول : ضَرَبْتُ مُشْتَقٌّ من الضرب ، سَمِعْتُ مُشْتَقٌّ من السمع ، وهكذا .  
فكلُّ الأشياءِ تعودُ على المصدرِ ، ولهذا سَمَّيْنَاهُ مصدرًا .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : المصدرُ هو الاسمُ المنصوبُ الذي يجرُّ ثالثاً في  
تصريف الفعل<sup>(١)</sup> .

قوله رحمه الله : المنصوب . فالمصدرُ من منصوباتِ الأسماءِ ، فإذا قلتَ : ضَرَبْتُ  
ضرباً . لم يَصِحَّ ؛ لأنه مرفوعٌ ، والمصدرُ لابدُّ أن يكونَ منصوباً .

وإذا قلتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً . لم يَصِحَّ أيضاً ؛ لأنَّ المصدرَ لابدُّ أن يكونَ منصوباً .  
وقوله رحمه الله : يجرُّ ثالثاً في تصريف الفعل . يعني : إذا صرَّفتَ الفعلَ مرتين  
جاء المصدرُ<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) هذا هو تعريف المصدر في الاصطلاح .  
وقيد « الاسم » يُخرج الفعل والحرف .  
وقيد « المنصوب » يُخرج المرفوع والمخفوض .  
وقيد « الذي يجرُّ ثالثاً » يخرج ما جاء أولاً وثانياً .  
وقيد « في تصريف الفعل » يخرج تصاريف الأسماء .
- (٢) يعني : إذا قال لك قائل : صَرَفْتُ « ضرب » مثلاً ، فإنك تذكر الماضي أولاً ، ثم تجيء بالمضارع ، ثم  
بالمصدر ، فتقول : ضَرَبْتُ يَضْرِبُ ضَرْباً .  
وليس العرض ههنا معرفة المصدر لذاته ، وإنما الغرض معرفة المفعول المطلق ، وهو يكون مصدرًا ، وهو  
عبارة عن « ما ليس خبراً ، مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده » .  
فتقول ليس خبراً . مُخْرِجٌ لما كان خبراً من المصادر ، نحو قولك : فَهْمُكَ فَهْمٌ دقيقٌ .  
وقول مما دل على تأكيد عامله ، أو نوعه ، أو عدده . يفيد أن المفعول المطلق ثلاثة أنواع :  
الأول المؤكِّد لعامله ، نحو : حَفِظْتُ الدرسَ حِفْظًا ، ونحو : فَرَحْتُ بِقُدُومِكَ حَفْظًا<sup>(٣)</sup> . فقد أُكِّدَ  
الفاعل « حفظ » وفرح « بالمصدرين : « حفظًا ، وحبًّا » .  
والثاني : المُثَبِّتُ لنوع العامل ، نحو : أُخْبِيتُ أَسْتَاذِي حُبَّ الْوَلَدِ أَبَاهُ . ونحو : وَقَفْتُ لِلْأَسْتَاذِ وَقُوفَ  
المؤدَّب .

« يقال : خَدَلَ يَخْذُلُ خَذَلًا : فَرَحَ . المعجم الوسيط (ج ذ ل) .

ومثل لذلك رحمه الله بقوله : نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا .  
و « ضَرْبًا » مصدر<sup>(١)</sup> .

ونحو : أَكَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا . ف « أَكْلًا » مصدر .

ونحو : وَقَفَ يَقِفُ وَقُوفًا . ف « وَقُوفًا » مصدر .

ونحو : جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا . ف « جُلُوسًا » مصدر .

ونحو : دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا . ف « دُخُولًا » مصدر .

ونحو : قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً . ف « قِرَاءَةً » مصدر .

وعلى هذا فيقش .

إذن : المصدر هو الذى يأتى فى المرتبة الثالثة فى تصريف الفعل .

\*\*\*

ففى هذين المثالين يشر المصدر نوعية العامل ؛ بأنه كحب الولد أباه ، وكوقوف المؤدب .

و سبب المتين للعدد ، نحو : ضَرَبْتُ الكُثُولَ ضَرْبَتَيْنِ ، ونحو : ضَرَبْتُهُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ .

فقد يثن المصدر فى هذين المثالين عدد مرات وقوع العامل .

(١) وهو التصريف الثالث للفعل ؛ إذ التصريف الأول : ضَرَبَ ، وهو الفعل الماضى ، والثانى : يَضْرِبُ ، وهو

الفعل المضارع ، والثالث : ضَرْبًا ، وهو المصدر ، أو المفعول المطلق .

وتعريف المصدر بما سبق هو من باب التقريب المناسب للمبتدئ .

## أنواع المفعول المطلق

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ قَسَمَانِ : لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ ، فَإِنْ وَافَقَ لِمَطْهُ لَفْظِيٌّ فَعِنْدَهُ شَيْءٌ لِمَطْهُ لَفْظِيٌّ ، وَحَو : قَتَلْتُهُ قَتْلًا ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فَعَلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، وَحَو : جَلَسْتُ قَعُودًا ، وَقُمْتُ وَقُوفًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ الْمَصْدَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ <sup>(١)</sup> ، فَمَا وَافَقَ الْفِعْلَ فِي مَادِّيهِ <sup>(٢)</sup> فَهُوَ لَفْظِيٌّ ، وَمَا وَافَقَهُ فِي مَعْنَاهُ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ <sup>(٣)</sup> ، وَلَكِنْ لَا يَحْظُوا

(١) وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ النُّحَاةِ .

(٢) بَأَنْ يَكُونَ مُشْتَبِلًا عَلَى حُرُوفِهِ ، وَفِي مَعْنَاهُ أَيْضًا بَأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنَ الْمَصْدَرِ .

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ اللَّفْظِيَّ يَضْبُطُ بِأَنَّهُ مَا اتَّفَقَ مَعَ فَعْلِهِ فِي شَيْئَيْنِ :

الْأَوَّلُ حُرُوفُ اللَّفْظِ .

وَالثَّانِي الْمَعْنَى .

وَمِثْلُ لَهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : قَتَلْتُهُ قَتْلًا ؛ حَيْثُ إِنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ كَلِمَةُ « قَتْلًا » ، وَقَدْ شَارَكَ الْفِعْلُ « قَتَلَ » فِي حُرُوفِهِ ؛ فَإِنَّ حُرُوفَ الْمَصْدَرِ هِيَ بِمَعْنَاهَا حُرُوفُ الْفِعْلِ ، إِلَّا أَنَّ الْعَيْنَ فِي الْفِعْلِ مَفْتُوحَةٌ ، وَفِي الْمَصْدَرِ سَاكِنَةٌ ، وَفِي مَعْنَاهُ ، وَهُوَ إِزْهَاقُ نَفْسٍ .

وَأَعْرَابُ هَذَا الْمَثَالِ هَكَذَا :

قَتَلْتُهُ : قَتَلَ : فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ « النَّاءِ » .

وَالنَّاءُ : ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، فَاعِلٌ ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ .

قَتْلًا : مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُنْصَوْبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ ، أَوْ يُقَالُ : قَتْلًا : مَصْدَرٌ مُنْصَوْبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ ، أَوْ يُقَالُ : قَتْلًا : اسْمٌ مُنْصَوْبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ لِلْمَصْدَرِيَّةِ .

(٣) فَالْمَصْدَرُ يُوَافِقُ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لَهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَا يُوَافِقُهُ فِي حُرُوفِهِ ، بَأَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْمَصْدَرِ غَيْرَ حُرُوفِ الْفِعْلِ .

وَمِثْلُ لَهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : جَلَسْتُ قَعُودًا ، وَقُمْتُ وَقُوفًا ؛ إِذَا الْمَصْدَرُ كَلِمَةُ « قَعُودًا » ، وَ« وَقُوفًا » فِي الْمَثَالَيْنِ .

وَكَلِمَةُ « قَعُودًا » فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ لَا تُوَافِقُ حُرُوفَ الْفِعْلِ « جَلَسَ » ، لَكِنْ تُوَافِقُ مَعْنَاهُ ؛ إِذَا كَلِمَةُ « قَعَدَ »

بِمَعْنَى كَلِمَةِ « جَلَسَ » ، وَكَلِمَةُ « وَقُوفًا » لَا تُوَافِقُ فِعْلَ « قَامَ » فِي حُرُوفِهِ ، وَلَكِنْ تُوَافِقُهُ فِي مَعْنَاهُ ؛ إِذَا

كَلِمَةُ « قَامَ » بِمَعْنَى كَلِمَةِ « وَقَفَ » . =

أيضاً أنه لا بد أن يوافق الفعل في مادته ومعناه ، فإذا وافق الفعل في مادته ومعناه فهو لفظي ، وإن وافقه في المعنى دون اللفظ فهو معنوي .

إذا قلت : ضربت ضرباً ، فالمصدر هنا لفظي ؛ لأنه وافق الفعل في المادة ، وإذا قلت : أكلت أكلاً . فهو لفظي أيضاً ؛ لأنه وافق الفعل في المادة من « أكل » ؛ الهمزة والكاف واللام .

وإذا قلت : جلستُ قعوداً ، فهو معنوي ؛ لأنه يخالف فعله في لفظه دون معناه . وإذا قلت : وقفتُ قياماً . فهو معنوي أيضاً ؛ لأنه يوافق الفعل في المعنى فقط ، أما اللفظ فلا ، اللفظ وقفْتُ ، هذا الفعل ، قياماً ، هذا المصدر .

وقد مثل ابن مالك في ألفيته للمصدر المعنوي بقوله : وافرح الجدَل<sup>(١)</sup> . فالجدَل - يعني : الفرح - مصدر معنوي ؛ لأنه موافق للفعل في المعنى دون اللفظ . وينوب مناب المصدر ما أضيف إلى المصدر ، مثل : كل ، وبعض ، وأشد ، وأقوى ، وما أشبه ذلك ، فتقول : ضربته كل الضرب .

ف « كل » هنا لا يمكن أن تقول : إنها مصدر ؛ لأنها لا توافِق « ضرب » ، لا في المعنى ، ولا في اللفظ ، ولذلك تقول : هذا نائب المناب المصدر ، و « كل » مضاف ، و « الضرب » مضاف إليه .

وتقول : ضربته أشد الضرب . هنا أيضاً « أشد » نائب مناب المصدر ، وليس بمصدر ؛ لأنه لا يوافق الفعل ، لا في اللفظ ، ولا في المعنى .

= ومن ثمَّ يبيِّن وجه التسمية للقسم الأول بأنه لفظي ؛ لأنه يوافق فعله في الحروف واللفظ ، خلافاً للثاني فإنه يوافق فعله في المعنى .

وهذا التقسيم إنما يأتي على مذهب المازني القائل : إن « قعوداً » في الأول منصوب - « جلست » ، و « وقوفاً » منصوب - « قمت » ، خلافاً لمن يقول : إنهما منصوبان بفعل مُقدَّر من لفظهما ؛ أي : قعدت قعوداً ، ووقفت وقوفاً ؛ فإنه عنده لفظي لا غير .

(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .



وتقول : أَعْطَيْتُهُ بَعْضَ الْعَطَاءِ ، هذا أيضًا نَائِبٌ مَنْابِ الْمَصْدَرِ ؛ لأن « بَعْضَ » لا تُوَافِقُ « أَعْطَى » ، لا في اللفظ ، ولا في المعنى .

وقد مثل ابنُ مالكٍ رَجَمَهُ اللَّهُ فِي أَلْفَيْتِهِ لِلنَّائِبِ مَنْابِ الْمَصْدَرِ بِقَوْلِهِ : كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ<sup>(١)</sup> . فـ « كُلِّ » نَائِبٌ مَنْابِ الْمَصْدَرِ .

وإذا قلتُ أَكَلْتُ بَعْضَ الرَغِيفِ . فهل « بَعْضَ » هنا نَائِبٌ مَنْابِ الْمَصْدَرِ ؟  
الجواب : لا ؛ لأنه ما أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، فالرَغِيفُ ليس مصدرًا لـ « أَكَلَ » ، ولا معناه .

إذن : يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ .

وتقول : أَكَلْتُ كُلَّ الرَغِيفِ . كذلك مَفْعُولٌ بِهِ .

وتقول : أَكَلْتُ كُلَّ الْأَكْلِ . نَائِبٌ مَنْابِ الْمَصْدَرِ .

وتقول : أَكَلْتُ كُلَّ الطَّعَامِ . مَفْعُولٌ بِهِ ؛ لأنه ما أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ<sup>(٢)</sup> .



(١) الألفية ، باب المفعول المطلق ، البيت رقم (٢٨٩) .

(٢) وبهذا ينتهي الكلام على باب المصدر ، وذاكم هو مُلَخَّصُ ما ذُكِرَ فِي هَذَا النَّابِ :

١ - المصدر هو الثاني من منصوبات الأسماء ، ويُسمَّى أيضًا المفعول المطلق ، وهو في اصطلاح النحاة : الاسم المنصوب الذي يحىء ثالثًا في تصريف الفعل .

٢ - المصدر هو أصل الاشتقاق ، فالفعل مشتق من المصدر ، وليس العكس على الراجح من أقوال النحاة .

٣ - المفعول المطلق ثلاثة أنواع : المؤكّد لعامله ، والمُبيّن لنوع العامل ، والمُبيّن للعدد .

٤ - ينقسم المصدر الذي يُنْصَبُ على أنه مفعول مطلق إلى قسمين :

أولهما : ما يوافق الفعل الناصب له في لفظه ، بأن يكون مشتغلًا على حروفه ، وفي معناه أيضًا بأن يكون المعنى المراد من الفعل هو المعنى المراد من المصدر .

ثانيهما : ما يوافق الفعل الناصب له في معناه ، ولا يوافق في حروفه ، بأن تكون حروف المصدر غير حروف الفعل .

٥ - يربط مصدر المصدر ما أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، مثل : كل ، وبعض ، وأشدّ ، وأقوى ، وما أشبه ذلك .

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ ،  
وِظَرْفِ الْمَكَانِ

## باب ظرف الزمان، و ظرف المكان

### ظرف الزمان، و ظرف المكان<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب ظرف الزمان و ظرف المكان ) ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » ، نحو : اليوم ، والليل ، وغدوة ، ونكره ، وسحرا ، وعدا ، وعتمه ، وصاحا ، مساء ، وأبدا ، وأمدا ، وحيا ، وما أشبه ذلك .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب ظرف الزمان و ظرف المكان ويُسمى هذا الباب أيضا باب المفعول فيه ؛ لأنَّ الظرف إمَّا مكان كالبيت ، وإما زمان كالشهر ، وكلُّ منهما يَقَعُ الفعل فيه ، ولا يَقَعُ عليه ، ولا به .

ونحن نعلم أننا لابدُّ أن نَقَعَ في ظرف ، بل لابدُّ أن نَقَعَ في ظرفين : أحدهما : مكاني ، والثاني : زمني ، فكلُّ إنسانٍ يعيشُ في مكانٍ ، وكلُّ إنسانٍ يعيشُ في زمانٍ ، ولهذا لابدُّ من الظرفين ، فما هو ظرف الزمان ، وما هو ظرف المكان ؟

يقول المؤلف رحمه الله تعالى : ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » . وانظر إلى دِقَّةِ المؤلف رحمه الله ، مع أنه كتابٌ مُخْتَصَرٌ ، حيث قال : اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » . ولم يَقُلْ : كلُّ اسم زمانٍ فهو ظرف ؛ لأنَّ الظرف هنا المرادُّ به الظرف الاصطلاحي ، لا الظرف اللغوي ، الظرف اللغوي أعمُّ<sup>(٢)</sup> .

(١) الظرف معناه في اللغة : الوعاء ، تقول : هذا الإناء ظرف الماء ؛ أي : وعاءه .

وأما اصطلاحاً فهو ما سيذكره المؤلف رحمه الله ، وهو نوعان : الأول : ظرف الزمان ، والثاني : ظرف المكان .

(٢) لأنه يشمل كل اسم زمان ، وهذا بخلاف الظرف الاصطلاحي الذي هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » .

وهو المؤلف رحمه الله . اسم يُخرج الفعل والحرف .

وهو الزمان . يُخرج المكان .

وهو المنصوب . يُخرج المخفوض والمرفوع .

وقوله : بتقدير « في » . يُخرج ما لا يصلح فيه التقدير بـ « في » . وتقدير « في » نوعان : =

ومثال ظرف الزمان أن تقول : قَدِمَ فلانُ اليومَ . فالتقدير : في اليوم .

وتقول : يُحَاسِبُ اللهُ الخلائقَ يومَ القيامةِ . أى : في يومِ القيامةِ . وليس من ظرفِ الزمانِ اصطلاحاً قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ ﴾ . فـ « يَوْمًا » هنا ليست ظرفَ زمانٍ ؛ لأنها لم تُنصَبْ على تقديرٍ « في » ، بل هذه اسمُ « إن » ، والمؤلفُ اشترط أن يكونَ منصوبًا على تقديرٍ « في » .

وليس منه أيضًا أن تقول : صُمْتُ يومًا . فـ « يومًا » هنا هل هي مفعولٌ به ، أم ظرفٌ ؟ يعنى : هل المعنى صُمْتُ في يومٍ ، أم صُمْتُ اليومَ نفسه ؟

الجواب : المعنى : صُمْتُ اليومَ نفسه .

إذن : « يومًا » مفعولٌ به ، وليسَ ظرفًا .

وقوله رحمه الله : نحو : اليومَ ، والليلةَ ، وغُدوةً ، وبُكُرةً ، وسَحَرًا ، وغَدًا ، وغمَمةً ، وصباحًا ، ومساءً ، وأبدًا ، وأبدًا ، وحيًا ، وما أشبه ذلك .

ذكر المؤلف رحمه الله أمثلة كثيرة ، وهى :

١ - اليومَ<sup>(١)</sup> : تقول : متى يَقدِّمُ زيدٌ ؟ فيقول : يَقدِّمُ اليومَ . أى : يَقدِّمُ في اليوم .

= الأول : تقدير « في » لفظًا ، وهذا غير مقصود .

والثاني : تقدير « في » معنى ، وهذا هو المقصود هنا .

ومثاله : رُزْتُ الليلةَ زيدًا . فكلمة « الليلة » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره ؛ لأنه يصلح فيه تقدير معنى « في » ، والتقدير : رُزْتُ في زمنِ الليلِ زيدًا .

واعلم أن الزمان ينقسم إلى قسمين : الأول المَحْتَصُّ ، والثانى المَبْهَمُ ، أما المحتص فهو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان ، وأما المبهم فهو ما دل على مقدار غير معين ولا محدود .

ومثال المحتص : الشهر ، والسنة ، واليوم ، والعام ، والأسبوع .

ومثال المبهم : اللحظة ، والوقت ، والزمان ، والحين .

وكل واحد من هذين النوعين يجوز انتصابه على أنه مفعول فيه .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على الزمان اثني عشر لفظًا ، سيأتى ذكرها قريبًا إن شاء الله .

(١) اليوم يقصد به الزمن الذى أوله طلوع الفجر ، وآخره غروب الشمس .

٢- الليلة<sup>(١)</sup> : تقول : متى يُسافر؟ فيقول : يُسافر الليلة . أى : فى الليلة .

٣- غُدوة<sup>(٢)</sup> : تقول : متى تروىنى ؟ فيقول : غُدوة . أى : فى الغُدوة ؛ أى : فى الصباح .

وقال تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ .

يعنى : فى الغُدو والعشي .

وعلى هذا يكون « غُدوًا ، وعشيًا » ظرفى زمان ، منصوبين على الظرفية .

٤- بُكْرَة<sup>(٣)</sup> : تقول مثلاً : يتدبى زيد العمل بُكْرَة . أى : فى البُكْرَة .

٥- سَحْرًا<sup>(٤)</sup> : تقول : يَسْتَيْقِظُ زيدٌ من الليل سَحْرًا . يعنى : فى السَحْرِ .

٦- عَدًا<sup>(٥)</sup> : تقول لشخص : متى تَبْدَأُ الدراسة ؟ فيقول : عَدًا . يعنى : فى غدٍ .

٧- عَتَمَة<sup>(٦)</sup> : يعنى : عِشَاءً ، تقول : زيدٌ يَتَعَشَّى عَتَمَة . يعنى : فى العَتَمَة .

٨- صَبَاحًا<sup>(٧)</sup> : تقول : نَزَلَ المطرُ صَبَاحًا . يعنى : فى الصباح .

٩- مَسَاءً<sup>(٨)</sup> : تقول : تُغَلِّقُ الدُّكَاكِينَ مَسَاءً . يعنى : فى المساء .

(١) الليلة يقصد بها الزمان الذى أوله غروب الشمس ، وآخره طلوع الفجر .

(٢) الغُدوة هى الوقت ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس ، وهى بالصُّرْف وعدمه ؛ للعلمية والتأنيث ، فعلى الأول تقول : أَرَوْرِكَ غُدْوَة . بالتثنية ؛ أى : غُدْوَة أى يوم كان .

وعنى اثنى تقول : أَرَوْرِكَ غُدْوَة . بغير تنوين ؛ أى : غُدْوَة يوم مُعَيَّن .

(٣) أى . أول النهار ، وهى بالتثنية وعدمه ، كما تقدم فى « غُدوة » ، تقول : أَرَوْرِكَ بُكْرَة ، أو بُكْرَة يوم الجمعة .

(٤) أى : آخِرُ الليل قُبَيْلَ الفجر ، وهى بالصرف وعدمه للعلمية والقُدْل ، تقول : أَجِيتُكَ سَحْرًا ، أو سَحَرَ يوم الجمعة .

(٥) هو اسم لليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه .

(٦) هى اسم لثُلُث الليل الأول .

(٧) هو اسم للوقت الذى يتدبى من أول نصف الليل الثانى إلى الزوال .

(٨) هو اسم للوقت الذى يتدبى من الزوال إلى آخر نصف الليل الأول .

• واعلم أن ناصب هذه الظروف ما يُذكر معها من فعل أو شبهه .

## ظرف المكان

قال المؤلف رحمه الله تعالى : وظرف المكان هو اسم المكان المصوب . سائر  
شيء . نحو : أمام ، وحلف ، وقُدَّام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، وراء ،  
وتلُف ، وتَم ، وهنا ، وما أشبه ذلك .

عرَّف المؤلف رحمه الله ظرف المكان بأنه اسم المكان المصوب بتقدير « في »<sup>(١)</sup> ،  
ومثَّل على ذلك بالأمثلة التالية :

١ - أمام<sup>(٢)</sup> : تقول مثلاً : البيت أمامك .

وكما قال النبي ﷺ لما قال له أسامة بن زيد حين نزل ، وهو في سيره من  
المُزْدَلِيفَةِ إلى عَرَفَةَ ، نزلَ في أثناء الطريق ، فبال ، وتوضُّاً ، فقال : الصلاة . قال :

(١) فظرف المكان عبارة عن الاسم الدال على المكان المُتَّهَم ، المصوب بلفظ عامله الدال على ما وقع فيه ،  
على معنى « في » الظرفية ، نحو : جلست فوق السطح ؛ فإن لفظ « جلست » دال على معنى الجلوس  
الواقع في المكان العالي .

فقيد « الاسم » يُخرج الفعل والحرف .

وقيد « الدال على المكان » يُخرج الدال على الزمان .

وقيد « المصوب » يخرج المخفوض والمرفوع .

وقيد « على معنى في الظرفية » يخرج ما قُدِّر فيه غيرها ، أو ما لا يصلح تقديرها فيه .

وقال الشيخ حسن الكفراوي في شرحه للأجرومية ص ٩٧ : وقولي : على معنى « في » . أزلني من قوله :

بتقدير « في » ؛ فإن من ظرف المكان ما لا تُقَدَّر معه في ، كـ « عند » . اهـ

ومثال ذلك : وقفتُ أمام زيد . والتقدير : وقفتُ في مكانٍ أمام زيد .

وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين : مختص ، ومبهم :

أما المختص فهو ماله صورة وحدود محصورة ؛ مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والبستان .

وأما المبهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .

ولا يحور أن يُنَّصب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثاني ، وهو المُتَّهَم ، أما الأول - وهو

المختص - فيجب حره بحرف جر يدل على المراد ، نحو : اعتكفت في المسجد ، ورُزْتُ عليّاً في داره .

وقد ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على المكان ثلاثة عشر لفظاً .

(٢) هو ما كان في مكانٍ قبالتك وقُدَّامك ، وهو ضد : خلف .

« الصلاة أَمَامَكَ »<sup>(١)</sup> .

وتقول أيضا : جَلَسْتُ أَمَامَ الْمُعَلِّمِ . فـ « أَمَامَ » ظرفُ مكانٍ . إذن : « أَمَامَ » ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفية .

٣ - حذف . تقول مثلاً جَلَسْتُ خَلْفَ أَبِي ، صَلَّيْتُ خَلْفَ الْإِمَامِ . فـ « خَلْفَ » في هذين المثالين ظرفُ مكانٍ .

فإذا قال قائل : أليس الله يقول : ﴿ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ؟  
نقول : بلى ، لكن لما جاءت « مِنْ » لم تُنْصَبْ ، ولذلك لو حُذِفَتْ صار منصوباً .  
على كل حال تكون « خَلْفَ » ظرفُ مكانٍ منصوباً ، ما لم يَفْتَرِنْ بها حرفُ جرٍّ ،  
مثل : مِنْ خَلْفَ .

٣ - ٤ - قُدَّامَ ، ووراء . كلمتان مُرَادِفَتَانِ لقوله : أَمَامَ ، وَخَلْفَ . ومثال « قُدَّامَ » قولك : سِرْتُ قُدَّامَكَ .

ومثال « وراء » قولك : سِرْتُ وراءَكَ .  
وأما قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ ﴾ . فهنا لم تُنْصَبْ « وراء » ؛ لأنها دَخَلَتْ عليها « مِنْ » .

٥ - فوق . قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ . فـ « فوق » ظرفُ مكانٍ .

٦ - تحت . نحو قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ .  
وفي آيات كثيرة أخرى : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ . ولكنها لم تُنْصَبْ لدخول « مِنْ » ، أمّا إذا لم تَدْخُلْ « مِنْ » فهي منصوبة .

(١) البخاري (١٣٩ ، ١٨١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢) ، ومسلم ٩٣١/٢ (١٢٨٠) .

(٢) يقصد بها صد « قُدَّامَ » ، وأمام « » ، وهي بمعنى « وراء » .

(٣) يقصد به : ما ذكر علانياً ، ضد السُّفْل والانهفاض ، وقيل : « فوق » هو كل ما علا شيئاً . فيس « فوقه » .



٧- عند<sup>(١)</sup> : تقول : جلستُ عندك .

وقال الله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ .

إذن : « عند » ظرفُ مكانٍ ، وهي كثيرةٌ في القرآن ، وغير القرآن .

فإن قال قائلٌ : أليس يُقالُ : من عنده . بجرٍّ « عند » ؟

فالجوابُ : نعم ، ولكن ذلك لدخولِ « من » عليها ، فإذا دخلت عليها « من » لم تكن ظرفاً منصوباً .

٨- مع<sup>(٢)</sup> : يقالُ : مع . بسكونِ العين ، ويقالُ : مع . بفتحِ العين .

قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ . فـ « مع » هنا ظرفٌ منصوبٌ على الظرفية ، وهي دائماً منصوبةٌ على الظرفية ، فلا تأتي إلا ظرفاً منصوباً .

٩ . ١٠- إزاء ، وجزاء - كلاهما بمعنى : مُحاذيًا ومُساويًا له . تقولُ : هذا بإزاءِ هذا ؛ أى : مُساوٍ له ، ولكنها ليست من هذا الباب الذي نحن فيه<sup>(٣)</sup> .

وتقولُ : جلستُ إزاءِ البابِ . فـ « إزاء » ظرفُ مكانٍ .

وتقولُ : جلستُ جِزاءَكَ . أى : مُحاذيًا ومُساويًا لك ، وتكونُ « جِزاءَكَ » منصوبةً على الظرفية المكانية .

١١- تَلْقَاءَ : هي ظرفُ مكانٍ أيضًا ، منصوبٌ على الظرفية ، وقد تُجرُّ « من » ، مثلُ : مَنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ .

تقولُ : جلستُ تَلْقَاءَكَ . أى : أمامَكَ ، فهي منصوبةٌ على الظرفية المكانية .

(١) يقصد بها معنى « قريب » ، أو « بجوار » ، ونحوهما .

(٢) يقصد بها معنى المعية المتعلق بمكان .

(٣) لأنها محروقة بحرف الجر « الباء » .

١٢ - ثم : وهذه مما يغلط فيها كثير من الناس ، تجذبه يقول : ومن ثم كان كذا وكذا . وهذا غلط عظيم ؛ لأن « ثم » حرف عطف ، و « ثم » ظرف مكان ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ .  
 ف « ثم » ؛ يعنى : هناك .

١٣ - هنا : « هنا » ظرف مكان ، تقول : اجلس هنا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ ﴾ . ف « هنا » ظرف مكان .

والفرق بين « هنا » و « ثم » أن « هنا » للقريب ، و « ثم » للبعيد ، فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ . « ثم » يعنى : هناك للبعيد ، وتقول : جلست هنا . يعنى : فى المكان القريب .

وعليه فإذا قال الشيخ لتلميذه : اجلس ثم . فجلس عند ركبتيه ، فإنه لا يكون مُتَمَثِّلًا ؛ لأن « ثم » للبعيد ، وإذا قال لتلميذ آخر : اجلس هنا . فجلس بعيداً فقد أخطأ أيضاً<sup>(١)</sup> .

(١) بفتح المُثَلَّثَةِ ، اسم إشارة للمكان البعيد ، فهى بخلاف « ثم » - بضم التاء - التى مضى أنها من حروف العطف ، وانظر ما تقدم .

(٢) وبهذا ينتهى الكلام على باب ظرف المكان . وظرف الزمان . وهذا هو ملخص ما مضى فيه

١ - الظرف نوعان : ظرف زمان ، وظرف مكان .

٢ - يُسمَّى باب ظرف الزمان وظرف المكان أيضاً باب المفعول فيه ؛ لأن الظرف إما مكان كالبيت ، وإما زمان كالشهر ، وكل منهما يقع الفعل فيه ، ولا يقع عليه ، ولا به .

٣ - ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « فى » .

٤ - يقسم الزمان إلى قسمين : مختص ، ومبهم :

فالمختص هو ما دل على مقدار معين محدود من الزمان .

والمبهم هو ما دل على مقدار غير معين ، ولا محدود .

ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على الزمان اثني عشر لفظاً ، هى : اليوم ، والسبعة ، وعُدْوَةٌ ، ونُكْرَةٌ ، وسَحْرًا ، وغَدًا ، وعَتَمَةٌ ، وصباحًا ، ومساءً ، وأبداً ، وأَمَدًا ، وجيئًا .

٦ - يحوى هذه الألفاظ الاثني عشر ما أشبهها من كل اسم دال على الزمان ، سواء كان مختصاً .



- ٣ = مثل : ضُخوة ، وضُحى ، أم كان مُبْهَمًا ، مثل ، وقت ، ساعة ، ولحظة ، وزمان ، وبُزْهة ؛ فإن هذه وما مائلها يجوز نصب كل واحد منها على أنه مفعول فيه .
- ٧ - ناصب هذه الظروف ما يُذَكَّرُ معها من فعل أو شبهه .
- ٨ - ظرف المكان هو الاسم الدال على المكان الميهم ، المنصوب بلفظ عامله ، الدال على ما وقع فيه ، على معنى « فى » الظرفية .
- ٩ - ينقسم ظرف الزمان إلى قسمين : مختص ومبهم :
- أما المختص فهو ما له صورة وحدود محصورة ؛ مثل : الدار ، والمسجد ، والحديقة ، والبستان .
- وأما المبهم فهو ما ليس له صورة ، ولا حدود محصورة ، مثل : وراء ، وأمام .
- ولا يحور أن ينصب على أنه مفعول فيه من هذين القسمين إلا الثانى ، وهو الميهم ، أما الأول وهو المختص . فيجب جره بحرف جر يدل على المراد ، نحو : اعتكمت فى المسجد ، ورزْتُ عليًا فى داره .
- « ذكر المؤلف رحمه الله من الألفاظ الدالة على المكان ثلاثة عشر لفظًا ، هى : أمام ، وحلف ، وقُدَّام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء ، وثُمَّ ، وهما .
- ١١ - « المرق بين « هنا » ، و« ثَمَّ » أن هنا للقريب ، و« ثَمَّ » للبعيد .
- والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

## بَابُ الْحَالِ

## باب الحال

## الحال

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب الحال ) ، الحال هو الاسم المصوب .  
المنفصل لما أسهم من الهئات . نحو قولك : جاء زيدٌ راكبًا . وركبْتُ الفرسَ مُسرِّجًا ،  
ولقيتُ عبدَ اللهِ راكبًا . وما أشبه ذلك .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب الحال . الحال في اللغة هو ما يكون عليه  
الشيء ، وهو مذكَّر لفظًا ، مؤنثٌ معنى ، هذا هو الأفصح ، ولهذا تقول : الحال الأولى ،  
ولا تقل : الحالة الأولى .

مع أنَّ المشهور في التعبير عند كثير من الناس أنهم يقولون : الحالة الأولى .  
ويقولون : إلا في هذه الحالة ، ولكن الأفصح أن تقول : الحال الأولى ، وتقول : في هذه  
الحال . ولا تقل : في هذه الحالة .

فهذا إنسانٌ مريضٌ ، تقول : حاله مَرَضٌ ، وصحيحٌ ، تقول : حاله صحيحٌ ،  
وشبَّعَانٌ ، تقول : حاله الشَّبَعُ ، وهكذا<sup>(١)</sup> .

(١) وقد قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في تعليقه على أوضح المسالك ٢ ٢٥٧ ، حاشية ٣ .  
اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال : ( حال ) ويؤنث فيقال : ( حالة ) بالناء ، وأن معناه قد يُذكر ، فيعود  
الضمير عليه مذكراً ، ويسد إليه الفعل الماضي بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ،  
ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه .  
وقد يؤنث معناه ، ليعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسد إليه الفعل الماضي مقترناً بناء التانيث ، ويشار إليه باسم  
إشارة الموضوع للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به المؤنث .

ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

إِذَا أَغْحَضْتُكَ الدَّهْرُ خَالَ مِنْ أَمْرِي قَدْغَةُ وَوَاجِلُ أَمْرِهِ وَاللَّيَالِيَا

ومن شواهد تانيث لفظها قول الفرزدق :

عَلَى خَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ خَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضُمَّتْ بِهِ نَفْسُ خَاتِمِ

فإذا كان مصدراً للحال مذكراً فأنث في سعة من أن تُذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال . وهذه حال .

لكن فى الاصطلاح يقول المؤلف رحمه الله : هو الاسم المنصوب المُفسَّر لما أتت به من الهيئات .

فقلوبه : هو الاسم<sup>(١)</sup> . أفادنا أن الفعل لا يكون حالاً .

فأما قول القائل : جاء زيدٌ يُهزولُ . فإنَّ يُهزولُ ليست حالاً ، إنما الحال جملة الفعل<sup>(٢)</sup> ، وليس نفس الفعل . المُهمُّ أنه قد يأتى أحياناً بدل الاسم فعلٌ ، لكن لا يكون الفعل هو الحال ، ولكن يكون الحال هو الجملة ، مثل : لَقَيْتَنى عبدُ الله يَمْشِى . جملة « يَمْشِى » حالٌ من « عبد الله » ، ولا نقول : الفعل « يَمْشِى » حالٌ ، ولكن نقول : جملة « يَمْشِى » حالٌ . والدليل على أنها حال أنك لو حذفْتَ الجملة ، وأتيتَ بعدها باسم مفرد لكان تقديره : لَقَيْتُ عبدَ الله ماشياً .

وقولُه : المنصوب . خرج به المرفوع والمجرور .

فلو قلت : مررتُ برجلٍ قائمٍ . فـ « قائم » ليست حالاً ، وإن كانت هى حالاً فى الواقع<sup>(٣)</sup> ، ولكنها ليست بحالٍ .

= وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة

وتأمل فى قول الشاعر : ( أعجبتك الدهر حال ) ، فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ الحال المذكور مقترناً بتاء التانيث ، وقال أبو الطيب المتنبى :

لا تخيلُ عندَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ      فَلْيَشْعِدِ النَّطْقُ إِن لَّمْ يُشْعِدِ الْحَالُ  
فذكرها لفظاً ومعنى فى قوله ( يسعد الحال ) .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤثراً فليس لك مَعْدَى عن تأنيث الفعل الذى تسنده إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرّاً . اهـ

(١) قوله لاسم يشمل الصريح مثل « ضاحكاً » فى قولك : جاء محمدٌ ضاحكاً ، ويشمل المؤنن للصريح ، وهو الجملة والظرف ، مثل : « يضحك » فى قولك : جاء محمدٌ يضحك . فإنه فى تأويل قولك : ضاحكاً . وكذلك قولنا : جاء محمدٌ معهُ أخوه . فإنه فى تأويل قولك : مصاحبنا لأخيه .

وكذلك قولك : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ . فإنه فى تأويل قولك : مُقَارِناً لطلوع الشمس .

(٢) أى . أن الحال هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل « يُهزولُ » ، والفاعل الصمير المستتر فيه .

(٣) لأن الحال التى هو عليها القيام .

ولو قلت : زيدٌ قائمٌ . فـ « قائمٌ » ليست بحالٍ أيضًا ؛ لأنها ليست منصوبةٌ .

لكن لو قلت : جاء زيدٌ راكبًا . فـ « راكبًا » حالٌ ؛ لأنه اسمٌ منصوبٌ<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : المُفَسَّرُ لما أثبتهم من الهيئات .

المُفَسَّرُ ؛ يعنى : المَوْضُوعُ .

لما أثبتهم مأخوذٌ من الإبهام ؛ يعنى : لما خفى<sup>(٢)</sup> .

من الهيئات ؛ يعنى : من هيئة الشئ<sup>(٣)</sup> .

فمثلاً إذا قلت : جاء زيدٌ راكبًا . فإن « راكبًا » بيّنت هيئة زيدٍ عند مجيئه .

ولو قلت : جاء زيدٌ . فقط ، لم نعرف هل جاء راكبًا ؟ هل جاء ماشيًا ؟ هل جاء

محمولًا ؟ لا ندرى ، فإذا قلت : راكبًا . فقد فسّرت ما أثبتهم من الهيئة .

(١) وإنما ينصب الحال لفظًا ، أو تقديرًا ، أو محلاً ، بالفعل الصريح ، أو شبه الفعل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم المصدر ، وأفعل التفضيل ، والظرف ، والصفة المشبهة ، واسم الإشارة . فاسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَغْلَى شَيْخًا ﴾ . فناصب الحال « شيخًا » فى هذه الآية هو اسم الإشارة « هذا » ؛ لأنه فى معنى « أشير » .

واسم الفاعل نحو : أنا راكبتُ الفرسَ مُسْرَجًا . فناصب الحال « مُسْرَجًا » هو اسم الفاعل « راكب » .  
واسم المفعول نحو : الفرسُ مركوبٌ مُسْرَجًا . فناصب الحال « مُسْرَجًا » هو اسم المفعول « مركوب » .  
والمصدر نحو : أعجبنى صريرُك زيدًا مكتوفًا . فناصب الحال « مكتوفًا » هو المصدر « صريرُك » .  
واسم المصدر نحو : أعجبنى وضوؤُك جالسًا . فناصب الحال « جالسًا » هو اسم المصدر « وضوؤُك » .  
وأفعل التفضيل نحو : زيدٌ مُفَرِّدًا أنفعُ من عمرو معانًا . فناصب الحال « مُفَرِّدًا ، ومعانًا » هو أفعل التفضيل « أنفع » .

والظرف . نحو : زيدٌ عندك جالسًا . فناصب الحال « جالسًا » هو الظرف « عندك » .

والصفة المنسبة . نحو : زيدٌ حسنُ الوجهَ صحيحًا . فناصب الحال « صحيحًا » هو الصفة المشبهة « حسن » .  
(٢) اتفق لمط « انهم » على المؤلف رحمه الله ؛ لأنه لا يُعرف فى اللسان العربى ، وكان الأولى أن يُقال : اشتبههم . ونحو ذلك .

(٣) نسبة الهيئات واحدها . هيئة ، وهى الحالة والصفة المتعلقة بذاتٍ عاقلٍ وغيره ، كالعصب والرأس ، والمشى ، وغيرها من الصفات .

« فروع » من الهيئات . خرج به التمييز ؛ فإنه مُبَيَّن لما اشتبههم من الذوات والنسب .

« ملاحظة » أن الحال يُوضَّح ما خفى واستتر من صفات دوى العقل ، أو غيرهم .

در . الحال في الاصطلاح : الاسم المنصوب المُفسَّر لِمَا أَتَبَهُم من الهيئات<sup>(١)</sup> .  
 قال المؤلف رحمه الله تعالى : نحو قولك : جاء زيدٌ راكبًا ، وركبْتُ الفرسَ  
 مُشْرِجًا . ولقيتُ عبد الله راكبًا . وما أشبه ذلك .

قوله : جاء زيدٌ راكبًا . فهَيْئَةُ « راكبًا » .

إذن : فَسَّرَت هَيْئَتُهُ .

وتقريبُ ذلك أن الحالَ تَقَعُ جوابًا لـ « كيف » ؛ أنك لو قلتَ : جاء زيدٌ . قال لك  
 المُخاطَبُ : كيف جاء ؟ تقولُ : راكبًا . فهذا تقريبٌ لها ، أنها هي التي تَقَعُ في جوابِ  
 « كيف » .

وقوله رحمه الله : ركبْتُ الفرسَ مُشْرِجًا . يعنى : موضوعًا عليه الشَّرْجُ .  
 « مُشْرِجًا » حالٌ من الفرسِ ، وليس من الراكبِ ؛ لأنَّ الفرسَ هو المُشْرِجُ .  
 والمؤلف رحمه الله أتى بهذين المثالين ؛ لِيَبَيِّنَ لَنَا أَنَّ الحالَ تكونُ من الفاعلِ ، وتكونُ  
 من المفعولِ به ، فالمثالُ الأولُ : جاء زيدٌ راكبًا . الحالُ من الفاعلِ « زيد » ، والمثالُ الثانى :  
 ركبْتُ الفرسَ مُشْرِجًا . الحالُ من المفعولِ به « الفرس » .

وتقولُ : نظَرْتُ إلى الشجرة مُزْهِرَةً . « مُزْهِرَةً » حالٌ من المجرورِ « الشجرة » .

إذن : الحالُ تأتى من الفاعلِ ، والمفعولِ به ، والمجرورِ .

وقوله رحمه الله : لقيتُ عبد الله راكبًا . « راكبًا » حالٌ ، لكن من ماذا ؟ هل من  
 المُلاقى ، أم من المُلاقى ؟ يعنى : هل المرادُ : لقيتُ أنا عبدَ الله ، وأنا راكبٌ ؟ أو : لقيتُ  
 عبدَ الله ، وهو راكبٌ ؟

الجوابُ : تَحْتَمِلُ الاثنين ، فإن كانت الأولُ أَنَّ هذا القائلَ كان راكبًا ، فَمَرَّ بعبدِ

(١) بقى في تعريف الحال أن يقال : إنه فَضْلَةٌ . وهذا مُخْرِجٌ للاسم المنصوب العُمْدَةُ ؛ كاسم « إن » وأحواتها ،  
 وحبر كان وأحواتها ، فالمراد بالفضلة ما وقع بعد استيفاء الفعل فاعله ، والمبتدأ خبره ، وإن توقف المعنى  
 لمقصود عليه



الله - صارت « راکباً » حالاً من الفاعل « التاء » من « لَقِيْتُ » .

وإن كان المعنى أن هذا المُلاقى مرٌ بعبد الله ، وهو راکبٌ ، فهي حالٌ من المفعول به « عبد الله »<sup>(١)</sup> .

مثال آخر : لو قلت : لَقِيْتُ العبدَ عَتِيقًا . فـ « عَتِيقًا » حالٌ من المفعول به « العبد » ؛ لأنَّ العبدَ هو الذي يُعْتَقُ ، وهذه قرينة ظاهرة .

مثال آخر : لو قلت : لَقِيْتُ الفرسَ مُشْرِجًا . فـ « مُشْرِجًا » حالٌ من الفرس ، ولا بد ؛ لأنَّ الإنسان لا يُشْرِجُ مهما كان .

على كلِّ حالٍ ، أهمُّ شيءٍ عندنا أنَّ الحالَ هو الاسمُ المنصوبُ المُفسَّرُ لما أتتْهم من الهيئات .

وقوله رحمه الله : وما أشبه ذلك . أى : ما أشبه هذه الأمثلة ، نحو : رأيتُ غلامَ زيدٍ راکبًا .

ونحو : دخلتُ المسجدَ حافياً . فـ « حافياً » حالٌ من الفاعل ؛ لأنَّ المسجدَ لا يكونُ حافياً ، الحافى هو الداخلُ .

(١) والمؤلف رحمه الله كرر المثال ؛ إشارة إلى أن الحال يأتي من الفاعل نصّاً كالمثال الأول ، أو من المفعول به كذلك كالثاني ، أو منهما احتمالاً كالثالث .

وكما يحىء الحال من الفاعل والمفعول به فإنه يحىء من الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فـ « هو » : مبتدأ ، والحق : خبره ، ومصديقاً : حالٌ منه<sup>(٥)</sup> .

وقد يحىء من المجرور بحرف الجر ، نحو : مررت بهندٍ راکبةً . فـ « راکبةً » حالٌ من « هند » المجرور بالباء . وقد يحىء من المجرور بالإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ . فـ « حنيفًا » حالٌ من « إبراهيم » ، وإبراهيم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهو مجرور بإضافة « ملة » .

ونحو قوله تعالى : ﴿ أَتَيْجِبُ أَخَذُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ فـ « ميتاً » حالٌ من الأح المضاف إليه . مجرور بـ « لحم » المضاف .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ . فـ « إليه » جار ومجرور خبر مقدم ، ومرجع : متبداً مؤخر مرفوع ، ومرجع مضاف ، والكاف مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجميعاً حالٌ منه

(٥) ولا يحىء الحال من المبتدأ .

## شروط الحال ، وشروط صاحبها

قول المؤلف رحمه الله تعالى : ولا يكون الحال إلا نكرة . ولا يكون إلا بعد عدم الكلام ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة .

قوله رحمه الله . ولا يكون الحال إلا نكرة . هذه أيضا قاعدة ، والنكرة قد سبق أن عرفناها بأنها كل اسم شائع في جنس به لا يختص به واحد دون الآخر . وهذه هي عبارة المؤلف<sup>(١)</sup> ، وبناء على ذلك فإنك لو قلت : جاء زيد الفاضل . لا يصح<sup>(٢)</sup> . لأن «الفاضل» معرفة .

ولو قلت : جاء زيد فاضلاً . فهو صحيح ، وتكون «فاضلاً» حالا .

إذن : لا تكون الحال إلا نكرة<sup>(٣)</sup> .

وإذا قلت : رأيت رجلاً فاضلاً . فهنا «فاضلاً» صفة ؛ لأنه إذا جاءت النكرة بعد نكرة فهي صفة ، وإن جاءت نكرة بعد معرفة فهي حال .

وقوله رحمه الله : ولا يكون إلا بعد تمام الكلام . يعنى : لا يكون إلا بعد تمام الجملة ، فالكلام المقصود به الجملة .

فلو قلت : جاء فاضلاً . لم يصح ؛ لأن «فاضلاً» فى محلِّ الفاعل ، فلا تكون الحال فى محلِّ الفاعل .

(١) تقدم .

(٢) على أن «الفاضل» حال ، ولكن على أن «الفاضل» مفعول به لعل محذوف ، تقديره «أمدح» فإنه يصح ، وراجع ما تقدم .

(٣) فلا يجوز أن يكون الحال معرفة ؛ دفعا لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها ، أو حماء لغيرها . وإدعاء تركيب فيه الحال معرفة فى الظاهر ، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة ، مثل قولهم : جاء الأمير وخذه ؛ فإن «وحده» حال من الأمير ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ولكنه فى تأويل نكرة ، هى قولك : «مُنْقَرِداً» فكأنك قلت : جاء الأمير منفرداً .

ومشردك فوهم أرسلها البراك ؛ أى : مُعْتَرِكَةً ، وجاءوا الأول فالأول ؛ أى : مُتْرُكِينَ ، وحدهو حمة ، بغير ؛ أى : جميعاً .

مثال آخر : رجل قائم . « قائم » هل يُمكن أن نقول : رجل قائمًا ، ونجعل « قائمًا » حالًا ؟

الجواب : لا ؛ لأن المؤلف يقول : لا يكون إلا بعد تمام الجملة .  
ولو قلت : زيد قائمًا على أن « زيد » مبتدأ ، و « قائمًا » حال لم يصح أيضًا ؛ لأنه لم يَتِمَّ الكلام .

وكيف نحوله إلى جملة صحيحة ؟

الجواب : تأتي بـ « جاء » قبله ، فنقول : جاء زيد قائمًا . فهذا صحيح ؛ لأنه لما قلت : جاء زيد قائمًا . صار فعل وفاعل ، وتَمَّت الجملة .

إذن : الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ؛ يعنى : تمام الجملة .

مثال آخر : زيد راجلاً . هذا أيضًا لا يصح ؛ لأنه لم يَتِمَّ الكلام ، فلو قلت : زيد راجلاً - يعنى : يمشى على رجلَيْه - ونصبت « راجلاً » على أنها حال لا يجوز ؛ لأنها لا تكون إلا بعد تمام الكلام .

وإذا أردنا أن نحولها إلى حال تأتي بفعل ؛ لكى تَتِمَّ الجملة ، فنقول : جاء زيد راجلاً<sup>(١)</sup> .

(١) فالأصل فى الحال أن يجرىء بعد تمام الكلام ؛ لأنه فضلة ، فيأتى بعد استيفاء المبتدأ خبره ، والفعل فاعله ، وإن توقف حصول الفائدة عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ . فـ « لاعبين » حال من فاعل « خلق » منصوب ، وعلامة نصبه الياء بيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

ونحو قول الشاعر :

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَن يَعْيشُ كَثِيرًا      كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلُ الرَّجَاءِ

فـ « كثيرًا » ، و « كاسفًا » ، و « قليل » أحوال من فاعل « يعيش » .

ورمما وحب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام ، إن كان لها صدر الكلام ، كما إذا كان الحال اسم استفهام ، نحو : كيف قُبِمَ عليّ ؟ فـ « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح ، فى محل نصب . حال من « عليّ » مُقَدِّمة عليه ، ولا يجوز تأخير اسم الاستفهام .

فإن مؤنث رحمه الله تعالى : ولا يكون صاحبها إلا معرفة .

قوله صاحبها . أى : صاحب الحال ، والمعنى أن الحال لا تأتى إلا من معرفة ، وأنتم عرفتم المعرفة فيما سبق<sup>(١)</sup> .

يعنى : لو قلت : جاء رجلٌ راكباً . فهذا لا يصح ؛ لأن « راكباً » حالٌ من « رجل » ، و« رجل » نكرة ، ولا تكون الحال إلا من معرفة . وإذا أردنا تحويل هذا المثال إلى مثالٍ صحيح نقول : جاء الرجلُ راكباً .

وفى المثال الأول : جاء رجلٌ راكباً . إذا أردنا أن تبقى العبارة كما هى وجب أن نجعل « راكباً » مضمومة ؛ لتكون صفة<sup>(٢)</sup> .

(١) تقدم .

(٢) فيشترط فى صاحب الحال المتصيف بها فى المعنى أن يكون معرفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة إلا فيما استثناه النحاة ، وسيأتى ذكره إن شاء الله .

ومثال ذلك : قولك : جاء زيدٌ راكباً . فـ « راكباً » حال نكرة واقعة بعد تمام الكلام ، وصاحبها « زيد » ، وهو معرفة بالعلمية .

وبما استثناه النحاة من كون صاحب الحال معرفة :

١- أن يكون صاحبها نكرة سماعاً ، نحو : ما رواه البخارى رحمه الله ( ٦٨٨ ، ١١١٣ ، ١٢٣٦ ) ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : صلى رسول الله ﷺ فى بيته ، وهو شاكٍ ، فصلّى جالساً ، وصلى وراءه قومٌ قياماً . . . الحديث .

الشاهد فيه : قولها : « قياماً » . فهى حال من النكرة « قوم » .

٢- أن يكون صاحبها نكرة قياساً لوجود المثنوغ .

وبما يثنوغ مجيء الحال من النكرة :

١- أن تتقدم الحال عليها ، كقول الشاعر :

لَمَيَّةٌ مُوَجِّشًا طَلُّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

فـ « موحشاً » حال من « طلل » ، و« طلل » نكرة ، ومثنوغ مجيء الحال منه تقدّمها عليه

٢- أن تُخصّص هذه النكرة بإضافة أو وصف :

ومثال الأول : قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِئَيْلَيْنِ ﴾ فـ « سواء » حال من « أربعة » ، وهو نكرة ،

وساع مجيء الحال منها ؛ لكونها مخصّصة بإضافتها إلى « أيام » .

ومثال الثانى : قول الشاعر : -

إذن : ها ثلاثة أمور :

أولاً : الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام .

ثانياً : الحال لا يكون صاحبها إلا معرفة .

ثالثاً : الحال لا تكون إلا نكرة ، فلا تكون معرفة أبداً ، فلو قلت : جاء زيدُ الراجل .  
على أنك تريد أن تكون الراجل حالاً قلنا : هذا لا يصح ؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة .  
وهناك بعض الأحوال جاءت عند العرب ، وهي معرفة ، مثل : اجتهدْ وخذك . فإنَّ

= نَجَّيْتُ يَا رَبُّ نوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ      فِي قُلُوبِكُ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا  
وَعَاشٍ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبِينَةٍ      فِي قُورِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

الشاهد فيه : قوله : « مشحوناً » فإنه حال من النكرة التي هي « قلوبك » ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وُصِفَتْ قبل مجيء الحال منها بقوله : ماخِر .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ ، فلم تُغَدَّ من الإبهام ، والشيوع ، بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

٣- أن تقع بعد نفي أو شبهة من النفي ، الاستفهام :

مثال السهي : قول الشاعر :

مَا حُجِّمَ مِنْ مُؤْتٍ جَمِيٍّ وَاقِيًا      وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

الشاهد فيه : قوله : « واقياً » ، و « باقياً » حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة ، وهي « جَمِيٍّ » بالنسبة لـ

« واقياً » ، و « أحد » بالنسبة لـ « باقياً » ، والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقه بالنفي في الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله : « باقياً » إذا جعلنا « ترى » بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ، فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت « ترى » علمية فإن قوله « باقياً » يكون مفعولاً ثابتاً .

وهناك السهي : لَا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَشْهِلاً . فـ « مستشهِلاً » حال من « امْرؤٌ » المسبوق بالسهي

وكذلك الأصل في الحال أن تكون مُسْتَقَّةً ؛ كـ « راكباً » مشتق من الركوب .

وقد تكون جامدة فتزول به ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ ؛ أي : مُتَفَرِّقِينَ

وأن تكون مُتَقَبَّةً ، وقد تكون لازمة ، كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ و « مُصَدِّقًا » ملازم

سحق

ومحرفه سـ حَلَقَ اللُّهُ الزَّرَاعَةَ يَدْيُهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا . فـ « يَدْيُهَا » بدل من الزراعة بدل بعض من كل ،

وبدل منصوب منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مشي ، وأصول حـ من يد

بررقة ، وأطول لازم لهما .

« وَخَذَ » هــا حَالٌ ، مع أنها معرفة ؛ لأنها مضافة إلى ضمير ، والمضاف إلى الضمير معرفة ، فكيف نُجِيبُ على كلام المؤلف ؟

نقول : إِنَّ النحويين رجمهم الله كما قال أشياخنا لنا حَجَّجْهُمْ كَجُحْرِ التَّيْبُوعِ إِذَا حَبَّرْتَهُ مِنْ بَابِهِ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي .

يَقُولُونَ : إِنَّ « وَخَذَكَ » تُؤَوَّلُ إِلَى « مُنْفَرِدًا » ؛ يعنى : اجْتَهَدَ وَخَذَكَ تَكُونُ بِتَقْدِيرِ . اجْتَهَدَ مُنْفَرِدًا ، وَ « مُنْفَرِدًا » نَكْرَةً .

فَانْظُرْ كَيْفَ خَرَجُوا . قَالُوا : الْعَرَبُ يَحْكُمُونَ عَلَيْنَا ، وَلَا نَحْكُمُ عَلَيْهِمْ ، فَإِذَا كَانَتِ الْعَرَبُ تُعَبِّرُ ، فَتَقُولُ : اجْتَهَدَ وَخَذَكَ ، أَوْ : أَتَى فَلَانٌ وَخَذَهُ . فَإِنَّا لَا نَقُولُ : ائْخَطَأْتُمْ . وَلَكِنَّا نُوجِّهُ كَلَامَهُمْ إِلَى مَا يَصِحُّ ، فنقولُ : « وَخَذَكَ » بِمَعْنَى : « مُنْفَرِدًا » .

نُؤَوِّلُهَا ، وَالتَّأْوِيلُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْعُدُونَ قَوَاعِدَ إِذَا جَاءَ مَا يُخَالِفُهَا أَوَّلُوهُ عَلَى مُقْتَضَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ ، وَلِهَذَا الْعُلُومُ الْعَرَبِيَّةُ صَارَ الْمُتَأَخِّرُونَ يُسَمُّونَهَا قَوَاعِدَ النُّحُو ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَصْلَحُوا الْقَاعِدَةَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْطَبِقَةً عَلَى جَمِيعِ الْكَلَامِ ، فَإِذَا جَاءَ مَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ أَوَّلُوهُ .

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ : الشُّكُّ تَكْرُورُ التَّأْوِيلِ ؟ فَمَاذَا نَقُولُ ؟  
نقولُ : صَحِيحٌ ، لَكِنَّ هَذَا فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَهِيَ الَّتِي تُشَكَّرُ فِيهَا التَّأْوِيلُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ إِجْرَاءُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ .

لَكِنَّ الْأُمُورَ غَيْرَ الشَّرْعِيَّةِ لَا بَأْسَ مِنَ التَّأْوِيلِ فِيهَا ، وَلِهَذَا قُلْتُ : الْقَاعِدَةُ الْمُضْطَرِدَّةُ عِنْدِي مَا أَخَّرْتُكُمْ بِهَا سَابِقًا ؛ أَنَّهُ إِذَا تَنَازَعَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصَرِيُّونَ فِي مَسْأَلَةٍ فَاتَّبَعَ الْأَسْهَلَ ، وَلَوْ قِيلَ هَذَا فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَتَّبَعَ الرَّخِصَ ، لَكِنْ فِي بَابِ السُّحْرِ لَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ تَتَّبِعِ الرَّخِصَ .

فَإِنْ التَّأْوِيلُ فِي بَابِ النُّحُو لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ ثَبَتَتِ الْقَوَاعِدُ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا

عموم كلام العرب فما شذ عنها نرُدُّه إليها<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) وبهذا ينتهي الكلام على باب الحال ، وذاكم هو مُلخَّصُه :

١ - الحال هو الاسم المنصوب الفضلة المفسر لما استتبعهم من الهيئات .

٢ - تكون الحال من الفاعل ، أو من المفعول به ، أو منهما احتمالاً ، أو من الخبر ، أو من المجرور بحرف الجر ، أو من المجرور بالإضافة ، ولا تكون الحال من المبتدأ .

٣ - لا يكون الحال إلا نكرة ، فإذا جاء تركيب فيه الحال معرفة في الظاهر ، فإنه يجب تأويل هذه المعرفة بنكرة .

٤ - لا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام ؛ أى : بعد استيفاء المبتدأ خبره ، والفعل فاعله ، وإن توقف حصول الفائدة عليه .

وربما وجب تقديم الحال على جميع أجزاء الكلام إن كان لها صدر الكلام ، كما إذا كان الحال اسم استفهام .

٥ - ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة . وامتنى الحاجة من ذلك ما يلي

١ - أن يكون صاحب الحال نكرة مماًعاً .

٢ - أن يكون صاحب الحال نكرة قياساً لوجود المسوِّغ ، ومما يُسوِّغ مجيء الحال من النكرة :

١ - أن تتقدم الحال عليها .

٢ - أن تُخصَّص هذه النكرة بإضافة أو وصف .

٣ - أن تقع بعد نفى أو شبهه من النهى والاستفهام .

٤ - الأصل في الحال أن تكون مشتقة ، وقد تكون جامدة فتؤول بالمشتق .

٥ - ولأصل في الحال أن تكون متقلة ، وقد تكون لازمة .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

## بَابُ التَّمْيِيزِ



## باب التمييز

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب التمييز ) التمييز هو الاسم المنصوب .  
المفصّل بما أبهم من الذوات ، نحو قولك : تصبّب زيدٌ عرفاً ، وثقفاً بكرٌ شجماً .  
وطاب محمدٌ نفساً ، واشتريتُ عشرين كتاباً ، وملكْتُ تسعين ناقةً ، وريدٌ أكرمٌ  
منك أباً ، وأجملٌ منك وجهاً .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب التمييز . التمييز في اللغة : التبيين والفصل ؛  
أى : تبيين الشيء وفصل بعضه عن بعض ، فتقول : ميّزتُ بينَ هذا وهذا <sup>(١)</sup> ، وقال الله  
تعالى : ﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ؛ أى : يفصله ويبيّنه <sup>(٢)</sup> .

(١) يعنى : فصلت بينهم .

(٢) وللتمييز معنى آخر في اللغة ، وهو التفسير مطلقاً ، تقول : ميّزتُ كذا ؛ تريد أنك فسّرتَه .

( وبهذا يتبين الفرق بين التمييز والحال ، فالتمييز يُفسّر ما خفى من الذوات ، والحال يُفسّر ما خفى من  
هيئات الذوات .

وقال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في النحلة ص ١١٢ في تعريف التمييز اصطلاحاً . هو  
الاسم ، الصريح ، المنصوب ، المُفسّر لما أبهم من الذوات أو النسب . اهـ  
فزاد رحمه الله « الصريح » ؛ وذلك لإخراج الاسم المؤوّل ؛ فإن التمييز لا يكون جملة ، ولا ظرفاً ،  
بخلاف الحال ، كما سبق في بابه . وزاد أيضاً رحمه الله : أو النسب . وهذا إشارة منه رحمه الله إلى أن  
التمييز على نوعين :

الأول : تمييز الذات .

والثاني : تمييز النسبة .

أما تمييز الذات - ويُسمّى أيضاً تمييز المفرد - فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مُحمّل الحقيقة ، ويكون  
بعد العدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ  
اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، أو بعد المقادير ، من الموزونات ، نحو : اشتريتُ رطلاً زيتاً ، أو المكيّلات ، نحو :  
اشتريتُ إردباً قمحاً ، أو المساحات ، نحو : اشتريتُ قدّانا أرضاً .

وأما تمييز النسبة - ويُسمّى أيضاً تمييز الجملة - فهو ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه ، وهو  
صريحان :

الأول فحول . والثاني غير فحول ، والفحول على ثلاثة أنواع ؛ محول عن الماعل ، ومحول عن  
المفعول ، ومحول عن المبتدأ ، وسيأتى الكلام على هذه الأنواع بالتفصيل في كلام الشارح رحمه الله . =

ثم هي الاصطلاح فقال المؤلف رحمه الله : هو الاسم ، المنصوب ، المُفسَّرُ ما  
نُبِّههم من الذوات .

فقوله : هو الاسم . خرج به الفعل والحرف ، فالفعل لا يكون تمييزًا ، والحرف لا  
يكون تمييزًا .

وقوله : المنصوب . خرج به المرفوع والمجرور ، فلا يكون التمييز مرفوعًا ، ولا يكون  
مجرورًا .

وقوله : المُفسَّرُ لما أنبهم . خرج به بقية المنصوبات إلا الحال ؛ لأنَّ الحال تفسير لما  
أنبهم ، لكنَّ قوله : « من الذوات » يُخرجُ الحال ؛ لأنَّ الحال تفسير لما أنبهم من الهيئات ،  
أما هذا فهو لما أنبهم من الذوات ؛ يعنى : من الأعيان ؛ يعنى : أنه يخفى علينا عيُنُ  
الشيء ، فنُمَيِّزُها بالتمييز ، ويظهرُ هذا بالأمثلة .

المُفْهِمُ أن نقول : التمييز اصطلاحًا هو الاسم المنصوب المُفسَّرُ لما أنبهم من  
الذوات .

والتمييز له أنواع :

النوع الأول : أن يكون مُحوَّلًا عن الفاعل ، وقد مثل له المؤلف رحمه الله بثلاثة

« وعامل النصب في التمييز إما أن يكون فعلًا ، أو وصفًا ، أو عددًا ، أو مقدارًا ، وسيأتى بيان ذلك في  
الأمثلة ، إن شاء الله تعالى .

هذه الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف رحمه الله هي على النوع الأول من التمييز المحول ، وهو التمييز  
المحول عن الفاعل .

والتمييز المحول عن الفاعل سبق أن ذكرنا أنه يقع تحت النوع الثانى من نوعى التمييز ، وهو تمييز النسبة .  
ووجه كونه يُسمَّى تمييز النسبة أن « عَرَقًا ، وشحمًا ، ونفسًا » تمييز لإبهام نسبة التصيب إلى زيد ، ونسبة  
التفوق إلى بكر ، ونسبة الطيب إلى محمد .

وهو تمييز مُحوَّل عن الفاعل ؛ لأنَّ الأصل فيه : تصيب عرق زيد ، وتفق شحم بكر ، وطاست نفس  
محمد ، فحذف المضاف ، وهو « عرق ، وشحم ، ونفس » ، وأقيم المضاف إليه ، وهو « زيد ، وبكر ،  
ومحمد » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم أتى بالمضاف المحذوف ، فانتصب على التمييز .

وناصت التمييز في هذه الأمثلة الثلاثة الفعل .

أمثلة ، هي : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا .

المثال الأول : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا . تَصَبَّبَ ؛ يعنى : صار يَصُبُّ ، وماذا يَصُبُّ : دَمًا ، مَاءً ، دُهْنًا ، عَرَقًا ؟

إذن . لَمَّا جاء « تَصَبَّبَ زَيْدٌ » فهذا مُبْتَهَمٌ ، ماذا تَصَبَّبَ ؟ فَلَمَّا قلنا : « عَرَقًا » . فسرناها .

والعرق ذات أو هيئة ؟

الجواب : ذات ؛ لأنه عينٌ ، تَلَمَّسَهُ يَدُكَ .

المثال الثانى : تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا .

يعنى : تَفَقَّقَ من الشحمِ ، وصار فيه شحمٌ كثيرٌ .

و« تَفَقَّأَ بَكْرٌ » لا ندرى : وَرَمًا ، أَوْ حَرَقًا ؟ فإذا قال : شَحْمًا فقد فسر هذا المُبْتَهَمَ ؛ أَنَّ الذى تَفَقَّأَ هو شَحْمُهُ .

المثال الثالث : طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا .

قوله : طَابَ مُحَمَّدٌ . هل معناها : طَابَ أَكْلُهُ ، أَمْ طَابَ سَكَنُهُ ؟

فإذا قلت : نَفْسًا . صار مُفَسَّرًا لَمَّا اثْبَتَهُم من الذوات .

فهذه أمثلة ثلاثة أتت بها المؤلف رحمه الله على النوع الأول من التمييز ، وهو المَحْوَلُ عن الفاعلِ .

وسمى بذلك ؛ لأنك إذا قلت : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا . فمَحْوَلُ « عَرَقًا » ليكونَ فاعلاً ، فتقولُ : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ .

إذن : صار « عَرَق » فى الحقيقة هو الفاعلُ .

وكذلك المثال الثانى : تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا . هذا أيضًا مَحْوَلٌ عن الفاعلِ ؛ إذ الأصلُ فيه : تَفَقَّأَ شَحْمٌ بَكْرٍ .

وكملت المثال الثالث : طاب محمد نفسًا . حوّلها إلى فاعل ، تقول : طابت نفس محمد ، فتجده محوّلًا عن الفاعل .

وإذا قلت : كرم زيد نسبًا . فـ « نسبًا » تمييز محوّل عن الفاعل ؛ لأنك لو شئت حوّلته ، وجعلته فاعلاً ، فقلت : كرم نسب محمد .

وتقول أيضًا : كمل زيد دينًا . فهو مثله ، نُحوّله إلى فاعل ، فنقول : كمل دين زيد .

النوع الثاني : التمييز المحوّل عن المفعول به ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ . فـ « عيونًا » تمييز محوّل عن المفعول به ؛ إذ إن التقدير : فَجَّرْنَا عِوْنَ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup> ، لكن سُلّط الفعل على غيره ، وجعل هو تمييزًا ، فصار : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

النوع الثالث : تمييز العدد<sup>(٢)</sup> . أشار إليه المؤلف بقوله : واشترئ عشرين غلامًا ، وملك تسعين نعجة<sup>(٣)</sup> . فـ « غلامًا » تمييز للعدد ؛ لأنك إذا قلت : اشترئ عشرين فقط ، بقيت النفس متطلعة : عشرين ماذا ؟ عشرين سيارة ، عشرين دارًا ، فإذا قلت : غلامًا . فسرت ما اتبهم .

والمثال الثاني : قال المؤلف رحمه الله : ملك تسعين نعجة . فلماذا طمر<sup>(٤)</sup> من عشرين إلى تسعين ؟

الجواب : لأن عشرين هي المبتدأ ، وتسعين هي المنتهى ، وما بينهما ، وهو :

(١) فحذف المضاف « عيون » ، وأقيم المضاف إليه « الأرض » مقامه ، فانتصب انتصابه ، فحصل إبهام في النسبة فأبى بالمضاف ، فانتصب على التمييز .

(٢) وهذا النوع من التمييز يُسمى تمييز الذات ، أو تمييز المفرد .

(٣) فـ « غلامًا » ، و « نعجة » تمييز منصوب مُبَيَّن لإبهام ذات عشرين ، وتسعين ؛ لأن أسماء العدد مُبْهَمَةٌ لصلاحيتها لكل معدود ، وناسب التمييز في هذين المثالين العدد ؛ لشبهه بـ « ضارين زيدًا » في طلبه ما بعده ، وإن كان جامدًا .

(٤) يقال : طمر يطمر طمرًا وطُمُورًا ؛ أي : وثب إلى أسفل ، أو في السماء . القاموس المحيط ( ط م ر ) .

ثلاثون ، أربعون ، خمسون ، ستون ، سبعون ، ثمانون ، مثلها .

إذن : هذا تسميه تمييز العدد ؛ عشرين وأخواتها .

وكذلك أيضا الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر يكون تمييزها منصوبا ، تقول : أحد عشر رجلا ، إحدى عشرة امرأة ، تسع عشرة امرأة ، وهكذا .  
وأما ما سواهما<sup>(١)</sup> ، مثل : تسعة ، وثلاثة ، فإن تمييزه يكون مجرورا ، فلا يدخل في هذا الباب ، تقول : ثلاثة رجال ، تسعة رجال ، عشرة رجال ، مائة رجل ، ألف رجل ، مئو رجل ، بليو رجل . إلى غير ذلك من الأعداد المعروفة ، هذه يكون تمييزها مجرورا .

فصار تمييز العدد الآن : عشرون وأخواتها منصوب ، المركب منصوب ، ما عدا ذلك مجرور ، وهو الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة ، وألف . . . إلخ .

ومثال ذلك في القرآن الكريم : قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ .  
فـ « رهط » وسنين « تمييز مجرور ، ولكن « سنين » لم تضاف ، ولكنها نون ، فقطعت الإضافة .

وقال تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً ﴾ فـ « كوكبا ، ونعجة » تمييز منصوب .

النوع الرابع : مثل له المؤلف رحمه الله تعالى بقوله : زيد أكرمك أنا ، وأخصلك منك وحها<sup>(٢)</sup> . فـ « أنا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

(١) يعنى : ما سوى الأعداد المركبة ، والأعداد من عشرين إلى تسعين .

(٢) هذا مثال النوع الثالث من أنواع التمييز المَحْوَل ، وهو التمييز المَحْوَل عن المبتدأ ؛ إذ إن أصل هذين المثالين : أبو زيد أكرم من أهلك ، ووجه زيد أجمل من وجهك . فحذف المبتدأ المضاف ، وهو « أبو » ووجه « ، وأقيم المضاف إليه - وهو زيد - مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، وانفصل ، فحصل إبهام في النسبة ، فأتى بالمحذوف ، وجعل تمييزا . =

ولماذا لم تنصبه بالألف نيابة عن الفتحة ؟  
 ما الذى اختل من شروط الأسماء الخمسة ؟  
 الجواب : الإضافة ، فهو ليس بمضاف .  
 ونقول فى إعراب هذا المثال :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .  
 أكرم : خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره .  
 منك : جار ومجرور .

أباً : تمييز منصوب على التمييز ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .  
 لكن ماذا نقول فى هذا النوع ؟

الجواب : نقول : ما جاء بعد اسم التفضيل ، ولم يضاف إليه اسم التفضيل .  
 والمثال الثانى الذى مثل به المؤلف رحمه الله : قوله : زيد أجمل منك وجهها .  
 فهـ « وجهها » تمييز .

ومثال هذا النوع من القرآن : قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ . فكل

= وإعراب هذين المثالين يكون هكذا :

زيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .  
 أكرم : خبر المبتدأ ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .  
 منك : جار ومجرور متعلق بـ « أكرم » .  
 أباً : تمييز منصوب محوّل عن المبتدأ ، مبين لإبهام نسبة الأكرمية ، والأصل : أبو زيد أكرم من أهلك ،  
 ففعل فيه ما تقدّم .

وأحمل : معطوف على « أكرم » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .  
 منك : جار ومجرور متعلق بـ « أجمل » .

وجهها : تمييز منصوب ، محوّل عن المبتدأ ، مبين لإبهام نسبة الأجملية ، والأصل : ووجهه أحمل من  
 وجهك ، ففعل فيه ما تقدّم ، وناسب التمييز فى هذين المثالين هو الوصف .

من « مالا ، ونفرا » تمييزاً ؛ لأنهما وقعا بعد اسم التفضيل .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ . فـ « قوة » تمييزاً ؛ لأنها وقعت بعد اسم التفضيل ، ولم يُضَفْ إليها اسم التفضيل .  
فإن أُضِيفَ إليها اسم التفضيل فإنها لا تكون تمييزاً ، مثل : فلانٌ أكرمُ الناسِ . فـ « الناس » لا نقول : إنها تمييزٌ ؛ لأن اسم التفضيل أُضِيفَ إليها ، ونحن إنما نقول : ما وقع بعد اسم التفضيل ، ولم يُضَفْ إليه اسم التفضيل .

فهذه أربعة أنواع للتمييز . كلها ذكرها المؤلف رحمه الله إلا المُخَوَّلَ عن المفعول به لم يذكُرْه ، لكنه يُشَبَّه المُخَوَّلَ عن الفاعل .

ويوجد نوع خامس ، أيضاً لم يذكُرْه المؤلف ، وهو : ما دلَّ على امتلاء<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ . فـ « ذهباً » هنا تمييزٌ ؛ لأنها فسَّرتُ هذا الجملء ما هو ؟ هل هو تراباً ، أم شجراً ، أم ذهباً ؟

فما جاء بعد « مِلء » فهو تمييزٌ ، وأمثله كثيرة في القرآن ، وغير القرآن<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) وهذا هو الصرب الثاني من تمييز النسبة ، وهو التمييز غير المخول عن شيء .

(٢) ومن أمثله في غير القرآن : امتلاء الإناء ماء . فـ « ماء » تمييز منصوب ، غير مخول ، مُبَيَّنٌّ لإبهام نسبة الامتلاء .

ومسبب تمييز غير المخول أيضاً : لله دَرَّه فارساً . فـ « لله » : جار ومجرور حبر مقدم ، ودَرَّه : مبتدأ مؤخر ، وفارساً : تمييز غير مخول ، مبين لإبهام نسبة التعجب ، والجملة خبر في معنى الإشياء .

## شروط التمييز

فإن المؤلف رحمه الله تعالى : ولا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام .

فإنه رحمه الله . ولا يكون إلا نكرة . يعنى : أن التمييز لا يكون إلا نكرة . كالحال<sup>(١)</sup> .

وقوله رحمه الله : ولا يكون إلا بعد تمام الكلام . أى : بعد تمام الجملة<sup>(٢)</sup> ، والحال كذلك لا تكون إلا بعد تمام الكلام<sup>(٣)</sup> .

(١) تقدم .

- فيشترط في التمييز أن يكون نكرة ، فلا يجوز أن يكون معرفة ، وأما قول الشاعر :
- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتْ النَّفْسُ بِأَقْبَسِ عَنْ غَيْرِ
- فإن قوله « النفس » تمييز ، وليست « أل » هذه « أل » المعرفة ، حتى يلزم منه مجيء التمييز معرفة ، بل هي زائدة ، لا تفيد ما دخلت عليه تعريفاً ، فهو نكرة ، وهو موافق لما ذكرنا من الشرط .
- (٢) وفي هذا إشارة إلى أن التمييز فضلة ، فلا يجوز في التمييز أن يتقدم على عامله ، بل لا يجيء إلا بعد تمام الكلام ، أى : بعد ما يتم أصل الكلام به ، من الفاعل للفعل ، والخبر للمبتدأ ، ونحوهما .
- (٣) فالتمييز كالحال في أنه لا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ، لكنه يخالفها في الآتى :
- ١- أن الأصل فيه أن يكون جامداً ، وقد يكون مشتقاً ، نحو : لله ذرّه فارساً .
  - ٢- أنه لا يكون جملة ، ولا شبهها .

وبهذا ينتهى الكلام على باب التمييز ، وذاكم هو ملخص ما مضى من الكلام فيه :

١- التمييز من منصوبات الأسماء ، وهو - اصطلاحاً - : الاسم ، الصريح ، المنصوب ، المفتر لما اشبهتهم من الذوات أو النسب .

٢- التمييز على نوعين : تمييز الذات ، وتمييز النسبة . أمّا تمييز الذات ويُسمى أيضاً تمييز المفرد - فهو ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مُجْمَل الحقيقة ، ويكون بعد العدد ، أو بعد المقادير من الموروبات ، أو المكيلات ، أو المساحات .

وأمّا تمييز النسبة - ويسمى أيضاً تمييز الجملة - فهو ما رفع إبهام نسبة فى جملة سابقة عليه ، وهو ضربان : مُخَوَّل ، وغير مُخَوَّل ، والمحول على ثلاثة أنواع :

١- مُخَوَّل عن الفاعل .

٢- محول عن المفعول . =





٣- محول عن المبتدأ .

٣ عامل النصب في التمييز إما أن يكون فعلاً ، أو وصفاً ، أو عدداً ، أو مقداراً .  
فيكون فعلاً ، نحو : تصيب زيد عرقاً ، وتفقأ بكر شحماً ، وطاب محمد نفساً .  
ويكون عدداً ، نحو : اشتريت عشرين كتاباً ، وملكْتُ تسعين نعجة .  
ويكون وصفاً ، نحو : ريد أكرم منك أثماً ، وأجمل منك وجهاً .

ويكون مقداراً ، نحو : اشتريت رطلاً زيتاً ، وإزدباً قمحاً ، وفداناً أرضاً .

٤- تمييز العدد يكون منصوباً إذا كان العدد عشرين وأخواتها ، أو عدداً مركباً ، فإن كان غير ذلك فإنه يكون محروراً .

٥- التمييز لا يكون إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام .

٦ يحالف التمييز الحال في أن الأصل فيه أن يكون جامداً ، وقد يكون مشتقاً ، وفي أنه لا يكون جملة ، ولا مشهها .

والحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات

## بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

## بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ) وَحُرُوفُ الْأِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ .  
وَهِيَ : إِلَّا ، وَغَيْرَ ، وَسِوَى ، وَسِوَاءَ ، وَخِلَا ، وَغَدَا ، وَحَاشَا .

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ . الْأِسْتِثْنَاءُ فِي اللُّغَةِ مَأْخُودٌ مِنَ الشَّيْءِ ، وَهُوَ الْعِطْفُ ، فَعِطْفُ الشَّيْءِ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ يُسَمَّى ثَنِيًّا ؛ لِأَنَّكَ تَرُدُّ الْكَلَامَ إِلَى أَوَّلِهِ ، فَيَكُونُ هَذَا ثَنِيًّا .

أَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ فَهُوَ إِخْرَاجُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِـ «إِلَّا» ، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا<sup>(١)</sup> .  
مِثَالُهُ : قَامَ الْقَوْمُ . هَذَا عَامٌّ ، يَشْمَلُ كُلَّ الْقَوْمِ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِلَّا زَيْدًا . أُخْرِجْتَ بَعْضَ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِـ «إِلَّا»<sup>(٢)</sup> .

وَمِثَالُهُ أَيْضًا : قَامَ الْقَوْمُ . هَذَا عَامٌّ ، فَإِذَا قُلْتَ : غَيْرَ زَيْدٍ . فَهَذَا تَخْصِيصٌ ؛ لِأَنَّكَ أُخْرِجْتَ بَعْضَ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِوَاحِدَةٍ مِنْ أَخَوَاتِ «إِلَّا» ، اسْمُهَا «غَيْرٌ» .

فَصَارَ الْأِسْتِثْنَاءُ فِي الْأَصْطِلَاحِ إِخْرَاجُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِـ «إِلَّا» ، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى .

أَمَّا مِنْ حَيْثُ تَغْيِيرُ الْكَلَامِ وَالْإِعْرَابِ فَالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَبْنِي هَذَا بَيَانًا شَافِيًّا ، فَقَالَ حُرُوفُ الْأِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ<sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ : إِلَّا ، وَغَيْرَ ، وَسِوَى ، وَسِوَاءَ ، وَخِلَا ، وَغَدَا ، وَحَاشَا . هَذِهِ ثَمَانُ أَدْوَاتٍ .

وَاسْتَفَقْنَا مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ : حُرُوفُ الْأِسْتِثْنَاءِ . أَنَّ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ الثَّمَانِ حُرُوفٌ ، لَكِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ «غَيْرَ» لَيْسَتْ حَرْفًا ، وَلَكِنَّهَا اسْمٌ .

(١) لَوْلَا ذَلِكَ الْإِخْرَاجُ لَكَانَ دَاخِلًا فِيهَا قَبْلَ الْأَدَاةِ .

(٢) فَقَدْ أُخْرِجْتَ بِقَوْلِكَ : إِلَّا زَيْدًا . أَحَدَ الْقَوْمِ ، وَهُوَ زَيْدٌ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ الْإِخْرَاجُ لَكَانَ رِيدٌ دَاخِلًا فِي حِمَّةِ التَّلَامِيذِ السَّاحِحِينَ .

(٣) فَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ حُرُوفُ الْأِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ فِيهِ حَصَرُ الْأَدْوَاتِ الْأِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةً ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ ؛ إِذْ يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ «لَيْسَ» ، وَ«لَا يَكُونُ» .

لكن لعلَّ المؤلفَ رحمه الله أراد بالحروفِ هنا الأدواتَ ، والأدواتُ تشمَلُ  
الأسماءَ ، والأفعالَ ، والحروفَ<sup>(١)</sup> ، فيكونُ قولُ المؤلفِ : حروفُ الاستثناءِ ؛ بمعنى :  
أدواتِ الاستثناءِ .

\*\*\*

(١) وقال الشيخ حسن الكفراوى فى شرح الاحرومية ص ٤٠ ١ . وسُمِّيتِ الأدواتُ حروفًا ؛ تغليبًا لـ «إلا»  
على غيرها ؛ لأنها الأصل فى عمل هذا الباب . اهـ  
والا فهذه الأدوات على ثلاثة أنواع :  
النوع الأول : ما يكون حرفًا دائمًا اتفاقًا ، وهو «إلا» .  
والنوع الثانى ما يكون اسمًا دائمًا اتفاقًا ، وهو أربعة ، وهى «بى» ، «بى» ، «بى» ، «بى»  
بالقصر وضم السين ، و«سواء» بالمد وفتح السين<sup>(٢)</sup> ، و«غير» .  
والنوع الثالث ما يكون حرفًا تارة ، ويكون فعلًا تارة أخرى ، وهى ثلاث أدوات ، وهى : «خَلَا» ، «وَعَدَا» ،  
وحاشا .

وفى كلمة «حاشا» ثلاث لغات :

الأولى بإثبات الألفين ؛ بعد الحاء المهملة ، وبعد الشين المعجمة «حاشا» .

والثانية . بإثبات الألف الثانية مع حذف الأولى ، التى بعد الحاء المهملة «حشا» .

والثالثة عكسها ، وهى بإثبات الألف بعد الحاء المهملة ، مع حذف التى بعد الشين المعجمة «حاش» .

(٢) وفيها لغة أخرى بكسر السين ، على وزن بناء .

## حكم المُسْتَشْنَى بـ «إلا»

قال المؤلف رحمه الله : فالمُسْتَشْنَى بـ «إلا» يُنْصَبُ إذا كان الكلام تامًا مَوْجِبًا .  
 نحو : قام القومُ إلا زيدًا . وخرج الناسُ إلا عُمَرَا ، وإن كان الكلام منفيًا تامًا حار فيه  
 البدلُ والصبُ على الاستثناء . نحو : ما قام القومُ إلا زيدٌ ، وإلا زيدًا . وإن كان  
 الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وما صرَّبتُ إلا زيدًا ،  
 وما مرَّرتُ إلا بزيد .

أول أدوات الاستثناء التي ذكرها المؤلف رحمه الله هي «إلا» ، وهي أمُّ الباب ،  
 فأصل الاستثناء أن يكون بـ «إلا» ، وما بقي فهو تابع لها - ليس نائبًا ، ولكنه تابع -  
 ولهذا نقول : بـ «إلا» أو إحدى أخواتها ، وسيأتى إن شاء الله بيان عمل هذه الأشياء .  
 قال المؤلف رحمه الله : فالمُسْتَشْنَى بـ «إلا» يُنْصَبُ إذا كان الكلام تامًا مَوْجِبًا .  
 وإن كان الكلام منفيًا تامًا جاز فيه البدلُ والصبُ على الاستثناء . وإن كان الكلام  
 ناقصًا كان على حسب العوامل .

يعنى رحمه الله . أن المُسْتَشْنَى بـ «إلا» له ثلاث حالات<sup>(١)</sup> :

الحالة الأولى : أن يكون بعد كلام تامٍّ مُوجِبٍ .

تامٌّ ، يعنى : أن الجملة أخذت أركانها ؛ أى : الذى تَمَّتْ فيه أركانُ الجملة<sup>(٢)</sup> .

مُوجِبٌ ؛ يعنى : لم يَصْحَبْهُ نفى ، ولا شِبْهُهُ<sup>(٣)</sup> .

وهي هذه الحال يقول المؤلف رحمه الله : يجبُ النصبُ<sup>(٤)</sup> .

(١) يعنى رحمه الله بالمُسْتَشْنَى بـ «إلا» : الاسم الواقع بعد «إلا» .

(٢) أو بعبارة أخرى : الكلام التام هو الذى ذكر فيه المُسْتَشْنَى منه .

(٣) يعنى رحمه الله بالموجب - بفتح الجيم - : المُثَبِّت ، وشبه النفى : النهى ، والاستفهام ، والدعاء .

(٤) سواء كان الاستثناء متصلًا بأن كان المُسْتَشْنَى من جنس المُسْتَشْنَى منه ، أو منقطعًا ، نحو : قام القومُ إلا

حمارًا ؛ فإنه تام موجب ، والحمار ليس من جنس المُسْتَشْنَى منه ، وتركه المصنف ؛ لأنه خلاف الأصل .

ومثل له رحمه الله بمثالين :

مثال الأول : قام القوم إلا زيداً . فالكلام قبل « زيد » تام ، لأنك لو قلت : قام القوم . تم الكلام ، وحسن السكوت عليه<sup>(١)</sup> .

وكذلك أيضاً الكلام موجب ؛ يعنى : ليس فيه نفي ، ولا شبهة نفي ، ولذلك يجب أن نقول : إلا زيداً ؛ يعنى : يتعين النصب .

فلو سمعنا قائلًا يقول : قام القوم إلا زيد . لقُلنا : أخطأت .

المثال الثانى . خرج الناس إلا عمروا . فالجملة التى قبل « إلا » تامة ؛ لأنها قد استوفت أركانها ؛ الفعل ، والفاعل .

وهى أيضاً موجبة ؛ يعنى : مثبتة .

إذن : « عمروا » يجب أن تكون منصوبة .

فلو قال قائلٌ : خرج القوم إلا عمرو . لقُلنا : أخطأت ، والصواب أن نقول : خرج الناس إلا عمروا .

مثال آخر : تقول : ضمت أسبوعًا إلا يوم الجمعة . بنصب « يوم » ، ويتعين النصب ؛ لأن ما قبل المستثنى تام موجب .

وتقول : أكلت الرغيف إلا ثلثه ؛ لأن الذى قبل المستثنى تام موجب ، ولا يصح أن تقول : إلا ثلثه .

إعراب المثالين اللذين ذكرهما المؤلف رحمه الله : المثال الأول : قام القوم إلا زيداً قام : فعل ماضٍ مبنى على الفتح .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

إلا : أداة استثناء .

(١) أو بعبارة أخرى : الكلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو « القوم » .

رِيدًا : اسم منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

المثال الثاني : خرج الناس إلا عمراً .

خرج : فعل ماضٍ مبني على الفتح .

الناس : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

إلا : أداة استثناء .

عمراً : مستثنى منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .

الحالة الثانية : إذا كان الكلام تاماً منفياً .

تام : سبق أن معناه : استوفت الجملة أركانها .

منفياً : أى : دخل عليه حرف نفي<sup>(٢)</sup> .

فهنا يقول المؤلف : جاز فيه البدل والصب على الاستثناء . الضمير في « فيه » يعود

على الاسم الذى بعد « إلا » ، وهو المستثنى .

فهذا يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : البدل . وهو الأفضح ، فيكون بدلاً مما قبل « إلا »<sup>(٣)</sup> ، فإن كان ما

(١) فإن قيل : فما تقولون فى قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ برفع « قليل » ؟

والجواب أن النفي هنا مُقَدَّر ، والتقدير : لم يُطَارِعُوهُ إِلَّا قَلِيلًا .

(٢) أو نهى ، أو استفهام ، أو دعاء .

فمثال النهى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَمِثْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾ . فـ « لا » : ناهية ، يلتفت : فعل مضارع محزوم . « لا » الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، ومن : حرف جر ، والكاف فى محل جر ، وامراتك - بالرفع : بدل من « أحد » ، كما قرأ به ابن كثير ، وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بالصب على الاستثناء .

ومثال الاستفهام قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ . أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر فى « يقنط » ، ولو قرئ « الضالين » بالصب على الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سنة متبعة .

(٣) أى : المستثنى منه .

قبل «إلا» مرفوعًا صار هذا مرفوعًا ، وإن كان منصوبًا صار منصوبًا ، وإن كان مجرورًا صار مجرورًا<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء . وهو واضح ؛ يعنى : يكون منصوبًا دائمًا .

والمؤلف رحمه الله مثل على ذلك بقوله : ما قام القوم إلا زيد ، وإلا ريدا .

فقوله : ما قام القوم . الجملة تامة منفية . فإن قلت : إلا زيد . فـ « زيد » فيه وجهان :

الوجه الأول : إلا زيد . بالرفع ، فتكون بدلًا من القوم .

والوجه الثاني : إلا زيدًا . بالنصب ، وتكون منصوبة على الاستثناء<sup>(٢)</sup> . ونقول فى

الإعراب على الوجه الأول : ما قام القوم لا زيد .

ما : نافية .

قام : فعل ماضٍ مبنى على الفتح .

القوم : فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة فى آخره .

إلا : أداة استثناء .

زيد : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

ونوع البدل هنا بعض من كل .

وأما على الوجه الثاني : النصب على الاستثناء « ما قام القوم إلا زيدًا » فنقول فى

إعرابها :

ما : نافية .

(١) لأن البدل يتبع المبدل منه فى الإعراب ، كما تقدم ذلك فى باب البدل .

(٢) ووجه جوار الوجهين أن « زيد » مستثنى من كلام تام ؛ لذكر المستثنى منه ، وهو القوم ، والكلام مع ذلك مسمى بتقدم « ما » النافية ، فيجوز فيه الإتيان ، فنقول : إلا زيد . بالرفع ؛ لأن المستثنى منه مرفوع ، وسر مرفوع مرفوع ، ويجوز فيه على قلة النصب على الاستثناء ، فنقول : إلا زيدًا .



قام : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح .

القوم : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

إلا : أداةٌ استثناءٍ .

زيدا : مستثنى منصوبٌ على الاستثناءٍ ، وعلامةٌ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

فهذان وجهان ، فإن قال قائلٌ : ما قام القومُ إلا زيد . بالخفض . فهو خطأ ؛ لأنها هكذا لا تصيح بدلاً ، ولا استثناءً .

وفي القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ، وفي آيةٍ أخرى قال سبحانه : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فأما قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . فـ « قَلِيلًا » منصوبةٌ على الاستثناءٍ ، والنصبُ هنا واجبٌ ؛ لأنَّ الكلامَ الذي قبلها تامٌ مُثَبَّتٌ ؛ لأنه قال : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ ﴾ . ولم يقلْ ما شَرِبُوا .

وأما قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . فهذا جائزٌ فيه وجهان ؛ النصبُ على الاستثناءٍ ، والرفعُ على البدلية من واو الجماعةِ في « فَعَلُوهُ » ، لكنَّ هذا الجوازُ في غير القرآن ، أمَّا في القرآن فليس لنا أن نَتَكَلَّمْ بغير ما جاء به .

وجاءت هذه الآيةُ « قَلِيلٌ » بالرفعِ على البدلية ، ولم يَجِئِ النصبُ ؛ وذلك لأنَّ البدلَ أدلُّ على المعنى ، فمثلاً لو قلتُ : ما قام القومُ إلا زيد . فـ « زيدٌ » لاشكُّ أنه قائمٌ ، فكيف تقولُ : إلا زيداً . فتَنصِبُه على الاستثناءِ ، وتَسْتَشْيِيه ؟

فالبدلُ أوضحُ من الاستثناءِ ، وألصقُ بالمعنى ، ولهذا جاء في القرآن : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . جاء على البدل .

ويمكنُ أن نَعْلَمَ أن المؤلفَ يُرَجِّحُ البدلَ ؛ لأنَّه قدَّمه في التمثيل ، فقال : إلا زيدٌ ، وإلا زيداً .

وعلى هذا فنقولُ : يجوزُ فيما إذا كان ما قبل « إلا » تاماً معيَّناً . يجوزُ أنه وجهان :

الوجه الأول : البدل .

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء .

والراجع البدل ؛ لأنه هو الذى جاء فى القرآن ، وهو الصق فى المعنى ؛ لأن حقيقة الأمر أن الفعل مُسلط على ما بعد « إلا » .

ومثال الحالة الثانية أيضا أن تقول : لم يتهاون الطلبة بالدرس إلا فلان . ويجوز « فلان » ، والأفصح الرفع على البدلية .

وإذا قلت : ما رأيت أحدا إلا زيدا . فـ « زيدا » على الوجهين « البدلية والاستثناء » منصوبة ، فالصورة واحدة ، لكن الاختلاف فى الإعراب فقط .

وليس لك أن تقول : إلا زيد ، ولا إلا زيد ؛ لأنه منصوب على كل حال .

وإعراب هذا المثال على كلا الوجهين يكون هكذا :

الوجه الأول : تقول : ما رأيت أحدا إلا زيدا .

نائبه ثانية .

رأيت : فعل وفاعل .

أحدا : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة فى آخره .

إلا : أداة استثناء .

زيدا : بدل من « أحدا » ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى

الجزء .

والوجه الثانى : تقول : ما رأيت أحدا إلا زيدا . أيضا . ما رأيت أحدا إلا : عرفنا

إعرابها .

زيدا : مشتق منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره .

وكلا الإعرابين صحيح ، لكن الإعراب الأول أفصح .

مثال آخر : تقول : ما مررت بأحد إلا زيد ، أو إلا زيداً . والأرجح « إلا زيد » ، وهو البدل .

والمؤلف رحمه الله لم يذكر الاستثناء المنقطع ؛ لأنه نادر ، والنحويون يقولون : إذا كان الاستثناء منقطعاً وجب نصب ، ولم يجز الوجهان .

وما هو الاستثناء المنقطع ؟

الاستثناء المنقطع هو الذي يكون فيه ما بعد « إلا » من غير جنس ما قبلها .  
مثاله : قالوا : مثل أن تقول : قديم القوم إلا جماراً . فالجمار ليس من القوم ، لكن قد يُعبرُ العربُ بمثل هذا ، وفي هذا الحال يجب نصب .

قال ابن مالك : وانصب ما انقطع<sup>(١)</sup> .

ثم قال : وعن تميم فيه إبدال وقع<sup>(٢)</sup> .

يعني رحمه الله : أن لغة بني تميم جواز الوجهين ، سواء كان الاستثناء منقطعاً ، أو متصلاً ، فبنو تميم يجعلون القاعدة واحدة<sup>(٣)</sup> ، والقريشيون « الحجازيون » يقولون : لا ، إذا كان الاستثناء منقطعاً يجب أن نقطعه في الإعراب<sup>(٤)</sup> ، وألاً نجعل بينه وبين ما قبل « إلا » صلة ؛ لأنه من غير الجنس .

(١) الألفية ، باب الاستثناء ، البيت رقم (٣١٧) .

(٢) وهذا إن أمكن تسلط العامل على المستثنى ، نحو : ما قام القوم إلا جماراً ، ولا وجب نصب اتفاقاً ، نحو : ما راد هذا المال إلا ما نقص . فـ « ما » : نافية ، وزاد : فعل ماض مبني على الفتح ، وهذا : الهاء حرف تسيه ، ودا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والمال : بدل من اسم الإشارة ، أو عطوف بيان ؛ لأنه مخلى بـ « أل » بعده ، وإلا : أداة استثناء ، والنقص : المصدر المؤول من « ما » ، والفعل « نقص » : منصوب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه ؛ إذ لا يصح أن يقال : ما راد النقص .

(٣) وهذه هي البنية الغنما ؛ لأنها لغة القرآن ، ولهذا أجمعت السبعة على نصب في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْهَى عَنْهُ مِنْهُ ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا لَأَخِي عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ « إلا ابتغاء وجهه » ، لا « لا أعني » . ولو أثبت مد قبله لقرئ برفع « إلا ابتاع » ، و« إلا ابتغاء » ؛ لأن كلاً منهما في موضع رفع ؛ إما على أنه فاعل بالجر وحرور المعتمد على النفي ، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه . وانظر شرح شعور الذهب لاس هشام ص ٢٥٠ .

والتَّيْمِيُّونَ أَشْهَلُ ، والقرشيون أَقْعَدُ ؛ لأنَّ البدلَ يكونُ غالبًا من جنسِ المُبدلِ منه ، فأنت إذا رَفَعْتَهُ معناه : جَعَلْتَ الحمارَ من جنسِ القومِ ، وهذا مُشْكِلٌ .

وعلى كُلِّ حالٍ نحنُ أَعْلَمُناكم بهذا - وإن كان المؤلفُ لم يَذْكُرْهُ - للفائدة .  
الحالةُ الثالثةُ : يقولُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى : وإن كان الكلامُ ناقصًا كان على حَسَبِ العواملِ .

قوله : ناقصًا . يعنى : لم يَسْتَكْمِلْ عمله ؛ يعنى : لم يَتِمَّ الكلامُ<sup>(١)</sup> ، فهنا يقولُ : يكونُ<sup>(٢)</sup> على حَسَبِ العواملِ السابقةِ على «إلا» ؛ يعنى : كأنك تُغْرِبُ ، وكأنَّ «إلا» غيرُ موجودةٍ ، فإن اقْتَضَتْ العواملُ الرِّفْعَ رُفِعَ ، وإن اقْتَضَتْ النِّصْبَ نُصِبَ ، وإن اقْتَضَتْ الجُزْءَ جُزِّئَ<sup>(٣)</sup> .

ومثل رَحِمَهُ اللهُ لذلك بقوله : ما قام إلا زيدٌ ، وما ضَرَبْتُ إلا زيدًا ، وما مرَّزْتُ إلا بزيد .

المثالُ الأولُ : ما قام إلا زيدٌ .

فقوله : ما قام . ناقصٌ . وقوله : إلا زيدٌ . تَمَّ الكلامُ . فتكونُ «زيد» هنا على حَسَبِ العواملِ ، والعاملُ السابقُ لـ «إلا» يَقْتَضِي رَفْعَهُ على أنه فاعلٌ ، وعلى هذا فيَجِبُ الرِّفْعُ ، فنقولُ : ما قام إلا زيدٌ .

وإعرابُ هذا المثالِ هكذا :

ما : نافيةٌ .

قام : فعلٌ ماضٍ .

إلا : أداةُ استثناءٍ مُلغاةٌ ، لا عَمَلَ لها .

(١) أى : أن المستثنى منه غير مذكور .

(٢) أى : المستثنى «الاسم الواقع بعد إلا» .

(٣) ويُسمَّى الاستثناء حينئذ مُفْرَعًا ؛ لأنَّ ما قبل «إلا» تفرَّغ للعمل فيما بعدها ، ولا أثر لها فى العمل دون

زيد . فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

ولا يجوز أن نقول : ما قام إلا زيداً . لأن العامل الذي قبل « إلا » يتطلب مفعلاً فاعلاً .

ولا يجوز أن نقول : إلا زيد . لأن العامل يتطلبه على أنه فاعل ، والفاعل مرفوع .  
والمثال الثاني : ما ضربت إلا زيداً . نقول في إعرابه :  
ما : نافية .

ضربت : فعل وفاعل .

إلا : أداة استثناء ملغاة .

زيداً : مفعول به منصوب . ولا نقول : مشتتني ؛ لأن العامل السابق لـ « إلا » يتطلبه مفعولاً به .

ومثل هذا المثال أن تقول : ما أكلت إلا خبزاً ، وما شربت إلا لبناً .

المهم أنه ما دام العامل يتطلب الكلمة ، فهي على حسب العوامل .

والمثال الثالث : ما مررت إلا بزيد . نقول في إعرابه :

ما : أداة نفي .

مررت : فعل وفاعل .

إلا : أداة استثناء ملغاة .

يزيد : الباء حرف جر ، وزيد : اسم مجرور بالباء ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره .

وهنا لا يجوز أن نقول : ما مررت إلا بزيداً ، ولا بزيد ؛ لأن العامل يتطلب أن يكون ما بعد « إلا » محروراً ، فيجب جرّه .

و مؤلف رحمه الله مثل بالفاصل بمثال مصحوب بالنفي ، وهو كذبت ، لأنك و

لم تُصَحِّه بانفي ما استقام الكلام ، فلو قلت : قام إلا زيد . لا يستقيم ، ولو قلت : رأيت إلا زيداً . لا يَسْتَقِيمُ أيضًا ، لا يستقيم إلا بنفي أو شبهه<sup>(١)</sup> .

فهذه هي الحالة الثالثة للمستثنى بـ «إلا» ، ونعود الآن لنُجَمِّلَهَا مرة واحدة :  
إذا كان الكلام تامًا فوجبُ النصب على الاستثناء ، مثاله : قام القوم إلا زيداً .  
إذا كان الكلام تامًا منفيًا ففيه وجهان : إما أن يُنصَبَ على الاستثناء ، وإما أن يكون بدلًا مما قبل «إلا» .

إذا كان الكلام ناقصًا منفيًا كان إعرابُ المستثنى على حسبِ العوامل .  
مثاله : أن تقول : ولا نَعْبُدُ إلا إياه .

ولا : الواو بحسب ما قبلها ، ولا : نافية .

نَعْبُدُ : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : نحن .

إلا : أداة استثناء ملغاة .

إِيَّاهُ : إيَّا : ضمير مُنْفَصِلٌ مبني على السكون في محل نصب ، مفعول به ، والهاء : حرف دال على الغيبة . وقد سبق أن ذكرنا أن ما يلي «إيَّا» الضمير حروف ليس لها محل من الإعراب .

فـ «إيأي» : الياء حرف دال على التكلم .

و«إيأك» : الكاف حرف دال على الخطاب .

و«إيأه» : الهاء حرف دال على الغيبة .

\* \* \*

(١) ولذلك قال السبع محمد محيي الدين رحمه الله في التحفة السنية ص ١١٦ وإما أن يكون ناقصًا ، ولا يكون حيث لا منفيًا . اهـ

## المستثنى بـ « غير » وأخواتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والمستثنى بسوئى ، وسوئى ، وسوئى . وغير مجرور لا غير<sup>(١)</sup> . هذه أربع أدوات .

وقوله رحمه الله : مجرور لا غير . يعنى : أن المستثنى يكون مجروراً ، ولا يجوز فيه إلا الجر<sup>(٢)</sup> .

وهذه الأدوات الأربع كلها أسماء ؛ يعنى : ليست حرفاً ، ولا فعلاً ، لكن هى بنفسها حكمها حكم المستثنى بـ « إلا »<sup>(٣)</sup> :

— إذا شُبِّتَ بكلام تامٍّ مُوجِبٍ وَجَبَ فيها النصب<sup>(٤)</sup> .

— وإن شُبِّتَ بكلام تامٍّ مقرون بنفى أو شبهه جاز فيها الوجهان : البدل والنصب على الاستثناء<sup>(٥)</sup> .

— وإن شُبِّتَ بكلام غير تامٍّ فهى على حسب العوامل<sup>(٦)</sup> .

تقول : قام القوم غير زيد . بنصب « غير » ، ولا يجوز غير هذا الوجه ؛ لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجِبٌ .

(١) « لا غير » إعرابها هكذا :

لا : نافية تعمل عمل « ليس » .

وغير : اسمها منى على الضم ؛ تشبيهاً بـ « قبل » ، و « بعد » فى الإبهام ، إذا حذِفَ المضاف إليه ، ونوى معناه ، فى محل رفع ، والخبر محذوف ، والأصل : لا غيره جائزاً .

وفيه إيدان بجواز دخول « لا » على « غير » ، ومنعه ابن هشام ، وقال : إنما يقال : ليس غير . ورُدَّ بأنه شُبِّع .

« لَعَنُ غُفْلٍ أَشْلَقَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ » .

(٢) لأنه يكون مضافاً إليه ، بإضافة الأداة إليه .

(٣) أى : أن حكمها حكم الاسم الواقع بعد « إلا » .

(٤) على الاستثناء .

(٥) والراجع - كما سبق - هو الإتيان على البدلية .

(٦) ويد كـ . مقطوعاً وحب نصب « غير » وأخواتها ، نحو : ما قام القوم غير حمارٍ فيحب نصب « غير » .

وتقول : ما قام القوم غير زيد ، وغير زيد . فيجوز فيها الرفع ، والنصب على الاستثناء .

وتقول : ما قام غير زيد . برفع « غير » وجوباً ؛ لأنَّ الكلام الأول ناقص ، فيكون حسب العوامل .

فصار المستثنى بـ « غير » ، وسوى ، وسواء « مجروراً ، لا غير . كما قال المؤلف ، أما هذه الأدوات فحكمها حكم المستثنى بـ « إلا » .

وهل « سوى » ، و« سوى » ، و« سواء » بمعنى واحد ؟

الجواب : نعم ، فتقول : جاء القوم سوى زيد ، وسوى زيد ، وسواء زيد .

مع أننا نعرف أنَّ « سواء » ليست من أدوات الاستثناء ، لكنها لغة في « سوى » ، وإلا فـ « سواء » معروف أنها بمعنى مُشْتَرٍ ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ . لكنها تأتي في باب الاستثناء مُرادفة لـ « سوى » ؛ يعنى : بمعناها . والله أعلم .

\* \* \*



## المستثنى بـ «عدا» وأخواتها

قال المؤلف رحمه الله تعالى : والمستثنى بـ «خلا ، وعدا ، وحاشا» يجوز نصبه وجزه ، نحو : قام القوم خلا زيدا ، وزيدا ، وعدا عمرا وعمرو ، وحاشا بكرا وبكرا .  
يعنى رحمه الله . أن المستثنى بـ «خلا ، وعدا ، وحاشا»<sup>(١)</sup> يجوز فيه وجهان :  
النصب والجر دائما .

لكن كيف النصب والجر ، وعلى أى أساس ؟

الجواب : أنك إن جعلت هذه الثلاثة أفعالا ، فالنصب<sup>(٢)</sup> ، وإن جعلتها حروف جر ، فالجر ؛ لأنهم يقولون - حسب تتبع اللغة العربية - : وجدنا أن العرب أحيانا تجز بها ، وأحيانا تنصب ، ولم نجد تخريجا لهذا التصريف ، إلا أنها إذا جرّت ما بعدها فهي حروف جر ، وإن نصبت ما بعدها فهي أفعال ، وهذه من الغرائب أن تكون كلمة واحدة تكون فعلا ، وتكون حرفا .

ومثال الجر بهذه الأدوات :

- أن تقول : قام القوم خلا زيدا . وإعرابه هكذا :

قام : فعل ماضٍ .

القوم : فاعل مرفوع ، وعلامة رفيع الضمة الظاهرة

خلا : حرف جر .

زيد : اسم مجرور بـ «خلا» ، وعلامة جزه كسرة ظاهرة في آخره<sup>(٣)</sup> .

- ونقول : خرج القوم عدا عمرو . وإعرابه هكذا :

(١) أى : الاسم الواقع بعد أداة من هذه الأدوات الثلاثة .

(٢) على أن المستثنى مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا .

(٣) والجر والمجرور لا متعلقان له ؛ لأن ما استثنى به كحرف الجر الزائدة ، لا يتعلق بشيء

خرج : فعلٌ ماضٍ .

القوم : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة .

عدّا : حرفٌ جرٌّ .

عمرو : اسمٌ مجرورٌ بـ « عدا » ، وعلامةُ جرّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخره .

— وتقول : انطلق القوم حاشاً بكرٍ . وإعرابه هكذا :

انطلق : فعلٌ ماضٍ .

القوم : فاعلٌ .

حاشاً : حرفٌ جرٌّ .

بكرٍ : اسمٌ مجرورٌ بـ « حاشا » ، وعلامةُ جرّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخره .

أمّا على النصب فإنها تكونُ أفعالاً ماضيةً ، وفاعلُها مستترٌ وجوباً ، لا يمكنُ أن يظهرَ في اللغة العربية .

ومثالُ النصبِ بهذه الأدوات :

— أن تقولَ : قام القومُ خلا زيداً . وإعرابه هكذا :

قام : فعلٌ ماضٍ .

القوم : فاعلٌ مرفوعٌ بالضمّة الظاهرةُ في آخره .

خلا : فعلٌ ماضٍ ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً ، تقديرُه « هو »<sup>(١)</sup> .

وهذا مستثنى من قولنا سابقاً : إذا كان تقديرُ الضميرِ المستترِ « هو » ، أو هي « فهو مُستترٌ جوازاً ، فقد تقدّم بنا أن قلنا : إنك إذا قلتَ : زيدٌ قام . فالفاعلُ في « قام » ضميرٌ مستترٌ جوازاً ؛ لأنه يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ قام أبوه . وتُظهرُ الفاعلَ ، لكن « خلا زيداً » في

(١) يعود على البعض المدلول عليه بـ « هو » ، أو على اسمِ الفاعلِ المفهوم من الفعل ، أو مصدرِ لفعل ، أي القائم ، أو القيام .

باب الاستثناء لم يَكُنِ العربُ يُظهِرونَ الفاعلَ يومًا من الدهرِ .

فلهذا قال النحويون : نحن تَبَعٌ للعربِ ، وليس العربُ تَبَعًا لنا ، فيكونُ الضميرُ مستترًا وجوبًا .

ريدًا : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ في آخرِهِ<sup>(١)</sup> .

فالخلاصةُ الآنَ : أنه إذا كان الاستثناءُ بـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وحاشا » فإنه يجوزُ في المستثنى وجهان ؛ الجرُّ والنصبُ .

فعلى وجهِ الجرِّ تكونُ هذه الأدواتُ حروفَ جرٍّ .

وعلى وجهِ النصبِ تكونُ أفعالًا ، وفاعلُها ضميرٌ مستترٌ وجوبًا ، تقديرُهُ « هو » ، يعودُ على البعضِ المستثنى . ولكنه - وإن كان تقديرُهُ « هو » - لا يمكنُ أن يُظْهَرَ بناءٌ على تصرفِ العربِ ، والعربُ هم الحُكَّامُ في هذه المسألة .

والآنَ تبينَ لنا أنَ الاستثناءَ أدواتُ أسماءٍ مَحْضَةٌ ، وحروفٌ مَحْضَةٌ ، وما يجوزُ فيه الوجهانِ ؛ أن يكونَ حرفًا ، وأن يكونَ فعلًا .

الحرفُ المحضُ : إلَّا .

والاسمُ المحضُ : غَيْرٌ ، وَسَوَى ، وَسِوَى ، وَسِوَاءٌ . والذي يكونُ حرفًا وفعلًا : خَلَا ، وَعَدَا ، وحاشا<sup>(٢)</sup> .

(١) والجملة من الفعل والفاعل على الأول والثاني<sup>(٣)</sup> في محل نصب على الحال ؛ أى : مُخَاوِرًا ريدًا ، والظرفية على الثالث<sup>(٤)</sup> ؛ أى : وقتَ خُلُوِّ زيد .

(٢) وبقي من أدوات الاستثناء « ليس » ، و« لا يكون » ، والمستثنى بهما منصوب على الخبرية ، واسمهما فيه كلام السابق في فاعل « عدا » وأخواتها ، تقول : قاموا ليس زيدًا ، ولا يكون عمرًا .

وحكى صاحب كتاب البلغة في كتابه ١ / ١٦٣ ، عن محمد بن جعفر التميمي قال : كان سيويه أولًا =

(٣) يعنى بالأول : أن يكون الضمير عائدًا على البعض المدلول عليه بكلمة السابق .

وعنى بالثاني : أن يكون الضمير عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل .

(٤) مراد بالتالث أن يكون الضمير عائدًا على مصدر الفعل .

لكن هنا مسألة : يقول النحويون : إذا اقترنت « ما »<sup>(١)</sup> بـ « خلا ، وعدا ، وحاشا »  
تعيين النصب ؛ لأنها إذا اقترنت بـ « ما » صارت أفعالا<sup>(٢)</sup> ، لا حروفا ، وحينئذ يتعين  
النصب .

فإذا قلت : قام القوم ما خلا زيدا . لم يجز أن تقول : قام القوم ما خلا زيد .  
وإذا قلت : قام القوم ما عدا بكرا . لم يجز أن تقول : ما عدا بكر . وكذلك  
« حاشا » .

فإذا اقترنت بها « ما » النافية فإنه يتعين أن تكون أفعالا ، وحينئذ يجب نصب ما  
بعدها<sup>(٣)</sup> .

« بصحب الفقهاء وأهل الحديث ، وكان يستملى على حماد بن سلمة ، فاستملى يوما قوله صلى الله عليه وسلم :  
ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » . فقال سيهويه : أبو الدرداء .  
وظنه اسم « ليس » ، فلو كان حماد ، فأيف من ذلك ، ولأزم الخليل .  
وأورد أيضا هذه القصة المناو في فيض القدير ، ولكنه قال : الأخفش . بدلا من الخليل .  
(١) المصدرية .

(٢) وسبب ذلك أن « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ، فهذه أفعال البتة إن سبقن .  
وتقدير « ما » زائدة بعيدة ، إذ لا يزداد قبل الجار والمجرور ، بل بينهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ  
لَيُصِيبُكُمْ نَادِمِينَ ﴾ .

(٣) وبهذا ينتهي باب الاستثناء ، وكما اعتدنا من قبل أننا نلخص ما جاء في كل باب في نهايته ، مقول ، وبالله التوفيق :  
١- الاستثناء في اللغة هو إخراج بعض أفراد العام بـ « إلا » ، أو إحدى أحوالها ، لولا ذلك الإخراج لكان  
داخلها فيما قبل الأداة .

٢- أدوات الاستثناء عند الجمهور عشرة ، هي : إلا ، وغير ، وميوى ، وشوى ، وسواء ، وعدا ، وحلا ،  
وحاشا ، وليس ، ولا يكون .

٣- هذه الأدوات على أربعة أنواع :  
النوع الأول : ما يكون حرفا دائما اتفاقا ، وهو « إلا » .

والنوع الثاني . ما يكون اسما دائما اتفاقا ، وهو أربعة ، وهي : « ميوى ، وشوى ، وسواء ، وغير » .  
والنوع الثالث . ما يكون حرفا تارة ، ويكون فعلا تارة أخرى ، وهي ثلاث أدوات ، وهي « حلا ، وعدا ،  
وحاشا » .

والنوع الرابع : ما يكون فعلا دائما ، وهو : ليس ، ولا يكون .



٤ - الاسم الواقع بعد «إلا» على ثلاثة أحوال :

الحال الأول . وجوب النصب على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام تاماً - أى : ذكر فيه المستثنى منه - مثبتاً ، أى : لم يسبقه نفي ، أو شبهه ، وشبه النفي : النهي والاستفهام والدعاء .  
الحال الثاني . جواز إتياعه لما قبل «إلا» على أنه بدل منه ، مع جواز نصبه على الاستثناء ، وذلك إذا كان الكلام تاماً منفيًا .

الحال الثالث . وجوب إجرائه على حسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل «إلا» ، وذلك إذا كان الكلام ناقصاً - أى : لم يُذكر فيه المستثنى منه - ولا يكون حيثثد إلا منفيًا .

٥ - الاستثناء المقطع هو الذى يكون فيه ما بعد «إلا» من غير جس ما قبلها ، والمستثنى فيه - على لغة أهل الحجاز - يكون واجب النصب ، وهى اللغة العليا ، لأنها لغة القرآن .

٦ - المستثنى بـ «سوى» ، وسوى ، وسواء ، وغيره يجب جزمه بإضافة الأداة إليه ، أما الأداة نفسها فإنها تأخذ حكم الاسم الواقع بعد «إلا» ، على التفصيل الذى سبق .

٧ - الاسم الواقع بعد «عنا» ، وخلا ، وحاشا ، يجوز لك أن تنصبه ، ويجوز لك أن تحرره ، والسر فى ذلك أن هذه الأدوات تستعمل أفعالاً تارة ، وتستعمل حروفاً تارة أخرى ، على ما سبق ، فإن قدرتهن أفعلاً نصبت ما بعدها على أنه مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً ، وإن قدرتهن حروفاً حفصت ما بعده على أنه مفعول به .

٨ - محل هذا التردد فيما إذا لم تقدم عليهن «ما» المصدرية ، فإن تقدمت على واحدة منهن «ما» هذه وخت نصبتها بعدها .

## باب « لا »

## بَابُ « لا »

### شروط إعمال « لا » عمل « إن »

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب « لا » ) اعْلَمْ أَنَّ « لا » تنصب النكرات بغير تنوين . إذا باشرت النكرة . ولم تتكرر « لا » ، نحو : لا رجل في الدار .

قوله رحمه الله : اعْلَمْ . صدر المؤلف رحمه الله هذا الباب بكلمة « اعْلَمْ » من أجل أن تنبيه .

وقوله رحمه الله : أَنَّ « لا » تنصب النكرات بغير تنوين .

قوله : تنصب . من هذه الكلمة أخذنا عملها ، فعمل « لا » النافية للجنس النصب ، كعمل « إن » تمامًا ، و« إن » قد سبق أنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وهذا هو عمل « لا » النافية للجنس .

لكن يقول المؤلف رحمه الله : النكرات . فلا تنصب المعارف .

فلو قلت مثلاً : لا زيد قائم . لا يمكن أن تنصب « زيد » ؛ لأنه معرفة .

ولو قلت : لا القوم قادمون . لا يمكن أن تنصب « القوم » ؛ لأنها معرفة ، فهي لا تعمل إلا في النكرات ، وهذا هو الشرط الأول لعملها النصب ؛ أن معمولها<sup>(١)</sup> لابد أن يكون نكرة .

وقوله رحمه الله . بغير تنوين . أي : لا يتوّن اسمها أبدًا ، فتقول مثلاً : لا رجل قائم . ولا تقل : لا رجلًا قائم . لكن لو جاءت « إن » مكان « لا » فإنك تقول : إن رجلًا قائم . فتوّن اسمها ، لكن « لا » لا تتوّن اسمها .

إذن : « لا » النافية للجنس تنصب ، ولا ترفع ، ولا تجزئ ، وعملها هذا يكون في النكرات ، دون المعارف ، ويكون بغير تنوين .

(١) المراد معمولها هنا اسمها وخبرها معًا ، فلا يكونان معرفتين ، بل لابد أن يكونا مكرتين . كما وصّح ذلك المؤلف والشارح رحمهما الله .

ثم ذكر رحمه الله باقي شروط أعمال « لا » النافية للجنس ، فقال رحمه الله :  
إذا باشرت النكرة ، ولم تتكرر « لا » .

فتمحصل من ذلك أن شروط أعمال « لا » النافية للجنس ثلاثة :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٢- أن تباشر الاسم .

٣- ألا تتكرر .

وقد مثل المؤلف رحمه الله على عمل « لا » فيما بعدها النصب بغير تنوين بقوله :  
نحو : لا رجل في الدار .

وإعراب هذا المثال هكذا :

لا : نافية للجنس .

رجل : اسمها ، وهو نكرة ، ولم يتنن ، مبني على الفتح في محل نصب ، ولا  
نقول : منصوب بها .

في الدار : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، خبرها .

ومن أمثلة عملها أيضا :

المثال الأول : لا إله إلا الله . فهي من هذا الباب ، وتقول في إعرابها :

لا : نافية للجنس .

إله : اسمها ، وهو نكرة ، مباشر لها ، غير منون .

المثال الثاني : لا كتاب مفتوح .

المثال الثالث : لا جبان محمود .

المثال الرابع : لا ولد عاق . وهذا المثال صحيح إعرابا ، لا معنى ؛ لأنه يوجد أولاد

عاقون .



المثل الخامس : لا رجل قائم . وتقول في إعرابه :

لا : نافية للجنس ، ولا بد أن تُقَيَّدَ ؛ لأنه تُوجَدُ « لا » ليست نافية للجنس<sup>(١)</sup> ،  
و « لا » النافية للجنس تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

رجل . اسمها مبنئ على الفتح ، في محل نصب .

قائم . خبرها مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

ولو قلت : لا الرجل قائم . فإنه لا يصلح ؛ لأنه معرفة .

ولو قلت . لا رجل القائم . فإنه أيضاً خطأ ؛ لأن الخبر معرفة . ولهذا لا نُعَرِّبُ  
قولنا : لا إله إلا الله . لا نُعَرِّبُ « الله » خبر « لا » ؛ لأنه معرفة .

لكن لو قلت : لا رجل إلا قائم . أغربنا « قائم » خبرها . ولهذا لو قيل : كيف  
نُعَرِّبُ ما بعد « إلا » في « لا رجل إلا قائم » على أنه خبرها ، ولا نُعَرِّبُ لفظ الجلالة  
« الله » الواقع بعد « إلا » على أنه خبر ؟

فالجواب : لأن هذا معرفة ، وذاك نكرة .

فإن قال قائل : فأين الخبر إذن ؟

فأقول . الخبر محذوف ، تقديره : لا إله حق إلا الله . وبعض الناس قدره ، فقال :  
التقدير : لا إله موجود إلا الله . وهذا خطأ عظيم ؛ لأنك إذا قلت : لا إله موجود إلا الله .  
نفيت الآلهة الموجودة ، وهناك آلهة غير الله . بل إنه ربما يوهم هذا القول بوحدانية الوجود ؛  
فإنك إذا قلت : لا إله موجود إلا الله . جعلت كل موجود هو الله ، وهذا خطر عظيم .  
ولهذا كان المتعین أن نقول : إن تقدير الخبر « حق » ، والله : بدل من « حق » ؛  
لأن الكلام تام منفي .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن لم تُباشرها وجب الرفع . ووجب نكر

(١) وهي « لا » النافية للجنس ، وهي من الحروف المشبهة بـ « ليس » في عملها ، فهي ترفع الاسم . وتنصب  
الخبر ، نحو أن تقول : لا رجل أفضل منك .

« لا » . نحو : لا في الدار رجل ، ولا امرأة ، فإن تَكَرَّرَتْ جاز إعمالها والغاؤها . فإن شئت قلت : لا رجل في الدار . ولا امرأة .

قوله رحمه الله : فإن لم تُباشِرْها وجب الرفع ، ووجب تكرار « لا » . يعني : إذا لم تُباشِرْ « لا » النكرة ، فإنه يجب على رأي المؤلف أمران : الرفع ، وتكرار « لا » ، وحينئذ تُعرب « لا » نافية مُلغاة .

ومثل المؤلف رحمه الله لذلك بقوله : لا في الدار رجل ، ولا امرأة . فكلمة « رجل » لم تُنصب ، لأنها فقدت من الشروط المباشرة ، فقد حيلَ بينها وبين « رجل » بالجاء والمجرور الذي هو الخبر .

ونقول في إعراب هذا المثال .

لا : نافية فقط مُلغاة .

في الدار : جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر مُقَدِّم .

رجل : مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

ولا : الواو حرف عطف ، ولا : نافية مُلغاة .

امرأة . معطوف على « رجل » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

والمؤلف رحمه الله هنا قال : إذا لم تُباشِرْ وجب أمران : الرفع وتكرار « لا » ، فيجب على كلام المؤلف أن تقول : لا في الدار رجل ، ولا امرأة . كما مثل ، ولا يجوز أن تسكت ، فتقول : لا في الدار رجل . فقط ، بل لابد أن تقول : ولا امرأة .

وهذا على كلام المؤلف ، وهو أحد القولين عند النحويين ، وقال بعضهم : إذا لم تُباشِرْ وجب الرفع ، واستحسن التكرار ، وليس بواجب .

وأيهما الأرجح ؟

الجواب : الثاني ؛ لأنه أسهل ، وإنى أفتيكم بأن تتبع الرخص في باب التحريم جائز ، وفي باب الفقه لا يجوز .

إذن : نقول : الأرجح أن التكرار مستحسن ، وليس بواجب .

إذن . يجوز أن أقول على هذا : لا في الدار رجل . ونشكك . وعلى رأي المؤلف لا يجوز ، بل لا بد أن تقول : ولا امرأة .

فإن اقتضت على « لا » الأولى فهو عند المؤلف ممنوع ، ولكن نقول : إنه ليس بممنوع ، بل هو ترك للأفصح ، والأفصح أن تكرر ، ولكن إذا لم تكرر فلا بأس .

وإذا قلت : لا في الدرج كتاب . فهذا على الرأي الثاني يجوز ، لكن على رأي المؤلف لا بد أن تقول : لا في الدرج كتاب ، ولا قلتم .

ولهذا يقول الإنسان : هل بالبيت أحد ؟ هل فيه رجل ؟ فيجاب : لا ، لا فيه رجال ، ولا نساء .

وعلى القول الثاني يصح أن تقول : لا فيه رجال ، لكن على رأي المؤلف قل : لا فيه رجال ، ولا نساء . هذا إذا لم تُباشِر .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : فإن تكرر . هذا ضد قوله : ولم تتكرر . في الأول .

قال رحمه الله : فإن تكرر جاز إعمالها وإغاؤها . فإن شئت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار ، ولا امرأة .

وقوله : إن تكرر . يعنى : مع المباشرة ؛ لأن عدم المباشرة سبق لنا أنه لا بد . على رأي المؤلف - من الرفع والتكرار ، لكن كلامنا الآن إذا باشرت وتكررت ، فهذا يجوز الإعمال والإلغاء .

وعليه فإن « لا » يكون لها ثلاثة حالات :

١ - أن تُباشِر ، ولا تتكرر . فهذا يجب النصب .

٢- ألا تُبَاشِرَ . فهنا يَجِبُ الرفع والتكرار .

٣- أن تُبَاشِرَ وتَتَكَرَّرَ . فهنا يجوز الوجهان : النصب والرفع .

والمؤلف رحمه الله مثل لهذه الحالة الثالثة بقوله : لا رجل في الدار ، ولا امرأة بدون تنوين . وهذا مثال الإعمال .

وبقوله : لا رجل في الدار ، ولا امرأة . وهذا مثال الإلغاء .

ومثال الإلغاء أيضا . قوله تعالى : ﴿ لَا لَعَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِيَم ﴾ . فكلمة « لغو » بآشَرْتَهَا « لا » ، وهى نكرة ، ولكن لما تَكَرَّرَتْ « لا » أُلْغِيَتْ ، ولو لم تأتِ : ﴿ وَلَا تَأْتِيَم ﴾ لكان يقال : لا لغو فيها .

وهذه المسألة يُعَبَّرُ عنها النحويون بـ « لا حول ولا قوة إلا بالله » بدلا من قول المؤلف : لا رجل في الدار ، ولا امرأة .

فالمخالصة الآن : أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب إلغاؤها ، وإذا فصلت وجب إلغاؤها والتكرار ، وإذا بآشَرَتْ وتَكَرَّرَتْ جاز الإعمال والإلغاء ، فتقول : لا رجل في الدار ، ولا امرأة ، ولا رجل في الدار ، ولا امرأة . وهذه المسألة فيما إذا تَكَرَّرَتْ « لا » مع المباشرة - احترازًا مما لو تَكَرَّرَتْ مع عدم المباشرة ، فهنا يَجِبُ الإلغاء ، وليس فيه إلا وجه واحد ، وهو الرفع ، فيتَجَوَّزُ لك فى الأول وجهان - كما قال المؤلف - الإعمال والإلغاء ، فتقول : لا رجل - فتبينها على الفتح - فى الدار ولا امرأة ، وتقول : لا رجل فى الدار ولا امرأة .

ويتَجَوَّزُ لك فى الثانى ثلاثة أوجه ، إلا إذا رفَعْتَ الأول ، يعنى : إن أَعْمَلْتَ « لا » - يعنى : جعلتها تنصب - فى الأول ، فبَنَيْتَها على الفتح ، فَقُلْتُ : لا حول ، جاز لك فى الثانى ثلاثة أوجه ؛ الإعمال ، والنصب مع التنوين ، والإهمال الذى هو الرفع ، ويكون منونًا . فتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . « قوة » هذا هو الوجه الأول ، وهو الإعمال فكما أَعْمَلْنَا الأولى نُعْمِلُ الثانية ، ونقول فى إعراب هذا المثال :

لا : نافية للجنس .

حول : اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، تقديره : إلا بالله .  
ولا قوة : الواو حرف عطف ، و « لا » : نافية للجنس ، و « قوة » : اسمها مبني على  
الفتح في محل نصب .  
إلا : أداة استثناء ملغاة .

بالله : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، خبر « لا » الثانية .

ويجوز أن تجعل « بالله » خبراً لهما جميعاً .

إذن : إذا عملنا الأولى عملنا الثانية ، فصار كل من الاسمين مبنيًا على الفتح .  
وتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . « قوة » هذا هو الوجه الثاني ، وهو التنوين ؛  
يعني : مع النصب . وإعرابها يكون هكذا :

لا : نافية للجنس .

حول : اسم « لا » مبني على الفتح ، في محل نصب .

ولا قوة : الواو حرف عطف ، ولا : نافية ، وقوة : معطوف على محل اسم « لا » .

كيف ؟ لأننا قلنا : إن اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب ، فإذا قلنا : ولا  
قوة . صارت « قوة » معطوفة على محل اسم « لا » ؛ لأن محلها النصب .

وما الفرق بين هذا الوجه والذي قبله ؟

الجواب : أن هذا متون ، والأول غير متون .

ونقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . وإعراب « ولا قوة » هكذا :

الواو : حرف عطف .

لا : نافية .

قوة معطوف على محل « لا » واسمها . وكيف على محل « لا » واسمها ؟

الجواب : لأن محلها الرفع ؛ إذ إن محلها أنهما مبتدأ ، حيث وقعا في صدر الجملة .

وانفرق بين هذا والوجهين قبله أن هذا مرفوع ، والوجهان قبله : منصوب مثنون ،  
وغير مثنون .

وإذا أهملنا في الأولى - يعنى : لم نُعملها ؛ يعنى : رفعت الأول على أنه مبتدأ ،  
والْعَيْت « لا » ، كأنها غير موجودة - جاز في الثانى وجهان : الإعمال ، والإهمال -  
الإعمال : هو البناء على الفتح فى محل نصب ، وليس النصب ، والإهمال : الرفع مع  
التنوين - فتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لأنك أعملت الثانى ، والأول أهملته ،  
وتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإعراب هذين الوجهين يكون هكذا :

الوجه الأول : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لا : نافية ملغاة .

حول : مبتدأ .

و : حرف عطف .

لا : نافية للجنس عاملة ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر .

قوة : اسمها مبنى على الفتح ، فى محل نصب .

الوجه الثانى : لا حول ولا قوة إلا بالله .

لا : نافية للجنس ملغاة .

حول : مبتدأ .

الواو : حرف عطف .

لا : نافية للجنس ملغاة .

قوة : مبتدأ ، أو معطوف على الأول<sup>(١)</sup> .

المهم أن « حول ، وقوة » على هذا الوجه الثانى ليسا اسماء « لا » ، والخبر هو « بالله » .

(١) أى : على « حول » .

وهذان بيتان لابن مالك رحمه الله يُوضّحان كل ما مضى ، قال رحمه الله :

..... كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا

فهى هنا عاملة .

مرفوعًا أو منصوبًا أو مُركَّبًا وإن رفعت أولًا لا تنصب<sup>(١)</sup>

فهذه ثلاثة : مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مُركَّبًا .

وقوله رحمه الله : وإن رفعت أولًا لا تنصب . وما الذى يتقى عندنا إذا لم تنصب ؟

الجواب : الرفع ، والتركيب ، وهو البناء على الفتح ، فهو اختلاف عبارات فقط ، والمعنى واحد . فإذا قلنا أَعْمَلْنَا ، أَوْرَكْنَا ، أَوْ بَنَيْنَا على الفتح فالمعنى واحد . فإذا حفظتم هذين البيتين لا يُشْكِلُ عليكم شئ ، إن شاء الله .

وَلْيَعْلَمَنَّ أَنْكُمْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُخْطِئُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا إِذَا قُلْتُمْ : لَا حَوْلَ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

ومثل « لا حول ولا قوة إلا بالله » : قولُ النبي ﷺ : « لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ »<sup>(٢)</sup> . فكلمة « ضرار » يجوزُ فيها ثلاثة أوجه إذا بَنَيْتَ الأول ، ويجوزُ فيها وجهان إذا رفَعْتَهُ ، فتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ ، وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ ، وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارًا . هذا على إعمالِ « لا » فى الأولِ « ضرر » .

وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ ، وتقولُ : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارَ . وهذا على إهمالِ « لا » الأولى .

ولا يصح مطلقًا أن تقول : لَا ضَرَرَ ، وَلَا ضِرَارًا .

نقى لنا مسألة . وهى أنه إذا أَهْمَلْتَ الثانيةَ فالخيرُ للجميع ؛ يعنى : إذا قلت : لا

(١) الألفية ، باب لا التى لنفى الجنس ، البيتان رقم (١٩٩ ، ٢٠٠) .

(٢) أحمد ٣١٣/١ ، وابن ماجه (٢٣٤٠) ، (٢٣٤١) ، وحسنه النووى رحمه الله ، كما فى شرح الأربعين

لابن رجب ٢٠٧/٢ .

حول ، ولا قوة إلا بالله . صار « بالله » خبراً لهما جميعاً .

وإذا قلت : لا حول ولا قوة إلا بالله فالخبر لهما جميعاً أيضاً .

وإذا أعملت الثانية فالخبر لها ، وخبر الأولى محذوف ؛ يعنى : إذا قلت : لا حول ، ولا قوة إلا بالله ، فخير الأولى محذوفٌ دلٌّ عليه خبر الثانية ؛ لأنك جعلت الثانية مُستقلةً بعملها .

« تَبَيَّنَ لِكَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَقُولُ الْعُلَمَاءُ : اسْمُ « لا » النافية للجنس يكون مُركَّباً « مبنياً » ، ويكون منصوباً ، إن كان مفرداً فهو مبنى ، وإن كان غير مفرد فهو منصوب .

لكن ما هو المفرد هنا ؟

الجواب : المفرد هنا ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان جمعاً .

وغير المفرد ما كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف .

فإذا قلت : لا رجل في البيت . فهذا مفرد ؛ لأن « رجل » ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف .

وكذلك : لا رجلين في البيت . مفرد ؛ لأنه ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف . وإعرابه هكذا :

لا : نافية للجنس .

رجلَيْنِ : اسمها مبنى على الياء ، نيابة عن الفتحة ، في محل نصب .

ولو قلت : منصوباً بالياء لكان خطأ صناعة ؛ لأن المفرد يكون مبنياً ، فنقول : مبنى على الياء ، نيابة عن الفتحة ، في محل نصب .

وكذلك لا مُسلمين في البلد . مفرد ؛ لأنه ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف . وإعرابه هكذا :



لا : نافية للجنس .

مسلمين . اسمها مبنى على الياء نيابة عن الفتحة في محل نصب .

وإذا قلت : لا غلام رجل حاضر . فهذا غير مفرد ، ولذلك يكون منصوباً .

ومثاله أيضاً أن تقول : لا سيارة أجرة هنا . فـ « سيارة » اسم « لا » منصوب ؛ لأنه مضاف .

ولا يصح أن تقول : لا غلام زيد . لأنه معرفة ، وهي لا تعمل في المعارف<sup>(١)</sup> ، وعليه ففي هذا الأخير يجب أن تقول : لا غلام زيد . بالرفع ، ولهذا نقول في إعراب : لا رجل في البيت :

لا : نافية للجنس .

رجل : اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب .

ونقول في إعراب : لا غلام رجل حاضر .

لا : نافية للجنس .

غلام : اسمها منصوب بها - ولا نقول : مبنى - لأنه مضاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره .

والشبيهة بالمضاف هو ما تعلق به شيء من تمام معناه ؛ يعنى : ما كان له معمول . ومثاله : لا ظالماً للناس مُفْلِح .

فـ « ظالماً » شبيهة بالمضاف ؛ لأنها تعلق بها شيء ، وهو « للناس » ، فنقول : هذه شبيهة بالمضاف ، وتنصب اسم « لا » ، نقول : لا ظالماً للعباد مُفْلِح .

ومثاله أيضاً : لا طالقاً جبلاً هنا . فـ « طالقاً » منصوب ، ولا يصح أن تقول : لا

(١) إما كان « غلام » في قولنا « غلام زيد » معرفة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة ، والمضاف إلى معرفة كما تقدم يكون معرفة ، بينما كان « غلام » في قولنا : « غلام رجل » نكرة ؛ لأنه مضاف إلى نكرة ، والإضافة إلى النكرة لا تفيد التعريف ، وإنما تفيد التخصيص ، والله أعلم .

طالع جبلاً . بالبناء على الفتح ؛ لأنَّ اسمَ « لا » « طالعاً » هنا شبيهٌ بالمضاف ، فيجبُ نصبُه .

و « طالعاً » هنا شبيهٌ بالمضاف ؛ لأنه مُقَيَّدٌ بـ « جبلاً » ، فهو قد تعلَّقَ به شيءٌ من تمامِ معناه ، معمولٌ له .

ومثاله أيضاً : لا ساكنًا في البيتِ حاضرٌ . فـ « ساكنًا » شبيهٌ بالمضاف ، ولا يصحُّ أن تقولَ : لا ساكنٌ في البيتِ حاضرٌ ؛ لأنَّ هذا ليس بمفردٍ ، بل هو شبيهٌ بالمضاف .  
ومثاله أيضاً : لا صاعدًا الجبلَ ضعيفٌ .

وإعرابه :

لا : نافيةٌ للجنس .

صاعدًا : اسمُها منصوبٌ بها ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ على آخره ، وفاعلهُ مستترٌ جوازًا ، تقديرُه هو .

الجبل : مفعولٌ به منصوبٌ ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .

ضعيفٌ : خبرُها مرفوعٌ بها ، وعلامةُ رفعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره .



# بَابُ الْمُنَادَى

## بَابُ الْمُنَادَى

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( بَابُ الْمُنَادَى ) المنادى خمسة أنواع للمفرد  
لعمري . والتكررة المقصودة ، والتكررة غير المقصودة ، والمضاف . والتسمية بالمضاف  
فأما المفرد العلم والتكررة المقصودة ، فيتيان على الضم ، من غير تنوين ، بحروف  
زيد ، ويا رجل ، والثلاثة الباقية منصوبة ، لا غير .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : بَابُ الْمُنَادَى المنادى يعنى : المدعو<sup>(١)</sup> . هذا فى  
اللغة .

وأما فى الاصطلاح فهو المدعو الذى اقترن بدعائه ياء النداء<sup>(٢)</sup> ، أو إحدى  
أخواتها .

ياء النداء مثل : يا رجل .

أو إحدى أخواتها ، مثل : أى رجل . فـ «أى» هنا بمعنى «يا» ، ورُبما يُنادى  
بالهمزة ، فيقال : أَرَجُلٌ كقول الشاعر :

أَظْلُمُ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا      أَهْدَى السَّلامِ تَحِيَّةٌ ظُلُمُ  
إِذْنُ : الهمزة ، والياء ، وأنى حروف نداء<sup>(٣)</sup> .

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى : الْمُنَادَى يَتَنَوَّعُ إِلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ . الْمَفْرُودُ

(١) فالْمُنَادَى - بفتح الدال المهملة ، مع ألف مقصورة بعدها - لغة : هو المطلوب إقباله مُطْلَقًا ، تقول : نادَيْتُ  
زيدًا ، إِذَا طَلَبْتُ إِقْبَالَه .

(٢) فيكون المنادى فى الاصطلاح هو المطلوب إقباله بـ «يا» ، أو إحدى أخواتها .  
مثاله : يا زيدُ قُمْ .

فكلمة «زيد» منادى ؛ لأنه طُلِبَ إقباله بحرف النداء «يا» .

(٣) ومن حروف النداء أيضًا :

- أَيْهَا ، نَحْوُ :

كأنتك لم تجزغ على ابن طريف

أَيَا شَحَرَ الحَابِرِ مَالِكُ مُورِقًا

وهيّا ، نحو : هَيَّا مُحَمَّدُ تَعَالَ .

للعلم. والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمستبته بمصروف.  
 أولاً - المفرد العلم<sup>(١)</sup>، مثل: زيد، وعمرو، وبكر، وخالد، وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup>.  
 ثانياً - النكرة المقصودة مثل: رجل - تعنى: رجلاً مُعَيَّنًا - تقول: يا رجل.  
 ومثل شخص - تعنى: شخصاً مُعَيَّنًا - تقول: يا شخص. ومثل قوم - تريدُ قومًا  
 مُعَيَّنِينَ - تقول: يا قوم. وأمثلة كثيرة<sup>(٣)</sup>.

ولا فرق في النكرة المقصودة بين المفرد الدال على الواحد، وبين المثنى الدال على  
 اثنين، والجمع الدال على ثلاثة فأكثر.

ثالثاً: النكرة غير المقصودة مثل: أن يُنادى الإنسان شخصاً نكرة، لا يُقصدُ  
 بعينه<sup>(٤)</sup>، مثل أن يقول الأعمى: يا ولداً دُلْنِي، أو يا رجلاً دُلْنِي، أو يا سامعاً قد ضيقتُ.  
 فهذا لا يُريدُ ولداً، ولا رجلاً، ولا سامعاً مُعَيَّنِينَ، فيكون نكرة غير مقصودة<sup>(٥)</sup>.  
 والفرق بينهما<sup>(٦)</sup>: أنك إذا قلت: يا رجل. كأنك تُشيرُ بأصبعك إليه تُقصدُ،  
 فهو مُعَيَّنٌ.

(١) حصر المؤلف رحمه الله المنادى في أنواع خمسة، وعلى هذا جمهور السحاة، ودليله الاستقراء. قاله  
 السيوطي في «الهمع».

(٢) قد مضى في باب «لا» النافية للجنس تعريف المفرد بأنه ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، وعليه  
 فيشمل المفرد هنا في باب المنادى المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير  
 مذكراً ومؤنثاً. وأيضاً مضى تعريف العلم في باب النعت بأنه كل اسم دل على معين دون قيد.

(٣) ومثاله أيضاً: يا فاطمة، يا زيدان، يا مسلمون، يا مسلمات.

(٤) والنكرة المقصودة هي التي يُقصدُ بها من قيل المنادى بكسر الدال المهملة - واحد معين، مما يصح  
 إطلاق لفظها عليه.

ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القرائن اللفظية أو الحالية.

(٥) فيكون مراد المنادى واحداً غير معين.

(٦) وسحق قول الواعظ: يا غافلاً تنبّه. فإنه لا يريد واحداً معيناً، بل يريد كل من يُطلق عليه لفظ «غافل».

(٧) أى: بين النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة.

فد، فمت يا رجلاً أُغْنِي فإني عَطْشَانٌ . فهذه نكرة غير مقصودة .

رابعاً : المضاف مثل : يا عبدَ الله ، يا غلامَ زيد ، يا عبدَ الرحمن .

خامساً : الشبهة بالمضاف . وهو الشبهة بالمضاف فيما سبق في باب « لا » النافية للجنس ، وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه<sup>(١)</sup> .

مثل أن تقول : يا طالعا جبلاً احمِلني معك .

وتقول : يا طالباً للعلم اجتهد .

ف « طالعا ، وطالبا » منادى شبيه بالمضاف ؛ لأنك : لم تُخصَّ واحداً مُعيَّناً .

ثم رجَّع المؤلف بعد التنويع ، فذكر حكم كل واحد ، فقال : فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيثنيان على الضم ، من غير تنوين<sup>(٢)</sup> .

فالمفرد العلم يُثنى على الضم من غير تنوين ، فتقول : يا زيد ، ولا يصح أن تقول : يا زيد ، ولا يصح أن تقول : يا زيداً ، بل يجب أن تقول : يا زيد .

ومثال النكرة المقصودة أن تقول : يا رجل . إذا كنت تريد رجلاً مُعيَّناً .

ومثالها أيضاً أن تقول : يا مسلمون اتقوا الله . تخاطب أقواماً معينين تعظمهم .

والمؤلف رحمه الله يقول : المفرد العلم . وما معنى العلم ؟ الجواب : هو ما عُيِّن به

(١) سواء أكان هذا المتعلق به مرفوعاً ، نحو : يا حميداً فغله ، أم كان منصوباً به ، نحو : يا حافظاً درسه ، أم كان مجروراً بحرف جر يتعلق به ، نحو : يا مُحبّاً للخير .

(٢) اشْتُكِرَ على المُصَنِّف رحمه الله قوله : فيثنيان على الضم من غير تنوين . لأن كلمة « من غير تنوين » يُعْنَى عنها كلمة « يسيان » ؛ لأن البناء لا يدخله التنوين . وهذا الاستتكار - والله أعلم - ليس في محله ؛ إذ قد ذكر السحابة أن هناك نوعاً من أنواع التنوين الأربعة التي تلحق الاسم يلحق الأسماء المبنية ، وهو تنوين التكسير . وانظر ما تقدم .

كما أن هناك من التنوين ما يلحق الحروف ، والحروف كلها مبنية ، وهو تنوين التثنية ، والتنوين الغالي : قال الشاعر :

قالت بنات القمِّ يا سَلَمَى وإين      كان فقيراً مُغْلِماً قالت وإين

الشخص : مثل : زيد ، وبكر ، وخالد ، وما أشبه ذلك . هذا هو العلم ، وليس هو الشخص ؛ لأننا لو قلنا : هو الشخص لصح أن يتوجه بالنداء إلى كل ما له شخص ، فيشمل حتى الحجر ، وهذا ليس بصحيح .

قال المؤلف : يُنيان على الضم . ويكون ذلك في محل نصب ؛ لأن المؤلف يتكلم في منصوبات الأسماء ، فيكون المعنى أنه يُني على الضم ، أو ما ناب عنه<sup>(١)</sup> في محل نصب .

وأما الثلاثة الباقية فهي منصوبة لا غير<sup>(٢)</sup> ، قال المؤلف رحمه الله : والثلاثة الباقية منصوبة . لا غير . وما هي الثلاثة الباقية ؟

(١) فإن كان يرفع بالضمة فإنه يني على الضمة ، نحو : يا محمد ، يا فاطمة ، يا رجل ، يا فاطمات . وإن كان يرفع بالالف نيابة عن الضمة - وذلك المثني - فإنه يني على الألف ، نحو : يا محمدان ، ويا فاطمتان .

وإن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة - وذلك جمع المذكر السالم - فإنه يني على الواو ، نحو : يا مُحَمَّدُونَ .

وقد يكون البناء على الضم لفظاً ، نحو : يا زيد . فـ « يا » حرف نداء ، وزيد : منادى مبني على الضم في محل نصب ، « يا » لأنها في معنى « ادعو » .

ومثال بناء النكرة المقصودة على الضم لفظاً : يا رجل . لمعين . وقد يكون تقديرًا ، نحو : يا موسى ، يا قاضي . فـ « يا » : حرف نداء ، وموسى ، وقاضي : مبنيان على ضم مقدر ، تعدراً في الأول ، واستقلالاً في الثاني .

ونحو : يا خدام ، ويا سيّوئيه . مما كان مبنيًا قبل النداء ، فـ « خدام » ، و« سيّوئيه » مبنيان على ضم مقدر على آخرهما ، مع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

والحاصل أن المنادى المبرد يُني على ما يرفع به لو كان مُقرَّبًا ، فـ « زيد ، ورجل » لو كانا مُقرَّبين لُرُفعا بالضمة ، فيبيان عليها في النداء ، والزيدان والزيدون لو كانا مُقرَّبين لُرُفعا بالالف والواو ، فيبيان عليهما في النداء .

(٢) إعراب « لا غير » ذكره الشيخ حسن الكفراوي رحمه الله في شرحه للأجرومية ، فقال رحمه الله ص ١١٠ . لا : نافية تعمل عمل « ليس » ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

غير اسمها مبني على الضم ، في محل رفع ؛ لحذف المضاف إليه ، وتية معناه ، والخبر محذوف ؛ أي : حائراً . اهـ

الحَرْبُ . هي : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والمُشَبَّه بالمضاف ، فهذه الثلاثة تُنْصَبُ بالفتحة ، أو بما ناب عنها .

مثال المضاف . يا أبا زيد . ولا يصح أن تقول : يا أبو زيد .

ومثال التشبيه بالمضاف : يا طالعا جبلا اخيلني معك .

ومثال النكرة غير المقصودة : لو كان رجل في الليل ، لا يرى أحدا ، يصرخ ، ويقول : يا رجلا دُلني ، يا رجلا دُلني ، يا شخصا دُلني . فهذا صحيح ؛ لأنه نكرة غير مقصودة .

ولكن لو كان هذا المنادي يرى رجلا مُعَيَّنًا إلى جنبه فإنه يقول : يا رجل ، دُلني . لأنه نكرة مقصودة ، فيبني على الضم<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) وبهذا ينتهي الكلام على باب المادى ، وذاكم هو ملخص ما ذكر في هذا الباب :

- ١- المنادى اصطلاحاً هو المدعو الذى اقترن بدعائه بآء النداء ، أو إحدى أخواتها .
  - ٢- حروف النداء ، نحو : يا ، والهمزة ، وأنى ، وأيا ، وهيا .
  - ٣- المادى خمسة أنواع : العلم المفرد ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والتشبيه بالمضاف .
  - ٤- المراد بالمفرد فى باب النداء ، هو ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، وعليه فيدخل فى المفرد المشى والجمع بأنواعه الثلاثة .
  - ٥- النكرة المقصودة هي التى يُقصد بها من قيل المنادى واحد معين ، مما يصح إطلاق لفظها عليه . ومعرفة كونها مقصودة يكون بمقتضى القرائن اللفظية والحالية .
  - ٦- النكرة غير المقصودة هي التى يقصد بها واحد غير معين .
  - ٧- التشبيه بالمضاف هو ما كانت صورته صورة مضاف ، وليس مضافاً حقيقةً ، ويُضبط بأنه اسم تعلق به لفظ من تمام معناه .
  - ٨- حكم المفرد العلم والنكرة المقصودة أنهما يبنيان على الضم لفظاً ، أو تقديرًا ، أو على ما يورب عنهما .
  - ٩- حكم النكرة غير المقصودة والمضاف والتشبيه بالمضاف أنهم يُنصبون بالفتحة ، أو بما يورب عنهما .
- والحمد لله الذى نعمته تتم الصالحات .



## بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

## بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ) ، وَهُوَ : الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ .  
الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقْعِ الْفِعْلِ ، بِحَوْزِ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو ، وَقَصْدُنَا  
إِبْتِغَاءَ مَعْرِفَتِكَ .

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ . هُوَ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ  
لَهُ <sup>(١)</sup> ؛ يَعْنِي : أَنَّ النُّحَوِيَّينَ ، بَعْضُهُمْ يَقُولُ : الْمَفْعُولُ مِنْ أَجَلِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : الْمَفْعُولُ  
لَهُ . وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ .

فَقَوْلُهُ : هُوَ الْأِسْمُ <sup>(٢)</sup> . خَرَجَ بِذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ .

وَقَوْلُهُ : الْمَنْصُوبُ . خَرَجَ بِذَلِكَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ .

وَقَوْلُهُ : الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقْعِ الْفِعْلِ . خَرَجَ بِهِ بَقِيَّةُ الْمَنْصُوبَاتِ .

وَهَذَا فَائِدَةٌ أُجِبَتْ أَنْ تُبَيَّنَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ أَنَّهُ فِي تَعْرِيفِ الْأَشْيَاءِ يُسَمَّى آخِرُ وَصْفٍ  
فَضْلًا ، وَمَا قَبْلَهُ يُسَمَّى جَنْسًا ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ آخِرِ وَصْفٍ لِلْمُعَرِّفِ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُعَرِّفُ  
وغيرُهُ ، فَهُوَ جَنْسٌ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا ، وَآخِرُ وَصْفٍ يَخْرُجُ بِهِ مَا عَدَاهُ ، فَيَكُونُ فَضْلًا ؛ أَيْ :  
فَاصِلًا مُمَيِّزًا .

وَقَوْلُهُ : الْأِسْمُ . يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْمَنْصُوبَةِ وَالْمَجْرُورَةِ . إِذَنْ : هُوَ  
جَنْسٌ .

وَقَوْلُهُ الْمَنْصُوبُ . أَيْضًا ، يَشْمَلُ كُلَّ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ ، فَهُوَ جَنْسٌ يَدْخُلُ فِيهِ أَنْوَاعٌ .

وَقَوْلُهُ : الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا . هَذَا يُسَمَّى فَضْلًا ؛ لِأَنَّهُ فَضْلٌ بَيْنَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ وَبَقِيَّةِ  
الْمَنْصُوبَاتِ .

(١) وَيُقَالُ أَيْضًا : الْمَفْعُولُ لِأَجَلِهِ .

(٢) يَشْمَلُ الصَّرِيحَ وَالْمُؤَوَّلَ بِهِ .

فهذه القاعدة فيما إذا قرأت في التعريفات قول الشارحين لها : هذا جنس يَدْخُلُ فيه كذا وكذا . ثم يقولون : هذا فصلٌ يُخْرِجُ به كذا وكذا . فَأَجِزْ وصف يُسَمَّى فصلًا ، وما قبله جنسًا .

فعلى سبيل المثال يقولون في تعريف الإنسان : إنه حيوانٌ يُعْرِبُ عمًا في قلبه بالنطق .

وهذا أحسن من قولهم : حيوانٌ ناطقٌ . لأنك لو قلت : حيوانٌ ناطقٌ للإنسان تشاجرت أنت وإياه .

فقولنا : حيوانٌ . هذا جنسٌ .

وقولنا : يُعْرِبُ عمًا في قلبه بالنطق . هذا فصلٌ ؛ لأنه يُخْرِجُ جميع الحيوانات . يقول المؤلف رحمه الله : هو الاسم المنصوب الذي يُذَكِّرُ بيانًا لسبب وقوع الفعل . وعلامته أن يَقَعَ جوابًا لكلمة « لِمَ » .

ومثل له المؤلف رحمه الله بمثالين :

المثال الأول : قام زيدٌ إجلالاً لعمرو . فكلمة « إجلالاً » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سبب الفعل ، فسبب قيام زيدٍ إجلالاً لعمرو .

تقول : لِمَ قام زيدٌ ؟

الجواب : إجلالاً لعمرو .

المثال الثاني : قَصَدْتُكَ ابتغاءَ معروفك . فـ « ابتغاء » اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سبب الفعل ، فأنت قد قَصَدْتَ فلانًا ابتغاءَ معروفه .

في « ابتغاء » مفعولٌ لأجله ، ولذلك يَصِحُّ أن يَقَعَ جوابًا لـ « لِمَ » . لو قيل : لِمَ قَصَدْتُ فلانًا ؟ قال : ابتغاءَ معروفه . إذن : المفعول لأجله من أسهل أبواب منصوبات الأسماء<sup>(١)</sup> .

(١) ولابد في الاسم الذي يقع مفعولاً له من أن يجتمع فيه خمسة أمور -

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِ « مِنْ » ، أَوْ بِاللَّامِ .

فمثلاً : قام زيدٌ إجلالاً لعمرو . يجوزُ أن تقولَ : قام زيدٌ لإجلالِ عمرو .

وتقولُ : ضَمْتُ عِنْدَ فُلَانٍ مَهَابَةً لَهُ . ذ « مَهَابَةٌ » : مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :

ضَمْتُ عِنْدَ فُلَانٍ مِنْ مَهَابَتِهِ ، وَتَكُونُ « مِنْ » سَبَبِيَّةً ، وَتَكُونُ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ ، وَيُعْرَبُ إِعْرَابًا

عَادِيًّا ، أَيْ : تُعْرَبُ اللَّامُ « مِنْ » : حَرْفَ جَرٍّ ، وَالاسْمُ الَّذِي بَعْدَهُمَا اسْمًا مَجْرُورًا .

وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَحْذِفَ « مِنْ » ، أَوْ اللَّامَ ، وَتَنْصِبَ ، وَيَجُوزُ لَكَ

أَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا ، وَتَجُزَّ .

❦ وَذَاكُمْ هُوَ إِعْرَابُ بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

المثال الأولُ : قُمْتُ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو .

= الأول . أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرًا .

والثاني : أَنْ يَكُونَ قَلْبِيًّا ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ قَلْبِيًّا أَلَّا يَكُونَ دَالًّا عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ ؛ كَالْيَدِ وَاللِّسَانِ ،  
مِثْلَ : « قِرَاءَةٍ ، وَضَرْبٍ » .

والثالث : أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِمَا قَبْلَهُ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ مُتَّحِدًا مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ .

والخامس : أَنْ يَتَّحِدَ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْفَاعِلِ .

وَمِثَالُ الْاسْمِ الْمُسْتَجْمَعِ لِهَذِهِ الشُّرُوطِ : « تَأْدِيَّتَا » مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَرْتُ ابْنِي تَأْدِيَّتًا ؛ فَإِنَّهُ مُصَدِّرٌ ، وَهُوَ قَلْبِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِلضَّرْبِ ، وَهُوَ مُتَّحِدٌ مَعَ « صَرَرْتُ » فِي الزَّمَانِ ، وَفِي الْفَاعِلِ أَيْضًا .

وَكَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَثَالِ الْوَقْفِ دَرَجَاتٍ دُونَ ذِكْرِهِمَا الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ اسْتَوْفِيَ الشُّرُوطَ الْخَمْسَةَ ؛ فَإِنَّ الْإِجْلَالَ مُصَدِّرٌ ذَكَرَ  
بَيَانَ عِلَّةٍ وَقَوَعَ نَقِيصًا ، وَهُوَ قَلْبِيٌّ ، وَوَقَّتَهُمَا وَفَاعِلُهُمَا وَاحِدٌ ، وَالْإِبْتِغَاءُ مَعَ الْقَصْدِ كَذَلِكَ .

وَكُنْ سَمًّا اسْتَوْفَى هَذِهِ الشُّرُوطَ يَجُوزُ فِيهِ أَمْرَانِ : النَّصْبُ ، وَالْجَرُّ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ الدَّالَّةِ عَلَى  
تَعْلِيلٍ كَاللَّامِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ الْأَمْثَلَةِ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

فَإِنَّ قَدْرَ شَرْطٍ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ تَغْيِيرُ الْجَرِّ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ اللَّامُ ، أَوْ مِنْ ، أَوْ فِي ، أَوْ الْبَاءُ .

مِثَالُ عَدَمِ الْمَصْدَرِيَّةِ : جِئْتُكَ لِلشُّمْنِ .

وَمِثَالُ عَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْفَاعِلِ . جَاءَ رَيْدٌ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو .

وَمِثَالُ عَدَمِ الْإِتِّحَادِ فِي الْوَقْتِ : جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِإِكْرَامِكَ غَدًا .

وَمِثَالُ عَدَمِ كَوْنِهِ قَلْبِيًّا . جِئْتُ إِلَى الْمَكْتَبَةِ لِلْقِرَاءَةِ .

قَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

إجلالاً - مفعولٌ لأجله ، منصوبٌ على المفعولية ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .

لعمرو : جارٌ ومجرورٌ .

المثال الثاني . قمتُ من إجلالِ عمرو . يعنى : الذى بعثنى على القيامِ إجلالُ عمرو .

قَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

من : حرفٌ جرٌّ .

إجلال : اسمٌ مجرورٌ بـ « من » ، و« إجلال » مضافٌ ، و« عمرو » : مضافٌ إليه .  
ولو سُئِلنا عن معنى « من » هنا قلنا : معناها السببيةُ .

المثال الثالث : قمتُ لإجلالِ عمرو .

قَمْتُ : فعلٌ وفاعلٌ .

لإجلال : اللامُ حرفٌ جرٌّ ، وإجلال : اسمٌ مجرورٌ باللام ، وعلامةُ جرّه الكسرةُ الظاهرةُ في آخره ، وإجلال : مضافٌ ، وعمرو : مضافٌ إليه .  
ولو سُئِلنا عن معنى اللامِ هنا ؟ قلنا : معناها التعليلُ<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم . رحمتك الله أن للاسم الذى يقع مفعولاً لأجله ثلاث حالات

الأولى : أن يكون مُقْتَرِناً بـ « أل » .

ثانية : أن يكون مضافاً .

ثالثة : أن يكون محزواً من « أل » ، ومن الإضافة .

وهي جميع هذه الأحوال يجوز فيه النصب والجر بحرف الجر ، إلا أنه قد يرجع أحد الوجهين ، وقد يستويان في الجواز .

فإن كان مقترناً بـ « أل » فالأكثر فيه أن يجر بحرف جر دال على التعليل ، نحو : صرّثت أسى للتأديب ،  
ويشعر بصره ، نحو قول الشاعر : =



« فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانَا وَرُكْبَانَنَا  
 هذه الإغارة مصوب على أنه مفعول لأجله . وإن كان مضافاً جاز جوازاً مستويّاً أن يُجَرَّ بالحرف ، وأن  
 يُنْصَب ، نحو : زرتك مَحَبَّةً أدبك ، أو زرتك لمحبة أدبك . ومما جاء منصوباً قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ  
 أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصُّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .  
 وقال الشاعر :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأُغْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا  
 هذه العوارض قوله : ادخاره . حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً ، مع أنه مضاف للضمير ، ولو جرّه باللام ،  
 فقال : لادخاره . لكان سائغاً مقبولاً .

وبكسر معرّداً من ، أل ، ومن الإضافة ، فالأكثر فيه أن ينصب ، نحو : قمت إجلالاً للأستاذ ، ويقس  
 حزه بالحرف . وله أعلم . وانظر التحفة السنية ص ١٢٢ ، وشرح الكفراوى ص ١١١ .

# بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

## باب المفعول معه

قال المؤلف رحمه الله تعالى : (باب المفعول معه) وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ، نحو قولك : جاء الأمير والجيش ، واستوى الماء والخشب .

قال المؤلف رحمه الله : باب المفعول معه ، المفعول معه . يعنى : المفعول الذى سببه المعية ؛ يعنى : المصاحبة .

وهذا يقول المؤلف فى تعريفه : هو الاسم المنصوب الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل<sup>(١)</sup> .

فقوله : الاسم<sup>(٢)</sup> . خرج به الفعل<sup>(٣)</sup> والحرف<sup>(٤)</sup> .

وقوله : المنصوب . خرج به المرفوع والمجرور<sup>(٥)</sup> .

(١) وقال الشيخ محمد محيى الدين رحمه الله فى التحفة السنية ص ١٢٣ ، فى تعريفه : المفعول معه عند النحاة هو الاسم ، الفضلة ، المنصوب بالفعل ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، الدال على الذات التى وقع لفعل بمصاحبتها ، المسبوق بواو ، تفيد المعية نصاً . اهـ

(٢) يشمل المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والمراد به : الاسم الصريح دون المؤنول .

(٣) فالفعل المنصوب بعد واو المعية فى قولك : لا تأكل السمك وتشترب اللبن ؛ أى : لا تفعل هذا مع هذا ، لا يُستثنى مفعولاً معه .

(٤) وقول اسحة فى تعريف المفعول معه : الفضلة . معناه أنه ليس ركنًا فى الكلام ؛ فليس فاعلاً ، ولا مبتدأً ، ولا خبرًا ، وخرج به العمدة بعد الواو ، نحو : اشترك زيد وعمرو .

(٥) قال الشيخ محمد محيى الدين فى التحفة السنية ص ١٢٣ : وقول المنصوب بالفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه . يدل على أن العامل فى المفعول معه على ضربين : الأول : الفعل ، نحو : حضر الأمير والجيش .

وسمى الاسم الدال على معنى الفعل المشتغل على حروفه ، كاسم الفاعل فى نحو : لأمر حاصر الجيش . هـ

وخرج بسبب نحو : هذا لك وأباك ، فلا يجوز ؛ فإنه وإن تقدّم ما فيه معنى الفعل ، وهو سم لإشارة ، فإنه فى معنى « أشير » ، والجار والمجرور فإنه فى معنى « استقر » ، لكن ليس فيه حروفه .



وهذان القيدان جنس.

وقوله الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل. هذا فصل، خرج به بَقِيَّةُ المنصوبات. ولو قال المؤلف: الاسم المنصوب الذي يُذكر بعد واو، بمعنى «مع» لكان أوضح وأحسن؛ لأنَّ قوله: الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل. يَشْمَلُ حرفَ العطف في مثل: قام زيد وعمرو. إلا أنَّ قوله: المنصوب. يَمْنَعُ فيما إذا كان العطف على مرفوع أو مجرور، لكن ما قلناه أوضح<sup>(١)</sup>.

ومثل المؤلف رحمه الله على ذلك بمثالين.

المثال الأول: جاء الأمير والجيش. هنا يجوز في «الجيش» الرفع عطفاً على الأمير، وحينئذ لا يَدْخُلُ في هذا الباب؛ لأنك ستقول: جاء الأمير والجيش، فيكون اسماً غير منصوب.

ويجوز أن تقول: جاء الأمير والجيش<sup>(٢)</sup>. على ما مثل به المؤلف، وحينئذ يكون مفعولاً معه، وتكون الواو بمعنى «مع»؛ أي جاء الأمير مع الجيش.

إذن: يجوز في هذا التركيب وجهان:

الوجه الأول: جاء الأمير والجيش.

والوجه الثاني: جاء الأمير والجيش.

فعلى الأول تكون الواو عاطفة، وعلى الثاني تكون الواو واو المعية.

ولتغريبه على الوجهين.

(١) وأما قول الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله في تعريفه للمفعول معه: المسبوق بواو تفيد المعية نصاً

فقوله: المسبوق بواو خرج بذكر الواو ما بعد «مع» في قولك: جاء زيد مع عمرو.

وخرج مسنداً للمعية نحو: مزجت ماءً وغسلاً. فإن المعية مستفادة من العامل، لا من الواو.

وخرج بقوله نصاً. ما بعد الواو في نحو: جاء زيد وعمرو. إذا أريد مجرد العطف.

(٢) بالنصب على أنه مفعول معه، فإنه اسم صريح فضلة، يتم الكلام بدونه، منصوب بالفعل، وذكر لبيان

من صاحب الأمير في الجي، واقع بعد الواو التي بمعنى «مع».

فتقول على الوجه الأول : جاء الأمير والجيش .

جاء : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح .

الأمير : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ على آخره .

الواو : حرفٌ عطف .

الجيش : معطوفٌ على الأمير ، والمعطوف على المرفوع مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره .

ونقول على الوجه الثاني : جاء الأمير والجيش .

جاء : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتح .

الأمير : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه الضمةُ الظاهرةُ على آخره .

الواو : واوُ المعية .

الجيش : اسمٌ منصوبٌ بواو المعية ، وعلامةٌ نصبيه الفتحةُ الظاهرةُ في آخره .

المثال الثاني : استوى الماء والخشبة . يعنى : استوى الماء مع الخشبة ؛ أى : صار متساويًا لها .

وهنا لا يجوز أن تكون الواو عاطفةً ؛ لأنك لو جعلت الواو عاطفةً صار هناك استواءان ؛ استواءٌ للماء ، واستواءٌ للخشبة ، وهذا يُفسدُ المعنى ؛ لأنَّ المعنى أنَّ الماءَ حازى الخشبةَ وساواها .

وعلى هذا فيستغنى في هذا المثال أن تكون الواو واو المعية . فتقول في إعرابه :

استوى : فعلٌ ماضٍ مبنى على الفتحةِ المقدرةِ على الألفِ منعٌ من ظهورها التعذرُ .

مُستوى : فاعلٌ مرفوعٌ ، وعلامةٌ رفيعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره .

واو : واوُ المعية .

خشبة : اسمٌ منصوبٌ بواو المعية ، وعلامةٌ نصبيه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره .

فإن نطق ناطق ، فقال : استوى الماء والخشبة . فهذا خطأ ؛ لأنه لا وجه للجز ، بل  
يجب أن يُنصب على المعية .

وإن نطق ناطق آخر ، فقال : استوى الماء والخشبة .

فهذا لا يصح أيضا ؛ لأن الخشبة لم تستو ، بل الذى ساوى هو الماء ، ومعنى هذا  
يتضح بالمثال ، فهذا يتر عليه خشبة ، والماء بدأ يرتفع شيئا فشيئا حتى وصل إلى الخشبة ،  
حينئذ نقول : استوى الماء والخشبة ؛ يعنى : أن الماء ساواها .

ومثال ما يجوز فيه العطف والمعية : أن تقول : قام زيد وعمرو . فإنه يجوز فى هذا  
المثال أن تقول : قام زيد وعمرو . على العطف ، وأن تقول : قام زيد وعمرا . على المعية .  
لكن يقول العلماء فى الكتب الموسعة : إن الأصل العطف إلا لسبب ، وعلى  
هذا فإذا قلنا : جاء زيد وعمرو . كان أفصح من قولنا : جاء زيد وعمرا ؛ لأنه على  
الأصل .

تقول : سافر زيد وعمرو . بالعطف ، ويجوز أن تكون للمعية ، فتقول : سافر زيد  
وعمرا ، لكن الأرجح أن تقول : وعمرو ؛ لأن الأصل فى الواو أن تكون عاطفة ، ولا  
تكون غير عاطفة إلا لسبب .

أمّا إذا قلت : قمت وزيدا . فهنا المعية أفصح ؛ لأنه لا يُعطف على الضمير المتصل  
إلا بعد الضمير المنفصل .

قال ابن مالك :

وإن على ضمير رفع متصل      عطفت فافصل بالضمير المتفصل  
أو فاصل ما وبلا فصل يرد      فى النظم فاشيئا وضعفه اعتقدا<sup>(١)</sup>

فالقاعدة عدنا فى باب المفعول معه أن كل واو عطف يجوز أن تكون واو  
للمعية . إلا إذا وقعت بعد فعل لا يقع إلا من اثنين ، فهنا لا يجوز أن تكون واو

(١) الألفية ، التوابع ، العطف ، البيتان (٥٥٧ ، ٥٥٨) .

للمعية ، وَيَتَعَيَّنُ العطف .

ومثال الفعل الذى لا يَقَعُ إلا من اثنين : أن تقول : تَشَارَكَ زيدٌ وعمرو . فهذا لا يمكن أن تقول : وعمراً . لأنَّ أصلَ « تَشَارَكَ » لا يَقَعُ إلا من اثنين ، فإذا قلت : وعمراً . صار الفعلُ لم يَقَعْ إلا من واحد .

ومثال ذلك أيضاً : أن تقول : تَقَاتَلَ زيدٌ وعمرو .

فهنا كذلك لا يجوز أن تقول : وعمراً . لأنَّ « تَقَاتَلَ » لا تكونُ إلا من اثنين ، ولو قلت : زيدٌ وعمراً . فمعناه أنها صارت من زيدٍ وحده ، وهذا مُتَنَبِّعٌ .

والخلاصة : أنه إذا كان الفعلُ لا يَقَعُ إلا من واحدٍ<sup>(١)</sup> فالواوُ تكونُ للمعية فقط ، وَيُتَنَبِّعُ العطفُ<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان لا يَقَعُ إلا من اثنين اُمْتَنَعَتِ المعيةُ ، وَوَجِبَ العطفُ ، وإذا كان يَقَعُ من الاثنين جميعاً<sup>(٣)</sup> ؛ هذا وهذا جاز الوجهان ، والعطفُ أرجحُ إلا لسبب . فعلى سبيل المثال إذا قلت : اشْتَرَكَ زيدٌ وعمرو .

تُتَنَبِّعُ هنا المعيةُ ؛ لأنَّ الاشتراكَ لا يكونُ إلا من اثنين ، فلا بدُّ من العطفِ .

(١) أى : لا يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها فى الحكم ، نحو : أنا سائر وأجبل ، ونحو : ذاكرت والمضطباع . فإن أجبل لا يصح تشريكه للمتكلم فى السير ، وكذلك المضطباع لا يصح تشريكه للمتكلم فى المذاكرة ، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بقوله : استوى الماء والخشبة .

(٢) ويتعين النصب على أن ما بعد الواو مفعول معه .

(٣) أى : يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها فى الحكم ، نحو : حضر على ومحمد . فإنه يجوز نصب « محمد » على أنه مفعول معه ، ويجوز رفعه على أنه معطوف على « على » ؛ لأن « محمداً » يجوز اشتراكه مع « على » فى الحضور ، وقد مثل المؤلف لهذا النوع بقوله : جاء الأمير والحيش .

ومثلك يتبين أن المؤلف رحمه الله إنما أتى بهذين المثالين ؛ لينبه على أن المفعول معه قد يكون وحب نصب ، فلا يجوز عطفه على ما قبله ، كما فى المثال فى كلامه ؛ فإنك لو رفعت الخشبة بالنصب على « استوى » ، لكانت « استوى » لا استواء إليهما ، والاستواء إنما يكون للمار على الشئ ، الذى هو دور القدر ، الذى هو الخشبة .

و لا استواء : الارتفاع ، والخشبة : مقياس يُعرف به قَدْرُ ارتفاع الماء فى زيادته .

وقد يكون حذر النصب والعطف ، كما فى المثال الأول ؛ لصحة نسبة المجئى كمن من الأمير والحيش

وإذا قلت : سِرْتُ والنَّيْلُ . يَمْتَنِعُ العَطْفُ ؛ لأنَّ السِّرَ من واحد ، ولو عَطَفْتُ  
جَعَلْتُ السِّرَ من اثنين .

وإذا قلت : اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةُ . مثلُها يَمْتَنِعُ العَطْفُ ؛ لأنك لو عَطَفْتَ لكان  
يَتَسَاوَى الماءُ والخَشَبَةُ ، فيَقَعُ الفعلُ منهما جميعًا ، وليس الأمرُ كذلك .

وإذا قلت : اسْتَوَى البُرُّ والشَّعِيرُ . جاز الوجهان ؛ لأنَّ الاستواءَ يكونُ من الشعيرِ  
والبُرِّ ، لكنَّ العطفَ أرجحُ إلا لسبب .

وبعدَ أنْ أنْهَيْتُنا الكلامَ على المفعولِ معَه ، سنأتى بيتَ يَتَضَمَّنُ المفاعيلَ الخمسةَ ،  
قال فيه الناظم :

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى      وَسِرْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عَقَابِكَ لِي  
فهذا البيتُ تَضَمَّنَ المفاعيلَ الخمسةَ :

فَقَوْلُهُ : « ضَرْبًا » هو المفعولُ المطلقُ ، الذى هو المصدرُ .

وَقَوْلُهُ : « أَبَا عَمْرٍو » هو المفعولُ بِهِ .

وَقَوْلُهُ : « غَدَاةً » هو المفعولُ فِيهِ .

وَقَوْلُهُ : « النَّيْلَ » هو المفعولُ مَعَهُ .

وَقَوْلُهُ : « خَوْفًا » هو المفعولُ لِأَجْلِهِ .

وَقَوْلُ الناظمِ سِرْتُ والنَّيْلَ . هل يجوزُ أنْ تكونَ الواوُ هنا عاطفةً ؟

اجوابُ لا ؛ لأنَّ النَّيْلَ لا يَسِيرُ ، وأما تحركُ مائه فهو جَرَيَانٌ . وهذا نظيرُ قولِ

المؤلفِ هنا : اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةُ .

قال المؤلفُ رحمه الله : وأما خبرُ كان وأخواتها ، واسمُ « إِنَّ » ، وأخواتها فهم

تَقْدِمُهُ دَكْرُهُمَا فِي المرفوعات ، إنما قال المؤلفُ ذلك ؛ لأنه قال : المنصوباتُ خمسة

عشر . وهو لم يأتِ بخمسةَ عشرَ ، فأَحَالْنَا رحمه الله فى خبرِ « كان » وأخواتها . واسم

« إِنَّ » وأخواتها ، أَحَالْنَا على ما سبق .

وذكرنا هناك أنه قد بقي عليه من المفعولات واحد ؛ لأن المؤلف عدّ خمسة عشر ،  
 وذكر أربعة عشر ، والمتبقي هو مفعولا ظنّ وأخواتها ، وسبقت في باب النواسخ .  
 وكذلك التواضع تقدّمت هناك ، وذكرنا أنها أربعة ، وهي : النعت والبدل والعطف  
 والتوكيد .

وبذلك تمّ الكلام على منصوبات الأسماء ، وكما قلت لكم : إن هذا الكتاب ،  
 وإن كان صغير الحجم ، لكنه كثير الخيرات ، وفيه بركة كثيرة .

\* \* \*

## بَابُ الْمُخَفَوُضَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

## باب المخفوضات من الأسماء<sup>(١)</sup>

قال المؤلف رحمه الله تعالى : ( باب المخفوضات من الأسماء ) المخفوضات ثلاثة أنواع : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمحفوظ

قال المؤلف رحمه الله تعالى : باب مخفوضات الأسماء . يعنى . ما يُخَفَّضُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ إِذَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً ، أَوْ مَنْصُوبَةً ، أَوْ مَخْفُوضَةً ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا ذِكْرُ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهَا سَبْعَةٌ ، وَالْمَنْصُوبَاتِ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهَا خَمْسَةٌ عَشَرَ .

وَذَكَرْنَا هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَخْفُوضَاتِ ، وَذَكَرْنَا ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَجْزُومَاتِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُجْزَمُ .

قال المؤلف رحمه الله . المخفوضات ثلاثة أنواع : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض<sup>(٢)</sup> .

الأول : المخفوض بالحرف<sup>(٣)</sup> ؛ يعنى : أَنَّهُ اسْمٌ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ ، فَيَكُونُ مَخْفُوضًا ، وَلَا يَبْدُ .

الثانى : المخفوض بالإضافة ؛ يعنى : أَنَّ هُنَاكَ اسْمًا أُضِيفَ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup> ، لَا أَنَّهُ هُوَ

(١) قوله : باب المخفوضات من الأسماء . يتعلق به شيان . أولهما تعريفها لغة ؛ إذ هى مأخوذة من الخفض ، وهو ضد الارتفاع ، تقول : هذا مكان منخفض ؛ أى : غير مرتفع ، وفيه سُفْل .

والثانى : هى قول الناصب : المخفوضات من الأسماء . دلالة على أَنَّ الخفض خاص بالأسماء ، وسبق .

(٢) عَنِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَخْفُوضَاتِ بِأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ ، وَدَلِيلُهُ الْاسْتِقْرَاءُ ، كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَغَيْرُهُ ، وَلَا أَنَّ بَعْضَهُمْ رَدَّ قِسْمًا رَابِعًا ، وَهُوَ الْمَخْفُوضُ بِالْمَجَاوِرَةِ ، وَيُمَثِّلُونَ لَهُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ . هَذَا حُجْرٌ صَبَّ حَرِبُ فَكَلِمَةُ « حَرِب » لِحَرْبٍ بَعَثَ لَ « حُجْر » ، فَكَانَ حَقُّهُ الرِّفْعُ ، إِلَّا أَنَّهُ حُجْرٌ لِمَجَاوِرَتِهِ لِمَا خَفَضَ بِالْإِضَافَةِ ، وَهُوَ مُنْصَبٌ إِلَيْهِ « صَب » ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِعَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمَجَاوِرَةِ .

إِلَّا أَنَّ اَلْمَجْهُورَ مِنَ السَّحَابَةِ يَقُولُ : إِنَّ كَلِمَةَ « حَرِب » صِفَةٌ ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي التَّوَابِعِ .

(٣) أى : بحروف الجر ، وَقَدَّمَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

(٤) فَيَكُونُ الْخَفْضُ لِلْإِسْمِ إِضَافَةً اسْمٍ قَبْلَهُ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ سِبْطُ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ بِحَوِ « مُحَمَّد » مِنْ

فَوَيْتَ : حَاءُ عَلَامٍ مُحَمَّد . فَإِنَّهُ مَخْفُوضٌ بِسَبَبِ إِضَافَةِ « غَلَام » إِلَيْهِ . =



المصدف ، بل أضيف إليه ، فالمضاف إليه دائماً مخفوض .

الثالث : المخفوض بالتَّعْيِيَّة<sup>(١)</sup> ، وهي أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فنعثُ المخفوض مخفوض ، وبأي شيء خُفِضَ ؟

الجواب : بالتَّعْيِيَّة .

وتوكيد المخفوض مخفوض بالتَّعْيِيَّة ، والمعطوف على المخفوض مخفوض بالتَّعْيِيَّة ، والبدل من المخفوض مخفوض بالتَّعْيِيَّة .

وهذه هي أقسام المخفوضات الثلاثة .

ومثال المخفوض بالحرف أن تقول : مررتُ بزيد . فهذا يجب الجزم ، ولو قلت : مررتُ بزيد . فإنه خطأ ؛ لأنه إذا دخل حرف الخفض وجب خفض الاسم .

ولكن لاحظوا أن علامات الخفض تختلف ، فليست علامة الخفض الكسرة دائماً ، فقد تكون علامة الخفض الكسرة ، وقد تكون ما ينوب عنها .

وينوب عنها كما مرَّ : الفتحة ، والياء .

الياء : في المُشْتَى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الخمسة .

= وليعلم أن الإضافة لا تجتمع مع شيئين :

أولهما « أن » لأن الإضافة تعريف ، كما سبق ، وهـ « أل » تعريف ، كما سبق ، ولا يجتمع في الكلمة تعريفان .

والثاني : لشويز ، وسبق ؛ لأن وجود التنوين في الكلمة يدل على كمالها في الاسمية ، والإضافة تدل على نقصان الكلمة ، فلا يجتمع في الكلمة نقصان وتمام .

(١) وهي أن يكون الحافض للاسم تَبْعِيَّةً للاسم مخفوض ؛ بأن يكون نعتاً له ، أو معطوفاً عليه ، أو توكيداً له ، أو بدلاً منه . وقد سبقت هذه التوابع عند الكلام على المرفوعات ، ولذا لم يذكرها المؤلف بعد ذلك تفصيلاً ، وفنصر على تفصيل الكلام ، فيما يتعلق بالقسمين الأولين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في كلام الشارح رحمه الله أمثلة على خفض هذه التوابع الأربعة .

و **بفتحة** هي الاسم الذي لا يتصرف ، فإذا جررنا الاسم الذي لا يتصرف بالفتحة فهو محفوض . لكن نقول : مخفوض بالفتحة نيابة عن الكسرة .

المخفوض بالإضافة ذكرنا أنه المضاف إليه ، وليس المضاف ؛ يعنى : هو الجزء الثاني من المركب تركيباً إضافياً ، ومثاله : غلام زيد . ف « زيد » هو المخفوض بالإضافة ، وعلامة خفضه الكسرة .

فالقاعدة أن كل اسم مضاف إليه فهو مخفوض ، نقول مثلاً : هذا غلام زيد . ولا تقل : هذا غلام « زيد » أو « زيداً » ، بل يجب أن يكون مخفوضاً .

وتقول : ارتفع علم المسلمين . ف « علم » مضاف ، و « المسلمين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة .

وتقول : هذا بيت أبيك . « بيت » مضاف ، و « أبى » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة ، فهذا هو المخفوض بالإضافة .

مثال المخفوض بالتبعية :

أولاً : مثال البعت : تقول : مررت بزيد الفاضل . فكلمة « الفاضل » مخفوضة ؛ لأنها نعت .

ثانياً : مثال العطف . تقول : مررت بزيد وعمرو . ف « عمرو » مخفوض ؛ لأنه معطوف على مخفوض ، وهو « زيد » .

ويحور أيضاً أن تقول : وعمراً . بالنصب ، كما مر علينا في باب المفعول معه ، ولكن الأرجح العطف « وعمرو » .

ثالثاً : مثال التوكيد : نظرت إلى البيت كله .

ثم قال المؤلف رحمه الله : فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض ( من ) ولى . وعى . وعلى . وفى ، وزب ، والباء ، والكاف ، واللام ، وحروف القسم . وهى : مؤ ، والياء ، والهاء ، أو ب « واو زب » ، وب « مذ . ومثذ » .

هذه الحروف سبق ذكرها في أول هذا الكتاب<sup>(١)</sup>، فيما عدا الحروف الثلاثة الأخيرة.

- الحرف الأول : من . ومثاله : أَخَذْتُ من زيد . ومعناها الابتداء<sup>(٢)</sup> .  
 الحرف الثاني : إلى . ومثاله : ذَهَبْتُ إلى المسجد . ومعناها : الغاية<sup>(٣)</sup> .  
 الحرف الثالث : عن . ومثاله : ذَهَبْتُ عنه . ومعناها المُجَاوِزَةُ<sup>(٤)</sup> .

(١) وأعادها رحمه الله هنا للمناسبة .

(٢) ولها معاني أخر ذكرها ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ١ / ٣٤٩ - ٣٥٤ ، ومن المعاني التي ذكرها رحمه الله :

١ - التبويض ، نحو : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ . وعلامتها إمكان سد « بعض » مسدّها ، كقراءة ابن مسعود : ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾ .

٢ - التعليل : نحو قوله تعالى : ﴿ يَمَّا خَطِبْتَاهُمْ أَغْرَقُوا ﴾ . ومنه قول الفرزدق في علي بن الحسين :  
 يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَشِيسُ

٣ - مرادفة « عن » : نحو قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ .

٤ - مرادفة « الباء » : نحو قوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ . قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء . إلى غير ذلك من المعاني التي ذكرها رحمه الله .

وحرف الجر « من » يجر الاسم الظاهر والمضمر أيضًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ . فـ « من » في الأول حرف جر ، والكاف في محل جر ، وفي الثاني حرف جر ، و« نوح » مجرور بـ « من » .

(٣) أى : كان غاية وانتهاء ذهابك المسجد .

وقد ذكر ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب ١ / ٨٩ ، ٨٨ لها سبعة معاني أخر .

وحرف الجر « إلى » يجر الاسم الظاهر والمضمر أيضًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ ، ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ . و« إلى » في الأول حرف جر ، و« الله » مجرور بها . وفي الثاني حرف جر ، والهاء في محل جر .

(٤) وتجر الاسم الظاهر والصمير أيضًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ .

و« عن » في الآية الأولى حرف جر ، والمؤمنين : اسم مجرور بـ « عن » ، وعلامة جره الباء بيابة عن كسرة ، لأنه جمع مذكر سالم . و« عن » في الآية الثانية حرف جر ، والهاء في « عنهم » ، عه « صمير في محل جر .

حرف ثا<sup>(١)</sup> على ومثاله : وضعت الشريط على المكس . ومعه تسعة .  
يعنى<sup>(٢)</sup>

حرف ثا<sup>(٣)</sup> خامس . ثى ومثاله : محمد فى المسجد . ومعناه الضحية<sup>(٤)</sup> .

حرف ثا<sup>(٥)</sup> السادس زب . ومثاله : رب حاضِر غائب . وهو يُفيد لتقريب<sup>(٦)</sup> أو التكتيز ، وأحياناً يُفيد التوقع ؛ يعنى : ربّما يحضر<sup>(٧)</sup> .

الحرف السابع الاء . ومثاله : مررت بزيد . وهى تفيد التعديّة ، ونها معان أخرى كثيرة<sup>(٨)</sup> .

(١) ونحو الاسم ظاهر والصمير أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُجَارِ نُحْمَلُونَ﴾ .

«على» هى الأولى حرف جر ، والهاء صمير فى محل جر ، وهى الثانية حرف جر ، و«عنك» اسم محرور .

(٢) ونحو الاسم ظاهر والصمير أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿وَفِي السَّمَاءِ رُفُكُمُ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿لَا يَبْغُ﴾ .

«هى» هى الآية الأولى حرف جر . جرت اسماً ظاهراً ، وهو «السماء» .

وهى الآية الثانية جرت ضميراً ، وهو «الهاء» من «فيها» .

(٣) محو : ربّ مُختلِف تخفى ثقل إحقاقه .

(٤) لا تجر «ربّ» إلا الاسم الظاهر المتكرر لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، نحو : ربّ رحيم وأخيه .

«رب» حرف تقييد وحذف

رحيم اسم محرور «رب» ، وعلامة حرك الكسرة الظاهرة فى آخره .

و«خيه» حرف عطف ، وأخيه : معطوف على «رجل» ، والمعطوف على المحرور محرور ، وعلامة

حركه «أ» من الأسماء الخمسة ، وأخى مضاف ، والهاء مضاف إليه مسمى على مكس فى محل

و«ربّ» خبر مرفوع ، وهى عملها ، نحو قول امرئ القيس .

وليل كموج البحر أرخى سدوله

«رب» اسم محرور «رب» مقصورة ؛ أى : ورث ليل . وقد تجرّ «ربّ» صمير عنه . وبأمر فراد .

«كبره» صمير مطابق للمعنى ، نحو : ربّه رجلاً ، أو امرأة ، أو رجلاً ، أو امرأة .

(٥) «رب» ههنا رحمة الله فى معنى اللبيب ١١٨/١ ١٢٩ أن الحرف الجر اسم أربعة عشر معنى

«رب» اسم ظاهر والصمير جميعاً ، نحو قوله تعالى : ﴿يُنَادِيَنَّكَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿هَبْ نَفْسُ﴾

سورههم . «الاء» هى الآية الأولى حرف جر ، حرف ضمير ، وهو الكاف فى «ث

«لأيه» التامة جرت اسماً ظاهراً ، وهو «النور» .

الحرف الثامن : الكاف . ومثاله : قول الشاعر :

أنا كالماء إن رَضِيتُ صَفَاءً      وإذا غَضِيتُ كُنْتُ لَهِيْبًا  
التَّسَاهُدُ : قوله : كالماء . و« الكاف » تُفيدُ التَّشْبِيهَ<sup>(١)</sup> .

الحرف التاسع : اللام . ومثاله : هذا الكتابُ لمحمد . وهي تُفيدُ المِلْكِيَّةَ<sup>(٢)</sup> .

ثم ذكر رحمه الله حروف القسم ، وهي :

١- الواو : ومثالها : والله إنَّ هذه الأوراقَ لك . وما دُئنا قلنا : واو القسم ، فهي تُفيدُ القسم .

٢- الباء : ومثالها : أَخْلِفُ بالله . وهي تُفيدُ القسم .

٣- التاء : ومثالها : تالله لقد رأيته .

ثم أتى المؤلف رحمه الله بحروف لم ينسق ذكرها ، فقال : أو بـ (واو رُبِّ ، وبـ « هُذْ ، ومُنْذُ » ) .

فهذه الحروف الثلاثة لم يقدِّم ذكرها في أول الكتاب :

أولاً : واو رُبِّ<sup>(٣)</sup> : هي التي تأتي بمعنى « رُبِّ » ، كقول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سُدُولَه      علَى بأنواع الهُموم ليَبْتَلِي<sup>(٤)</sup>

(١) والكاف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ . وسُدَّ جُزْأُهَا لِلضَّمِيرِ .

(٢) واللام تدل كدلك على الاختصاص ؛ كقولك : هذا المفتاح لهذا الباب . أي : يخصه .

وهي تجر الاسم الظاهر والمضمر جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ .

فاللام في الآية الأولى جرَّت اسماً ظاهراً ، وهو لفظ الجلالة « الله » .

وفي الآية الثانية جرَّت ضميراً ، وهو الهاء من « له » .

(٣) سُئِمَتْ واو « رُبِّ » ؛ لأن « رُبِّ » مُقْلَرَةٌ بعدها . ولا تدخل « واو رُبِّ » إلا على مُنْكَرٍ ، ولا تتعلّق إلا بمَوْخَرٍ ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجزء « رُبِّ » محذوفة ، خلافاً للكوفيين والمتردِّد . وانظر معنى السيب لابن هشام ٤١٦/٢ .

(٤) من مُغْلَقَتِهِ المشهورة « قِفَانَيْتِكَ » ، وقد أنشد ابن هشام رحمه الله في أوضحه رقم (٣١٤) ، وهي شرح "

لشبهه . قوله . ليل . لأن معنى « ليل » : ورُبَّ ليل . فـ « واو » رُبَّ هي التي تأتي بمعنى « رُبَّ » .

الحرف الثاني مما لم يذكره المؤلف فيما سبق : مُدْ . تقول : ما رأيته مُدْ أَمْس . والقاعدة في « مُدْ » أنه إذا كان ما بعدها اسماً تكون حرف جرّ ، وإذا كان ما بعدها فعلاً فإنها لا تكون حرف جرّ .

الحرف الثالث مما لم يذكره المؤلف فيما سبق : مُنْذُ . تقول : نَزَلَ المَطَرُ مُنْذُ الصباح الباكر . فـ « مند » حرف جرّ ، والصباح : اسم مجرور بـ « مند » ، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره<sup>(١)</sup> .

إذن : تكون حروف الجرّ التي عدّها المؤلف رحمه الله هنا خمسة عشر حرفاً<sup>(٢)</sup> .

= الشذور رقم (١٦٠) ، وفي معنى اللبب رقم (٥٨٤) ، والأشموني رقم (٥٧٨) .

(١) وهذان الحرفان الأخيران « مُدْ ، وَمُنْذُ » يُخْرَاجُ الأَرْمَانُ ، وهما يدلان على معنى « بين » إن كان المجرور ماضياً ، نحو : ما رأيته مُدْ يوم الخميس ، وما كَلَّمْتُهُ مُنْذُ شهرٍ . ويكونان بمعنى « في » إن كان ما بعدهما حاضراً ، نحو : لا أَكَلِمُهُ مُدْ يَوْمِنَا ، ولا أَلْقَاهُ مُنْذُ يَوْمِنَا .

فإن وقع بعد « مُدْ » أو « مند » فعل ، أو كان الاسم الذي بعدهما مرفوعاً فهما اسمان . مثال أن يقع بعدهما اسم مرفوع : ما رأيته مُنْذُ أو مُدْ يومان . فـ « مند ، ومنذ » اسم مبتدأ بمعنى « أَمْد » ، وما بعده خبر ، أو بالعكس ، بمعنى « بين »<sup>(٣)</sup> ، أي : أَمْدُ عَدَمِ لِقَائِهِ يومان ، أو : بين لِقَائِهِ يومان . ومثال أن يقع بعدهما فعل : جِئْتُ مُنْذُ أو مُدْ دَعَا . فـ « مند أو مند » اسمان في محل نصب على الضرفية . (٢) قال الشيخ حسن الكهراوى فى شرح الاجرومية ص ١١٥ : واعلم أن كل حار ومحرور لابد له من متعلق ، وذلك المتعلق إما أن يكون فعلاً ، كما فى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، فـ « أنعمت » فعل وفاعل ، و« عليهم » جار ومحرور متعلق بـ « أنعم » على أنه مفعول فى محل نصب . وإما أن يكون اسماً يشبه الفعل ، كما فى ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ فـ « غير » مضاف ، والمغضوب مضاف إليه ، وعليهم : حار ومحرور متعلق بالمغضوب ، على أنه نائب فاعل فى محل رفع . وربما أن يكون اسماً مؤوَّلاً باسم آخر يشبه الفعل ، نحو : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ . فـ « فى السموات » حار ومحرور متعلق بلفظ الجلالة « الله » لتأويله بالمعبود . اهـ

(\*) أى . أن تكون « مند ، أو مُدْ » طرفين يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، ومعهما « بين ، وبين » مضافين .

« فبِ رَحْمَةِ اللَّهِ . وَأَمَّا مَا يُخَفَضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ . غُلَامٌ زَيْدٌ . وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ . مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ . وَمَا يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » . فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ . غُلَامٌ زَيْدٌ . وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » . نَحْوُ « ثَوْبٌ خَزٌّ » ، « وَبَابٌ سَاجٍ » ، « خَاتَمٌ حَدِيدٌ » . قَوْلُهُ . نَحْوُ . يَعْنِي : مِثْلُ .

وَقَوْلُهُ . غُلَامٌ زَيْدٌ . هَذَا الْمَثَالُ لَا يَعْنِي الْحَصَرَ ، بَلْ مِنَ الْمَمْكَنِ أَنْ نَأْتِيَ بِمِثَالٍ آخَرَ ، فَنَقُولَ : كِتَابٌ زَيْدٌ ، ضَيْفٌ زَيْدٌ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ كَثِيرٌ ، وَفِي كَلَامِ النَّاسِ أَيْضًا كَثِيرٌ . وَهَذَا هُوَ الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ <sup>(١)</sup> .

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ ، وَمَا يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ : غُلَامٌ زَيْدٌ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ « مِنْ » نَحْوُ : ثَوْبٌ خَزٌّ . وَبَابٌ سَاجٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ .

يَعْنِي رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « اللَّامِ » ، وَتَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » ، وَالضَّابِتُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي « الْمُضَافُ إِلَيْهِ » جَنْسًا لِلأَوَّلِ « الْمُضَافِ » فَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » .

بَقِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ الْإِضَافَةَ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ . فَقَوْلُهُ : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ . هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ؛ يَعْنِي : مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ ، وَضَابِتُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » . فَالْإِضَافَةُ إِذَنْ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ : « مِنْ » ، وَعَلَى تَقْدِيرِ « فِي » ، وَعَلَى تَقْدِيرِ « اللَّامِ » .

تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « مِنْ » إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جَنْسًا لِلْمُضَافِ <sup>(٢)</sup> .

وَتَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ « فِي » إِذَا كَانَ ظَرْفًا لَهُ .

(١) هُوَ قِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمَخْفُوضَاتِ .

(٢) أَوْ عِدَّةٌ أُخْرَى : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جِزْئًا وَبَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : جُثَّةٌ صُوفٌ ، وَبِزْءٌ صُوفٌ ، وَجِزءٌ مِنْهُ .

وتكون على تقدير اللام فيما عدا ذلك<sup>(١)</sup>.

وهذه من المؤلف رحمه الله لما تكون فيه الإضافة على تقدير « من » مثلاً : « مثلثة »  
 المثال الأول : ثوب خز - الخز نوع من الحرير - فإن الإضافة هنا على تقدير  
 « من » ؛ لأن الثاني جنس للأول .

المثال الثاني : باب ساج . لأن المعنى باب من ساج « الثاني جنس للأول » .  
 المثال الثالث : خاتم حديد . فإنها أيضاً على تقدير « من » ؛ يعنى : خاتماً من  
 حديد .

ومثال ذلك أيضاً أن تقول : ساعة ذهب . فإنها أيضاً على تقدير « من » .  
 ومثال ما كانت الإضافة فيه على تقدير « فى » : قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ  
 وَالنَّهَارِ ﴾ . فالإضافة هنا على تقدير « فى » ؛ لأن الثاني « الليل » ظرف للأول « المكر » ،  
 والقاعدة - كما سبق - أن الإضافة تكون على تقدير « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفاً  
 للمضاف .

ومثال ذلك أيضاً : أن تقول : برّد الليل . فالإضافة هنا على تقدير « فى » ، ويجوز  
 أن تكون جنسية ؛ لأن البرّد فى الليل جنس غير جنس البرّد فى النهار .  
 ومثال ذلك أيضاً : أن تقول : صناعة الليل . فإن الإضافة هنا على تقدير « فى » ؛  
 إذ إن المعنى : صناعة فى الليل ؛ يعنى : أنه مصنوع فى الليل .

وأما كيفية إعراب المضاف والمضاف إليه فهي واضحة ، وهى أن الجزء الأول

(١) أى . أب كل ما لا يصلح فيه أحد النوعين المذكورين فإن الإضافة تكون فيه على معنى اللام .

وهذه اللام إما أن تفيد الملك ، وذلك إذا كانت واقعة بين ذاتين ، إحداهما تملك ؛ نحو : « علام ريد » أى :  
 المملوك له .

وإما أن تفيد الاحتصاص ، وذلك إذا وقعت بين ذاتين ، لا ملك لأحدهما ؛ نحو : « جلّ الفرس » أى :  
 المستحسن به .

وإذا وقعت بين معنى وذات ، نحو : « حمد الله » أى : « مستحق له » .



يُعَزَّرُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، وَأَمَّا الْجِزْءُ الثَّانِي فَهُوَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ يُعَزَّرُ مُضَافًا إِلَيْهِ مَحْفُوضًا دَائِمًا .

فَنَقُولُ مَثَلًا : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ .  
أَمَّا لَهْظُ الْجَلَالَةِ فَهُوَ مَجْرُورٌ دَائِمًا ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ دَائِمًا ، وَالْمُضَافُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ <sup>(١)</sup> .

وَيَقُولُ مُحَقِّقُ هَذَا الْكِتَابِ ، الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ - عَافَاهُ اللَّهُ مِنَ الْفِتَنِ - :  
فَرَعْنَتْ مِنْ إِتْمَامِ التَّعْلِيْقِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّنْسِيقِ وَالْمَرَاجَعَةِ لِهَذَا الْكِتَابِ الْعُجَابُ بَعْدَ نَحْوِ  
سَنْتَيْنِ مِنْ بَدَايَةِ الْعَمَلِ فِيهِ ، مُعِيدًا لِلنَّظَرِ ، مُقَلِّبًا لِلْفِكْرِ ، وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ الْحَادِي  
وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ ، فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ إِلَّا  
الثُّلُثَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُؤَفِّقَنَا وَإِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ  
لِفَهْمِ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَالْعَمَلِ بِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالْمُعَامَلَةِ ،  
وَأَنْ يُخَيِّنَ الْعَاقِبَةَ لَنَا جَمِيعًا ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ  
أَجْمَعِينَ .

\* \* \*

(١) وَقَدْ تَرَكَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامَ عَلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ مِنَ الْمَحْفُوضَاتِ ، وَهُوَ الْمَحْفُوضُ بِالشَّبْعِيَّةِ ، وَغَدَرُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ سَقَى الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي آخِرِ أَبْوَابِ الْمَرْفُوعَاتِ مُفَصَّلًا .

## تنويه

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليمًا .

وبعدُ : فإنه قد سبق أن طُبع شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله للأجرومية عدة مرات ، ولكنه للأسف الشديد كان مليئًا بالسقطات والتحريفات والأخطاء في التشكيل التي جعلته يخرج في صورة لا يرضاها الله عز وجل .

وللأسف الشديد وجدت أن من قام بطباعة هذا الكتاب بعد طبعته الأولى لم يراجع متن الكتاب على الشرائط التي فيها شرح الشيخ رحمه الله ، بل كتبه كما هو ، وهذا - عافانا الله من ذلك - ليس من باب الأمانة ، التي أمرنا الله بتأديتها إلى عباده .

وإنني لا أكتب هذه الكلمات من أجل رواج نسختي ، فأنا أعلم جيدًا أن البقاء لن يكون إلا للأصلح ، وسوف يجد قارئ هذه النسخة مقدار المجهود الذي بُذل فيها جليًا ، إذا تأمل حواشيها ، وتنظيمها ، فقد جعلتها تخرج على هيئة مؤلف ، لا على هيئة شرائط منسوخة .

وأنا ولله الحمد والمنة لم أفرط في سماع كلمة واحدة من شرائط الشيخ قيد أنملة ، ومطابقتها على الشرح المطبوع .

وحتى تكون الصورة أوضح ، والكلام مُستيفًا فأنا قد ذكرت ههنا بعض السقطات والتحريفات على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر ؛ إذ حصر ذلك من الصعوبة بمكان لكثرتها جدًا ، وإن كان الكتاب لا تكاد تخلو فيه صفحة واحدة من سقطات كثيرة - التي فيها سقط أو أكثر حتى يطمئن قلبك لما ذكرت لك :

## أولاً : السقطات :

١- وقع في المطبوع ص ١٤ من نسخة . . . . ، وص ٤٠ من نسخة . . . . : وفي سورة ألهاكم ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ سَوْفَ ﴾ . فإن ختمت الكلمة بتاء لغير التأنيث ، وسقط منه ما موقعه عند النجمة : « تعلمون فعل والدليل دخول سوف عليه . إذن كل كلمة دخلت عليها السين فهي فعل ، وكل كلمة دخلت عليها سوف فهي فعل ، وانتبه لقولنا . . . إلخ كما في طبعتنا ص ٣٧، ٣٨ فهنا سقط في المطبوع حوالي اثني عشر سطرًا . والله المستعان .

٢- وقع في المطبوع ص ١٠ من نسخة . . . ، وص ٢٨ من نسخة . . . : والفعل ما دل على معنى في نفسه وإنما يظهر معناه في غيره . وسقط منه في الموقع المشار إليه بالنجمة : ودل بهيئته على الزمان ، والحرف ما ليس له معنى في نفسه . فسقط هذا السطر من النسختين المطبوعتين . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

٣- وقع في المطبوع ص ٤١٢ من نسخة . . . ، وص ٤٣٠ من نسخة . . . سقط قول المؤلف : في باب النواسخ . بعد قوله : وسبقت . إلى غير ذلك من السقطات الكثيرة جدًا ، وإنما تركناها خشية الإطالة ، ولأن فيما ذكرناه كفاية .

وهذا عن السقطات ، وأما عن التصحيقات والتحريفات والأخطاء في ضبط الكلام فحدّث ولا حرج ، ومنها :

١- وقع في المطبوع ص ١٠٨ من نسخة . . . ، وص ١٣٢ من نسخة . . . (فضلة) والصواب : فذلّكة .

٢- وقع في المطبوع ص ٤١٩ من نسخة . . . ، وص ٤٣٨ من نسخة . . . : لأنه هو المضاف ، والصواب : لا أنه هو المضاف ، بل أضيف إليه .

٣- وقع في المطبوع ص ٤١٢ من نسخة . . . ، وص ٤٣٠ من نسخة . . . : وهو مفعول ظن وأخواتها . والصواب : وهو مفعولا ظن وأخواتها .

٤- وقع في المطبوع ص ٢٨٥ من نسخة ... ، وص ٣١٠ من نسخة ... هذا أبلغ في نفسه ، والصواب : هذا أبلغ في مُكَيِّه .

٥- وقع في المطبوع ص ١٤٠ من نسخة ... ، وص ١٦٤ من نسخة ... : مُتَعَذِّر .  
والصواب : مُتَعَسِّر .

٦- وقع في المطبوع ص ١٣٢ من نسخة ... ، وص ١٥٦ من نسخة : وَمَرَأ ...  
فأعددا ، والصواب : وَمَنْ رَأَى ... فَاغْضُدا .

٧- وقع في المطبوع ص ٣٧٤ من نسخة ... ، وص ٣٩٤ من نسخة ... ، متعلق بمعطوف ، والصواب : متعلق بمحذوف .

إلى غير ذلك من التصحيفات والتحريفات التي يُخْجَل من وجودها في كتاب يستعين به طالب العلم في دراسته .

أما الأخطاء في التشكيل فهذه يعلمها من له أدنى نظر في علم النحو ، ولذلك فإنني أوجه نصيحة إلى أَخَوَيَّ اللذين قاما بخدمة هذا الكتاب ، وهى وإن كانت ربما تكون ممن هو أقل منهما دينًا وعلماً ، ولكى فذكرُ ، إن الذكرى تنفع المؤمنين ، وهى ببساطة أن هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ دين يَتَذَيَّن به لربه ، ويتعبد به إليه ، فإن كان مليئًا بما يفسده من السقطات والتحريفات أدى إلى عكس مقصوده .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
وختامًا . أحب أن أحيط علم القارئ أننى قد تركت أسئلة الشيخ للطلبة والإجابة عليها عمدًا ؛ لأسى شرعت فى صناعة جزء آخر لهذا الكتاب يكون عبارة عن مس و ج على الآجرومية والله الموفق - وسيكون هذا الجزء حاويًا لأسئلة الشيخ وإجاباتها وأسئلة التحفة السنية وإحاثتها ، وغير ذلك من الأسئلة مع الإجابة عليها . والله المستعان

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات

٣	متن الآجرومية
١٥	متن الدرّة البهية « نظم الآجرومية »
٣١	شرح المقدمة الآجرومية
٣٣	مقدمة التحقيق
٤٠	ترجمة ابن آجروم رحمه الله
٤٤	مقدمة الشارح
٥٣	تعريف الكلام
٦١	أقسام الكلام
٦٦	علام الاسم
٧٨	علامات الفعل
٨٣	علامة الحرف
٩٠	باب الإعراب
١٠٣	أنواع الإعراب
١١٠	باب معرفة علامات الإعراب
١١٣	مواضع الضمة
١٢٣	نيابة الواو عن الضمة
١٣٥	الأفعال وأنواعها

١٣٦	نيابة الألف عن الضمة
١٤٣	نيابة النون عن الضمة
١٤٩	علامات النصب
١٥٠	علامات النصب
١٥٢	الفتحة ومواضعها .....
١٥٨	نيابة الألف عن الفتحة ..
١٦١	نيابة الكسرة عن الفتحة
١٦٥	نيابة الياء عن الفتحة ..
١٦٨	نيابة حذف النون عن الفتحة
١٧٧	علامات الخفض
١٧٩	الكسرة ومواضعها ...
١٨٥	نيابة الياء عن الكسرة . . . .
١٩٢	نيابة الفتحة عن الكسرة
٢٢٣	علامتا الجزم
٢٢٦	موضع السكون
٢٢٩	مواضع الحذف
٢٣٨	المعربات
٢٤١	المعربات بالحركات
٢٤٨	المعربات بالحروف

٢٥٠	إعراب المثني
٢٥٤	إعراب جمع المذكر السالم
٢٥٦	إعراب الأسماء الخمسة
٢٥٨	إعراب الأفعال الخمسة
٢٦٠	الأفعال وأنواعها
٢٦٤	أحكام الفعل
٢٨٥	نواصب المضارع
٣٣٢	جوازم المضارع
٣٤٩	القسم الثاني من الجوازم : ما يجزم فعلين
٣٨٤	باب مرفوعات الأسماء
٣٨٩	باب الفاعل
٣٩٣	أقسام الفاعل ، وأنواع الظاهر منه
٤٠١	أنواع الفاعل المضمَر
٤١٤	النائب عن الفاعل
٤١٩	تغيير الفعل بعد حذف الفاعل
٤٢٢	أقسام نائب الفعل
٤٣٢	باب المبتدأ والخبر
٤٤٣	المبتدأ قسمان : ظاهر ، ومضمَر
٤٤٩	أقسام الخبر



- ٤٦٠ ..... نواسخ المبتدأ والخبر
- ٤٦٣ ..... كان وأخواتها
- ٤٧٩ ..... أنواع خبر كان وأخواتها
- ٤٨٢ ..... إن وأخواتها
- ٤٩٣ ..... فتح همزة أن وكسرها
- ٤٩٦ ..... جواز تقديم خبر كان وأخواتها وأن وأخوتها على اسمها
- ٤٩٩ ..... ظن وأخواتها
- ٥١٥ ..... باب النعت
- ٥٢٤ ..... المعرفة وأقسامها
- ٥٤٢ ..... النكرة
- ٥٥٠ ..... باب العطف
- ٥٦٩ ..... حكم حروف العطف
- ٥٧٥ ..... باب التوكيد
- ٥٧٩ ..... ألفاظ التوكيد المعنوى
- ٥٨٦ ..... باب البدل
- ٥٨٩ ..... أنواع البدل
- ٥٩٧ ..... بعض الفوائد التى تتعلق بدرس التوابع
- ٦٠٠ ..... باب منصوبات الأسماء
- ٦٠٥ ..... باب المفعول به

٦٠٩	أنواع المفعول به
٦٢٠	باب المصدر
٦٢٤	أنواع المفعول المطلق
٦٢٧	باب ظرف الزمان ، وظرف المكان
٦٣٢	ظرف المكان
٦٣٧	باب الحال
٦٣٨	باب الحال
٦٤٣	شروط الحال ، وشرط صاحبها
٦٤٩	باب التمييز
٦٥٧	شروط التمييز
٦٥٩	باب الاستثناء
٦٦٢	حكم المستثنى بـ « إلا »
٦٧٢	المستثنى بـ « غير » وأخواتها
٦٧٤	المستثنى بـ « عدا » وأخواتها
٦٧٩	باب « لا »
٦٨٠	شروط إعمال « لا » عمل « إن »
٦٩٢	باب المنادى
٦٩٨	باب المفعول من أجله
٧٠٤	باب المفعول معه

- ٧١٢ ..... باب المخفوضات من الأسماء
- ٧٢٣ ..... تنويه
- ٧٢٧ ..... فهرس الموضوعات

